الحكومة العالمية
وتطورات النظام الدولي

الدكتورة
يسرى كريم العلاق



الحكومـة العالميـة

وتطـورات النظام السـياسي الدولـي

الحكومـة العالميـة

وتطـورات النظام السـياسـي الدولـي

....

الطبعة الأولى

2 0 2 3

دار الخليج للنشر والتوزيع

الأردن: عمّـــــان، العبدلي تلفاكس: 00962 6 464 7559

daralkhalij@gmail.com daralkhalij1998 daralkhalij

تتوفر أصداراتنا على: جملون Google play

الحكومـة العالميـة

وتطـورات النظام السـياسي الدولـي

الدكتورة

يســرى كـريـم العــلاق



بسم الـلـه الرحمن الرحيم

(وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا فِي الأرض وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ).

صدق الـلـه العلي العظيم

سورة القصص الآية ﴿5﴾

الإهداء

إلى مَنْ ألهمني.. وَحثني على الاجتهاد

حُباً ووفاءً وامتنانا.. زوجي إياد.

يسرى

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(5978 /2019/11)

327.17

العلاق، يسرى كريم

الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي/ يسرى كريم العلاق

الواصفات: /العلاقات الاقتصادية الولية //السياسة العالمية//فترة ما بعد الحرب الباردة//النظام العالمي الجديد//النظام السياسي/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN: 978-9923-23-042-8

المحتويات

المقدمــة

مثلـت الحكومـة العالميـة فكـرة أو أمـلاً راوَدَ الفلاسـفة ودعـاة السـلام العـالمي، وترجـع البدايات الأولى لفكرة الحكومة العالمية إلى الفلسفات العالمية والديانات السماوية، إذ شكلت موضوعات العالمية، ووحدة الجنس البشري، والقانون الطبيعي اصولها الفكرية الأولى.

ومع ذلك لم يعرف العالم تطبيقا للحكومة العالميـة، بـل لم يصـادف العـالم وجـود سـلطة عالمية واحدة بأستثناء تاريخ الامبراطوريات التي جسـدت نوعـا مـن سـلطة القهـر والغصـب العالمي، والتي لم تدم طويلا كـما أنهـا لم تخضـع كـل العـالم لسـيطرتها. وقـد أصـبحت فكـرة (الحكومة العالميـة) مـع ظهـور الدولـة القوميـة في الـعصر الحـديث، وتطـور شـكل التنظـيم السياسي اكثر نضجا وتطورا، إذ تأثر معظم المفكرين بشكل النظام السياسي المحـلي في وصـف مؤسسات الحكومة العالمية، وتحديد أهدافها.

وقد ارتبطت فكرة (الحكومة العالمية) بالنظام السياسي الدولي منذ معاهـدة ويسـتيفاليا في العام 1648، إذ مثلت الحكومة العالمية بديلا عن النظام السياسي الدولي، يمكن عن طريقه إنهاء حالة الصراع والحرب الدائمة في النظام الدولي بعد فشل الوسائل والأدوات التـي أنتجهـا النظام الدولي في تحقيق السلام.

فالنظام السياسي الدولي - وعلى الرغم من وجود بعض القواعد والمبادئ التـي تحـدد سلوك الفاعلين، وتعكس حقيقة وجـود المجتمـع الـدولي - لم يكـن يـدار بواسـطة سـلطة شرعية عليا، مشابهة للنظام الشرعي والقانوني القائم على أساس احتكار القوة في الأنظمـة المحلية، بل على العكس، فان النظام الدولي يعيش حالـة الفـوضى بغيـاب هـذه السـلطة، وتعكس مؤسساته مصالح الدول الكبرى المسيطرة على النظام، وتشكل تفاعلاتـه علاقـات

قوة و سياسات قومية تسعى كل دولة لتحقيق مصالحها، والاعتماد على نفسها في تحقيق أمنها وبقائها، حتى وان اضطرت إلى استخدام القوة العسكرية، لذلك فقد أصبحت الحروب والصراعات ظاهرة متأصلة في النظام السياسي الدولي، الأمر الذي قاد المنظرين والسياسيين للدعوة إلى إقامة الحكومة العالمية رغبة في تحقيق السلام، والقضاء على الحروب بالدرجة الأساس.

ومع أن الحاجة إلى الحكومة العالمية في تحقيق السلام العالمي، وإقامة العدالة والوقوف بوجه القهر والظلم، كانت منطقية من الناحية النظرية، الا أنها كانت تتعارض مع واقع النظام الدولي، مما جعل من الحكومة العالمية فكرة مثالية تتعارض مع الواقع الدولي القائم، وبعبارة أخرى: لم تكن تتوفر الظروف المؤآتية لاقامتها، بل ان مركزية الدولة القومية في النظام الدولي، وسيادتها، والانقسامات القومية، والصراعات الايديولوجية، فضلا عن: عدم وجود موانع تحد من استخدام القوة العسكرية في العلاقات بين الدول، ورغبة القوى الكبرى بالتحكم والسيطرة على النظام الدولي والسعي لتحقيق مصالحها بنهب ثروات العالم، والسيطرة على موارده الحيوية، وغياب دور الشعوب في السياسات الدولية، كلها كانت تشكل عوامل أساسية تعيق من إقامة الحكومة العالمية.

وعليه كان من الصعب تصور إمكانية إنشاءالحكومة العالمية، حتى في أقسى الظروف التي عاشها العالم، وانتكس فيها النظام الدولي خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، وكل ما تمخضت عنه نتائج الحربين، هو إنشاءعصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة، وإذا كانت العصبة قد فشلت في إقامة السلام ومنع انزلاق العالم إلى حرب عالمية ثانية، فان الأمم المتحدة قد اصيبت بعطل كبير في تشغيل اجهزتها وتحقيق مقاصدها وأهدافها، لا سيما فيما يتعلق بتشغيل نظام الأمن الجماعي لحفظ السلم والأمن الدوليين، بفعل صراع الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى كتلتين متصارعتين، ومع ذلك فان ظهور عصر التنظيم الدولي العالمي، مثل نقطة مهمة وتحولاً كبيراً باتخاذ خطوات عملية باتجاه إقامة السلطة العالمية العليا.

وقد كشفت نهاية الحرب الباردة عن بداية لتحول كبير في النظام السياسي الدولي، إذ دفعت جملة من المتغيرات والعوامل السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية إلى تغيير في طبيعة النظام السياسي الدولي، إذ تعزز اندماج العالم وترابطه على نحو وثيق نتيجة للتطورات التكنولوجية الكبيرة في مجال الاتصالات والمعلومات والنقل، وتنامي العولمة الاقتصادية والسوق العالمية، وتراجع الصراع الأيديولوجي، وتصاعد أكلاف استخدام القوة العسكرية، بسبب عمق الترابط الاقتصادي والاعتماد المتبادل، وتصاعد القوة التدميرية للأسلحة الحديثة، فضلا عن تراجع سلطات ووظائف الدولة في إدارة بعض المجالات على المستوى الوطني والمستوى الدولي، لصالح تنامي ادوار ووظائف لجهات واطراف فاعلة أخرى في السياسية العالمية، فضلا عن تصاعد مجموعة من المخاطر العالمية، وتحول مفهوم الأمن، وانتقاله من المجال الدولي إلى المجال الإنساني بفعل تصاعد تحديات عالمية جديدة تشكل مهددات ليس للدول فحسب، بل للإنسانية جمعاء، وتطلب ذلك وجود إدارة عالمية موحدة ومشتركة لإدارة القضايا العالمية والتصدي إلى المهددات العالمية، فقد شكلت هذه التطورات في النظام السياسي الدولي مدخلا للبحث عن السلطة والإدارة في النظام الدولي، ومن هنا ظهرت مقاربة الحكم العالمي، والتي تطالب بإصلاح وتطوير المؤسسات والمنظمات الدولية، كما شكل ذلك مدخلا جديدا لدراسة الحكومة العالمية في ظل هذه التطورات. وبعبارة أخرى يمكن القول: ان ما يشهده النظام العالمي من تطورات كبيرة وتحولات عميقة تتطلب إيجاد سلطة أو سلطات عالمية عليا، تمثل: التغيير في الفواعل الممثل للنظام والتغيير في القيم والمصالح العالمية، وتعمل على إدارة القضايا العالمية، والتصدي للمخاطر التي تواجه العالم.

وهكذا فإن دراسة موضوع (الحكومة العالمية)، في ظل هذه التطورات العالمية يصب في اتجاه دراسة تطور بنية النظام السياسي الدولي، وإمكانية تحولها إلى حكومة عالمية.

وانطلاقا مما تقدم فإن الباحثة عن طريق الأطروحة تحاول ان تضع إطاراً نظرياً عاماً للحكومة العالمية، ومن ثم الوقوف إزاء الأصول الفكرية للحكومة العالمية، ومن ثم تتجه لتحليل التطورات في النظام السياسي الدولي، والبحث في إمكانية قيام حكومة عالمية في ضوء التغيير الذي فرضته تطورات النظام الدولي وما نتج عنه من دوافع وفرص تعزز من إقامة السلطة العالمية العليا، وأخيرا دراسته في وسائل إقامة الحكومة العالمية وإمكانية ان تكون الأمم المتحدة الوسيلة الأكثر واقعية.

وتمثل دراسة موضوع (الحكومة العالمية) من الناحية النظرية أهمية بحد ذاتها، فالدراسات النظرية في العلاقات الدولية لم تركز في دراسة الحكومة العالمية، إذ لا يكاد الباحث يعثر على كتاب مستقل عن هذا الموضوع، ولم تفرد أيضا الكتب المختصة بالنظريات والمدارس العلمية للعلاقات الدولية أبواباً أو عناوين مستقلة بخصوص هذا الموضوع. ومن ثم فإن محاولة التأطير النظري للحكومة العالمية في البحث عن أُسسها الفكرية، وموقعها من نظريات العلاقات الدولية، وتحديد مفهومها وأهدافها ومرتكزاتها وأُسسها يمثل أهمية نظرية كبيرة.

ومن جهة أخرى، فإن الدراسة تحاول الخروج من الأطر التقليدية في دراسة تطور النظام السياسي الدولي، والتي تركز في دراسة التغيير بالنظام ضمن بنية محددة بتوزيع مصادر القوة، والتأثير بين القوى الدولية الكبرى، وما ينتج عنه من تغيير في طبيعة التفاعلات والعمليات والمؤسسات والقيم في النظام الدولي، وتحديد أغراض النظام بالسعي الدائم لبناء القوة، وتعزيز المصالح لدول أو أقاليم أو حتى حضارات معينة، في حين تركز الدراسة في البحث ببنية النظام السياسي الدولي - في طور التشكيل- ليس في إطار صيغ دولية أم إقليمية، وإنما في إطار سير هذه البنية نحو تبلور سلطة عالمية عليا.

كما تكتسب الدراسة أهمية منهجية ترتبط بمحاولة السير ضمن الاتجاهات المنهجية الحديثة بدراسة العلاقات الدولية في الاكاديميات الغربية إذ نمت دراسات الحكم العالمي والحكومة العالمية بشكل كبير بعد الحرب الباردة .

ومن الناحية العملية فإن أهمية الدراسة ترتبط بما تقدمه من تصور وفهم مختلف التحولات والتطورات الدولية، والذي يمكن أن تسهم في إعطاء دافعا لدول عالم الجنوب والمجتمع المدني في هذه الدول، للتحرك الأكثر فاعلية في الأمم المتحدة والمنظمات العالمية وقنوات المجتمع المدني العالمي والمؤتمرات لتقديم رؤيتهم وموقفهم من الحكم العالمي والحكومة العالمية، لكي لا تتخلف تصورات هذا العالم ومصالحه وقيمه عن البنية العالمية المتشكلة والتي قد تأتي بسلطة أو سلطات عالمية عليا.

وترتبط مشكلة الدراسة بإعادة النظر بموضوع الحكومة العالمية في ضوء تطورات النظام السياسي الدولي، إذ مثلت الحكومة العالمية على مدى تاريخ النظام الدولي بديلا نادى به العديد من المفكرين والسياسيين يمكنه من تحقيق السلام العالمي، وإقامة العدالة العالمية، والتي عجزت الاليات والوسائل التي ابتدعها النظام السياسي الدولي - مثل الطرق الدبلوماسية، ونظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، والردع النووي - عن تحقيقها.

ومن هنا، فإن السؤال عن الحكومة العالمية يقع في سياق تبلور بنية جديدة للنظام العالمي بعد الحرب الباردة، والبحث في الدوافع والفرص والوسائل التي تجعل من إقامة الحكومة العالمية خيارا قائما.

وفي ضوء ذلك، فان السؤال المركزي الذي تطرحه الدراسة يكمن في: **هل من الممكن ان تقود التطورات في النظام السياسي الدولي إلى تبلور بنية عالمية جديدة تقوم على أساسها سلطة عالمية عليا، تكون تجسيدا عمليا لنظام الحكومة العالمية؟**

وتنطلق الدراسة من فرضية مركزية مفادها: ((أن التغيرات الجذرية في أسس ومرتكزات النظام السياسي الدولي تشكل أساسا لإقامة السلطة العليا في النظام العالمي، والتي قد تتخذ شكل الحكومة العالمية عن طريق تهيأة شروطها، وزوال موانع انشائها، وتعزيز دوافعها)).

وفي ضوء ذلك، فإن الفرضية تحدد العلاقة بين متغيرين: الأول هو: الحكومة العالمية، والمتغير الاخر وهو: النظام السياسي الدولي، من خلال متغير وسيط هو التطورات، ويحدد المتغير الوسيط العلاقة بين المتغيرين الأول والثاني إتجاهيا.

فالحكومة العالمية تمثل صيغة ونمطا تنظيميا عالميا يتناقض مع مرتكزات وأسس النظام السياسي الدولي، إذ لا يمكن تصور قيام حكومة عالمية من دون تغيير مرتكزات وأسس النظام السياسي الدولي اصلاً. ومن هنا، فان التطورات في النظام السياسي الدولي تمثل مدخلا - أو متغيرا وسيطا - لفهم العلاقة بين الحكومة العالمية وبين النظام السياسي الدولي. وعليه، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن مجموعة أسئلة، في مقدمتها:

- ماهية الحكومة العالمية وماهي أهدافها وأغراضها والاسس التي تقوم عليها؟ وما هي العلاقة بين الحكومة العالمية ومقاربات الحكم العالمي؟ ثم من اي اصول فكرية وفلسفية انحدرت فكرة الحكومة العالمية؟ وهل دخلت هذه الأفكار والفلسفات في إطار النظريات والمدارس الفكرية في العلاقات الدولية؟
- وماهي طبيعة التغير في النظام السياسي الدولي؟ واين يحدث التغيير؟ ومن ثم كيف تطور النظام الدولي، وهل ترافق مع هذه التطورات محاولات عملية وطروحات لإقامة الحكومة العالمية؟
- وماهي عوامل التغيير في النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة؟ وماهي البنية الدولية المتشكلة بعد الحرب الباردة؟ وماهي دوافع إقامة الحكومة العالمية بعد الحرب الباردة؟
- ماهي فرص إقامة الحكومة العالمية التي أتت بفعل التغييرفي النظام السياسي الدولي؟ وماهي الوسائل المتاحة لإقامة الحكومة العالمية؟ وهل تعد الأمم المتحدة نموذجا للمنظمة العالمية التي يمكن تحويلها إلى حكومة عالمية؟ وماهي الخيارات المطروحة لتحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية؟

لقد فرض موضوع الدراسة تعقيدا في الظواهر التي تناولتها بالاهتمام والتحليل، فضلا عن الاهتمام بالأصول الفكرية والنظرية لموضوع الدراسة لتغطية فرضيتها الرئيسة والافتراضات المتفرعة عنها.

وقد ترتب على ذلك الاعتماد على اكثر من منهج، فقد اعتمدنا على (المنهج الوصفي) لشرح وعرض الإطار النظري للحكومة العالمية، وبيان الاصوال الفلسفية التي ترجع اليها، وتحديد التصورات النظرية التي جاءت بها مدارس العلاقات الدولية، كما تطلبت الدراسة استخدام (المنهج التحليلي) في تحليل طبيعة التغيير في النظام السياسي الدولي، بتفكيكه إلى عناصر رئيسة وتتبع التغيرات فيها، وتحديد اثرها في تغيير بنية النظام ككل، كما اعتمدت الدراسة على (منهج التحليل النظمي)، إذ تمثل عوامل التغيير في النظام السياسي الدولي **مدخلات** التغيير في النظام، في حين تمثل التغييرات في طبيعة الوحدات والكيانات الممثلة للنظام والتغييرات في التفاعلات الدولية **العمليات** التي تجري في داخل النظام، والتي تقود إلى **مخرجات** تتمثل في الدوافع: و الفرص لإقامة الحكومة العالمية.

ولغرض الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها الدراسة، والتحقق من صحة الفرضية، فقد قسمت الدراسة إلى أربعة فصول، فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات .

ففي **الفصل الأول والذي حمل عنوان: (الإطار النظري للحكومة العالمية)**، قدمت الدراسة في **المبحث الأول، (الحكومة العالمية المفهوم والمقومات الأساسية)**، محاولة لتأطير مفهوم (الحكومة العالمية)، عن طريق تقديم عرض ملخص لأبرز طروحات الحكومة العالمية بعد الحرب الباردة، ومن ثم تحديد مفهوم (الحكومة العالمية) وأشكالها والمبادئ والمقومات التي ترتكز عليها وأهدافها ودوافها، وأخيرا المشكلات والصعوبات التي تعترض قيامها.

في حين خصص **المبحث الثاني (الحكم العالمي والحكومة العالمية)**، للبحث في تطور العالمية بمعناها الجغرافي والاجتماعي والسياسي في إطار مناقشة العولمة ونتائجها

العالمية، والتي افضت إلى ما بات يعرف بالكونية (الكوزموبوليتية)، وما املته من الحاجة إلى ظهور السلطة العالمية، والتي انعكست بظهور الحكم العالمي كمصطلح وصفي، ومقاربة نظرية جديدة تطلبت الدراسة الوقوف ازاء شرحها وبيان علاقتها بموضوع (الحكومة العالمية)، وبذلك انتهى الفصل بوضع إطارا نظريا إلى جانب اضفاء الواقع العملي لتطورات الحكم العالمي، وبيان علاقته بالحكومة العالمية.

أما **الفصل الثاني والذي جاء بعنوان: (الحكومة العالمية في الفكر السياسي ومدارس العلاقات الدولية)**، فقد تناولنا في المبحث الأول (**الحكومة العالمية في الفكر السياسي)**، البحث عن الأصول الفكرية للحكومة العالمية، إذ تتبعنا فيه تطور فكرة الاندماج والوحدة العالمية في الفكر السياسي، ومن ثم تناولنا في **المبحث الثاني (الحكومة العالمية في مدارس العلاقة الدولية)**، تحليلا للحكومة العالمية في إطار النظريات العلمية والمدارس الفكرية للعلاقات الدولية.

أما **الفصل الثالث والذي حمل عنوان: (الحكومة العالمية في ضوء تطورات النظام السياسي العالمي)**، فقد تناولت الباحثة في **المبحث الأول (تطور النظام السياسي الطبيعة والمراحل)**، تحليلا لعملية التغيير في النظام الدولي عن طريق البحث في تغيير عناصر النظام الأساسية (الوحدات والتفاعلات، وشكل السيطرة في النظام أو الهيكلية)، واسقاط هذا التحليل على مراحل تطور النظام الدولي منذ قيامه في (ويستيفاليا) إلى مرحلة الحرب الباردة، وتتبع أبرز محاولات إقامة الحكومة العالمية وأبرز الدعوات والمشاريع التي قدمت لاقامتها في مراحل تطور النظام الدولي، وبعد ذلك تناولت الباحثة في **المبحث الثاني (دوافع إقامة الحكومة العالمية في ضوء التغيير في النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة)**، حيث قدمنا فيه شرحا لعوامل التغيير في النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة، ونتائج هذه العوامل في تغيير بنية النظام الذي بدا عالمياً في تنوع كياناته ووحداته، وفي تغير طبيعة الترابط والاتصالات العالمية المكثفة ليس بين الدول فحسب بل بين

شعوب العالم مع بعضها البعض، وبين مختلف الاطراف والجهات الفاعلة في السياسية العالمية ايضا. وما ترتب عليه من عدم استقرار بنية النظام التي تمر الآن بمرحلة التشكيل، مما يجعل من إقامة سلطة عليا أو سلطات عليا فوق الدولة احدى صور المستقبل المتوقعة لبنية النظام العالمي. وفي ضوء هذا التغيير قدمنا اجابة عن السؤال بخصوص: ماهية دوافع إقامة الحكومة العالمية في ضوء هذه التطورات، وهو ما تم تناوله في **المبحث الثاني (دوافع الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي) .**

أما **الفصل الرابع والذي جاء بعنوان: (إقامة الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام الدولي: الفرص والوسائل)**، فقد جاء **المبحث الأول (إقامة الحكومة العالمية: الفرص)،** لتحليل اثر التطورات في النظام العالمي بتوفير البيئة المناسبة، والتي تشكل معطياتها فرصا لإمكانية انبثاق سلطة عالمية عليا أو إقامة حكومة عالمية، وعليه ناقشنا في هذا المبحث: الفواعل المتغيرة في النظام العالمي، وتأثيرها في تغيير دور وسلطة الدولة القومية، وما تقوم به من دور في تهياة فرص إقامة الحكومة العالمية. كما ناقشنا أيضا المؤشرات المتغيرة، والتي عكست حصول التغيير في طبيعة التفاعلات والاتصالات بين الدول، وبين الشعوب، وبين مختلف فواعل النظام العالمي، والتي اشارت إلى تراجع التفاعلات الصراعية لصالح التفاعلات التعاونية والاندماجية، والتي تمثل بمجموعها فرصا للحكومة العالمية.

وفي **المبحث الثاني من الفصل الرابع**، والموسوم بـ **(إقامة الحكومة العالمية: الوسائل)،** فقد ناقشت فيه الباحثة: الوسائل التي يمكن عن طريقها إقامة الحكومة العالمية، وقد قسمناها إلى وسائل القوة والوسائل السلمية، وعرضنا لأبرز المناهج السلمية لإقامة الحكومة العالمية والتي تتحدد بنموذجي التكامل الوظيفي والتكامل الإقليمي، ومن ثم تناولنا موضوع الأمم المتحدة كوسيلة لإقامة الحكومة العالمية، والتي تنطلق من المنهج القانوني المثالي في العلاقات الدولية ونظرية المنظمات الدولية، حيث بينا أسباب ترجيح الأمم المتحدة كمنظمة يمكن عن طريقها إقامة الحكومة العالمية، ومن ثم قدمنا شرحا للكيفية التي يتم عن طريقها

تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية عن طريق عرض خيارين أساسيين هما: الأول تمثل: بالاتفاق الدولي على تفعيل ميثاق منظمة الأمم المتحدة مع دعمها باتفاقيات وتفاهمات تدعم تحويلها إلى سلطة عالمية عليا. أما الخيار الآخر فقد تمثل: بإصلاح الأمم المتحدة وتحويلها إلى حكومة عالمية، وعرضنا للاتجاه التقليدي في إصلاح الأمم المتحدة والصعوبات التي ترافقه، ومن ثم عرضنا للتصورات والمقترحات المعاصرة في إصلاح الأمم المتحدة وتحويلها تدريجيا إلى الحكومة العالمية، في أتجاهين معاصرين: الأول هو: إصلاح الحكم العالمي عن طريق الأمم المتحدة، والاخر هو: الإصلاح الديمقراطي للامم المتحدة وانشاء جمعية الشعوب أو البرلمان العالمي كخطوة اولى تقع في طريق تحويل الأمم المتحدة إلى الحكومة العالمية. وأخيرا فان الدراسة توصلت إلى خاتمة ومجموعة من الاستنتاجات سجلناها كمحصلة لدراستنا.

وعلى الرغم من ندرة الدراسات والبحوث العلمية المتخصصة بموضوع (الحكومة العالمية)، فقد اعتمدت الباحثة على ثلاثة مراجع تكاد تكون الدراسات العلمية الوحيدة التي عالجت موضوع (الحكومة العالمية)، وهي: كتاب (الحكومة العالمية) للدكتور (بطرس بطرس غالي)، والذي صدرت طبعته الأولى في العام 1957 وبعد ذلك اعيد طبعه دون اضافة في العام 1992 بعد تولي الدكتور (بطرس بطرس غالي) منصب الامين الاعام لامم المتحدة، وقد ارتكز الكتاب على تقديم عرضا لأهم مفكري الحكومة العالمية عبر التاريخ، ومن ثم انتقل إلى تحديد ثلاث محاولات دولية لإقامة الحكومة العالمية وهي: الأولى تمثلت بالحلف المقدس بعد الحروب النابليونية، والثانية كانت في أثناء الحرب العالمية الأولى والتي تمخض عنها إنشاءعصبة الأمم، والثالثة كانت في اثناء الحرب العالمية الثانية ونتج عنها إنشاءالأمم المتحدة، والتي وصفها المؤلف: بأنها تمثلا نواة حقيقية للحكومة العالمية، وفي النهاية أمل المؤلف بأن العقل الإنساني لن يعجز عن الوصول إلى تحقيق المثل الأعلى للتنظيم العالمي والمتمثل بـ(الحكومة العالمية).

وعلى الرغم من الاستفادة من هذا الكتاب في تتبع الأصول الفكرية للحكومة العالمية والتي استغرق بها المؤلف نصف الكتاب (50 صفحة من أصل 100 صفحة) والاستفادة من تحليله للمحاولات والتجارب الأولية لإقامة الحكومة العالمية، الا ان الكتاب لم يغط الإطار النظري للحكومة العالمية من حيث تحديد مفهومها ومرتكزاتها وشروط ووسائل اقامتها، فضلا عن ان الكتاب لم يتعرض إلى مناقشة موضوع الحكومة العالمية في إطار نظريات ومدارس العلاقات الدولية، بل اكتفى المؤلف بالتعبير عن أمله بإقامة الحكومة العالمية عن طريق الأمم المتحدة من دون تحديد الكيفية التي يتحقق بها ذلك، ولا الشروط الموضوعية، ولا الأسباب التي تقود إلى قيام الحكومة العالمية.

اما الكتاب الثاني وهو: (المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية) للدكتور (محمد حسن الابياري) في العام 1978، فقد تتبع المؤلف فيه: فكرة الحكومة العالمية، في اصولها الفلسفية والدينية، ثم عرض تصور كلا المعسكرين الرأسمالي والشيوعي للحكومة العالمية، وارجع مسوغات قيامها الحكومة العالمية إلى تطور العالمية، و تطور الوحدات السياسية وظهور الدول والرغبة في تحقيق السلام الدائم وتوافق الحضارات، ومن ثم حدد شكل الحكومة العالمية بالشكل الفيدرالي، وانتهى بتقييم عمل الأمم المتحدة كمنظمة عالمية يمكن عن طريقها إقامة الحكومة العالمية .

غير ان ما يمكن استنتاجه: ان المؤلف لم يضع إطارا نظريا واضحا للحكومة العالمية من حيث معالجة مفهومها وشروطها ومرتكزاتها ومعوقاتها، فضلا عن أنه لم يعالج موضوع الحكومة العالمية في إطار مدارس العلاقات الدولية، واسهب في شرح عملية تطور المجتمعات والحضارات والدول والمنظمات، في سياق عدّه طريقا للتطور نحو إقامة الحكومة العالمية، وفي شرح أشكال الدول وأشكال الأنظمة السياسية ليتوصل في النهاية إلى ان الشكل الفيدرالي هو الشكل المناسب للحكومة العالمية. كما أن الكتاب لم يقدم للشروط والظروف التي تقود إلى قيام الحكومة العالمية، ويعود سبب ذلك إلى انه عالج فكرة الحكومة العالمية في إطار

دراسة الأنظمة السياسة والمنظمات الدولية وباسهاب، ولم يركز كثيرا على دراسة علاقة الحكومة بالنظام السياسي الدولي، كما ان الكتاب يعد قديما نسبيا، قياسا للتطورات العالمية، وبتطور المشاريع والمقترحات الخاصة بإصلاح الأمم المتحدة.

والكتاب الثالث هو: (الحكومة العالمية عند برتراند رسل)، للدكتورة (نجاح محسن)، وقد طبع الكتاب في العام 2003، وقدمت فيه المؤلفة عرضا للاصول الفكرية للحكومة العالمية عن الفلاسفة والمفكرين، ومن ثم تناولت اراء الفيلسوف (برتراند رسل) في بيان الأسباب التي تؤدي الى: الحرب وبالتالي اعاقة إقامة السلام العالمي والحكومة العالمية، وتحديد موقفه من الدولة القومية ذات السيادة، بوصفها اكبر معوق أمام الحكومة العالمية، كما عرضت لتصورات (رسل)، بخصوص اهم الخطوات التي تشكل مقدمات ضرورية لإقامة الحكومة العالمية، والكتاب هو في الاصل محاولة لتقديم الحكومة العالمية كفكرة فلسفية عند أبرز فلاسفة القرن العشرين. اما عن المصادر الانكليزية، فيعد كتاب المنظر والمؤرخ البريطاني (نيكولاس هيجر)، من الكتب المهمة بهذا الخصوص، إذ قدم في كتابه (**The World Government A Blueprint For A Universal World State**) الحكومة العالمية، مخطط عام لإقامة الدولة العالمية والمطبوع في العام 2010)، عرضا مفصلا لثمانية نماذج مقترحة لإقامة الحكومة العالمية، وناقشها بالتفصيل ليصل إلى ان افضل النماذج واكثرها واقعية هو: الانموذج الذي يرتكز على إصلاح وتطوير الأمم المتحدة، ومع ذلك فقد اجتهد ليقدم نموذجا خاصا به يأخذ بنظر الاعتبار كل المسوغات التي انطلقت منها النماذج الثمانية، كما حاول الجمع بين خصائص هذه النماذج، ليصل إلى نموذجه المفضل، وعرض فيه تفاصيل تشكيل المؤسسات والسلطات الخاصة بالحكومة العالمية.

وجدير بالذكر أن عملية البحث العلمي لا تخلو من صعوبات تعترض الباحثين، وبالأخص عند تصديهم للبحث في القضايا النظرية، وتزداد الصعوبة إذا ما كان موضوع الدراسة يرتبط بفكرة نظرية بحتة، يراد قياسها على واقع موضوعي متحرك. وهذا بالفعل ما واجهته دراسة موضوع (الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي)، إذ

يفرض موضوع الدراسة نوعا من التعارض بين منهجين: احدهما /منهج فكري نظري مجرد، والآخر/هو منهج تجريبي واقعي متحرك، ومع ذلك فقد حاولنا صياغة الاطر النظرية للحكومة العالمية في البدء، ومن ثم عملت الباحثة على تحليل التغيير في النظام الدولي ومحاولة تقييم التغيير في النظام السياسي الدولي، في اتجاه تهياة البيئة والظروف الملائمة لتحقيق الحكومة العالمية. ومَثّل هذا الأمر اهم الصعوبات المنهجية التي اعترضت الدراسة، إلى جانب صعوبات منهجية أخرى ترتبط بتنوع المفاهيم المرتبطة بالحكومة العالمية، وتنوع التصورات بخصوص مفهوم الحكومة العالمية بسبب اختلاف الانتماءات المدرسية والإيديولوجية للباحثين.

إلى جانب ما تقدم، فان من اهم الصعوبات التي واجهت الباحثة، ومنذ المراحل الأولية للدراسة عند إعداد الخطة لحين الانتهاء من آخر فصل، والذي تمثل بندرة البحوث والمراجع العلمية العربية المختصة في موضوع (الحكومة العالمية)، فضلا عن ان معظم كتب العلاقات الدولية العربية والمترجمة تخلو من تحديد ابواب أو فقرات مختصة بموضوع (الحكومة العالمية)، كما ان معظم مكتباتنا تخلو من المراجع الانكليزية المكتوبة عن هذا الموضوع، فضلا عن اغلبها يعد مراجع قديمة، كما تخلو مكتباتنا من الاعتماد على المنصات الالكترونية- عبر شبكة الانترنت - التي تفتح نافذة وتسهل الاتصال بالمكتبات العلمية العالمية للحصول على البحوث والمراجع العلمية الرصينة والحديثة، والتي تواكب التطورات العلمية في حقل العلاقات الدولية، وتسبب ذلك بزيادة الجهد في البحث المضني على المعلومات.

وفي النهاية لا أدّعي الكمال في هذه الدراسة، وإنما هو جهد بشري لا يخلو من الهفوات هنا أو هناك، وكلي امل ان تسهم هذه الدراسة في رفد المكتبة العربية للعلوم السياسية بموضوع جديد حظي باهتمام كبير في الأروقة العلمية الغربية.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين...

يسرى العلاق

الفصل الأول
الحكومة العالمية

لاشك أن البحث في الأطر النظرية بصورة عامة يشكل تحديا معرفيا أمام الباحثين، لاسيما إذا كانت المواضيع التي تخضع للبحث ليس لها واقع تجريبي محدد يمكن إخضاعه للتحليل والدراسة، وهذا ما يمكن ملاحظته عند البحث في الإطار النظري لموضوع الحكومة العالمية ومع ذلك فان وجود الدولة كنموذج متطور للنظام السياسي إلى جانب، تطور دراسة التنظيم الدولي، ناهيك عن النمو والتقدم المستمرين لنظريات العلاقات الدولية ودراسات النظام الدولي، كل ذلك قدم أدوات ومفاهيم يمكن استخدمها عند البحث في الإطار النظري لموضوع الحكومة العالمية.

وبكلمة واحدة، فان نظرية الحكومة العالمية التي ولدت من رحم الفلسفة السياسية اكتسبت واقعا علميا في ضوء التطورات العلمية بحقول المعرفة السياسية، وبالأخص في حقل النظم السياسية، وحقل العلاقات الدولية والتنظيم الدولي.

وقد شغل موضوع الحكم العالمي بصورة عامة وموضوع الحكومة العالمية بصورة خاصة اهتماماً كبيراً مع التطورات التي شهدها النظام الدولي، ولم يقتصر هذا الاهتمام على الباحثين والعلماء فحسب، بل احتل مكانة متميزة في اجتماعات ومؤتمرات عالمية عقدتها المنظمات والمؤسسات الدولية، وفي دعوات ومطالبات الإصلاح المؤسساتي التي دعت إليها الجهات والأطراف الفاعلة دولياً، لاسيما منظمات المجتمع المدني العالمية والشركات متعددة الجنسيات. ولعل أول ما يتبادر إلى الذهن عن البحث في موضوع الحكومة العالمية هو معرفة ماهيتها والتعريف بمفهومها وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها، وتحديد غايتها وهدفها والاعتراضات والمشكلات التي تعترضها، وهذا ما

سيتم دراسته في المبحث الأول من هذا الفصل، ومن ثم سندرس ظاهرة العالمية الكونية بوصفها الركن الموضوعي الذي تستند عليه الحكومة العالمية إذ لا يمكن تصور وجود أي نوع من الحكم العالمي دون وجود العالم ليس بوصفه مظهراً جغرافياً، بل بكونه بات يمثل وحدة مصيرية وهوية عالمية مشتركة تمخضت عن عمق الترابط والتداخل العالمي، مما استدعى ضرورة إيجاد آليات وترتيبات لتنظيم وإدارة القضايا والمشكلات العالمية، ومن هنا ظهر مفهوم (الحكم العالمي) إلى جوار مفهوم الحكومة العالمية فاحتدم الجدل العلمي بين الفكرتين، على الرغم من أن كليهما يعبران عن حقيقة واحدة، هي الحاجة العالمية لاستبدال النظام الدولي التقليدي، وإيجاد سلطات عالمية تلبي الاحتياجات العالمية الجديدة وتتصدى للمخاطر والتهديدات العالمية، وهذا ما سيتم دراسته في المبحث الثاني، وفي النهاية، فإن الدراسة في هذه المواضيع سيقود إلى: وضع إطاراً وتصوراً عاماً لنظرية الحكومة العالمية، وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين هما كالآتي:-

المبحث الأول: الحكومة العالمية المفهوم والمقومات الأساسية.

المبحث الثاني: الحكم العالمي والحكومة العالمية.

المبحث الأول: الحكومة العالمية المفهوم والمقومات الأساسية:

لم يعد ينظر إلى الحكومة العالمية على أساس كونها فكرة خيالية أو امال بعيدة المنال كما كان في السابق، بل أصبحت بمثابة رؤية نظرية تكسب قوتها من تطورات الواقع الدولي، وتطور حقول المعرفة السياسية والقانونية، وبذلك فقد اظهرت الدراسات التي اجراها العديد من المختصين والباحثين، المفاهيم والاسس التي ترتكز عليها الحكومة العالمية واوضحت الغايات والأهداف التي تقف وراء إقامة الحكومة العالمية وعلى ضوء ذلك نمى مفهوم الحكومة العالمية وتحددت أغراضها وأهدافها، وفي إطار ذلك سنناقش في هذا المبحث مطلبين: الأول / هو مفهوم ومرتكزات الحكومة العالمية في حين سنناقش في المطلب الثاني / أهداف الحكومة العالمية والمشكلات والاعتراضات التي تواجهها.

المطلب الأول: مفهوم ومرتكزات الحكومة العالمية:

أولا: أبرز رواد الحكومة العالمية المعاصرين:

ارتبطت فكرة الحكومة العالمية بتطورات الفلسفة والفكر السياسي في مراحل تاريخية متقدمة، ولم يشهد العالم دعوات حقيقية لإقامة الحكومة العالمية مثلما شهده القرن العشرين، حيث بلغت ذروة هذه الدعوات في الاربعينات والخمسينيات من القرن المذكور، وكانت هذه الدعوات ترتكز بالأساس على الاعتبارات الأمنية .[1]

ثم عاودت فكرة الحكومة العالمية تشغل اهتمام الباحثين والمنظرين في الشئون الدولية بعد الحرب الباردة، ففي الجامعات الأمريكية والأوروبية ظهرت الفصول الدراسية المتعلقة بالكونية والحكم العالمي في كثير من المناهج الدراسية.[2]

---

(1) Luis Cabrera, World Government: Renewed Debate, Persistent Challenges, European Journal Of International Relations, Vol .16.(3) (UK: SAGE Publications And ECPR, 2010), p.511 .

(2) Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government ,Ethics And International Affairs, Vol. 22.2, (U.S: Carnegie Council For Ethics In International Affairs ,Summer 2008), p.133.

ولم يعد الأمر مقتصراً كما كان في السابق على الحجج المرتبطة بالمخاطر الأمنيـة العالميـة، إذ بدأ اساتذة وعلماء العلاقـات الدوليـة والاقتصـاد والمنظـرين السياسـيين، باستكشـاف اثـار التطورات العالمية، والمتعلقة بالترابط الاقتصادي العـالمي، وظهـور تهديـدات ومخـاطر عالميـة جديدة - إلى جانب مخاطر الحـرب النوويـة- في توحيـد العـالم، وإمكانيـة التكامـل السـياسي العالمي والرغبة في إقامة الحكومة العالمية .[1]

ويعد (الكسندر ويندت) اول من جادل في موضوع الحكومة العالمية من علماء العلاقات الدولية، الذي اقترح "أن حكومة العالم أو دولة العـالم أمـر لا مفـر منـه" فـافترض ان الفـوضى العالمية التي تصنعها الدول، ستكون السبب الرئيسي في إقامـة كيـان سـياسي جديـد في العـالم وهو الحكومة العالمية أو (الدولة العالمية)، فالاستقلال والاعتراف الحقيقي بالأمم والمجتمعات لا يتحقق الا في الدولة العالمية، كما كان مبدأ (هيغل) في ان نضال الأفراد لتحقيق الاعـتراف ادى إلى تشكيل الهوية الجماعية التي بنيت عليها الدولة، فـان الفـوضى العالميـة هـي بمثابـة الصراع الذي سيقود إلى خلق هوية عالمية تسهم في إيجاد الدولة العالمية.[2]

قدم (كامبل كريغ) - استاذ العلاقات الدولية في جامعة سـاوثامبتون في المملكـة المتحـدة - حجته في إمكانية قيام الدولة العالمية، عـن طريـق مناقشـة منطـق المدرسـة الواقعيـة في رفـض الحكومة العالمية لدى ثلاثة من أبرز علماء المدرسـة الواقعيـة وهـم (هـانز مورغنثـاو، ورينولـد نيبور و كينيث والتز). حيث افترض هـؤلاء ان طبيعـة العلاقـات الدوليـة التـي لا تتغـير تتمثـل بسعي الدول للدفاع عن نفسها في ظل صراع دولي دائم. إذ يرى (كريـغ) ان الواقعيـة تعرضـت إلى تناقضات كبيرة خلال الحرب الباردة، فافتراض الواقعيون بأن الحرب بين القوى العظمى هي

(1) Luis Cabrera, Op. Cit, p. 511 , And , pp. 525- 526.

(2) Alexander Wendt, Why A World State Is Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal Of International Relations , Vol. 9.(4) ,(UK: SAGE Publications And ECPR ,2003), pp. 491-493.

نتيجة حتمية لسعي الدول للبقاء في عالم فوضوي، ولم يستطع ان يفسر كيف يمكن أن تكون الحرب بين القوى العظمى حتمية في وقت جعلت فيه الأسلحة النووية الحرب بمثابة انتحار جماعي ليس فيه اي طرف فائز. وعليه "فإن منطق الواقعية نفسه في سعي الدول للحفاظ على الذات في ظل نظام دولي يقوم على أساس الدول المتنافسة، ويمكن بناء دولة العالم او(تنين جديد) للقضاء على تهديد الإبادة النووية".[1]

أما بالنسبة لإسهامات علماء الاقتصاد في التنظير للحكومة العالمية، يبرز في مقدمته (جيمس يانكر) - استاذ الاقتصاد في جامعة الينوي الغربية في الولايات المتحدة الأمريكية - إذ اقترح بعد تتبعه لأبرز المقترحات الخاصة بإقامة الحكومة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية - إقامة "اتحادا فدراليا للامم الديمقراطية يستند إلى دستورا اتحادي فيدرالي" معللا ذلك بعدم موافقة الدول الغنية على إنشاءاتحادا فيدراليا عالميا تكون للدول الفقيرة فيه الأغلبية في السلطة التشريعية مما يعني ذلك تأثيرها في التشريعات والقرارات التي تصدرها السلطة الفدرالية العالمية وخاصة تلك التي ترتبط باعادة توزيع الدخل والثروة في العالم، ولذا رأى (يانكر) بأن المقترحات المؤسسية للاتحاد الفدرالي للأمم الديمقراطية توفر بالفعل ضمانات كافية ضد مثل هذا الاحتمال، عن طريق اسناد آلية التصويت إلى التشريعات والقرارات على قاعدة النصاب المالي. ومع ذلك، فقد عد بأن حل مشكلة عدم المساواة الاقتصادية العالمية على المدى الطويل، يكون عبر برنامج ضخم للتنمية الاقتصادية يعمل مبدئيا على تحقيق تكافؤ في الاقتصاد العالمي، على غرار (خطة مارشال) ولكن على نطاق أكبر بكثير جغرافيا وماليا.[2]

---

(1) Campbell Craig ,Glimmer Of A New Leviathan: Total War In The Realism Of Niebuhr, Morgenthau, And Waltz ,Book Review, On: Ethics And International Affairs, Vol. 18.(2), (US: Carnegie Council For Ethics In International, Cambridge University Press,2004),pp.107-109.

(2) James A. Yunker, Rethinking World Government: A New Approach ,International Journal On World Peace ,Vol. 17, No. 1 (US:Professors World Peace Academy,March. 2000), pp .16-17.

في حين افترض (داني رودريك) - استاذ الاقتصاد الدولي في كلية جون كنيدي في جامعة هارفارد - ان إقامة اقتصاد عالمي متكامل يمكن ان يتحقق عن طريق تأسيس فيدرالية عالمية، تقوم بازالة اثار الحدود والغاء الفروق والاختلافات التنظيمة والضريبية. وستنظم الاسواق من حيث اسعار السلع والخدمات إذ ستكون فروقاتها طفيفة نتيجة التقارب في تكاليف الانتاج، كما هو قائم في الولايات المتحدة الأمريكية، أو كما متوقع حصوله أيضا في نظام الاتحاد الأوروبي إذا ما سار باتجاه تكوين النظام الفيدرالي. وهكذا فان(رودريك) يرى أنه في ظل الفيدرالية العالمية سيتم تنظيم العالم اقتصاديا على غرار النظام الأمريكي، وبموجب هذا النظام فان الدول المنضوية تحت الاتحاد العالمي لن تزول، ولكن سلطاتها ستكون مقيدة بسلطات عالمية تشريعية وتنفيذية وقضائية ومن جهة أخرى يقر (رودريك) بأن الفيدرالية العالمية ليست السبيل الوحيد لتحقيق التكامل الاقتصادي العالمي، ولكن الفدرالية العالمية تمثل بديلا عن نظام الدولة القومية، يضمن عدم وقوع الاختصاصات الوطنية والاختلافات بين الدول في طريق المعاملات الاقتصادية، فالهدف الأسمى للدول العالمية يكمن في جعل الولاية القضائية الوطنية بعيد عن التحكم في الاقتصاد بوصفها عقبة أساسية أمام تسهيل التجارة وحركة رؤوس الأموال عالميا. وفي إطار الفيدرالية العالمية ستقتصر القوانين المحلية على تنسيق السياسات الضريبية وفقا لمعايير دولية أو تنظم على أساس ان لا تشكل عائق أمام التكامل الاقتصادي

الجدير بالذكر أن (جيمس يانكر)، اكد في دراسته الموسومة بـ: (النظره المعاصرة للحكومة العالمية في أدبيات العلاقات الدولية) المنشورة في العام 2011، على ان هنالك ضعف بـ ادبيات العلاقات الدولية في مناقشة موضوع (الحكومة العالمية) سواء كان من قبل المؤيدين لها ام المعارضين للحكومة العالمية، وذلك بسبب عدم قدرة المدافعين عن (الحكومة العالمية) تقديم بديل عن الوضع الدولي الراهن غير الشكل الفيدرالي التقليدي والذي يسميه بـ "دولة العالم القاهرة "- اي احتكارها للقوة العسكرية وعلى نطاق واسع يشمل التسلح بأسلحة الدمار الشامل-الامر الذي يشكل تحدي لسلطات الدول الخاصة. ولذا فان (يانكر) يعيد في هذه الدراسة تقديم مقترحه بخصوص اتحاد فدرالي عالمي اقل مركزية، ليكون بديلا مقنعا وحلا وسطا بين "دولة العالم القاهرة " وبين الوضع الدولي الراهن القائم على اساس نظام الدولة القومية مع وجود منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى لتنسيق التعاون الدولي. للمزيد ينظر:

James A. Yunker, Recent Consideration Of World Government In The IR Literature: A Critical Appraisal, World Futures,Vol.67.(6),(UK: Taylor And Francis Group, 2011),pp.410-411.

العالمي. إذ يرى (رودريك) أن الرهان على إقامة الاتحاد الفيدرالي العالمي، يقوم على عوامل في مقدمتها استمرار التطورات التكنولوجية التي تقود إلى التكامل الاقتصادي الدولي وتشجيع إزالة بعض العقبات التقليدية التي تقف أمام الحكومة العالمية.(1)

أما بالنسبة للمنظرين السياسيين المعاصرين الذين عالجوا موضوع الحكومة العالمية في طروحاتهم، ومن أبرزهم استاذ الفلسفة السياسية السويدي (توربيورن تانسو) الذي ذهب في كتابه "الديمقراطية العالمية، حالة الحكومة العالمية" إلى ضرورة السلطة السياسية السيادية العالمية، لانه من غير الممكن حل مشكلات الحرب وعدم المساواة العالمية والاستدامة البيئية، من دون إنشاءالحكومة العالمية وعلى اسس ديمقراطية،(2) ومن جهة أخرى دافع - استاذ الفلسفة والأخلاق الأمريكي- (كاي نيلسون) في دراسته: "الحكومة العالمية الأمن والعدالة العالمية"عن الرغبة في إنشاء حكومة عالمية تتمتع بـ "سلطة مركزية، تكون فيها الحكومة صاحبة كلمة الفصل والقرار والقانون الحاسم في ظل نظام اخوي عالمي واسع النطاق يضم جميع الناس من كل انحاء العالم وبكل اطيافهم وأنواعهم وأصولهم.."(3)

وقد ربط المفكر الأمريكي (لويس بول بوجمان) في كتابه "الإرهاب، حقوق الإنسان وقضية الحكومة العالمية " بين التصدي للارهاب العالمي وإقامة حقوق الإنسان وبين إنشاءحكومة عالمية عادلة، إذ افترض بأن الأهداف العالمية والأخلاقية للتخلص من الإرهاب وإقامة حقوق الإنسان لابد ان تكون عن طريق إنشاءالحكومة العالمية العادلة.(4)

---

(1) Dani Rodrik,How Far Will International Economic Integration Go, Journal Of Economic Perspectives,Vol. 14. No.1 ,(US: American Economic Association ,Winter 2000),pp.182-185.

(2) For More Details See: Ljubomir Stevanovic, Prospects For World Government, Master's Thesis In Applied Ethics,(Sweden:Centre For Applied Ethics,Linköping University, 2010), pp4-8.

(3) Ibid,pp. 13-18.

(4) Louis Pojman, Terrorism, Human Rights, And The Case For World Government. (U.S: Rowman And Littlefield, 2006),pp 45-51.

وينظر (ايرك سماو) إلى ان (بوجمان) ارتكز على الاسس نفسها التي انطلق منها (توماس هوبز) بعده ان نقل الحقوق إلى سلطة سيادية تحتكر القوة، حيث يمثل انتقال من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني، اذ يعد (بوجمان): ان الدولة القومية المعاصرة هي التي تسببت بالعنف والحروب، ولاجل التخلص من هذا العنف الذي

ويعتقد (ديفيد كاب)- استاذ الفلسفة في جامعة كاليفورنيا - ان ضرورة تحقيق العدالة العالمية هي التي ستدفع إلى قيام الدولة العالمية، ويعتقد بأن تحقيق العدالة العالمية وازالة الظلم من العالم يكون عن طريق (مبدأ الاحتياجات الأساسية) القائم على أساس المساواة في الفرص والحريات الأساسية، ويمكن للدولة بوصفها الوكيل الاجتماعي الوحيد تحقيق العدالة على المستوى الوطني، وكذلك بالنسبة للدولة العالمية حيث يمكنها ان تقضي على التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين دول العالم. ويرى (كاب) بأن المجتمع العالمي يظهر إلى الوجود بسبب نمو الأعمال الاقتصادية والتجارية العالمية وتطور مؤسساتها، إلى جانب تطور المؤسسات السياسية العالمية، ووسائل الاتصال والاعلام، حيث يجعل ذلك من المجتمعات المحلية متقاربة على نحو كبير. وبتطور المجتمع العالمي ستحقق العدالة العالمية عن طريق إيجاد الدولة العالمية.

ان الدولة العالمية بحسب رأي (كاب) يجب ان تقوم على نظام قانوني عالمي وعلى وجود مؤسسات لإدارته. ولا فرق عنده بين ان تكون دولة العالم وحدوية، أو ان تكون اتحادا دوليا، مادام تركز هذه الدولة على الأساس القانوني، وتحقق العدالة، وتتعامل بصورة شفافة ومباشرة مع الاحتياجات الفردية.(1)

ولا شك بأن هذه الطروحات والمناقشات العلمية تعكس تجدد الاهتمام بموضوع الحكومة العالمية والبحث في امكان قيامها وتكييفها بما يتلاءم مع عمق التغيير الذي يشهده النظام الدولي المعاصر، ولغرض توضيح مفهوم الحكومة العالمية والمرتكزات والمبادئ

تسبب بقتل واصابة ونزوح الملايين من البشر، ولاجل حل مشكلات الإرهاب وانتهاكات حقوق الانسان، فان على الدول تقديم التنازلات لحكومة عالمية قوية، وبما يكفي لتعزيز وحماية حقوق الانسان على الصعيد العالمي. ينظر:

Eric Smaw,From Chaos To Contractarianism: Hobbes, Pojman,And The Case For World Government,Essays In Philosophy:Vol. 9.Iss. 2, Article 4.(California-US:published By Pacific University Library ,2008),PP.12-16.

(1) David Copp, International justice And The Basic Needs Principle, In: Brock G, Brighouse H (Eds), The Political Philosophy Of Cosmopolitanism.(Cambridge: Cambridge University Press,2005) ,39-54.

التي تقوم عليها، سنبحث أولا في مفهوم الحكومة العالمية وأشكالها، ومن ثم سنبحث في اهم المرتكزات والاسس التي تقوم عليها الحكومة العالمية.

ثانياً: مفهوم الحكومة العالمية وأبرز أشكالها (نماذجها) :

لقد حظيت فكرة الحكومة العالمية بمناقشات وتنظيرات واسعة وشغلت حيزا من الاهتمام والتخطيط عند الفلاسفة والحكام والبابوات منذ القدم، الا ان الحكومة العالمية على مستوى التجربة التاريخية ليس لها وجود.[1] الأمر الذي جعل من مهمة دعاة الحكومة العالمية في تحديد مفهومها وتقديم شكلا واضحا لها يواجه بصعوبات واعتراضات.

وقبل الدخول في تعريف مفهوم الحكومة العالمية لابد من القول بأن منظري ودعاة الحكومة العالمية في الغالب استخدموا ثلاثة مصطلحات هي: الحكومة العالمية والدولة العالمية أو دولة العالم والفدرالية العالمية اوالاتحاد الفيدرالي العالمي)، للدلالة على معنى واحد منظور له من زاوية محددة. فعند استخدام مصطلح الحكومة العالمية فان المراد به تلك السلطة العالمية التي تكون فوق مستوى سلطة الدول من دون تحديد شكل هذه السلطة والشرعية التي ترتكز عليها، ومن هنا يدخل تحت هذا المصطلح (السلطة المنبثقة من اتفاق وتعاقد الدول أو تلك التي تأتي بالغلبة والقوة.

في حين ان استخدام مصطلح (دولة العالم) جاء بمعنيين مختلفين الأول هو المعنى الجزئي الذي يشير إلى المنظمة المعروفة باسم (الحكومة المركزية)، والآخر هو المعنى الكلي الذي يشمل المجتمع والسلطة.[2]

---

(1) For More Details, See: David W. Ziegler, War, Peace, And International Politics,Eighth Edition (New York: Addison Wesley,Educational Publishers ,Inc,2000),p.155.

(2) Kobayashi Makoto, The Hierarchy Of Global Governance: A Metaphor For The Imperial Machine, Ritsumeikan International Affairs, Vol.3,(Japan :Institute Of International Relations And Area Studies, Ritsumeikan University,2005),p.12.

فالدولة إذن تشير في المعنى الجزئي إلى السلطة (أي الحكومة) التي ترعى النظام العام وتفرض القوانين، في حين بالمعنى الكلي يشير إلى الكيان السياسي المكون من الشعب إلى جانب المؤسسات والقوانين المنظمة له والقيم والأخلاقية، وعلى وفق هذا التمييز ينتهي المفكر الفرنسي (جاك ماريتان) إلى ان الحكومة العالمية ستكون دولة عليا منبثقة من كيان سياسي ومفروضة على جميع الدول.[1]

ويبدو ان فرق الاستخدام للمصطلحين (الحكومة والدولة)، يكمن في ان المنظرين والمفكرين الذين يركزون في تأسيس وبناء سلطة عالمية من الاعلى إلى الاسفل يستخدمون مصطلح الحكومة العالمية في حين غالبا ما يستخدم مصطلح (الدولة العالمية) أو (دولة العالم) من قبل المنظرين الذين يهتمون ببناء السلطة العالمية من الاسفل إلى الاعلى عن طريق العوامل الاجتماعية المتغيرة.

اما مصطلح (الاتحاد الفيدرالي العالمي) أو (الفيدرالية العالمية)، فانه يشير إلى الشكل الذي تتخذه السلطة العالمية، والقائم على أساس اتفاق مجموع الدول على تقديم التنازلات إلى سلطة مركزية عالمية شاملة مع احتفاظ الدول المنضوية تحت الاتحاد بسلطات وصلاحيات محدودة.

وبالعودة إلى مفهوم الحكومة العالمية فقد عرفها قاموس (بنغوين للعلاقات الدولية) بأنها:" مركزية السلطة المسندة إلى هياة موحدة تتخطى الحدود القومية، وتتمتع بصلاحيات تشريعية وتنفيذية، فضلا عن احتكار سلطة استخدام القوة، وفي هذه الحكومة تتنازل الدول عن سيادتها، وتتم تسوية المنازعات بالقرارات القضائية التي تصدر في ظل نظام واحد للقانون العالمي، ومن شأن تركيز الصلاحيات وإيجاد سلطة عالمية واحدة ان تنطوي بشكل طبيعي على نزع سلاح الدول، وان يكون مقصدها الأساس وسبب وجودها المنطقي هو للمحافظة على السلام والنظام الدوليين".[2]

(1) جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله الأمين، (بيروت: دار مكتبة الحياة، تاريخ بلا)، ص.221
(2) غراهام ايفانز، وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي -الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث، 2004)،ص 791.

فيما يعرف كل من: (جرينفيل كلارك و لويس ب. سوهن)- استاذا القانون في جامعة هارفرد- الحكومة العالمية بانها:" نظام فعال من القانون الدولي الجبري الذي يقتصر تطبيقه على ذلك المجال المتصل بمنع الحرب على وفق هذا التعريف فإنه يصبح من الضروري الحد من الاختصاص القانوني وتقليص القدرة العسكرية للدول، إلى الحد الذي يجعلها خاضعة لرقابة عالمية فعالة في مجال منع الحرب ".(1)

ويشير التعريف هنا إلى وجود هيأة وسلطة عليا، الا ان هذه السلطة ليست سلطة مطلقة الاختصاصات، بقدر ماهي سلطة مركزية تحتكر القوة المسلحة وتعمل على منع الحرب من دون التدخل في الاختصاصات المحلية للدول.

ومن جهة أخرى تعرف الحكومة العالمية أيضا على انها: " كيان سياسي يضع ويفسر ويطبق القانون الدولي" ومن ثم فأن الحكومة العالمية تمثل اضافة لمستوى جديد من مستويات الإدارة فوق مستوى الحكومات الوطنية.(2)

ويشير مفهوم الحكومة العالمية وفقا لما جاء في موسوعة (ستانفور) الفلسفية (**STANFORD**) إلى: " فكرة اتحاد البشرية جمعاء تحت سلطة سياسية واحدة مشتركة، ومع ان مثل هذه السلطة لم تكن موجودة في تاريخ البشرية والى الان، فان مقترحات إقامة السلطة السياسية العالمية الموحدة وكانت موجودة منذ القدم في طموح الملوك والباباوات والأباطرة، وأحلام الشعراء والفلاسفة ". وتمثل هذه السلطة العالمية التنظيم السياسي المثالي، لأسباب ترتبط بقدرة هذا التنظيم على حل مشكلات البشرية القديمة والجديدة، مثل الحروب وتطوير أسلحة الدمار الشامل، والفقر وعدم المساواة العالمية، والتدهور البيئي. في حين وصفت الحكومة العالمية أيضا بانها تمثل: " الانعكاس

(**1**) نقلا عن: د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، ط2(الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987)، ص ص 390-391.

(**2**) ينظر: الحكومة العالمية، ويكيبيديا- الموسوعة الحرة على الرابط الالكتروني :
http://ar.wikipedia.org/wiki

السليم لوحدة الكون "،[1] ويعرفها (ديفيد كاب) على " انها نظام مؤسساتي يحكم الإقليم العالمي عن طريق الارتكاز على نظام قانوني عالمي ساري المفعول، وتعمل الحكومة العالمية على إدارة وفرض النظام القانوني وتنفيذ السياسات والبرامج العامة".[2]

اما (لويس كابرير) - استاذ النظرية السياسية في قسم السياسة الدولية بجامعة (برمنغهام) في المملكة المتحدة - فيعرفها بانها " نظام مؤسساتي متماسك يمتاز برؤية عالمية شاملة، ويمارس في الحد الادنى سيادة رسمية في عملية اتخاذ القرارات الملزمة للدول وبقية الوحدات السياسية الفرعية. ولكي يتم عدها حكومة عالمية يجب ان تختص بالمواضيع والقضايا التشريعية والقضائية على مستوى عالي وشامل إلى جانب إمكانية ممارستها لسياسة الاحتكار الشرعي، وذلك لاستخدام وسائل العنف بطريقة تشابه الدولة (على المستوى الوطني) أو اجهزتها المسئولة".[3]

اما (الكسندر ويندت) فانه يرى في تعريف (الدولة القومية) ككيان سياسي قائم بالفعل وسيلة لتحديد معنى الحكومة العالمية (او دولة العالم) وينطلق من تعريف (ماكس فيبر) للدولة، والذي ينص على انها: " كيان سياسي (او منظمة) يحتكر الاستخدام المشروع للعنف المنظم في إطار جغرافي معين على مجموعة معينة من الأفراد (المجتمع)"، ليقوم بوضع اربعة ابعاد تضمنها تعريف (فيبر)، وهي احتكار استخدام القوة، إذ لا يحق لاي طرف اخر في إطار الدول استخدام العنف أو القوة لان ذلك يعرضها إلى الانهيار. اما البعد الثاني فيشير إلى التنظيم، اي ان الدولة تمارس السلطة والسيطرة بحيث لا يمكن اتخاذ القرارات بصورة مستقلة عنها، وهي لا تنحاز لطرف في المجتمع دون اخر، فهي تمثل

---

(1) World Government, (Stanford Encyclopedia Of Philosophy) , First published Mon Dec 4, 2006. Retrived On: 19-5 2014. stanford.edu/entries/world-government/

(2) David Copp,Op.Cit ,p. 48.

(3) Luis Cabrera, Introduction: Global Institutional Visions, In: Luis Cabrera (Ed.), Global Governance, Global Government: Institutional Visions For An Evolving World System,(US: Suny Prees,2012),p.1.

وكيلا اجتماعيا لكل افراد المجتمع. واما البعد الثالث فيتمثل بالشرعية اي انها تمتلك الحق الحصري لإنفاذ القانون على الأرض. هذا الحق هو حق داخلي يمنحه المجتمع للدولة ويجسد سيادة الدولة الداخلية. وأخيرا، فإن الدولة تقوم على أساس وجود الشراكة المجتمعية، حيث تقوم الدولة على أساس وجود بنية اجتماعية لها خصائص معينة تشكل الهوية الجماعية للمجتمع، وتمتاز بقدرة أعضائها على التعايش المستمر، وتعمل الدولة على تمكين افراد المجتمع للانخراط في العمل الجماعي والسياسي ومن دون انحياز.[1]

وعلى ضوء هذا التعريف يرى (ويندت) ان الحكومة العالمية أو (دولة العالم) تبدو بشكل واضح امرا بعيدا عن التحقيق في ظل الاوضاع الدولية الراهنة إذ يتطلب اقامتها ثلاثة تغييرات جوهرية في النظام العالمي الحالي هي: ظهور " مجتمع الأمن الشامل " ويعني ذلك " ان أعضاء النظام (الدول) لم يعد ينظر بعضهم لبعض كتهديدات محتملة، ويتوقعون ان الخلافات التي قد تحدث بينهم يتم تسويتها سلميا " ولا يعني ذلك، انتهاء الحاجة إلى وجود آلية لحفظ النظام وقمع العدوان، مادام ان إمكانية " الجريمة تبقى قائمة "، فمعها تبقى الحاجة إلى حدوث التغيير الثاني، والذي يتمثل بظهور " الأمن الجماعي العالمي والذي يتضمن ان اي عدوان أو جريمة ترتكب ضد اي طرف أو عضو في النظام فان الأعضاء الاخرين يجب ان يتصرفوا على انه تهديد للجميع " ويرى (ويندت) ان من شأن هذه التغييرات ان تخلق " سلطة عالمية مشتركة ". وبالنسبة للتغيير الثالث فيتمثل بـ " إقامة سلطة عالمية (فوق وطنية) قادرة على اتخاذ القرارات الشرعية الملزمة عن طريق ممارسة السلطة العالمية المشتركة، ويتطلب ذلك تنازل الدول عن سيادتها في الجانب الأمني إلى هذه السلطة العالمية".[2]

---

(1) Alexander Wendt, Op.Cit, pp.504-505.

(2) Ibid,p.505.

وهكذا فان (ويندت) يرى ان الدولة القومية تختلف عن (دولة العالم) في ثلاثة جوانب هي:[(1)]

1. أن دولة العالم لا تتطلب تخلي أعضائها (الدول) عن الحكم المحلي.
2. ان دولة العالم لا تتطلب جيش واحد "للامم المتحدة مادام ان هناك هيكل قيادة وتنفيذ يعمل على الاستجابة الجماعية للتهديدات..".
3. ان "الحكومة العالمية لا تحتاج إلى وجود هيأةوحدوية عالمية يترأسها قائد عالمي واحد و تكون قراراتها نهائية .. كما هو الحال في الحكومات المحلية " مادام ان القرارات الملزمة يمكن ان تصدر عن طريق المدأولات الواسعة بين الأعضاء في المجال العام. وعلى ضوء ذلك فان (ويندت) يعتقد انه لا ينبغي ان نحدد شكلا مسبقا لحكومة أو دولة العالم، فالمهم في هذا الكيان السياسي العالمي هو وجود السلطة العالمية المشتركة والشرعية والسيادة والوكالة .

ووضع (وليام سافيدوف)، الحكومة العالمية ضمن نماذج التعاون الدولي المتقدمة إذ ميز بين نموذجين من التعاون الدولي:[(2)]

الأول: الائتلاف المختلط ويتمثل بالمنظمات والاجراءات والتدابير، التي يتم الاتفاق بخصوصها بين الدول القومية، ومنطق هذا المنهج يكمن في: استخدام سلطة و شرعية حكومات الدول لوضع القواعد والاجراءات التي تلزم بها الدول الأعضاء، ويعد نظام الأمم المتحدة المثال الاوضح لهذا المنهج، إلى جانب المؤسسات والمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية، كما ان الاتحاد الاوربي كمنظمة إقليمية يناسب أيضا وبشكل واضح هذا

---

(1) Ibid,p. 506.

(2) William D. Savedoff, Global Government, Mixed Coalitions, And The Future Of International Cooperation, Center For Global Development Essay, SID-NL Lecture Series 2011-2012, Retrived On:2-3 2014 :http://www.cgdev.org/sites/default/files/1426316

الأنموذج، إذ هنالك نوع من الاجماع - أو على الاقل توافق - بين أعضاءه على إنشاءالبنية الدستورية للاتحاد الاوربي، والتي تمنح مؤسسات الاتحاد درجة من الشرعية والسلطة فوق الدول الأعضاء، وتلزمهم بالاجراءات والقواعد المشتركة.

الثاني: الحكومة العالمية وهو نموذج يسعى في العموم إلى العضوية الثابتة للدولة القومية، ويتضمن إطارا ومجموعة واسعة من الانشطة، التي تناط بها المؤسسة الدولية (الحكومة)، وتقوم الحكومة عادة بوضع القوانين وانشاء المؤسسات على أساس الاجماع، مما يجعل من القوانين وأعمال المؤسسات العالمية ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

أما بالنسبة للعلماء العرب الذين تعرضوا في دراساتهم (للحكومة العالمية)، فيمكن أن نذكر هنا رأي الدكتور (محمد حسن الأبياري)، عن الحكومة العالمية إذ يعتقد (الأبياري) ان نموذج الحكومة العالمية الاكثر واقعية وعملية يأتي من إصلاح منظمة الأمم المتحدة، من دون تجاهل الدولة القومية التي تمثل نواة التنظيم العالمي الموحد والتي يمكن ان تتنازل تدريجيا عن سيادتها لمصلحة إنشاءحكومة عالمية، ولذلك فقد عرف الحكومة العالمية على أنها " تنظيم عام شامل متكامل متدرج تكون فيه سلطة هيأة الأمم المتحدة السلطة العليا. وتستمد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها من قوة دستورها (او ميثاقها) ثم من التنظيمات القضائية الفعالة التي تستطيع ان تردع كل خارج على الدستور، وأخيرا من قوة بوليسية، والتي يمكن لها ان تحركها إلى اية منطقة يحدث فيها اضطراب أو مخالفة للنظام".[1]

ومما تقدم يمكن ان ندرج تعريفا خاصا (للحكومة العالمية)، ينطلق من ثلاثة اعتبارات، هي:

---

(1) د. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، (القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1978)، ص ص430-431.

- الاعتبار الأول: ان الحكومة العالمية لايمكن مقارنتها بنموذج السلطة المركزية التقليدية للدولة القومية، في وقت بدأت فيه مثل هذه السلطة بالتراجع والتغير بناءا على التطورات الحاصلة في النظام الدولي.
- والاعتبار الثاني هو: ان الحكومة العالمية تمثل سلطة عالمية عليا تدير عن طريق مؤسساتها القضايا العالمية المرتبطة بتحقيق السلام والأمن والنمو والازدهار الاقتصادي وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتصدي للاخطار والتهديدات التي تواجهها البيئة العالمية.
- وأخيرا ان الحكومة العالمية تشرك في عضويتها جميع دول العالم وتنشأ من اتفاق دولي، على إقامة اتحاد عالمي تتنازل فيه الدول عن سيادتها في موضوع الأمن الذي ستتكفله السلطة العالمية المشتركة عن طريق نظام امن جماعي مع الاحتفاظ بالسلطات والاختصاصات الوطنية الداخلية، ويجب الاخذ بعين الاعتبار حق الشعوب في انتخاب السلطة التشريعة، واشراك الجهات والاطراف الدولية الفاعلة في المؤسسات التنفيذية للحكومة العالمية. وعلى ضوء ذلك يمكن تعريف الحكومة العالمية بانها: سلطة عالمية عليا تستند إلى قانون أو دستور عالمي ينشأ من اتفاق دولي عام تتنازل فيه الدول عن سلطتها في المجال الأمني لصالح سلطة عالمية مشتركة تحتكر حق استخدام القوة المسلحة لقمع حالات العدوان والجريمة، وتقوم هذه السلطة على أساس مجموعة من المؤسسات التشريعية و التنفيذية والأمنية والقضائية الملزمة.

وقد اختلف أنصار الحكومة العالمية على مر التاريخ في وجهات نظرهم بخصوص نموذج وشكل الحكومة الذي يجب ان يتخذه العالم ففي حين دعى مفكرو القرون الوسطى إلى حكومة عالمية تحت سلطة العاهل أو الإمبراطور، فان الدعوات الحديثة للحكومة العالمية بصورة عامة لا تدعو إلى تفكيك نظام الدول ذات السيادة بل إلى ابتكار تصميم مؤسسي عالمي لتحرك الإنسانية نحو فدرالية عالمية أو ديمقراطية عالمية .[1]

---

(1) World Government, Stanford Encyclopedia Of Philosophy, Op.Cit.

فالتجربة التاريخية الإنسانية لا تقدم لنا نماذج وأشكال محددة للحكومة العالمية، باستثناء الانموذج الامبراطوري الذي يكمن في قيام دولة ما بأخضاع العالم لسيطرتها. كما ان الأفكار والمقترحات الخاصة بالحكومة العالمية لم تجد لها حيزا للتنفيذ التام، الأمر الذي حدى بالعديد من دعاة الحكومة العالمية إلى ان يستخدموا القياس والتشبيه مع تجربة تطور النظام الفيدرالي الأمريكي بالانتقال من الحكم الكونفدرالي إلى الحكم الفيدرالي، ليقدموا بذلك مثالا، بخصوص كيفية قيام حكومة عالمية تستطيع ان تمنع الحرب وتحقق السلام العالمي.[(1)]

فقد كون النظام الفيدرالي حلا لمعضلة التعارض بين سيادة الدول، وسلطة الحكومة المركزية عبر التوفيق بينهما. ومن هنا فان تجربة النظام السياسي الأمريكي مثلت مختبرا لدراسة الحكومة العالمية والبحث في خصائص النظام الفيدرالي لدى العديد من الباحثين، وبذلك فقد قدمت الفيدرالية كنموذج قابل للاستمرار والتطبيق للمشاركة في السلطة، واكتسبت الفدرالية -بوصفها نظرية تكامل اقليمي أو عالمي-مكانتها ضمن افضل نماذج الحكم، من رؤية الاثار الايجابية للفيدرالية، إذ يجادل انصارها بأن التوتر المتأصل بين المركز والمحيط وجدلية "الوحدة عن طريق التنوع"، افتراضات عملية مناسبة لتوحيد الجهود بين الدول.[(2)]

ولم تكن فكرة الاتحاد الفيدرالي العالمي، هي الاقتراح السائد في أوساط المفكرين والسياسيين، فعلى سبيل المثال دعى الفيلسوف (ايمانويل كانت) إلى كونفدرالية الدول الحرة المستقلة، وقد مثلت عصبة الأمم ومن بعدها الأمم المتحدة، تجربة مهمة لنظام كونفدرالية الدول القومية. ولكن بحلول العام 1939، ومع انهيار عصبة الأمم، بدأت الدعوات لوحدة العالم اكثر جرأة، فظهرت الدعوة إلى إنشاءالحكومة الفدرالية العالمية، و

---

(1) David W. Ziegler, Op.Cit, pp.163-164.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص230-231.

تفويضها الصلاحيات السيادية لصون السلم والأمن الدوليين.[1] وهكذا يتصور معظم الـداعين إلى إقامة الحكومة العالمية نظاما فيدراليا تخول فيه السلطة المركزيـة مهـام محـددة: (ارسـاء قواعد حكم القانون والمحافظة على النظام والأمن) وتكون الوحدات المكونـة لـه (اي الـدول) أعضاء ليس لها سـيادة عـلى المسـتوى العـالمي، مـع احتفـاظهم بصـلاحيات محـدودة تـرتبط بالإدارة المحلية.[2]

لذلك لا تعني (الفيدرالية العالمية) توحيد العالم والغـاء الدولـة القوميـة، وإنمـا تشـير إلى إيجاد سلطة عليا مركزية تعمل على حفظ الأمن العـالمي وسـيادة القـانون، بـدلا مـن حالـة الفوضى الدولية الناجمة عن استخدام القوة والعنف بين الـدول ذات السـيادة، وهـي بـذلك تمثل حلا لمشكلة الحرب بين الدول. من دون الغاء وجود الدول باكملها، حيـث يمكـن للـدول في ظل الحكومة الفدرالية العالمية من الاستمرار في إدارة شئونها الذاتية.[3] وبعبارة أخـرى، ان الحكومة الفدرالية العالمية لا تعمد إلى اذابة الخصوصـيات الثقافيـة والقوميـة وتوحيـدها في إطار دولة واحدة لتحقيق أهدافها، وانما ترتكز على إقامة سـلطة مركزيـة عالميـة تكـون هـي السـلطة الوحيـدة المخولـة باسـتخدام القـوة للحفـاظ عـلى الأمـن وتحقيـق السـلام العـالمي، والتصدي للمشكلات التي يواجهها العالم.

وقد وضعت فكرة إقامة حكومة فيدرالية عالمية، من قبل معهد السلام الأمريكي في العام 1991 ضمن خريطة تتكون من اربع مقاربات متميـزة يمكنهـا تحقيـق السـلام العـالمي، فـالى جانب الدبلوماسية التقليدية والقانون الدولي، وحـل النزاعـات، راي معهـد السـلام ان إقامـة الفيدرالية العالمية يمثل نهـج سـياسي شـامل لتحقيـق السـلام العـالمي. ولا تمثـل الفيدراليـة العالمية هنا دولـة مسـتبدة ومـدمرة للتنـوع الثقـافي، بـل هـي نهـج سـياسي نظـامي يعتمـد

(1) Joseph Preston Baratta , The Politics Of World Federation:The United Nations,U.N. Reform, Atomic Control, Vol.1 (US: Praeger Press,2004), p.3.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 791.

(3) Joseph Preston Baratta,Op. Cit,p.7.

على توزيع السلطات. وينظر (جوزيف براتا) إلى المقاربات الثلاث الأولى بانها مناهج انتقالية للوصول إلى الخيار الرابع وهو إقامة حكومة فدرالية عالمية.[1]

ومع ان الانموذج الفيدرالي للحكومة العالمية هو الشكل والصيغة الاكثر وضوحاً، ولكنه ليس الشكل الوحيد للحكومة العالمية، إذ ان هناك أشكال وبدائل متعددة من الحكومات العالمية من أبرزها:

1. نموذج " التنسيق السلطوي عن طريق دولة عالمية "اذ يرى انصار هذا الانموذج" ان القواعد والضوابط الدولية لا يمكن ان تحترم في ظل حال الفوضى التي تسود النظام الدولي" فاستمرار الشكوك في نيات الدول، والخوف المتبادل من احتمالية المواجهة العسكرية أو الغزو مع إمكانية الدول في التخلي عن الوعود والمواثيق المقطوعة، يترتب عليه بالنتيجة قيام الدول بملاحقة مصالحها في بيئة فوضوية ومن ثم فان جميع الدول ستقع في حالة اللامن وسيتهدد وجودها.[2]

وفي ضوء ماتقدم، فان الفكرة الرئيسة لهذا الانموذج تتمثل بكون الدول (الفاعليين العقلانيين) غير قادرين على التنسيق فيما بينهم مالم يتم ردعهم من طرف سلطة مركزية تقف فوقهم. وان تشكيل هذه السلطة المركزية لابد من ان يغير بنية النظام الدولي الفوضوي المكون من الدول ذات السيادة، لان هذه السلطة المركزية ستكون في قوتها بمثابة (التنين) الذي عبر عنه (توماس هوبز) في وصفه لسلطة الحكومة المطلقة، وعليه فان هذا الانموذج يستند إلى خلق سلطة مركزية عالمية مدعومة بالقدرة على وضع وفرض الضوابط والقواعد المنظمة للشئون العالمية.[3]

---

(1) Ibid. p.21.

(2) مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد (421) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 3/ 2014)، ص 138.

(3) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 139.

ويختلف هذا الانموذج عن نموذج الحكومة العالمية الفيدرالية، بأنه يقوم على الغاء الدولة ذات السيادة، وخلق انتماء وثقافة عالمية واحدة تتجاوز الخصوصيات الوطنية .

ويرتبط بهذا التصور شكلاً اخراً للحكم العالمي يستبدل الدولة العالمية بما يطلق عليه (القوة المهيمنة)، ويبنى هذا الانموذج على نظرية (الاستقرار المهيمن)، والتي ترى ان الاستقرار العالمي يمكن ان يتحقق من دون الحكومة العالمية إذ بمقدور القوة المهيمنة تحقيق الاستقرار العالمي، عن طريق معاقبة السلوك الدولي الشاذ، والقدرة على خلق وفرض القواعد والضوابط الدولية، فضلا عن سيطرة القوة المهيمنة على الهياكل والمنظمات الدولية.(1)

ووفقا لهذا الشكل فان الدولة المهيمنة القوية تتكافئ وظيفيا مع السلطة فوق الوطنية أو الحكومة العالمية حيث انها تمتلك مصادر القوة و السلطة التي تجعلها قادرة على امتلاك كل الوسائل لانشاء المعايير والقواعد الدولية وضمان الالتزام بها. ومع ان نموذج الحكم العالمي القائم على الهيمنة يتشابه مع الحكومة العالمية في افتراضه بأن الالتزام الدولي لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق سلطة قرار تدرجية، الا انه يختلف عن نظام الحكومة العالمية بأن مجاله يمكن ان يكون محدودا وغير عالمي، كما انه لا يلغي سلطة الدولة وسيادتها في كثير من المجالات الدولية.(2)

2. نموذج الحكومة العالمية المنبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي. إذ يذهب هذا التصور إلى أن هناك تغييرا سيحدث في مفهوم (السيادة الوطنية)، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لصالح حكومة عالمية منبثقة عن نظام عالمي ديمقراطي تمارس

(1) Cornelia Beyer, Causes For Participation In Hegemonic Governance, Turkish Journal Of International Relations, Vol. 8. No. 1,(Turkey :Yalova University ,Center For International Conflict Resolution ,Spring 2009),pp. 88-91.

وكذلك، بخصوص نظرية الاستقرار المهيمن. ينظر: نصار الربيعي، دور الهيمنة الامريكية في العلاقات الدولية، ط1(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013)، ص ص 77-80.

(2) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 140.

عملها في ظل رقابة سياسية وقانونية. ويربط انصار هذا النموذج بين الحكومة العالمية والديمقراطية، بافتراض انه لا يمكن إقامة الحكومة العالمية مالم يكن العالم ديمقراطيا أولا، والأساس وراء هذا الافتراض هو ان السلام العالمي لا يتحقق الا عن طريق الديمقراطية، إذ مثلما مكنت الديمقراطية من تحقيق السلام والاستقرار في الدول الديمقراطية، فانه يمكن تحقيق السلام العالمي عن طريق الديمقراطية وإقامة حكومة عالمية تتصدى لمواجهة المشكلات التي يعانيها العالم، وتحتكر الاستخدام الشرعي للقوة العسكرية.[1] ومن ذلك الانموذج ظهرت دعوات إقامة حكومة عالمية في اتجاهين أساسيين، مثل الأول تشكيل برلمان عالمي للدول ذات السيادة، يقوم بأصدار أنظمة وتشريعات ملزمة على الصعيد العالمي، من دون الغاء سلطات الدولة القومية، في المجالات المحلية الوطنية، وفي هذا الإطار اقترح إصلاح منظمة الأمم المتحدة لتمثل برلمانا للعالم.[2]

في حين ذهب الاتجاه الاخر إلى إنشاءالبرلمان العالمي بصورة مستقلة عن نظام الأمم المتحدة، وينتخب هذا البرلمان من قبل الشعوب الديمقراطية مباشرة. وسيكون الهدف من هذا البرلمان - كما تعتقد الجمعية الفيدرالية العالمية - إضافة المستوى العالمي لمبدأ الفيدرالية المستخدمة الآن في دول عدة.

فيما يرى كل من: (ريتشارد فولك وأندرو ستراوس) انه قد يظهر البرلمان العالمي في البداية ضعيف نسبيا يشبه الهيأة الاستشارية، الا انه سوف يكتسب أهمية بمرور الوقت. ويصف (فولك وستروس) آليتين لتحقيق البرلمان العالمي - الذي يمثل مقدمة لتطور الحكومة العالمية- الأولى هي: " أن تقوم جماعات المجتمع المدني، وربما مع الدول

---

(1) Tännsjö Torbjörn, Cosmopolitan Democracy Revisited, Public Affairs Quarterly Journal,Vol. 20.(3), (US: Board Of Trustees Of The University Of Illinois,2006),pp. 267-268.

(2) للمزيد ينظر :هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، عالم اخر ممكن، التحول الديمقراطي للمؤسسات العالمية، ترجمة: محمد علي فرج، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص ص 46- 55 .

المتقبلة للفكرة بإنشاء الجمعية بدون اللجوء إلى معاهدة رسمية، والأخرى هو اللجوء للمعاهدة الرسمية عن طريق نص يتم التفاوض عليه".[1]

3. نموذج تحويل الأمم المتحدة إلى سلطة عالمية مركزية أو حكومة عالمية، تكون بديلا عن نظام الدولة القومية، عن طريق تدعيم منظمة الأمم المتحدة وإصلاحها وتزويدها باختصاصات أوسع وأجهزة أكثر فعالية.[*]

4. وهناك من يرى نموذج الحكومة المعلنة المفروضة بحكم الأمر الواقع، تجسدها الإدارة الأمريكية التي تمارس دورها منفردة أو عن طريق مجلس الأمن أو حلف شمال الأطلسي، وتنخرط فيها جميع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص ولكن ليس لأحد من هؤلاء السيطرة التامة، بل توزع على قوى رأس المال المسيطرة، وجماعات الضغط السياسي والاقتصادي بشكل فوضوي. وفي هذا السياق يعتقد (نعوم تشومسكي) افتراض ان المؤسسات الاقتصادية العالمية والبنوك العالمية والشركات متعددة الجنسيات هي بمثابة " الحكومة العالمية التي تسير العالم فعليا في عصر الامبريالية الجديدة، حيث تعمل الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشمال في التحكم في الاقتصاد العالمي والتدخل في شئون دول عالم الجنوب، والتي لم تبق لها هذا الحكومة سوى القضايا الهامشية من قبيل التصدي ومواجهة موجات العنف الداخلية التي تعانيها هذه الدول تحت ضغوط تدني مستويات المعيشة ".[2]

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 195- 197.

(*) خصصت الباحثة في الفصل الرابع مبحثا مستقلا لمناقشة هذا الانموذج .

See: Ljubomir Stevanovic, Op.Cit, pp.9-10.

الجدير بالذكر إن المقترحات الخاصة بالإصلاح الجذري للأمم المتحدة تتضمن فكرة إنشاء برلمان عالمي (الانموذج الثاني)، لذا فمن الصعب أن نميز بين مقترحات إنشاء برلمان عالمي والتي تنطوي على إصلاح الأمم المتحدة وتلك التي لا تنطوي على اصلاح منظمة الأمم المتحدة. ينظر:هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين،مصدر سبق ذكره، ص 195.

(2) نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد،ترجمة: عاطف محمد عبد الحميد،(القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 2010) ص ص 263-266.

ولا تقتصر اقتراحات الحكومة العالمية على هذه الأشكال، بل تشمل أيضا على تصورات تشكل طيفاً يبدأ من المثالية (الطوباوية) والاستبدادية القمعية، إلى جانب أشكال الحكومة العالمية التي ترتكز على الاسس الدينية. كما ان هناك من يذهب إلى أبعد من ذلك، بافتراض وجود منظمات سرية تعمل على التهياة لإقامة حكومة عالمية تهدف إلى السيطرة على العالم. عن طريق منظمات وافراد يشتغلون للسيطرة على حبال الاقتصاد العالمي، يكون هدفهم النهائي هو حكومة عالمية واحدة، وتشكل الماسونية واسرار بروتوكولات حكماء صهيون المادة الرئيسة لهذا التفكير.(1)

ثالثاً: مبادئ ومرتكزات الحكومة العالمية :

تنطلق مسوغات اصحاب نظرية الحكومة العالمية في اعتناقهم هذا التصور من افتراض رئيس يتمثل في عد الحكومة العالمية البديل الاكثر قدرة على التصدي لظاهرة (الصراع الدولي) بجذورها المتشعبة وخلفيتها المعقدة، والتي لا تنفصل عن النظام الدولي القائم على سيادة ومركزية الدولة القومية.(2)

حيث يتميز النظام الدولي بحالة من الفوضى الدائمة تجعل من الحرب امراً لا مفر منه ولما كانت الحاجة إلى التخلص من الحرب والغائها قد تعاظمت كثيراً، ولا يبدو ان هناك وسيلة تفوق في فعاليتها فكرة الحكومة العالمية التي تنطوي على تحول جذري في علاقات المجتمع الدولي باتجاه منع الحرب، فهي تحل مشكلة علاقات القوة الدولية بعزل المؤثرات القومية وتدخلات الدول فيها، والتحول في مسارات أخرى على طريق الحل النهائي لها.(3)

---

(1) Ali Poyraz Gurson ,World Government: The Strong Steps Of CFR International Journal Of Humanities And Social Science,Vol.1. No.2 ,(U.S: Center for Promoting Ideas - CPI , February 2011),p.149.

(2) د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 392.

(3) المصدر نفسه، ص 392.

وفي ضوء ماتقدم فان نظرية الحكومة العالمية، تؤكد بأن الحرب سمة ملازمة لفوضى النظام الدولي، وان المحاولات السابقة لانهاء الحرب عن طريق المنظمات الدولية محكوم عليها بالفشل في ظل استمرار نظام الدول القومية ذات السيادة. لذا فلا بديل لحالة الفوضى الدولية غير حكومة عالمية تملك سلطة عليا وسيادة مستمدة من القانون.(1)

الى جانب ذلك فان نظرية الحكومة العالمية تعد ان كافة الوسائل التقليدية كافة التي تمت تجربتها كضوابط على استعمال القوة وكبح جماحها - كتوازن القوى أو الأمن الجماعي- تبين عن طريق التجربة انها غير فعالة ودون مستوى الأخطار والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي، وتعجز عن تصحيح الخلل في النظام الدولي وتدعيم اسس السلام والاستقرار العالميين، ومن هنا فان الحكومة العالمية تصبح البديل الوحيد للفوضى والخلل.(2)

ويذهب معظم دعاة الحكومة العالمية إلى الاستشهاد ببعض التجارب الفيدرالية الواقعية، في قدرتها على تحقيق السلام والحرية والرفاه. ومن هنا جاءت معظم التصورات بخصوص الحكومة العالمية في إطار نظام فيدرالي عالمي، وبصيغة متعددة في توسيع وتقليص السلطات والصلاحيات الممنوحة للحكومة المركزية. وتبعا لذلك، يمكن ملاحظة بعض الاختلافات المتعلقة بسلطات الحكومة العالمية في مقترحات ومشروعات النظام الفيدرالي العالمي، من حيث طرق تشكيل واختيار أعضاء وروءساء السلطات العالمية والمدة الزمنية وما إلى ذلك من تفاصيل جزئية.(3)

---

(1) Cameron G. Thies , Progress, History And Identity In International Relations Theory: The Case Of The Idealist–Realist Debate, European Journal Of International Relations, Vol. 8.(2), (UK: SAGE Publications And ECPR 2002),pp. 155-157.

(2) د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ص 192-193.

(3) قارن (جيمس يانكر)، بين ثلاثة مقترحات بخصوص تفاصيل تشكيل سلطات (الحكومة العالمية)، مع اضافته اقتراحات مطورة، من اهمها جعل التمثيل في البرلمان أو الجمعية العالمية يقوم على اساس الامكانات المادية للدول إلى جانب عدد السكان في الدول، للمزيد ينظر:

James A. Yunker, Rethinking World Government,Op.Cit,pp.26-27 .

ولكـن في الإطـار العـام فـان معظـم مقترحـات الحكومـة العالميـة والقائمـة عـلى النظـام الفيدرالي العالمي، تتفـق عـلى ان هيكـل وعناصرالحكومـة العالميـة يقـوم عـلى أسـاس وجـود سلطات عالمية مركزية يمكن تقسيمها إلى مايلي :[1]

1. مجلس للتشريع العالمي (البرلمان العالمي) ينتخب أعضائه بطريقة الانتخاب المباشرة مـن شعوب العالم، ويكون له سلطات محدودة بما يقتضي حفظ السلم والأمن الـدوليين، ولـه سلطة إصدار قرارات ملزمة بأغلبية الأصوات. فضلا عن سلطة سن قانون عـالمي لتنظـيم منع الحرب، وعدم الاعتداء، ونزع السلاح من جميع الدول على مراحل متساوية.

ان التأكيد على ربط صلاحيات البرلمان العالمي بسن القوانين واتخاذ القرارات والإجراءات المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين ومنع الحرب، ناجم عن المخاوف من أن يؤدي تخويـل الحكومة العالمية صلاحيات مطلقة - غير منحصرة بالأمن والسلم الدوليين - إلى نظـام شـديد المركزية، يقوم بموجبه اجهزة الدولة العالمية بإملاء ما يجب عمله على شعوب العالم .[2]

2. السلطة التنفيذية العالمية، وتنتخب رئاسة السلطة التنفيذية (فردا-اوهيأة) اما مباشرة من قبل شعوب العالم أو بصورة غير مباشرة من قبل البرلمان العالمي. وتكـون مسـئولة على تنفيذ القـرارات التـي تتخـذها السـلطة التشريعيـة، ومراقبـة التـزام دول العـالم واكتشاف مدى انصياعها للقوانين والقـرارات المرتبطـة بمنـع الحـرب وتحقيـق السـلم والأمن الدوليين. ولتمكين السلطة التنفيذية من اداء أعمالها ترتبط بها قوة عسـكرية. والى جانب ذلك تقدم بعض الاقتراحات هيكلا وزاريا للحكومة العالمية، وعلى العمـوم فان ذلك الاجراء يتخـذ لضـمان عـدم تفـرد هـذه السـلطة واسـتبدادها فانهـا تكـون

---

(1) للمزيد ينظر: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 127. كذلك:
James A. Yunker, Rethinking World Government,Op.Cit, pp.26-27.

(2) هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، مصدر سبق ذكره، ص 197.

مساءلة ديمقراطيا عن أعمالها وعن مدى التزامها بالقانون أو الدستور العالمي الذي يضبط حدود سلطاتها.

3. قوة لانفاذ وتطبيق الأمن الدولي، وتتمثل هذه القوة بالجهاز العسكري (الشرطة العالمية أو وزارة الأمن)، للحكومة الفيدرالية العالمية، حيث تحتكر الحكومة العالمية حق استخدام القوة المسلحة في صد وردع العدوان، وضمان تطبيق القانون وحفظ الأمن والسلم في العالم، ويرتبط هذا الجهاز بالسلطة التنفيذية إذ تكون مخولة بتوجيهه وادارته.
4. السلطة القضائية العالمية، وتتمثل بالمحكمة العليا للاتحاد الفيدرالي إذ تتمتع باختصاص قضائي ملزم، وتتولى مهمة الفصل بالمنازعات الدولية، في حين يوسع البعض اختصاصاتها لتشمل في نطاقها القضايا الجنائية وقضايا حقوق الإنسان.

والى جانب البحث في هيكل وسلطات الحكومة العالمية، فقد انصرفت نظرية الحكومة العالمية للبحث عن الاسس الموضوعية التي يشترط توفرها في الحكومة العالمية. وعلى وجه العموم يمكن القول بأن هناك نوعان من الشروط، النوع الأول هو الشروط، التي يرتبط وجودها في جعل الحكومة العالمية بديلا واقعيا عن النظام الدولي، فضلاً عن تمكينها من الحصول على دعم الدول والشعوب في اقامتها بالطرق السلمية. في حين ان النوع الاخر من الشروط يتمثل بأن تكون الحكومة العالمية فعالة في حل المشكلات العالمية،[1] وتحقيق الأهداف التي شكلت من اجلها هذه الحكومة.

وتشترط الحكومة العالمية مجموعة من الاسس والمرتكزات الموضوعية يمكن ايجازها بالنقاط الآتية:

1. القانون أو الدستور العالمي :

تقوم نظرية الحكومة العالمية على تصور وجدو مؤسسات مركزية عالمية لها من السلطة والقوة ما يمكنها من إدارة العلاقات الدولية في الاتجاه الذي يبخصوص دون وقوع

---

(1) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p.5.

الحرب بين الدول ويقتضي ذلك منح مثل هذه المؤسسات العالمية المركزية، السلطة القانونية التي تستطيع عن طريقها سن القوانين والتشريعات التي تضمن تحقيق هذه الغاية وان تكون قادرة على وضعها موضع التطبيق والزام الدول على الانصياع لها والتقيد بها .[1]

اذ لا يمكن للحكومة العالمية ان تعمل، فضلا عن ان تكون جهاز وسلطة عالمية فعالة في تحقيق الأهداف التي وجدت من اجلها من دون وجود قانون عالمي ينظم عملها ويحدد سلطاتها ويلزم الدول بالانصياع لقراراتها والتقيد بالتشريعات التي تصدرها. كما لايمكن الاعتماد على القانون الدولي الذي تعمل بموجبه المنظمات والمؤسسات الدولية الحالية، لانه ماتزال قوانين بدائية في وجوب نفاذها على الدول، ولذا يتطلب إيجاد الحكومة العالمية إيجاد قانون عالمي اوصياغة دستورا عالميا .[2]

وتأكيداً على أهمية وجود القانون أو الدستور العالمي في إقامة الحكومة العالمية، فقد شرعت المنظمات والجمعيات المدافعة عن الحكومة العالمية في محاولة صياغة مسودة للدستور العالمي، وبدأت اول المحاولات الجدية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ألفت لجنة في جامعة شيكاغو (بعد اشهر قليلة من القاء قنبلة هيروشيما)، من أساتذة القانون والسياسة، على وضع مسودة اولية لدستور العالم .[3]

وفي العام 1958 تأسست جمعية الدستور والبرلمان العالمي في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتسعت لتشكل شبكة عالمية تضم مجموعة من المنظمات غير الحكومية

---

(1) د .اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 390.

(2) Joseph Preston Baratta, Op.Cit ,p.10.

(3) عملت هذه اللجنة خلال عامين مستمرين تراكمت فيها الدراسات (ضمت (4500) صفحة)، ومن ثم عرضت مشروع اولي لدستور العالم، على الكونغرس الامريكي، على امل ان يقرها ويقدم كمقترح تعديل لميثاق الأمم المتحدة في المؤتمر العام للجمعية العامة الذي نصت عليه المادة 109 من الميثاق، والخاصة بتعديل ميثاق الأمم المتحدة غير ان هذا المؤتمر لم يعقد. للمزيد ينظر:

William Tucker Dean Jr. World Government And The COnstitution Of The United States, California Law Review, Vol. 38, Issue.3, Article. 3 ,pp. 466-467. Retrieved On: 2-8-2014. http://scholarship.law.berkeley.edu/californialawreview/vol38/iss3/3.

ومواطنين في مختلف دول العالم، وكان الغرض الأساس من انشائها هو وضع دستور عالمي لــ (اتحاد الأرض) ودعم إقامة حكومة عالمية ديمقراطيـة، وبالفعـل تمكنـت هـذه الجمعيـة مـن وضع مسودة دستور عالمي، يتضـمن وعـلى نحـو مفصـل أهـداف الاتحـاد العـالمي، والهيكـل الأساس للحكومة العالمية وكيفية تشكيلها وتحديد صلاحياتها وسلطاتها، فضلا عن إلى المراحل الخاصة بتشكيل الاتحاد العالمي.(1)

فليس هناك اتفاق بين المنظرين، بخصوص السلطات التي يعطيهـا هـذا الدسـتور للحكومـة العالمية، وتلك التي يتركها للحكومات المحلية (حكومات الدول)، لكن وبصورة عامة، وحتى يكون الدستور العالمي دستورا عمليا فانه يجب ان يترك بعض السلطات للحكومات المحليـة، وان يركـز هذا الدستور في اعطاء وحصر السلطات في المواضيع والقضايا العالمية بيد الحكومة العالمية.(2) وفي كل الاحوال فان ما يترتب على الدستور العالمي هو الحـد مـن سـيادة الـدول، لتـتمكن الحكومـة العالمية من تحقيق أهدافها وفي مقدمة هذه الأهداف هو منع اندلاع الحروب بين الدول.

وقد عبر (نورمان كازينس) عن هـذا المعنـى بقولـه " ان الاجابـة عـن المشـكلة المتعلقـة بكيفية منع الحروب الدولية، تكمن في تصوري ليس في مجال إقامة سـلطة عالميـة يمكنهـا ان

---

(1) نص هذا الدستور على انتخاب جمعية تأسيسية من مختلف دول العالم تتولى وضـع وتشـكيل اللجـان الاساسية للشروع في اجـراءات تشـكيل الحكومـة الفيدراليـة العالميـة حسـب نصـوص دسـتور (اتحـاد الارض)، الا ان رفض ومعارضة الدول، فضلا عن غياب النظام الديمقراطي في بعـض الـدول، حـال دون انتخـاب الجمعيـة التأسيسـية، لـذا لجـأت جمعيـة الدسـتور والبرلمـان العـالمي، إلى تشـكيل الجمعيـة التأسيسية (أو البرلمان) مـن المتطـوعين والعـاملين في مـنظمات غـير حكوميـة تهـتم بالسـلام العـالمي، واسـتطاعت هـذه الجمعيـة ان تعقـد مـؤتمرات لهـا بسـويسرا في العـام 1968 والمانيـا في العـام 1977 وسـيرلانكا في العـام 1978 والبرتغـال في العـام 1991، حيـث عـرض دسـتور (اتحـاد الارض) للمناقشـة والتصديق عليه من قبل الشخصيات والمنظمات التي تدعو إلى اتحاد العالم وتحقيق السلام، كما فتحت المنظمة عضويتها لمواطني العالم كافة من اجل المصادقة على هذا الدستور- اشبه بالاسـتفتاء العـالمي - لغرض تكوين رأي عام عالمي بخصوص ضرورة اقامة (الحكومة العالمية)، للمزيـد يمكـن مراجعـة نـص دستور (اتحاد الارض)، وما يرتبط به من تفاصيل، عـلى موقـع جمعيـة الدسـتور والبرلمـان العـالمي، في موقعها على شبكة الانترنت على الرابط:

http://worldparliament-gov.org/wcpa

(2) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p.38.

تنزع من الدول، وبصورة كاملة، القدرة على الدخول في الحرب، بل بالتخلص كذلك من جهاز اتخاذ القرارات الذي تقع على عاتقه مسئولية المبادأة بقرارات الحرب، ووضعها حيز التنفيذ "، ولذا فان دستور الحكومة العالمية طبقا لهذا التصور يسعى إلى وضع القوات والسياسات والقرارات في تلك المجالات ذات العلاقة بحفظ السلم الدولي وصيانته مما يعني ذلك نزع سلاح الدولة وإقامة مؤسسات مسئولة عن فرض إجراءات وتدابير النزاع، والحد من سيادة الدول واختصاصاتها في موضوع استخدام القوة بنقل هذا الاختصاص القانوني إلى أجهزة عالمية مسئولة.(1)

2. المجتمع العالمي:

يعد تطور المجتمع العالمي شرطا مسبقا للحكومة العالمية، ومن شأنه أن يؤدي في نهاية الأمر إلى انتهاء عصر الفوضى في النظام الدولي(2)، ويختلف المجتمع الدولي عن المجتمع العالمي، فالمجتمع الدولي يجسد طبيعة العلاقة بين مجموعة من الدول - وبشكل أعم مجموعة من المجتمعات السياسية المستقلة - حيث تشكل طبيعة العلاقة بينها نظاما اونسقا دوليا، بمعنى أن سلوك الكل يعد عاملا ضروريا في حسابات الآخرين. غير ان هذا النظام لا ينشأ فقط من علاقات القوة بين الوحدات السياسية فقط وإنما يرتكز أيضا على أسس الحوار والتوافق على القواعد والمؤسسات المشتركة لإدارة العلاقات بين الدول، والاعتراف بمصالحهما المشتركة في الحفاظ على هذه الترتيبات، وبتشكيل هذا المضمون أو العنصر المجتمعي في النظام الدولي.(3)

---

(1) نقلا عن: د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص ص 391-392.

(2) Barry Buzan Source, From International System To International Society: Structural Realism And Regime Theory Meet The English School , International Organization, Vol. 47, No. 3 (The (: MIT Press,Summer, 1993), p337.

(3) Ibid ,pp.331-336.

وبعبارة أخرى" يقوم مجتمع دول (أو المجتمع الدولي) حين تشكل مجموعة دول- تعي وجود مصالح مشتركة وقيم مشتركة محددة- مجتمعاً في إطار المعنى الذي تفهم عن طريقه أنها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً فيما بينها بمجموعة مشتركة من القواعد والاحكام في علاقاتها وتشارك في فعاليات مؤسسات مشتركة " (1)

أما المجتمع العالمي فانه يتضمن الأفراد والمنظمات غير الحكومية بخصوص العالم، وبالمحصلة البشرية جمعاء، ويتركز في القواعد والقيم والهويات والترتيبات المجتمعية العالمية.(2)

واذا ما كانت البنية السياسية التي ارتكز عليها المجتمع الدولي هي الدول، فان البنية السياسية للمجتمع العالمي لم تتضح بعد. إذ يرى (هيدلي بول) ان هذه البنية قد تتشكل على أساس تسلسل هرمي اي حكومة عالمية، أو قد تؤدي إلى فوضى شبيه بفوضى العصور الوسطى، حيث تصبح العلاقات بين الأفراد والمنظمات في العالم خارج سيطرة الدولة وسيادتها.(3)

إذن المجتمع العالمي يعكس تكون هوية عالمية مبنية على أساس وجود مصالح وقيم وقواعد مشتركة بين شعوب العالم ومن دون تفرقة، وتتطلب هذه الهوية العالمية وجود كيان سياسي عالمي ممثلة بالحكومة العالمية، يعمل على تلبية احتياجات المجتمع العالمي.

وقد عبر (ديفيد كاب) عن العلاقة بين المجتمع العالمي وبين الدول العالمية بقوله: "ان وجود الدولة العالمية هو لغرض تلبية الاحتياجات العالمية..اذ على الرغم من الاختلافات بين البشر، الا ان هناك احتياجات مشتركة تنبثق بسببها دولة العالم، وهذه الاحتياجات تتمثل

---

(1) هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة :مركز الخليج للابحاث، ط 3، (دبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2006)، ص ص 63-64.

(2) Barry Buzan Source, Op.Cit ,p.337.

(3) Ibid,p.339.

كذلك ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 339-340.

بالحاجة إلى الأمن - بسبب الخوف من اندلاع حرب نووية - والحاجة للتصدي إلى قضايا البيئة وتحدياتها، فضلاً عن الحاجة للعدالة العالمية، لان الناس متساون في الحقوق.."، إذ يرى (كاب) ان العدالة العالمية تمثل اهم متطلبات الحكومة العالمية، فمن مسؤولية الحكومة العالمية التأكد من توفر الامكانات لدى الدول منى أجل تلبية احتياجات الأفراد، لذا فان الحكومة العالمية ستكون مسئولة عن عدالة التوزيع العالمي.(1)

ولا يعني وجود المجتمع العالمي كشرط لقيام الحكومة العالمية القضاء على التنوع الثقافي العالمي-وهو اهم اعتراض يواجه فكرة الحكومة العالمية - بقدر ما يشير إلى شعور شعوب العالم بالانتماء والارتباط بمصير مشترك يقتضي تضامنهم للتصدي إلى المخاطر التي تواجهها البشرية، وتنامي وتعزيز قيم حقوق الإنسان والديمقراطية العالمية. فالبحث عن مجتمع عالمي متحد لإقامة الحكومة العالمية هو شيء مناف للعقل - كما يعتقد توربيورن تانسو- لان هناك خصائص مشتركة للمجتمعات ترتبط بالتاريخ والقيم والدين واللغة، يجب احترامها. فالقدر المطلوب لقيام الحكومة العالمية هو وجود مصالح وقيم وقواعد عالمية مشتركة، وتضامن الشعوب من اجلها. ومن هنا فلا موجب لرفض فكرة الحكومة العالمية على أساس عدم إمكانية وجود مجتمع عالمي متحد، فالحكومة العالمية ان كانت موجودة ستتعامل وتهتم بالمشكلات والقضايا العالمية والمتعلقة بالأمن والسلام والعدل والبيئة، في حين ستترك القضايا والمشكلات المحلية لسلطات الدول، وستكون القضايا المتعلقة بالثقافات والقيم المحلية ضمن اختصاصات الدول الأعضاء.(2)

فالحكومة العالمية الفيدرالية الديمقراطية تمثل "عقد اجتماعي جديد يشمل الجنس البشري بأكمله، وسيكون هذا العقد بمثابة الثورة البشرية الاكثر سلماً.. ثورة تحقيق الاخوة بين البشر سياسياً." ومن هنا فان تأسيس " الدولة العالمية الفيدرالية .. لا يتطلب

---

(1) David Copp, Op.Cit ,pp.48-50.

(2) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p.11.

ان يكون المجتمع الدولي متقدم بشكل كاف ليتولى مهمة تشكيل الدولة العالمية فحسب، بل الأمر يتطلب ان تكون شعوب العالم مستعدة لذلك ." [1]

ان المجتمع العالمي اضحى اليوم حقيقة موضوعية، إذ يشير الباحثون في العلاقات الدولية إلى ان المجتمع الدولي العالمي يمر الآن " بعملية تطور تدريجية ليصبح مجتمعا عالميا، من حيث التنظيم وإرساء المعايير، يختلف اختلافا بينا ومن وجوه عدة ومهمة عن المجتمعات الدولية السابقة. [2]

3. احتكار الاستخدام الشرعي للقوة :

إن الرغبة في الخروج من حالة الفوضى الدولية، وتحقيق السلام العالمي يرتبط - كما يؤكد منظرو الحكومة العالمية - بتخلي الدول عن استخدامها للقوة والعنف لتحقيق امنها، وتخويل سلطة عليا مركزية سلطة واحد حق استخدام القوة لتحقيق السلام العالمي .

وفي هذا السياق فان منظري الحكومة العالمية يرسمون طريقا لحل مشكلة الأمن والسلام العالميين، مشابها للكيفية التي تحقق بها الأمن والسلام الدائميين داخل اقليم الدولة الواحدة، حيث ان تأسيس الدولة اقترن بأحتكارها المشروع لاستخدام القوة عن طريق تفويضها بهذه السلطة واستطاعت ان ترسي دعائم الأمن والاستقرار داخل اقليمها عن طريق استخدامها للقوة والعنف. وكذلك هو الحال مع الأمن والسلام العالميين، فانه لا يمكن ان يتحقق من دون أن يتم إنشاءحكومة عالمية مع احتكارها لحق استخدام القوة العسكرية .[3]

ومن هنا فإن احتكار الحكومة العالمية لسلطة استخدام القوة وفقا لدستور عالمي يمثل غطاءاً شرعيا لهذه السلطة، ويعد من أهم المرتكزات التي تقوم عليها الحكومة العالمية، وشرطا أساسياً لتمكينها من تحقيق أهدافها وفي مقدمتها تحقيق السلام العالمي.

---

(1) Joseph Preston Baratta ,Op.Cit ,p.9.

(2) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1(دبي - الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص ص 95-96.

(3) Torbjörn Tännsjö,Op.Cit ,p.267.

فضلا عن إلى ضرورة ان تكون سلطة الحكومة العالمية في استخدام القوة العسكرية مستندة إلى دستور عالمي أو اتفاق ينظم عمل الحكومة العالمية ويمنع طغيانها، فان هذه السلطة تتطلب شرطين أساسيين هما:

الشرط الأول: إنشاءقوة عسكرية عالمية لتحل محل الجيوش الوطنية (جيوش الدول)، واعدادها لتكون قوة قاهرة و قادرة على تنفيذ القوانين والقرارات. وعن طريق احتكار استخدام القوة ستتمكن الحكومة العالمية وبكل سهولة من تنفيذ القوانين والقرارات وفرض العقوبات على الذين لا يمتثلون لها.[1]

الشرط الثاني: يتضمن نزع سلاح الدول، إذ مع إنشاءالحكومة العالمية لقوة عسكرية عالمية، سيكون بالامكان نزع سلاح الدول والسيطرة على القوات العسكرية التي تملكها الدول وبضمنها القوة النووية. مع الابقاء على قدرات عسكرية للدول في حدود ضيقة، لغرض صيانة الأمن على المستوى المحلي، ويقترح بعض المنظرين ان تدمر الأسلحة النووية، ومعظم الأسلحة التقليدية عبر جداول زمنية تضعها الحكومة العالمية.[2]

ويشير (جيمس يانكر) إلى ان معظم الاقتراحات التقليدية للحكومة العالمية تتضمن نزع سلاح الدول (التام أو شبه التام) من جميع الدول الأعضاء فور تأسيس الحكومة العالمية أو بعد ذلك بوقت قصير جدا، وتركيز القوة العسكرية الكبيرة تحت السيطرة المباشرة للحكومة العالمية.[3]

فيما يرى (توربيورن تانسو) ان موافقة الحكومات الوطنية التخلي عن اسلحتها سيكون عندما تشعر الدول بوجود ضمان امني للدفاع عنها واحترام حدودها، اي انها ستتخلى عن دفاعاتها مقابل هذا الضمان من قبل الحكومة العالمية.[4]

---

(1) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,pp.13-15.

(2) Ibid, p.15.

(3) James A. Yunker, Rethinking World Government , Op.Cit ,p.9.

(4) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p.10.

وعلى الرغم من تعدد المقترحات الخاصة بالحكومة العالمية، فان هذين الشرطين مع اختلاف التفاصيل المتعلقة بتنفيذهما من مقترح إلى اخر يمثلان المقوم الأساس لتمكين الحكومة العالمية من احتكار استخدام القوة العسكرية.

4. الديمقراطية العالمية :

ان الخوف من استبداد الحكومة العالمية يعد واحدا من اهم الاعتراضات التي تواجه مشروع إقامة الحكومة العالمية، ولذلك فقد اجتهد المنظرون للحكومة العالمية بادخال الديمقراطية العالمية كأحد الاسس التي تقوم عليها الحكومة العالمية،[1] فقد قدم هؤلاء المنظرين تصورهم للعلاقة بين الديمقراطية والحكومة العالمية، عن طريق تأكيدهم على ان الديمقراطية تعد من الاسس المهمة التي تشكل شرطا مسبقا لإقامة الحكومة العالمية من جهة، وأنها تمثل الآلية التي يرتكز عليها في تشكيل الحكومة العالمية وفي ادارتها للشئون العالمية من جهة أخرى.

ولاشك ان الرؤية التقليدية لنظرية الحكومة العالمية، كانت تعد الديمقراطية شرطا مسبقا لإقامة الحكومة العالمية، بمعنى ان وجود هذه الحكومة مرتبطة بأنتشار النظم الديمقراطية واعتناق الفكر الليبرالي في كل دول العالم. وبسبب من صعوبة تحقيق ذلك،

---

(1) الجدير بالذكر: ان من دعاة الديمقراطية العالمية او(الكوزموبوليتية)، من ينطلق من رؤية تقوم على اساس نقل الديمقراطية من اطارها الداخلي - كنظام للحكم داخل الدول-الى المجال العالمي، ليس بين الدول فحسب بل عبر الدول ايضا، وتهدف إلى ارساء قانون ديمقراطي عالمي يضمن ديمقراطية المؤسسات والمنظمات الدولية، ويتيح الحرية للفواعل غير الحكومية (منظمات وافراد) للتحرك عبر الحدود القومية ضمن اطار عالمي من الحقوق والواجبات. وعلى ضوء ذلك يبنى نظام سلطة عالمي مجزأ يضم مراكز سلطة متنوعة ومترابطة يشكلها ويحددها القانون الديمقراطي.وعليه فان اتجاه الديمقراطية العالمية هذا لايؤمن بالحكومة العالمية، ينظر:

Tony Mc Grew, Transnational Democracy: Theories And Prospects, London School Of Economics And Political Science, 2002, pp.16-18.Retrived On: 10-5 2014. hip: // www.polity.co.uk/global/pdf/Global%20Democracy.pdf.

في حين يذهب تيارا اخر من دعاة الديمقراطية العالمية إلى عد الديمقراطية العالمية كأحد الاسس المهمة للحكومة العالمية ينظر: **Luis Cabrera, Word Government, Op.Cit ,p.521 .**

فقد اتجه بعض منظري الحكومة العالمية إلى اقتراح اتحادا فيدراليا يضم الدول الديمقراطية، كمرحلة مؤقتة إلى ان تصبح بقية الدول دولا ديمقراطية.

فعلى سبيل المثال اقترح الصحافي الأمريكي والوكيل الاعلامي في عصبة الأمم (كلارنس كي. شترايت) في العام 1939، تأسيس اتحاداً عالمياً يضم دول شمال الاطلسي الديمقراطية فضلا عن إلى دول جنوب افريقيا واستراليا ونيوزلندا، و توقع ان يتوسع هذا الاتحاد ليصبح اتحادا عالمياً، لأسباب ترتبط بقدرة هذا الاتحاد على تقديم افضل الخدمات للمواطنين وضمان الحرية وتحقيق العدالة.(1)

أما المنظرين المعاصرين للحكومة العالمية، فعلى الرغم من تأكيدهم على أهمية الديمقراطية كأحد الاسس المهمة التي تقوم عليها الحكومة العالمية، إلا أنهم لم يناقشوا الديمقراطية العالمية كشرط مسبق للحكومة العالمية، بل اقتصروا على عد الديمقراطية مرتكزا لإقامة الحكومة العالمية ونظاماً تستند الية في ادارتها العالمية.

ويمكن تعليل انصراف المنظرين عن عد الديمقراطية شرطا مسبقاً لإقامة الحكومة العالمية عن طريق بعدين، اولهما البعد النظري، حيث رأى بعض المنظرين انتفاء الحاجة إلى نظام الحكومة العالمية إذا ما ساد العالم النظام الديمقراطي.(2)

أما البعد الثاني هو البعد العملي، ويتلخص بحقيقة ان التطورات العالمية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة تشير إلى اتجاه عالمي للتحول الديمقراطي في العالم، فضلا عن أن معظم القوى الكبرى في النظام الدولي هي دول ديمقراطية، وعمليا لايمكن تحول كل دول العالم إلى نهج ديمقراطي متماثل، ولذا فان الايديولوجية لم تعد هي المشكلة الأساسية في رفض الحكومة العالمية .

---

(1) For More Details See: Clarence K. Streit, Union Now, Proposal for A Federal Union Of The Democracies Of The North Atlantic, Retrieved On: 22-9-2014. http:// www.constitution.org/aun/union_now.htm.

(2) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p.49.

ومن هذا المنطلق فقد بين (جيمس يانكر) ان انتهاء الصراع الايديولوجي مع الشيوعية، جعل من مشكلة إقامة الحكومة العالمية ليست مشكلة ايديولوجية بالدرجة الأساس، وانما ترتبط بصورة مباشرة بعدم التجانس الاجتماعي والاقتصادي في العالم .فالفجوة الاقتصادية العالمية - بين عالم الشمال وعالم الجنوب - اضحت العائق الأساس الذي يواجه قيام الحكومة العالمية إذ يخشى سكان الدول الغنية من قيام الحكومة العالمية المستندة على الديمقراطية، بالعمل على اعتماد برنامج لإعادة توزيع الدخل العالمي وبصورة جذرية ,لانتشال سكان الدول الفقيرة من حالة الفقر وتدني مستوى المعيشة. إذ ستتمكن الدول الفقيرة بصفتها الدول ذات الاغلبية في الهيأة التشريعية العالمية (البرلمان) من تمرير التشريعات التي تدعم مشاريع وبرامج اعادة توزيع الدخل العالمي، والتي سيتم تنفيذها وتطبيقها من قبل السلطة التنفيذية المنتخبة ديمقراطيا. ولجعل الحكومة العالمية نظاماً مرغوباً فيه وفعالاً فقد اقترح (يانكر) تصميما متميزا للحكومة العالمية (الاتحاد العالمي للامم الديمقراطية)، يقوم على أساس الديمقراطية في تشكيل سلطات وهيئات الحكومة العالمية ولكنه يقيد نظام التصويت في الهيأة التشريعية العالمية، لغرض ضمان الاجماع العالمي على القرارات والتشريعات.(1)

كما قدم (توربيورن تانسو) اعتراضه على الافتراض القائل بأن " الديمقراطيات لا تتقاتل، وانها لاتبادر للحرب الا دفاعا عن النفس " لان الواقع التأريخي لا يدعم هذا الافتراض. كما ان انتشار الديمقراطية ليس ضماناً كافياً للسلام العالمي، لانه لا يمكن ضمن نظام الدولة القومية تحقيق السلام العالمي، لذا فان اللجوء إلى حكومة عالمية سيكون سبيلا لتحقيق السلام وانتشار الديمقراطية في العالم، فالسلام العالمي الذي يتحقق بوجود الحكومة العالمية سيكون مقدمة لنشر الديمقراطية في جميع انحاء العالم.(2)

---

(1) James A. Yunker, Rethinking World Government , Op.Cit ,pp.7-10.

(2) Torbjörn Tännsjö,Op.Cit ,p.272.

And See: Magnus E. Jonsson, Global Justice And Perpetual Peace, The Case For A World Government: A Critique Of Torbjörn Tännsjö´s Global Democracy,The Case For A World Government, Thesis in Practical Philosophy,(Sweden: Linkopings University, 2008), p.13.And p.17.

ويرى (تانسو) بأن تشكيل الحكومة العالمية يبدأ عن طريق انتخاب برلمان عالمي، ويعتقد ان هذا البرلمان قد يكون ضعيفا في بادئ الأمر - كما هو الحال في نشأت البرلمانات داخل الدول - لكن بمجرد وجوده كمؤسسة سيسعى إلى كسب مزيد من القوة والديمقراطية.(1)

وتتضمن الديمقراطية كوسيلة ونهج تعتمده الحكومة العالمية ثلاثة محاور أساسية هي:

أ. ان الحكومة العالمية تنشأ بطريقة سلمية، وتتشكل هيئاتها بطريقة ديمقراطية تعتمد على الانتخابات.(2)

ب. ان المشاركة تمثل الحجر الأساس في العملية الديمقراطية، ومن الآليات المقترحة - مثلا- لتوسع المشاركة في الحكومة العالمية،هي اقتراح مسودة دستور (اتحاد الأرض) توسيع التمثيل في البرلمان العالمي ليتكون من ثلاثة مجالس هي مجلس الشعوب يمثل (شعوب العالم) ومجلس الأمم يمثل (الدول) ومجلس المستشارين يمثل (الطلاب والمنظمات غير الحكومية).(3)

ج. إن الحكومة العالمية تقوم على أساس اتحادا فيدراليا دستوريا، تحتكر فيه الحكومة المركزية السلطة المطلقة في استخدام العنف، الا انها تتيح صلاحيات واسعة للدول الأعضاء في الاتحاد باتخاذ السياسات والقرارات لتحافظ على تنوع القيم والثقافات.(4)

---

(1) Torbjörn Tännsjö, Op.Cit ,p.289.

(2) بهذا الصدد يمكن النظر إلى سبيل المثال في النماذج التي شرحها (جيمس يانكر):

James A. Yunker, Rethinking World Government , Op.Cit ,pp.9-20.

(3) ينظر نص دستور اتحاد الارض في موقع جمعية الدستور والبرلمان العالمي على شبكة الانترنت الرابط :

http://worldparliament-gov.org/wcpa

(4) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit ,p38.

د. ان الديمقراطية تفترض ان يكون الهدف الأساس للحكومة العالمية هو ضمان الحقوق الأساسية لكل فرد، إذ تعد الحقوق الأساسية مقدمة للتمتع بباقي الحقوق الاضافية، لذا يجب مراعاتها وحمايتها في كل مكان وزمان. وفي مقدمتها حق العيش والسكن وحرية الاعتقاد والتنقل.[1]

هـ. تلزم الديمقراطية الحكومة العالمية بالعمل على توفير الفرص والحقوق المتساوية بين جميع الأفراد ضمن الاتحاد العالمي، والعمل على ازالة المعوقات والاختلافات الاقتصادية والاجتماعية من اجل زيادة التماسك داخل المجتمع العالمي, وتحقيق العدالة العالمية، وفي هذا الصدد فان الجهود الهادفة إلى القضاء على الفقر ودعم المناطق الاكثر فقرا لتوفير مستويات معيشة مشابهة للمناطق الغنية، والتي تتخذها الحكومة العالمية تدخل في إطار السعي لتحقيق العدالة العالمية .

المطلب الثاني: الحكومة العالمية: الأهداف والتحديات:

تقف وراء الحكومة العالمية مجموعة من الأهداف التي يطمح إلى تحقيقها عن طريق إنشاءهذه السلطة العالمية، وهذه الأهداف تمتاز بكونها أهدافا وحاجة عالمية، لم ير العالم طريقا اوآلية مناسبة حتى الآن لتحقيقها، لذا فان هذه الأهداف إلى جانب عوامل أخرى ترتبط بتطور المجتمع البشري تكنولوجيا واخلاقيا لتشكل دافعاً أساسياً لإقامة هذه الحكومة، ولكن من جهة أخرى ما تزال هناك مجموعة من المشكلات والاعتراضات التي يعرضها منتقدو الحكومة العالمية، ويجتهد منظرو ودعاة الحكومة العالمية بالاجابة عنها وتوضيحها، وعلى وجه العموم تنقسم هذه الانتقادات إلى اعتراضات ترتبط بأصل نظرية الحكومة وتناقضها مع الواقع الدولي الراهن، فضلاً عن المشكلات التي ترتبط بتنظيم عمل الحكومة العالمية. وهذا ما سنناقشه تباعاً.

أولا: أهداف الحكومة العالمية ودوافعها :

---

(1) Ibid,pp.38-39.

تتفق آراء معظم منظري الحكومة العالمية بأن الغرض من وجود وتأسيس الحكومة العالمية هو تحقيق هدفان رئيسان،[1] تتفرع عنهما العديد من الأهداف الأخرى، وانهما في جوهرهما غير قابلين للحل في ظل غياب الحكومة العالمية كما انه إذا لم يصار إلى تمكين الحكومة العالمية من تحقيقهما فلا جدوى أساسا من وجود الحكومة العالمية، واول هذه الأهداف يكمن في توفير الأمن والسلام العالميين، وثانيهما تحقيق العدالة العالمية،[2] وسنعمل على توضيحهما وفق الاتي:

1. توفير الأمن والسلام العالمي:

لم يكن البحث عن الأمن والسلام، هو الدافع والهدف الأساسي الذي يحرك الدعوة نحو إقامة الحكومة العالمية، إذ كانت الرغبة في إقامة الحكومة العالمية وحدة الجنس البشري، تنطلق في السابق من اعتبارات دينية، أو رغبات في الهيمنة والتحكم في العالم[*].

ولكن منذُ معاهدة ويستفاليا في العام 1648، عدت الدول الفاعل الرئيس في النظام الدولي، وأصبحت تمثل المعيار العالمي للشرعية السياسية، وبسبب من غياب السلطة العليا المنظمة للعلاقات الدولية فان الأمن بات يمثل الالتزام الأول الذي يقع على عاتق

---

(1) يضيف (توربيورن تانسو) إلى تحقيق الامن والسلام العالميين والعدالة العالمية، هدفا ثالثا للحكومة العالمية هو: قضية الاستدامة البيئية، الا انه يعد هذا الهدف ليس هدفا مباشرا للحكومة العالمية وانما يرتبط بالهدفين الاولين (السلام العالمي والعدالة)، ينظر:

Magnus E. Jonsson, Op.Cit, p.15.

فضلا عن ذلك فان قضايا وتحديات البيئة لم يقترن بحثها في موضوع (الحكومة العالمية) الا مؤخرا وبعد انتهاء الحرب الباردة على وجه الخصوص، لذا سيتم تأجيل بحثها إلى الفصل الثالث وعند الحديث عن دوافع (الحكومة العالمية) في ظل تطورات النظام الدولي. اذ يضيف بعض المنظرين اهدافاً فرعية اخرى (كالديمقراطية، والتضامن العالمي، وحقوق الانسان، والصحة، والتعليم ..وغيرها)، ولكن سنقتصر هنا على مناقشة الاهداف الرئيسة التي شغلت اهتمام المنظرين والتي تندرج تحتها كل الاهداف الفرعية التي تناولها الباحثون.

(2) Ibid,pp.15-16. And Also See: Luis Cabrera, Op.Cit,pp.518-520.And: Ljubomir Stevanovic, Op.Cit, pp. 6-8.

(*) سنعالج الدوافع والاهداف من اقامة (الحكومة العالمية) في الفلسفة السياسية للعصر القديم والوسيط في المبحث الاول من الفصل الثاني .

الحكومات،[1] سواء كان الأمن بمنظوره الداخلي المتضمن تأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة[2]، ام الأمن الخارجي المتعلق بمواجهة الدولة للاخطار الآتية من الدول الأخرى.

وقد كان بناء المفهوم الأمني يقوم على افتراضين أساسين هما، الأول: ان طبيعة التهديد الأمني يفهم بانه خطر يأتي من خارج الحدود وتمثله الدول الأخرى. والافتراض الاخر هو ان جوهر التهديد الأمني يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالاعتماد على الاسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة .

ونتيجة لغياب السلطة العليا الحكومة العالمية، فان حكومات الدول أدركت انه لا بديل عن حماية نفسها اعتمادا على الذات. وبذلك فقد اقترن امن الدول بقدرة كل دولة في الدفاع عن نفسها. وازاء ذلك تنشأ ما اطلق عليه (جون هيرز) بالمعضلة الأمنية والتي تتلخص في ان سعي الدول إلى زيادة امنها الخاص عن طريق اتباع سياسات تعزز قدرتها العسكرية - بدافع الاعتماد على الذات - يقود إلى زيادة تعرض الدول الأخرى للخطر، فكل طرف يفسر الاجراءات التي يقوم بها انها اجراءات دفاعية، في حين يفسر الاجراءات التي يقوم بها الاخرون على انها تشكل خطرا محتملا، وينشأ من هنا عدم الثقة المتبادل، والذي من شأنه ان يؤدي إلى دوامة من الفعل ورد الفعل والى زيادة مخاوف الطرفين إلى حد كبير، مما يجعل احتمال قيام الحرب امرا ممكنا على الدوام.[3]

وفي ظل الصراع الدائم بين الدول لتحقيق امنها على حساب الدول الأخرى - وهو سمة ملازمة للنظام الدولي في مراحل تطوره - لم يكن بالامكان تحقيق السلام الدائم،

---

(1) جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 414.

(2) يعد البحث عن الامن الشخصي في العصور الوسطى احد اهم الاسباب وراء قيام نظام الدولة القومية، اذ تميزت هذه العصور بكونها حقبة انعدام الامن الشخصي، حيث كانت العصابات ومجموعات اللصوص تقوم بنهب الضعفاء، ينظر: روبرت جيبلن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: باسم مفتن النصر الله، (بغداد: دار الشئون الثقافية، 1990)، ص 129.

(3) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص450. كذلك: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 414-415.

وجل ما كان قد فعلته الدول لتحقيق أمنها هو محاولة تحقيق توازن القوى كنظام يمنع هيمنة اي منها في تحقيق السيطرة والهيمنة الشاملة.[(1)]

ومع ان نظام توازن القوى قد يحقق نوعا من استقرار النظام ومنع الهيمنة، غير انه لا يمثل وسيلة لتحقيق الأمن القومي للدول فضلا عن تحقيق السلام العالمي، لان هذا النظام لا يمنع قيام الحرب بل انها (اي الحرب) تعد احدى اهم وسائله.

ومن ثم فان المعضلة الأمنية ترجع إلى بنية النظام والمجتمع الدولي - وليس إلى طبيعة وشخصية الإنسان[(2)] فهو نظام ومجتمع في نهاية المطاف بلا حكومة، حيث السلطة موزعة بين مجموعة كبيرة من الدول ذات السيادة التي تمتلك السلاح، ولها طموحاتها الخاصة، الأمر الذي يكون فيه الحكم في النزاعات- بغياب أي سلطة فعالة لفرض القانون - هو القوة في اغلب الاحيان، وهكذا فالحرب تحدث لعدم وجود ما يمنعها " واذا ما اريد وقفها، فيجب ان يكون هناك أداة ما (أو أسلوب ما) تعمل ككابح ورادع لوقوع الحرب".[(3)]

إن غياب الأمن والسلام الدولي في النظام الدوليين منذ نشأته، وغلبة الحروب والنمط التصارعي على علاقات الدول، مثلت دافعا أساسيا وراء تصاعد الدعوات لإقامة الحكومة العالمية لغرض تحقيق الأمن والسلام العالميين.

وعلى اثر الحربين العالميتن، ظهرت البداية العملية في التفكير في إنشاءتنظيم دولي يكون بمثابة السلطة الدولية العليا، والذي يعمل على تحقيق الأمن والسلام في العالم، عن طريق نزع سلاح الدول ومنع اندلاع الحروب فيما بينها.

---

(1) جون بيليس، و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 415.

(2) ذهب (جون هيرز) - وهو من اوائل الذين طوروا فكرة (المعضلة الامنية) في العام 1950 - إلى ان المعضلة الامنية لا تقوم على اساس اي صفة فطرية مناهضة للمجتمع تكمن في الانسان بحد ذاته، بل على اساس الرابطة الاجتماعية - وفكرة الفوضى-التي يعمل ضمنها الناس والجماعات، لذا يمكن عد معضلة الأمن صفة بنيوية أو هيكلية وليست صفة سيكولوجية. ينظر:غراهام ايفانز وجيفري نوينهام،مصدر سبق ذكره،ص 450.

(3) جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (دبي - الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 448.

وعلى الرغم من ان العديد من الدول وخاصة الدول الكبرى "دعمت خلال الحربين العالميتين، منهج إقامة السلطة الدولية العليا أو الحكومة العالمية، عندما انهار النظام الدولي وأصبح في حالة فوضى دولية شاملة في اثناء اندلاع الحربين العالميتين، الا ان هذه الدول تراجعت عن التزامها في السنوات اللاحقة وبدلا من التنازل عن بعض من سيادة الدول لسلطة منظمة لحفظ السلام العالمي، فانهم تمسكوا وبشراهة بالامتيازات التقليدية للدولة".[1]

ولذلك لم تكن تجربة المنظمة الدولية الشاملة -سواء اكانت عصبة الأمم ام الأمم المتحدة - بمثابة السلطة أو الحكومة العالمية. كما انها لم تكن قادرة على تحقيق الهدف الذي انشأت من اجله المنظمتين وهو حفظ الأمن والسلام العالميين. بسبب من استمرار سيادة الدولة بمفهومها التقليدي. فضلاً عن عدم الالتزام الدولي بمنهج الأمن الجماعي، مما جعل الأمم المتحدة ومن قبلها عصبة الأمم تعاني الضعف الكبير في التعامل مع الأزمات الدولية.[2]

ومع ظهور السلاح النووي وما واكبه من ثورة عارمة في التكنولوجيا النووية، والتي جعلت من الحرب لا تعني سوى التدمير الشامل لمظاهر الحياة، فقد تضاعف القلق الأمني في العالم وارتفعت الاصوات المنادية بالسلام العالمي. ولكن ادراك الدول لحقيقة الدمار الذي من الممكن ان تتركه الحرب النووية، لم يترك اثره في التخلي عن هذه الأسلحة، بل على العكس شهد واقع صراع الحرب الباردة سباقاً محموماً في التسلح النووي وتطوير تكنولوجيا وأنواع متعددة من أسلحة التدمير الشامل.

ويعزى ذلك إلى استمرار الخلل في نظام الأمن الذي ترتكز عليه الدول - في ظل غياب سلطة عليا تضع المبادئ التوجيهية لسلوك الدول ولحل النزاعات الدولية- والذي يجعل الدول تلجأ عادة لتأكيد نصرها أو لتخويف وردع عدوها عن طريق حيازة الأسلحة الأشد فتكا.

---

(1) Lawrence S. Wittner, Confronting the Bomb A Short History Of The World Nuclear Disarmament Movement, (California: Stanford University Press,2009), p.224.

(2) Ibid, p.224.

ومن ثم فان نظام الأمن هذا ينذر كما يقول (لاورنس ويتنر) " عاجلا أو آجلا إلى لجوء الدول إلى حرب نووية تطلق العنان لرعب على العالم لايمكن وصفه " ولا يمكن منع تلك الحرب الا عبر نزع السلاح النووي وتغيير نظام الأمن الذي ترتكز عليه الدول. (1)

ولا شك ان حقيقة عيوب المنطلقات الخاصة بنظام الأمن، دفعت المنظرين والباحثين في مجال العلاقات الدولية والقانون الدولي على وجه الخصوص (2) إلى ان يستنتجوا بأن نشدان عالم آمن وخال من الحروب لايمكن ان يطمئن الاعن طريق مؤسسة ذات نظام قانوني عالمي وشامل وهي الحكومة العالمية. وعلى ضوء ذلك فقد سادت قناعة لدى منظرو الحكومة العالمية بأنه "ما لم يتم تأسيس حكومة عالمية ستكون هناك حروب في العالم"،(3) فالحكومة العالمية وحدها هي النظام القادر على فرض السلام العالمي، ولذلك فان في مقدمة الأهداف والغايات التي ستعمل عليها الحكومة العالمية هي منع الحرب وادامة السلام العالمي، إذ لا جدوى من وجودها مالم تحقق ذلك.

2. العدالة العالمية:

تؤكد الدراسات الخاصة بموضوع العدالة العالمية على رواج مفهوم (العدالة العالمية) في بداية القرن الحادي والعشرون، ولاينفي ذلك حقيقة الاهتمام بالعدالة والمساواة التي تضرب في جذورها إلى عمق الحضارة الإنسانية، إذ ان معظم المواضيع التي تناقش تحت مفهوم (العدالة العالمية)، قد تمت مناقشتها في السابق تحت تسميات مختلفة مثل " العدالة الدولية والأخلاق العالمية، وقانون الشعوب أو الأمم"(4).

---

(1) Ibid, pp. 222 and 224.

(2) إلى جانب نهوض حركات وتيارات اجتماعية واسعة في الولايات المتحدة الامريكية واوروبا واليابان، طالبت بنزع السلاح النووي واقامة (الحكومة العالمية)، للمزيد من التفاصيل ينظر: **Ibid, pp.10-28.**

(3) Magnus E. Jonsson ,p .16. And See: Ljubomir Stevanovic, Op.Cit,pp.6-7.

(4) Thomas W. Pogge, Politics As Usual: What Lies Behind The Pro-Poor Rhetoric,(Cambridge: Polity Press, 2010),p10.

ويشير مفهوم (العدالة) في السياق الدولي (العدالة الدولية)، "إلى معايير اخلاقية، وقانونية والتي تمنح الحقوق وتسند الواجبات إلى الفاعلين بصرف النظر عن الحجج والأهمية، وهذه المعايير قد تكون متضمنة في القانون الدولي - مثل قاعدة عدم التدخل والمساواة في السيادة - وقد لاتكون كذلك. فالمطالبات بالعدالة الدولية يمكن ان تشير إلى اعادة التوزيع العالمي للموارد، وفقا إلى معايير لم يتضمنها القانون الدولي بعد، مثل فكرة التراث الإنساني المشترك، والاثار التي تنطوي عليها ملكية أو حيازة الموارد التي لاتشملها القواعد القانونية المتوطدة للولاية القضائية الإقليمية".[1] وفي الحقيقة فان مفهوم (العدالة الدولية)، لم يعد مقتصرا على المعايير التي تعمل على تنظيم الحقوق والالتزامات في المجتمع الدولي (اي بين الدول)، إذ اتسعت مضامين هذا المفهوم بفعل تطور الجهود الرامية إلى إنشاءمعايير موحدة وعالمية لمعاملة المواطنين داخل بلدانهم، وفق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فضلا عن تزايد الترابط العالمي، وتزايد التفاعلات والاتصالات عبر الحدود القومية، والتي لم تعد تقتصر على الدول بل اتسعت لتضم جهات فاعلة أخرى من غير الدول.[2]

وعليه فقد تحول مفهوم (العدالة الدولية) إلى المفهوم العالمي، وأصبحت (العدالة العالمية) ترتبط بالشرعية الديمقراطية للمؤسسات العالمية، وحماية حقوق الإنسان في العالم، والحد من عدم المساواة السياسية بين الدول، والقضايا المرتبطة بتوزيع الموارد

---

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 268.

يطلق على الموارد التي يشتمل عليها كوكب الارض ولاتخضع للولاية القضائية للدول - اي لاتدخل ضمن سلطة واختصاص اي دولة - ويمكن لجميع الدول الوصول اليها بالمشاعات العالمية .وقد ازداد الاهتمام العالمي بحكم وادارة المشاعات العالمية: كجزء من حكم البيئة العالمية بفعل من ترابط العالم وتداخله، اذ لا يمكن الاشراف على المشاعات العالمية دون تعاون وتنسيق عالمي، لخلق قواعد ومؤسسات حكم عالمية، بهذا الصدد ينظر:

The UN Task Team For The Post-2015 Development Agenda, Global Governance And Governance Of The Global Commons In The Global Partnership For Development Beyond 2015, Paper, January 2013, pp.3-6.

(2) Thomas W. Pogge , Op.Cit,p.14.

على المستوى العالمي، وتحقيق التنمية، فضلا عن ان (العدالة العالمية) ارتبطت أيضا بتطوير مؤسسات الحكم في المستوى العالمي، وتخويلها سلطات اكبر في القضايا التي تتعلق بجوانب مهمة من حياة الناس.[1]

وفي ظل نظام دولي لا مركزي يتميز بغياب السلطة الشرعية الواحدة (أي الحكومة العالمية) فإن العدالة غير ممكنة التحقيق "تأخذ مقعدا خلفيا بالنسبة لاعتبارات النظام الدولي" القائم على أساس التنافس والصراع ما بين الدول من اجل القوة والمصالح وما يترتب عليه من سعي الدول إلى تعزيز مواردها وبناء امكاناتها على حساب الدول الأخرى.[2]

كما ان تطوير القانون الدولي وحده ليس كافيا لتحقيق العدالة العالمية، فحكم القانون والفصل في النزاعات الدولية على الرغم من كونه يمثل شرطا ضروريا من اجل العدالة العالمية، الا انه لا يمكن ضمان انفاذ القانون الدولي من دون وجود مؤسسات عالمية شرعية وديمقراطية تعمل على تشريع القوانين وتطبيقها، وإلزام الدول على الخضوع لها[3].

ولذلك فان المنظرين للحكومة العالمية، جعلوا من تحقيق العدالة العالمية مرتبطا ببناء السلطة العالمية المركزية، إذ لا يمكن تحقق العدالة والمساواة الا بوجود سلطة عليا معزز بالقانون تخضع لها الدول،[4] والى جانب ذلك فان ضمان استمرار السلام العالمي يشترط أيضا وجود العدالة العالمية والقانون والنظام وكل ذلك مرهون بإقامة الحكومة العالمية، وهكذا فقد انطلق انصار الحكومة العالمية من الرغبة في تحقيق الأمن والسلام

---

(1) Sandra Raponi ,The Global Rule Of Law: A State Of Nature And A World State, A Thesis For The Degree Of Doctor Of Philosophy Graduate Department Of Philosophy, An Unpublished,University Of Toronto,2010,p.18.

(2) وبعكس ذلك فقد ذهب المثاليون إلى الاعتقاد ليس بامكانية العدالة فحسب بل عدوا العدالة شرطا مسبقا لوجود نظام مستقر ومستديم، ينظر: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 267.

(3) Sandra Raponi , Op.Cit ,p.16.

(4) الجدير بالذكر ان بعض الاتجاهات ذهبت إلى انه في ظل غياب حكومة عالمية وبرلمان ديمقراطي عالمي، فان السلطة تمارس من قبل الدول والمؤسسات العالمية بطرق غير ديمقراطية، وتتعارض مع مفهوم (العدالة العالمية)، ولايمكن الحد من تعسف هذه السلطة،الا عن طريق تطوير القانون على المستوى الدولي وانشاء مؤسسات قضائية لجعلها أكثر خضوعا للمساءلة ولمبادئ حكم القانون. ينظر: **Ibid,p.212.**

وتحقيق العدالة على المستوى العالمي، في تبريـرهم نظريـة الحكومـة العالميـة بـل عـدوا ان إقامـة العدالـة العالميـة وخاصـة في جانبهـا الاقتصـادي سـتكون سـببا ودافعـا مغريـا للـدول والشعوب في دعم إقامـة الحكومـة العالميـة. وفي سـياق تحقيـق العدالـة العالميـة في إطارهـا الواسع والمتضمن وقف انتهاك حقوق الإنسان، ومنع الحرب والعـدوان بـين الـدول وتحقيـق توزيع عادل للموارد في العالم والمحافظة على البيئة. فقد ذكـر الاسـتاذ (تومـاس بـوج) اربعـة أسباب تـدعو إلى تقلـيص سـيادة الدولـة وتشـتيت سـلطتها المركزيـة لصـالح مسـتويات مـن السلطة فوق ودون الدولة، ولتعزيز السلام والعدالة داخل الدول وفيما بينها وهـذه الأسـباب هي:(1)

أ. الحد من القمع والقهر الذي تمارسه الحكومات: ففـي ظـل النظـام الـدولي الحـالي تتمتـع حكومات الدول فعليا بحرية استخدام وسائل السيطرة على مواطنيها وبأي طريقة يرونها مناسبة. الأمر الذي جعل العديد من هذه الحكومات لا تتوانى باسـتخدام وسـائل القمـع والقهر، ضد خصومها وانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية. لـذلك يـرى (بـوج) انـه لابـد من تشتيت السلطة المركزية للدولة على المستويات دون وفوق الدولة، لتحقيق العدالـة في تمتع المواطنين بحقوقهم وحرياتهم.

ب. تعزيز الأمن والسلام العالمي: إذ يـرى (بـوج) أن هنـاك حاجـة إلى سـلطة مركزيـة عالميـة لزيادة السلام والأمـن العـالميين في ظـل النظـام الـدولي عـادة مـا تلجـأ الـدول إلى تسـوية خصوماتها عن طريق التهديد بالقوة أو الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية ما يشكل حافزا قويا وفرص واسعة جدا لتطوير القوة العسكرية الخاصة بهم. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى المزيـد مـن انتشـار الأسـلحة التقليديـة وأسـلحة الـدمار الشـامل النوويـة والبايولوجيـة

(1) (توماس بوج) هو مدير برنامج العدالة العالمية واستاذ الفلسـفة والشـئون الدوليـة في جامعـة ييـل الامريكية، تخرج في جامعة هارفرد واشرف على اطروحته للدكتوراه الفيلسوف الامريكي (جون رولز)، وكتب الكثير من المؤلفات بخصوص العدالة والفلسفة السياسية الاخلاقية .ينظر:

Thomas W.Pogge,Cosmopolitanism And Sovereignty,Ethics,Vol.103,No.1,(US:The University Of Chicago Press,Oct.1992),pp.61-63.And Also See:Sandra Raponi,Op.Cit, pp.105-107.

والكيميائية. وعليه فان الرغبة في التخلص من اخطار الحروب المدمرة يتطلب تخفيض اجباري ومن ثم القضاء على هذه الأسلحة عن طريق سلطة مركزية عالمية.

ج. ان الحاجة إلى السلطة المركزية العالمية كما يعتقد (بوج) ترتبط أيضا بتعزيز العدالة الاقتصادية العالمية التي هي غاية في ذاتها، ولكنها تعد أيضا وسيلة لتحقيق السلام والأمن العالميين والحد من الظلم.

د. معالجة المشكلات البيئية التي تتجاوز حدود الدولة، فعمليات الانتاج والاستهلاك (الحديثة) التي تجري داخل الدول تتسبب بمشاكل وآثار بيئية سلبية تتعدى حدود الدول وتمتد لتشمل كل العالم، وعلى ضوء ذلك يقرر (بوج) ضرورة تقليص سيادة الدول، ويؤكد حاجة العالم إلى مزيد من المركزية العالمية.

وبناء على ماتقدم، فان القلق من غياب الحكومة العالمية لا يرتبط بالتهديد المستمر للأمن فحسب، بل بتجاوز وانتهاك حقوق الدول في المجالات كافة، في ظل فوضى حالة الطبيعة التي تعيشها، وانتهاك حقوق الأفراد داخل دولهم ايضا. لذا فقد اكد الفيلسوف (ايمانويل كانت) على "أن ضمان الحقوق والعدالة يتطلب أن تكون هناك سلطة عليا مستقلة ففي حالة الطبيعة، لا يمكن للأفراد أن يكونوا آمنين في حقوقهم..فكل شخص سيتصرف على وفق مصالحه، لانه ليس هناك أي ضمان بأن الطرف الآخر سوف يمتثل لاحترام حقوق الاخرين لذا فان من المصلحة عدم الامتثال. في حين ان وجود سلطة قوية يعطي الجميع سببا للوفاء في عقودهم واحترام حقوق الآخرين. وبالتالي، لا بد من السلطة القسرية السيادية لإنفاذ الحقوق والالتزامات، والفصل في المنازعات. " (1)

وما يمكن ملاحظته هنا ان تصور العدالة العالمية قد اتسع ليضم تنظيم علاقات الدول مع بعضها البعض على اسس الانصاف والمساواة، إلى جانب حماية المواطنين وضمان حقوقهم وحرياتهم، كما هو الحال في النظم السياسية المدنية والديمقراطية المحلية، فان

(1) Sandra Raponi, Op.Cit, p .71.

الدستور ووجود السلطة العالمية هما الأساس في تحقيق العدالة العالمية، فالحكومة العالمية ينبغي ان تضمن حقوق الإنسان والحريات لكل مواطني العالم.

ومن المنطلق نفسه -أي القياس بسلطة الحكومة المحلية - فان الحكومة العالمية ينبغي ان تعمل على تحقيق عدالة التوزيع في السلع والثروات على المستوى العالمي.(1)

وعلى الرغم من ان الجدل الفكري بخصوص المبدأ الذي يرتكز عليه التوزيع العالمي للموارد والثروة ما يزال قائما،(2) إلا أن ماقدمه الفيلسوف الأمريكي (جون رولز) من أسس ومبادئ للعدالة والمساواة في التوزيع - وان كانت مرتبطة في الإطار المحلي اوالإقليمي اي الاتحاد الأوروبي - وثيقة الصلة وممكنة التطبيق في المجال العالمي، فالعدالة عنده تقوم على أساس مبدأين هما: الأول هو مبدأ العدالة ويقصد به تساوي الأفراد بكل الحريات الأساسية، والثاني هو مبدأ الاختلاف اي اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، ولكن يجب أن تضبط هذه اللامساواة بشرطين هما: الأول هو أن تكون هذه اللامساواة في صالح أفراد المجتمع الأقل انتفاعا. والشرط الاخر هو أن تتساوى الفرص للجميع على نحو عادل. (3)

ويؤكد (ديفيد كاب) ان العدالة تتطلب تلبية الاحتياجات الأساسية للإنسان، ولا يمكن تلبية الاحتياجات الأساسية الا عن طريق وجود دولة - الوكيل الاجتماعي- تعمل على اعادة توزيع الموارد والثروة، ولذلك فانه يعتقد انه ليس من المتوقع تحقيق العدالة في ظل حالة الطبيعة التي تتميز بها العلاقات الدولية، وان التفاوت في توزيع الموارد والثروة في

---

(1) Philippe Van Parijs, International Distributive Justice, A Companion To Contemporary Political Philosophy, Vol. 2 (Oxford: Blackwell,2007), pp.638-639.

(2) For More Details See: Aysel Dogn, Cosmopolitan Principles Of Distributive Justice, Prolegomena. Vol.9.(2), (Izmit- Turkey: Department Of Philosophy, Kocaeli University,2010),pp,242-254.

(3) جون رولز، العدالة كأنصاف: اعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، ط 1، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص ص 148- 158 و ص ص 177- 185.

العالم سيتسبب بعدم الاستقرار العالمي ومن هنا فـان ضرورة الحكومـة العالميـة لا ترجـع إلى تحقيق السلام وانما تحقيق العدالة العالمية ايضا.[1]

وباستخدام منهج (جون رولز) في ظروف وشروط تحقيق العدالة وتطبيقه على المسـتوى العالمي، فان العدالة العالمية كهدف وحافز أسـاس لإقامـة الحكومـة العالميـة تتطلـب وجـود مجتمع عالمي يشترك ويرتبط بقيم وثقافة موحدة، ويتعـايش بطريقـة (التعـاطف المشـترك)، كما تتطلب وجود الديمقراطية العالمية، لانها النظام الامثل الذي تتحقق فيه مبـادئ المسـاواة والعدالة. ومع ذلك فقد اكد - بعض منظري الحكومة العالمية عـلى ان سـبب غيـاب العدالـة العالمية انما يرجع بالأسـاس إلى غيـاب النظـام القـانوني الملـزم الـذي تتـولى تنفيـذه الحكومـة العالمية وليس إلى سبب اخر.[2]

وأياً كانت المقاربات والمبادئ التي يرتكـز عليهـا اعـادة توزيـع المـوارد العالميـة لتحقيـق العدالة، فان تحقيق هذا الهدف كما يعتقد (توربيون تانسو) لا يكون الا عن طريـق تأسـيس الحكومة العالمية إذ لا يمكن الاعتماد على القانون الدولي والمؤسسـات والمـنظمات الدوليـة في تحقيق العدالة لانها لا تملك القوة الكافية في مواجهة المصـالح الاقتصـادية للـدول والشركـات العابرة القومية.[3]

ثانيا: التحديات التي تواجه إنشاءالحكومة العالمية:

على مدى سنوات عدة، كان هنـاك الكثـير مـن النقـاد والمعارضـين لفكـرة الحكومـة العالميةاذ نظر إليها على أساس أنها تمثل طموح مثالي وأنها فكرة ساذجة أو غـير عمليـة، لأنها لا تتفق مع حقائق النظـام الـدولي، وبصـورة عامـة يمكـن تلمـس هـذا الـرأي عنـد علماء المدرسة الواقعية، كما صورها البعض بانها خطر مطلق يولد الاستبداد أو يقـود إلى

---

(1) David Copp,Op.Cit,pp. 40-44.

(2) Philippe Van Parijs, Op.Cit,pp.642-648.

(3) Ljubomir Stevanovic, Op.Cit,pp.7-8

الفوضى. غير ان تطور مشروعات ومقترحات الحكومة العالمية والتي ارتبطت بطرح نماذج ترتكز على أساس مبادئ النظام الفيدرالي، والذي اثبتت تجاربه الكبرى نجاحات كبيرة، إلى جانب تطور التنظيم الدولي وظهور المنظمات الدولية ذات الاختصاص الشامل (عصبة الأمم ومن ثم منظمة الأمم المتحدة)، ناهيك عن التغير في سيادة الدولة وتغير طبيعة الوحدات المكونة للنظام الدولي، كل ذلك اسهم في تعزيز الموقف النظري لمنظري الحكومة العالمية. ومع ذلك فان هذه الانتقادات اخذت ابعادا اكثر عمقا مع كل تطور نظري للحكومة العالمية، فأنتقلت من نقد الأصول النظرية وقدرتها على تحقيق أهدافها إلى انتقادات ترتبط بطريقة تشكيل وتنظيم وإدارة الحكومة العالمية. واستدعى ذلك تطور هذه الانتقادات إلى تطور الاجوبة ايضا، وهكذا يعكس هذا الجدل حقيقة التطور المستمر لنظرية الحكومة العالمية حيث اخذت هذه الانتقادات تسهم في تعزيز نظرية الحكومة العالمية والبحث عن الوسائل لازالة المعوقات التي تقف في طريقها.

ويمكن تناول المشكلات والعقبات التي تواجه الحكومة العالمية كما يلي:

1. الدولة القومية:

قامت الدولة القومية على دعامتين أساسيتين هما القومية والسيادة، وكلا الدعامتين في جوهرهما يتناقضان مع نظرية الحكومة العالمية.

فمن جهة أسهمت القومية في بناء الدولة عن طريق دمج المجتمعات وتشكيل هوية ووعي مشترك يقوم على أساس انتماء الفرد للمجتمع والدولة والدفاع عنهما، كما كون الشعور القومي دافعا قويا لرسم الخريطة الدولية، اي تحديد الأراضي التي تقوم عليها الدول ورسم الحدود القائمة فيما بينها وتحديد سياستها ومصالحها الدولية.[1] ولاشك ان الشعور القومي والسياسة القومية التي تعتمدها الدول في علاقاتها وسياساتها الخارجية يتناقض مع الهوية العالمية (اي الانتماء إلى دولة العالم) التي تقوم عليها نظرية الحكومة

(1) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص766.

العالمية كما ان السياسة والمصالح القومية تتعارض مع مبادئ وسياسة الحكومة العالمية في العمل على تحقيق المصالح العالمية المشتركة .

ومن جهة أخرى فقد ارتبطت السيادة بالدولة ارتباطا وثيقا بحيث لايمكن فهم وجود الدولة بدون ان تكون السيادة مرتبطة بها، فالسيادة تمثل قدرة السلطة السياسية على بسط سلطاتها على اقليم الدولة، واستقلالها وعدم خضوعها لأي دولة اوجهة خارجية. وعلى ذلك فان النظام الدولي يتكون من مجموعة من الدول المستقلة التي تتمتع بالسيادة في علاقاتها الدولية، اي ان الدول تتساوى في السيادة وترفض التدخل بشئونها الداخلية، كما ترفض الخضوع لسلطة اعلى منها. ومن هنا فان استمرار (سيادة الدولة) بالمفهوم التقليدي يعد من اهم المعوقات التي تعترض قيام الحكومة العالمية إذ يتناقض مفهوم (سيادة الدولة) مع نظرية الحكومة العالمية التي تمثل بديلا عن النظام الدولي، حيث يقوم هذا البديل على أساس إقامة سلطة عليا فوق الدول.

إن نظرية الحكومة العالمية تفترض ضرورة الغاء السيادة المطلقة للدولة في العلاقات الدولية -لانها تمثل السبب الرئيس وراء اندلاع الحروب -وإيجاد السلطة العالمية المركزية، حيث ستفقد الدولة سلطة استخدام القوة في تحقيق مصالحها وتسوية منازعاتها. إذ سيكون استخدام القوة العسكرية مركزيا وتحت سلطة واحدة، وبذلك يمكن تحقيق الأمن والسلام العالميين.

وفي الحقيقة فان هذا التصور يرتكز على أساس وجود تشابه بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. ولكن منتقدي الحكومة العالمية يرون انه لايمكن قياس الحكومة العالمية مع حكومة الدولة الوطنية، فالاختلافات بين المجتمع المحلي والمجتمع الدولي كبيرة، منها ان المواطنين في داخل الدول - على الاقل في الدول المستقرة - تجمعهم قواسم مشتركة كثيرة، في حين ليس هناك مثل هذه القواسم بين مجتمعات الدول المختلفة، الأمر الذي يعني غياب التوافق ومن ثم الحاجة إلى وجود قوة كبيرة لكي تتمكن الحكومة

العالمية من الحفاظ على الاستقرار والأمن العالميين، ومن شأن تركيز قوة كبيرة وسلطة مطلقة بيد الحكومة العالمية وان يؤدي في نهاية الأمر- بحسب رأي منتقدي الحكومة العالمية- إلى الاستبداد.[1]

وتتفق معظم اراء منتقدي الحكومة العالمية على ان نظرية الحكومة العالمية تعد تجاوزا لما تسمح به امكانات الوضع الدولي القائم، فنزع سلاح الدول وتنازلها عن اهم اختصاصات السيادة الوطنية، خاصة فيما يتعلق بحق الدول بالدفاع عن مصالحها المشروعة باستخدام القوة العسكرية عند الضرورة، وإقامة سلطة دولية مركزية تخضع الدول إلى قراراتها، كل هذه المتطلبات يصعب توفيرها في ظل انقسامات الدول وتنافسها، وايضا في ظل الاختلافات الايديولوجية والدينية والثقافية، والتفاوت في مقدرات القوة بين الدول وما يترتب على ذلك من اختلاف الدوافع المحركة لمسلك كل منها.[2]

ولا يتوقع من حكومات الدول التي تمتلك الحرية في متابعة اجندتها ومصالحها الاقتصادية - في ظل حيازتها للقوة العسكرية التي تقع تحت سلطتها، وتمتعها بالميزات الاقتصادية، فضلا عن انخفاض قلقها من الدول الأقل قوة منها - القبول بسيادة القانون العالمي، وما يستلزمه من قيود على مجموعة من الإجراءات المتاحة وفي مقدمتها حق استخدام القوة العسكرية، والامتثال لقرارات المحاكم وتطبيق القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومة العالمية بموجب القانون العالمي الذي تستند اليه.[3]

وبسبب من استبعاد موافقة الدول ذات السيادة على إخضاع نفسها لحكومة عالمية تقوم على أساس التوافق، فان دعاة الحكومة العالمية يؤكدون إن الحاجة إلى تلك الحكومة سوف تكون الاوضاع التي تجعلها ممكنة. ولكن "حقيقة السياسة الدولية كانت دائما تتمثل في أن الدول لاتعترف بأي حاجة من هذا القبيل. فالحكومات التي لا تستطيع الاتفاق فيما بينها، حتى بدرجة قبول حق كل منها في الوجود والامتناع عن استخدام القوة

---

(1) David W. Ziegler,Op.Cit, pp. 168-169.

(2) د .اسماعيل صبري مقلد مصدر سبق ذكره، ص ص 393- 394.

(3) International Relations,World Government Theories, Retrieved On: 12/10/2014
http://en.wikibooks.org/wiki/International_Relations/World_Government_Theories.

أو التهديد باستخدامها في حل النزاعات لا يكاد يكون من الممكـن التفكـير بأنهـا قـادرة عـلى الاتفاق على إسناد أمنها ومصالحها الحيوية الأخرى إلى سـلطة عالميـة".[1] ان رفـض الحكومـة العالمية من قبل الدول ذات السيادة وخاصة الدول الكبرى، يكشف عنـه رفـض هـذه الـدول تبنـي مشـاريع ومقترحـات الحكومـة العالميـة التـي طرحـت بعـد الحـربين العـالميتين الأولى والثانية.[2]

وفي الحقيقة فان أدراك الدول بـأن الحفـاظ عـلى مصـالحها وامنهـا القـومي عـن طريـق القوة، لم يكن هو السبب الوحيد الذي حال دون الموافقة على الخضوع لسلطة عالمية تحتكر استخدام القوة، بل ان التناقضات القومية والايديولوجية مثلت أحد الأسباب التي جعلت من الدول تتمسك بمصالحها الخاصة حتى ولو كان الأمر على حسـاب المصـالح العامـة للمجتمـع الدولي، وبالتالي فان الدوافع القومية والايديولوجية كانت سـببا في تقسـيم العـالم والتـي ادت إلى نشوب الصراعات والحروب وبروز الأنظمة الديكتاتورية.

والى جانب ماتقدم فان خوف القادة المحليـين والنخـب الحاكمـة في الـدول مـن فقـدان المراكز والمكانة والتأثير الذي يتمتعون به في مجتمعاتهم مـع إنشـاءالحكومة العالميـة شـكل عقبة أخرى أمام تشكيل الحكومة العالمية.[3]

2. الخوف من استبداد الحكومة العالمية:

يمثل الخوف من انـزلاق الحكومـة العالميـة إلى الاسـتبداد أبـرز الاعتراضـات التقليديـة الشـائعة والتـي تعـود إلى الفيلسـوف (ايمانويـل كانـت). إذ يشـير هـذا الاعـتراض إلى ان الحكومة العالمية ستنتهي حتما إلى الاستبداد، حيث ان قيام دولة عالميـة واحـدة، لهـا مـن السلطة والقوة -العسـكرية عـلى وجـه الخصـوص-مـا يمكنهـا مـن اخضـاع الجميـع تحـت

---

(1) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 355.

(2) Lawrence S. Wittner,Op.Cit ,p.242.

(3) P.R. Sarka,Thoughts On World Government, New Renaissance, Vol.4, No.3, Retrieved On: 2/7/2014 .http://www.ru.org/political-science/thoughts-on-world-government.html.

سيطرتها، والذي سيؤدي إلى الغاء الـدول المسـتقلة والهيمنـة عـلى مقـدراتها. وفي ظـل هـذه الدولة العالمية ستنعدم إمكانية اللجوء إلى مجتمعات سياسية بديلـة، إذ ان الوحـدة العالميـة ستكون على حساب الغاء التعددية السياسية في العالم.[1]

وأن من شأن استـبداد الحكومـة العالميـة ان يـؤدي إلى ظهـور مقاومـة مـن قبـل الـدول والشـعوب الخاضـعة لسـلطة الحكومـة، وان اتسـاع نطـاق المقاومـة سـيقود في النهايـة إلى السقوط في الفوضى العالمية،[2] ومن ثم بدلا من ان تكـون الحكومـة العالميـة وسـيلة للقضـاء على الحروب والفوضى سينجم عن القمع والاضطهاد الذي تمارسـه الحكومـة لاخضـاع ثـورات واحتجاجات المقاومة دخول العالم في صراعات وفوضى عالمية كبيرة.

وبحسب رأي منتقدو الحكومة العالمية ان سبب الاستـبداد يرجـع إلى ان تركيـز السـلطة والقوة بيد جهة واحدة من شأنه أن يخلق إغراءا للاستيلاء عليها. ولهذا فـان قيـام الحكومـة العالمية على أساس تفويضها حق استخدام القوة واحتكارها لمواجهة ومنع اندلاع الحرب بـين الـدول يثـير شـكوكا حقيقيـة بخصـوص إمكانيـة تحـول الحكومـة العالميـة إلى سـلطة عالميـة مستبدة.[3] في حين يؤكد انصار الحكومـة العالميـة بـأن اسـتبداد الدولـة العالميـة انمـا يـرتبط بالدولة العالمية التي تقوم على أساس الانفراد بالسلطة، إذ ميز (ايمانويل كانت) بين ما اسماه بـ (الدولة العالمية الملكيـة) والتـي تقـوم عـلى أسـاس وجـود سـلطة واحـدة مسـتبدة تلغـي الاخرين وتخضعهم لسلطتها، وبين (الدولة العالميـة الجمهوريـة) والتـي ترتكـز عـلى الاتحـاد الفيدرالي الديمقراطي.[4]

ومن هنا فان العديد من المفكرين وفي مقدمتهم (جون رولـز)، يعـدون انـه مـن الخطـأ الاخـذ بهـذا الاعـتراض وتعميمـه عـلى كـل أشـكال الحكومـة العالميـة. فـالاعتراض عـلى

---

(1) **William E. Scheuerman, The Realist Case For Global Reform, (UK- Cambridge: Polity Press, 2011), p.156.**

(2) **Sandra Raponi , Op.Cit ,p.41.**

(3) **David W. Ziegler ,Op.Cit,pp168-169.**

(4) **Sandra Raponi , Op.Cit ,pp. 40-41.**

الحكومة العالمية من هذا الوجه يرتبط (بالحكومة العالمية) التي تشكل قوة وسلطة مستبدة وتخضع الاخرين بالقوة لسلطتها ولاينطبق على الاتحاد الفيدرالي العالمي الديمقراطي[1] .

والأكثر من ذلك ان نظرية الحكومة العالمية تنطوي على معضلة بحسب رأي (هيدلي بول)، والتي تكمن في ان الحكومة العالمية التي تنشأ بموجب عقد-كما يقول دعاة الفيدرالية العالمية وفي مقدمتهم (كانت)-تنطلق من رؤية مفادها: "إن الدول ذات السيادة تعيش في حالة الطبيعة الهوبزوية (نسبة إلى توماس هوبز) وتحتاج إلى الهروب منها بإخضاع نفسها لحكومة عالمية.

ولكن إذا كانت الدول حقا في حالة طبيعية هوبزية، فان العقد الذي ستظهر بواسطته لايمكن أن يحدث، ذلك لانه إذا كانت المواثيق غير المقترنة بالسيف هي مجرد كلمات، فان هذا سينطبق أيضا على المواثيق المتوجهة نحو إنشاءحكومة عالمية .. إن من يدافع عن الحكومة العالمية لا يستطيع أن يبين مخططه قابل للتحقيق ومستصوب إلا بالاعتراف بأن العلاقات الدولية لا تشبه حالة الطبيعة الهوبزية، وان مواثيقها غير المقترنة بالسيف هي أكثر من كلمات، وانه يمكن إيجاد المواد التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون بين الحكومات ذات السيادة. لكن هذا الاعتراف يضعف مبرر إنهاء حالة الطبيعة الدولية "، [2] اي يلغي سبب قيام الحكومة العالمية.

وبالتالي فان هذا التناقض يلزم منه، تزايد القلق من استبداد الحكومة العالمية، لان القوة والقسر كما يتضح من تحليل (هيدلي بول) ليست اداة بيد الحكومة العالمية تستخدمها لتحقيق أهدافها العالمية، وانما هي شرط ووسيلة لقيام الحكومة العالمية، اي بمعنى ان العقد الذي تنشأ عن طريقه الحكومة العالمية لا يمكن ان يقوم الا بالقوة.

3. الخوف من فقدان الهوية الثقافية:

---

(1) Ibid,p.41.

(2) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 355- 356.

عادة ما يقوم المعارضون لفكـرة الحكومـة العالميـة بـربط حجـة الخـوف مـن الاسـتبداد العالمي، باعتراض تقليدي اخر، هو قيام الحكومة العالمية بطمس الهويات الثقافية والحضارية للشعوب، لغرض تحقيق التجانس العالمي، اي انصـهار الهويـات والثقافـات العالميـة في إطـار حضاري واحد، والغاء التعددية الثقافية للعالم. [1]

ولا شك بأن هذا النوع من الاستبداد سيقود أيضـا إلى ثـورات وتمـردات تنتهـي بحـدوث فوضى عالمية. وتظهر من المنطلق نفسه (اي التنوع الثقـافي العـالمي) مشـكلة أخـرى -تواجـه المنظرين المعاصرين -تتعلق بإمكانية إيجاد نظام تستند اليه الحكومة العالمية قادرعلى إيجاد تمثيل فعال يعكس أرادة موحدة لجميع شـعوب العـالم في ظـل التنـوع الثقـافي والاختلافـات السياسية والتباين الاقتصادي على المستوى العالمي. [2]

وعلى ضوء ذلك يرى (رينهولـد نبهـر)، بانـه لايمكـن إنشـاءالحكومة العالميـة مـن دون وجود مجتمع عالمي مسبق، الذي يحتاج بدوره إلى النمو التدريجي ليصل إلى مايسميه بالــ " النسيج الاجتماعي". إذ يرى (نبهر) انه " يمكن استعراض مغالطـة الحكومـة العالميـة عـن طريق افتراضيين بسيطين: الأول ان الحكومات لاتنشأ بقوة الأمر - عـلى الـرغم مـن انـه في بعض الاحيان تفرض من قبل الطغاة - اما الثاني فان الحكومات تملك فعالية محدودة لدمج المجتمع، ولكنها لاتستطيع ان تخلق مجتمعات، بسـبب ان سـلطة الحكومـة هـي ليسـت اصلاً سلطة القانون ولاسلطة القوة ولكنها سـلطة المجتمـع نفسـه، وان القـوانين تطـاع لان المجتمع يقبلها، ولانها متطابقة مع مفهومـه للعدالـة ".[3] وفي الحقيقـة ان دعـاة ومنظـري

---

(1) ويعود هذا الاعتراض ايضا إلى الفيلسوف (ايمانويل كانت)، والذي رائ انه لـو قـدر لجميـع الحضـارات الانصهار بحضارة وثقافة واحدة فاقدة لملامحها الحقيقية، سيكون هذا الامر مأسـاويا، وسـيكون العـالم بلا روح، لانه يعتقد بان هذا التنوع يمثل روح العالم وقيمته. لذا فقد اسـماه بــ (الاسـتبداد بـلا روح)، ينظر:

Sandra Raponi , Op.Cit ,pp .44-45.

(2) Ibid,p. 39.

(3) كتب عالم اللاهوت الامريكي (رينهولد نبهر) مقال في العام 1949 بعنوان: (اوهام الحكومـة العالميـة)، وتنبـه منـذ وقـت مبكـر إلى ان المشـكلات العالميـة - إلى جانـب انعـدام الامـن - في ظـل التطـورات

الحكومة العالمية، يرون بانه من السذاجة طرح مشكلة التنوع، كمعوق في وجه اقامه الحكومة العالمية، لانه لاينطبق الا بوجود سلطة عالمية تمارس الهيمنة على الاخرين وتخضعهم بالقوة وتنمحي معها الدول الأخرى، في حين ان المقترحات التي يقدمها اغلب منظري الحكومة العالمية تقوم على أساس الإبقاء على الدول لممارسة صلاحيتها في إدارة الدولة في الكثير من المجالات والاختصاصات ذات الشأن الداخلي، كما ان حقوق الإنسان والحريات- التي تكفل التنوع الثقافي والعرقي- سيكون لها ضمان اكبر في ظل الحكومة العالمية، والتي ستعمل بميثاق حقوق الإنسان المعترف به من قبل المنظمات العالمية كالأمم المتحدة والاتحاد الأوربي[1].

الى جانب ذلك فان التهديدات التي تواجه التنوع الثقافي لا علاقة له بالحكومة، بل انها في الواقع تأتي من قوة و تأثير الإعلام العالمي، وهو ما يمكن ملاحظته من تأثيرات الحضارة الغربية الأمريكية على العالم. وهو ما يحتم على كل دولة ان تبتكر افضل السبل للحفاظ على هويتها الثقافية في مواجهة هذا المد الاعلامي.

ولكن على الرغم من تقديم هذه المسوغات فان مشكلة التنوع الثقافي ماتزال قائمة، من وجهين الأول هو صعوبة تمثيل الحكومة لكل الاختلافات الثقافية والقومية، والثاني صعوبة خلق الحكومة العالمية لهوية سياسية موحدة اي خلق مواطن عالمي ينتمي لدولة العالم فقط، وبعبارة أخرى فان مواطني الدولة العالمية لا يستطيعون ان يتشاركوا بكثير من الاشياء كما هو

التكنولوجية ستنمو لتصبح أكثر تعقيدا واوسع نطاقا حيث ستشمل العالم كله.وهذا يقود إلى ضرورة وجود السلطة العالمية المركزية لكنه لايعتقد بامكانية قيامها - في ظل الظروف التي عايشها. لكن لاينكر امكانية قيامها في المستقبل - بسبب ان المجتمع الدولي مايزال بدائيا والقوى التي تعمل على دمجه محدودة .. ينظر:

Rienhold Niebuhr, Illusions Of World Government, Foreign Affairs, Vol. 27,(379) ,1949, pp. 225-228. Retrieved On: 23-4-2014. http://www.foreignaffairs .com/articles/70732/reinhold-niebuhr/the-illusion-of-world-government

(1) William E. Scheuerman, Op.Cit ,p.167.

الحال بمواطني الدولة الوطنية. لذا سترتكز الحكومة على هوية سياسية عامة لاتتناسب مع مهام الموكلة لها ويعيق من تحقيق أهدافها وفي مقدمتها العدالة العالمية.(1)

4. مدى إمكانية الحكومة العالمية من تحقيق أهدافها:

يؤكد منتقدو الحكومة العالمية على ان جميع المشاريع والتنظيرات الخاصة بالحكومة العالمية تعاني عيب مشترك هو الخلط بين الاعراض والعلل المتعلقة بفقدان الأمن، واقتراحها إجراءات وحلول جذرية إلى حد أنها تكون غير ممكنة التنفيذ. إذ يرى هؤلاء المنتقدون أيضا، أنه من المشكوك فيه فيما إذا كانت أية حكومة عالمية تستطيع في التطبيق ان تجبر الدول التي تنتهك القوانين العالمية على إطاعتها دون اللجوء إلى العنف ذاته الذي تبغي هي ان التحول دونه. فضلاً عن ان المشاريع المختلفة الخاصة بإقامة حكومة، ولم تأخذ في الاعتبار بصورة كافية الفروق الأساسية فيما يتعلق بالشرعية وبامتلاك واستخدام وسائل العنف، بين الحكومة العالمية وبين الحكومات الوطنية ودلالاتها من اجل صيانة القانون والنظام.(2)

فالمشاريع والمقترحات الخاصة بالحكومة العالمية تتجاهل ديناميكيات الصراع الدولي الذي تفرزه التناقضات الدولية المختلفة، وتحاول ان تقفز فوق هذا كله لتقيم بناءا متماسكا من حكم القانون في إطار نظام عالمي جديد يقوم على أساس وجود سلطة اعلى من سلطة الدول.(3)

وبقدر تعلق الأمر بإمكانية تحقيق الحكومة العالمية لأهدافها، فان الحل الذي قدمه المنظرون لمشكلة الحرب في العالم وتحقيق الأمن - والذي ارتكز على تنازل الدول عن سيادتها لصالح حكومة عالمية تحتكر استخدام القوة المسلحة- يواجه بالتشكيك انطلاقا

---

(1) Ibid,p.167.

(2) جوزيف أ. كاميليري، ازمة الحضارة آفاق انسانية في عالم متغير،ترجمة: د. فيصل السامر (العراق: دار الشئون الثقافية، 1984)، ص 274.

(3) د .اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص395.

من حقيقة " ان السياسيين والحكومات يواجهون صعوبات كبيرة في ضبط وتنظيم الأمن في مدينة كبيرة مثل نيويورك " وبالتالي فمن الطبيعي ان تعجز الحكومة العالمية في توفير الأمن لدول العالم كافة مع اختلافها وتعددها ومع امتلاكها قدرات وامكانات متنوعة وبضمنها القدرات العسكرية، ومن ثم فان استخدام القوة، واحتكارها لايحل مشكلة الأمن، ما دام هناك من هو قادر على استخدام القوة ومقاومة الحكومة العالمية.(1)

ومن جهة أخرى، فان الحكومة العالمية لاتمثل حلا سهلا وسريعا لمشكلة الحرب والفوضى في النظام الدولي، اي لا يمكن احلال الأمن والسلام العالميين بمجرد قيام الحكومة العالمية، فمن المتوقع ان تحدث الحروب الداخلية والتي قد تكون بشكل ثورات أو حركات تمرد،(2) أو قد تحدث هذه الحروب بين الحكومة العالمية ودول غير منضوية في الاتحاد الفيدرالي العالمي، وينطق هذا التصور من افتراض ان الانتقال إلى الحكومة العالمية، لن يكون بطريقة سلمية حيث ستواجه باعتراضات من قبل بعض الدول مما يدخل العالم في حرب عالمية مع الدول الرافضة للحكومة العالمية .(3)

ومع ان منظري الحكومة العالمية يستخدمون التشبيه والقياس مع تجربة تأسيس الولايات المتحدة الأمريكية، للدفاع عن قدرة الحكومة العالمية في مواجهة الحروب الداخلية، حيث استطاعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على الرغم من خوضها صراعات عدة في القرن التاسع عشر تحقيق الأمن في نهاية الأمر. غير ان هذا القياس يواجه بأعتراض من جهتين، الأولى هو احتمالية ان تستغرق الحكومة العالمية لسنوات عديدة لتحقيق السلام مع إمكانية استمرار حروب المقاومة لسياسة التوحيد.(4) والجهة الأخرى هي ان هناك فارق كبير بين حروب التوحيد التي جرت عبر التاريخ لتأسيس الدول

---

(1) David W. Ziegler,Op.Cit, p.169.

(2) Ibid,p.159.

(3) William E. Scheuerman, Op.Cit ,pp.158-159.

(4) David W. Ziegler,Op.Cit,pp.159-160.

الفيدرالية، وبين توحيد دول العالم في إطار اتحادا فيدراليا عالميا واحدا حيث الاختلافات العرقية والثقافية والتفاوت الاقتصادي اكبر واوسع، فضلا عن توقع حدوث اخطار اكبر ووقوع ضحايا اكثر.

أما بالنسبة إلى العدالة العالمية كهدف ترمي إلى تحقيقه الحكومة العالمية، فانه يواجه بمعوقات حقيقية، وفي مقدمتها صعوبة اعادة التوزيع الاقتصادي لتحقيق العدالة العالمية، من دون وجود مجتمع عالمي يتسم بالتشابه الثقافي والتعاطف المشترك، فضلا عن وجود الديمقراطية العالمية التي تعد النظام الأخلاقي الانسب لتحقيق العدالة والمساواة.(1) وبعبارة أخرى لا يمكن تحقيق الأفكار الخاصة بالعدالة العالمية على ارض الواقع الا في سياق مجتمع عالمي ولهذا فان المطالبة بتحقيق العدالة العالمية هي مطالب بتحويل (طبيعة) النظام الدولي ومجتمع الدول - والذي تميل فيه الدول إلى تحقيق مصالحها الخاصة - بالضرورة .(2)

وبذلك فان افتراض وجود المجتمع العالمي المتكافل والمتعاطف يمثل شرطا مسبقا لتطبيق العدالة العالمية بنجاح، ومن هنا فان منتقدي الحكومة العالمية يعتقدون بانه من دون وجود المجتمع العالمي، فان الدور الذي تقوم به الحكومة العالمية لتحقيق العدالة عن طريق اعادة توزيع الموارد الاقتصادية ونقلها من الاغنياء إلى الفقراء، ذلك يعني ان الفقراء سيقومون بتحويل الحكومة العالمية إلى اداة للطغيان تهيمن عليها طبقة الفقراء. إلى جانب ما ستحدثه هذه السياسة من اضرار اقتصادية عالمية، لان سياسة اعادة التوزيع التي تتبعها الحكومة العالمية ستضر بالمجتمعات والطبقات المنتجة.(3) واستناداً إلى ذلك فمن المتوقع ان الدول الغنية سترفض الانضمام إلى اتحاد فيدرالي عالمي يهيمن على سياسته

---

(1) Philippe Van Parijs,Op.Cit,pp.641-647.

(2) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 153.

(3) William E. Scheuerman,Op.Cit ,pp.171-172.

وقراراته الفقراء، إذ ليس هنالك يوجد سبب يدعو الدول الغنية للتنازل عن سيادتها وثرواتها بهذه الطريقة.

5. الاعتراضات على تشكيل وإدارة الحكومة العالمية:

تتسع الانتقادات الموجه إلى الحكومة العالمية لتشمل طريقة تشكيل الحكومة العالمية والكيفية التي تنظم وتدار بها اجهزتها الرئيسة. وبقدر تعلق الأمر بالانتقادات الموجهة لطريقة تشكيل الحكومة العالمية فأن معظم الاراء تنصرف إلى رفض استخدام القوة والهيمنة في فرض الحكومة العالمية لانها تؤدي إلى الاستبداد والطغيان وتقود إلى الحروب والثورات لمقاومة استبداد الحكومة العالمية، ومن ثم الدخول في حالة الفوضى والتفتت.

فضلاً عن ذلك، فان احتمالات إقامة حكومة عالمية بواسطة الإخضاع بالقوة في الوقت الحاضر تبدو واهية، لانه ثمة عوامل ثلاثة تقف في وجه تلك الاحتمالات وهي وجود الأسلحة النووية التي تحول دون فرض احدى القوى الدولية نموذجها لحكم العالم وتجلى ذلك بوضوح خلال الحرب الباردة. والعامل الثاني هو ظهور وتعدد مراكز القوة في العالم بحيث لايبدو من المحتمل أن يكون بوسع قوة عظمى واحدة إن تحقق وضعا يكون طاغيا لدرجة جعل الآخرين يذعنون لإقامة نظام إمبراطوري. وأخيرا توفر وتطور وسائل التفعيل السياسي لشعوب العالم، اي ان المعارضة لهيمنة امة واحدة أو عرق واحد يمكن تعبئتها بسهولة كبيرة، لذا من الصعب تصور إمكان إقامة نظام إمبراطوري أو هرمي عالمي.[1]

وبصورة عامة فان اغلب المشاريع والاقتراحات التي يقدمها منظرو الحكومة العالمية تتضمن تشكيل الاتحاد الفدرالي العالمي طوعيا وبناءا على موافقة الدول والشعوب.

ويستخدم دعاة الحكومة العالمية القياس مع التجارب الفيدرالية وعلى وجه الخصوص تجربة الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط في توضيح الكيفية التي يمكن بها

---

(1) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 356- 357.

تحقيق الأمن ومنع الحروب، ولكن أيضا لاظهار كيف يمكن تشكيل الاتحاد الفيدرالي العالمي وانشاء الحكومة العالمية. غير ان هذه الحجة تواجه أيضا بانتقادات متعددة منها ان وضع الولايات المتحدة الأمريكية وضعا فريدا، حيث تشكل الاتحاد الفيدرالي بعد قيام ثورة تغيرت فيها الولاءات السياسية من الوحدات الصغيرة إلى وحدة اكبر، فضلا عن اشتراك هذه الوحدات في ثقافة ولغة وتقاليد سياسية واحدة. وعلى القياس نفسه الذي يستخدمه دعاة الحكومة العالمية -اي المقارنة بتجارب وطنية - يعرض منتقدو الحكومة العالمية مجموعة من الأسباب تدفع الدول لمقاومة الانضمام إلى الاتحاد الفيدرالي العالمي وهذه الأسباب هي:[1]

أ. تعلق وارتباط المجتمعات بلغتهم وثقافتهم وتقاليدهم والخشية من تأثير الاندماج فيها، فالبروتستانت في ايرلندا الشمالية على سبيل المثال يخشون من اندماجهم في الدولة الأيرلندية ذات الاغلبية الكاثوليكية.

ب. القلق من اضطراب الاوضاع الاقتصادية، فالتباين بين اقتصادي الكورتين مثلا يشكل احد أسباب القلق من توحيد الدولتين.

ت. وجود خوف من أن تشكيل وحدة سياسية كبيرة سيؤدي إلى إضعاف السلطة الوطنية في قدرتها على الاستجابة لتحقيق مصالح المواطنين. وقد مثل ذلك احد أسباب رفض النرويج الانضمام إلى عضوية الجماعة الأوروبية في العام 1972 ومرة أخرى في العام 1994.

ث. اضافة إلى ذلك فقد تدفع المصالح التي تربط بعض الشخصيات بالسلطة، إلى السعي للحفاظ على الترتيبات القائمة ورفض الانضمام إلى وحدات سياسية أكبر، وعلى سبيل المثال ان مثل هذه الأسباب أدت إلى تقسيم ولاية داكوتا الأمريكية إلى ولايتين شمالية وجنوبية.

---

(1) David W. Ziegler,Op.Cit, pp.163-164.

وتأسيساً على ماتقدم، فان النظم الفدرالية المطبقة في بعض الدول بنجاح، والتي يستخدمها دعاة الحكومة العالمية كنموذج للقياس، انما تعمل في دائرة جغرافية محددة نسبيا، وفي بنيات سياسية واجتماعية متجانسة أو شبه متجانسة، ومع ذلك فانه يلحظ ان هناك دائما مشكلات تنشأ نتيجة التنازع الذي يحدث بين السلطات المركزية والسلطات المحلية، واحيانا ما يؤدي إلى تفاقم تلك النزاعات إلى انهيار هذه النظم، واذا كان هذا هو الحال مع نظم محدودة ومتماسكة من حيث الطبيعة والتكوين، فانه من الصعب تصور إمكانية النجاح في بناء نظام فدرالي عالمي يمتد تطبيقه إلى جميع الدول بكل ما يباعد بينها من اختلافات ثقافية وسياسية واقتصادية .[1]

ويعرض منتقدو الحكومة العالمية مجموعة من المشكلات التي تواجه الحكومة العالمية المنبثقة من اتحاد فيدرالي عالمي، ترتبط بطريقة تنظيم وإدارة اجهزتها الرئيسة، التي يمكن إيجازها بما يلي:

1. مشكلة العضوية:

ما يزال الجدل قائما لدى منظري الحكومة العالمية، بخصوص جعل عضوية الاتحاد الفيدرالي العالمي مفتوحة قبالة جميع الدول كما هو الحال في نظام عصبة الأمم والأمم المتحدة، ام الاقتصار على عضوية الدول الديمقراطية. فعلى الرغم من ان معظم الفيدراليين العالميين متفقين على ان العالمية هي الهدف الأساس للاتحاد العالمي ولابد من اشراك جميع الدول فيه، فان هناك من يرى وفي مقدمتهم (كلارنس.ك شترايت) ان هذا الاتحاد الفيدرالي "لا يمكن نجاحه مالم يوافق الشعب على القيم العامة، وادنى حد من القيم المشتركة هو الحرية وخضوع الحكومة إلى المساءلة الشعبية، لذلك فقد فضل الاقتصار على عضوية الدول الديمقراطية إلى ان تتطور الديمقراطية عند بقية الأمم..".[2]

---

(1) د .اسماعيل صبري مقلد،مصدر سبق ذكره، ص394.

(2) Joseph Preston Baratta, Op.Cit,p.13.

2. مشكلة التمثيل:

مادام ان الحكومة العالمية في إطار الاتحاد الفيدرالي العالمي ستكون حكومة ديمقراطية، فإن مشكلة تمثيل الدول والشعوب في هذه الحكومة ستكون المشكلة الأساسية التي تواجه عملية تشكيلها وطريقة عملها، فالكيفية التي ستتخذ بها الحكومة العالمية قراراتها، وكذلك الكيفية التي تستطيع بها أن تخلق قاعدة من الاتفاق العام كأساس لهذه القرارات، فضلا عن طبيعة تمثيل الدول داخل اجهزة اتخاذ القرارات في هذه السلطة العالمية، تمثل عقبة كبيرة أمام ادارتها فضلا عن تشكيلها. فطبيعة التمثيل في الهيأة التشريعية العالمية ستنعكس بلا شك على طبيعة القرارات، ومن هنا يرى البعض ان التمثيل المتساوي و التمثيل المتناسب مع عدد السكان سيجعل من الحكومة العالمية اداة (طغيان) بيد الفقراء،[1] وبمعنى ان القرارات والتشريعات العالمية ستمثل ارادة الاكثرية وهم الدول والشعوب الفقيرة، الأمر الذي ترفضه الدول المتقدمة، لذلك ولغرض معالجة هذه المشكلة، فان بعض الاقتراحات تذهب إلى اعتماد اسلوب للتمثيل يعطي ميزة للدول المتقدمة والغنية، كالاعتماد على الثروة ومستوى التعليم ومكانة وقوة الدولة، وعدم الاقتصار على عامل السكان في التمثيل.[2] لكن تمييز القوى الكبرى في القرارات سيمنحها سلطة الاعتراض على القرارات، وفي هذه الحالة قد تتكرر صراعات القوى الكبرى وتلجأ إلى اسلوب المناورة في مواجهة بعضها مما يشل فعالية اجهزة الحكومة العالمية. في حين إذا لم يكن هذا التمييز وارداً، فسينعدم الحافز الذي سيدفع القوى الكبرى للتنازل عن سيادتها وقبولها نقل امكاناتها العسكرية إلى سلطة الحكومة العالمية.[3]

3. مشكلة الصلاحيات :

---

(1) Ibid,p.14.And Also See: William E. Scheuerman, Op.Cit ,p.170.

(2) Joseph Preston Baratta, Op.Cit,p.14.

(3) د .اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص394.

تظهر مشكلة السلطات التي تفوض للحكومة العالمية بضمن المشكلات التي تواجه الحكومة العالمية، إذ ليس هنالك اتفاق على مستوى السلطات والصلاحيات التي تفوض إلى الحكومة المركزية. وبغض النظر عن التفاصيل فان هناك اتجاهان الأول، يقترح تفويض الحكومة العالمية سلطات بالحد الادنى الذي يمكنها من ان تحافظ فيه على الأمن في العالم. ويقترح الاتجاه الثاني تفويضها السلطات واسعة بحيث تتمكن من فرض تحقيق الأمن والسلام العالميين وتعزيز العدالة في العالم. وبعبارة أخرى فان سلطات الحكومة العالمية بحسب الاتجاه الأول ستقتصر على الجوانب الأمنية، في حين أن الاتجاه الآخر يرى ان الحكومة العالمية يجب أن تديم السلام وتحقق العدالة، لذا فإن السلطات الممنوحة لها سلطات واسعة ليس في الجوانب الأمنية فقط، بل وتشمل أيضا تنظيم التجارة العالمية والإشراف على الاتصالات والنقل العالمي، وتحديد الضرائب وتنظيم القضايا النقدية والمالية العالمية، ووضع خطط التنمية العالمية وتنظيم الهجرة،[1] ناهيك عن الاهتمام وإدارة مشكلات البيئة والقضايا التي تهم الإنسانية بشكل عام.

وترجع أهمية تفويض الحكومة العالمية بالسلطات الواسعة بقدرتها على تحقيق العدالة والمساواة العالمية، والتي يترتب عليها استقرار نظام الحكومة العالمية، [2] ولكن ومن جهة أخرى فان تفويض حكومة العالم بالسلطات الواسعة لتحقيق العدالة العالمية، يواجه بالرفض من قبل الدول الغنية والمتقدمة لانه يؤدي في النهاية إلى تقسيم العالم إلى فقراء واغنياء ومن ثم يؤدي إلى التمرد والعصيان.

---

(1) Joseph Preston Baratta, Op.Cit,p.14.

(2) William E. Scheuerman, Op.Cit ,p.172.

المبحث الثاني: الحكم العالمي والحكومة العالمية:

لقد استدعى تطور العالمية بما يتضمنه من دلالات على اندماج وترابط العالم بوحدة وثيقة قوامها المصالح العالمية المشتركة المبنية على أساس تعميق الاعتماد المتبادل، ونمو وعي وهوية عالمية تجمع المجتمعات الوطنية المختلفة في إطار إنساني واحد، فضلا عن ظهور مخاطر وتهديدات عالمية والوعي بضرورة مواجهتها بشكل جماعي. استدعى كل ذلك البحث عن ترتيبات عالمية جديدة تتلاءم مع التطور والتغير الكبير في النظام الدولي.

ولذا فقد ظهرت الدعوة مجددا إلى السلطة العالمية فوق الوطنية بوصفها النظام الأمثل، غير ان مفهوم الحكومة العالمية ومنذ بداية تسعينيات القرن الماضي تداخل مع مصطلح اخر هو (الحكم العالمي)، والذي حقق انتشارا واسعا ادى إلى التباس كبير بخصوص معناه.

ومع ان المرونة في استخدام المفاهيم يعد امرا مرغوبا من الناحية النظرية والعلمية ولا يمكن تجنبه، الا ان التخبط والالتباس الحالي الحاصل في معنى الحكم العالمي، مثل عائقا أمام مزيد من المناقشات المثمرة التي تستهدف الوصول إلى نظرية متماسكة في الحكم العالمي وتطويره.[1] لذلك يتعين الوقوف قليلا للبحث في مفهوم العالمية وترابطية العالم غير المسبوقة، والتي اظهر مفهوم الكونية (الكوزموبوليتية)، والتي تعد مفصلا مهما في تجدد الاهتمام بنظرية الحكومة العالمية ومن ثم متابعة الاستخدامات التقليدية لمفهوم الحكم وتطور مستويات الحكم والتي ادت إلى ظهور مفهوم الحكم العالمي كفهوم مقارب للحكومة العالمية، قد أصبح من المفاهيم المتداولة في الاوساط العلمية والسياسية. وعليه، سنبحث في المطلب الأول من المبحث الثاني عن تطور العالمية، في حين يخصص المطلب الثاني لبحث التطور في مستويات الحكم وعلاقته بالحكومة العالمية.

---

(1) Klaus Dingwerth And Philip Pottberg, Global Governance As Perspective On WorldPolitics, Global Governance Journal, No.12. (U.S: Lynne Rienner Publishers, 2006), p .185.

المطلب الأول: تطور مفهوم العالمية:

تمثل (العالمية) الركن الموضوعي في نظرية الحكومة العالمية إذ لايمكن تصور قيام الحكومة العالمية من دون وجود العالمية أصلا. وبعبارة أخرى، فان الحكومة تمثل سلطة تمتد لتشمل العالم، كإطار جغرافي وكيان اجتماعي، وكلاهما (العالم الجغرافي والعالم الاجتماعي)، يمثلان الأساس الذي تستند اليه الحكومة العالمية (اي الاقليم والمجتمع). وإذا ما كانت التطورات التكنولوجية قد خطت خطواتها الواسعة نحو كسر التحدي الجغرافي الذي كان يعزل المجتمعات بعضها عن بعض لمدد طويلة من التاريخ، حتى استقلت بتكوينها الحضاري وتفردت بخصائص ثقافية وقومية متمايزة، فأن تكنولوجيا الثورة الصناعية الثالثة اسهمت بشكل فعال في تنامي ترابطية العالم الاقتصادية والأمنية والثقافية، وتعدى حدود الترابط العالمي مجال العلاقات بين الدول لتشمل تنامي الشبكات والعلاقات بين جهات واطراف فاعلة متعددة ومتنوعة وعابرة للحدود الوطنية، بل أصبحت الترابطية العالمية تشمل الأفراد والمجتمعات ايضا. إذ باتت تعرف هذه الظاهرة بالكونية أو (الكوزموبوليتية)، والتي ترتكز عليها معظم التصورات والمقترحات المعاصرة للحكم العالمي بمعناه الشامل - المتضمن الحكومة العالمية -. وهذا ما سنناقش في هذا المطلب وكما يلي:

أولا: العالمية والعولمة:

اشتق مفهوم (العالمية) من لفظ (العالم)، الذي يطلق على كوكب الأرض، لذا فان العالمية قائمة منذ ان تكونت الكرة الأرضية، إذ تشكل بمجالاتها الثلاثه: (الأرضي والمائي والجوي) وحدةً متكاملةً، لاينقص منها اختلاف التركيب أو تباين السطح والتضاريس، أو وجود موانع طبيعية من جبال ومحيطات والتي تسببت في انعزال اجزاء هذا العالم عن بعضها البعض، فالعالمية اذن أساسها وحدة العالم الجغرافية.[1]

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 19.

ومع بداية ظهور التجمعات البشرية، ظهرت الدعوات إلى تحقيق وحدة الجنس البشري في كل ارجاء العالم، فأخذ مفهوم العالمية يشير إلى هذا بمعنى آخر هو وحدة الإنسانية.[1] واذا ماكانت حقيقة وجود العالم هي الاسبق من وجود التجمعات البشرية، والتي اتخذت أشكال متنوعة ومختلفة المستويات (البسيطة والمعقدة) من التنظيم الاجتماعي والسياسي، فان منطق تطور هذه التجمعات اخذ ينظر اليه كعملية إنسانية تسير باتجاه الدمج في إطار أنظمة حكم اكثر استقراراً، في كل مرحلة من مراحل تطورها، ففي السابق كان نظام الاسرة، ثم نظام القبيلة وتطور إلى ظهورأنظمة دول المدينة، وأخيرا ظهور أنظمة الدولة القومية، ويفترض ان تتوج هذه العملية في نهاية المطاف إلى دمج العالم كله في وحدة سياسية واحدة[2].

فإن عزلة وانقسام الجنس البشري في السابق ارتبط بضعف قدرته التغلب على الحواجز الطبيعية، وترتبط أيضا بقلة عدد السكان بالقياس إلى اتساع العالم جغرافيا. ولكن بمضي الوقت تكاثر عدد سكان الأرض، واستطاع الإنسان ان يتغلب تدريجياً على الموانع الطبيعية التي كانت تعوقه من الانتشار في كل اتجاه على سطح الأرض، وأصبح يمتلك من الوسائل ما يمكنه من ربط وتوحيد اجزاء العالم. لكن تقسيم العالم إلى كيانات اجتماعية وسياسية مختلفة -التي اصطنعها الإنسان -لم تنته بتفوقه على الموانع الطبيعية التي كانت تعزل العالم، إذ فرضت عوامل أخرى في مقدمتها المصالح وانانية الجماعات الإنسانية والتي تكمن فيما يعرف بالجنس والعنصر والقومية وسيادة الدولة، استمرار تقسيم العالم إلى كيانات اجتماعية وسياسية مختلفة.

لاشك ان خطورة هذا التقسيم، تكمن في الصراع الدائم بينها، وتتضاعف خطورة هذه الصراعات بتطور الأسلحة المستخدمة في الحروب والتي أصبحت في ظل الأسلحة النووية

---

(1) د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006)، ص 99.

(2) Thomas G. Welss,What Happened To Idea Of World Government, International Studies Quarterly,Vol. 53, Issue .2 (New York: International Studies Association, 2009), p.259.

تهدد بفناء البشرية، وحفزت هذه مخاطر الحروب البحث عن الوسائل الكفيلة بتحقيق السلام العالمي.[1]

وعلى ضوء ماتقدم ذلك فان دراسة العالمية لم تعد تنحصر بالأصل الجغرافي الواحد للعالم، بل أصبحت ترتبط بدراسة النظام العالمي والعلاقات بين وحداته السياسية والبحث عن وسائل تنظيم العلاقات الدولية.

وعليه فإن "البحث عن ماهية التطورات في النظام العالمي، والنتائج التي ستفضي إليه هذه التطورات تقود إلى سؤال مركزي، هو متى وكيف استشعر معظم المجتمعات انها مترابطة في إطار واحد، واقعي لا اسطوري يؤثر على حياتها اليومية وفي مستقبلها ويطلق عليه العالم؟ أي متى استشعرت غالبية المجتمعات البشرية أنها جزء لا يتجزء من دائرة أو إطار اوسع من دائرة الدولة القومية، ورابطة الجوار الثقافي أو الديني أو الحضاري، إطار يتعدى الدولة الوطنية أوالقارة، أي الإطار أو الدائرة الاكثر عمومية والاكثر شمولا". [2]

ولاشك بأن التطورات في ميدان الاتصالات والمواصلات، كان لها الاثر الاكبر في ترابط العالم وتواصله على نحو جعل من أجزائه تتأثر بعضها ببعض، إذ لم يكن هناك في السابق وعي بوجود واقعي مؤثر اسمه العالم .على العكس مما نحياه اليوم حيث اتسع الإدراك بترابطية العالم العضوية سياسيا وعسكريا واقتصاديا وثقافيا نتيجة لهذه التطورات، ومن ثم فانه على الرغم من أن العالم الواقعي كظاهرة موضوعية كانت موجودة منذ اقدم العصور، إلا أنه لم يكن مترابطاً ومتفاعلاً في نسيج متصل الخيوط و التأثيرات المتبادلة، قبل بداية القرن العشرين.[3]

ومع منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية (الثورة الصناعية الثالثة)، وما احدثته من تطورات لم يسبق لها مثيل في ميادين الاتصالات والمعلومات والاعلام، أصبح العالم

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 21- 22 .

(2) د. انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985)، ص 12.

(3) د. انور عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص ص12-13.

متفاعلا ومترابطا وتزايد الوعي بوحدته، إذ يصف (جيرار ليكلرك) هذه الحقيقة بقوله: لقد "أصبح عصرنا يمتاز بامتياز تاريخي لاشك فيه، حيث يقوم على الانتقال من عالم حضارات معزولة تأسست بشكل ما في امكنة وازمنة مختلفة، إلى عالم واحد يمتاز بمكان واحد (السوق العالمي) وزمن واحد (تزامن الاحداث) وولادة تواصل وجماعة عالميين، فالتواصل كان يجري دائما - في السابق- داخل مجموعة متجانسة إلى حد ما".(1) ان من بين اهم الاثار التي تركتها التطورات الكبيرة في الاتصالات والمواصلات، هي تخفيض التكلفة واختصار الوقت لنقل البضائع والخدمات عبر الحدود، فضلا عن التسهيلات في انتقال الاشخاص وتواصلهم وانتقال الأفكار عبر الحدود، مما اسهم وعلى نحو كبير في تزايد ترابطية العالم وتزايد حجم المبادلات، وتطور ظاهرة الاعتماد المتبادل.(2) وتترتب على ظاهرة الاعتماد المتبادل عدد من النتائج الإيجابية في العلاقات الدولية، منها ان الاعتماد المتبادل يؤدي إلى الحد من الصراعات بين الدول، إذ ان الدول تتردَّدُ في الدخول في الصراعات، خشيةَ تجميد أرصدتها الخارجية، أو توقُّف معاملاتها الاقتصادية الخارجية، وبذلك فكلما ازداد حجمُ استثمار دولة في دول أخرى، وازداد حجمُ تجارتها معها، أصبحت أكثرَ اعتمادًا على الاستقرار السياسي والاقتصادي في تلك الدول .(3)

وفي ضوء الاعتماد الدولي المتبادل اضحى مفهوم العالمية يشير إلى: " حالة يشتمل العالم فيها على شبكات من الاعتماد المتبادل تمتد إلى مسافات واسعة تضم عددا من القارات. وهذه الشبكات ترتبط عبر تدفقات رأس المال والبضائع، والمعلومات والأفكار والاشخاص والقوة، فضلا عن انها ترتبط بقضايا ومشكلات البيئة .." (4)

---

(1) جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة: د. جورج كتورة، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004)، ص26.

(2) للمزيد ينظر: مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للابحاث، (دبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للابحاث، 2008)، ص ص 65-66.

(3) Robert O. Keohane, Introduction: From Interdependence and Institutions To Globalization And Governance, In: Robert O. Keohane, Power And Governance In A Partially Globalized World,(London: Taylor And Francis Group,2002),pp.14-15.

(4) Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr., Governance In a globalizing world, In: Robert O. Keohane,Op.Cit ,p.193.

ولقد تضافرت عدة عوامل -الى جانب التطورات التكنولوجية في ميدان الاتصالات والمواصلات-في مقدمتها نمو انشطة الشركات متعددة الجنسيات وتضخم واتساع استثماراتها الخارجية، واتباع سياسات الحرية الاقتصادية في انتقال المواد ورءوس الأموال، فضلا عن إلى انتهاء صراع الحرب الباردة، في لعب دور مهم في توسيع حجم المبادلات التجارية وفي حركة رءوس الأموال على المستوى العالمي، ومن ثم دخول العالم في مرحلة جديدة من مراحل التطور الاقتصادي هي مرحلة العولمة.

وبالمقارنة مع الاعتماد المتبادل فان العالمية في ضوء تطور ظاهرة العولمة تتصف بصفتين متميزتين هما، الأولى ان العالمية أصبحت تشير إلى وجود شبكات اتصالات وعلاقات متعددة، على العكس من الاعتماد المتبادل الذي كان يشير إلى اتصال أو رابط واحد، في الجانب العسكري أو الاقتصادي بين دولتين، فعلى سبيل المثال العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ومع انها تمثل جزء من العالمية المعاصرة ولكنها لا تشير إلى مفهوم العالمية الاوسع والميزة الثانية هي انه حتى تعد شبكة العلاقات عالمية، يجب ان تغطي مسافات تعبر القارات، لذا لا يمكن الاقتصار على الشبكات الإقليمية فحسب لفهم العالمية، وبصورة عامة ان ظاهرة العولمة تتناقض مع مفاهيم المحلية والقومية والإقليمية .[1]

وتتميز العالمية في ظل العولمة بتعدد ابعادها فهي تشمل، مايلي: [2]

1- العالمية الاقتصادية وتشير إلى كثافة وتزايد تدفق وتبادل البضائع والخدمات ورءوس الأموال والمعلومات، وتنظيم عمليات الانتاج على مستوى العالم، في ظل انفتاح وتحرر الاسواق العالمية.

---

(1) Ibid, pp.193-194

كذلك ينظر: روبرت و. كوهين و جوزيف س. ناي الابن، تمهيد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو (محرران)، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، ط1 (الرياض - المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص 18.

(2) روبرت و. كوهين و جوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 -22. كذلك :

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr. Op.Cit,pp. 196-197.

2- العالمية العسكرية وتشير إلى الشبكات البعيدة للاعتماد المتبادل في الجوانب الأمنية وتشكيل المنظومات والتحالفات العسكرية.

3- العالمية البيئية وتشير إلى تزايد الاهتمام بالبيئة العالمية بسبب تزايد انتقال التأثيرات السلبية للمواد المتخلفة عن عمليات الانتاج والتي باتت تهدد جميع أشكال الحياة في الأرض.

4- العالمية الاجتماعية والثقافية، وتشير إلى انتقال الأفكار والمعلومات، وحركات الاديان والمعرفة العلمية، فضلا عن تقليد القيم والممارسات والمؤسسات لمجتمع ما من قبل مجتمعات أخرى.

إن هذه الأبعاد تعكس حقيقة ان العولمة تتعدى مجرد التدفقات الاقتصادية الدولية للسلع والخدمات ورءوس الأموال والعمالة، لتشمل جوانب عدة مثل الثقافة والقيم والمؤسسات والمعلومات والأمن والبيئة. ويرى (توماس فريدمان في كتابه العالم مستويا) ان انخفاض تكلفة التبادلات والتدفقات بسبب سقوط الحواجز الطبيعية وانخفاض الحواجز ذات الصلة بالسياسات العامة، مثل التعريفات قد زاد من تلك التفاعلات بحيث أصبح العالم مستويا.[1] وتتوسع هذه التفاعلات وتعدد اتجاهاتها، فالعولمة تعمل على احداث تغيير ثوري في العالم، يقوم على أساس إزالة الإقليمية عن الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وذلك عن طريق قوى تعمل على تقليص المسافات ودمج العالم .[2]

فقد اخذت شخصيته العالم تتغير، ولم تعد الدولة القومية هي الوحدة الوحيدة المهيمنة لممارسة سلطتها على المستويين المحلي والدولي.

---

(1) نقلا عن: وليم كوهين، العولمة اليوم ما مدى ترابطية العالم، في: العولمة في القرن الحادي والعشرين، تحرير: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1، (ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009)، ص ص60-61.

(2) مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 316.

ففي ظل العولمة تجري عملية ذوبان الهيئات المتمحورة بخصوص الدول، من اجل هيكل علاقات بين اطراف وفاعلين مختلفين يعملون في بيئة عالمية - وليس مجرد بيئة دولية - وينطوي ذلك على حقيقة ان الدول قد بدأت تفقد السيطرة على الكثير من العمليات التي تعبر الحدود الوطنية. وينجم عن ذلك تراجع في المفهوم التقليدي لسيادة الدولة. وتأسيساً على ما تقدم فان العولمة تثير اسئلة متعددة بخصوص إمكانية الدولة على إدارة وتنظيم شبكات وعلاقات معقدة التركيب ومتنوعة المجالات، تؤدي فيها مجموعة من الاطراف والفاعلين وظائف وادوار كبيرة، وبالتالي فان من بين اهم القضايا التي تطرحها نتائج العولمة هي ضرورة وجود شكل من الحكم العالمي لإدارة وتنظيم العمليات العابرة للحدود الوطنية.[1]

فقد اوحت التطورات المعاصرة، للعديد من دارسي العلاقات الدولية بتغير العقلية والطبيعة التقليديتين لفن الحكم الدولي، فمن جهة وحدت التطورات في ميدان الاتصالات والمواصلات الكرة الأرضية من الناحية الطبيعية. ومن جهة أخرى ادت هذه التطورات إلى ظهور أنواعا جديدة من الفواعل المتخطين للحدود الوطنية، ونجم عن ظهورها كسر طوق احتكار الدولة لإدارة وحكم النظام الدولي، فضلا عن ذلك فان المشكلات الأمنية والاقتصادية والبيئية التي يواجهها العالم، والتي لا يمكن إيجاد حلولا لها في إطار إمكانية وقدرات الدولة القومية، كل ذلك ادى إلى حدوث تغيير في الوعي الإنساني. وبذلك فان العلم الحديث وما نجم عنه من تطور تكنولوجي يجعلان العالم موحد من الناحيتين العقلية والطبيعية.[2] إلا إنه وفي الوقت نفسه الذي أصبح فيه العالم يعيش وحدة واقعية، فانه ما يزال يعيش في حالة تفكك إلى دول وقوميات وايديولوجيات واديان وحضارات مختلفة تتنافس مع بعضها البعض.

وعلى الرغم من ان العولمة تعمل على فك الارتباط مع الدولة القومية، وتعمل على خلق مجتمع عالمي، فان العولمة كما يقول (اولريش بيك) " لاتعني الدولة العالمية،

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 274 - 275.
(2) روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص ص235- 236.

فهي تخلق مجتمع عالمي من دون دولة عالمية اوحكومة عالمية " مجتمع يبحث عن دولة عالمية، [1] غير ان العولمة ليس بالضرورة ستفضي إلى الحكومة العالمية، إذ انها تؤكد على مدى التعاون الذي يجب القيام به في نظام توجد فيه اطراف فاعلة متعددة،[2] وبالتالي يمكن تعميق التعاون بين هذه الاطراف لإدارة القضايا العالمية والتصدي للمشكلات التي تواجه العالم، في إطار حكم عالمي من غير حكومة.

ثانيا: العالمية والكونية (الكوزموبوليتية):

اشتق مصطلح (الكوزموبوليتية) من الكلمة اليونانية (كوزموس-**Kosmos**) والتي تعني: عالم، والكلمة (بولس-**Polis**) والتي تعني: مدينة، ومن ثم فان مصطح (الكوزموبوليتية) يشير إلى معنى المدينة العالمية واحيانا يستخدم للاشارة إلى الانتماء إلى هذه المدينة، وبعبارة أخرى (المواطنة العالمية).[3]

فيما يشير معجم اكسفورد إلى ان (الكوزموبوليتية) تتضمن " معنى التحرر من القيود وصور الانحياز للوطنية " ومن هذا الجانب تقترن (الكوزموبوليتية) بالنزعة الثقافية التي لا تقتصر على الاهتمام بالقضايا والاوضاع المحلية المباشرة، بل تعترف بالانتماء والمشاركة والمسئولية العالمية.[4]

وقد ارتبط مفهوم (الكوزموبوليتية) في البداية بالأفكار الأخلاقية التي ظهرت في الفلسفات القديمة، والتي دعت إلى جعل ولاء الفرد يمتد إلى المجتمع الإنساني ككل، واخضاع العالم لقواعد ومبادئ إنسانية واحدة.[5]

---

(1) اولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة: ابو العيد دودر(بيروت: منشورات الجمل، 2012)، ص 35.

(2) للمزيد ينظر: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 273-274.

(3) د. جون توملينسون، العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة د. ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2008)، ص ص 245- 246.

(4) د. جون توملينسون، المصدر نفسه، ص 246. كذلك :

David Harvey,Cosmopolitanism And The Banality Of Geographical Evils ,Public culture ,Vol. 12.(2) (US:Institute For Public Knowledge ,Duke University Press,2000), p.529.

(5) ظهرت افكار الاخلاق الكونية بوضوح عند المدرسة الرواقية، وترافقت مع امبراطورية الاسكندر المقدوني، ينظر:

Gerard Delanty, The Cosmopolitan Imagination: Critical Cosmopolitanism And

وعلى الرغم من أن أصول (الكوزموبوليتية) تكمن في وجهة النظر الأخلاقيـة، الا انهـا وفي الوقت نفسه كانت تتضمن في جوهرها ابعاداً سياسـياً اقترنـت بـدعوتها إلى تحقيـق (الأخـوة البشريـة). وفي الـعصر الحـديث فـان افكـار الفيلسـوف (ايمانويـل كانـت) بتمديـد الانمـوذج الجمهـوري (الـديمقراطي) كإطـار قـانوني يشـمل كـل شـعوب العـالم، جعـل مـن مفهـوم (الكوزموبوليتية)، يشير وبكل وضوح إلى الجانب السياسي. ومن ثم أصبحت (الكوزموبوليتية) مرتبطة - في الفكر الغربي الحديث- بالمقترحات الفكرية السياسية الهادفة إلى وضع نمـوذج لحكم العالم.[1]

ومع الاعتراف بوجود ترابط وثيق بين الجوانب الأخلاقية والثقافية مـن جهـة، والجوانـب السياسية والاجتماعية من جهة أخرى، فانه يمكن القول ان مفهوم (الكوزموبوليتيـة) يتضـمن وجهان: الأول هو الوجه الثقافي، والاخر هو الوجه السياسي.[2]

وفي كلا الوجهين فـان مفهـوم (الكوزموبوليتيـة) يتجـاوز الجغرافيـة السياسـية اي يـرفض تقسيم العالم إلى كيانات ووحدات سياسية، لانه يتعارض مع طبيعـة العـالم الواحـدة، وهكـذا فانها تنطوي على مشروع سياسي عالمي.[3]

ان رفـض (الكوزموبوليتيــة) الانــتماءات الضـيقة والتقسـيمات السياسـية والاجتماعيــة، يتعارض مع معنى العالمية الذي يشير إلى تقارب دول العالم وشعوبها وتفاعلها المكثف بفعـل التسهيلات التي قدمتها التطورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة.

وبالعودة إلى مفهوم (الكوزموبوليتيـة) فـان الاسـتخدامات المعـاصرة للمفهـوم تشـير إلى معاني عـدة، ويمكـن ادراج ثلاثـة معـاني منهـا، اسـتخدمت باضـطراد في الدراسـات والبحـوث الأكاديمة، وكما يلي:[4]

Social Theory, The British Journal Of Sociology, Vol. 57, Issue. 1, (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2006), p.28.

(1) Ibid,p.26.

(2) Ulf Hannerz,Two Faces Of Cosmopolitanism:Culture And Politics, Statsvetenskaplig Tidskrift , Vol. 107, No. 3 ,(Stockholm: Stockholm Univeristy, 2006),p.203.

(3) David Harvey, Op.Cit, p.543.

(4) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص 345- 346.

1. إن (الكوزموبوليتية) تشير إلى حالة اجتماعية ثقافية، تعبر عن تعرض عدد كبير من الناس نتيجة لسفرهم بخصوص العالم، إلى عادات واعراف وأذواق متنوعة، وبالتالي فان (الكوزموبوليتية) تعبرعن عامل استهلاك وذوق مكتسب من مختلف أنحاء العالم.
2. تشير (الكوزموبوليتية) إلى مشروع سياسي ونظام جديد للبنى السياسية العابرة للحدود الوطنية، والذي يقوم على أساس وجود مؤسسات للحكم العالمي (مؤسسات كوزموبوليتية) - وليس بالضرورة إقامة حكومة عالمية - وتعمل هذه المؤسسات مع الدول والاطراف الفاعلة الأخرى، لإدارة وتنظيم الشئون والقضايا العالمية.
3. تشير (الكوزموبوليتية) إلى أيديولوجيا أو فلسفة، ينقسم فيها المفكرون إلى اتجاهين فمنهم من يؤمن بالمبادئ الأخلاقية المشتركة ضمن مجموعات معينة، ومنهم من ينظر إلى جميع سكان العالم بانهم "مواطنون عالميون"، يمثلون جماعة إنسانية تلتزم باخلاقيات ومبادئ حقوق الإنسان العالمية.[1]

اذ لم تقتصر الاثار الكبيرة التي جاءت بها التطورات في مجالات الاتصال والمعلومات والنقل، فضلاً عن تطورات العولمة، على تغير في طبيعة العمليات والانشطة العالمية-عابرة الحدود - التي تقوم بها وحدات وكيانات وجهات فاعلة من غير الدول فحسب،[2] بل امتدت اثارها إلى عملية التحويل الاجتماعي التي تجري داخل الدولة. إذ تسببت "العولمة الداخلية أو العولمة من داخل المجتمعات" في تحول الوعي وتغير الهويات والمصالح

---

(1) دأب المنظرون على استخدام مصطلح (الكوزموبوليتية) معياريا، اي انهم كانوا يركزون في الجوانب الاخلاقية بمقاربتهم،او يقدمون (الكوزموبوليتية) على اساس انها وجهة نظر(او تصور) سياسية. في حين ان المنظرين المعاصرون في المقاربات الكونية يؤكدون على استخدام مصطح (الكوزموبوليتية) وصفيا، اي انه مصطلح يحلل واقع العلاقات الدولية المتغير سياسيا واقتصاديا وثقافيا ويساعد التمييز بين المعيارية-الفلسفية (الكوزموبوليتية)، وبين تحليل الواقع الموضوعي التجريبي على تقديم مفهوم واضح (للكوزموبوليتية)، ينظر:

Ulrich Beck And Natan Sznaider,Unpacking Cosmopolitanism For The Social Sciences: A Research Agenda, The British Journal Of Sociology, Vol .61.(s1), (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2010), p.386.

كذلك: اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الامان المفقود، ترجمة: علا عادل و هند ابراهيم، وبسنت حسن،ط1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 112.

(2) Sidney Tarrow ,The New Transnational Activism,(UK: Cambridge University Press, 2005),p.36.

للمواطنين، وانعكس ذلك عن طريق تغير الاهتمامات بالقضايا العالمية ودمجها بالحياة اليومية للشعوب،[1] وعلى العكس من الأخلاق الوطنية التي عادة ما تتنكر للمسئولية خارج الحدود، فقد ادت "العولمة الداخلية" إلى تزايد الاهتمام والالتزام الأخلاقي بما يقع خارج الحدود وعدم الاعتراف بالحدود ازاء المسئولية العالمية.[2]

وبناء على ذلك فقد تزايد الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان -خاصة بعد الانتهاكات المروعة التي ارتكبت في الحروب والصراعات الداخلية -كما أصبحت قضايا ومشكلات البيئة والمخاطر التي تواجه البشرية، تعرف بانها قضايا عالمية لا يمكن مواجهتها والتصدي لها الا في إطار عالمي. ولم يقتصر هذا الاهتمام على التعاطف ومبادئ التضامن الأخلاقي، حيث ظهر دعما متزايدا لصالح وضع ترتيبات اكثر شمولية، شاركت فيها الحكومات والمنظمات الدولية والفواعل الدولية الأخرى ومؤسسات الفكر، فضلاً عن اسهام العديد من الحركات ومنظمات المجتمع المدني العالمي، والمجموعات الأخرى بالعمل في المجال العام العالمي.[3] ومن جانب اخر فان المفهوم السياسي للكونية (الكوزموبوليتية) يشير اليه تصاعد الاهتمام بالديمقراطية العالمية، وإصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية،[4] والبحث عن اليات ووسائل وأنظمة تتكفل بإدارة وتنظيم القضايا والموضوعات العالمية الجديدة والتي لايمكن ادارتها وتنظيمها بواسطة الوسائل والاليات الدولية التقليدية.

وفي ضوء ماتقدم، تركز الدراسات المعاصرة في ان (الكوزموبوليتية) كممارسة (اي مايجري في العالم الان)، تأخذ عن طريق مساراتها أشكالاً ثقافية وسياسية.[5]

فعلى الجانب الثقافي والاجتماعي (للكوزموبوليتية) عزز الانفتاح العالمي في توسيع مجال

---

(1) Ulrich Beck,The CosmopolitanSociety And Its Enemies, Theory Culture And Society,Vol, 19.(1-2) ,(London: SAGE, 2002),p.20.

(2) Ibid,p.20.

(3) Ulf Hannerz, Op.Cit ,pp.204-205.

(4) Gerard Delanty, Op.Cit, p.29.

(5) Glenda Sluga And Julia Horne, Cosmopolitanism: Its Pasts And Practices, Journal Of World History, Vol. 21.No. 3.(US: University Of Hawai ,September,2010),p.370.

الخبرة للمواطنين إلى خارج الحدود الوطنية،[1] وادى ذلك إلى تزايد الوعي بالانتماء إلى العـالم، والشعور بالمخاطر التي تواجهه.غير ان الوعي العالمي لايقتصر على ادراك هذه المخاطر فقط، بل شمل أيضا الاعتراف بالاختلافات والتعددية الثقافية والتنوع العرقي حول العـالم وهـو مـا أدى إلى إنشـاءالحقوق الثقافيـة، في إطـار تصـاعد الاهـتمام بمفـاهيم وقـيم حقـوق الإنسـان والمواطنة.[2]

وتفترض (الكوزموبوليتية) ان تحول الـوعي وتغيـير الهويـات عـن طريـق تغـير الاهـتمام بالقضايا العالمية يؤدي إلى خلق المواطن العالمي، ومع مرور الوقـت سـيؤدي ذلـك إلى خلـق" دولة كوزموبوليتية ". [3]

أما على الجانب السـياسي (للكوزموبوليتيـة) فـان التطـورات العالميـة المتمثلـة بالمخـاطر والتهديدات العالمية المتزايدة، فضلا عن تعدد الجهات الفاعلة عـلى المسـتوى العـالمي وتنـوع انشطتها ومجالات عملها، والتي تتجـاوز حـدود ونطـاق سـلطة الدولـة يجعـل مـن التعـاون والتنسيق العالمي، والاعتراف بالتهديدات العالمية المشتركة امـر لامفـر منـه، ويـؤدي ذلـك إلى خلق معايير واتفاقيات عالمية وبالتالي إلى خلق"مؤسسات كوزموبوليتية".[4]

وتذهب افتراضات أخرى (للكوزموبوليتية) ان التطـورات العالميـة، تشـير إلى "إمكانيـة أن نهايـة الانقسـام الكبـير، اي انقسـام العـالم إلى دول مـما يسـمح بإمكانيـة جديـدة في تنظـيم السلطة على المستوى العـالمي اي إقامـة الدولـة العالميـة، وان اسـتمرار نمـو الـترابط العـالمي، وتزايد الوعي بهذه الحقيقة سوف يزيد من إمكانية إقامة هذه الدولة".[5]

ونتيجة لما تقدم فان (الكوزموبوليتية) تمثل حقيقة قائمـة بالفعـل، وهـي تجسـد مرحلـة

---

(1) Ulrich Beck,Op.Cit,p.29. And See: Sidney Tarrow ,Op.Cit, pp.36-37.

(2) Gerard Delanty, Op.Cit,p.29-30.

كذلك بخصوص المخاطر العالمية ودورها في تشكيل الوعي العالمي المشـترك، ينظـر: اولـريش بيـك، مجتمـع المخاطر العالمية، مصدر سبق ذكره، ص ص 122-123.

(3) Ulrich Beck, Op.Cit,p. 20.

(4) Ulrich Beck And Natan Sznaider,Op.Cit,p.392.

(5) Ulf Hannerz, Op.Cit,p.203.

متقدمة لتطور العالمية، بفعل العديد من المتغيرات والتحولات التي شهدها العالم، وبعبارة أخرى ان (الكوزموبوليتية)، أصبحت ممارسة واقعية تأخذ ابعادا ثقافية وسياسية.[1] لذا فقد ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، اتجاهاً تبناه عدد من المنظرين السياسيين يسعى إلى إيجاد قاعدة جديدة لنظرياتهم تكون امتن واصلب مما سبق، وتمكنهم من بناء نظريات في العلاقات الدولية. وبعبارة ادق، نظريات كونية تستبعد (قدر الامكان)، الافتراضات التقليدية للمصلحة الوطنية، و يبذل هؤلاء المنظرون جهد لألباس الكونية (الكوزموبوليتية) باللباس الأخلاقي، ووضعها على قاعدة القيم التي يمكن ان تكون مقبولة من الجميع ويمكن تمييز ثلاثة فروع لهذه النظريات على وفق القاعدة التي يرتكز عليها كل فرع هي:[2]

1. المنظرون الشموليون: وهم الذين يرتكزون على الدولة كقاعدة لافكارهم، ويسعون لتطوير القانون الدولي، وهم ينادون ببناء وتقوية المؤسسات العالمية.
2. المنظرون الذين يركزون في الفرد كقاعدة لافكارهم، وهم ينظرون إلى حقوق الإنسان بانها اهم من الدولة ومن سيادتها. وما تزال هذه النظريات في جانبها الاكبر، عبارة عن نظريات تصورية، إذ تدعو إلى خلق مجتمع مدني عالمي مؤلف من افراد (مواطنين عالميين) يتعاقدون لوضع قواعد وأنظمة للعمل المشترك.
3. المنظرون المجموعيون: وهم الذين يرتكزون على المجموعة في افكارهم، وينتمي إلى هذا الاتجاه تيارين: الأول يذهب إلى وجود خصوصيات لمجموعات من الدول مثل (الاتحاد الأوروبي) ويدعون إلى تقوية الحدود والحفاظ على قيم المجموعة،

---

(1) Ibid ,p.203.

And See: Ulrich Beck And Natan Sznaider, Op.Cit,p.399. Also: Glenda Sluga And Julia Horne, Op.Cit,pp.370-372.

(2) د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الحقيقة،2000)، ص ص، 220 -224.

والتأكيد على تقديم مصالحها على المصالح الأخرى، وبعكس ذلك فان التيار الثاني ويطلق عليهم (الكونيين) ينظر إلى العالم كمجموعة واحدة (المجموعة العالمية) تشترك بقيم واحدة ومصالح واحدة.[1]

ومما تقدم يمكن القول ان الظاهرة (الكوزموبوليتية) ظهرت كمحصلة لتواصل العالم وتشابكه إلى حد غير مسبوق، وفي ضوء ذلك فان مفهوم (الكوزموبوليتية) اضحى يشير إلى: "حالة التطور المعاصر في العلاقات الدولية نحو الاندماج العالمي، وتزايد الوعي بالظواهر الجديدة المتخطية للحدود الوطنية، والتي تفوق قدرات اي دولة على التعاطي معها بفاعلية في مختلف المستويات. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فانه يشير إلى الميل المتزايد للافراد للتعبير عن انتماءاتهم وولائهم على وفق الموضوعات والتقاليد التي تتخطى حدود دولتهم الأم، ويتحدى أفكار الانتماء والهوية والمواطنية المتفق عليها، ونظراً إلى هذه الأسباب، أصبح من الواضح سبب تجدد الاهتمام بالكونية (الكوزموبوليتية)".[2]

وبالنتيجة لم يعد هناك تناقضا بين العالمية بوصفها تجسيداً للواقع العالمي المقسم والمتصارع، وبين الكونية (الكوزموبوليتية) التي كانت تعبر عن واقع متخيل.[3]

فحقيقة التحولات الدولية الكبيرة التي باتت تسهم في تقارب العالم واندماجه، غيرت من هذا التصور، وبدأ ينظر إلى الكثير من المفاهيم التي كان تعبر عن رؤية مثالية للعالم بانها أصبحت واقعا فعليا، ينمو ويتطور باستمرار، ومنها المفاهيم المرتبطة بتوحيد العالم تحت سلطة عالمية واحدة. وبعبارة أخرى اضحى الكثير مما كان يدخل في إطار الرؤية

---

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 245.

وكمثال على الفرق بين هذين التيارين، فان قضية اندماج تركيا في الاتحاد الاوربي يعد امرا عادي للكونيين مادام يعترف الطرفان بالقواعد العالمية نفسها، لكنه ليس امر سهلا بالنسبة للتيار الاول الذين يرعى ان الفروقات الثقافية التركية الاوربية كبيرة إلى درجة انه لايمكن ان تكون هناك بينهما اكثر من شراكة لاتتنكر للخصوصيات التركية والاوربية، ينظر: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 224.

(2) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 345.

(3) يصف (جيرار ليكلرك) التناقض بين العالمي والكوني بانه يشبه التناقض بين الفعل والحق أو بين السلطة والاعتقاد، أو بين الانتشار الجغرافي والمشروعية القانونية، ينظر :جيرار ليكلرك، مصدر سبق ذكره، ص 485.

المثالية واقعا ملموسا ومؤثرا، وبالتالي تداخل المفهومين (العالمي والكوني) بعدما كانا يوصـفان (بالتناقض).

المطلب الثاني: التطور في مستويات الحكم والحكومة العالمية:

يعد موضوع الحكم العالمي من أبرز المواضيع التي ثار الجـدل العلمـي بخصوصـها بعـد انتهاء الحرب الباردة، إذ فرضت التطورات الدولية المعاصرة، الحاجة إلى إنشاءبعض الترتيبـات على المستوى العالمي، وخلق الأنظمة والمؤسسات لتعزيـز القـدرة عـلى التعامـل مـع القضـايا والمشكلات العالمية، كما اسهمت في ادخال جهات واطراف فاعلة في صـنع السياسـات وصـوغ القرارات وخلق المعايير والمبادئ التي يرتكز عليها في وضع الأنظمـة والإجـراءات التـي تـنظم وتدير العديد من المجالات في النطاق العالمي. ولم يكن ظهـور موضـوع الحكـم عـلى النطـاق العالمي، بعيدا عن التغيرات التي لحقت بسلطات وادوار ووظائف الحكومات، لذا فان مبعث الحكم العالمي يقابله تقلص في سلطات الدول، ومن جهة أخرى فقد اختلط هذا المفهوم مـع الحكم العالمي الذي دعى اليه منظرو الحكومة العالمية منذ عهد طويـل. وعليـه سـنناقش في هذا المطلب تطور مستويات الحكم والتي افضت إلى ظهور الحكم العالمي، ثم نضـع مفهـوم الحكم العالمي في مقاربة مع مفهوم الحكومة العالمية لبيان العلاقة التي تـربط بيـنهما. وفقـا لما يلي:

أولا: مفهوم الحكم وتطور مستوياته:

ارتبط مفهوم الحكم في العلوم الاجتماعية - ولمدة طويلـة - بمفهـوم الحكومـة، حيـث لم يكن التمييز بين مصطلحي الحكم والحكومة مألوفـا، ويعـود سـبب ذلـك إلى ارتبـاط مفهـوم الحكم بحدود سلطة وسيادة الدولة القومية، إذ وقف مفهـوم سـيادة الدولـة القوميـة حـائلا أمام تجزئة هذه السلطة، أو إمكانية تصورممارسة أي دور يتعارض معهـا في وقـت لم تنضـج فيه بعد اي فواعل محلية أو دولية قادرة على القيام بادوار ووظائف تحد من سلطة وسيادة الدولة القومية.

لذا لم يكن مفهوم الحكم يتخطى ادوار وممارسات السلطة التي تقوم بها الحكومة عن طريق مؤسساتها وهيئاتها، وهكذا تم الجمع بين مصطلحي الحكم والحكومة في إطار سلطة الدولة القومية.

فمن الناحية اللغوية أن مصطلح (**Governance**) في اللغة الانجليزية والذي تقابله كلمة (الحكم) في الترجمة العربية، اشتق من كلمة (**Govern**) والذي يعني- وفي آن واحد - ممارسة السلطة من قبل الحكومة من جهة، والرقابة والتوجيه من جهة أخرى.[1]

وعلى ضوء ذلك فان مفهوم الحكم قد استخدم للدلالة على ممارسة السلطة من قبل الحكومة في إطارمفهوم السيادة – التقليدية - للدولة القومية، إذ يتلخص مفهوم سيادة الدولة بـ: "سلطة الأمر والاكراه دون ان تكون مأمورة أو مكرهة من اي كان على وجه الأرض". وبالتالي فان الأساس في سيادة الدولة، هو وجود السلطة العليا التي تسود وتركز فيها كل السلطات الأخرى.[2]

ويظهر للسيادة بعدين داخلي وخارجي، وتتمتع السيادة في بعدها الداخلي بمضمون ايجابي يتحدد بحرية الدولة التامة في اتخاذ القرارات ووضع القوانين والأنظمة والاحتكار الشرعي لاستخدام القوة لغرض تنظيم وإدارة المجتمع وتحقيق مصالحه. أما خارجيا فإن مضمون السيادة يصبح سلبيا، وذلك برفض الدولة وجود أية سلطة أعلى منها، مما يفقد المجتمع الدولي ميزة التنظيم، فلا يقيد الدولة في الميدان الدولي اية سلطة، باستثناء الاتفاقات والمواثيق الدولية التي عقدتها الدول بنفسها معّبرة في ذلك عن سيادتها واستقلالها في أمرها.[3]

---

(1) محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، في: ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقر عقدتها الإيسكوا بالقاهرة ما بين 11-13 /11/ 2001. ص 1. منشور على الرابط الالكتروني: **http://www.aljabriabed.net/liberalisme.htm**

(2) د.ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(3) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 117- 118.

وتبعا لذلك، فان مفهوم الحكم في إطار السيادة التقليدية للدولة، تضمن معنى لممارسة الحكومة لسلطاتها داخليا واحتكارها المشروع لاستخدام القوة، وعدم خضوعها لاي سلطة أو حكومة خارجية.

فالحكومة تتمتع بسلطات واسعة يبررها الحفاظ على نظام المجتمع وأمنه، ومن هنا، فان الحكومة بحسب (هيدلي بول) تعرف على انها: " مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات المترابطة التي تسهم في جعل القواعد الاجتماعية الأساسية فاعلة، وتتميز الحكومة.. بقدرتها على تعبئة القوة المادية فمن ناحية، تمتلك الحكومة قوة فعلية تحت تصرفها تتميز بانها قوة كاسحة مقابل القوة التي تتولاها اي جماعة في الدولة. ومن ناحية أخرى، تتمتع بما يقرب من الاحتكار في الاستخدام المشروع للقوة ." والحكومة أيضا تضع القواعد وتشرع القوانين، كما انها تقوم بواسطة الهيئات الادارية والقضائية بترجمة القانون إلى اوامر حكومية واحكام قضائية .[1]

ومع حدوث العديد من التطورات العالمية، فقد ظهر وعيا متزايدا بتغير الطرق التي تحكم بها المجتمعات، حيث تبلور مفهوم التحول من الحكومة إلى الحكم. ويشير هذا التحول إلى الانتقال من سلطة الحكومة التي تمارس بصورة مركزية وهرمية، إلى نوع من الحكم والسيطرة الضمنية المرنة والمتعددة. ان ظهور نمط جديد من الحكم مغاير للفهم التقليدي للحكومة جاء نتيجة لعوامل عدة اثرت في قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها واداء وظائفها بكفاءة وفاعلية، وفي مقدمة هذه العوامل، النتائج المترتبة على تطور العولمة وانتشار الليبرالية الجديدة، والتغيرات التكنولوجية،[2] فقد ادى الترابط العالمي المعقد والمتزايد إلى خلق شبكات وعلاقات وانشطة عدة يصعب ملاحقتها من قبل الدولة، كما

---

(1)هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(2) Doina Cajvaneanu, A Genealogy Of Government On Governance, Transparency And Partnership In The European Union, A dissertation For The Degree Of Doctor Of Philosophy , (Toronto: University Of Trento ,March 2011), pp. 7- 13. Retrieved On:5-6-2014:http://eprints phd.biblio.unitn.it /492/1/ cajvaneanu_ thesis_ final_ upload .pdf

ترتب على ظهور العديد من الاطراف والجهات الفاعلة دون وفوق الدولة، وازدياد فاعلية مشاركتها في الانشطة والأعمال المختلفة، فضلا عن استبدال الأشكال الرسمية (الحكومية) الجامدة للتنظيم والإدارة، لصالح أعمال وانشطة غير رسمية ومرنة، وبالمحصلة ترك كل ذلك اثره الواضح في إضعاف الدولة كسلطة مركزية فاعلة وحاكمة، واضعاف التسلسلات الهرمية للحكومة وزعزعة الثقة بها.(1) وهكذا فان اكثر التفسيرات شيوعا لأسباب انفصال الحكم عن الحكومة والذي أصبح يعرف بـ: " التحول من الحكومة إلى الحكم " أو " الحكم من دون حكومة "، هي ان طبيعة التغيرات الكبيرة في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اثرت في قدرة الدول بإدارة وتنظيم مجتمعاتها بصورة مستقلة ومنفصلة عن تأثير الاطراف والجهات الفاعلة الأخرى، ومن ثم أدى ذلك إلى تحولات مهمة في الحكم وطريقة الإدارة والتنظيم في داخل الدول وخارجها. (2)

وبالعودة إلى مفهوم الحكم في القطاع العام (اي حكم الحكومة)، فانه يتكون في الواقع الفعلي من أربعة عناصر هي الإدارة والتوجيه والرقابة والمساءلة. ويعمل الحكم في إطاره الحكومي "حكم الحكومة" على الحفاظ على الترابط بين الإدارة والرقابة والإشراف عن طريق المؤسسات الحكومية والهيئات التي شكلتها السلطات الحكومية، والتي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسة بكفاءة وفعالية، (3) وعلى وفق هذا التعريف فان عملية التحول من الحكومة إلى الحكم أصبحت تعني ان ممارسة سلطة (الإدارة والتوجيه والرقابة و المساءلة) لم تعد تنحصر في الحكومة بمعناها المعروف.(4) فالحكم دون حكومة أصبح

---

(1) Ibid pp,7-13.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 135-136.

(2) Doina Cajvaneanu,Op.Cit,p. 52.

(3) Government Governance:Corporate Governance In The Public Sector, Why And How , Paper Presented On The Occasion Of The 9th fee Public Sector Conference (Netherlands: Ministry Of Finance,Government Audit Policy Directorate,2000),pp.8-9.

(4) محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص ص1-2.

يشير ببساطة إلى العملية التي يجري فيها ممارسة الاطراف والجهات الفاعلة لبعض الوظائف التي كانت تحتكرها الحكومات في السابق، والحكم وفقا لهذه الرؤية يبقي على الدولة (الحكومة)، لفهم النظام السياسي في المجتمع المحلي والدولي، الا انه يشدد على ضعفها عن اداء وظائف وادوار جديدة حتمتها طبيعة التغير في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهكذا فان الحكم دون حكومة يقدم تصورا اخرا يستند إلى إمكانية إقامة نظام سياسي عن طريق وسائل أخرى غير الوسائل والأدوات الحكومية التقليدية، ممثلين اخرين غير الدول.(1)

ولقد تطلب هذا التحول من حكومات الدول إلى اجراء عمليات تحديث وإصلاح حكومية، للتكيف مع هذا الواقع ترتبط بتعزيز قدرات الحكومة في اداء الخدمة العامة، وتعزيز الشفافية والمساءلة والانفتاح على المجتمع، وتقليص الإنفاق عن طريق تحسين طرق الاداء الحكومي والحد من البيروقراطيات وغيرها من الاجراءات التي تهدف إلى تغيير طرق حكم المجتمعات، وقد اطلق على هذه السياسات تسمية (الإدارة العامة الجديدة) أو (اعادة اختراع الحكومة)، وبدأ في دول العالم المتقدم، ومن ثم انتقل إلى دول عالم الجنوب مترافقة مع التحولات الديمقراطية في الحكم .(2)

---

(1) Stefano Guzzini, The Ambivalent Diffusion Of Power In Global Governance ,In: Stefano Guzzini and Iver B. Neumann(Eds.) ,The Diffusion Of Power In Global Governance: International Political Economy Meets Foucault (London: Palgrave Macmillan,2012),p.4.

(2) بدأت عملية التطوير والاصلاح في القطاع العام تأتي من حركة الإصلاح المعروفة باسم " الإدارة العامة الجديدة" أو"إعادة اختراع الحكومة"، والتي ظهرت اول الامر في بريطانيا ونيوزيلندا في ثمانينيات القرن الماضي، ثم توسعت إلى بلدان أخرى، بما فيها الولايات المتحدة الامريكية في العام 1993، وانطلقت عمليات الاصلاح والتحديث في البداية تحت وطأة الضغوط الاقتصادية التي تسببت في زعزعة الثقة بالحكومات، و تطلب ذلك إجراء اصلاحات اقتصادية لجذب الاعمال والاستثمار والتخلص من الفساد والعوائق والقيود التي تحد من تطورها ونموها، للمزيد ينظر:

Dr. Elaine C. Kamarck,Government Innovation Around The World, Paper Series from Harvard University, John F. Kennedy School Of Government, 2004. pp.3-14

وعليه فان الحكم كمفهوم أصبح يشير إلى الطرق المحددة التي ينظم بها المجتمع نفسه لغرض اتخاذ القرارات، والتوسط في الخلافات وممارسة حقوقه القانونية. إذ يتكون الحكم من ثلاث جهات رئيسة فاعلة هي الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ويحدد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ادوار هذه الجهات الثلاث في الحكم، فالدولة تعمل على تهيئة البيئة السياسية والاقتصادية والقانونية المواتية لممارسة ادوار وانشطة الحكم، ويعمل المجتمع المدني على تسهيل التفاعلين: السياسي والاجتماعي، ويوفرالقطاع الخاص الوظائف، والسلع والخدمات.[1] بصورة عامة وبغض النظر عن الجهة التي ينسب إليها (رسمية كانت ام غير رسمية) يمكن تعريف الحكم على أنه: "عملية اتخاذ وتنفيذ القرارات، وممارسة السلطة، ضمن مجال معين من النشاط".[2]

ومن حيث علاقة مفهوم الحكم بالحكومة فان قاموس (بنغوين للعلاقات الدولية) يذهب إلى انه "لم يعد مفهوم الحكم مرادفا للحكومة، فعلى الرغم من ان المفهومين يشيران إلى أنظمة حكم، الا ان الحكومة توحي بانشطة تنظمها سلطة رسمية، في حين ان الحكم يكون اقل تماسكا ويشير إلى انشطة غير مدعومة بالضرورة باي سلطة قانونية أو ذات سيادة، لذا فان الحكم له معنى اوسع من الحكومة فهو يتضمن المؤسسات الحكومية، ولكنه يشمل أيضا آليات تنظيمية غير رسمية".[3]

وينظر كل من (روبرت كيوهن وجوزيف ناي الابن) إلى الحكم على انه: " الاجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود وتكبح الانشطة الجماعية لجماعة ما. فالحكومة هي جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع التزامات رسمية. في حين لا يحتاج الحكم

---

(1) Peri K. Blind ,Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review Of Literature and Emerging Issues, Paper presented To :7th Global Forum On Reinventing Government Building Trust In Government (Austria - Vienna :UN,26-29 June. 2007),p.16.

(2) Robert O. Keohane,Global Governance and Democratic Accountability,In: David Held, And Mathias Koenig-Archibugi (Eds.) ,Taming Globalization: Frontiers Of Governance ,(Cambridge: Polity Press, 2003),p. 130.

(3) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام مصدر سبق ذكره، ص 284.

بالضرورة لان تقوده حكومات أو منظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما. إذ ترتبط بالحكم الشركات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية، وفي الغالب يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية، وفي بعض الاحيان يكون الحكم من دون سلطة حكومية".[1]

ويتضح مما تقدم بانه أصبح من المسلم به أن هناك فرقاً ملحوظاً بين مفهومي الحكم والحكومة، فالحكم يختلف عن النمط التقليدي لممارسة السلطة العامة، والذي كان يرتكز على نموذج مركزي وهرمي في القيادة والإدارة. غير ان هذا التمييز لا يعني ان الحكم يبنى على انهاء وجود الحكومة، فكلاهما يشيران إلى أشكال لانشطة عدة تتعايش معا.[2]

إذ يرفض منظرو الحكم، الطروحات النظرية التي تقول بأن الدولة القومية على وشك ان تستبدل بوصفها الاداة الرئيسة في الحكم المحلي والعالمي، وبدلا من ذلك فإنهم يعتقدون بأن "الدولة القومية سيكملها ممثلون اخرون (القطاع الخاص والقطاع الثالث أو المنظمات غير الحكومية) في جغرافية اكثر تعقيدا. فالدولة القومية اذن، ستبقى هي الفاعل الأساس على مسرح السياسة الدولية، لكنها ليست الممثل المهم الوحيد، لان العديد من ادوار وانشطة الحكم ستحدث خارج إطار الدولة".[3]

وفي هذا السياق ينصب اهتمام الدارسين والمختصين بدراسة الحكم على مجموعة من الترتيبات والممارسات الجديدة التي يتضمنها الحكم وهي: [4]

1. تجزئة أو تقاسم السلطة العامة بين مستويات مختلفة من التنظيم على المستوى الوطني بين السلطة المركزية وبين الحكومات المحلية، وعلى المستوى الدولي بين الحكومات والاتحادات والتكتلات الدولية والمنظمات والمؤسسات العالمية.

---

(1) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص. 32، كذلك ينظر :
Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 202.

(2) Elizabeth Meehan , From Government To Governance, Civic Participation And New Politics , Occasional Paper, No. 5,(Ireland: Centre For Advancement Of Women In Politics, Queen's University Belfast, 2003), p.2. Retrieved On: 9-3-2014.
http://www.qub.ac.uk/cawp/research/meehan.pdf

(3) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 32. كذلك:
Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 202.

(4) Elizabeth Meehan, Op.Cit, p.2.

2. تشجيع السياسات التي تصاغ وتنفذ بعيدا عن الحكومة المركزية، وتسهيل عمليات التنسيق والمشاركة مع القطاع الخاص، واتاحة الفرص أمام الهيئات العامة والقطاع الخاص لتوفير المنافع والخدمات العامة.

3. الاعتماد المتزايد على الشراكات والشبكات وأشكال جديدة من العلاقات لغرض تصميم السياسات واتخاذ القرارات.

قدم (جيري ستوكر) - أستاذ السياسة والحكم في جامعة ساوث هامبتون في المملكة المتحدة - في دراسته (الحكم كنظرية)، خمسة تصورات بخصوص مفهوم الحكم، استخدمت في الدراسات التي تعرضت لمناقشة هذا المفهوم وهي:[(1)]

1. يشير الحكم إلى مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة التي تتجاوز الحكومة.
2. يبين الحكم عدم الوضوح في الحدود والمسئوليات لمعالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية.
3. يبين الحكم اعتماد السلطة على العلاقات بين المؤسسات للمشاركة في انجاز الأعمال والمهام بصورة جماعية.
4. الحكم يشير إلى استقلالية الشبكات والجهات الفاعلة في ادارتها وتنظيمها لمجالات وقضايا عامة.
5. الحكم يعرف على انه القدرة على انجاز مجموعة من الانشطة واداء الوظائف من دون الارتكاز على قوة الحكومة أو استخدام سلطتها، حيث تبدو فيه الحكومة قادرة على استخدام أدوات وتقنيات جديدة للتوجيه وإلارشاد.

ومما تقدم يتبين ان ارتباط الحكم وعدة المظهر الاكثر تعبيرا عن سيادة الدولة لم يعد متناسبا مع الحقائق الراهنة للواقع السياسي الوطني والدولي، إذ لم تعد الحكومات وحدها هي التي تحتكر الوظائف السياسية في الدولة ووظائف الحكم، وإنما باتت

(1) Stoker.G ,Governance As Theory: Five Propositions, International Social Science Journal, Vol. 50,(UK : Blackwell Publishers,1998) ,p .18.

تشاركها في هذه الوظائف جهات وأطراف عدة أخرى داخلية وخارجية. ومن ثم يمكن القول أن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية، وإنما أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى (الجهات والاطراف الفاعلة).

ويمكن تصنيف تلك الجهات إلى ثلاثة أنواع من الفواعل هي : (فواعل فوق الدول) وتأخذ صفة الهيأة الجامعة لعدد من الدول، وتتضمن المنظمات والتجمعات الدولية، و(فواعل تحت الدولة) وهي تمثل جهات واطراف غير حكومية تعمل داخل نطاق الدولة التي تنتمي إليها وتؤثر في إتخاذ القرارات ووضع السياسات الداخلية كما انها قد تسهم في التفاعل الخارجي للدول، ومنها على سبيل المثال، الأحزاب والطوائف والقبائل والشركات والجمعيات ووسائل الإعلام وغيرها. وأخيرا (فواعل عابرة للدول) وتتمثل بالجهات والأطراف غير الحكومية والتي يمتد نشاطها خارج حدود الدولة مثل الشركات والمنظمات الدولية غير الحكومية والتجمعات والحركات الاجتماعية والروابط والهيئات العلمية وغيرها، وتتصل وتؤثر في الدول وفي الجهات والاطراف الفاعلة الأخرى (فوق الدول وتحت الدول) فضلا عن تشكيلها لشبكات وعلاقات مع مثيلاتها، مؤثرة في السياسات والقرارات للدول بالمجالات المحلية والدولية.[1] وقد هيأ تراجع قوة الدولة القومية وتضاؤل دورها، إلى نشر أو توزيع مهام الحكم التي كانت تضطلع بها الحكومات وحدها، على العديد من الجهات فظهرت مستويات للحكم أدنى من الدولة أو أعلى منها.[2]

وعلى الرغم من تشابك أشكال ومستويات الحكم الا انه يمكن تحديدها بما يلي:

1. الحكم من دون حكومة (الحكم من اسفل إلى اعلى)، ويرتكز الحكم في هذا الشكل على الاليات الشبكية غير الرسمية النابعة من ضغوط وتأثير انشطة المنظمات غير الحكومية

---

(1) كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم، نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، اطروحة غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011- 2012، ص ص 92-93.

(2) محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية على مفهوم السيادة الوطنية، مجلة المستقبل العربي، العدد (56) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص120.

المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني العالمي، حيث تعمد الحكومات إلى الاستجابة لهذه التأثيرات واقرار السياسات الاتية من هـذه الضغوط.[1] ويمكـن ان نلحـظ ان هـذا المستوى من الحكم يشمل المجالين الوطني والدولي .

2. الحكم من دون الحكومة على مستوى التنظيم الذاتي- المحـلي، إذ يشـيرالى التنظـيم الـذاتي للمجتمعات والجماعات المحلية من دون تدخل الحكومة أو قوى السوق، وبهـذا الصـدد قدمت (الينوراوستروم)[*] في العام 1990 نموذج عمل، درست فيه قدرة المجتمعات عـلى إدارة المـوارد بصـورة مشـتركة، ومنـع اسـتنزافها - مثـل الصـيد الجـائر- بـدون تـدخل أو مساعدة من الحكومة، وانما عن طريق الحكـم الـذاتي (الحكـم مـن الاسـفل إلى الاعـلى)، والذي تمثله الجمعيات والتفاهمات والأنظمـة غـير الرسـمية، وعلاقـات النفـوذ والضـبط الاجتماعي غير الرسمية، بدلا من اكراه أو تسلط الدولة.[2]

3. الحكم من دون الحكومة عـلى مسـتوى العلاقـات الدوليـة (الحكـم مـن الاعـلى إلى الاسفل) وينطلق من التدفق التنازلي للسلطة مـن المؤسسـات والمـنظمات العالميـة ومن الاتفاقيات متعددة الجوانب، في إطار توثيق التعاون والتنسيق الدولي لتنظيم وإدارة القضايا العالمية والتصدي للاخطار والتهديـدات العالميـة المشـتركة، إذ يشـير هذا المعنى إلى مفهوم الحكـم العـالمي في شـكله الرسـمي والـذي تصبح في إطـاره المؤسسات والأنظمة والاتفاقيات تشكل، نماذج جديدة من الحكم العالمي للتعامـل مع القضايا والمشكلات عبر الوطنية، إذ يعرف الحكم هنا بانـه الأنظمـة والأنشـطة

---

(1) James N.Rosenau , Governance A New Global Order , In: David Held And Anthony McGrew ,Governing Globalization (Eds), (UK-Cambridge: Polity Press , 2002) , p.80.

(*) الينوراوستروم هي عالمة سياسة أميركية، حائزة على جائزة نوبل بالعلوم الاقتصادية في العـام 2009، - وهي أول امرأة تحصل على هذه الجائزة في الاقتصاد - عن تحليلها الإدارة الاقتصادية، ولا سـيما الادارة التشاركية، واقتصاد البيئة.

(2) Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden,Governance As A Bridge Between Disciplines ,European journal Of political Research,Vol.43 ,(UK:European Consortium For Political Research, Blackwell ,2004),p. 145.

المقصودة من اي تجمع دولي تدعمه الاليات الرامية إلى ضمان السلامة والازدهار والاستقرار للدول وللنظام الدولي، وهذه الاليات عادة ما تكون جوهر أعمال الحكومات، والتي اخذت تتركز في نحو متزايد بالمؤسسات والمنظمات والتجمعات الدولية عن طريق التفويض.[1]

4. الحكم من دون حكومة أو الحكم الاقتصادي عبر آليات السوق الحرة، ويرجع هذا الشكل من الحكم إلى التدفقات الافقية الرسمية إذ تحدث التبادلات الاقتصادية في إطار آليات تنظيمية رسمية.[2] ولقد نمى هذا الشكل من الحكم في ضوء تراجع افتراضات الاقتصاد الكلاسيكي، التي تنص على عدم التدخل في الاسواق وقدرة الاسواق على التنظيم بشكل عفوي ومن دون اي تدخل، في قبال تأكيد الاقتصاد المؤسساتي الجديد، وعلم الاجتماع الاقتصادي، والاقتصاد السياسي المقارن، بأن الاسواق ليست تنظيما اجتماعيا عفويا، لذا يجب ان يتم إنشاءها وحفظها عن طريق المؤسسات. ولذلك فقد انتجت المجتمعات مجموعة متنوعة من المؤسسات التي تحكم التعاملات الاقتصادية وتساعد على تقليل تكاليفها. ومع ان الحكومات تمثل مصدر هذه المؤسسات، إلا أن هناك مصادر أخرى للحكم الاقتصادي، فالحكم الاقتصادي يمثل فئة اوسع من الحكومة، ومن هذه المصادر عقود الشركات التجارية والقطاع الخاص والجمعيات الطوعية والمحاكم وغيرها.[3]

والى جانب هذه الأشكال يضيف (جيمس روزناو)، ثلاثة أشكال تعكس التعقيد والاتساع في عمليات الحكم، فالشكل الأول منها يطلق عليه اسم (الحكم الشبكي) ويعرفه على انه نمط التفاوض المتساوي غير الهرمي للجماعة المنظمة بشكل رسمي - سواء كانت حكومات أو تحالفات تجارية أو بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية -

---

(1) Ibid,pp145-146.And See: James N.Rosenau ,Op.Cit, p.80.

(2) James N.Rosenau ,Op.Cit, p.80.

(3) Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Op.Cit, pp.145-146.

والتي تسهم بدفع آليات الحكم وتعزيزه والتي تنبع من الاهتمامات المشتركة بخصوص قضايا ومشكلات معينة. في حين يسمي الشكل الثاني، بنموذج (الحكم جنب بجنب)، والذي ينشأ من العلاقات التعاونية بين النخب غير الحكومية عبر الوطنية والمسئولين في الدولة، تلك العلاقات تتسم بكونها شاملة وفعالة بحيث يصعب خلالها التمييز بين المدخلات الرسمية وغير الرسمية ، اما الشكل الثالث للحكم فهو مايعرف بـ (الحكم عن طريق شبكة الانترنت) ويمثل هذا الشكل التفاعلات المتعددة والمتنوعة التي تجري في الفضاء الالكتروني وترتبط بالعادة بالقضايا التجارية.[1]

والى جانب ذلك فأن مفهوم الحكم يستخدم للاشارة إلى معان وأشكال أخرى منها حكم الشبكات العامة والخاصة والحكم الرشيد في القطاع العام والخاص وغيرها.[2]

يفهم مما تقدم، ان مفهوم الحكم كان بالاصل مرادفاً لمفهوم الحكومة، ولكنه انفصل عن مفهوم الحكومة من ناحيتي المبنى والمعنى، وأصبح ما يراه البعض من ان الحكم يساوي الحكومة معنى ضيق ومحدود، لان الحكم بدى اوسع من الحكومة التي تقوم بالتكفل الاجتماعي في إطار النشاط العمومي، يتجاوز الحكومة إلى فواعل عدة محلية ودولية، والتي أصبحت تقوم بأدوار عامة، كانت تمارس من قبل حكومة الدولة، واسهم ذلك في تقليص سيادة الدولة والحد من سلطتها وظهور مستويات أخرى لممارسة الحكم، تحت وفوق الدولة القومية، لديها مصالح وتأخذ قرارات في ظل قيم ومؤسسات محددة سواءا كانت وطنية محلية ام عالمية.

ثانيا: الحكم العالمي و الحكومة العالمية:

انشغلت معظم الطروحات لفكرة الحكم الذي يتخطى الحدود القومية في السابق بإيجاد منظمات سياسية رسمية أو هيئات رسمية تمثل نظرية الحكومة العالمية حيث قدم

---

(1) James N.Rosenau ,Op.Cit, p.80.

كذلك: كرازدي اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص 93.

(2) For More Details, See: Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Op.Cit. pp.146-151.

العلماء والمنظرون العديد من الأفكار والمقترحات الخاصة بإقامة الحكم العالمي بطريقة ومستوى رسمي، عن طريق إقامة كيان سياسي له سلطة فعلية على الدول، عبروا عنه بدولة العالم أو الحكومة العالمية .في حين اخذت العديد من الدراسات المعاصرة في العلاقات الدولية تركز بالبحث عن إقامة نظام اكثر مرونة هو نظام الحكم العالمي. إذ يؤشر تزايد عدد الباحثين الذين يعملون على موضوع الحكم العالمي، ما يمكن القول معه بظهور اتجاه اكثر شمولية من نظرية الحكومة العالمية، ويدعو منظرو هذا الاتجاه إلى إنشاءسلطة دولية (أو سلطات)، يمكنها التصدي لمعالجة المشكلات العالمية التي تعجز الدولة القومية عن معالجتها.[1]

ومع أن الاتجاه الجديد لدراسة الحكم العالمي لا ينادي بقيام الحكومة العالمية إلا انه يشترك مع منظري الحكومة العالمية في البحث عن بدائل لنظام الدولة الراهن. كما يمثل اتجاه الحكم العالمي تحولا من التركيز التقليدي - في نظرية الحكومة العالمية - على منع الحروب، إلى إطار اكثر دينامية لنظام عالمي مستقبلي يتضمن السعي إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي والعدالة والتوازن البيئي، فضلا عن تحقيق السلام العالمي .[2]

ويرى منظرو الحكم العالمي بأن إقامة المؤسسات وإيجاد الأنظمة على المستوى العالمي يمثل الأدوات الرئيسة لإقامة الحكم العالمي، وهم يستندون إلى أساس ان الفوضى الدولية تفترض عدم وجود حكومة عالمية، غير انها لا تفترض عدم وجود حكم، إذ بالامكان تطوير مجموعة من الترتيبات والاتفاقيات المؤسسية التي تعزز التعاون العالمي المشترك وتحفظ الاستقرار والسلام.[3]

حيث تبدو إمكانية إقامة حكم عالمي اقرب إلى الواقع الدولي في ظل وجود العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، وبروز ظاهرة التكتلات

---

(1) Campbell Craig ,The Resurgent Idea Of World Government , Op.Cit, p.133.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 792.

(3) المصدر نفسه، ص 284.

والتجمعات الإقليمية والدولية، إلى جانب استمرار بقاء الدولة بوصفها المؤسسة الأساسية للحكم، ومن هنا فان الحكم العالمي يأخذ مركزا وسطيا بين الفوضى الدولية وبين إيجاد سلطة عالمية مركزية واحدة هي الحكومة العالمية.

اذ يعد "الحكم العالمي الرسمي الشكل الاوضح لتطور الحكم على المستوى العالمي، فعن طريق المؤسسات الدولية المتعددة الجوانب، تخلق الدول أنظمة عالمية، وتتخلى عن بعض سلطاتها لمنظمات مابين الحكومات لتحكم قضايا معينة"، كما هو الحال في تفويض منظمة التجارة العالمية في السياسة التجارية العالمية، وتفويض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في السياسة المالية والتنموية، فضلا عن ما يشهده العالم من اتساع لدور مؤسسات معنية في قضايا البيئة وقضايا حقوق الإنسان.[1]

وفي هذا السياق فان الحكم العالمي يتجسد عن طريق وضع أنظمة ومبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسة العالمية، وان كانت تتركز الآن بين الدول المتقدمة، الا انه من المتوقع اتساع نطاقها لتشمل كل العالم. [2]

وعلى الرغم من ضعف مستويات تطبيق الحكم العالمي، وعدم الوضوح في نماذجه المتعددة، باستثناء الانموذج الرسمي، فان موضوع الحكم العالمي أصبح من المواضيع المركزية في دراسة الشئون الدولية، على اثر التحولات الدولية التي ادت إلى الحد من دور الدولة القومية في السياسة الدولية وما صاحبها من تراجع بافتراض الصراع الدائم في السياسة الدولية باخراج اللاعب الرئيس في المجتمع الدولي (اي الدولة القومية) من دائرة احتكار السلطة والحكم في المجال الدولي. وبذلك فقد اضحى الحكم العالمي " واحدا من الخصائص المميزة للحظة الدولية الراهنة ".[3]

---

(1) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك:
Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

(2) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك:
Robert O. Keohane, Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p. 209.

(3) Michael Barnett And Raymond Duvall, Power In Global Governance, In: Michael Barnett And Raymond Duvall(Eds), Power In Global Governance,(UK: Cambridge University Press,2005),p.1.

أما بالنسبة إلى أسباب تجدد وتزايد الاهتمام بالحكم العالمي فانه يرجع إلى ثلاثة مصادر، يرتبط المصدرالأول بما ترتب على انتهاء الحرب الباردة من زيادة في فرص المؤسسات الدولية - الأمم المتحدة بشكل خاص - لاداء دورا أكثر مركزية في إدارة النظام الدولي، والثاني يتعلق بتطورات العولمة وتزايد الترابط والتشابك العالمي، اما المصدر الثالث فيرتبط بارتفاع مستوى الوعي العالمي بالمشكلات التي يواجهها العالم، والتي تتطلب نموذجاً لتنظيم وإدارة القضايا والمشكلات العالمية بطريقة مختلفة ومتفق عليها.(1)

فضلا عن ذلك يحدد (توماس جي وايس) -استاذ العلاقات الدولية والحكم العالمي في جامعة نيويورك- ثلاثة تفسيرات لتزايد الاهتمام بموضوع الحكم العالمي وهي: (2)

1. ادى الترابط العالمي والتقدم التكنولوجي السريع الذي شهده العالم منذ بداية عقد السبعينيات من القرن الماضي، إلى تعزيز الادراك بأن المشكلات التي يواجهها العالم تتحدى إمكانية الحل من قبل دولة واحدة أو تحالف دول، فعلى سبيل المثال فقد تطور الوعي بخصوص قضايا البيئة الإنسانية والذي ظهر واضحا في مؤتمرات الأمم المتحدة وبشكل خاص في مؤتمر استوكهولم في العام 1972، ومؤتمر ريو دي جانيرو في العام 1992، إلى جانب مؤتمرات أخرى تؤكد استمراريتها على ادراك العالم بعدم إمكانية التصدي لمشكلات بيئية كبيرة كظاهرة الاحتباس الحراري والامطار الحامضية بصورة منفردة.
2. التوسع في اعداد وأهمية الجهات الفاعلة من غير الدول، بسبب ماقدمته الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، وما اتاحته التطورات التكنولوجية من تسهيلات ساعدتها في التحرك والتفاعل خارج الحدود الوطنية وتكوين الشبكات والعلاقات المؤسسية. ولم يشمل التوسع المنظمات الحكومية فقط، بل ان التطور الاهم هو ماحصل بظهور القطاع الخاص -سواء كان المنظمات التي لا تستهدف الربح أو الشركات الربحية -

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 192.

(2) Thomas G. Weiss, Op.Cit, pp,257-258.

كشريك ضروري ومعترف به في إدارة بعض المواضيع والقضايا العالمية. وهكذا فان هياكل الدولة المركزية والمنظمات الحكومية الدولية، لم تعد تتمتع باحتكار الجهود الجماعية لتحسين وإدارة المجتمع الدولي والنظام العالمي. فالتقدم التكنولوجي والاعتماد المتبادل و ظهور العديد من الجهات الفاعلة الدولية، جعل من ممارسات السلطة والحكم تتمثل بخليط من المؤسسات والعناصر الرسمية وغير الرسمية، وعليه فالحكم العالمي أصبح يتميز باشتراك العديد من الجهات الفاعلة في إدارة وتنظيم شئون المجتمع العالمي.

3. وأخيرا فان ظهور الحكم العالمي، يرجع إلى الاعتقاد بأن فكرة الحكومة العالمية هي فكرة مثالية لا يمكن تحقيقها في ظل استمرارية الدولة القومية. وان ما موجود في الواقع الدولي والذي يمكن التعامل معه يكمن في المنظمات والمؤسسات الدولية التي يمكن النهوض بها لتتلاءم مع التطورات العالمية المعاصرة والقضايا والمشكلات الناجمة عنها.

ولكن (توماس جي وايس) يرفض وصف الحكومة العالمية بالمثالية المفرطة، ويؤكد على ان تجربة الاتحاد الأوروبي وتطورها تقدم دلاله على إمكانية قيام تنظيم (فوق الدولة القومية).[1]

وبالنسبة لمفهوم الحكم العالمي، فقد ظهرت له استخدامات عدة [*] في الإطار العالمي، ففي بادئ الأمر كان استخدام المصطلح في إطار الشركات التي تعرضت لضغوط

---

(1) Ibid,p. 258.

(*) ظهر استخدام مصطلح الحكم العالمي (**Global Governance**) بصورة رسمية من قبل (ويلي براندت) وزملائه في لجنة الحكم العالمي التي انشأت في العام 1992 بمساعدة منظمة الأمم المتحدة، وتتألف من (28) ممثلا من مختلف بلدان العالم، وكان الهدف الاساس من هذه اللجنة هو كشف وتحليل القوى الدافعة للاقتصاد العالمي، وتقييم تطورات عمليات العولمة، وتقديم نماذج بديلة لبنية النظام العالمي بما يتوافق وتطور العمليات العالمية المعاصرة، واعداد التوصيات فيما يتعلق بتحسين النظام العالمي. ينظر:

Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood,pp.1-2. Retrieved on: 23-7-2014. https://humanbeingsfirst.files.wordpress. com/2009/ 10/cacheOf-pdf-our-global-neighborhood-from-sovereignty-net. pdf

وصدر تقرير هذه اللجنة في العام 1995، بعنوان (جيران في عالم واحد)، وترجم التقرير وطبع -تحت العنوان نفسه- ضمن سلسلة عالم معرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب في الكويت.

العولمة الاقتصادية ومواجهة الاسواق الدولية، حيث فرضت على الشركات مجموعة معايير في مقدمتها الاجراءات المحاسبية الدولية، والافصاح عن المعلومات (الشفافية) والمسئولية الاجتماعية، وتبسيط العمليات الادارية، وادخال التعديلات عليها وامتثالها للمعايير الدولية، ومهد هذا الاستخدام إلى رواج مفهوم الحكم العالمي. ثم استخدم مصطلح الحكم العالمي -في ثمانينيات القرن الماضي - بمعنى الحكم الرشيد، من قبل المؤسسات المالية الدولية وبالتحديد عن طريق سعي البنك الدولي لتعزيز الحكم الرشيد في الدول المدينة، عبر تنفيذها لسياسات التكييف والإصلاح الهيكلي، لتطوير قدرة اقتصادات هذه الدول لسداد ديونها، وتوسع استخدام مفهوم الحكم الرشيد في هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ليغطي موضوعات متنوعة تشمل اجراءات المساءلة للحكومات والاستقرار الديمقراطي وسيادة القانون وكفاءة الحكومة. وهكذا انتقل مفهوم الحكم في استخداماته من الشركات الدولية إلى نطاق إصلاحات الحكومة والدولة في مفهوم الحكم الرشيد. ومن ثم جاء استخدام مصطلح الحكم العالمي من قبل لجنة الحكم العالمي في العام 1992، ليرسخ الاتجاه التطبيقي للحكم على المستوى العالمي.[1]

إذ عرفت لجنة الحكم العالمي-التي تشكلت برئاسة (ويلي براندت)، بمساعدة من منظمة الأمم المتحدة-الحكم بمعناه الواسع على انه: " السيطرة على موضوع اداري من طرف الكيانات السياسية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية بالقوة لامتلاكهم سلطات معينة".[2]

---

(1) Kobayashi Makoto ,Op.Cit,pp.4-5.

And See: Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Op.Cit, p.144.

(2) Anatoliy Poruchnyk And Yulia Gaida, The Creation Of Institutional Prerequisites For A System Of Global Governance, International Economic Policy ,Scientific Journal ,No.8-9. (Ukraine -Kiev: National Economic University ,2008),p.38.

وبعبارة أخرى، ترى اللجنة ان الحكم العالمي يمثل " مجموعة من الوسائل التي يتبعها الأفراد والمؤسسات (العامة والخاصة) لإدارة شئونهم المشتركة، وهي عملية مستمرة يمكن عن طريقها التوفيق بين المصالح المتعارضة أو المتنوعة والاضطلاع بالأعمال التعاونية. كما يشمل المؤسسات والأنظمة الرسمية المخولة في فرض الامتثال، وكذلك الترتيبات غير الرسمية التي اتفق الناس والمؤسسات عليها اوترى انها تتفق مع مصلحتها".[1]

ويعكس مفهوم الحكم العالمي على وفق ما اشارت اليه لجنة الحكم العالمي الحاجة لإدارة العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وذلك عن طريق تقوية الأنظمة والمؤسسات متعددة الاطراف، وإيجاد اساليب الإدارة الفاعلة بغية تشجيع الترابط العالمي والتنمية القابلة للاستمرار.[2]

ووفقاً لهذه الرؤية، فان الحكم العالمي لم يعد ينظر اليه بوصفه إدارة وتنظيم للعلاقات الحكومية الدولية، إذ توسع المفهوم ليشمل، المنظمات غير الحكومية، والشركات متعددة الجنسيات وسوق رأس المال العالمي، إلى جانب الحركات الاجتماعية والمواطنين. اي ان الحكم العالمي أصبح يتألف من الاجراءات التي تضعها الدول والمنظمات الحكومية، إلى جانب الاطراف الخاصة بمختلف أنواعها.[3] اي ان الحكم العالمي يشير الى" عمليات ومؤسسات رسمية وغير رسمية، تهدف في انشطتها إلى توجيه وتنظيم وإدارة الأعمال الجماعية لمجموعة من الاطراف"،[4] ومن هنا يتضمن الحكم العالمي وضع القواعد وممارسة السلطة على نطاق عالمي، ولكن ليس بالضرورة من قبل الكيانات التي

---

(1) Report Of The Commission On Global Governance,Op.Cit,pp.22-23.

كذلك: لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة مترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم معرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1995)، ص22.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(3) Kobayashi Makoto, Op.Cit, p.5.

(4) Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,pp. 209-210.

خولت بموجب اتفاق بين الدول. فالحكم العالمي يمكن أن تمارسه، اطراف عدة رسمية وغير رسمية.[1]

وقد تعرف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في الأمم المتحدة، الحكم العالمي بأنه": الجهود الجماعية التي تبذل لتبيان أو فهم أو معالجة المشكلات العالمية التي يستعصي على كل دولة على حدة حلها". وكذلك عرفته اللجنة على أنه: " مجموع المؤسسات والآليات والعلاقات والأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي تربط فيما بين الدول والأسواق والمواطنين والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، والتي تستخدم للإفصاح عن المصالح الجماعية. وتحديد الحقوق والواجبات وتسوية الخلافات". وبعبارة أخرى فان الحكم العالمي هو " أنشطة وعمليات الحكم والإدارة التي تنفذ على عدة صعد مختلفة من الحكم، أي على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي".[2]

ومما تقدم يظهر ان مفهوم الحكم العالمي يشير إلى:

1. عملية التنظيم والإدارة والتوجيه على المستوى الدولي عن طريق التنسيق والتعاون ما بين الدول بخصوص القضايا العالمية المشتركة إلى جانب تفويض الحكومات للمؤسسات العالمية لوضع أنظمة واجراءات للسياسات الاقتصادية والمالية، والسياسات المتعلقة بالبيئة وحقوق الإنسان وغيرها.
2. ولا يقتصر الأمر في الحكم العالمي على الجانب الحكومي الرسمي، بل يمتد ليشمل الاطراف الفاعلة والعابرة للحدود الوطنية كالشركات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات والحركات الاجتماعية وغيرها، والتي كونت شبكات وعلاقات متعددة

(1) Robert O. Keohane, Op.Cit,p.130.

(2) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، . تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم والإدارة العامة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الدورة الخامسة (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31آذار/مارس 200) ، ص 5.

الجوانب - مع بعضها البعض ومع الدول، والمـنظمات والمؤسسـات العالميـة الحكوميـة - وفي مجالات متنوعة.

ويتحدد دورها في الحكم بقدرتها على تنظيم وإدارة وتوجيـه انشـطتها المشـتركة العـابرة للحدود الوطنية، فضلا عن "انها تعمـل عـلى خلـق معـايير وقواعـد للحفـاظ عـلى النظـام في العالم" كما انها تعمل بمثابة جماعات ضغط عالميـة لهـا القـدرة عـلى التـأثير المبـاشر في عمـل الحكومات لغرض تحقيق أهدافها.[1] فضلا عن ذلك، فانهـا تسـهم في اثـارة الاهـتمام العـالمي بخصوص القضايا العالمية الحيوية والمشكلات التي تتطلب حلولاً عالمية.

أما بالنسبة لعلاقة الحكم العالمي بالحكومة العالمية، فـيمكن ان نلحـظ ان بعـض دارسي العلاقات الدولية -عندما يتحدثون عن موضوع الحكم العـالمي-فـانهم يسـتخدمون مـا يشـير اليه (هيدلي بـول) بــ (القيـاس المحـلي)، لـذا فمـن الطبيعـي ان ينظـروا إلى الحكـم العـالمي كحكومة عالمية على وفق هذا القياس.[2]

ولكن في الحقيقة وكما يؤكد اغلب الدارسـين فـان هنـاك تمـايزا بـين مفهـومي الحكـم العالمي والحكومة العالمية، ولا يجب الخلط بينهما، فالحكومة العالمية تعنـي ضـمنا سـلطة منفـردة احاديـة، في حـين أن الحكـم العـالمي لا يركـز بشـكل حصري في العلاقـات بـين الحكومات، بل انه ينطوي على مشاركة العديد من الجهـات الفاعلـة، ولا يوجـد نمـوذج أو شكل واحد للحكم العالمي، فهو يصورعلى انه عملية دينامية ومعقدة لصنع القرار، تشـمل نطاقا واسعا للمشكلات والقضايا العامة. وعلى الرغم من ان مفهوم الحكم العـالمي مـازال يشوبه بعض الغموض، الا انه من الواضح ان دافعه المركزي يكمن في الابتعـاد عـن نمـوذج النظام الدولي (الويستفالي) اللامركـزي، والاتجـاه نحـو نظـام إدارة اكـثر تعاونـا وتوافقـا في الرأي، يستند فيه إلى احترام المبادئ الديمقراطيـة والسـوق الحـرة والايمـان بالمخـاطر التـي

---

(1) Kobayashi Makoto,Op.Cit, pp.6-7.

(2) روبرت و. كوهين و جوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص ص33- 34. كذلك :
Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p.203.

تواجه العالم ككل.[1] إذ يقوم هذا النظام بوضع القواعد والاجراءات والمبادئ وممارسة السلطة على النطاق العالمي، عن طريق العلاقات والتفاعلات العالمية بين جهات واطراف فاعلة (كيانات) لم ترتب بشكل رسمي متسلسل، ولم تأت من دستور عالمي. فغالبا ماينظر إلى الكيانات التي تمارس السلطة وتضع القواعد بانها غير مخولة للقيام بذلك، مما يجعل الحكم العالمي يواجه بمشكلة الشرعية بصورة عامة.[2]

ويمثل الحكم العالمي -نظرا لغياب السلطة العالمية المركزية-ما تقوم به مجموعة من الجهات الفاعلة (الرسمية وغير الرسمية) بوضع نظام من القواعد والاجراءات في مختلف المستويات "لإدارة المجالات الاقتصادية والسياسية العالمية، في ظل عدم وجود دولة عالمية". [3]

اذ يستخدم كل من (روبرت كيوهن وجوزيف س. ناي الابن)، تطور ووجود الأنظمة والقواعد والمبادئ والمؤسسات، والتي أصبحت تحكم عددا كبيرا من القضايا في السياسة العالمية، لتسويغ إمكانية إيجاد إدارة نظام عالمي تحكمه القواعد والمؤسسات من دون الحاجة إلى وجود الحكومة العالمية.[4] ففي الوقت نفسه الذي يؤكد فيه منظري الحكم العالمي على ان ظهور الحكم العالمي يعكس تطورا واقعيا للسياسة الدولية، فانهم من جهة أخرى يقدمون رؤيتهم عن الحكومة العالمية بانها نظرية غير صالحة للتطبيق أو مثالية في العالم المعاصر. إذ يشير ظهورالحكم العالمي إلى أنه على الرغم من سعي الدول إلى إيجاد طرائق لإدارة الشئون الدولية بفاعلية أكثر، إلا أنه ومن المؤكد -كما يظهر في ممارسات الدول وسياساتها - أنها لا ترغب ولا تسمح لمؤسسات فوق وطنية بأن تحكمها مباشرة، وان كانت تسمح بتفويضها وبشكل محدود وفي بعض المواضيع، لصياغة

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 272.

(2) Robert O. Keohane, Op.Cit,p.130.

(3) Anatoliy Poruchnyk And Yulia Gaidai, Op.Cit ,pp.40-41.

(4) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك:

Robert O. Keohane, Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

القرارات والأنظمة والاجراءات التي تخضع لها. وهكذا، طرح مفهوم الحكم العالمي بالنسبة إلى المستقبل القريب بوصفه إدارة عالمية أكثر منه حكومة عالمية.[1]

فما تزال النقاشات المعاصرة الخاصة بالحكم العالمي تدور في مجال البحث بسياق عالم يعيش حالة اندماج وتفتيت في وقت واحد. وبمعنى أوضح، ثمة موقفان متنافسان إزاء مشكلة الحكم العالمي، فمن ناحية نرى ان العديد من العلماء والدارسين الذين يقولون بضرورة تطبيق الحكم العالمي بطريقة تدريجية، بالاعتماد على الأنظمة والمؤسسات الحالية التي لا تهدد الدولة بوصفها لاعباً أساسياً في العلاقات الدولية. ومن ناحية أخرى، هناك من يدعي أن الدولة مؤسسة متقادمة الشكل في القرن الحادي والعشرين، وهي عاجزة عن تقديم مستويات الحكم المطلوبة، في ظل عالم يواجه مشكلات سياسية واقتصادية و بيئية وسكانية معقدة إلى درجة كبيرة، تحول دون ان يكون بمقدور دولة واحدة أو حتى ائتلاف دول، من التعامل معها وعلاجها.[2]

وهكذا فهناك من ينظر إلى الحكم العالمي بانه يمثل مرحلة متقدمة باتجاه إقامة الحكومة العالمية وان تطوره سيفضي إلى إقامة الحكومة العالمية[3] في حين يذهب اخرون إلى ان الدولة القومية ستبقى الفاعل الأساس وهي لا تسمح لجهات فوق قومية من ان تحكمها بصورة مباشرة.[4]

ويختلف علماء العلاقات الدولية بخصوص كفاية الشكل غير الرسمي للحكم العالمي (اي الحكم دون حكومة عالمية)، ومدى تناسبه مع الواقع والمتطلبات التي نجمت عن التطورات المعاصرة في النظام الدولي، في قبال ضرورة الحاجة لإقامة الحكومة العالمية إذ يجادل أنصار الحكم العالمي بأن المشكلات والأخطار الفريدة من نوعها التي يواجهها العالم،

---

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 193.

(2) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص 192-193.

(3) William E. Scheuerman,Op.Cit, p.150.

(4) Kobayashi Makoto, Op.Cit, p.6.

يمكن حلها عن طريق التعزيز التدريجي للمؤسسات والمنظمات الدولية القائمة بالفعل، ومن ثم فلا حاجة للحكومة العالمية. فقد اكد (أنتوني ماكغرو)- الباحث في قضايا العولمة بالأكاديمية البريطانية- في سياق دعمه للحكم العالمي بشكل خاص، على أنه يمكن التعامل مع المشكلات العالمية بفاعلية عن طريق المنظمات والمؤسسسات الليبرالية العالمية، مثل (منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي)، والمنظمات غير الحكومية مثل (منظمة السلام الأخضر و أطباء بلا حدود) والأجهزة المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين، مثل (مجلس الأمن). إذ اكد (ماكغرو) على ان حل المشكلات العالمية يتوقف أيضا على زيادة صلاحيات وسلطات هذه المؤسسات والمنظمات، وتفويض الدول لها بإدارة وتنظيم القضايا والمجالات التي تختص بها .وبالنتيجة سيكون بمقدورها التمتع بقدر اكبر من الفاعلية في الإدارة والتنظيم في المجال العالمي مقارنة بالدول القومية[1].

كما نادى (ديفيد هيلد) - استاذ العلاقات الدولية في جامعة دورهام البريطانية- إلى تفعيل المؤسسات والمنظمات العالمية، عن طريق إصلاحها وجعلها خاضعة لضوابط ديمقراطية واعطاء سكان العالم رأيا مباشرا في تكوين المؤسسات والمنظمات الدولية وفي صياغة سياساتها. إذ حذر(هيلد) - ضمن اتجاه العلماء الذين يصرون على وضع رقابة أكبر على المؤسسات العالمية- من: " ان العجز الديمقراطي الحالي الذي تعانيه المؤسسات والمنظمات الدولية القائمة، مثل صندوق النقد الدولي ومجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة، يمكن أن تصبح اثاره اسوأ بكثير في الوقت الذي تكتسب وتمارس فيه هذه المؤسسات والمنظمات قوة أكبر في السياسة الدولية ".[2] كما ان (هيلد) يرى كفاية الحكم العالمي، وانموذج للتنظيم والإدارة على المستوى العالمي،اذا ما تم اجراء الإصلاحات في

---

(1) Campbell Craig , The Resurgent Idea Of World Government, Op.Cit, p.136.

(2) Ibid, p.136.

And Also See: David Held,Reframing Global Governance: Apocalypse Soon Or Reform, New Political Economy, Vol. 11, No. 2,(London: Routledge,Taylor And Francis, June 2006), pp.170-172.

المؤسسات والمنظمات العالمية وتعزيز الديمقراطية فيها، وان نموذج الحكومة العالمية يمكن ان ينقل المشكلات والتحديات نفسها التي رافقت نظام الحكم على المستوى الوطني (اي مشكلات الحكومات الوطنية) ويعممها على المستوى العالمي. (1)

ويمكن القول ان إصلاح المؤسسات والمنظمات العالمية وتطور سلطاتها وصلاحياتها في الحكم العالمي، يعد مقدمة وشرط مسبق لإقامة الحكومة العالمية.

وبهذا الصدد فان تجربة الاتحاد الأوروبي يمكن ان تقدم كنموذج لما يمكن أن يحدث على الصعيد الدولي تدريجيا، فقد تعاونت الدول الأوروبية لتطوير أشكال الحكم فوق الوطنية، إذ وافقت الدول - حتى تلك التي ترفض قيام دولة أوروبية واحدة - على إقامة مؤسسات وبيروقراطيات تابعة للاتحاد الأوروبي، والتي تعمل ببطئ على خلق روابط سياسية فوق وطنية وتحد من سيادة دولهم. وهنا يؤكد دعاة الاندماج الاقتصادي العالمي على ان تنفيذ عملية مماثلة على الصعيد العالمي، قد يشكل طريقة عملية لإقامة الحكومة العالمية، لكن المنظرين الذين يعتقدون بأنه لا بديل عن إقامة حكومة عالمية رسمية، لا يتفقون مع دعاة الحكم العالمي في هذا الرأي، فليس من المؤكد ان يفرض النشوء التدريجي للمؤسسات فوق الوطنية إقامة حكومة عالمية. (2)

فضلا عن أنه في إطار نظام الحكم العالمي تبقى المشكلة الرئيسة في النظام الدولي مستمرة، وهي كما حددها (الكسندر ويندت) تتمثل بـ: " العنف غير المصرح به من قبل الدول وخاصة القوى الكبرى، فما دام استمرت الدول ذات السيادة في الوجود، فانه لا يمكن ايقاف هذه الدول من استخدام العنف في السياسة الدولية لتحقيق مصالحهم، واعاقة السلام العالمي". (3)

(1) Ljubomir Stevanovic,Op.Cit,pp.21-24.

(2) Campbell Craig , The Resurgent Idea Of World Government, Op.Cit, p.137.

(3) Alexander Wendt, Op.Cit, p.506.

وعلى سبيل المثال فان الاتحاد الأوروبي وعلى الـرغم مـن انشـائه لمؤسسـات حكـم فـوق الوطنية، فان عملية صنع القـرار في مجـالات الأمـن والـدفاع مـا تـزال مـن اختصـاص الـدول الأعضاء فيه، ومن ثم فان الاتحـاد الأوروبي عـاجز عـن ايقـاف العنـف الـذي يقـوم بـه أحـد أعضاءه، بشكل فعال كما هو الحال في مشاركة بريطانيا بالحرب ضد العـراق، والحـرب التـي قادتها بعض الدول الأوروبية في البوسنة والهرسك [1]، والضربات العسـكرية التـي قامـت بهـا فرنسا في مالي.

ومن هنا فان دعاة الحكومة العالمية يؤكدون على ان بقاء هذه المشكلة ستجعل مـن اي منظومة دولية تعيش حالة الضعف وعـدم الاسـتقرار، إذ سـينجم عـن انـدلاع اي حـرب بـين الدول ذات السيادة إلى زعزعة السلطة والشرعية لنظام الحكم العـالمي، والعـودة مجـددا إلى نظام الدولة القومية.[2]

ووفقا لذلك فان دعاة الحكومة العالمية يرون بـأن الحـرب لايمكـن ايقافهـا في ظـل نظـام دولي يرتكز على الدولة القومية ذات السيادة، والتي تسعى لتحقيق مصـالحها، إذ لـن يكـون بمقدور مؤسسات الحكم العالمي ايقاف تلك الحـرب، وان الحاجـة إلى الأمـن والسـلام في ظـل خطر الحروب التي قد تتخذ أشكالا اشد ضراوة في ظل انتشار أسلحة الـدمار الشـامل، تـدفع لإقامة حكومة عالمية تملك السلطة والقوة الكاملـة لفـرض ارادتهـا عـلى الـدول، مـع ضـمانها للتعددية التي تتيح للدول ان تحتفظ بخصوصياتها وهوياتها الثقافية.

وعليه فان نظرية الحكومة العالمية واضحة في موضـوع السـلطة والقـوة، لكـن الأمـر ليس كذلك عند دعاة الحكم العالمي. إذ على الرغم من الاهتمام الكبير بالحكم العالمي الا انه لم يتضمن الاخذ بنظر الاعتبار القوة والسلطة، وتبـدو مناقشـة الحكـم دون الحـديث عن السلطة امرا متناقضـا، فـالحكم والسـلطة مرتبطـان بشـكل وثيـق، فـاذا كـان الحكـم يتضمن القواعد والهياكل والمؤسسات التـي تعـد المرشـد والمـنظم والمسيطر عـلى الحيـاة

---

(1) Campbell Craig , The Resurgent Idea Of World Government, Op.Cit, p.137.
(2) Ibid. pp.137-138.

الاجتماعية،[1] فلا يمكن تصور مفهوم الحكم من دون ضم السلطة إلى جانبه، والتي يفهم منها القدرة على التأثير في السلوك، وهي قدرة مرتكزة على مقومات ومصادر القوة والتي تتحدد في العلاقات الدولية بالقوة المادية.

ويبدو ان ذلك يرجع إلى ان البحث في الكيفية التي يتم بها توجيه الانشطة العالمية وتنظيم السياسة العالمية، يتطلب تحليل دقيق لطريقة عمل السلطة، ومن ثم اثارة الاسئلة الكلاسيكية عن الحكم والتي تعود إلى التقاليد الليبرالية المرتبطة بالقلق ازاء مركزية السلطة، فعلى الرغم من الاسهامات التي قدمها العلماء والمفكرين للاجابة عن الاسئلة الأساسية التي ترتبط بمن يحكم، وكيفية تصميم المؤسسات بطريقة تضمن منع احتمالات استغلال السلطة، وكيفية الحفاظ على الحرية الفردية والحكم الذاتي. غير ان هذه الاسهامات لا تكفي لتقديم فهما عن السلطة في مجال الحكم العالمي، إذ ليس من السهل ادراج مناقشات السلطة في الحكم العالمي كمفهوم تحليلي، فمنذ ان وجه (اي .اج كار) نقده الشديد للفكر المثالي في العلاقات الدولية- والذي ظهرت معه المدرسة الواقعية - فان مناقشة موضوع السلطة في العلاقات الدولية اقتصر على قدرة الدولة استخدام موارد قوتها لاخضاع الدول الأخرى والتأثير في سلوكها.[2]

الى جانب ماتقدم، فان الصعوبة والتعقيد التي تواجه مناقشة موضوع السلطة في الحكم العالمي، ترجع إلى ان الحكم العالمي لا ينشئ سلطة مركزية عالمية تتخطى مفاهيم السيادة التقليدية. وبدلاً عن ذلك فان الحكم العالمي يطرح فهما اخرا للسلطة، يقوم على أساس القدرة على التأثير والضغط من دون اكراه، لذلك لا يمكن القياس مع سلطة الحكومة لفهم الحكم العالمي. فحقيقة ما نراه على المستوى العالمي ليس حكومة عالمية، بل هو أنظمة ومبادئ وقواعد ومؤسسات تحكم عددا كبيرا من قضايا السياسة العالمية.[3]

---

(1) Michael Barnett And Raymond Duvall, Op.Cit, p.2.

(2) Ibid, p.2.

(3) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص 43. كذلك:
Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr.,Op.Cit,p 209.

وهكذا فان الحكم العالمي يجسد سلسلة من علاقات الاعتماد المتبادل في ظل غياب السلطة السياسية الشاملة في الواقع الدولي، عن طريق نوع من السلطة الفعلية والرقابة التي تمارسها المؤسسات الدولية الرسمية، على الصعيد الدولي وهو ما يعني عمليا القدرة على ضمان الامتثال لقرارات جماعية، لتحديد ومعالجة المشكلات العالمية التي تتجاوز قدرات الدول الفردية. كما انه يشتمل على مجموعة متنوعة من الترتيبات التعاونية غير الرسمية والتي تنتج مبادئ توجيهية ومعايير تسعى الدول إلى الالتزام بها، إلى جانب الترتيبات الرسمية، التي تأخذ شكل القواعد الثابتة (القوانين والمعاهدات) أو شكل المؤسسات والهياكل الادارية لإدارة الشئون الجماعية. من هنا فان الحكم العالمي يعكس قدرة النظام الدولي على تقديم الخدمات في ظل غياب حكومة عالمية. (1)

وأخيرا ومع ان الجدل بين الحكم العالمي والحكومة العالمية لم يحسم بعد، فان الحقيقة الظاهرة هي ان الدولة القومية التي هيمنت على المشهد العالمي وإحتكرته لمدة طويلة لم تعد كذلك مع بداية عصر عرف بعصر ما بعد السيادة القومية، والذي يتعين معه على ممثلي الدول القومية أن يقتسموا السلطة والحكم مع المنظمات والمؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، وكذلك مع المنظمات والحركات الإجتماعية والسياسية العابرة للحدود الوطنية، إلى جانب مشاركة اطراف فاعلة أخرى في إدارة وتنظيم الشئون الداخلية للدولة، ناهيك عن تراجع أهمية الحدود والسيطرة على الأرض و التي شكلت جوهر السيادة والأمن التقليديين.(2)

إن حقيقة تراجع الدولة القومية كمحصلة للتطورات في النظام السياسي الدولي ادت إلى تجدد الاهتمام بموضوع الحكم على المستوى العالمي، فظهر موضوع الحكم العالمي (من دون حكومة) بصورة واضحة وعملية، حيث انتقل مفهوم الحكم في العلاقات الدولية إلى مجال اوسع ضم المبادئ والقواعد والأنظمة التي توضع عن طريق

(1) Thomas G. Weiss, Op.Cit, p.257.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 47- 53.

المؤسسات الرسمية (الدولة وامتداداتها) أو غير رسمية (الشركات والمنظمات غير الحكومية)، والتي تكون لها القدرة على ممارسة سلطة الأمر والتوجيه والرقابة. ومع ان الحكم العالمي يبقي على سلطة الدولة في النظام الدولي، ويقر بتقاسم السلطة بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى. فان حدود وابعاد ومجالات الحكم العالمي غير واضحة المعالم، وان اغلب مظاهره لا تخضع لأي شرعية، كما تختلف الاستجابة للحكم العالمي من دولة إلى أخرى لأسباب داخلية وخارجية.

وعلى العكس من ذلك فان نظرية الحكومة العالمية التي تحدد موقفها الواضح من سلطة وسيادة الدول في النطاق العالمي، وتضع تسلسل هرمي مركزي للسلطة في العالم يحظى بالشرعية ويستند إلى القانون. ويعد منظري الحكومة العالمية المعاصرين بأن الظروف التي اسهمت في ظهور الحكم العالمي هي نفس الظروف التي يرى منظرو الحكومة العالمية بانها تمثل الشروط المسبقة لإقامة الحكومة العالمية. وبالتالي يمكن القول ان ظهور الحكم العالمي يعزز من نظرية الحكومة العالمية ولاينقص منها.

الفصل الثاني

الحكومة العالمية في الفكر السياسي

ومدارس العلاقات الدولية

توضح القراءه المتعمقة لأدبيات الفكر السياسي ان هناك افتراضاً "مستتراً" في تلك الادبيات مفاده ان هناك انفصالا نسبيا بين الفكر السياسي والعلاقات الدولية، وانه من الصعوبة بمكان توظيف الفكر السياسي لفهم الاسس النظرية للعلاقات الدولية، إذ ينطلق هذا الافتراض من ان الفكر السياسي لا يخضع للاطر المتعارف عليها في التحليل العلمي، وبالتالي لايمكن الاعتماد عليه لبناء إطار نظري لفهم الظاهرة السياسية الدولية. فالفكر السياسي يتناول علاقات الفرد بالسلطة السياسية، اي النواحي المتعلقة بالتنظيم الداخلي للمجتمع، في حين تتناول العلاقات الدولية النواحي المتعلقة بما يقع خارج إطار هذا التنظيم، ولذلك فان معظم الدراسات التقليدية التي تناولت الفكر السياسي بالبحث والتحليل تركز على دراسة الاطر الداخلية للدولة، ولا تحفل كثيرا بظاهرة (التفاعل الدولي) على الرغم من ان هذا الفكر هو القاعدة التي انطلق منها المفكرون للتنظير في العلاقات الدولية المعاصرة. فالظاهرة السياسية تمثل كلا متكاملا، ومن ثم فان الفكر السياسي حينما يتعامل مع تلك الظاهرة لايركز فقط على الجوانب المتعلقة بتنظيم المجتمعات والسلطة السياسية كما هو شائع في دراسات الفكر السياسي، وانما يتناول الظاهرة بمختلف ابعادها بما في ذلك ابعادها الخارجية، اي تلك الابعاد المتعلقة بالعلاقات الخارجية للوحدة السياسية .ولعل هذا ما يجعل دارسو العلاقات الدولية يتساءلون حين يحاولون بناء إطار نظري لفهم التفاعل الدولي عن جذور القيم السائدة في المجتمع الدولي، وعما إذا كانت الأفكار السائدة اليوم تمثل امتدادا لافكار سابقة.[1]

---

(1) د. محمد احمد علي مفتي، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27 (مصر: جامعة الاسكندرية، 1990)،ص ص 1-2.

وبقدر تعلق الأمر بفكرة الحكومة العالمية، فإن تاريخ الفكر السياسي يزخر بمناقشات وأطروحات ومشاريع تناولها الفلاسفة والمفكرين، كان لها الاثر الكبير في تنظيم العلاقات بين الدول وإقامة المنظمات الدولية، لذا فان الوقوف ازاء هذه الأفكار يعد مفتاحا يمكن الانطلاق منه لتصور الواقع الدولي الراهن، وأسباب عودة الدعوات إلى افكار العالمية واتحاد البشرية وإقامة السلام الدائم، في ضوء التطورات الدولية المعاصرة. ومن هنا سنحاول في هذا الفصل ان نسلط الضوء على المحطات الفكرية الرئيسة في التاريخ لتتبع تطور فكرة العالمية والحكومة العالمية منذ القدم والى الوقت الحاضر ومن ثم بيان مكانة الحكومة العالمية بالنظريات والمدارس الفكرية في العلاقات الدولية. وعليه سيكون تناولنا للموضوع على وفق الاتي:

المبحث الأول: الحكومة العالمية في الفكر السياسي .

المبحث الثاني: الحكومة العالمية في مدارس العلاقات الدولية.

المبحث الأول: الحكومة العالمية في الفكر السياسي:

ترجع فكرة (الحكومة العالمية) في اصولها إلى بديات الفكر السياسي القديم، حيث أرتبطت بفلسفة العالمية التي انتجتها الظروف السياسية والاجتماعية التي سادت في العصر القديم والوسيط، فضلا عن ارتباطها بالفلسفة الدينية، ومع بداية عصر الدولة القومية فان الدعوة للحكومة العالمية سواء كان ذاك في إطارها الأوروبي (الإقليمي) العالمي، بدأت تأخذ شكلا اكثر وضوحا من ذي قبل، واضحت تمثل حلماً إنسانياً لفلاسفة (اليوتوبيا)، ومن ثم حلا لمشكلة الحروب لدى فلاسفة عصر الانواروالعصور التي تلت، وفي القرن العشرين جاءت دعوات المفكرين والفلاسفة لتضع الحكومة العالمية في صورة التنظيم الدولي الأصلح لإدارة القضايا العالمية وحل المشكلات الكبرى التي تواجهه، وابعاد شبح الحروب العالمية والتي تعاظمت اخطارها مع تطور أسلحة الدمار الشامل. وسنحاول ان نسلط الضوء في هذا المبحث على أبرز وأهم فلسفات الحكومة العالمية منذ بداياتها الأولى، إذ لا يمكن حصر جميع المفكرين والفلاسفة الذين تبنوا افكار الحكومة العالمية.

المطلب الأول: الحكومة العالمية في الفلسفة السياسية القديمة والوسيطة:

أولا: العالمية الرواقية "عالم واحد وجنس بشري واحد ":

بالعودة إلى الفلسفة السياسية القديمة، يتضح بأن اليونانيين كانوا اول من هاجموا التصور الاسطوري للتاريخ، وعمدوا إلى التخلص من كل ماهو خرافي، ولذا كانوا رواداً للفكر العقلاني الذي ظهرت معه النظرية العقلانية في الدولة، ويعود ذلك لان الفلسفة اليونانية تميزت بدراسة الطبيعة قبل دراسة السياسة، إذ وفر هذا المنهج إمكانية تحدي سلطان الفكر الاسطوري عن طريق النظرة العقلانية إلى الطبيعة والتي أصبحت أساساً مشتركاً لنظرة جديدة إلى حياة الإنسان الفردية وحياته الاجتماعية.[1]

---

(1) ارنست كاسيرر، الدولة والاسطورة، ترجمة: د. احمد حمدي محمود، (القاهرة: الهيأة المصرية العامة للكتاب، 1975) ص ص 79- 80.

إلا ان الفلسفة اليونانية ارتبطت بـ (المدينة اليونانية) كما ارتبطت النبتة بنظامها البيئي، فالساسة الإغريق الذين كانوا يعيشون في الحكومة الشعبية، كانوا كما يبدو غير راغبين أو انهم كانوا عاجزين عن النظر إلى ما وراء اسوار مدينتهم. إذ يبين (مونتسيكيو) ذلك بقوله: "ان الفلسفة السياسية الاغريقية واخلاقها الموجه والمنجذبة إلى مفهوم الفضيلة، ليس لديها من قول سديد ترسله إلى هؤلاء الذين لايعيشون في ظل الحكومة الشعبية لمدينة يونانية".[1]

وهكذا لم تكن أعمال واهتمامات كبار الفلاسفة اليونان كسقراط وافلاطون وارسطو منصبة على دراسة ماهو خارج حدود دولة المدينة، فالبحث الفلسفي تركز حول الطبيعة الإنسانية وشكل التنظيم الاجتماعي، وشكل الدول والدساتير وكيفية تطورها، وبذلك فقد ابتعد عن البحث في فكرة العالمية ووحدة الجنس البشري .

ويرجع هذا الاهتمام - بدولة المدينة - بسبب انها شكلت صيغة للمجتمع، يتلخص هدفها الرئيس بـ " السعادة والخير الحقيقيين " فالأفراد يجدون في دولة المدينة الخبرات المشتركة التي يتقاسمها الجميع، والوسائل الخاصة بالامان المادي، وايضا أساس حياة اخلاقية تقوم على الفضيلة.[2]

وفي ضوء ماتقدم، فقد وضع كل من افلاطون وارسطو في فلسفتهم الإصلاحية الافتراضات القائلة: " بأن دولة المدنية وحدها غناءاً معنوياً " وان النهوض بدولة المدينة يرتكز على ان حكامها كانوا احرارا في أعمالهم، وقادرين بفضل اختيارهم أفضل سياسة على إصلاح عيوب الدولة الداخلية. لكن الأمر ليس كذلك، إذ يرى (جورج سباين) أن "قبول أفلاطون وأرسطو التام لدولة المدينة، على انها مؤسسة اخلاقية، لالة على ان افقهم

(1) بيير مانييه، مدينة الانسان، دراسة فكرية ترجمة: د. فاطمة الجيوشي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية،2000) ص22.

(2) د. ستيفن.م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع احمد مرسي وهبة، (مصر: مكتبة الاسكندرية، 2000) ص106.

السـياسي كـان محـدوداً بحـدودها وان ايـاً مـنهما لم يفطـن، كـما كـان ينبغـي إلى الـدور (الكبير) الذي قامت به الشئون الخارجية، والذي شمل حتى تصميم الاقتصاد الداخلي لدولـة المدينة ".[1]

ومن هنا يقرر (جورج سباين) حقيقـة مفادهـا ان " مصير دولـة المدينـة لم يكـن رهنـاً بالحكمة التي تدير بها شـئونها الداخليـة، بـل بالعلاقـات المتشـابكة بينهـا وبـين سـائر العـالم اليوناني، وبعلاقات اليونان بأسيا من الشرق وبقرطاجة وايطاليا من الغرب "، وهكذا فقد كـان من الخطأ افتراض ان دولة المدينة كانت تستطيع اختيار اسلوب المعيشة فيهـا، بغـض النظـر عن الحدود التي فرضتها عليها هذه العلاقـات الخارجيـة.[2] ولكـن الفلسـفة اليونانيـة بـدأت بتخطي التركيز في دولة المدينة في مناقشاتها، وتجسد ذلك بظهور مدارس فلسـفية جديـدة لم تنسج على منوال الفكر السياسي لافلاطون و ارسطو، ومن اهم هـذه المـدارس هـي: المدرسـة الابيقورية والمدرسة الكلبية. ولعل من أبرز أسباب ظهور هذه المدارس يعـود إلى فشـل دولـة المدينة -والذي حمل معنى اختتام حياة سياسـية-وأدى إلى ضرورة اعـادة التفكـير في المبـادئ والقيم السابقة. ومع ظهور هذه المدارس بدأ ولاول مرة خلق مـثلاً عليـا للاخـلاق الشخصـية وللسعادة الخاصة، والتي ترى " بأن المبادئ المثاليـة لدولـة المدينـة ليسـت سـوى انحرافـاً أو جموداً، وعادت من جديد ضرورة البحث في ماهية العنـاصر الجوهريـة والدائمـة في الطبيعـة البشرية التي يمكن ان تتولد عنها نظرية في الحياة الفاضلة ".[3]

وهكذا كان هنالك صورتان رئيستان من الفلسفة السياسـية، هـما المدرسـة الابيقوريـة و والمدرسـة الكلبيـة، ولم تختلـف المدرسـة الابيقوريـة عـن كـل المـدارس، والتـي تلـت ارسـطو

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السـياسي،الكتاب الاول، ترجمـة: حسـن جـلال العـروسي، (القـاهرة: الهيئـة المصرية العامة للكتاب، 2010) ص193.

(2) المصدر نفسه، ص193.

(3) جورج سباين، المصدر نفسه، ص ص195-199.

باستهدافها خلق صفة "الاكتفاء الذاتي أو الفردي"، فالحياة الفاضلة لدى الابيقوريين تقوم على التمتع باللذة ولكنها فسرت ذلك بطريق سلبي، فالسعادة عندهم تقوم بالعمل على اجتناب كل ألم وقلق، و تطلب ذلك الانعزال عن مشاغل الحياة التي لا جدوى منها، كما ان الايبقوريين كانوا اكثر جرأة في أبعاد الآلهة عن التدخل في حياة الناس بخير أو شر، لذا فقد كانوا من اكثر المذاهب نقداً للعادات والعقائد الخرافية، وترتب على ذلك اعتناقهم لفكرة "ان الخير شعور يستمتع به الإنسان بينه وبين نفسه، وان التنظيمات الاجتماعية انما تبرر - إذا امكن تبريرها- بشي واحد هو انها موجودة لتحقيق اكبر قدر ممكن من الخير الخاص، وبالتالي لا تنشأ الدول الا لتوفير الطمأنينة من عدوان الغير، فالناس جميعاً انانيون ولا يسعون الا إلى ما فيه خيرهم الخاص". ومن هنا اعتقد الابيقوريون ان فكرة العدالة تتحقق إذا ماكانت النظم السياسية والقوانين تشبع حاجة الأمن، لذا فانهم لم يعيروا اهتماماً بأشكال الحكومات وان كانوا يذهبون إلى تفضيلهم الحكومة الفردية بوصفها اقوى الحكومات لذلك فانها تعد اكثر الحكومات امنا.[1]

أما الكلبيون فكانوا يعتنقون الانعزال (اوالتهرب) أيضا ولكن على نحو مختلف، فقد فاقوا كل المدارس في اعتراضهم على دولة المدنية، وعلى تقسيم الطبقات الاجتماعية فيها وتمثل تهربهم في هجرتهم لكل ما اعتاد الناس ان يسموه خيرات الحياة، وفي ازالة جميع الفوارق الاجتماعية. ويبدو ان سبب ذلك يعود إلى كونهم قد انحدروا من صفوف الاجانب والمنفيين، أي ممن كانوا خارج رعوية الدولة، وكان معظم تعليمهم موجهاً إلى الفقراء الذين لقنوهم ازدراء جميع الامور المتعارف عليها، ولذلك إستحقوا ان يوصفوا "بأنهم اقدم نموذج لفيلسوف الطبقة العاملة".[2]

وقد شكلت الفوارق المعتادة في حياة الإغريق الاجتماعية محورا أساسيا لنظريتهم، فتصدوا لنقدها ودعوا إلى الغائها " فـ:الغني والفقير، والاغريقي والبربري، والمواطن

---

(1) جورج سباين، المصدر نفسه، ص ص 199- 202.

(2) المصدر نفسه، ص ص 203- 204.

والأجنبي، والحر والعبد، والعريق والخسيس، كل اولئك سواسية " فلا معنى لكل هذه التقسيمات والتصنيفات، فالمهم عندهم هو التحلي بالصفات الأخلاقية، لذلك فانهم لم يكترثوا بكل ما تعارف الناس عليه في الحياة .و لم تصبح هذه المدرسة سبيلا لمذهب اجتماعي في العمل على تحسين الاحوال، لانها كانت تميل دائماً نحو الانعزال " والنسك و التزمت"، إذ حملهم بغضهم للفوارق الاجتماعية على ان يولوا ظهورهم إلى التفاوت والفوارق بين الناس، وان يلتمسوا في الفلسفة طريقاً إلى عالم روحي لايعتد فيه بالاحقاد وبذلك تكون الكلبية مدرسة " لرفض الزاهد والعدمي".[1]

وبالنتيجة، فان النظرية السياسية للكلبيين كانت اشبه بالدولة المثالية "اليوتوبيا" إذ ذهب رواد المدرسة الكلبية (انتستينس، وديوجينس) في افكارهم إلى تصور نوع من الشيوعية المثالية، أو ربما من الفوضى حيث تختفي الملكية والزواج والحكومة، كما ذهبوا إلى الاعتقاد بأن "الاغلبية العظمى من الناس بلهاء، والحياة الطبيعية مقصورة على الحكماء وحدهم، فالحكيم موجود في كل مكان، فهو لايفتقر إلى بيت أو وطن، ولايحتاج إلى مدينة أو قانون، وان النظم جميعها مصطنعة .. وان الدولة التي تقتصر فيها الرعوية على الحكمة هي وحدها الدولة الحقيقية وليس لهذه الدولة مكان ولا قانون وان جميع الحكماء حيث كانوا فانهم يؤلفون جماعة واحدة هي المدينة العالمية". وكما قال (ديوجينس) فان الحكيم "عالمي أي رعية عالمية". وكان لفكرة "الرعوية العالمية" نتائج مهمة و ومميزة في الفلسفة الرواقية التي تعاملت مع هذه الفكرة بمعنى ايجابي، على العكس من المعنى السلبي الذي ساد عند الكلبيين، والذي كان يقتصرعلى الغاء الروابط المدنية والاجتماعية والغاء جميع القيود، حيث كانت فلسفتهم تقوم على أساس الاحتجاج على كل العرف الاجتماعي، وبذلك فقد جسدوا بحق مذهب الرجوع إلى الطبيعة.[2]

---

(1) جورج سباين، المصدر نفسه، ص ص 204 – 205.

(2) المصدر نفسه ص 205.

ومـع انتشـار الاضـطرابات السياسـية في بـلاد اليونـان، ومـا اعقبهـا مـن غـزو (الاسـكندر المقدوني) للمشرق، في اواسط القرن الرابع قبل الميلاد، فقد أنتشر لدى اليونانيين الأفكـار التـي تدعو إلى المواطنة العالمية.[1] فقـد شـكل انهيـار دولـة المدينـة حـداً فاصـلاً في تـاريخ الفكـر السياسي، حيث انتهت مرحلة الفكر القائم على تصوير الإنسان كحيوان سـياسي وانـه لبنـة في دولة المدينة- كما كان مذهب ارسطو من قبل- إذ بدأت مع (الاسكندر) مرحلة فكرية تقوم على أساس تصوير الإنسان كفرد له ذاتيتـه التـي تعنـى في آن واحـد بتنظـيم حياتـه الخاصـة وبتنظيم علاقته مـع الاخـرين" الـذين يكونـون معـه في هـذا العـالم"، كـما اقتضـت مواجهـة ضرورات الحياة كفرد بـروز فلسـفة السـلوك، كـذلك فقـد اقتضـت مواجهـة ضرورات حياتـه كعضو في الجماعة، وظهور افكار جديدة عن الاخوة الإنسانية .[2]

وكان الرواقيون اول من فكر في الوحدة العالمية بمعناها الشامل، فكانوا ينظرون إلى العالم نظرة شاملة عميقة لا تأخذ في نظرها أي عامل من عوامل التفرقـة أو التمييـز فهـم يقولـون: "إن اللـه أب لجميع الناس، فنحن جميعاً أخوة، ويجب على الإنسان ان لايقول اننـي اثينـي أو انني روماني، بل يجب عليه ان يقـول انـني مـواطن في هـذا العـالم.. وان الكـل متسـاوون وحتى العبيد فانهم متساوون مع غيرهم من الناس لاننا جميعاً ابناء اللـه".[3]

وقد تأثر الرواقيون بالاوضـاع السياسـية والاقتصـادية التـي عاصروهـا، والتـي تمثلـت بانهيار دول المدينة والتوسع الامبراطووري (للاسكندر المقدوني)، كـما تـأثروا أيضـا، بأفكـار (انتيستيس) مؤسس المدرسة الكلبية، الذي دعا إلى الرجوع إلى الفطرة. ولـذلك فقـد نظـر الرواقيون إلى ان الناس على الـرغم مـن اخـتلافهم، بـأنهم متسـاوون لأنهـم "يشـتركون في طبيعتهم الجوهرية وفي عقلهم، ومـن ثـم يجـب ان يكونـوا في دولـة واحـدة" واعـدوا ان

(1) احمـد وليـد سراج الدين،البهائيـة والنظـام العـالمي الجديـد: وحـدة الاديـان والحكومـة العالميـة، ج1، (دمشق: مطبعة الداودي، 1994) ص 170.

(2) المصدر نفسه، ص ص23- 24.

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص25.

انقسام البشرية إلى دول متحاربة مسألة غيرعقلية وبلا معنى، والحكيم ليس مواطناً لهذه الدولة أو تلك، انه مواطن العالم.[1]

لهذا فقد جعل (زينون) مؤسس الرواقية غاية نظام الحكم هوتأسيس حكومة عالمية تجمع الأمم وشعوبها تحت رعايتها،اذ قال: " أن المطلوب من نظام الحكم هو السعي إلى تجاوز التشتت إلى امصار وشعوب وامم، تفرق بينهما القوانين والحقوق والسنن، كيما ننظر جميعا بعضا إلى بعض على اننا ننتمي إلى الوطن نفسه، ونعيش حياة واحدة في عالم واحد، كما لو كنا قطيعا يرعى تحت مراقبة راع واحد في مراعي مشتركة ".[2] وبذلك فقد قدم الرواقيون تصورا للإنسان بوصفه مواطناً عالمياً، لا مواطن دولة بالذات، ينتمي إلى جامعة إنسانية لا تحدها حدود طبيعية ولا رسوم جغرافية ولا حواجز حضارية أو عرقية.[3]

وعليه تمكن الرواقيون بهذه الفلسفة الجديدة من تجاوز الفكر السياسي الضيق والمحدود بدولة المدينة وأشكالها ودساتيرها، كما نراه في اثار الفكر السياسي لأفلاطون وارسطو.

وقد استمد الرواقيون فكرة المواطنة العالمية من مصدرين هما:[4]

الأول: نظرتهم إلى ان الكون واحد وهو ينطلق من اللــه، وهو منظم بقانون واحد ويشكل نسقاً واحداً.

الثاني: يرتبط بنظرتهم إلى الناس بانهم مهما اختلفوا فانهم يشتركون في طبيعتهم الجوهرية وفي عقلهم ومن ثم فالناس جميعاً مخلوقات عقلية يجب ان يكونوا دولة واحدة.

---

(1) احمد وليد سراج الدين، مصدر سبق ذكره، ص170.

(2) نقلا عن: جلال الدين سعيد، فلسفة الرواق، (تونس: مركز النشر الجامعي، 1999) ص133.

(3) المصدر نفسه، ص12.

(4) ولتر ستيس، تأريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1984)، ص ص 285-286.

إن اللـه أعد الكون نسقا متكاملاً ولا يجوز تجزئته، نتج عنه نزعة كونية اتصفت بها المدرسة الرواقية، وان كانت النزعة الكونية تتميز تميزاً دقيقاً عن النزعة العالمية، فان الرواقيين لم يروا حرجاً في ان يكون الإنسان متصفاً بالنزعة القومية الوطنية وفي الوقت نفسه مواطناً للكون كله، فالنزعة العالمية تكون بين امة وامة وتخرج بالأمم عن حدودها فتنتهي إلى ما يسمى بـ "الشفقة الإنسانية"، فالفارق اذن بين النزعة الكونية والنزعة العالمية يقوم في ان النزعة الكونية تنظر إلى ان الإنسان بوصفه جزءاً من كون اكبر ملتئماً فيه، في حين النزعة العالمية تنظر إلى الإنسان بعده عضواً في جماعة عامة هي الجماعة الإنسانية.[1]

وإذا كانت الرواقية قد انقصت من قيمة الفوارق الاجتماعية بين الأفراد، فقد سعت إلى زيادة الارتباط والانسجام بين الدول، وهكذا فان لكل إنسان قانونين، قانون مدينته وقانون المدينة العالمية، أو بمعنى اخر قانون العادات (المختلفة) وقانون العقل (الواحد)، إذ ويرى الرواقيون بانه يجب ان يكون للقانون الثاني اليد العليا، ويجب ان يهيئ معياراً تلتزمه شرائع المدن وعاداتها، فالعادات مختلفة. ولكن العقل واحد، ووراء هذا الاختلاف ينبغي ان يكون هنالك قدر من وحدة الغرض، وبهذا تجنح الفلسفة الرواقيه إلى فرض وجود نظام قانوني عالمي له فروع محلية لانهاية لها، فاختلاف الاماكن والظروف شيئ معقول ولكن معقولية النظام العالمي تحول دون تحول هذه الاختلافات إلى مشاحنات ونزاعات، وهذا الرأي في جوهره يطابق "مبدأ أتحاد القلوب" الذي نادى به (الاسكندر المقدوني)، حيث كانت المدن تتمتع بنوع من الحكم الذاتي، وكان القانون العام، (او قانون الملك) يربط هذه المدن بعضها بعضا .[2]

وقد كان لافكار المدرسة الرواقية الاثر الكبير في القانون الروماني، خاصة فيما يرتبط بمساهمتهم في إيجاد قاعدة وجود قانونين، (القانون العادي للمدينة والقانون الطبيعي

---

(1) عبد الرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني، ط5 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1979)،ص ص 49-50.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، ترجمة: حسن جلال العروسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010)، ص ص 34-35.

للدولة العالمية) وهـو القـانون الاكـثر كـمالاً، هـذا وقـد وجـدت فكـرة المدينـة العالميـة عنـد الرواقيين طريقها لان تصير بعد ذلك مدينة الـلـه في الفكر المسيحي.[1]

ثانياً: العالمية الرومانية "خالق واحد وقانون طبيعي واحد ":

لم تقتصر المناداة بالعالمية (الشـاملة) عـلى الفلسـفة الرواقيـة، فقـد امتـدت إلى فلاسـفة الرومان الذين جاءت افكارهم حول العالمية متأثرة بالمبادئ التـي وضـعها الـرواقيين، وبصـفة خاصة افكارهم المتعلقة بالقانون الطبيعي ومبـادئ العدالـة العامـة،[2] غـير أن العالميـة عنـد الرومان كانت تحمل معاني قانونية أكثر منها خلقية مثلما كان عند الرواقيين.

وترجع أسباب ظهور وتطور التفسيرات الفلسـفية الجديـدة للعالميـة والقـانون الطبيعـي عند الرومان، إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي سـادت في ذلـك الوقـت، فقبيـل بدايـة القرن الأول قبل الميلاد غزا (الاسكندر المقدوني) الشرق وأنصهر عالم البحر المتوسط في جماعـة دولية واحدة، وفقدت دول المدينة ما كان لها من أهمية، وبدأ العالم كأنه سيتحد تحت حكم سياسي موحد، - كما حصل فعلا خلال القرن التالي.[3]

ومن بين أبرز الفلاسفة الرومان الذين مثلوا هذا الاتجاه نذكر:

1. (شيشرون) (106-43 ق. م) :

قدم (شيشرون) نظرية تستند إلى وجود قانون طبيعـي عـام مبعثـه ان هـذا الكـون ليس له سوى خالق واحد هو الاله، ولايمكن أن يكون للالـه الواحـد سـوى قـانون واحـد، هو القانون الطبيعي الذي يسري على جميع الناس بلا أستثناء، وعلى ذلك يجب أن يكون هذا القانون الطبيعي هو دستور العالم اجمع.[4] ومن هنـا يؤكـد (شـيشرون) في(محـاورة

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، مصدر سابق، ص 35.
(2) د.نجاح محسن، الحكومة العالمية عند برتراند راسل،ط1(القاهرة: دار الفتح للاعلام العربي،2003)،ص 16.
(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 25.
(4) المصدر نفسه، ص 25. كذلك: د نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 16.

القوانين) بالقول: " أننا لانشرع قوانين من أجل الشعب الروماني بصفة خاصة، وأنما لجميع الأمم الفاضلة والمستقرة".(1)

ويصف (شيشرون) القانون الطبيعي بأنه "في قلوب الناس جميعاً ويتحدث اليهم بلغة واحدة، وهو آت من اللـه ويربطهم به، وهو موجود وسائد في الطبيعة وهو العقل في جلال صورته "لذلك فان هذا القانون يلائم الطبيعة العالمية، لانه يربط ويجمع الإنسانية ويخضع له الجميع، كما أنه" قانون أبدي لايتزعزع، ومصدر ا للحقوق جميعاً، وان ما عداه من القوانين الوضعية والتشريعات المختلفة، يجب ان ترفض إذا ما تعارضت مع مبادئ الطبيعة. ويترتب على ذلك، ان القانون الطبيعي يصبح قانوناً عاماً تخضع له المجتمعات الإنسانية، وبالتالي تصبح الدول (الجزئية) أعضاءا في وحدة كلية واحدة يسطر عليها العقل، وتحكمها العدالة الطبيعية، وهذه الوحدة تتجسد بالمجتمع السياسي المثالي،هي الجامعة الإنسانية التي دعا إليها - في السابق- المذهب الرواقي. وتتصف الجامعة الإنسانية بأن افرادها يعيشون على وفاق مع الطبيعة، ويعد كل فرد فيها مواطناً عالمياً حراً لاتقيده أعتبارات الدين والجنس واللغة أو عواطف القوميات. ووفقاً لهذه الاعتبارات نادى (شيشرون) بمبدأ "حقوق الشعوب" والذي يقوم هذا المبدأ على أساس تطبيق المساواة والعدالة على مختلف الشعوب الإنسانية، وإحترامها حتى في أيام الحرب.(2)

واتساقا مع افكاره عن "حقوق الشعوب"، فقد عرض (شيشرون) في كتابه (في الواجبات) ما ينبغي أن يتخذ حيال الأعداء في زمن الحرب والسلم، حيث دافع عن فكرة العدالة حتى بالنسبة للاعداء، ووضع لأول مرة المبادئ العامة التي يجب ان تصاغ في ضوئها قوانين الحرب. فقد عد الحرب بأنها الظاهرة الشاذة في علاقات الشعوب، وان السلام هو الحالة الطبيعية التي يطمئن إليها العقل المستقيم. وقد ترتب على طرحه لمبدأ "

(1) نقلا عن: ليوشتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية، ج1، ترجمة: محمود سيد احمد، (القاهرة: المجلس الاعلى للثقافة،2005) ص243.

(2) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 16- 19.

حقوق الشعوب" نتائج كـان لهـا تـأثيرا عميقـا في تـاريخ البحـث السـياسي، فـما دام القـانون الطبيعي قانونا مستقلا عن الزمان والمكـان وأمـلاه العقـل المسـتقيم، فـان النتيجـة المنطقيـة المترتبة على ذلك هي ان يحكم هذا القانون سـير العلاقـات بـين الـدول، كـما يحكـم علاقـات الأفراد. وهكذا ينشأ عن الطبيعة المطلقة للقانون الطبيعـي، وجـود الوحـدة النوعيـة للنظـام القـانوني بمختلـف أشـكاله ومظـاهره، وبـذلك فقـد انتهـى (شـيشرون) إلى ان فكـرة القـانون الطبيعي تفرض على العالم فكرة "الجماعة القانونية" ومثلت هذه الفكرة الدعامة الجوهريـة التي يرتكز عليها القانون الدولي العام في نشأته وتكوينه.[1]

وتأسيساً على ذلـك مثلـت فكـرة القـانون الطبيعـي النـواة لتطـور القـانون الـدولي، وظهور الدعوة العالمية التي تؤكد على ضرورة الاحتكام إلى قواعـد القـانون الطبيعـي لإيجـاد المجتمع الدولي الموحد، وقد مثلت هذه الأفكار ارهاصـا لقيـام المدرسـة المثاليـة في العلاقـات الدولية، والتي كانت تدعوا إلى تغيير الواقع الـدولي المنقسـم إلى عـدة دول، وإيجـاد مجتمـع دولي مثـالي، تحكمـه معـايير اخلاقيـة مسـتمدة جـذورها مـن فكـرتي (الحقـوق الطبيعيـة) و(القانون الطبيعي) .[2]

2. (سينيكا) (4 ق.م-65م):

أما بالنسبة إلى (سينيكا)، فقد ذهب إلى الاعتقاد بأن الفرد ينتمي إلى مجتمعين سياسـيين في آن واحد، هما: المجتمع السياسي للدولة الـذي يعـد هـو أحـد مواطنيـه، ومجتمـع الدولـة الكبرى الذي يتكون من البشريـة جمعـاء، والفـرد ينتمـي إلى هـذا المجتمـع العـالمي بصـفته إنسان. [3]

ويؤمن (سنيكا) أن (العالم الأكبر الذي يتكون من جميع الكائنـات العاقلـة المرتبطـة بوشـائج إنسانية) أقرب ان يكون مجتمعاً من أن يكون دولة، وأن الأواصر التـي تسـود هـذا العـالم اقـرب

(1) د. نجاح محسن، المصدر نفسه، ص ص 19- 20.

(2) د. محمد احمد علي مفتي،مصدر سبق ذكره، ص ص 3-4.

(3) د.محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-26.

ان تكون معنوية أو دينية من ان تكون قانونية أو سياسية.[1] ويبدو ان أفكار (سينيكا) كانت متأثرة بالواقع السياسي والاجتماعي في عصره، حيث ضعفت روما " وسقطت في أحضان الشيخوخة " وعمها الفساد، كما ان افكاره توافقت مع الاتجاه الديني في عصره، حيث إنحسرت فيه نظرية وحدة الحياة الدنيوية، في حين شرع الدين المسيحي في التبلور في كيان مستقل يقف إلى جانب الدول، بل قد يكون في حقيقة الأمر فوق الدولة.[2]

وفي ضوء ذلك، يمكن ان نلحظ تأثير الفكر الديني - المسيحي - في أفكار (سينيكا)، عبر تأكيده على فكرة تأصل الإثم في الطبيعة الإنسانية، ونظرته إلى ان الفضيلة أقرب ما تكون صراعاً غير محدد للخلاص من ان تكون تحقيقاً فعلياً لهذا الخلاص. كما اتخذت مفاهيم "أبوة الله وأخوة الناس" عند (سينيكا) معاني المحبة، والطيبة للجنس البشري كله، وهي نفس المعاني التي تمثلت في التعاليم المسيحية.[3]

وهكذا فان (سينيكا) أبتعد عن العقيدة القديمة القائلة بأن الدولة هي المركز الاسمى للكمال المعنوي، وتميز هذا الابتعاد بوضوح في تعظيمه وإكباره للعصر الذهبي للإنسانية، اي العصر الذي سبق المدنية والحضارة - وهو يعني بذلك عصرالطبيعة - وفي هذا العصر، وكما يقول (سينيكا): "إن الإنسان أحتفظ بسعادته وبراءته وخلو حياته من كماليات الحضارة، وانه لم يكن بالناس ما بقوا على طهارتهم تلك، حاجة إلى حكومة أو قانون ..أما حينما استيقظت في نفوس الناس الرغبة في التملك والحيازة فقد انقلبوا إلى البحث عن المنافع الشخصية، كما انقلب الحكام إلى طغاة. وكان تعاقب هذه النتائج هو ظهور القانون وأستنباط وسائل الإكراه والشر للحد من مساوئ البشرية ومفاسدها، وبعبارة مختصرة فان الحكومة هي الدواء الضروري لعلاج الشر المتأصل في الإنسان".[4]

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(2) جورج سباين، المصدر نفسه، ص ص 71 – 72.

(3) جورج سباين، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(4) نقلا عن: المصدر نفسه، ص ص 74 – 75.

إن النزعة الإنسانية العالمية-إنتماء الإنسان إلى المجتمع العالمي بوصفه إنسان - لدى (سينيكا)، تتكشف في ان مؤلفاته تشيع فيها استخدام كلمة (الإنسان)، بدلا عن كلمة (المواطن). ويرى (سينيكا) ان أتصال الإنسان بالإنسان في المجتمع العالمي يكون على وفق قانون مشترك يحكم البشرية، هذا القانون الطبيعي ينبذ استخدام العنف والحرب بين الناس، إذ يقول (سينيكا) بهذا الصدد " إننا أعضاء في هيئة واحدة عظيمة، ومع ذلك لايخجل الناس من أظهار الفرح إذا ماسفك بعضهم دم بعض، ومن إشعال نار الحرب ومن توريث أبنائهم مزيداً من الحروب، في حين تعيش الحيوانات الخرساء في سلام مع أنواعها، أما الإنسان وهو الشي المقدس لاخيه الإنسان فانه يذبح علناً ".[1]

وفي ضوء هذه الأفكار، فقد استطاع الرومان ان يمزجوا قوانين روما بقوانين المستعمرات واستخلصوا من هذا المخرج القانون الروماني الموحد، وكونوا سلطة مركزية موحدة للإشراف على جميع محاكم الإمبراطورية، ووضعوا مبدأ مساواة جميع الأفراد أمام القانون، وعندما إستتب الأمر للإمبراطورية الرومانية أصبحت الأفكار الخاصة بالقانون العالمي والمواطن العالمي حقائق واقعية.[2]

ثالثاً: العالمية الدينية :

لم تقتصر فكرة العالمية على افكار ودعوات الفلاسفة، بل ان الأديان السماوية دعت أيضا إلى العالمية والى وحدة البشر، على اسس عقائدية تقوم على الايمان بالاله الواحد.

ويرجع البعض فكرة العالمية الدينية إلى الفرعون المصري (اخناتون) - الذي حكم مصر بين عامي 1379 – 1362 ق. م - فهو اول من تصور فكرة المجتمع القائم على عقيدة الإيمان بالاله الواحد التي تستند إلى ان جميع البشر اخوة، ثم ظهرت بعد ذلك الاديان السماوية اليهودية والمسيحية والإسلام .[3]

---

(1) نقلا عن: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 20 – 21.

(2) د.محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 26.

(3) المصدر نفسه، ص 26، كذلك ينظر: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص21.

وبخلاف المسيحية والإسلام، فان الديانة اليهودية على الرغم مـن إيمانهـا بالتوحيـد، فقـد أدعت - كما يعتقد الاسرائيليون - بأن اليهود دون سواهم هم (شعب اللــه المختـار)، ونـتج عن ذلك عدم اندماجهم في الأمم أو السماح للشعوب الأخرى بالاندماج فـيهم، [1] فقـد نظـر الاسرائيلون إلى أنفسهم بأنهم شعب اصطفاه (اللـه)، وان بقية الشعوب اقل منهم مكانـة في سلم الإنسانية، ومن ثـم فـلا تسـمح نفوسـهم ان تكـون هـذه الميـزة لغـيرهم مـن الشـعوب الأخرى، فقد جاء في التـوارة - كـما يـزعم الاسرائيليـون - ان ربهـم (يهـوه) خـاطبهم بـالقول: "واتخذتكم لي شعباً واكون لكم الها وانتم تكونون لي مملكة كهنة وامة مقدسة".[2]

ويبدو من هذا المعتقد: ان (رب اليهود) لم يكن الهاً عالميـاً، بـل الهـاً قوميـاً لليهـود دون سواهم من العالمين، غير ان ذلك يتعارض مع الواقع التاريخي لليهود، وما قـاموا بـه مـن نشر دينهم بين الشعوب الأخرى،[3] ويبدو ان التردد في هـذه العقيـدة منشـأه ان الـدين اليهـودي الحق هو عالمي في اصله، الا ان الارادة المنحرفة لليهود هي التي روجت لهذا المعتقد، فأصبح واقعا تاريخيا طبع هذه الديانة واخرجها من مكانتها الالهية كرسالة عالمية لجميع البشر.

وقد جاءت من بعد الديانة اليهودية، الديانة المسيحية ثم الإسلام، وتميز كـل مـنهما بأنـه عالمي النزعة بصرف النظر عن الجنس أو اللغة أو اللـون وغيرهـا مـن وسـائل التفرقـة، ومـع وجـود ديانـات أخـرى مثـل البوذيـة والهندوسـية تشـترك مـع المسـيحية والإسـلام في الأفكـار

---

(1) د.محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره ، ص 26.

(2) بيومي مهران، بنو اسرائيل الحضارة الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية والفكرية، الجـزء الرابع، (مصر- الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999) ص ص 570 – 571.

(3) ففي القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد، كان النبيـين (عـاموس) (760 – 746 ق.م) و (اشـيعياء الاول) (724 – 680 ق.م) يعتنقان فكرة جديدة خلاصتها ان (يهوه) انما هو الـه للعـالم كلـه والـديان العـادل لكل شعوب الارض، ولكن هذا التطور في اليهودية لم يكن دائماً يسير إلى الامام في كل الاحوال، بل كـان هناك تراجعاً عن هذه الافكار مرة، وتقدماً لها مرة اخرى، حتى ان اسفار التـوراة الاخـيرة حـين تخـرج من دائرة بني اسرائيل إلى غيرها من الشعوب، فقد ظل المعنى المتضمن لمفهوم (اللـه) في التوراة عـلى انه اله اسرائيل في المقام الاول، ينظر: المصدر نفسه، ص 570.

الخاصة بالمجتمع البشري العالمي، الا انها ليست عالمية النزعة اسوة بهذين الدينين، فالمسيحية ثم الإسلام حقق كل منهما عالمية دينية كبرى، كان قوامها وحدة الدين والعقيدة، والتي انضوت تحت لوائها شعوب مختلفة اتجهت نحو قمة النظام العالمي الذي مثل هذه الديانة أو تلك،[1] ولذا سنقتصر هنا على مناقشة العالمية في الفلسفة المسيحية والإسلامية.

1. العالمية في الفلسفة المسيحية:

تأثرت الفلسفة المسيحية - المستندة إلى العقيدة المسيحية- كثيرا بالفلسفة الرواقية، كما تأثرت أيضا بالفلسفة الرومانية , وبصفة عامة يمكن القول بأن أباء الكنيسة كانوا متفقين إلى حد كبير مع كل من (شيشرون) و(سينيكا)، فيما يتصل بالقانون الطبيعي والمساواة الإنسانية، وضرورة توافر العدالة في الدولة.[2]

فقد اورثت روما بعد زوال دولتها العالم فكرة الامبراطورية العالمية، وحققت الكنيسة الكاثولوكية هذه الفكرة على أكمل صورة أبان العصور الوسطى، فكانت البابوية هي الوارث الحقيقي للامبراطورية الرومانية.[3] بل ان الديانة المسيحية سهلت قيام الامبراطورية العالمية، فالامبراطورية العالمية كما يؤكد (جورج سباين) كانت " دائماً مستعصية التحقيق لافتقارها إلى تأييد ديني، فلم يكن ممكناً لمجموعات من الناس والقبائل والمدن لا تجمع بينهم روابط قوية كعاطفة القومية الحديثة مثلاً ان يجدوا ما يجمع بينهم ويوحد آمالهم ومصائرهم، الا ديناً واحداً مشتركاً ".[4]

وبمرور الوقت، ومع تمكن الكنيسة من بناء مركز مستقل عن الدولة، فانها لم تعد تمثل ذلك الاتجاه القديم الذي كان يقوم على أساس الربط بين الدين بالدولة، فقد أصبحت

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 26.
(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 78.
(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 27.
(4) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 82.

الكنيسة مؤسسة قائمة بذاتها إلى جوار الدولة، وبذلك فقد عبّرت عن الانهيار النهائي لفكر الامبراطورية القديمة.[1] وكان هذا الواقع بمثابة نقطة إنطلاق في تطور أساسي جديد شهده العالم الاوربي. حيث قامت الكنيسة مستندة إلى مبادئ المسيحية بدور مهم في مجال العلاقات الدولية، فقد استمرت البابوية - وهي السلطة الروحية العالمية - في تعزيز فكرة العالمية السياسية، حيث عُدّت حصناً لما يمكن وصفه بروح العالمية، إذ وضعت الكنيسة حداً للمخاوف التي كانت تثيرها الحروب المتوالية التي سادت في العصور الوسطى بين البارونات والأمراء المتنافسين، كما حرمت بموجب " الهدنة الالهية " الحروب في أيام معينة من الأسبوع وفي فصول معينة من السنة، وقام البابا بدور التحكيم لفض المنازعات بين الحكام .[2]

وقدم (برتراند راسل) أساساً فلسفياً صور فيه الفكرة العالمية في المسيحية، إذ راى ان المسيحية أستطاعت جعل حسن التعاون الذي يقوم تلقائياً بين أفراد القبيلة الواحدة يتجاوزها إلى كل البشرية، فقد بشرت المسيحية بالأخوة الإنسانية، كما ان المسيحية - بحسب اعتقاده - في أستخدامها لكلمة (أخوة) كانت تريد ان تنتقل بعلاقة الإنسان بالإنسان لجعلها موقف "وجداني كان في الاصل بيولوجيا". فاذا كان جميع البشر"أبناء الله" فلا بد ان تكون البشرية أسرة واحدة.[3]

لكن (راسل) عاد ليؤكد ان الواقع غير ذلك، فالذين أعتنقوا المسيحية راوا بأن الذين لم يعتنقوها ليسوا (أبناء الله) بل (أبناء الشيطان)، وهكذا "تعود لتظهر بادرة الكراهية القديمة لمن هم غرباء عن القبيلة، معطية قوة أضافية للعقيدة تحرفها عن غرضها الأصلي"[4]، في وحدة البشرية وان الجميع هم (ابناء الله).وبذلك فقد أنكر (راسل) الرأي

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره ، ص 82.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 27.

(3) برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، ط1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1961) ص ص30-31.

(4) المصدر نفسه، ص ص30-31.

القائل بأن مجرد الإيمان بالمسيحية يمنع الحرب، إذ قال: " يبدو ان مثل هولاء الناس- الـذين يؤمنون بهذه الفكرة - عـاجزون عـن ان يتعلمـوا مـن التـاريخ" الـذي يمـتلي بـالحروب التـي خاضتها الدول المسيحية على مر التاريخ. (1)

وبصورة عامة، فان المبادئ والأفكار التـي أسـتندت إليهـا عالميـة المسـيحية، قامـت عـلى عقيدة الخلاص للبشرية والتي جاء بها السيد المسيح (عليه السلام)، من دون تمييز ولافـرق في ذلك بين حر وعبد وبين يهودي واممي،(2) وهذا مـا أكـد عليـه الكتـاب المقـدس وتـوالى عـلى شرحه آباء الكنيسة من الكُتّاب والفلاسفة.

ويعد القديس (اوغسطين) (354-430 م) أول كاتـب لاهـوتي وفيلسـوف مسـيحي عـالج موضوع المجتمع المدني بصورة شاملة، في ضوء الموقف الجديد الذي كونه الدين المسـيحي في مواجهته للفلسفة في العالم اليوناني – الروماني، فقد عدل هذه الفلسفة وأعاد صياغتها بصفته مسيحياً لكي تناسب أسس ومبادئ العقيدة.(3)

وبذلك فقد ذهب (اوغسطين) إلى الإعتقاد بأن الإنسان أجتماعـي بطبعـه لايمكنـه ان يبلغ الكمال إلا عن طريق ارتباطة مع أقرانه وتكوين مجتمع سياسي معهـم(4)، ولـذا فقـد دعى (أوغسطين) لإيجاد كومنولث مسيحي. كما صور في كتابه (مدينة اللـه)، بأن هنـاك مدينتان قامتا على نوعين من الحب، فالمدينة الأرضية قامت عـلى حـب الـذات إلى درجـة ازدراء الرب، والمدينة السماوية التي قامت على حب الـرب الـذي وصـل مـداه إلى نكـران

---

(1) يشير(برتراند راسل) الى تاريخ الدولة الرومانية وما بعدها على وفق السياق التاريخي،ومنذ عهد قسـطنطين إلى الان لم يقم حتى شبه دلاله على ان الدول المسيحية اقل ميلاً للحرب من غيرهـا: ينظـر، برترانـد راسـل، المجتمع البشري بين الاخلاق والسياسة، ترجمة:عبد الكريم احمد،(القاهرة:مكتبة الانجلـو مصريـة،القاهرة، بلا)،ص 192.

(2) كان اليهود يفرقون بينهم وبين الشعوب الاخـرى التـي كـانوا يطلقـون عليهـا لفظـة (الأمـم)، فجـاءت المسيحية وحطمت هذه التفرقة وأعتبرت ان البشر كلهم وحدة واحدة وبـدت هـذه الحقيقـة بـأقوال السيد المسيح وتلاميذه والرسل من بعده، ينظر:د.محمد حسـن الابيـاري، مصـدر سـبق ذكـره، ص ص 27- 28.

(3) ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، مصدر سبق ذكره، ص 263.

(4) وبهذه الافكار لايختلف (اوغسطين) عن الفلسفة الكلاسيكية بل يؤكد أتفاقها الجـوهري مـع الكتـاب المقدس، ينظر: المصدر نفسه، ص 269.

الذات، ويتمثل الهدف الرئيس بالمدينة الأرضية في تمجيد آمال الإنسان، وفي المدينة السماوية فان الهدف هو العيش من أجل مجد الرب، ولذلك نرى أن الحاكمين في المدينة الأرضية لديهم رغبة في السيطرة، تفصح عن نفسها في حب القوة والسلطان، في حين ان مدينة السماء يبحث الجميع فيها ويتطلعون إلى الهداية من عند الله، والذي يفصح عنه قوة الخير والضمير.[1]

وهكذا فان الفرد عند (اوغسطين) ينتمي إلى مجتمعين أو دولتين في وقت واحد، أحدهما روحي، والآخر مادي، وينتج عن ذلك ان امور الناس تكون على قسمين: " دينية مصدرها الروح ودنيوية مصدرها الجهد، والدينية هي من اختصاص الكنيسة، في حين الدنيوية هي من اختصاص الدولة، والدولة يجب ان تخضع للكنيسة وتنفذ أوامرها وان تعترف بالديانة المسيحية ديناً رسمياً لها ".[2] وبخضوع المدينة الأرضية للمدينة السماوية سيتسنى للكنيسة ان تحكم العالم.

ويرى (اوغسطين) انه على الرغم من إمكانية تحقيق وفاق وسط بين المواطنين يصنع سلاماً واستقراراً، بيد انه لن يكون ممكناً على الاطلاق تحقيق عدالة حقيقية، أي يحصل كل فرد على ما يستحقه، فالسلام والعدالة الابدية لايمكن ان تكون سوى في المدينة السماوية. ويستدرك (اوغسطين) ليعطي إمكانية تحقيق السلام في المدينة الأرضية القائمة على حب (الله)، إذا ما أتيح لها ان تتعايش مع الثقافات المختلفة بشكل لايتداخل مع مقدرة المسيحيين على ممارسة دياناتهم، فالمسيحيين كأبناء بمدينة السماء وفي اثناء مكوثهم القصير في الأرض لايسعون الا إلى الاهتمام بالعمل، من اجل التعايش السلمي مع الثقافات الغريبة عنهم، لان السلام هو رسالة (الرب)، وهكذا فالمسيحيين مرتبطين (برحلة مقدسة) في هذا العالم.[3]

---

(1) د. ستيفن.م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص 124.

(2) نقلا عن: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(3) د. ستيفن .م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص ص 125-129.

وعليه يمكن ان نلحظ ان (اوغسطين) صور لنا دولة مثالية، لاتستطيع - حتى في أكمل صورها - أشباع رغبات الإنسان والراحة الوحيدة الحقة التي يستطيع الإنسان الاطمئنان اليها، وهي الراحة عند (اللـه) في مدينة السماء،[1] ومع ان أفكار (اوغسطين) تعد (يوتوبيا)، الا انها استطاعت ان تتجاوز اليوتوبيات القديمة التي أرتبطت بالمدن والدول- كجمهورية افلاطون - إلى الدولة العالمية، مستندة بذلك إلى المبادئ العالمية التي جاءت بها المسيحية كديانة لجميع البشر.لكن (اوغسطين) لم يقف عند حدود الدولة المثالية العالمية عندما طرح افكاره عن الحرب العادلة والوحدة العالمية تحت سلطة الكنيسة.

إذ يعتقد (اوغسطين) بأن الصراع هو المنطق الذي يحكم المدينة الأرضية، بسبب تضارب المصالح، وان التفسير الإنساني للسلام والعدل سيظل قاصراً عن حقيقة السلام والعدل الإلهي، فالمدينة الأرضية تفسر السلام بانه قدرة الاقوى بالسيطرة على الاخرين، ولذلك فان المدينة الأرضية مهما كبر حجمها أو صغرستبقى مقسمة، تمزقها الصراعات الدائمة. وفي ضوء ذلك انتقد (اوغسطين) دوافع الحروب وأهدافها، وقدم مفهوماً جديداً للسلام يبنى على فكرة (الحرب العادلة). وقد أستخدم (اوغسطين) هذه الفكرة لتحقيق ما أسماه بـ: (الوحدة العالمية) في ظل الكنيسة، يقول بهذا الصدد: " إذا كنا حقاً نريد عالماً واحداً، فيجب أولا ان نقيم كنيسة واحدة، وهذه الكنيسة هي الكاثوليكية ".[2] والاكثرمن ذلك - ومع صعوبة التوصل إلى سلام مع غير المسيحيين- أعلن عن ان أي حرب للدفاع عن الكنيسة تعد حربا عادلة. وبذلك فقد قلب (اوغسطين) موازين فكرة (القانون الطبيعي) إلى قانون مقدس بهدف خدمة أغراض الكنيسة، وقد سوغت هذه الأفكار فيما بعد (الحرب المقدسة)،[3] التي خاضتها الدول الاوربية المسيحية ضد المسلمين العرب.

---

(1) للمزيد ينظر: ارنست كاسيرر، مصدر سبق ذكره، ص ص 113-114.
(2) د. محمد احمد علي مفتي، مصدر سبق ذكره، ص9.
(3) المصدر نفسه، ص9 .

أما القديس (توماس الاكويني) (1225م – 1274م)، والذي يحتل مكانة فريدة في الفكر السياسي المسيحي، فقد حاول إصلاح اللاهوت (العقيدة) المسيحي عن طريق التركيب واستعادة بعض المفاهيم التي ترجع لارسطو، فقد آمن بأن العقل والايمان شريكين متلازمين في فهم البناء العادل أو العقلاني للمجتمع، والذي يعمل فيه كل فرد في سبيل المصلحة العامة. وأكد (الاكويني) ان (الله) أرسى دعائم النظام العقلاني، وان الحاكم يجب ان يعمل على حفظ النظام العقلاني للمجتمع، ويساعد على تدعيم المصلحة العامة. وقد أعتنق (الاكويني) مفهوماً للمسيحية مغايرا لمفهوم (اوغسطين)، يتميز بأعتقاده بإمكانية إقامة المجتمع العادل أو المنظم عقلانياً، وان (الله) هو مصدر القوانين التي تضع الأساس لكل المجتمع والسلطة التي يمتلكها الحكام .[1]

ويبدو ان اتجاه (الاكويني) إلى عقلنة السلطة والقانون، كان متأثرا باوضاع القرون الوسطى، والتي اسيئ بها استخدام العقيدة المسيحية في الحكم، لذا فقد حاول (الاكويني) إيجاد سبيل لوضع المسيحية كعقيدة دينية، وفي الوقت نفسه وضع قانون ينظم المجتمع ويحقق العدالة.

لقد ساعدت الخصائص التي يتميز بها المجتمع المسيحي (الاكويني) على طرح افكاره، حيث كان المجتمع المسيحي - وهو بذلك يختلف عن التراث اليهودي والإسلامي - تحكمه سلطتان ونوعان متميزان من القانون: الأول هو القانون الكنسي والثاني هو القانون المدني، ولكل واحد منهما مجاله الخاص، فالقانون الكنسي يعنى بتوجيه الناس إلى غايتهم التي تفوق الطبيعة، بينما القانون المدني يقوم على العناية بتوجيههم إلى غايتهم الدنيوية، وبالنتيجة أصبحت هناك إمكانية ان تدرس الظواهر السياسية على هدى العقل وحده دون ان تتعرض بصورة مباشرة إلى السلطة الدينية الراسخة، وبالتالي فلم تعد القضايا الخاصة بأصل القوانين الإلهية والقوانين البشرية والعلاقة بينها - بوصفها موضوعات سياسية - " مناسبة

---

(1) د.ستيفن.م. ديلو، مصدر سبق ذكره، ص 130، كذلك ينظر: ليوشتراووس، وجوزيف كروبسي، مصدر سبق ذكره، ص 363.

للفلاسفة المسيحيين كما كانت عند أندادهم المسلمين واليهـود".[1] لـذا فقـد بـدأ (الاكـويني) وبوضوح، التمييز بين مجالي الايمان والعقل (اللاهوت والفلسفة). وقسم (الاكـويني) القـانون إلى أربعة أقسام، اولها هو القانون الأزلي الذي قصد فيه الحكمة الإلهية التي تـنظم الخليقـة كلها، وهو يسمو على الطبيعة البشريـة. والثـاني هـو القـانون الطبيعـي، ويريـد بـه انعكـاس الحكمة الإلهية في المخلوقات، ويتجلى في ميل الإنسان للخـير وتجنـب الشر، وحمايـة الـنفس والرغبة في الحياة المتزنة في مجتمع يحافظ فيه على حياته، والقانون الطبيعـي عنـده قانونـاً عاماً للبشر جميعاً، ولذلك فان وجـود الأخـلاق والحكومـات لايـرتهن بوجـود المسـيحية عـلى الإطلاق.[2] والقانون الثالث الذي وضعه خصيصاً ليلائم الجنس البشري اطلق عليه (الاكويني) القانون الإنساني، وقسمه إلى قانون الشعوب وقانون مدني، وعده خاصاً لتنظـيم النـاس، وهـو موجود من قبل في كل انحاء العالم، وهو يضع مقياسـا لخـير المجمـوع ولـيس لمنفعـة فـرد أو طائفة معينة، ولهذا السبب يرتكـز هـذا القـانون إلى سـلطة عامـة تسـنده، ولـيس لاي ارادة فردية فالقانون هو نتاج جهود الناس جميعاً. ومـع هـذه الاقسـام الاربعـة للقـانون لم يتخـلَ (الاكويني)، عن الإعتقاد بأن الكنيسة تمثل وحدة البشرية، ولم يدرك انه في هذا الرأي اختـزالاً للسلطة الزمنية، أو ان فيه خطورة للتمييز بين السلطتين، هذا التمييز الـذي كـان يمثـل جـزءا أساسيا من فكره.[3]

2. العالمية في الفلسفة الإسلامية:

كما كانت الديانة المسيحية عالمية النزعـة، فـان الـدين الإسـلامي كـان دينـا عالميـا ايضـا، وتزخر الآيات القرآنية الكريمة بالتأكيد على ان رسالة الإسلام هي للبشرية جمعاء دون تفريق بينهم.[4]

---

(1) ليو شتراوس، جو زيف كروبسي، مصدر سبق ذكره، ص 367.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني مصدر سبق ذكره، ص ص 164 – 166.

(3) المصدر نفسه، ص 166.

(4) تؤكد النصوص القرآنية على ان الدين الاسلام دين للعالم كله، ومنها قولـه تعـالى :"وَمَـا أَرْسَـلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَـةً لِلْعَالَمِينَ " (سورة الانبياء،الاية(107))،وقوله تعالى:" وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِـيرًا وَنَـذِيرًا"(سـورة سـبأ، الايه (28))،وقوله تعالى:" قُل يا أَيُّهَا النّاسُ إِنّي رَسولُ اللَّـهِ إِلَيكُم جَميعًا الَّذي لَهُ مُلـكُ السَّـماواتِ وَالأَرضِ لا

وتعد العالمية خصوصية جوهرية في الإسلام بحيث لايمكن الحديث عن مجتمع اسلامي، وصحوة اسلامية، ودولة اسلامية بالمعنى التام للاسلام، مالم يكن هذا المجتمع والصحوة والدولة عالميا تؤمن بالمفهوم الإسلامي التوحيدي للعالمية .[1]

وتستمد عالمية الإسلام ليس من كونه "ديناً بالمعنى المجرد الخاص، بل هو مجتمع بالغ الكمال يقوم على أساس ديني، ويشمل كل مظاهر الحياة الإنسانية"، وعلى المبادئ العامة والقوانين التي يجب ان يقوم عليها نظام الحكم والحكومة الصالحة، والحق ان الفكر الإسلامي فاق كثيراً ماوصلت اليه اوروبا في متانة الصلة بين الحكومة والحياة الدينية والاجتماعية، والتي تعد ركناً أساسياً من فكر المسلمين عن نظام العالم، حتى كان اضطراب هذه الصلة من أكبر أسباب الازمة الحديثة في الإسلام.[2]

كما ان عالمية الإسلام تتمثل بـ تطابقه مع الفطرة الإنسانية، وطابعه الإنساني القائم على الآخاء والمساواة وعدم التفرقة بين الأجناس والأعراق، ويستمد الإسلام هذا المنهج الإنساني الطابع والعالمي النزعة من التوحيد، فالتوحيد الخالص يعبر عن كل القيم الإسلامية، فهو الأساس في العقيدة الإسلامية ويبدأ التوحيد بتوحيد الله، ثم يقيم وحدة الجنس البشري، ووحدة الفكر الإنساني وتوحيد (الله) تبارك وتعالى يجسد منطلقا لتحرير الإنسان من كل قيود العبودية الاجتماعية الفكرية .[3] وبذلك فأن عالمية الإسلام تمثل التعبير الطبيعي عن ربوبية مطلقة رحيمة وعادلة لكل الإنسانية.[4]

=إِلـهَ إِلّا هُوَ يُحيي وَيُميتُ فَآمِنوا بِاللَّـهِ وَرَسولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذي يُؤمِنُ بِاللَّـهِ وَكَلِماتِهِ وَاتَّبِعوهُ لَعَلَّكُم تَهتَدونَ"(سورة الاعراف الاية (158)).

(1) عبد الكريم آل نجف، الدولة الاسلامية دولة عالمية،ط1(قم: الامانة العامة لمجلس الخبراء،مطبعة الهادي،بلا)، ص22.

(2) انور الجندي، عالمية الاسلام، (القاهرة: دار المعارف، 1977)، ص ص 9-10.

(3) المصدر نفسه، ص 23.

(4) عبد الكريم آل نجف، مصدر سبق ذكره، ص 12.

ويلتقي الإسلام مع الأديان السماوية الأخرى في الأصول العامة، ويقر بأن مصدرها مصدراً واحداً هو (الـلـه) تبارك وتعالى، لذا فان من عقائد الإسلام الأساسية هو الإيمان برسالة جميع الأنبياء والرسل.[1]

إن أصل خلق الإنسان الواحد - كما يقره الإسلام- يجعل جميع الناس متساوون، وبـذلك يزيل كـل أسـباب النزاعـات العنصريـة، بتقريـر وحـدة الإنسـانية في طبيعتهـا وفي أصـلها وفي نشأتها، كما يقر الإسلام بأن التنوع في الأجناس والقبائل هو لغاية تكم في التعاون والتآلف لا التناحر والصراع .[2] وبذلك يدعو الإسلام إلى السلام العالمي والتكامل بين شعوب الأرض، فالسـلام هو القاعدة في الإسلام. أما الحرب فهي الاستثناء الذي يقتضيه الخروج عن التناسق الممثل في دين الـلـه الواحد، بالبغي والظلم أو الفساد والاختلال، لذلك فالحرب غايتها الإصلاح الواجب، والإسلام يلغي ابتداء معظم الأسباب التي تثير في الأرض الحروب، ويستبعد الواناً من الحرب لايقر بواعثها وأهدافها[3] كالحروب التي تثيرها النزعات القومية والعنصرية أو حروب الاسـتغلال والاسـتعمار، ويعدها عدواناً على الإنسانية وخلافاً لمبادئه الإنسانية والأخلاقية.

ويميز (محمـد عـمارة) بـين العالميـة الإسـلامية والعالميـة الغربيـة، بـالقول: ان العالمية الإسلامية لا تعنى انفراد الحضارة الإسلامية بالعـالم والغاءهـا للآخـر الحضـاري، بل تعني التفاعل والتدافع والتسابق، مع الآخر في ظل التأكيد على التعددية الحضارية

---

(1) تشير العديد من آيات القرآن الكريم إلى هذه العقيدة كقوله تعالى: " قُلْ آمَنَّا بِالـلـهِ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ " (سورة آل عمران، الاية (84))، وقوله تعالى :" يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِالـلـهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالـلـهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا " (سورة النساء، الاية (136))، وقوله تعالى :"وَالَّذِينَ آمَنُوا بِالـلـهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ أُولَئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أُجُورَهُمْ وَكَانَ الـلـهُ غَفُورًا رَحِيمًا " (النساء، الاية (152)).

(2) ينظر: سيد قطب،السلام العالمي والاسلام، ط12 (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص ص 13-21. وينص القرآن الكريم على ذلك بقوله تعالى: " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ الـلـهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ الـلـهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ (سورة الحجرات، الاية (13)).

(3) سيد قطب، المصدر نفسه، ص 21.

والتنوع الثقافي، والاختلاف بين الشعوب والأمم والقبائل، وعلى العكس من الحضارة الغربية التي رأت في ظل لاهوتها النصراني ان الإنسان صورة (اللـه)، وفي ظل حداثتها الوضعية رأت ان الإنسان سيداً لهذا الكون، فأن الحضارة الإسلامية قد انطلقت من رؤية كونية ترى الواحدية والاحدية للذات الالهية فقط، وان كل عالم المخلوقات - بضمنها الإنسان- قائم على التنوع والتعدد والاختلاف. ويرى (عمارة) ان المفهوم الإسلامي للعالمية يتلخص "بنزوع عالمي يرى التعدد والتنوع والتمايز والأختلاف هو القاعدة والقانون لكل عوالم الخلق، ويؤمن ان التفاعل هو الوسط العدل بين (العزلة والانغلاق)، وبين (التبعية والألحاق) فتصبح الصورة الحضارية للعالم، هي صورة منتدى الحضارات الذي يكون التكريم فيه لمطلق الإنسان" .[(1)]

وفي ضوء هذه المبادئ والأصول، فقدأهتم الفلاسفة المسلمين بتنظيم حياة الشعوب، وذهب بعضهم إلى المناداة بالوحدة الإقليمية المستندة إلى الأسس الدينية مثل (عبد الرحمن الكواكبي وجمال الدين الافغاني)، ومنهم من نادى بتنظيم عالمي شامل وأهمهم على الاطلاق (الفارابي) (874-950 م).

ففي كتاب المدينة الفاضلة نادى (الفارابي) بإقامة اتحاد بين الشعوب، يكون تحت رئاسة شخص واحد، وان تعذر إيجاد هذا الشخص الذي يصلح لهذه الرئاسة، فانه يمكن ان تسند الرئاسة إلى جماعة تتوفر فيها مجموعة من الصفات، وقد أهتم (الفارابي) بمناقشة وتبيان الصفات الواجب توفرها في الرئيس الأعلى للتنظيم العالمي، أكثر من أهتمامه بالتنظيم والقوانين التي تحكم الأتحاد بين الشعوب. وعلى عكس من ذلك، فأن المفكرين الاوربين حصروا جهودهم في تنسيق النظم والقوانين، دون ان يفكروا في الصفات الواجب توافرها في المشرفين على هذا التنظيم.[(2)] ويعتقد (الفارابي) ان قيام هذا الاتحاد هو ضرورة

(1) د. محمد عمارة، بين العالمية الاسلامية والعولمة الغربية، ط1 (القاهرة: مكتبة الامام البخاري، 2009)، ص ص13- 16.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 30، كذلك: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص28.ويمكن مراجعة خصال وصفات الرياسة في كتابة اراء اهل المدينة الفاضلة، في فصل (القول في العضو

تحتمها حاجة الشعوب إلى بعضها البعض، وكما قال ان: " كل واحد من الناس مفطور على انه محتاج في قوامه، وفي ان يبلغ افضل كمالاته " لذلك لايمكن ان ينال الإنسان الكمال الا (بالاجتماعات)،[1] وان أكمل (الاجتماعات) هي اجتماع العالم كله في دولة واحدة، وتحت سيطرة حكومة واحدة.[2]

وبيّن (الفارابي) سمة المدينة الفاضلة بانها: " المدينة التي يقصد بالاجتماع فيها التعاون على الاشياء التي تنال بها السعادة ..هي المدينة الفاضلة، والاجتماع الذي به يتعاون على نيل السعادة هي الامة الفاضلة، وكذلك فأن المعمورة الفاضلة تكون إذا كانت الأمم التي فيها تتعاون على بلوغ السعادة ".[3] ومع ان (الفارابي) قد درس الفلسفة اليونانية وكان متأثراً بأفكارها، الا ان رأيه بأن أعلى مراتب الكمال في المجتمع الإنساني يتجسد في وحدته العالمية، لم يكن مألوفاً ضمن نظريات واراء كبار فلاسفة اليونان مثل (افلاطون وارسطو)، وقد يعود رأيه هذا إلى إيمانه بأن الإسلام دين يهدف إلى وحدة العالم تحت حكومة واحدة.

إن عالمية الإسلام لاتقتصر على حدود المبادئ والأصول العامة التي جاء بها الإسلام والتي تدعو إلى التوحيد الإلهي، وتوحيد العالم وإقامة السلام بين الأمم والحضارات كافة، بل ان العقيدة الإسلامية تؤكد كما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، على ان مستقبل العالم سيكون للدين الإسلامي وسيظهر حاكم بأمر (اللــه) تعالى يوحد العالم ويحكمه، ويكون مصلح البشرية جمعاء، وهو: الأمام المهدي (عليه السلام).

الرئيسي) وفي فصل (القول في خصال المدينة الفاضلة)، ينظر: ابو نصر الفارابي،كتاب اراء اهل المدينة الفاضلة، قدم له وحققه د. البير نصري نادر، (بيروت: دار المشرق، 1986) ص ص 120- 130.

(1) ابو نصر الفارابي، مصدر سبق ذكره، ص 17.

(2) د. علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع،بلا)، ص ص 38-40، وقد فصل الفارابي هذه المجتمعات في: (فصل القول في احتياج الانسان إلى الاجتماع والتعاون)، ينظر: ابو نصر الفارابي، مصدر سبق ذكره، ص ص 117-119.

(3) ابو نصر الفارابي، مصدر سبق ذكره، ص 118.

ويقدم المفكر والمرجع الإسلامي المعاصر السيد (محمد محمد صادق الصدر) في الجزء الرابع من موسوعته عن الأمام المهدي سؤال أساسيا مفاده هل هنالك مستقبل عادل للبشرية يسود فيه الرفاه وتخيم فيه السعادة على ربوع البشر ويعم السلام الحقيقي على كل الأرض، أو ان هذا اليوم لن يأتي وان من المحتوم على البشرية ان تبقى معرضة للقلاقل والمظالم؟ [1]

ويناقش (السيد محمد الصدر) بأستفاضة ما تنبأ به الفكر الوضعي - وبالأخص الماركسية- لمستقبل البشرية، وثم يقارن بينها وبين ما حدده وتنبأ به الإسلام من وجود منقذ للإنسانية ومصلح لها وموحد للعالم بحكومة واحدة.[2]

ويخلص إلى ان التخطيط الالهي ينتهي إلى تحقيق الهدف البشري الاعلى، وهو وجود المجتمع المعصوم وهذا المجتمع يتوقف تحقيقه على وجود دولة عالمية تحكم البشرية بالحق والعدل لكي تقوم بالتمهيد المباشر لذلك المجتمع "فالبشرية بعد ان ولدت قاصرة أولا، وأصبحت بعد الوعي متناحرة ظالمة معتدية بعضها على بعض ثانياً، لمدى ضحالتها في التفكير واستهدافها للمصالح الفردية، فان البشرية بعد ان كانت كذلك لايمكنها ان تصل إلى المستوى المطلوب بدون توجيه مركزي مركز يمهد ويخطط بشكل واع وقوي لإيجاد المستويات: الثقافية والعقلية والاجتماعية ورفعة تدريجياً إلى ان يصل إلى هدفة المنشود" وهذه هي مهمة المصلح المنتظر وهذا التوجيه لايمكن ان ينطلق الا من دولة الحق والعدل المنسجمة مع أهداف التخطيط البشري والكوني.[3]

ويجادل (السيد الصدر) بأن عدم وجود هذه الدولة سنكون أمام افتراضين لا ثالث لهما الأول: عدم وجود دولة أو سلطة سيؤدي إلى جعل المجتمع جحيماً لايطاق،

---

(1) السيد محمد الصدر،موسوعة الامام المهدي، اليوم الموعود بين الفكر المادي والديني، الجزء الرابع، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1992)، ص5.

(2) الصدر نفسه، ص15، ومابعدها .

(3) المصدر نفسه، ص ص429- 430.

ولايمكن ان ينتج أي تربية أو كمال، بل يـؤدي إلى القتـال وربمـا انقـراض البشريـة. والافـتراض الثاني هو وجود دول أو سلطات تحكم بغير العدل وتبقى البشرية مستمرة بهذا الشكل، لـذا فان الرائد الأساس لوجود المجتمع المعصوم هو الدولة المنسجمة مع هذا الهدف بحيث تفهم وتخطط له. ويؤكد (السيد الصدر) بأن وجود هذه الدولة يتوقف عـلى ثلاثـة شروط يتحـدد الأول بوجود مبدأ الكامل العادل وهو الشريعة الإسلامية، اما الثاني فهو وجـود القائـد الرائـد الذي يباشر بتأسيس تلك الدولة وهو الأمام المهدي (عليه السلام)، والشرط الثالث هو وجـود مجموعة كافية من البشر المخلصين .[(1)]

المطلب الثاني: الحكومة العالمية في الفكر السياسي الأوروبي:

لم تقف فكرة العالمية ووحدة البشرية المستندة إلى الاسس الإنسانية والأخلاقية والقـانون الطبيعي والدعوات الدينية عند حدود العصـور القديمـة والوسـطى فحسـب، فمنـذ بـدايات عصر القوميات، ومن ثم بناء الدولة القومية وظهور عصر التنوير (الحداثـة) والايـديولوجيات الشـمولية، طرحـت فكـرة الحكومـة العالميـة بمعناهـا الواسـع (المفتـوح) في الفكـر الأوروبي الحديث، والتي لاتقتصر على توحيد العالم الأوروبي بل تشمل كل ارجاء العالم، وتطورت هـذه الأفكار وبلغت ذروتها في القرن العشرين، حيث سجل هذا القرن بداية ظهور التنظيم الدولي الشـامل، وتـتراوح طروحـات الحكومـة العالميـة بـين رؤى المفكـرين والفلاسـفة واليوتـوبين والإيديولوجيين إلى الطروحات التي قدمها السياسيين والمختصين في القانون الدولي والعلاقات الدولية.

أولا: العالمية المفتوحة في الفكر الأوروبي:

لا شك ان النظرة إلى الحكومة العالمية تختلف باختلاف الزوايا التي نُظر عن طريقها لهـا إلى الحكومة العالمية ويرجع ذلك إلى امرين :[(2)]

---

(1) السيد محمد الصدر،موسوعة الامام المهدي، مصدرسبق ذكره ، ص ص430-431.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 33.

الأول يمثل الهدف المرجو من قيام العالمية فهي وسيلة لتحقيق هدف، والأمر الثاني هو المؤثرات التي خضع لها المفكرين والفلاسفة -الذين قدموا افكارهم بخصوص الحكومة العالمية -وتركت بصماتها على تفكير وتصور كل واحد منهم، وسنحاول ان نعرج على أهم المفكرين والفلاسفة الذين نادوا بالعالمية ونظروا إلى الحكومة العالمية وكما الآتي:

1. أليغيري دانتي (1265-1321):

ظهرت النزعة العالمية على يد (دانتي)، مع بداية ظهورمبدأ القوميات التي اقيمت على أساسها الدولة المدنية الأوروبية الحديثة،[1] وكان (دانتي) من أوائل الذين وضعوا في مطلع عصر النهضة الاوربية، أسس الدولة المدنية الحديثة التي تفصل بين سلطة الكنيسة و السلطة السياسية، وكان لافكاره دورا مهما في ظهور حركة الإصلاح الديني البروتستانتي في القرن السادس عشر.

وسعى (دانتي) - كما ظهر في مؤلفاته - ليبرهن على "إن السلطة الامبراطورية مستمدة من الله عن طريق البابا، وصب جام غضبه على واضعي القانون الكنسي، وميلهم لان يجعلوا من أوامر البابا ومنشوراته أسس تقوم عليها العقيدة، فعنده ان للكتاب المقدس وحده السلطان الأعلى على الكنيسة. أما منشورات البابا فهي مجرد أحاديث تستطيع الكنيسة ان تغيرها أو تعدلها".[2]

وكان للحروب التي نشبت بين الدول القومية تاثيراً قوياً في توجه (دانتي) نحو النزعة العالمية، فاقترح في مؤلفه الملكية (الموناركية سنة 1315)، ما يمكن تسميته اليوم بالحكومة العالمية ولكنها في صورة أمبراطورية عالمية، مستوحياً في ذلك عودة الأمبراطورية الرومانية التي "كرسها الله لتوفير السلام للبشر"، على حد تعبيره ويدلل

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 33.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 172.

(دانتي) على حاجة العالم إلى قيام مثل هذه الحكومة بقوله: " إذا كانت مصلحة الأسرة الواحدة تقتضي وجود رئاسة مسيطرة تتولى فض المنازعات بين أفرادها، فالشعوب أجدى أن تكون لها مثل هذه الرئاسة المسيطرة ويتمثل ذلك في الحكومة العالمية".[1]

وأظهر(دانتي) ان لكل أتحاد تقيمه جماعة من الناس غايه تهدف إلى سعادة البشر، وان هذه الاتحادات ترتقي من الأسرة والقرية إلى دولة المدينة، واسمى هذه الاتحادات هي الامبراطورية العالمية .[2]

ان ضرورة وجود سلطة زمنية لرفاهية الشعب هي التي دعت (دانتي) للدفاع عن سلطة الامبراطور، منادياً بتوحيد السلطة ووضعها في يد الامبرطور، أما سياسة البابا التي ترمي إلى فرض السيطرة على الامبراطور، فأنها - كما يعتقد دانتي - تسبب أنقسامات داخلية وتؤدي إلى شيوع الفوضى في المجتمع الاوربي، لذا فلا بد من وجود حاكم واحد وحكومة واحدة .[3]

ان الحكومة العالمية التي دعا إليها (دانتي) لاتعني قيام حكومة مركزية موحدة، فقد كان (دانتي) يدعو إلى اتحاد الحكومات، على ان تتمتع الممالك والإمارات والمدن الحرة التي تتكون منها الحكومة العالمية بحرية تامة داخل نطاقها، ويوضح ذلك بقوله: " ليس معنى دعوتنا إلى إقامة حاكم عام يستطيع بسط سلطانه على العالم، أن نمنحه حق أصدار كل قرار صغير أو كبير، لأن الشعوب والممالك والمدن يجب أن يسير نظامها على وفق القوانين التي تلائم كلاً منها، إذ القانون هو الذي ينظم شئون الحياة، وبما أن الناس يعيشون في أجواء مختلفة، فهم يحتاجون أيضا إلى قواعد للحياة مختلفة، أما الوسائل التي يشترك فيها الجنس البشري والتي تنبعث من غريزة كامنة في نفسه، فيجب الخضوع فيها لحاكم واحد، ويجب على الناس أن يتمسكوا بقاعدة واحدة ترشدهم إلى السلام".[4]

---

(1) نقلا عن: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(2) جورج سباين، تطور الفكر السياسي الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 171.

(3) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 31، كذلك: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(4) نقلا عن: محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 33- 34.

ويستشف من ذلك ان (دانتي) لم يدع إلى إقامة حكومة عالمية (موناركية) لكي يجسد حكومة الطغيان، فقد أكد مرارا وتكرارا على العدالة والحرية، وان تحقيقها يكون عن طريق حكومة عالمية يرأسها حاكماً عادلاً، يتعالى عن الدوافع الشخصية ويتسامى عن النزاعات الإقليمية، ويستند إلى قوة تسمو على الظلم والاضطهاد .[1]

2. **توماس مور (1487-1535) :**

مع بداية القرن السادس عشر ظهرت الحركة الإنسانية، والتي كان من واحد من أهم أهدافها هو السعي لتحقيق العدل والسلام والوحدة بين الشعوب، ويعد (توماس مور) احد رواد تلك الحركة فضلا عن ان كتابه (اليوتوبيا) يعد واحدا من أهم وثائق الحركة الإنسانية، فقد مثل (اليوتوبيا) رد فعل على ما كان يسود في اوروبا من حرب وظلم بالدعوة إلى السلام والعدالة والمساواة.[2]

وتجسدت أهم مظاهر الظلم في الأضطراب الاقتصادي الخطر الذي رافق قيام التجارة الحديثة وتحطيم الاقتصاد القديم[3] القائم على الزراعة حيث عانى غالبية شعوب أوروبا من الفقر المدقع مقابل نمو الثروات بيد طبقة التجار والحكام.

ويعتقد (توماس مور) في كتابه (اليوتوبيا) ان السلام هو وليد العدالة الاجتماعية، فقد لمس كثير من العيوب في الدولة القومية وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالمشكلات التي تولدت عن الاختلافات الاجتماعية والفوارق الطبقية، لذلك صور في كتابه (اليوتوبيا) مجتمع مثالي يعيش في سلام دائم، إذ تشرف عليه حكومة منتخبة، ويقوم على شيوع الثروات وتوزيع أدوات الأنتاج، واشتراك جميع الأفراد في ثمرات هذا الانتاج، والغاء كل

---

(1) جورج سباين، تطور الفكر السياسي الكتاب الثاني، مصدر سبق ذكره، ص 171.

(2) توماس مور، يوتوبيا، ترجمة: د.انجيل بطرس سمعان، ط2،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987) ص ص39-41.

(3) جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث، ترجمة: حسن جلال العروسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010)، ص 158.

مظاهر الثروة ومقوماتها، كما تتلاشى في هذا النظام الاجتماعي الفوارق الإجتماعية والطبقيـة، وبالتالي يسود السلام. ومن هنا فان خلاصة رأي (توماس مور)، هو انه مـن الممكـن تـرويض الإنسـان وجعلـه إنسـاناً محبـاً للسـلام، عـن طريـق السـيطرة عـلى غرائـزه وإصـلاح وضـعه الإجتماعي.[1]

وتنظر (ماري لويزا برنيري) في كتابها (المدينة الفاضلة عبر التاريخ) إلى ان يوتوبيا (توماس مور) تعكس إطار العصر الذي كتب به وهو عصر النهضة، وقد كان رد فعل للفردية المتطرفة والحكم المطلق من ناحية، وعمليـات الاحتكـار الواسـعة النطـاق في المجـال الاقتصـادي، ومـا يتبعها من استغلال للطبقة العاملة وفقر الغالبية العظمى من طبقات الشـعب وللفرقـة بـين الشعوب نتيجة للخلافات العقائدية من ناحية أخرى، وقد عملت هذه اليوتوبيا - إلى جانـب يوتوبيات عصر النهضة الأخرى- على بث الروح الجماعيـة، والوحـدة بـين الشـعوب والعدالـة والمساواة بين طبقات الشعب.[2]

ومع ان نموذج الدولة العالمية ندر من تبناه من كتّـاب اليوتوبيـا القوميـة (يوتوبيـا عصر الدولة القومية).[3] فان (جوفان دومنيكو كامبانيلا) (1568-1639) في كتابه (مدينة الشـمس) تطلع إلى إقامة دولة عالمية مسيحية، ولتحقيق ذلك رأى ضرورة النهوض بالإصلاح عـلى ثلاثـة مستويات، هي: تحسين ظـروف الشـعب عـلى المسـتوى الاجتماعـي، وتـولي (اسـبانيا) قيـادة توحيد العـالم عـلى الصـعيد السـياسي، وإصـلاح الكنيسـة الكاثوليكيـة في المجـال الـديني. ولم

(1) ينظر: د. محمد حسن الابياري،مصدر سبق ذكره، ص37، كذلك: تومـاس مـور، مصـدر سـبق ذكـره،ص ص52-56.

(2) من يوتوبيات عصر النهضة، فضلا عن (مور، وكامبيلا)، يوتوبيا المدينة المسـيحية لــ (يوهـان فـالنتين اندريياي، 1586-1654) ويوتوبيا اتلانتس الجديدة لـ (فرانسيس بيكون 1561-1626)، للمزيد ينظـر: ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: د. عطيات ابـو السـعود، سلسـلة عـالم المعرفـة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1997) ص ص 136-174.

(3) اذ توافق معظم اليوتوبيات على الحرب بوصفها جزء حتميا مـع نظامهـا، والواقـع لابـد مـن ان يكـون كذلك لان وجود الدولة القومية هو الـذي يولـد الحـروب عـلى الـدوام بخـلاف كتـاب يوتوبيـا الـعصر القديم من امثال (جمهورية زينون) الذي اعلن اخوة البشر من الأمم كافة، ينظـر: المصـدر نفسـه، ص 22.

يتصور (كامبانيلا) الإصلاح على طريقة (كالفن) أو (لوثر) اللـذين أرادا الأنسـلاخ عـن هيمنـة الكنيسة في روما وشجعا بذلك التطلعات القومية، وأنما أراد ان يوحد العالم تحت لواء الايمـان الكاثوليكي، ورای ان أستعادة الكنيسة لسلطتها لايتم الا عن طريـق قبـول الأفكـار الفلسـفية الجديدة، ولذلك سعى إلى تحديث الكنيسة لا إلى إصـلاحها وكـان يـؤمن بـأن (اسـبانيا) هـي القوة الوحيدة القادرة على تحقيق (الجمهورية العالمية).(1)

وقد شكلت هذه اليوتوبيات أنقطاعا عن الواقع بتخيل صور لدول مثالية عالمية، لكـن هـذا الانقطاع رفضته يوتوبيا (هربـرت جـورج ويلـز) (1866-1944) إذ مثـل كتابـه (يوتوبيـا حديثـة) قطيعة مع التراث اليوتوبي برفضه وصف مجتمـع كامـل، فقـد ذهـب إلى ان اليوتوبيـا يجـب ان تحتوي أيضا الخلافات والصراعات، وعد يوتوبياه حالة ممكنة التحقق، كما انها في الوقـت نفسـه حالة مرغوبا فيها اكثر من العالم الذي نعيش فيه، ووضع (ويلز) خلفه يوتوبيات الدولة القوميـة، إذ زعم أن عصر الحدود والحواجز اللغوية التـي تفصـل بـين الأمـم قـد مضى، ولا يمكـن ان يفـي بالغرض من اليوتوبيا الحديثة الا كوكبا كاملاً .وان المستقبل سيشهد تطور الدول القومية وتحولها إلى سلطة لحكم العالم، وبدلا من ان تحكـم هـذه القـوة العـالم بطريقـة سـلبية، فانـه يجـب ان تحكمه بطريق ايجابية عن طريق دولـة عالميـة .(2) ان التفكـير بوحـدة العـالم وإيجـاد الحكومـة العالمية لم يقتصر في فكر (ويلز) على عالم يوتوبي مثالي، بل لقد دفع بفكرته عن الحكومة العالمية بوصفها مصيرا لاشك فيه للبشرية عن طريق قيام اتحاد فدراليا عالميا لحل المشـكلات والنزاعـات الناجمة عن التنافس القومي، وأزالت الأخطار الرئيسة لاحتمالية انـدلاع حـرب عالميـة، واطـلاق لقوى الدمار والخراب، كما ان الحكومة العالمية ستتيح تحكم أفضـل في مشـكلات تلـوث البيئـة، وزيادة السكان والمشكلات الأخرى التي تواجهها البشرية.(3)

---

(1) المصدر نفسه ص ص 121-122.

(2) المصدر نفسه، ص ص 392-393.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر هـ ج. ويلز، معالم تاريخ الانسانية، المجلد الرابع، ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد، ص-ص 310-313، على الرابط الالكـتروني في شـبكة الانترنـت: **com www.Kotobarabia.**، كـذلك ينظـر: د.

3. أمريك كروشيه (1590- 1648) :

أصبحت اوروبا في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، مسرحا لحروب طاحنة مما حمل بعض المفكرين على بيان أضرار الحرب، والسعي إلى وضع مشروعات للسلام بدأت في نطاق اوروبا المسيحية ثم توسعت شيئا فشيئاً لتشمل العالم بأسره .[1]

وقد عاصر الراهب الفرنسي (أمريك كروشيه) السنوات الخمس الأولى من حرب الثلاثين المدمرة، ولذلك فهو يتفق مع (دانتي) في كراهيته للحرب، وبان العالمية هي السبيل للقضاء عليها، ولكنه نظر إلى العالمية نظرة أوسع وأشمل، فقد دعا إلى ضرورة قيام أتحاد عالمي مفتوح للشعوب والأمم كافة دون التقيد بدين خاص، وهو لا يكتفي بابراز هذه الفكرة، ولكنه يرسم الطريق العملي لوضعها موضع التنفيذ، فدافع عن الخطوات التي يمكن أتخاذها لحماية ولرواج التجارة ولترقية العلوم والفنون، ولنشر التسامح والأخوة بين الشعوب، إذ أشار إلى أن من أسباب الحروب كراهية الشعوب لبعضها بسبب التعصب الديني، أو بسبب جهل كل منها بنظام الآخر وبأساليب حياته، ويرى أنه لا علاج لهذه الحال الا بتغليب التسامح الديني وتشجيع التجارة، وتيسير تبادل السلع، لأن تبادل التجارة وتبادل المنافع يجعل الشعوب تفهم قيمة التضامن وفائدة قيام السلام، كما أقترح إنشاءمؤتمر دائم من السفراء ليجتمعوا بأستمرار في البندقية أو في مدينة محايدة أخرى،وهذا المؤتمر سوف يقوم بحل المشكلات التي تنشأ طبقا لحكم المجتمعين كلهم، واذا رفض واحد منهم تنفيذ القرارات فان جميع الدول الأخرى سوف تعثر على الوسيلة لحمله على ذلك، وسوف يصبح هذا المؤتمر - المكون من سفراء جميع الدول الملكية والجمهورية ذات السيادة متضمنا تلك الموجودة في الشرق- كذلك وصيا على توفير السلام العالمي،

=جون .ج .تايلر، عقول المستقبل، ترجمة: لطفي فطين، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985)، ص ص 217-221.

(1) عبد الرحمن بدوي، امانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، (الكويت: الناشر وكالة المطبوعات، 1979) ص210.

ويجب ان يتعهد كل الحكام بتنفيذ قرار الاغلبية الصادر عن المؤتمر، كما يجب ان يتخذوا اجراءاً مشتركا ضد اولئك الذين يحيدون عنه، وعندما تفشل مجهودات صون السلام فلا سبيل الا باستعمال القوة.(1)

ولقد وضع (أمريك كروشيه) شرط للحكام أن يتقدموا بشكواهم إلى المؤتمر معلقا على ذلك بأنه: "طالما بقى الحكام متفرقين فأنهم سيحاولون توسيع رقعة دولهم، ولكنهم إذا كانوا قانعين بثروتهم الحالية، واذا اتحدوا مع هذا المؤتمر الذي هم أعضاء فيه، فلن يكون هناك مايعوق السلام أو يخالفه"، وقد فاق (كروشيه) (دانتي) الذي لم تتجاوز نظرته حدود عالمية الامبراطورية الرومانية، وسما بتفكيرة العالمي فتخطى حواجز التعصب الديني، واقترح أن تكون الدولة العثمانية والصين والهند والفرس أعضاء في الأتحاد العالمي الذي يقترحه، كما نادى أيضا بالتخلص من مساوئ مبدأ السيادة بأن تصدر القرارات بالاغلبية، وبهذا يكون (كروشيه) قد ذهب إلى أبعد مما رأى واضعو عهد عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة، وهذه الآراء الناضجة المستنيرة تجعل (كروشيه) من الرواد الاوائل الذين نادوا بالتنظيم العالمي.(2)

4. جوتفريد فيلهلم ليبنتس (1646-1716) :

إذا كان (دانتي) قد دعا إلى حكومة عالمية مستلهماً عودة الامبراطورية الرومانية، واذا كان (كروشيه) قد دعا إلى قيام عصبة أمم عالمية دون التقيد بدين أو مذهب معين، فان الفيلسوف الالماني (جوتفريد فيلهلم ليبنتس) قد دعا إلى سلام مصدره الثقافة والعلوم. إذ كان يرى أن السلام يجب الا يقتصر على مجرد منع قيام المنازعات، ولا مجرد القضاء على الخلافات، أو منع ألتجاء الدول إلى استعمال القوة، بل يجب ان يستند إلى تنظيم دولي يتولى أخضاع تلك المنازعات لقواعد ونظم تحل على أساسها، وكان (ليبنتس) في

---

(1) د.محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص34 - 35 .

(2) المصدر نفسه، ص 35.

بادىء الأمر ذا نظرة أوروبية، ووضع لذلك مشروعا في العام 1670، والـذي يهـدف إلى إقامـة تنظيم دولي يجمع بين جميع الدول الاوربية لتتمكن في ظل هذا الأتحاد من محاربـة الدولـة العثمانية. ثم تحول (ليبنتس) إلى العالمية حيث تقدم في العام 1676 بمشروع آخـر, يرمـي إلى تكوين أتحاد دولي تكون رئاسـته الروحيـة للبابـا, ورئاسـته الدنيويـة للامبراطـور, ويكـون لـه مجلس يتولى الفصل في ما قد يقع بين الأمراء من خلاف أو منازعات، ولما لم تلـق مشروعاتـه أي نجاح, اخذ يدعو أخيرا إلى نشر السـلام عـن طريـق الثقافـة والعلـم, لاعتقـاده ان أتحـاد الشعوب في هذا المجال يُقرب في ما بينهما، وأستطاع ان يقنع ملك (بروسـيا) بأنشـاء مجمـع للعلوم في مدينة برلين, ليكون مثالاً تقتـدي بـه الـدول الأخـرى. فـاذا عمـت هـذه المعاهـدة تقاربَ أهل الفكر والعلـم في مختلـف الـبلاد , وتـيسر بـذلك نشر فكـرة تنظـيم دولي يحقـق السلام العالمي, ولهذا نستطيع ان نقول ان افكـار (ليبنـتس) هـذه تُعـد النـواة الأولى لفكـرة (منظمة اليونسكو).[1]

5. ايمانويل كانت (1724-1804) :

نـادى رواد حركـة التنـوير[*] في القـرن الثـامن عشر بضرورة إصـلاح العـالم وتطـويره، وتخليصه من كل الأفكار اللاعقلانية، وبناء الدولة على اسس القانون والشرعية، والانتقـال

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 35-36.

(*****) حركة التنوير:هي حركة قامت في القرن الثامن عشر، والذي اطلق عليـه بـعصر التنـوير نسـبة لهـذه الحركة، قامت بالدفاع عن العقلانية ومبادئها: كوسائل لتأسيس النظام الشرعي للاخلاق والمعرفة، وكان رواد هذه الحركة يعدون مهمتهم تكمن في قيادة العالم إلى التطور والتحديث، وتـرك التقاليـد الدينيـة والثقافية القديمة، والافكار اللاعقلانية للعصور المظلمة، وكان من أهم آثـار هـذا الـعصر هـو الثـورات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها في قارتي اوروبا وامريكا، والتي اسفرت عن قيام الدولـة الحديثـة (المتمدنة)، التي ارتكزت على وجـود بيروقراطيـة وقيـام الجـيش كمؤسسـة قويـة ومتمتعـة باسـتقلال نسبي، وسيادة جو من العقلنة في التنظيم، اذ سادت في هذه الدول أنظمة سياسية بديلة عـن انظمـة القرون الوسطى، بحيث قامت هذه الانظمة بانتزاع الصفة الالهية عن سلطة الملـوك والحكـام فاصـلة الدين عن الدولة، ومن أهم فلاسفة ومفكري هذا العصر: فـولتير، وجـان جـاك روسـو، وديفيـد هيـوم وفرانسيس بيكون وغيرهم ينظـر: مـادة (عصر التنـوير) في موقـع الموسـوعة الحـرة ويكبيـديا، عـلى الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت: **ar.wikipedia.org/wiki/**

بالدولة في تنظيمها الداخلي وعلاقاتها مع الـدول الأخـرى إلى مسـتوى متطـور، ينبـذ العنـف ويحض على التمسك بالقانون والحرية الأخلاقية.

ويعد (ايمانويل كانت) من أكثر الفلاسفة عنايـة بالسـلام العـالمي في القـرن الثـامن عشر، وهو أول من وضع مصطلح (عصبة الأمم)، الذي أطلق بعد وفاته بقرن وربع عـلى أول إطـار مؤسسي سياسي عالمي دائم في تاريخ البشريـة، يهـدف إلى تنظـيم العلاقـة بـين الـدول، ومنـع اندلاع حرب عالمية ثانية، وإقامة سلام دائم تـنعم بـه كـل الشـعوب وهـو (منظمـة عصـبة الأمم).[1]

ناقش (كانت) قضية السلام العـالمي في كتـابين مهمـين هـما: (فـروض عـن بدايـة تـاريخ الإنسانية) في في العام 1786 والذي أعلن فيه " ان أكبر شر يصـيب الشـعوب المتمدنـة ناشـئ عن الحرب لا بمعنى الحرب الحاضرة أو الماضية، بل بمعنى دوام الاستعداد للحـرب القادمـة". وكتابه الثاني (مشروع السلام الدائم) الذي نشر في العام 1795، وأعلن فيه ان إنشاء"لـف بـين الشعوب" هو السبيل الوحيد للقضاء على شرور الحروب وويلاتها.[2]

ويبدو ان قيام الثورة الفرنسية في العام 1789 ومانتج عنها حينئذ من أنقضـاء عهـد السـلطة الاستبدادية والحكم قد أثر تأثيراً كبيراً في توجيه ميول (كانت) نحو النظـر إلى الامـور بعـين الرضـا والتفاؤل وربما كان نجاح تلك الثورة هي التـي دعـت الفيلسـوف إلى ان ينـادي بأهميـة تنظـيم الشعوب تنظيما داخلياً على أساس جمهوري تمهيداً لأنشاء أتحاد الدول الحرة .[3]

ويبين (كانت) ان الشعوب تعـارض قيـام ملكيـة عالميـة، كـما تعـارض قيـام جمهوريـة عالمية أو دولة اتحادية فوق الدول، ولهذا يقترح بدلاً من الدولة الاتحاديـة العالميـة اتحـاد بين الدول يبقي على سيادة كل دولة واستقلاليتها أو "مؤتمرا دائمـا للـدول"، ذلـك لانـه رأى

---

(1) كانت، مشروع السلام الدائم، ط1، ترجمة: د.عثمان امـين، (القـاهرة: مكتبـة الانجلـو المصريـة،1952)، ص8.

(2) المصدر نفسه، ص ص 8-9.

(3) المصدر نفسه، ص 10.

قوة تمسك الدول بسيادتها واستقلالها، لهذا ميز بين ما يمكن تحقيقة، وما هو مثل أعلى، ورأى أن ما يمكن تحقيقة هو الاتحاد بين دول مستقلة وذات سيادة وتظل كذلك داخل هذا الاتحاد، أما الدولة الاتحادية الشاملة فهي مثل أعلى، يرى (كانت) أنه لا يمكن - الآن في الأقل - تحقيقة على حد قوله.(1)

إن إيمان (كانت) بالاتحاد الطوعي (الإرادي بين الدول)، لايعني بانه يقف بالضد من الدولة الفدرالية العالمية، إذ انه يدافع عنها كحالة مثالية، لكن عدم رغبة الدول في الأنضمام إلى الدولة الفدرالية العالمية، يعد سبباً وجيهاً لدعوته لإقامة عصبة الدول أو الأمم الطوعية، فالدولة لن تكف عن الميل الطبيعي في عدم الأنصهار في دولة عالمية واحدة، ولكن يمكن ان يكون للسلام الأبدي ان يخلق علاقات سلمية بين الدول، وتتوسع شيئا فشيئاً إلى ان تشمل العالم وعندئذ سيكون العالم أقرب إلى وضع دستور عالمي.(2)

وعليه فان (كانت) يعتقد ان الدول لايمكن ان تتجاوز حالة (الهمجية) والحروب دون وجود قانونا ينظم العلاقة بين الدول، عن طريق أتحاد طوعي في هيأة عالمية،(3) ويقارب (كانت) بين الإنسان والدولة، ويخلص إلى نتيجة هي: ان الاوضاع التي أرغمت الرجل الفطري على حياة أجتماعية ذات قوانين, هي نفسها الظروف التي ستحمل الأمم على التماس مثل هذه الحياة في المجتمع الدولي, حيث الأمن والسلام في ظل دستور عالمي يخضع الجميع لاحكامه, وتصبح الوحدات السياسية - اي الدول - في المحيط الدولي أشبه بالمناطق (الأقسام) الإقليمية أو المقاطعات في الدولة الواحدة. ويضع (كانت) برنامجا من مرحلتين لإقامة السلام الدائم، الأولى هي المرحلة التمهيدية، والثانية هي المرحلة النهائية. ويقترح في المرحلة التمهيدية جملة بنود تلخص بالآتي:(4)

---

(1) عبد الرحمن بدوي، امانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص 233.

(2) Pauline Kleingeld, Approaching Perpetual Peace: Kant's Defence Of A League Of States And His Ideal Of A World Federation, European Journal Of Philosophy, Vol .12, Issue 3. (UK: Oxford OX4 2DQ, December,2004),p.307.

(3) كانت، مصدر سبق ذكره، ص ص 11- 13.

(4) المصدر نفسه، ص ص13-14.

أ- ينبغي ان لا تُعد اية معاهدة صلح على انها كذلك إذا ما كان أطرافها قد أحتفظوا ضمنا بنية اللجوء إلى حرب جديدة .

ب- لايجوز لأية دولة مستقلة ان تستحوذ على دولة أ خرى، لا بالميراث ولا بالمبادلة ولا بالشراء ولا بالهبة.

ج- يجب ان تزول الجيوش النظامية كلياً مع الوقت .

د- لايحق للدولة أعتماد الأ قتراض لتمويل نزاعاتها الخارجية .

هـ - لايحق لأي دولة من الدول ان تتدخل بالقوة في شئون دولة أخرى.

و- لايحق لأي دولة في حال حرب مع دولة أخرى ان تسمح لنفسها بأعمال عدائية من النوع الذي يجعل الثقة مستحيلة بينهما، بعد استتباب السلام.

وفي المرحلة النهائية من برنامج (كانت) لإقامة السلام بين الدول يقترح ثلاثة بنود هي: [1]

البند الأول: يجب ان يكون الدستور المدني لكل دولة دستوراً جمهورياً. [2]

البند الثاني: يجب ان يقوم قانون الشعوب على أساس الأتحاد بين الدول الحرة.

البند الثالث: يجب ان يضمن التشريع العالمي حق الأجنبي في ان يتلقى حسن المعاملة في اي دولة يدخلها، وبعبارة أخرى يجب ان يكون لكل إنسان الحق في زيارة اي بلد، فلا يعامل فيه على انه عدو.

---

(1) كانت، مصدر سبق، ص ص 15-17.

(2) لم يكن قصد (كانت) بالجمهوري، ما يعرف اليوم بهذا المصطلح والذي يوضع في العادة في قبال الحكم الملكي، وأنما كان يقصد بأستخدام مصطلح (الجمهوري) كل نظام سياسي يقوم على أساس أحترام حرية المواطنين والمساواة القانونية بينهم أياً كان شكله ملكياً أو جمهورياً أو رئاسياً، وفي مقابل الحرية والمساواة يجب عليهم الأقرار بسلطة الدولة، فمن دون خضوع كل الرعايا لتشريع وحيد مشترك لا يمكن ضمان الحرية، ولا يمكن قيام المساواة، فالحرية والمساواة والسلطة هي الأسس الثلاثة للنظام الجمهوري عند (كانت)، ولما كانت الحرية لا تكون موجده اذا ما جمعت في شخص واحد السلطتين التنفيذية والتشريعية، فان النظام الجمهوري عند (كانت) يقوم نظريا على مبدأ الفصل بين السلطات. ينظر: عبد الرحمن بدوي، إمانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، مصدر سبق ذكره، ص ص 230-231.

ويرى (كانت) ان العقل هو المصدر الأعلى لكل تشريع قانوني، والعقل يرفض التسليم بأن الحرب تشكل السبيل إلى أستخلاص الحق، فهو يدين هذه الوسيلة إدانة مطلقة، كما يرفض (كانت) الأرتكاز على استخدام القوة والحرب لتحقيق السلام، فلا يمكن - عند كانت - إقامة السلام وضمان أستمراره من دون أتفاق متبادل بين الشعوب، لهذا السبب يرى (كانت) انه لابد من عقد تحالف من نوع خاص يمكن تسميته بـ (تحالف السلام) وهو غير معاهدة الصلح، ويختلف عنها بكونه يهدف إلى أنهاء جميع الحروب إلى الأبد. ويعتقد (كانت) ان إمكانية تحقيق فكرة الأتحاد هذه، ينبغي ان تتسع تدريجيا لتشمل جميع الدول، ويعتقد انه سيكون من حسن الحظ إذا ما انضمت احدى الدول أو الشعوب القوية والمستنيرة إلى الاتحاد وتبنت النظام الجمهورية - إذ من طبع الجمهورية ان تنزع تلقائيا إلى السلام الدائم- لانه سينشأ بفضل ذلك، قطب للتحالف الأتحادي، حيث تتمكن الدول الأخرى من الأنضمام اليه توخيا لتأمين حريتها، ولأمكن توسيع هذا الواقع التحالفي تدريجيا .[1]

ونظرا لان الدول ترفض قيام (جمهورية عالمية)، فان (كانت) يعتقد انه لايتبقى - إذا لم نرد خسارة كل شيء- سوى البديل السلبي المتمثل في قيام أتحاد دائم مستمر للتوسع، يستطيع منع الحرب و ترويض تلك الأستعدادات العدائية والمناقضة للحق، مع العلم ان خطر تفجر هذه الميول العنيفة يظل ماثلا.[2]

6. جيرمي بنتام (1748- 1832) :

أوضح الفيلسوف والقانوني الانكليزي (جيرمي بنتام) في مشروعه (خطة من اجل العالمية والسلام الدائم)، بأن السلام غير قابل للأنقسام، وأن العالم لا يمكن أن يكون نصفه عبيداً ونصفه الآخر أحرارا، ويكون لديه أدنى أمل في تحقيق السلام، ولقد دافع عن ذلك قائلاً: " أن رجال السياسة الذين يهمهم أن ينتهجوا سياسة خارجية لا يرعون فيها الا

(1) عبد الرحمن بدوي، إمانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، مصدر سبق ذكره ، ص ص 231-234.
(2) المصدر نفسه، ص ص233-234.

المصلحة الوطنية وحدها، يجب أن يعدلوا عن نهجهم هذا، وحتى يحين الوقت الذي تحتل فيه المصلحة الدولية تفكيرهم فلن يكون هناك سلام دائم ". [1]

كما ان فكرة (بنتام) لتحقيق السلام تتفق مع نظريته الاقتصادية عن المنفعة، فمشروعه يهدف إلى " تحقيق أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الأفراد، وأكبر عدد في نظره هو شعوب العالم قاطبة، فغاية السياسي يجب الا تقف عند حدود بني جنسه، وألا يكون سعيه لتحقيق السعادة لهم وحدهم، بل يجب ان يتخطى الحدود القومية، فيعمل على نشر الرخاء والسلام بين أبناء البشر جميعاً "، وتتلخص مقترحات (بنتام) لتحقيق هذه الأهداف في النقاط الآتية: [2]

أ- تخفيض تسليح جميع الدول .

ب- تحرير جميع المستعمرات وجلاء المستعمر عنها.

ج- رفض المعاهدات السرية والدبلوماسية الخفية.

د- تشجيع تبادل التجارة بين مختلف البلاد.

هـ- إنشاءمحكمة عدل دولية تفصل في النزاعات، ولكن ليس لها ان تفرض عقوبات.

و- تكوين هيئة دولية يؤلف أعضاؤها من نائبين عن كل دولة، وتكون مناقشات الهيئة علنية لاطلاع الرأي العام العالمي على قضاياه وليدافع عن السلام والأمن .

كما يرفض (بنتام) استعمال القوة لأجبار الدول العنيدة، لأعتقاده بأن ضغط الرأي العالمي يكون كافياً لتحقيق هذا الغرض، إذا ما توفرت الضمانات الكافية لحرية الصحافة. وفي ضوء ذلك يُعد (بنتام) في طليعة المنادين بالدبلوماسية المفتوحة، وهي السياسة التي نادى بها الرئيس الأمريكي(ودرو ولسن) فيما بعد، لكن مبادئ (بنتام) ومشروعه لتحقيق السلام لم تستطع أن تمنع الحروب الناجمة عن الثورة الفرنسية، ولا أن تحول دون

---

(1) نقلا عن: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص37.

(2) المصدر نفسه، ص38، كذلك: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 39.

حروب نـابليون، وكـذلك لم تسـتطع مبـادئ الـرئيس(ولسـن) أن تحـول دون وقـوع الحـرب العالمية الثانية.[1]

ثانياً: العالمية في الفلسفة المعاصرة :

شهد القرن العشرين قمة الصراع الدولي على الهيمنة والقوة بين القـوى الدوليـة الكـبرى، وكان مبعث هذا الصراع هو التنافس على الثروات والمـوارد، وصـعود الايـديولوجيات الكـبرى، وبروز الفاشية والعنصرية، مما قاد العالم لخـوض غـمار حـربين عـالميتين مـدمرتين، لم تقـتصر حدودهما عـلى الـدول الكـبرى والنطـاق الأوروبي، بـل شـملت معظـم دول العـالم، وأزدادت المخاوف والقلق في العالم بعد أختراع القنبلة النووية وأستخدامها ضد اليابـان في آب في العـام 1945، ودخول العالم مرحلة سباق التسلح لحيازة أكبر قدر من أسلحة الـدمار الشـامل طيلـة عقود الحرب الباردة. ان هذه الاوضاع دفعت المفكـرين والفلاسـفة والقـانونيين للبحـث عـن طريقة يتجنب فيها العالم كوارث الحـروب، والتـي بـدت أكـثر تـدميرا وتقتـيلا مـن ذي قبـل، فعاودوا طرح الأفكار التي نادى بها من سبق من الفلاسفة والمفكرين، والتي كان مـن آثارهـا قيام أول بوادر التنظيم الدولي العالمي الدائم والذي تمثل بعصبة الأمم، ومـن ثـم إنشـاءالأمم المتحدة والتي لم تنجح لوضع حد للحـروب أو التصـدي لمشـكلات العـالم الكـبرى، فضـلاً عـن تجديد الدعوة إلى توحيد العالم وأنشـاء حكومـة تقـف فـوق سـلطة الدولـة القوميـة، وتمنـع أستخدام القوة والعنف في العلاقات بين الدول، وتتصدى لتنظيم وإدارة القضايا العالمية وحل المشكلات التي تواجه العالم.

وعـلى الـرغم مـن ان هنـاك العديـد مـن الفلاسـفة والمفكـرين والسياسـيين ممـن نـادو بالحكومة العالمية في القرن العشريـن، الا اننـا سـنقتصر عـلى الفيلسـوف الانكليـزي (برترانـد راسل 1872- 1970)، لانه يعد من أكثر الفلاسـفة أنشـغالاً بقضـية الحـرب والسـلام، إذ رأى (راسـل) ان السـلام لا يمكـن تحقيقـه الا في حالـة واحـدة فقـط وهـي قيـام حكومـة عالميـة

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 38.

ينضوي العالم كله تحت لوائها، ولها من الصلاحية ما يفوق بكثير منظمة الأمـم المتحـدة، واذا لم يقم العالم بتكوين هذه الحكومة فلن يعرف العالم السلام قط .[1]

لقد بحث (راسل) عن أسباب الحرب بوصـفها أهـم واكـبر خطـر يواجهـه الـبشر في ظـل وجود أسلحة الـدمار الشـامل، وراى بـأن أسـباب دفينـة في وجـدان النـاس تـدفعهم إلى شـن الحرب، وهذه الأسـباب أو " دوافـع الحـرب" - كـما يسـميها راسـل - تجعـل لـديهم دوافـع للعدوان أكثر من دوافع الأئتلاف والتعاون،[2] وهذه الدوافع تتضمن" تأكيد الـذات في مواجـه الاخرين "،[3] كما تتضمن العداء العنصري الذي ترجع جذوره السايكولوجية إلى الخـوف مـن الخضوع لسيطرة الاجنبي، والذي يتسبب أيضا بالأضطهاد العـنصري .[4] إلى جانـب الأخـتلاف في الأيديولوجيات والعقائد، وهذه الأختلافات بحسب رأي (راسـل) لا تكـون بـالضرورة سـببا للنزاع، الا إذا كانت هذه الخلافات مصحوبة بتعصب شديد.[5]

ان هذه الأسباب عند (راسل) من شأنها ان تعوق قيام الحكومة العالمية، مـادام لا يمكـن قمع هذه الدوافع الإنسانية، فانه يجب البحث عـن طـرق لتنظـيم هـذه الـدوافع وتوجيههـا التوجيه الصحيح، فالمشـكلة تكمـن في كيفيـة الأبقـاء عـلى هـذه الـدوافع بحيـث لاتقـود إلى الحرب.[6] فالحرب كارثة ينبغي ان تكرس الجهود لأظهار انه حتى المنتصر فيها أنتصارا كـاملا - وهـو أمـر بعيـد- سـيخرج منهـا أسـوء حـالاً مـما كـان قبلهـا.[7] وفي ظـل صـناعة القنبلـة

---

(1) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 7.

(2) برتراند راسل، نحو عـالم افضـل، ترجمـة: ديـرني خشـبة وعبـد الكـريم احمـد، سلسـلة الالـف كتـاب، (القاهرة: العالمية للطبع والنشر، 1956)، ص 64.

(3) المصدر نفسه، ص ص 22-23.

(4) برتراند راسل، امال جديدة في عالم متغير، ترجمة: عبد الكريم احمـد، (القـاهرة: دار القوميـة العربيـة للطباعة، بلا)، ص 108.

(5) المصدر نفسه، ص116.

(6) برتراند راسل، نحو عالم افضل مصدر سبق ذكره، ص ص 73-74.

(7) برتراند راسل، امال جديدة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 130.

الهيدروجينية يرى (راسل) ان الأمر يـزداد خطـورة وكارثيـة ولايعتقـد انـه بالأمكـان درء هـذا الخطر مالم يتوصل إلى سبيل تفادي شبح الحرب. [1]

ويمكن القول ان نقطة البدء عند (راسل) في طريقـة تحقيـق الحكومـة العالميـة، تتمثـل بضرورة العمل على هدم أو على الأقل أضعاف الإطار الإنساني المتمثل بفكرة الدولـة القوميـة ذات السيادة المطلقة، ويميز (راسل) بين الأوجه الثقافية، والأوجه السياسية لموضوع القومية، فمن جهة يرحب بالتمايز والأختلاف الثقافي ويرى انه أضافة للإنسانية كلها، لـذا فهـو يـرفض التماثل الثقافي، ويرفض من جهة أخرى الاختلاف السياسي بين الشعوب عـلى أسسـس قوميـة وثقافية، والذي يؤدي إلى الحروب ويقول " إذا عدنا ونظرنا إلى وجهة النظـر السياسـية فأنهـا تصبح شراً وبلاءاً ".[2]

ولذلك لايـرى (راسـل) مـن الضروري القضـاءعلى الفـروق القائمـة بـين الأمـم مـن حيـث العادات والتقاليد وأنماط المعيشة، فالغرض كما يرى ليس في إقامة (المواطنة العالمية) وأنما في قيام نوع من (الروح العالمية)، والتي هي شيء يضاف إلى حب الوطن ولا ينقص منه، فيصـبح الإنسان وفقا لهذه (الروح العالمية)، لا يتمنى لوطنه شيئاً على حساب الآخرين، بـل أنـه يـرى في أي تميز تحققه بلاده ميزة للعالم كله.[3]

وإلى جانب رؤيته بأن القومية السياسـية مبعثـاً للعـدوان والحـرب، ذهـب (راسـل) إلى الربط بين السلام العالمي وضرورة التنازل عن السيادة المطلقة لكل الدول، إذ من غير الممكن ضمان السلم في العالم أو البت في المسائل العالمية طبقا للقانون الـدولي، مـا لم تتنـازل الـدول عـن سـيادتها المطلقـة في علاقاتهـا الخارجيـة، إلى حكومـة عالميـة لهـا صـلاحيات تشريعيـة وقضائية فوق الدول.[4]

---

(1) برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، ترجمة: جلال العشري، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979) ص 184.

(2) المصدر نفسه، ص ص 109 – 110 .

(3) برتراند راسل، نحو عالم افضل، مصدر سبق ذكره، ص ص 81-82 .

(4) برتراند راسل، مثل عليا سياسية، ترجمة: سمير عبدة، (بيروت: دار الجليل، 1979)، ص 69.

ويقارن (راسل) بين تنازل الأفراد عن جانب مـن حريـاتهم الطبيعيـة مـن أجـل ان يقـوم نظام الدولة وقانونها بكفالة تمتعهم بما بقـى لهـم مـن الحريـات، ورد أي أعتـداء يقـع عـلى أحدهم، وبين ما يمكن تحققه في المجال الدولي.[1] وهو لا يعني بضرورة التنازل عن جزء مـن سيادة الدول لمصلحة المجتمع الدولي، التدخل في الشئون الداخلية لهذه الـدول، بـل العكـس فانه يطالب كل أمة باستقلالها في إدارة شئونها الداخلية، ويرفض تدخل أية دولـة في الشـئون الداخلية لدولة أخرى.[2]

ويضع (راسل) شروطاً تشـكل مقـدمات ضروريـة لإقامـة الحكومـة العالميـة، أو التمهيـد لقيامها، هي:

1- تربية النشىء على قبول الاخر: فالصلة بين التعلم و الايديولوجيـة حقيقـة -بحسـب رأي راسل- فالدولة القومية تحرص على الأمساك بزمام التعليم بهدف فرض أيـديولوجيتها، كما تحرص حرصا بالغا على ان تجعـل الـنشىء يتصـور ان حـرب الأجانـب عمـل عظـيم، وتعد ان هذا غاية عليا لها [3]، فالنظام التعليمي هو الذي جعل النزعة القومية المسببة للحروب أكثر خطورة.

2- الحد من الزيادة السكانية: إذ يرى (راسل) ان مشكلة الزيادة السكانية في الدول الفقـيرة تمنع قيام الحكومة العالمية وتنذر بالحرب، فمن الصعب رفع مستويات المنـاطق الفقـيرة من العالم إلى مستوى قريب من مستوى الرخاء الذي تتمتع به في الوقت الحاضر الدول الغنية، لذا فان عـدم المسـاواة الاقتصـادية هـذه سـتولد الحقـد، وتجعـل مـن الحكومـة العالمية في حال قيامها معتمدة باستمرار على ممارسة القوة من جانب الأمم الأقوى.[4]

3- الخضوع للقانون مهما كان مشرعه: إذ يرى (راسل) إذا كان للحيـاة الإنسـانية ان تسـتمر على الرغم من وجود الأسلحة المـدمرة للبشريـة، فيجـب عـلى الإنسـان ان يـتعلم ضـبط

---

(1) برتراند راسل، نحو عالم افضل، مصدر سبق ذكره، ص72.

(2) برتراند راسل، مثل عليا سياسية، مصدر سبق ذكره، ص68.

(3) برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، مصدر سبق ذكره، ص ص 110- 111.

(4) برتراند راسل، امال جديدة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 197.

العواطف، ويتعين على الناس الخضوع للقانون، حتى إذا وجدوه مجحفا وغير عادل، وهو أمر صعب غير انه لابد للإنسان من الأختيار بين الحكمة والموت، والحكمة هي الرضا بحكم القانون الصادر من السلطة العليا في العالم.[1]

ويعتقد (راسل) انه حتى إذا تم أحلال القانون بدلاً عن القوة في علاقة الناس مع بعضهم البعض، فلا يمكن أخضاع العلاقات الدولية إلى القانون، الا عن طريق إقامة الحكومة العالمية، ولذا ينتقد (راسل) القانون الدولي بصورته الحالية، ويرى انه ابعد ما يكون عن تلك القواعد القانونية المرجوة لاقرار السلام العالمي، لان القانون الدولي يعترف بالسيادة المطلقة للدول، ويقر حق كل دولة في شن الحرب، واذا ما اندلعت الحرب بين طرفين تكون الكلمة النهائية فيها لشيء واحد هو اي الطرفين اكثر قوة.[2]

4- الغاء الجيوش الوطنية وتكوين جيش دولي: فامتلاك الدول القومية للقوات العسكرية والأسلحة المتقدمة يجعل كل منها، تلجأ إلى استخدام قوتها العسكرية في أي نزاع تعتقد فيه ان مصالحها وحقوقها تعرضت للخطر. ويؤكد (راسل) بانه ليس هناك سوى طريقة واحدة يمكن ان نجعل بها العالم بمأمن من الحرب، وذلك بأنشاء قوات مسلحة دولية واحدة تحتكر جميع الأسلحة، تديرها وتوجهها حكومة عالمية واحدة، فكما تحتكر الدولة في الشئون الداخلية أستخدام القوة، كذلك تكون الحكومة العالمية. [3] وتعمل القوات المسلحة للحكومة العالمية بردع افراد المجتمع الدولي، ومنعهم من استخدام القوة بشكل غير مشروع أزاء بعضهم البعض.

5- تشجيع التعاون العالمي خارج إطار السياسة، إذ يرى (راسل) ان العالمية يمكن ان تتحقق في مجالات خارج إطار السياسة، ويطالب بتدعيم هذه المجالات ومنها عالمية التجارة، إذ أنتقد (راسل) النظرة الوطنية المتزمتة التي تعارض التجارة بين الدول

---

(1) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 101- 102.

(2) المصدر نفسه، ص 103.

(3) برتراند راسل، امال جديدة في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص 95.

بحجة المحافظة على الصناعة الوطنية، إلى جانب ذلك، دعى (راسـل) إلى عالميـة العلـم، حيث ان الأمم تتفق على ان المخترعات والمكتشفات تجلب النفع للجميع.[1]

وتتسع طموحـات (راسـل) لتتجـه إلى إقامـة دولـة كونيـة، تشـمل فضلا عـن إلى الكـرة الأرضية، القمر والكواكب، وبهذا الصدد يقول ان " هذه الانجازات التكنيكيـة و غـزو الفضـاء وأختراع الأسلحة النووية جعلت من الممكن تكنيكيا إقامة حكومة عالمية قادرة عـلى ممارسـة سلطتها في كل مكان، وجعلت المقاومة المسلحة مسـتحيلة في الواقـع، وهـذا الوضـع الجديـد يعود بشكل رئيس إلى ثلاثة عوامل علمية، أولها وأشـدها أهميـة هـو التـدمير الشـامل الـذي تحدثه الأسلحة النووية الحديثة، وثانيها السرعة المطـردة التـي يمكـن بواسـطتها الوصـول إلى الأهداف، وثالث هذه العوامل تكاليفها الباهضة، كل ذلك يزيد مـن الحجـم المحتمـل لدولـةٍ مستقرة. وحتى الآن ما زال الحجم المحتمل مقتصرا على سطح الأرض، ولكـن قـد يمتـد قريبـا جدا إلى القمر والكواكب ".[2]

(1) ينظر د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 110-114 .

(2) نقلا عن: احمد وليد سراج الدين، مصدر سبق ذكره، ص ص 215-216.

المبحث الثاني: الحكومة العالمية في مدارس العلاقات الدولية :

إن الوظيفة الرئيسة للنظريات والمدارس الفكرية في العلاقات الدولية تكمن في تقديمها المعرفة اللازمة لفهم الواقع الدولي أو لتغييره، ويعد مفهوم الحكومة العالمية أحد المفاهيم التي خضعت للدراسة والتنظير في مختلف مدارس العلاقات الدولية، وفي ضوء ذلك فان تناول مفهوم الحكومة العالمية في إطار هذه النظريات والمدارس يساعد في تحسين المعرفة العلمية،وتحليل الواقع الدولي المتطور، ويتطلب الوقوف ازاء موضوع الحكومة العالمية في مدارس العلاقات الدولية، والدخول بشي من التفصيل بخصوص المبادئ والافتراضات التي ترتكز عليها هذه المدارس، ومن ثم تحديد الموقف النظري منها، وهذا ما سنتناوله في المبحث.

المطلب الأول: الحكومة العالمية في المدرسة الواقعية:

على الرغم من تعدد النظريات والمقاربات في العلاقات الدولية، إلا أن الواقعية إستحوذت على مساحة واسعة من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية، وأستمدت قيمتها من كونها نقطة إنطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها، سواء جاءت هذه النظريات مؤكدة بعضا من إفتراضات الواقعية، أو أنها قامت على أنقاضها، ففي الحالتين مثلت الواقعية مصدر الهام فكري ونظري لجل النظريات الدولية.

لقد هيمنت الواقعية كنظرية لمدة طويلة في ميدان العلاقات الدولية، بوصفها قدمت التفسيرات الاكثر اقناعاً لحالات الصراع والحرب، ولعل تعاطي الواقعيون مع حالة الحرب كمسلمة مركزية تأسس عليها البناء الواقعي، كان عنصراً أساسياً في اضفاء الموضوعية والعقلانية عليها. وقد نشأ التوجه النظري الواقعي في دراسة العلاقات الدولية في الأوساط الأميركية بين الحربين العالميتين، وجاءت ردا على النظرية المثالية في العلاقات الدولية، على الرغم من ان الجذور الفلسفية التي ورثتها الواقعية ترجع إلى التاريخ الأوروبي في مختلف مراحله وعصوره من قديم ووسيط وحديث.[1] وأصبحت

---

(1) د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007)، ص 350.

الواقعية البرادايم(**Paradigm**)،[1] المهيمن على حقل العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد الخلل الذي اصاب العلاقات الدولية في الثلاثينات من القرن الماضي حينما تعرض المنهج القانوني - المثالي إلى انتكاسة شديدة وخيبة أمل لعدم قدرته على تجاوز وقوع حرب عالمية ثانية. وتستند الواقعية إلى تقليد فكري عريق، فمعظم الكتاب المعاصرين يدعون انها جزء من تقاليد فكرية سنتها وجوه بارزة مثل (ثيوسيديديس) (460- 406 ق. م)، ونيقولا ميكيافيلي (1469- 1527)، وتوماس هوبز (1588- 1679)، مؤكدين على تقديمهم جملة من المثل للقادة بخصوص كيفية إدارة شئونهم الخارجية لضمان أمن دولهم.[2] وهكذا كانت المحاورة الكبرى- كما يصفها المؤرخون و الأكاديميون- التي وقعت أواخر ثلاثينيات و آوائل أربعينيات القرن العشرين بين المثاليين، وجيل جديد من الكتاب الواقعيين كان أبرزهم (ادوارد هاليت كار وهانز مورغنثاو وفردريك شومان و راينهولد نايبور وجورج كينان)، أكدوا جميعا على أهمية القوة والطبيعة التنافسية للسياسات الدولية، ومنذ العام 1939، اضحى أبرز المفكرين وصُنّاع القرار ينظرون إلى العالم بنظرة واقعية، إذ كانت وصفات المنظرين الواقعيين مناسبة جدا للقوى الكبرى، إذ علمتهم التركيز على المصالح بدلا من الأيديولوجيا، والبحث عن السلم عن طريق القوة.[3]

---

(1) البرادايم(**Paradigm**)،هو الاطار المعرفي العام الذي يتم فيه انتاج المعرفة والنظرية، وإنه حسب توماس كوهن مجموع المسلمات والقواعد والاجراءات التي اجمع عليها مجتمع علمي خلال فترة معينة، إنه الاطار الذي ينتج فيه العلم العادي.للمزيد ينظر: توماس كون، بنية الثورات العلمية،ترجمة:شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992)، ص 223 وما بعدها.

كذلك ينظر، حكيمي توفيق،الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني،دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي (الجزائر:جامعة باتنة،رسالة ماجستير منشورة،2007-2008)،ص8

(2) Tim Dunne And C. Schmidt, Realism, In: John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics, And Introduction To International Relations, 3rd Eddition (UK:Oxford University Press,2005), p.162.

(3) Ibid. pp. 161-163.

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 9.

وتفترض النظرية الواقعية أن الشئون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية بخصوص آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تقديم تفسيرات مهمة للحروب والتحالفات والإمبريالية، والعقبات التي تواجه التعاون، وغيرها من الظواهر الدولية. كما أن تركيزها في النزعة التنافسية كان متناسبا جدا مع جوهر الصراع الأمريكي-السوفييتي. (1)

ويرى كل من(جيمس دورتي،وروبرت بالستغراف) ان هناك أربعة تصورات (افتراضات) أساسية مشتركة بين منظري الواقعية في حقبتها الأولى وتتمثل هذه الافتراضات بما يلي: (2)

1. ترى الواقعية في خلفيتها الفلسفية أن الطبيعة البشرية ثابتة وغير قابلة للتغييروالتعديل، وهي تنزع للشر والخطيئة وامتلاك القوة.
2. ان الموقع الجغرافي يؤثر في إمكانات وتوجهات الدول من حيث السياسة الخارجية، إذ ان الجغرافيا تجعل بعض الدول اكثر عرضة للغزو من غيرها.
3. نظرا لغياب سلطة مركزية تنظم العلاقات بين الدول، فطبيعة العلاقات الدولية هي الفوضى أو(الأناركية)، لذا فالآلية التنظمية في العلاقات الدولية هو توازن القوى.
4. يرى الواقعيون ان النظرية السياسية تنطلق من التجارب والخبرات التاريخية للعلاقات بين الدول.

ومع هذا فان الواقعية ليست نظرية واحدة بطبيعة الحال، وانما هي مدرسة نظرية واسعة تضم اتجاهات نظرية متعددة، يمكن تقسيمها على قسمين أساسيين هما:

---

(1) Stephen M.Walt, International Relations , One World, Many Theories, Foreign Policy, No.111, Spesial Edition (Spring 1998), p.31.

(2) جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص ص 60-61.

أولا: الواقعية الكلاسيكية:

تبلورت النظرية الواقعية الكلاسيكية بالأساس خلال مرحلة الحرب الباردة، الواقعيون الكلاسيكيون، مثل (هانز مورغنثاو) و (راينهولد نايبور)، يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تمتلك ما يسميه (مورغنثاو) بالرغبة الفطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب.[(1)]

وحالة الحرب كما يصورها (توماس هوبز) في كتابه (الليفياثان: **Leviathan**) بأنها ليست وضعاً إستثنائياً، بل هي أمر طبيعي في علاقات الدول ببعضها البعض. والصراع حالة لا يمكن تفاديها، لذلك يعطي الأولوية لدراسة أثر القوة في العلاقات السياسية الدولية، فالقوة هي عامل حاسم في السلوك الإنساني، "فالإنسان يسعى دون هوادة نحو إمتلاك المزيد من القوة ولا يتوقف هذا السعي إلا عند الموت، أما العهود والمواثيق التي لا تظللها السيوف ليست إلا كلمات لا طاقة لها على حماية الإنسان".[(2)] لذا فان (الليفياثان) او السلطة العليا المطلقة بحسب (هوبز) هي ما نلجأ إليها لانهاء الفوضى في حالة الفطرة (حالة الطبيعة)، فالدول تشبه الإنسان- الذي يعّد ذئبا لأخيه الإنسان- في تفاعلاتها الخارجية التي تسعى إلى تحقيق الأمن الذي يعد أولوية قصوى من أولويات سياساتها الخارجية.[(3)]

ويحدد (مورغنثاو) المبادئ الأساسية للواقعية الكلاسيكية في كتابه (السياسة بين الأمم)، عن طريق نظر إلى القوة بانها " الموضوع الذي يشكل محور التفاعل الدولي في حالتي السلم والحرب، فالدول في حالة بناء دائم لقوتها من أجل تشكيل سياسات القوة. وان العلاقات السياسية تحكمها قوانين موضوعية تضرب بجذورها في أعماق الطبيعة البشرية، والتي تميل إلى النزوع نحو السيطرة على الاخرين، وأن الدولة تتصرف طبقا

---

(1) Stephen M.Walt, , Op.Cit. p 31.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(3) محمد طه بدوي،مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1972)،ص 58.

للمصلحة الوطنية المعرفة في إطار القوة، وان المصلحة الأساسية والتي تحظى بأولوية عند الدولة هي للحفاظ على البقاء، ولن يكون ذلك إلا عن طريق كسب القوة، وعليه فالسياسة الدولية هي صراع من اجل القوة والمصلحة ". [1]

وتترتب على هذه المبادئ، مجموعة من الافتراضات والتصورات التي قامت عليها الواقعية الكلاسيكية والتي تسهم في إيجاد تصور عام عن موقفها من الحكومة العالمية، وهي :

1. الواقعيون يعدون الدول ذات السيادة الفاعل الرئيس في السياسة الدولية، حيث تصبح الدول ممثلا شرعياً للإرادة الجماعية للبشر، وهذه الشرعية هي التي تمكن الدولة من ممارسة السلطة والسيادة داخليا.[2] بمعنى آخر بسط سلطانها على كل رعاياها وتطبيق أنظمتها عليهم جميعاً، وبالتالي لا تعلو عليها سلطة أخرى أو تنافسها في فرض إرادتها وسلطتها في داخل اقليمها. اما ما تعنيه السيادة في مظهرها الخارجي، فانها تشير إلى حرية الدولة في إدارة شئونها الخارجية وتحديد علاقاتها بغيرها من الدول وحريتها بالتعاقد معها، وحقها في إعلان الحرب أو التزام الحياد، والسيادة ترادف في معناها الاستقلال السياسي، ومقتضاها عدم خضوع الدولة لأية دولة أجنبية، وعليه فان تنظيم العلاقات الخارجية يكون على أساس من الاستقلال .وتأسيساً على ذلك، يرسم الواقعيون تمييزا حادا بين السياسات الداخلية و الدولية، إذ يجادل (مورغنثاو) بأن "السياسة الدولية.. مثل كل السياسات، هي صراع من اجل القوة"، وهو يوضح الفروقات النوعية لهذا الصراع بين السياسات الدولية والداخلية، حيث في هذه الأخيرة تكون الدول قادرة على عرقلة سعي الأفراد للبحث عن القوة بطريقة أقل

---

(1) Quotig :Peter Sutch and Juanita Elias, International Relations: The Basics, 3rd Edition, (London And NY: Routledge Taylor And Francis Group, 2007).p.47.

كذلك ينظر: جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص ص 61-62.

انظر كذلك: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 10.

(2)Tim Dunne & C. Schmidt, Realism, Op.Cit, p. 163.

عنفا، في حين أنها تكون اقل قدرة على فعل ذلك في الأولى، ويفسر هذا بالنسبة للواقعيين سبب وقوع العنف في المستوى الدولي بشكل أكبر منه على المستوى الداخلي.[1] وهذا يعني عدم إمكانية قيام أي سلطة أو منظمة فوق سلطة الدولة، أي عدم إمكانية قيام الحكومة العالمية. ولذا فان المجتمع الدولي مجتمع غير منظم، ويظهر ذلك عن طريق مقارنته بالمجتمعات الوطنية التي تتميز باكتمال التنظيم والتضامن والتكامل بين أعضائها، وهي مزودة باجهزة وسلطات واضحة (السلطات الثلاث)، فضلاً عن وجود قوات عسكرية وشرطة وقدرة في التوجيه السياسي يسمح لها بحسم النزاعات الداخلية وتحقيق الغلبة للوحدة الوطنية، في حين يفتقر المجتمع الدولي أو عالم السياسة الدولية يفتقر إلى كل ذلك، وهو مطبوع بتعددية مراكز إتخاذ القرار وحرية اللجوء إلى القوة، وكل ما هو موجود هو التعايش بين الدول بالتراضي.[2]

2. ويتولد عن مفهوم الواقعية الكلاسيكية عن الطبيعة الإنسانية مبدأ السعي لتحقيق القوة والمصلحة على حساب الآخرين، فالواقعية تنظرالى المصلحة والقوة بعدها مفاهيم مجردة، ولا يمكن إيجاد توافق عالمي بشأنها، فالثابت هو ان البشر سيسعون لتحقيق مصالحهم مهما أختلفت أو تطورت وسائل وأدوات القوة لتحقيقها. [3]

وفي ضوء ذلك، فإن بيئة السياسة الدولية عند الواقعيين هي بيئة الفوضى والحرب والمعارك المهلكة، ولا أصل على الإطلاق إلى وجود سلطة عليا تحمي الأمن الدولي، وحياة الدول وتصارعها على المسرح العالمي هي حياة الغابة في الصميم، ولا أصل لتحسينها لانه ليس هناك دولة عالمية تحكم العالم أجمع، ولما كان التطلع إلى القوة

---

(1) Ibid, p. 163

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 11.

(2) د. ريمون حداد، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 161.

(3) Peter Sutch And Juanita Elias, Op.Cit, p.48.

والسلطان هو العنصر المميز للسياسة الدولية، وغيرها من السياسات فان السياسة الدولية تصبح في حكم الواقع والضرورة من سياسات القوة والسلطان، ولا تتساوى جميع الدول عادة في درجة انشغالها في السياسات الدولية [1] لذا فقد أكد (فريدريك شومان) على أنه في ظل نظام دولي يفتقد للحكومة العالمية يصبح من الضروري لكل وحدة سياسية (دولة) في هذا النظام أن تسعى لضمان أمنها إعتماداً على قوتها الذاتية وأن تنظر بحذر إلى قوة الدول المجاورة.[2] ويفهم ما تقدم ان الواقعية تبرز دور عناصر الشك في سعي الدول لتطوير قوتها، كما انها ترى بأن علاقات القوة في السياسة الدولية هي إنعكاس مباشر وطبيعي لفوضوية النظام الدولي الذي تغيب فيه أي سلطة مركزية لها القدرة على خلق ضوابط لسلوكيات الدول، على عكس ما عليه الحال مع السلطة التنظيمية الداخلية.[3]

3. ان نظرة الواقعيون إلى العلاقات بين الدول مبنية على أساس القوة، التي تحددها القدرات العسكرية والاقتصادية لهذه الدول، وليس على أساس المبادئ العقلانية أو الأخلاقية، هي على العكس من المثالية،[4] إذ ينكر الواقعيون فكرة وجود مبادئ أخلاقية عالمية، ويحذرون قادة الدول من التضحية بمصالح دولهم من أجل الالتزام ببعض مبادئ السلوك الأخلاقي. ويرى بعض الواقعيين من أنصار فكر"عقل الدولة" معيار أخلاقي مزدوج، الأول للأفراد الذين يعيشون داخل حدود الدولة، والآخر للدولة في علاقاتها مع الأمم الأخرى، ,انطلاقاً من ان واقع السياسة الدولية غالباً ما يجعل قادة الدول مرغمين على التصرف بطرق غير مقبولة كليا لدى الأفراد.

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 226.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكره، ص61.

(3) Chris Brown And Kirsten Ainley,Understanding International Relations,3rd Edition,(New York :Palgrave Macmillan,2005) ,p.97.

(4) Peter Sutch And Juanita Elias, Op.Cit, p.47.

ويؤكد أنصار فكرة "عقل الدولة" على أن الدولة نفسها تمثل قوة أخلاقية، وان وجود الدولة يخلق إمكانية قيام جماعة سياسية أخلاقية، ومن ثم فإن المحافظة على حياة الدولة يعد واجباً أخلاقياً.[1]

ويرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون: أن الدول تتضارب مصالحها إلى درجة تقودها إلى الحرب، وتؤدي إمكانيات الدولة دوراً مهماً في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين. [2]

وينطلق (مورغنثاو) من مبدأ أساس يتمثل بـ: ان هناك اشياء كثيرة في العالم لا نستطيع ان نُغيرها، ومن الواجب علينا محاولة فهمها كما هي، أي يجب ان ينظر إلى العلاقات الدولية كما هي وليس كما يجب ان تكون. ومن هذا المنطلق تُؤمن الواقعية بأن العالم يفتقر إلى الكمال من وجهة النظر العقلانية، وهو الثمرة الطبيعية للقوى الكامنة في الطبيعة الإنسانية، وعلى الإنسان إذا أراد إصلاح العالم ان يتعاون مع هذه القوى لا ان يحاربها،[3] ولذلك فان الأفكار المثالية تواجه بمعوقات حقيقية في الواقع الدولي، إذ لايمكن ان يظهر للوجود نظاماً مثالياً -تمثله الحكومة العالمية -يقوم على مبادىء الأخلاق وتطبيق القانون ما لم تتخلَ الدول عن استخدام القوة في علاقاتها، وتتبع المبادئ الأخلاقية، وتخضع لسلطة القانون .

4. وأنطلاقاً من سؤالٍ أساس طرحتهُ الواقعية، هو ما الذي يمكن فعله حيال الفوضى الدولية، (اي في ظل غياب الحكومة العالمية)؟ وضعت الواقعية رؤيتها لمفهوم توازن القوى، حيث يعكس مفهوم توازن القوى نظاماً دولياً يقوم على أساس الدول ذات السيادة في ظل غياب حكومة عالمية، وبعبارة أخرى فان توازن القوى هو أحد البدائل

---

(1) Tim Dunne And C. Schmidt, Realism, Op.Cit, p. 163.

(2) جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، مصدر سبق ذكرة، ص59.

(3) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 221.

التي تطرحها الواقعية لتحقيق السلام العالمي، غير ان توازن القوى ليس آلية تهدف إلى منع الحرب، بل على العكس، فأن الحرب هي آلية أساسية للحفاظ على التوازن وآلية لحل الصراع الدولي ايضاً. (1)

وعليه فان الواقعيين الكلاسيكيون، وفي إطار اهتمامهم بشروط تحقيق السلام العالمي، قدموا ثلاثة أشكال لتحقيق السلام على الصعيد العالمي، الأول: هو توازن القوى، حيث يمكن تحقيق السلام أو تحديد الحرب عن طريق توازن القوة، والثاني: إذا تم فرضه من قبل الرأي العام الدولي، أو نوع من الأخلاق اي عن طريق الالتزام بالقانون الدولي،اما الثالث والاخير: فإنه يشير إلى إمكانية تحقيق السلام في حال إقامة حكومة عالمية، لها سلطة مطلقة في فرض إرادتها على الدول،وبحسب (مورغنثاو)، فان توازن القوى يعد الحل الأكثرعملية، لإن الحلول الأخرى تبدو له غير قابلة للتحقيق من الناحية العملية عكس مفهوم توازن القوى الذي يعد حقيقة قائمة بالفعل .(2)

ثانيا: الواقعية الجديدة:

تنسب الواقعية الجديدة - أو ما تعرف بالواقعية الهيكلية أو البنيوية - بشكل مباشر إلى (كينث والتز) الذي حاول ان يقدم في كتابه (نظرية السياسة الدولية 1979)، نظرية عامة للسياسة الدولية تقوم على أساس تقديم النظام الدولي او" المنظومة الدولية " كمستوى لتحليل السياسة الدولية، يمكن عن طريقه فهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصرا له، كما ضمت الواقعية الجديدة مجموعة من المفكرين جاءوا ببعض التعديلات على الواقعية الكلاسيكية، الا انهم استمروا بالتأكيد على المبادئ الرئيسة للواقعية.

---

(1) Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit, pp.97-98

(2) اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: د. قاسم المقداد، مجلة الفكرالسياسي، العدد 11-12، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص52.

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 12.

لقد حاول (كينث والتز) تجاوز النقـد الـذي كـان مـن الممكـن توجيهـه إلى (مورغنثـاو) مقترحاً نظرية" للمنظومة الدولية"، والإبقاء على هذا المستوى من التحليل بوصـفه الوسـيلة الوحيدة لفهم سلوكيات الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومـة، التـي تفـرض قيـودا محددة على السلوك، في حين ان العوامل الأخرى كالدين والسياسة الداخلية والاقتصاد والتـي تعد إلى حد ما عوامل ثانوية.[1]

ويعارض (والتز) النظريات " الإختزالية " التي ترى أن النظام الدولي "المنظومـة الدوليـة" هو مجموع الدول وقراراتها وأفعالها المتبادلة، أي ان مستوى تحليل العلاقات الدولية سـيقع في ظل هذه النظريات على الدول، وبالتالي فـان هـذه النظريـات لـيس بمقـدورها - بحسـب والتز - ان تقدم تفسيراً حول سبب انتهاج الدول طرقاً متشابهة في السلوك، على الـرغم مـن تباين أنظمتها السياسية وتناقض ايـديولوجياتها، ولـذا فـان الواقعيـة الجديـدة هيـأت حـلاً لهذه المشكلة، بافتراض أن العوائق في النظام الدولي والتي تعرف بـ"العوائق النسقية" تحتل موقعاً وسطاً بين الدول وسلوكيات سياساتها الخارجية، ومن هنا فأن هدف الواقعية الجديدة يتحدد في توضيح كيفية تأثير القوى والعوائـق في النظـام الـدولي عـلى التشـابه الملحـوظ في سلوك الدول بـ السياسة الخارجية.[2]

فالواقعيون الجـدد اذن يـدافعون عـن منظـور نسـقي للسياسـة الدوليـة، اي ان مجمـل النظام الدولي "المنظومة الدولية " يفرض طريقة معينة على شـكل وسـلوك وحـدات النظـام، وبذلك اوجدوا مستوى اوسع هو المستوى الدولي، لتحليل السياسة الدولية.

ويرى (والتز) أن النظام يتشكل من بنيـة (**Structure**)، ووحـدات دوليـة متفاعلـة، وفي إعتقاده أن البنية هي المكون الرئيسي للنظام الذي يجعل التفكير في النظـام كلـه ممكنـا، بـل

---

(1) اكزافييه غيوم، المصدر نفسه، ص 59.

(2) Andrew Linklater, Neo-realism In Theory And Practice, In: Ken Booth & Steve Smith, International Relations Theory Today, 2nd Edition (U.S: The Pennsylvania State University Press, 1997),pp.242-243 .

سيكون من الممكـن كـما يقـول (والتـز) فصـل التحـولات عـلى مسـتوى الوحـدات عـن تلـك التحولات التي تكون على مستوى النظام، وبالتالي فانه من الممكن معرفة التأثيرات المختلفـة التي تتركها التحولات في أشكال النظم الدولية " الانساق: **Systems**" على الوحـدات الدوليـة، كما سيصبح من السهل التمييز بين تحولات النظم الدولية من بنية إلى أخرى، عن التحـولات ضمن النظام أو " النسق " الدولي.(1)

وفي ضوء ذلك فأن الواقعية الجديدة لا تولي اهتماماً للطبيعة البشرية، كما كانـت تفعـل الواقعية الكلاسيكية، إذ تَرَكـز جـل اهتمامهـا عـلى تـأثير النظـام الـدولي في سـلوك وحداتـه، فبالنسبة لـ (والتز)، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، والتـي تسـعى كـل منها للحفاظ على وجودها، في ظل فوضى دولية، تعكسها حالة انتفاء السلطة الدولية المركزية التي تحمي كل دولة من الدول الأخرى، وفي ظل هذا الواقـع فـأن كـل دولـة لا تهـتم سـوى بمصالحها.(2)

وعــلى الــرغم مــن اشــتراك الواقعيــة الجديــدة في افتراضــتها الرئيســة مــع الواقعيــة الكلاسيكية،(3) فان للواقعية الجديد مجموعة من المبـادئ العامـة التـي ترتكـز عليهـا، والتـي يمكن ايجازها في النقاط الاتية:

1. ان بنية النظام هي المكون الرئيس للنظام الدولي، وفي إطار السعي لبيان التأثير الذي تتركه بنية النظام في وحداته المتفاعلة فـيما بينهـا، وكيـف تـترك اثارهـا في البنيـة نفسـها يـرى (والتز) ان بنية النظام تدفع الدول إلى القيام بتصرفات من شأنها اعادة انتاج النظام. (4)

---

(1) Kenneth N. Waltz, Theory Of International Politics, (US: Addison-Wesley, 1979),pp. 87-88.

(2) Stephen M.Walt, Op.Cit. p.32.

(3) For More Details See: Robert O. Keohane And Lisa L. Martin , Institutional Theory As A Research Program,In:ColinElman And Miriam Fendius Elman, Editors,ProgressIn International Relations Theory Appraising The Field ,(London: MIT Press Cambridge, Massachusetts,2003),pp.73-74.

(4) ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: هـاني تـابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 204.

ويقف (والتز) لتوضيح فكرته عن تحولات النظام "النسق" عن طريق تعريفه للبنية، والمكون من ثلاثة أجزاء الأول: ان البنية تمثل المبدأ التنظيمي للنظام، إذ تتحول الأنظمة "الأنساق" إذا ما تغير المبدأ التنظيمي مثل الانتقال من بنية فوضوية إلى بنية تسلسلية (هرمية). والثاني ان البنية تشير إلى خصائص الوحدات الدولية، وبالتالي فان التغير في وظائف الوحدات يقود إلى تغير بنية النظام فمثلا انه لايمكن ان يقوم نظام تسلسلي (هرمي) مادام ان النظام تشكله وحدات متشابهه، والثالث: ان البنية تشير إلى تغيير توزيع موارد القوة والتأثير بين الوحدات، وتمثل هذه التغييرات تحولات ضمن النظام.[(1)]

2. تفترض الواقعية الجديدة ان النظم السياسية تقسم من حيث بنيتها إلى قسمين أساسين، هما: النظام التسلسلي (الهرمي) (**Hierarchical**)، والنظام الفوضوي (**Anarchical**)، فالنظام الدولي يأخذ دوما الشكل الأخير، في حين ان البنية السياسية المحلية تستند إلى مبدأ الهرمية في التنظيم.[(2)] وبالتالي فان الفوضوية كمبدأ تنظيمي يحكم بنية النظام الدولي، وذلك يعني انتفاء السلطة الدولية أو (الحكومة العالمية) بوصفها الحالة الوحيدة التي تمنع الحرب وتحقق السلام العالمي، ومن هنا سيصبح من الصعب جدا بالنسبة للدول الوصول إلى غاياتها في تحقيق الأمن، طالما لا توجد مؤسسات أو هيئة عليا بإمكانها فرض وسن القوانين الدولية.[(3)] إذ تتميز بنية النظام الفوضوية بأن كل الدول لها وظائف متشابهة، فهي متمايزة من حيث القدرات وليس الوظائف.

---

(1) Kenneth N. Waltz, Op.Cit ,pp.100-101.

كذلك ينظر:

Colin Elman, Realism In: Martin Griffiths, International Relations Theory For The Twenty-First Century: An Introduction,(New York: Routledge, 2007), p.13.

(2) ريتشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص205.

(3) Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma,World Politics, Vol.30, No.2. (UK: Princeton Institute For International And Regional Affairs , Cambridge University Press Jan.1978) , p. 167.

3. ويترتب على فوضوية النظام الدولي، ان الأعتماد على الذات يصبح هو السمة المميزة للسياسة الدولية، فطالما ان بنية النظام بنية فوضوية، وليس هناك ضامن لأمن الدولة، فأن وحدات النظام الدولي اي الدول ستلجأ إلى انتهاج سلوك الاعتماد على الذات أوما يسمى نظام المساعدة الذاتية (**Self-help**)، للحفاظ على أمنها، وبعبارة أخرى فان بنية النظام الدولي تدفع كل دولة للأعتماد على نفسها في حفظ أمنها و إدارة شئونها بنفسها، طالما انه لا توجد سلطة عليا تتولى هذه الوظيفة.(1)
4. ان حالة الفوضى في النظام الدولي تدفع دوما نحو خلق نظام لتوازن القوى، فسلوك توازن القوى هو افضل وسيلة للحفاظ على الوضع القائم.(2)

وعن طريق ماتقدم من مبادئ وافترضات قامت عليها الواقعية الجديدة، والتي يمكن تحديد موقفها من الحكومة العالمية وكما يلي:

1. "ان الدول تتفاعل في بيئة فوضوية، وهذا يعني انه ليس هناك سلطة مركزية أو حكومة عالمية تفرض اللوائح والمعايير أو تحمي مصالح الجماعة الكونية الكبيرة".(3) الا ان غياب حكومة عالمية لا يعني إنعدام النظام في العالم، إذ يميز (والتز) بين حالتي الفوضى، واللانظام، فحالة اللانظام لا تسود العالم الا لمدة قصيرة كما هو الحال في الحروب العالمية، وان فوضوية النظام الدولي يمكن فهمها بشكل أفضل عند المقارنة بين النظم الدولية والنظم السياسية الداخلية، فالنظم السياسية الداخلية للدول تتميز بالتسلسلية - اي وجود الروءساء الذين يحكمون ويصدرون الاوامر، ووجود المرءوسين الذي يطيعونها - على العكس من النظام الدولي الذي ليس فيه سلطة آمرة، ومن هنا ينظر (والتز) إلى ان " الفرق بين السياسة الدولية والسياسة الداخلية لا يمكن إيجاده عن طريق معيار استخدام أو عدم استخدام القوة، بل في بنيتهما المختلفة، أي الأنماط المختلفة لتنظيم استخدام القوة، فالحكومة في النظم السياسية

---

(1) Kenneth N. Waltz, Op.Cit, p.111.

(2) Ibid, p.126.

(3) د. عامر المصباح، العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011)، ص 28.

الداخلية تتميز باحتكارها للاستخدام الشرعي للقوة، وعند استخدام القوة من قبل اي طرف غير مرخص له بأستخدامها، يلجأ المواطنون للحكومة من اجل قمعها، اما في السياسات الدولية فليس هناك حكومة عالمية، يمكنها ردع وقمع العدوان "، فالسياسة الدولية تتسم بغياب السلطة العليا.[1]

ولذلك فانه من المتوقع ان تستمر الحروب بين الدول، ومن هذا الجانب يشترك منظري الواقعية الجديدة مع دعاة الحكومة العالمية، بأعتقادهم بأن أحد أهم الأسباب وراء استمرار الحروب هو غياب الحكومة العالمية، لكنّ الواقعيين يعتقدون بإمكانية إقامة السلام دون الحاجة إلى وجود حكومة عالمية.[2] حيث ان الدول لن تلجأ إلى الحرب إذا لم تكن هنالك دولة تستفيد من هذه الحرب ومن ثم فان القضاء على الحرب ليس مرتبطاً بأنشاء الحكومة العالمية بقدر ماهو مرتبط في إزالة أسبابها .[3]

2. إذا كانت بنية النظام الدولي هي محدد رئيس لسلوك الدول، و ان السياسة الخارجية تعمل أنطلاقا من دافع وحافز النظام الدولي، فلا شك ان البنية الفوضوية للنظام الدولي تدفع الدول إلى اعتماد نمط سلوك مصلحي ذاتي، يميل إلى تفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، أي بمعنى اخر ان بنية النظام تجبر الدول على سلوك الاعتماد على الذات في تأمين نفسها وتحقيق مصالحها، وفي مقدمتها حفظ البقاء بدلاً من التعاون مع الاخرين،[4] غير ان الواقعية الجديدة لاتنفي إمكانية قيام التعاون الدولي في ظل الفوضى،ولكن الدول ستكون مترددة بالانخراط في أشكال التعاون، الذي قد يعرض أمنها للخطر، فالمأزق الأمني والمخاوف وعدم الثقة في البيئة الدولية، تضعف من احتمال مشاركة الدول في أشكال واسعة ومستمرة للتعاون، والاقتصار على أشكال التعاون المحدودة،[5]ويترتب على ذلك عدم إمكانية قيام مؤسسات دولية

---

(1) Kenneth N. Waltz , Op.Cit, p.103.

(2) Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Lessons From Lakatos, In :Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Op.Cit , pp.21-22.

(3) Robert O. Keohane and Lisa L. Martin , Op.Cit, p.197.

(4) د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 28- 29.

(5) Robert O. Keohane and Lisa L. Martin , Op.Cit, p.77.

مستمرة لها إطار واسعة من السلطات، فضلا عن إيجاد سلطة مركزية عالمية. فالواقعيون اذن ينظرون إلى المنظمات الدولية بأنها تمثـل امتـداداً لسـيادة وسـلطة الدولـة، ولايمكـن للمنظمات والمؤسسات الدولية ان تكون حكومة عالمية، وان السلام ممكن التحقيـق إذا ما اقتنعت الدول بأن الحرب تمثل هزيمة لكل أطرافها.[1]

3. تنظر الواقعية الجديدة إلى ان الدول ذات السيادة تمثل الفاعل الأساس وشـبه الوحيـد في العلاقات الدولية، وتتجه إلى مد نفوذها وسيطرتها عـلى المجـالات الاقتصـادية والثقافيـة، وان الدول هي التي تؤسس المنظمات الدولية الحكومية، وتحدد دورها، لذا فان سياسـة المنظمة تخضع لإرادة الدول المسيطرة عليها. وبالتالي فهي تخدم المصالح الوطنية للدول ذات النفوذ وليس السياسات الدولية، ويؤدي ذلك إلى ضعف الثقة بالهيئات والمـنظمات الدولية لان يكون لها هيكلها وسلطتها لتنظيم السياسة الدولية بصورة مشتركة.

وفي ضوء ماتقدم يمكن القول بأن الواقعية الجديـدة تـرى بـأن الفـوضى الدوليـة وعـدم وجود سلطة عليا تمنع استخدام العنف في العلاقات الدولية، ثم تدفع الدول كـل عـلى حـدة لتكون لنفسها قوة تدافع بها عن نفسها من جهة، وتتوسـع في تحقيـق مصـالحها القوميـة ان كانت هنالك فرصة لذلك،[2] وان الطبيعة الفوضـوية في السـاحة الدوليـة، تجعـل مـن الصراع حالة طبيعية بسبب تناقض المصالح، وان التعـاون الـدولي محـاط بالشـك والقلـق والمخـاوف الأمنية التي تعيشها الدول، مما يضيق من مدياته واستمراريته.

ولا تقتصر الواقعية الجديدة على ما قدمه (والتز) من نظرية عرفت بالواقعيـة الهيكليـة أو البنيوية، بل وكما يشير (ستيفن والت) إلى ان إحدى الإضافات التنقيحية المهمـة للواقعيـة الجديدة تمثلت في ظهور التوجهين الواقعيين الهجومي والدفاعي.[3]

---

(1) Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Op.Cit, p.22.

(2) د. فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمـة : رضـا خليفـة، ط1(القاهرة: مركزالأهرام للترجمة والنشر، **1999**)، ص 28.

(3) Stephen M.Walt, Op.Cit. p. 33.

وبقدر تعلق الأمر بالواقعية الدفاعية والتي تعكس صيغة حديثة للفكر الواقعي الذي يركز في الدراسات الأمنية [1]، فانها تحمل نظرة متفائلة نسبياً حول العالم، إذ يعتقد دعاتها أن معظم القادة يدركون أن تكاليف الحرب تتخطى بشكل واضح فوائدها، وان أستخدام القوة العسكرية للغزو أو التوسع تبدو أستراتيجية أمنية مرفوضة من قبل مختلف القادة في ظل العولمة، والاعتماد المتبادل والترابط المعقد بين الدول،ويجادلون بأن معظم الحروب يمكن رد أسبابها إلى القوى غير العقلانية أو غير الوظيفية في المجتمع، مثل النزعة العسكرية المفرطة.[2] فالدول عادة ما يكون توجهاتها الحفاظ على الوضع القائم، فهي تستهدف البقاء في المقام الأول، أي الأمن وليس مضاعفة القوة، وينجم عن ذلك ان أكتساب قوة أكثر مما تقتضيه الحاجة للحفاظ على الوضع القائم، خصوصا أكتساب الأسلحة الهجومية، قد يجعل الدولة أقل أمناً.[3]

وعلى العكس من رؤية (والتز) إلى التعاون بين الدول بانه قد يحمل بعض المخاطر، تنظر الواقعية الدفاعية إلى ان التنافس والصراع بين الدول هو الأخطر، لان الدول ليست واثقة من نتائج الحرب أو سباق التسلح، وان خسارة التنافس أو الصراع قد يعرض أمن الدولة للخطر، ومن هنا فان الواقعيين الدفاعيون يقدمون نظرة ايجابية للفوضى ولضغوط

(1) الواقعية الدفاعية اتجاه يغطي أعمالا عدة في حقل السياسة الدولية والسياسة الخارجية، ويتخذ من أعمال روبرت جيرفيس حول المأزق الأمني في العام 1978 نقطة الانطلاق، وبدرجة اقل أعمال كينيث والتز حول توازن القوى،وتناقش ادبياتها مفاهيم الامن، المأزق الامني، الدفاع، التوازن، ومن اهم مفكريها ستيفن فان ايفيرا، ستيفن والت، جاك سنايدر، باري بوزن، روبرت جيرفيس، وشين لين-جونس، للمزيد ينظر :

=Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory Have a Future,(Quebec-Canada: Research Group In International Security at McGill University, October 20, 2000), pp.5-6.

(2) Steven L.Lamy, Contemporary Mainstream Approaches: Neo-realism and Neo-liberalism,In: John Baylis And Steven Smith,Op.Cit, p.211.

(3) Benny Miller, The Rise and Decline Of Offensive liberalism.Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal-Canada: Marsh, 2004),p.11.

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 19.

النظام الدولي، تستند إلى ان الأمن "سلعة وافرة" في النظام الدولي وليست نادرة - كما ادعت واقعية والتز - وبإمكان مختلف الدول ضمان بقائها إذا أدركت هذه الحقيقة.[1]

وفي ضوء افتراض الواقعية الدفاعية بأن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى النفوذ، فأن هذا الاتجاه يتنبأ بأن الأمم تعمل على توسيع مصالحها في الخارج عندما تتعرض للتهديد، وهي تتوسع في أوقات أنعدام الأمن في مواجهة الأمم القوية ذات النوايا العدوانية، وفي غياب مناخ التهديد لا يتوفر للدول الحافز النظامي للتوسع، فهي لا تتوسع عندما تكون قادرة لكن تتوسع عندما تشعر بالتهديد لأمنها وسيادتها،[2] اذن وبحسب ماتقرره الواقعية الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، ويمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي في الساحة الدولية.[3]

أما بالنسبة للأتجاه الآخر من الواقعية الجديدة، فيتمثل بالواقعية الهجومية[4]، وتتمسك الواقعية الهجومية- على العكس من الواقعية الدفاعية - بأن الفوضى المترتبة عن غياب حكومة أو سلطة عليا توفر حوافز قوية للتوسع، وان كل الدول تسعى من أجل مضاعفة قوتها مقارنة بالدول الأخرى، لان الدول الأكثر قوة هي التي بإمكانها ضمان بقاءها، وهي تنتهج سياسات توسعية إذا ما كانت مزايا التوسع تفوق تكاليفه.[5]

---

(1) Gedeon Rose, Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy, World Politics, Vol.51. No.01.(US: Princeton Institute For International And Regional Affairs , Cambridge University Press, Oct 1998),p.149.

(2) د. فريد زكريا، مصدر سبق ذكر، ص 16.

(3) Stephen M.Walt, , Op.Cit. p 32.

(4) الواقعية الهجومية اتجاه يغطي اعمالا نظرية في حقل السياسة الدولية، وتناقش ادبياتها مواضيع الهيمنة، ومضاعفة القوة، والدولة التصحيحية، ورائد هذا الاتجاه هو: (جون ميرشايمر) إلى جانب أربعة مفكرين تدرج أعمالهم ضمن الواقعية الهجومية وهم: فريد زكريا و إيريك لابس، وروبرت جيلبن، والى حد ما راندل شفيلر، ينظر:

Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World Offensive Realism And The Struggle For Security, A Review Essay, International Security, Vol.27. No.1 (Summer 2002), p.149.

(5) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy, Op.Cit, p.128.

ويعلل (جون ميرشايمر)- احد أبرز رواد الواقعية الهجومية - سعي الدول للبحث عن أقصى قدر ممكن من القوة حتى تحافظ على وجودها وأستمرارها، بما تواجهه الدول من بيئة غير يقينية وفوضوية، إذ تسعى كل دولة إلى تحطيم قوة الدول الأخرى، ومن ثم يصبح أمتلاك أقصى ما يمكن من القوة مطلباً ضرورياً، وقد أنطلق(ميرشايمر) في تحليله للسياسة الدولية من خمسة افتراضات، الافتراض الأول هو أن النظام (النسق) الدولي فوضوي، والافتراض الثاني ان القوى الكبرى التي تمتلك قوة هجومية بإمكانها ان تحطم قوة بعضها بعض، أما الأفتراض الثالث هو ان ضمان البقاء يعد الهدف الأساس للدول، وأخيرا فان القوى الكبرى هي فواعل عقلانية. وبناءا على هذه الافتراضات يضع (ميرشايمر) افتراضه الخامس بأن القوى الكبرى ترتاب على نحو دائم من القوى المنافسة لها، لذا تسعى كل دولة إلى زيادة ما أمكن من قوتها لتحقيق الهيمنة .

ويرى (ميرشايمر) بأن هناك ثلاثة أنواع من سياسات الهيمنة بحسب طبيعة الدول، فالدول القارية تسعى إلى الهيمنة الاقليمية على الأراضي المحيطة بها حتى تضمن أمنها، في حين الدول الجزيرية مثل بريطانيا فتسعى للتوازن ضد دول أخرى تكون قارية في العادة، وهناك نوع ثالث من الدول وهي الدول المهيمنة أو المسيطرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فهي تسعى للحفاظ على الوضع القائم، والذي يضمن مكانتها كقوة مهيمنة. لذا يرى بأن السبب البنيوي للحروب بين القوى الكبرى هو أختلال التوازن في توزيع القوة بين الدول الكبرى، وهو يرجح نظام توازن القوى الثنائي على نظام تعدد الأقطاب من حيث ميله إلى حروب دولية أقل .[1] وهكذا فان الحروب ستحدث طالما ان النظام الدولي فوضوي ولاوجود للحكومة العالمية، ومن هنا تشترك أسس الواقعية الهجومية مع الواقعية الهيكلية

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 20.

(1) Colin Elman, Realism , in: Martin Griffiths, International Relations Theory ForThe Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007), pp.18-19.

لـ (والتز) في أفتراض الفوضى والتي تشير إلى غياب الحكومة العالمية، كما تشير إلى أن جميع الدول قادرة على استخدام القوة ضد الدول الأخرى، وان جميع الدول تسعى للحفاظ على أراضيها واستقلالها، وفي ظل هذه الفوضى يأتي افتراض تحديد أفضل مايمكن توقعه من سلوك الدول، كون الدول فواعل عقلانية بحسب الواقعية الهجومية.(1)

ويتضح مما تقدم ان الواقعية الهجومية تعتقد بأن الطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية تؤدي إلى جعل قوى السياسة الدولية عدوانية، وان الواقعية الدفاعية التي تذهب إلى ان الميل إلى العدوان في البيئة الفوضوية يمكن الحد منه بواسطة خلق توازن للقوى، وتوافق الواقعية الهيكلية لـ (والتز) ذلك، ومن هنا فان افتراض حدوث الحروب بين الدول ستظل قائمة طالما لا توجد حكومة عالمية، يبقى افتراضا أساسيا لكل هذه الاتجاهات.(2)

وإلى جانب هذه الاتجاهات برز اتجاه معاصر يعرف بالواقعية الكلاسيكية الجديدة، بني على أساس أفترضات (والتز) حول الفوضى في السياسة الدولية، ومصطلح الواقعية الكلاسيكية الجديدة ظهر لأول مرة في أدبيات العلاقات الدولية لدى (جيديون روز)، ويضم هذا الاتجاه على الأقل ثلاث نظريات هي نظرية "الواقعية المتمركزة في الدولة، لـ (فريد زكريا)، ونظرية التعبئة الداخلية لـ (توماس كريستنسن)، ونظرية الهيمنة في السياسة الخارجية، لـ(ويليام وولفورث)"،(3) وتدمج الواقعية الكلاسيكية الجديد وبشكل واضح بين المتغيرات الداخلية والخارجية، ويعتقد دعاتها أن أهداف وطموحات السياسة الخارجية تساق في اغلب الحالات بمكانة الدولة في النظام الدولي، وبالقدرات المادية التي في حوزتها، ولاتختلف كثيرا في افتراضاتها عن الواقعية بصورة عامة، غير انها تدرس السلوك السياسي الخارجي للدول بصورة منفردة. ويتضح عن طريق ماتقدم، بأن الواقعية بمختلف اتجاهاتها وتطوراتها، تنظر إلى ان السياسة الدولية ذات طبيعة فوضوية، تغيب

---

(1) Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Op.Cit, p.22.

(2) Ibid,p.21.

(3) Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy:Defensive Realism Revisited, (International Security , Vol. 25, No. 3, (US: MIT Press, Winter 2000),pp.134-135.

فيها السلطة الدولية المركزية، وتكون الدول ذات السيادة الفاعل الأساس والمركزي، والذي لاتعلوه سلطة أخرى في السياسة الدولية، والى جانب افتراضها استمرار الدولة القومية ذات السيادة بالشكل الذي تحدده الواقعية، يمثل أكبر معوق يقف أمام تصور وجود حكومة عالمية، فان الواقعيين عرضوا أنتقادات رئيسة في أستصواب وجدوى إنشاءسلطة سياسية عالمية مشتركة تتمثل بـ: [1]

1. يذهب المنظرون الواقعيون المعاصرون إلى ان إيجاد الحكومة العالمية هو في حكم المستحيل، وان أفكار الحكومة العالمية تمثل " تدريبا في الفكر الطوباوي"، وانها غيرعملية تماما كهدف للمجتمع الإنساني، وحتى مع اتفاق الواقعيون - نظريا - بأن الحكومة العالمية ستؤدي إلى افكار مرغوب بها مثل " فكرة السلام الدائم" فانهم يشككون في إمكانية تجسيد الحكومة العالمية كحقيقة مؤسسية، نظرا للطبيعة البشرية الانانية أو بسبب طبيعة الفوضى الدولية التي تميز السياسة الدولية، فجميع الدول تحرص على سيادتها الخاصة، ومن ثم لا تصلح الحكومة العالمية كحل للمشكلات العالمية بسبب الصعوبات التي لايمكن تجاوزها في إنشاءسلطة دولية هرمية يثق بها الجميع.
2. كما ان الواقعيين يجادلون بانه حتى لو تبين بأن إقامة حكومة عالمية مشروعا مجدياً سياسياً، فأن هناك حجتين في الأقل تظهر بانه مشروعاً غير مرغوبٍ فيه، الحجة الأولى هي (حجة الاستبداد)، والتي تؤكد على انه مع إقامة الحكومة العالمية، يبقى احتمال التسلط والأضطهاد من قبل السلطة السياسة العالمية قائماً، اي ان الحكومة العالمية ليس فيه ما يمنع انحدارها إلى الاستبداد العالمي، الأمر الذي يعوق إقامة هذا المثل الاعلى (الحكومة العالمية). أما الحجة الثانية فانها تتمثل بـ(حجة التجانس) والمقصود بها ان الحكومة العالمية قد تكون قوية جدا، بحيث تخلق تأثيراً كبيراً للتجانس الذي يطمس الثقافات المميزة للمجتمعات وقيمها الجوهرية. ففي حين تنبع الحجتان السابقتان تنبعان

(1) World Government, Stanford Encyclopedia Of Philosophy, Op.Cit.

من الخوف المحتمل من سلطة الحكومة العالمية، فان هناك مجموعة أخرى من المخاوف تجعل من الحكومة العالميةغير مرغوبٍ فيها، وترتكز هذه المخاوف على احتمالية ضعفها كشكل من أشكال التنظيم السياسي، مما يستصحب على وفق هذه الرؤية حتمية تمييع السلطة السياسية العالمية وأضعاف القوانين مما يجعلها غير فاعلة وبلا معنى. أن افتراض ضعف الحكومة العالمية، يظهر حجة ثالثة للاعتراض على إقامة الحكومة العالمية، والتي تقوم على أساس أحتمالية عدم كفاءتها.

المطلب الثاني: الحكومة العالمية في المدرسة الليبرالية.

تشير الليبرالية في مفهومها الواسع، إلى الفلسفة السياسية والاقتصادية المرتبطة بالحكم وأقتصاد السوق الحر، وقد نشأت الليبرالية في بداية القرن التاسع عشر كمشروع فكري ترجع جذوره إلى فلاسفة الأنوار، والذي يدعو إلى إصلاح النظم السياسية على وفق قيم الجمهورية والفصل بين السلطات ويعارض النظم القديمة. أما على المستوى الدولي فقد طرح مفكرو الليبرالية مجموعة من المبادئ والقيم والتصورات القائمة على ضرورة إصلاح وتغيير النظام الدولي القائم على توازن القوى والحرب، وإقامة علاقات بين الدول على وفق الدبلوماسية العلنية والمفتوحة، والتبادل التجاري بين الدول، وقيام منظمات دولية تعمل على بلورة قانون دولي وتحقيق السلام العالمي[1]، وتضم الليبرالية بوصفها مدرسة واسعة في العلاقات الدولية، مجموعة من الاتجاهات والنظريات التي يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين هما:

أولا: الليبرالية الدولية التقليدية.

تعكس النزعة الليبرالية الدولية (الأممية) إسقاط المبادئ والفكر السياسي الليبرالي في المجال الدولي، وتفترض انه يمكن توسيع نطاق الحكم الذاتي الفردي والجماعي، وبعبارة

(1) د.انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص، 272-273.

أخرى توسيع نطاق الحرية على المستوى الدولي،[1] إذ تتمثل الليبرالية الدولية في مجموعة واسعة من التقاليد الليبرالية باتجاهاتها الفلسفية والسياسية، والتي ظهرت في سياقات تاريخية متنوعة، وتطورت مع مرور الوقت استجابة لتغير الاوضاع المحلية والدولية، وهي تقوم على مجموعة من المفاهيم المرنة، والتي تدعو إلى ممارسة الحكم في ضوئها، كما انها تقدم مجموعة من القيم والمبادئ، يمكن ان تكون إطارا لفهم العلاقات الدولية.[2]

ويمكن تحديد ثلاثة اتجاهات عامة لليبرالية الدولية هي: التجارية، والجمهورية الديمقراطية، والمثالية، وتقوم الليبرالية الدولية على مجموعة من الافتراضات، هي: [3]

1. إن الأطراف الفاعلة في السياسة الدولية تتسم بالعقلانية، وأن حاجات الأفراد والجماعات الأجتماعية يتم معالجتها كأسباب محركة للمصالح التي يرتكز عليها سلوك الدولة. وبالتالي، لا يمكن فهم ممارسات القوة أو العمل الجماعي التعاوني بين الدول ما لم يتم فهم الغايات الاجتماعية الأساسية التي تسعى الدول لتحقيقها.
2. إن الدولة تمثل جزء من جماعة فرعية من المجتمع الداخلي بحيث تشكل أفضلياتهم الأهداف الأساسية (خيارات الدولة) التي يلتزم ممثلو الدولة الرسميون بأتباعها عن طريق السياسة الخارجية، ويترتب على ذلك ان الدولة ليست فاعل، بل مؤسسة نيابية خاضعة للرقابة من قبل الفواعل الأجتماعية المختلفة.
3. إما فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي، فانها تفترض ان سلوك الدولة في النظام الدولي هو محصلة لخياراتها المفضلة، والدولة في حاجة إلى تحديد الغرض، لكي تثير نزاع أوتباشر تعاون أو اتخاذ أي عمل في السياسة الخارجية، وطبيعة هذه الأغراض(اوالرهانات) تشكل

---

(1) John MacMillan,Liberal internationalism,In: Martin Griffiths, Op.Cit, p.21.

(2) Ibid, p.21.

(3) Andrew Moravscik,Liberal International Relations Theory, A Scientific Assessement, In: Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Progress In International Relations Theory (London: Cambridge , MIT Press, 2003). pp. 161-164.

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 28.

سياستها، ولايعني ذلك أن كل دولة تتبع ببساطة سياستها المثالية غافلة عن الآخرين، وبدلاً من ذلك، فان كل دولة تبحث عن أدراك خياراتها في ظل العوائق المفروضة من قبل خيارات الدول الأخرى.

ويترتب على ذلك أعتقاد الليبراليون بأن أختلاف الخاصيات الداخلية للدول لها تأثير عميق في سلوك الدولة، وان بعض الترتيبات الداخلية (مثلا الديمقراطية) تنعكس بشكل كبير على سياسة الدولة الخارجية، لذلك فان الليبرالية تميز بين "الدولة الصالحة والشريرة" في النظام الدولي. فالدولة الصالحة تتبع سياسة التعاون والديمقراطية،ومن الصعب ان تعلن الحروب على بعضها البعض،في حين الدول الشريرة تسبب النزاعات مع الدول الأخرى،وتميل إلى أستخدام القوة لتحقيق أهدافها،ومن ثم فان تحقيق السلام العالمي يكون بنشر نموذج "الدولة الصالحة" في العالم وهو الانموذج الديمقراطي،كما يعتقد الليبراليون انه حينما تسود الدولة الصالحة لايكون هناك معنى للقوة، وأنما تسيطر الحاجات الاقتصادية ومبدأ الرفاهية.[1] ومع تعدد النظريات الليبرالية الدولية،الا أنها تنطلق من افتراض مفاده ان سلوك الدولة يتحدد في علاقتها بسياقها الاجتماعي الداخلي والخارجي، وتعد هذه الرؤية أساساً تتقاسمه كل النظريات الليبرالية وتحدد على أساسه طبيعة الفواعل عندها، وهي قوى المجتمع والدولة والنظام الدولي.[2]

أما بالنسبة لليبرالية التجارية فانها تبحث عن تفسير السلوك الفردي والجماعي للدول عن طريق نماذج حوافز السوق، حيث تواجه الدول فواعل أقتصادية داخلية وأخرى عابرة للقوميات، وتستند الليبرالية التجارية إلى حجج وظيفية، ترى ان تحولات بنية الاقتصاد الداخلي والدولي، تغير من تكاليف ومكاسب التبادلات الاقتصادية العابرة للقوميات، وتشكل بذلك ضغوط معينة على الحكومات، أما لتسهيل أو إعاقة مثل هذه التبادلات عن طريق سياسات خارجية اقتصادية وأمنية مناسبة.[3]

---

(1) د. عامر مصباح: مصدر سبق ذكره، ص ص82 -83.

(2) Andrew Moravscik,Op.Cit, p. 161.

(3) Tim Dunne, Liberalism, In: John Baylis And Steve Smith, Op. Cit,p.171.

ويعود جوهر الليبرالية التجارية إلى المفكر الاقتصادي (ادم سمث)، الذي أعتقد بأن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة، فأنهم يعززون - من دون قصد منهم - المصلحة العامة. والآلية التي تتوسط بين دوافع الفرد ومقاصد المجتمع ككل، وهي ما أسماها (آدم سمث) "اليد الخفية"، ومع انه لم يكن يؤمن بأن الانسجام الطبيعي بين الفرد والدولة، يمكن ان يمتد ليشمل العلاقات الدولية، الا ان أنصار المذهب الليبرالي الدولي في القرن التاسع عشر وعلى رأسهم (ريتشارد كوبدن)، كانوا على العكس من ذلك، إذ كانوا يعتقدون بأن التجارة الحرة سوف تخلق نظام عالمي سلمي، فالتجارة الحرة على وفق هذا الرأي، تخلق مكاسب مشتركة لكل اللاعبين بغض النظر عن حجمهم أو طبيعة اقتصادياتهم.[1] وكذلك أعتقد (كوبدن) بأن معالجة الحروب يكون عن طريق المحافظة على السلام، عن طريق تعميم التجارة الدولية ونشر التعليم.[2]

وتستند الليبرالية التجارية في هذا الرأي إلى أساس ان التجارة توفر أساليب أقل تكلفة لأكتساب الثروة مقارنة بالحروب، وقد شكلت هذه الفكرة جوهر نظرية الأعتماد المتبادل التي طرحت بقوة مع نهاية الحرب الباردة، وجادل دعاتها بأن العديد من أشكال النزاعات الدولية تكون مصدرها في أنعدام أو ضعف الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف المختلفة، ومن ثم فان تعزيزالسلام يقتضي خلق اعتماد متبادل بين الدول، وتمتين الروابط الاقتصادية، وهو كفيل بجعل الدول تفضل التجارة على الحرب.[3]

وبصورة عامة، فان اصحاب الليبرالية التجارية يعتقدون أن السلام والقانون الدولي بين المجتمعات الدولية يمكن أن يبرز دون الحاجة إلى حكومة عالمية، ويستند هذا الأعتقاد على فكرة القانون الطبيعي، وفكرة اليد الخفية المنظمة للأقتصاد،[4] التي ينجم

---

(1) جون بيليس وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 321، كذلك: د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 82 وما بعدها.

(2) Tim Dunne, Op Cit, p. 166.

كذلك ينظر: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكرة، ص 29.

(3) Benny Miller,Benny Miller,The Rise And Decline Of Offensive Liberalism,Op.Cit,p. 9.

(4) Tim Dunne,Op.Cit, p.166.

عنها انسجام المصالح بين الدول، وحتى لو ظهرت صراعات وحروب دولية فان منشأها أما يكون المصالح الخاصة، أو نتيجة للجهل، ولذلك فقد أكدوا على قيمة التعليم في مكافحة أسباب عدم الأنسجام في المصالح.[1]

أما الاتجاه الاخر لليبرالية الدولية التقليدية، فقد تمثلت بالليبرالية الجمهورية، والتي تقوم على أساس ان نمط التمثيل السياسي الداخلي يحدد الخيارات المجتمعية، وتعطى هذه الخيارات أفضلية مؤسساتية في الدولة، وتترجم إلى سياسات رسمية للدولة.[2] بعبارة أخرى، فان الحكومة الديمقراطية تستجيب للخيارات المجتمعية وتعكسها بشكل ممارسات وسياسات خاصة، وبذلك فان العامل المحدد لسلوك الدولة الخارجي - بحسب رأي انصار الليبرالية الجمهورية - هو طبيعة نظامها السياسي. إذ يطلق على الليبرالية الجمهورية في الغالب تسمية نظرية "السلام الديمقراطي"، ويعود جوهر هذه النظرية إلى القرن الثامن عشر مع كتابات كل من: (ايمانويل كانت) و(جيرمي بنثام) الاّ أنها طرحت مجددا بعد نهاية الحرب الباردة.[3] فقد أنتقد (كانت) و(بنثام)، الأوضاع الدولية القائمة على الحرب واستعمال القوة في علاقات الدول، ووصفاها بـ"البربرية والوحشية". وكتب (كانت) رؤيته حول السلام الدائم، مؤكداً على ثلاثة عناصر تؤدي إلى السلام الدائم تتمثل بـ: " تغيير ثقافة ووعي الأفراد، ,تأسيس جمهوريات دستورية، ووجود أتفاقات فيدرالية بين الدول، وهي بمثابة معاهدة سلام دائمة بين الدول ".[4] قد قدمت هذه الرؤية على انها بديلاً أولياً للدولة العالمية أو الحكومة العالمية، وتفاءل (كانت)

---

(1) كريس براون، مصدرسبق ذكره، ص 26.

(2) **Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory Of International Politics, International Organization, Vol .51. 4,(UK: IO Foundation And The Massachusetts Institute Of Technology Autumn 1997), p.530.**

(3) **Kenneth N. Waltz, Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol. 25, No. 1, (US :The MIT Press,Summer 2000), p.6.**

كذلك: حكيمي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 31.

(4) **Tim Dunne, Op. Cit, p.166.**

بإمكانية تحقيق السلام الدائم، وأعتقد جازماً بأن العقل يقود البشر إلى السلام، وان السياسة الدولية هي ليست دولية الا ظاهرياً، ويجب النظر إليها في الواقع كسياسة بين أفراد الدول.[1] فتشكيل الجمهوريات الدستورية (الديمقراطية) تعد الأساس الذي أرتكز عليه (كانت) في تحقيق السلام العالمي، ذلك لانها - بحسب رأي كانت - تعد مقدمة للدخول في العصبة الفدرالية العالمية (المقتصرة على الدول الحرة) من جهة، ولاعتقاده بأن الديمقراطيات لا تتحارب مع بعضهامن جهة ثانية. أما(بنثام) فقد أقترح إقامة محكمة مشتركة بين الدول لفض النزاعات، ورأى (بنثام)-مثل جميع المفكرين الليبراليين الذين أتوا من بعده- ان الفدرالية كما أثبتته التجربة في النظم السياسية في الأتحاد الألماني والأمريكي والسويسري، تستطيع نقل صراع المصالح وتحويله إلى أتحاد فيدرالي سلمي.[2] وأنطلاقاً مما تقدم، يؤكد دعاة نظرية السلام الديمقراطي، بأن الحرب ستنبذ من المشهد الدولي مع تكاثر الحالات الديمقراطية في العالم، ومن ثم إمكانية إيجاد نظام دولي قائم على السلام وتشكيل حكومة عالمية ترعى هذا السلام .

ومع ان الليبرالية الدولية تتضمن اتجاهات متعددة، الا ان تكييف المبادئ السياسية الليبرالية مع إدارة النظام الدولي، بدأ بصورة واضحة ورسمية مع تبني الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسن) النقاط الأربع عشرة كمنهج لإصلاح النظام الدولي.[3]

وقد سميت هذه النزعة الليبرالية الدولية بالطوباوية أولا، ومن ثم بالمثالية من قبل كتاب الواقعية.[4] وتعود اسس الأفكار المثالية في العلاقات الدولية إلى أكثر من منبع، فهي

---

(1) اكزافييه غيوم، مصدر سبق ذكره، ص ص 36-39.

(2) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 82-83.

(3) John MacMillan, Op. Cit, p.21.

كذلك: كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للابحاث، ط 1 (الامارات العربية المتحدة - دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص 26 .

(4) بعد ان واجهت الليبرالية انتقادا حادا على يد (ادوارد هاليت كار)، والتي في دراساته التي نشرت في العام 1939 بعنوان "ازمة السنوات العشرين" التي طرح فيها تصورات نظرية جديدة للعلاقات الدولية، رد فيها على الأسس

تعود إلى حركة التنوير المتفائلة في القرن الثامن عشر، كما تعود إلى ليبرالية القـرن التاسـع عشر، ولكن صورتها الاوضـح ترجـع إلى المثاليـة الولسـنية في القـرن العشريـن. إذ ينطلـق المثاليون من مقدمات عقائدية وأخلاقية تصل في تحليلها الفلسفي إلى ما يجب ان تكـون عليه العلاقات الدولية حتى تكون مثاليـة، أي تعتمـد المثاليـة بالأسـاس عـلى جملـة مـن المبادئ والقيم والمثل، فقد حاول دعاتها ان يقيموا نظامـاً دوليـاً مثاليـاً يـتلاءم مـع تلـك القيم والمثل، ومن أبرز تلك المبادئ هي الإنسانية والأممية.[1] ويبـدأ الأعتقـاد في المثاليـة بأن الطبيعة الإنسانية تقوم على الأحسان و المساواة بين الناس والـدول. كـما انهـا تـدعي بأن الدولة هي أمتداد للإنسان وتسعى من اجل تحقيق الإنسان المثالي والمجتمـع الـدولي المثالي، فهي تركزعلى مخاطبة عقل الإنسـان وقلبـه في الوقـت نفسـه، وأسـتثارة الجوانـب الخيرة في الطبيعة البشرية بهدف الأرتقاء بالسـلوك الإنسـاني، والعمـل عـلى ان يـأتي هـذا السلوك متماشياً مع القواعد الأخلاقية التي تحـض عـلى قـيم التعـاون والسـلم والعدالـة، وهذه النظرة التفاؤلية لدى المثاليين دفعت بعضهم إلى الـدعوة إلى الحكومـة العالميـة.[2] وقد رفض المثاليون المبـادئ السـائدة في العلاقـات الدوليـة، كمبـدأ تـوازن القـوى، ومبـدأ أستخدام القـوة في الشـئون الدوليـة، والمعاهـدات السريـة للحلفـاء، والتقسـيم المجحـف للعالم خلال الحرب العالمية الأولى، ومقابل ذلك طرحوا مبـادئ للعلاقـات الدوليـة تمثلـت بـ: الحقوق والالتزامات القانونية الدولية، لذلك أكد الانموذج المثـالي في الحقـل الأكـاديمي على دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية بغية القضاء على النزاعات، وإقامـة تنظـيم

النظرية لليبرالية الدولية، فاعيد تسميتها واطلق عليها اسم المثالية من قبل الكتاب اللاحقيـن، الـذين ميزوها عن مقاربة (كار) والتي اخذت تعرف بالواقعية. ينظر: المصدر نفسه، ص ص، 31-32.

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص، 138-139.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ، ص 139.

أفضل للعالم وخدمة أهداف السلم ودعم التفاهم والتعاون الدولي وتطوره.[1] **إذ** يرى (جارلس كيجلاي) ان المثالية تقوم على أساس المبادئ الآتية:[2]

1. إن الطبيعة البشرية هي في جوهرها خيرة وتميل إلى الإيثار، وهي ما تدفع الناس إلى التعاون وتبادل المنافع.
2. إن أهتمام الإنسان الأساس برخائه ورخاء الآخرين يجعل من التقدم ممكنا، وهذه هي عقيدة التنوير في إمكانية التقدم الحضاري.
3. إن السلوك البشري السيئ ليس نتاجا لطبيعته الشريرة، ولكن نتيجة لسوء المؤسسات، والترتيبات الهيكلية التي تدفع الناس إلى التصرف بأنانية وسحق الآخرين بما فيها الدخول في حالة الحرب.
4. إن الحرب ليست حتمية، ويمكن خفض إمكانية وقوعها عن طريق القضاء على والظروف الفوضوية التي تشجع على الحروب.
5. إن الحرب والظلم تعد من المشكلات الدولية التي تتطلب جهودا جماعية متعددة الأطراف للقضاء عليها بدلاً من الجهود الفردية.
6. يجب على المجتمع الدولي إعادة تنظيم نفسه مؤسسياً من أجل القضاء على الفوضى التي تجعل المشكلات الدولية، وفي مقدمتها الحرب أمراً ممكناً.

إن ارتكاز الليبرالية المثالية على هذه المبادئ جعل من فكرة الحكومة العالمية تشغل حيزاً من طروحاتها، إذ ترى الدعوات إلى إقامة حكومة عالمية بدأت في الاتجاه المثالي منذ القرن السابع عشر - وان كانت في إطار اقليمي- واستمرت الدعوات إلى القرن العشرين، والتي أضافت شرط الديمقراطية العالمية، لإقامة هذه الحكومة، وكان المنطق وراء هذه

(1) المصدر نفسه، ص140.

(2) Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction, Second Edition, (London and NewYork: Routledge,2005),p.41.

الدعوات هو ان المشكلات التي تواجه البشرية، والتي يصعب معالجتها دون المستوى العالمي.[1]

لكن المثالية واجهت مشكلات حقيقية في الواقع الدولي، إذ ان مثل هذا النظام المثالي لا يمكن ان يظهر للوجود الا في حالة أتباع المجتمع الدولي للمبادئ الأخلاقية بدلاً من استخدام القوة، ولإنزال مثل هذا النظام إلى الواقع، كان لا بد من القضاء على النظم الشمولية وأستبدالها بنظم ديمقراطية، وهو أمر لم يتم حتى الآن .[2] وقد وضعت الليبرالية المثالية، ثلاث رؤى أساسية للتغلب على المشكلات العالمية وتحقيق السلام الدائم، تمثلت الرؤية الأولى بإقامة حكومة عالمية، في حين دعت الثانية إلى تمدين الأمم والدول لتمكينها من الوصول إلى الحلول التي تواجه البشرية عن طريق المفاوضات الدبلوماسية بين الدول ذات السيادة، وكموقف وسطي ذهبت الرؤية الثالثة إلى انه ينبغي السعي إلى إقامة كونفدرالية بين الدول ذات السيادة، حيث تتخذ قرارات على المستوى العالمي في القضايا المشتركة، وترك القرارات الأخرى للمستويات الوطنية والإقليمية.[3]

ولعل أبرز صور المثالية قد ظهرت إلى الواجهة بقوة كرد فعل على اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ دعى الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسن) إلى إقامة سلطة عليا لإدارة العلاقات الدولية تحفظ الأمن الدولي وتحقق السلام، عن طريق إنشاءمنظمة عالمية تعمل على ضبط حالة الفوضى الدولية، إذ كان يرى (بان مسائل الأمن يجب أن لا تترك للمعاملات الدبلوماسية الثنائية- السرية، والى قدر أعمى من توازن القوى)، وكما يجري في تعزيز السلم بالمجتمع الداخلي، حيث يجب أن يكون للمجتمع الدولي نظاما لضبط الخلافات وقوة دولية يتم تعبئتها، في حالة فشل الجهود السلمية لحل النزاعات، وبذك فقد اقترح في نقاطه الأربع عشرة – الشهيرة المقدمة إلى الكونغرس - تشكيل عصبة أمم

---

(1) Torbjörn Tännsjö, Op.Cit, pp.1-2.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(3) Torbjörn Tännsjö,Op. Cit, p.3.

تكون بمثابة جمعية عامة، ولضمان فعاليتها يجب إلحاق قـوة عسـكرية بهـا لـردع العـدوان وفرض إراداتها، وهي الفكرة التي كانت وراء نظام الأمن الجماعـي الـذي مثـل المحورالأسـاس لتشكيل عصبة الأمم [1]، ومنظمة الأمم المتحدة من بعدها.

وبذلك تميزت المثالية والتي افضت إلى إقامة اول تنظيم دولي شامل، باعتقادها ان السلام العالمي لايمكن ان يتحقق تلقائياً مرتكزاً على القانون الطبيعي وانسجام المصالح، وأنما لابد من التدخل وإقامة تنظيم دولي-إذ لم يكن بالأمكان إقامة حكومة عالمية -يطبـق القـانون الـدولي وتقمع العدوان.

ثانيا: الليبرالية الجديدة :

يُستخدم مصطلح الليبرالية الجديدة في الغالب للأشارة إلى الليبرالية المؤسساتية الجديدة، أمـا في السياسـة الخارجيـة فيـتم تعريفهـا في إطـار الـترويج للرأسـمالية والقـيم والمؤسسـات الديمقراطية الغربية، وتحسين حقوق الإنسان عبر العالم .[2]

ويبدو ان هذا الفهم قد أقترن بتحولات الحرب الباردة، والتي بدأت مـع سياسـة الـرئيس السوفياتي (غورباتشوف) الإصلاحية، وتراجع دور الأتحاد السوفياتي كقطب مناهض لليبراليـة، وأتخاذ العلاقات بين الشرق والغرب بعداً جديداً يقـوم عـلى أسـاس نمـوذج "الأمـن المشـترك"، وأنتهى الأمر بأعلان تفكك الأتحاد السـوفياتي، وعُـد ذلـك بمثابـة الـنصر التـاريخي للنمـوذج الليبرالي، كما عبّر عنه (فرانسيس فوكويامـا) في مقالتـه (نهايـة التـاريخ)، وشـكل هـذا الواقـع الدولي الجديد لليبرالية، منطلقاً لسياسة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في آماله بخلـق نظـام عالمي جديد، ولسياسة الرئيس (بيل كلينتون) بنشر الديمقراطية.[3]

---

(1) Tim Dunne,Op.Cit, p. 191.And See: John MacMillan, Op.Cit, p.21.

(2) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص92.

(3) John MacMillan,Op.Cit, pp.29-30.

أما في دراسة العلاقات الدولية فان هناك تداخل عميق بين أتجاهات الليبرالية الجديـدة، يرجـع لأشـتراكها في الأفترضـات والمبـادئ الأساسـية، ومـع ذلـك يمكـن ان نبحـث في الليبراليـة الجديدة، في ثلاثة أتجاهات أساسية هـي: الليبراليـة المؤسسـاتية، والاتجـاه الجمهـوري والـذي يعبّر عنه بالسلام الديمقراطي، وأخيرا أتجاه المثالية الجديدة .

1. الليبرالية المؤسساتية.

لقد ظهر هذا التيار الجديد داخل المدرسة الليبرالية في بداية عقد السبعينيات من القـرن العشرين، وشكل أمتداداً لدراسات التكامل الـوظيفي التـي أزدهـرت في سـنوات الأربعينيـات والخمسينيات، ودراسات التكامـل والأنـدماج التـي سـادت في السـتينيات مـن القـرن نفسـه، وأخيرا دراسات الأعتماد المتبـادل والمسـتندة إلى الظـاهرة العـابرة للقوميـة، والتـي أزدهـرت خصوصا في أعمال كل من (روبرت كوهن وجوزيف ناي 1972-1977).[1]

وقد أطلق على هذا الاتجـاه في بدايـة ظهـوره أسـم الاتجـاه التعـددي، لأن أفكـارهم لم تقتصر التركيزفي ما يمكن ان يحققه التعاون من مكاسب تجارية مشتركة فحسب، بـل ذهبـوا إلى التأكيد على ظهور فواعل أخرى عابرة القومية بدأت تتحدى سلطة الدول ذات السـيادة، مما جعل من السياسات العالمية لا تعد حقلاً خاصاً بالدول كما كانت منذ نظـام ويسـتفاليا، فصورة العلاقات الدولية أصبح ينظر إليها "كشبكة عنكبوتية مكونة من فواعـل مختلفـة و مرتبطة عبر قنوات تفاعلية متنوعة" .[2]

ويعود سبب ظهور هذا الاتجاه إلى الحقيقة التي توصّل إليها الباحثون في ان عدم قدرة الدولة على التعامل الناجح مع مسألة التحديث يجعل من التعاون العابر للقوميـة مطلـوب

---

(1) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 104- 105، كذلك: للمزيد من التفاصيل ينظر:
Richard Little, The Growing Relevance Of Pluralism,In, Edited By: Steve Smith ,Ken Booth, And, Marysia Zalewski , International Theory: Positivism And Beyond, (UK:Cambridge University Press, 2008), pp.70-74.
(2) Ibid, pp.75 -76.

لحل المشكلات المشتركة، وتصور رواد هذا الاتجاه، ان طبيعة علاقات التعاون تسير على وفق مبدأ "التشعب"، أي أن التعاون في قطاع أو حقل معين يـدفع الحكومـات إلى توسـيع مجـال تعاونها إلى قطاعات أخرى، وتصبح الدولة أكثر إنغماساً في مسـار التكامـل، ومـن ثـم تصـبح تكلفة التخلي عن التعـاون واللجـوء إلى الحـرب عاليـة جـداً .[1] إذ يسـتند هـذا الافـتراض إلى الافتراضات نفسها التي جاءت بهـا الدراسـات الوظيفيـة- في أربعينيـات وخمسـينيات القـرن العشرين - والتي تقول بأن الخلل في التوازنات الأجتماعية والاقتصادية يشـكل سـبباً أساسـية للحرب، أما الأنتعاش الاقتصادي والاجتماعي فهو يشكل الشرط الأول للسلام، كما أكدوا عـلى ان المخرج النهائي لعملية التكامل هو تكوين شبكة مـن المـنظمات الوظيفيـة فـوق القوميـة، وإعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي وليس على أساس أقليمي وجغرافي.[2] وقـد واجه التعدديون نقداً شديداً من قبل الواقعيين، وبالخصوص في تصورهم القائم على أنحسار الدولة، وفي ضوء الحوار النظري مع الواقعيين، عدل التعدديون من أفكارهم وسلموا بافتراض ان بنيـة النظـام الـدولي تتصـف بالفوضـوية، وان الدولـة تحتـل المركـز الأسـاس في السياسـية الدولية.[3] فالظاهرة العابرة للقومية لم تستطع ان تقـدم مـاهو مغـايرعن الأفـتراض الـواقعي حول البنية الفوضوية للعلاقات الدولية، لذلك أندمج التعدديون ضـمن دراسـة أوسـع وهـي دراسة الأعتماد المتبادل.[4]

وهكذا ظهر أتجاه الليبرالية المؤسساتية في ثمانينيات القـرن العشريـن كأتجـاه فكـري معدل، ترتبط أصوله بالاتجاه التعددي، حتى أضحت من أكـثر مـدارس العلاقـات الدوليـة أهتماماً في الولايات المتحدة الأمريكية، وأنجـذب إليهـا معظـم مفكـري الاتجـاه التعـددي أمثال (كوهن وناي)، وأصبحت أبرز تحدي يواجه هيمنـة المدرسـة الواقعيـة في العلاقـات

---

(1) Tim Dunne, Op. Cit,p. 193.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 302.

(3) Tim Dunne, Op.Cit, p.194.

(4) Richard Little, Op.Cit, p.75.

الدولية. حيث ترتبط الليبرالية المؤسساتية الجديدة بنظام دولي يتوفر فيه شرطين أساسيين، الأول: يجب ان يكون بين الفاعلين من الدول وغيرها مصالح متبادلة، أما الشرط الاخر فهو: ان يكون التغيير في درجة "المأسسة" يمارس تأثيراً قوياً في سلوك الدول.(1) وقد أنشغل هذا الاتجاه في وصف ظاهرة الأعتماد المتبادل والنظم الدولية وتقديم تحليل أدق للشروط التي يتم تعاون الدول من خلالها،أي "كيف يحدث التعاون بين الدول ذات السيادة، وكيف تؤثر المؤسسات الدولية فيها".(2) وبأختصار، فأن الأجابة تكمن في ان المؤسسات تساعد على أزالة خوف الدولة من" الغش " والشكوك من الدول الأخرى - والتي مثلت العقبة الأساسية التي وقفت أمام التعاون الدولي - لذا فان إنشاءالمؤسسات الدولية والأنضمام إليها والتقيد بقواعدها، يستجيب لحاجة الدول في التعاون، عبر تخفيض شكوكها، وتوفير آلية لمعاقبة الأطراف التي تخرق تلك القواعد.(3)

وتسهم هذه المؤسسات كما يرى (ارنست هاس) بعملية التكامل الدولي، والتي تتضمن انتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطات عبر القومية تتجاوز حدود الدول الأعضاء. (4) وتستند الليبرالية المؤسساتية الجديدة إلى المبادئ الأربعة الآتية:(5)

1. إن الدولة هي الممثل الشرعي للمجتمع، وعلى الرغم من أهمية الفواعل الأخرى فانها تخضع للدول.

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 413 .

(2) Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work, Foreign Policy, No. 110, (Washington: Research Library, Spring 1998), p.82.

(3) Ibid.

And See: John Mearsheimer, The False Promise Of International Institutions, International Security, Vol.19, No.3 (US:The MIT Press, Winter1994/95), pp.7-8.

(4) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 206. كذلك: د.انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 304.

(5) جون بيليس وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 338. كذلك: د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 99-100.

2. إن بنيـة النظـام الـدولي فوضـوية، لكـن الفـوضى لا تعنـي أسـتحالة التعـاون بـين الـدول، فالمؤسسات الدولية تستطيع تخفيف حالة الفوضى.
3. أن التكامل عـلى الصـعيدين الإقليمـي والعـالمي في أزديـاد، وهنـا يُعـد الاتجـاه المسـتقبلي للأتحاد الأوربي حالة أختبار حاسمة بالنسبة للمذهب المؤسسي الليبرالي الجديد.
4. أن الدول ستدخل في علاقات تعاونية حتى لو كانت دولة أخرى تكسب اكثر مـن التفاعـل، وبعبـارة أخـرى، فـان المكاسـب المطلقـة أكـثر أهميـة -بحسـب رأي هـذا الاتجـاه -مـن المكاسب النسبية التي أكد عليها الواقعيون الجدد، اي أن كل الدول ترى نفسها تسـتفيد من عملية التعاون حتى ولو كان هناك تباين في حجم الاستفادة.

وعن طريق تحليل مبادئ الليبرالية المؤسسـاتية وتطورهـا يمكننـا ان نسـجل ملحـوظتين، هما:

الملحوظة الأولى: ان رواد الاتجاه التعددي، أرتكـزوا عـلى أسـاس ان التعـاون بـين الـدول يجلب السلام، وان وجود المنظمات والمؤسسات فـوق القوميـة سـتعمل عـلى إعـادة تشـكيل النظام الدولي ودفعه إلى التكامل، في وقت تنحسر فيه سلطة وسيادة الدولة، وهـو مـا يعنـي بانه ليس هناك حاجة إلى السلطة المركزية العالمية أو الحكومة العالمية.

الملحوظة الثانية: ان مركزية وشرعية الدولة في الاتجـاه الليـبرالي المؤسسـاتي، تجعلهـم يسلمون ببنية الفوضى في النظام الدولي، حتى مع وجود الفواعل فوق القومية التي يمكـن ان تسهل أنماط التعاون الدولي، وان السلام العالمي سيبقى مشكلة مسـتمرة، طالمـا بقيـت الدولة الطرف الأساس في التفاعل التعـاوني الـدولي، وسيصـعب مواجهـة الأخطـار العالميـة التي تتطلب تعاون دول متعـددة المسـتويات ومختلفـة القـوة، كـما ستضـعف المشـاركة بالمؤسسات الدولية في ظل القلق من تسخيرهذه المؤسسات لمصلحة القوى الكبرى، فضـلا عـن ذلـك فـان الليبراليـة المؤسسـاتية في موقفهـا مـن الدولـة تخـالف التصـور الليبراليـة، حيث أن " الليبراليين - المتشددين- لا يعـدون الدولـة شيء مسـلماً بـه فليسـت الشرعيـة

بالشيء الذي تملكه الدول كحق لها , بل هـي شيء يجـب ان يكتسـب عـبر الحكـم الإنسـاني السليم والاجراءات الديمقراطية "، فضلا عن ان بعض أنصـار الاتجـاه المؤسـسي الليـبرالي- كـما ظهر في النظرية الوظيفية لديفيد ميتراني والوظيفية الجديدة لارنست هاس- يشككون بشـأن استطاعة الدول ان تحقق الأهداف الليبرالية المتمثلة بالنظـام والعـدل حتـى لـو تـوفرت لهـا إمكانية تحقيق ذلك، وتأسيسا على ذلك فقد، اقترحو ان " تـؤول السـلطة نـزولاً إلى الحكومـة المحلية والجمعيات البرلمانية الإقليميـة أو صـعوداً إلى مـنظمات فـوق الدولـة أو إلى حكومـة عالمية".[1]

ففي ظل العولمة وتزايد دور الفواعل فوق القومية وضـعف قـدرة الدولـة عـلى معالجـة الكثير من المشكلات، ظهر اتجاه يدعو إلى الحكم العـالمي بـدلا مـن الحكومـة العالميـة، وقـد برركل من: (كوهن، وجوزيف ناي الابن) ضرورة الحكم العالمي بنقطتين رئيستين، هما: الأولى تتمثل بالنتائج الهائلة التي ترتبت على العولمة والتي لا يمكن تركها دون وجود بعـض وسـائل الحكم المتماسكة، والنقطة الثانية تتمثل بعدم ملائمة الحكومة العالمية، إذ لايوجد تهديد طاغ لايمكن ان يعالج الا بطريقة واحدة، وان الحكم العالمي يحافظ على الدولـة القوميـة بوصـفها الشكل الأساس، وهو لا يسيطر على الحكم القومي (الدولة).[2]

وبذلك يمكن ان يـوفر وسـطاً بـين حالـة الفـوضى الدوليـة والنظـام المركـزي الـذي تمثلـه الحكومة العالمية.

2. السلام الديمقراطي:

ظهرت من جديد فكرة السلام الـديمقراطي كمقاربـة ليبراليـة في الأمـن الـدولي بعـد انتهاء الحرب الباردة، وتمثل ظهورها بطروحات نظرية وسياسـات عمليـة، وبصـورة عامـة

(1) جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص339.

(2) روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، مصدر سبق ذكره، ص ص34-35.

يرتكز السلام الديمقراطي على فكرة مفادها ان طريق السلام العـالمي، يكـون بأنتشـار الـنظم السياسية الديمقراطية، لان الـدول الديمقراطيـة لاتميـل إلى شـن حـرب ضـد دول ديمقراطيـة أخرى، وبذلك ينظر للديمقراطية كمصدر أساس للسلام العالمي.

فمـع التغيـير الـذي شـهده الوضـع السـياسي العـالمي في العقـدين الأخـيرين مـن القـرن العشرين، رأى بعـض المنظـرين السياسـيين وعلـماء العلاقـات الدوليـة، ان أفكـار الفيلسـوف (كانت)، تلقى فرصاً للتحقيق بعد مرور مائتي سـنة تقريبـا مـن طرحهـا، وكـان مـن النتـائج الرئيسـة المترتبـة عـلى ذلـك أحيـاء الفلسـفة "الكانتيـة" عـن طريـق طـرح مقاربـة السـلام الديمقراطي، و"قانون الديمقراطيات لاتتقاتل" والدعوة الى"الديمقراطية العالمية".[1]

وقد أظهرت اسهامات احياء فكرة السـلام الـديمقراطي ان الواقـع المعـاصر يـؤشر بـأن الحرب سوف تصبح تاريخـاً مـن المـاضي - أي انهـا سـتتلاشى- وتزامنـت هـذه الأسـهامات بالموجة الديمقراطية العالمية الثالثة. ولعل أبرز من أسهم في بعـث فكـرة السـلوك السـلمي للديمقراطيات هو (مايكل دويل) أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كولومبيـا الأمريكيـة.[2] إذ أكـد (دويـل) فكـرة السـلام الـدائم عنـد (كانـت) وقـدم ادلـة احصـائية تـدعم فكـرة "الديمقراطيات لا تحارب الديمقراطيات" وفسر ذلك بـأن الـدول الليبراليـة تميـل إلى الـثروة والرفاهية، وان خوض الحرب يجعل الكسب أقل في حين تتزايد الخسائر على العكـس مـن الدول التسلطية العدوانية. ولكن (دويل) يضـيف أن "الـدول الليبراليـة سـتكون عدوانيـة كغيرها من الدول في علاقتهـا بـالنظم التسـلطية".[3] كـما أكـد (دويـل) نظريـة (كانـت) في تفسيره للسلام الديمقراطي والتي تقوم عـلى أسـاس ان الدسـاتير الجمهوريـة تحـد مـن

---

(1) Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace: A New Look At This Centuries-Old Quest, OJPCR: The Online Journal Of Peace And Conflict Resolution, 5.1 Summer ,2003 , p.106.

(2) Ibid, p.107, And See: Kenneth N. Waltz, Structural Realism After The Cold War, Op.Cit, p.6.

(3) Benjamin Solomon, Op.Cit , pp.106-107.

كذلك: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص329.

الطموحات الحربية للدول، بسبب ما يتميز به النظام السياسي الديمقراطي من احترام الحقوق والحريات وتمثيل أرادة المواطنين، فان موافقة المواطنين تصبح ضرورية في خيار خوض الحرب، فضلا عن ان الديمقراطيات تتقاسم مبادئ أخلاقية وسياسية مشتركة .[1]

وربط بعض الكتّاب في تحليلهم للسلام الديمقراطي بين السلام الديمقراطي، وبين ما أسموه بـ"السلام الليبرالي" والذي يرتبط بأنتشار الليبرالية وأقتصاد السوق الحر في العالم، وخلصوا إلى الجمع بين عناصر السلام الديمقراطي والليبرالي، فالديمقراطية جعلت السلام ممكناً، وان العلاقات التجارية المتداخلة أبعدت إمكانية الحرب، وتوقعوا ان تزايد الديمقراطيات منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وتنامي الأعتماد المتبادل، سيحد من الفوضى الدولية.[2] ولقيت مقاربة السلام الديمقراطي تأييداً واسعاً في الأوساط السياسية الغربية، ففي خطاب حالة الأتحاد في العام 1994 تحدث الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون)، عن ان غياب الحرب بين الدول الديمقراطية هو مبرر كافي للسياسات الأمريكية في المضي قدماً نحو تشجيع عملية "الدمقرطة" عبر العالم.[3] ومنذ نهاية الحرب الباردة، بدأت الدول الغربية تبحث عن الوسائل المتاحة، لنشر القيم الليبرالية وتوسعة منطقة السلام والتي أخذت تعرف بـ "عولمة الليبرالية" ومن اهم هذه الوسائل التدخل العسكري للأغراض الإنسانية. كما عمدت إلى استعمال ضغط المؤسسات الدولية كوسيلة لضم الدول غير الليبرالية إلى النظام العالمي الليبرالي - مثلما هو الحال بالنسبة لسياسة الأتحاد الأوروبي تجاه دول وسط وشرق اوروبا على سبيل المثال- إلى جانب ذلك أستخدمت المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية لفرض شروط إصلاح أقتصادية في دول الجنوب، وإصلاحات تتعلق بالحكم الصالح (الرشيد) والالتزام بمعايير حقوق الإنسان.[4]

---

(1) Peter Sutch And Juanita Elias, Op, Cit,p.71.

(2) Benjamin Solomon ,Op.Cit,p. 107.

(3) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(4) جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 330-332.

ويرى دعاة السلام الديمقراطي المعاصرون ان هناك بديلين لفكرة السلام الدائم التي طرحها (كانت) البديل الأول يستند إلى توقعات متفائلة بإمكانية ان يلعب الوعي العالمي والأخلاق المجتمعية دورا في تشكيل رأي عام عالمي يضغط باستمرارعلى الدول من اجل دخولها في مبادرات لنزع السلاح، وربما لتشكيل أتحاداً دولياً وليس حكومة عالمية، في حين ان البديل الثاني، يدعو إلى تنظيم حملة عالمية متطورة على المستوى الشعبي، من أجل ممارسة ضغطا على جميع الدول للموافقة على عملية نزع السلاح المتبادل، وتعزيز عمل المؤسسات الدولية لتسوية المنازعات.[1]

وهكذا ومع بقاء المشكلات الرئيسة التي تواجه العالم، بعيدة عن الحل في ظل ترتيبات السلام السلبية - اي الترتيبات التي لا تقيم حكومة عالمية - فان خيار الحكومة العالمية التي تستند إلى منهج البناء من الأسفل إلى الأعلى - الذي لايقوم على فرض الحكومة العالمية بالقوة- سيكون أفضل من أي ترتيبات أمنية جماعية، وهو ما يجعل أنصار السلام الديمقراطي يعتقدون بأهمية نشر الديمقراطية في العالم.[2]

3. المثالية الجديدة :

مع انتهاء الحرب الباردة ظهرت الأفكار المثالية من جديد، نتيجة لحجم التطورات التي شهدها النظام الدولي، والتي وصفها (والتز) بانها " جعلت من الحقائق الثابتة عن المنافسة والصراع، وتحقيق التوازن في ظل الفوضى الهيكلية في النظام الدولي، ليست بالنغمة الصحيحة"، حيث تراجع الصراع بين الشرق والغرب، وتراجع معه سباق التسلح، وتسارعت خطوات أنتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم [3]، وتزايد فاعلية الأمم المتحدة في حل النزاعات الدولية والتدخل لأغراض إنسانية.

---

(1)Benjamin Solomon,Op.Cit, pp.118-119.

(2) Ibid,p.119.

(3) Cynthia Weber, Op. Cit,p.39.

وذلك الواقع دفع البعض من أساتذة العلاقات الدولية إلى وصف عالم مابعد الحرب الباردة بانه شبيه إلى حد بعيد بذاك العالم الذي تصوره الرئيس الأمريكي (ودرو ويلسن) من قبل.[1] إذ ترى المثالية الجديدة- كما هوالحال مع المثالية التقليدية - ان العدالة والسلام ليستا معطيات طبيعية، بل هما نتيجة لتصميم وتشكيل مسبق، ولذا فهي ترى - المثالية الجديدة- بأن الفوضى الدولية يمكن التحكم فيها عبر إصلاح المؤسسات الدولية وجعلها أكثر ديمقراطية. فهدف المثالية الرئيس كان - منذ مطلع القرن العشرين - والى الآن هو منع الحرب وتحقيق السلام العالمي.[2]

ولذلك يعتقد المثاليون الجدد بأن تشجيع أو حتى أكراه الدول غير الليبرالية لان تصبح أكثر ديمقراطية، ليس سوى جزءاً مما تدعو الحاجة اليه لإيجاد نظام عالمي ليبرالي حقيقي، ويعتقد المثاليون أيضا بضرورة ان يمتد الإصلاح الديمقراطي ليشمل المستوى الدولي بادخال الإصلاحات الديمقراطية على المؤسسات والمنظمات الدولية،وفسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني العالمي للمشاركة في هياكل صنع القرار العالمي، مادامت هذه المنظمات في الغالب هي أقرب إلى الشعوب من الحكومات، وأنها ستكون اكثر قدرة لتمثيل الشعوب، ومن ثم سيسهم ذلك في التصدي للعجز الديمقراطي العالمي.[3]

ومن هنا ظهرت مجموعة من الكتّاب المثاليين امثال (ديفيد هيلد، ونوربرتو بابيو، ودانيال ارشيبوغي) وطالبوا بوجوب ان تصبح السياسة العالمية ديمقراطية، و أنتقدوا "النواقص التي تشوب النظام الويستفالي (أو النظام الدولي الحديث)، وفي مقدمتها العلاقات غير الديمقراطية في المجتمع الدولي، ورأوا ان أهمية تحول المجتمع الدولي إلى مجتمع ديمقراطي زادت بسبب تزايد مستويات التواصل والأرتباط العالمي، والتي

---

(1) Ibid,p.39.

(2) د. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات، ط2 (القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2013)، ص109، كذلك: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 333.

(3) د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 114. كذلك: د. جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص 109.

أصبحت معها الحكومات الوطنية أقل سيطرة على القوى التي تتحكم بأشكال حياة مواطنيها ".[1]

وجادل المثاليون بأن منظمة الأمم المتحدة لم تتمكن من تنفيذ كل ميثاقها، وحتى لو تمكنت من ذلك فعلا، فان ذلك كما يقول (ديفيد هيلد): " لايعني التخلي عن النظام الدولي بالصيغة الوستيفالية، فما زالت الهرمية بين القوى العظمى وباقي الدول مستمرة وتظهر الهرمية في العضوية الدائمة في مجلس الأمن، إلى جانب حالات عدم المساواة الكبيرة بين الدول، والدور الضعيف للفواعل غير الدولية في التأثير في صنع القرار في العلاقات الدولية".[2] ولذا يطرح (هيلد) نموذجا للديمقراطية العالمية، بديلاً عن نموذج نظام ويستفاليا والأمم المتحدة. وهذا الانموذج يقوم على[3]:

1. إيجاد برلمانات إقليمية، وتوسيع سلطة الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الاوربي.
2. يجب ان تكون معاهدات حقوق الإنسان محصنة في البرلمانات الوطنية ومراقبتها من قبل محكمة دولية جديدة معنية بحقوق الإنسان.
3. إصلاح الأمم المتحدة أو استبدالها ببرلمان عالمي ديمقراطي يخضع للمسائلة.

ويشير هذا النموذج إلى ديمقراطية مؤسساتية عالمية، هدفه إدارة السياسة العالمية بطريقة تعاونية، يتفق مع الطرح المثالي التقليدي القائل بأن العدالة والسلام ليست معطيات طبيعية بل هي نتيجة لتصميم وتشكيل مسبق، وان الفوضى الدولية يمكن التحكم فيها عبر الإصلاح في المؤسسات الدولية وجعلها أكثر ديمقراطية. وهكذا لا ينظرالمثاليون إلى الحكومة العالمية بأنها السبيل الوحيد للخروج من الفوضى الدولية، إذ يمكن عن طريق التجمعات والمنظمات التعاونية الرسمية أو غير الرسمية للعلاقات الاجتماعية

---

(1) جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص 336.
(2) المصدر نفسه. كذلك: د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص 114.
(3) د.جهاد عودة، مصدر سبق ذكره، ص110، كذلك: جون بيليس و ستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص336-337.

بين الدول القومية ذات السيادة - قد يكون بديلا لحكومة عالمية وبديلا للفوضى الدولية.لأعتقادهم ان المشكلة ليست في الإنسان وأنما بأشكال التنظيم.

ومع ذلك، فإن تحقيق الديمقراطية على المستويين الداخلي والدولي، قد يشكل مدخلا لأنشاء الحكومة العالمية التي طالما عدها المثاليون هدفا وطموحا لهم، إذ وفرت العولمة اليوم وسائل للأتصال والترابط العالمي، عزز من قدرة وممارسات المجتمع المدني العالمي في الضغط من الأسفل لإقامة الحكومة العالمية، وقاد ذلك إلى ظهور النظرة التفاؤلية لدى المثاليين الجدد.

المطلب الثالث: الحكومة العالمية في المدرسة الماركسية:

انحصرت دراسة العلاقات الدولية لمدة طويلة في التنافس بين المدارس النظرية الثلاث، وهي الواقعية والليبرالية والمدرسة الماركسية أو (الراديكالية). وحتى ثمانينيات القرن العشرين كانت الماركسية بمثابة البديل الأساس للأتجاهين المهيمنين على العلاقات الدولية (الواقعية، والليبرالية)، وقد تجاوزت الماركسية نظرة الواقعيين والليبراليين للنظام الدولي كمعطى مسبق، إلى تقديم تفسير مختلف للنزاعات الدولية.[1] وخلال حقبة الحرب الباردة، تأثرت المدرسة الماركسية بالاستقطاب الايديولوجي، الذي قامت عليه منظومة العلاقات الدولية، وبقيت عرضة للأستهجان من قبل أغلب منظري العلاقات الدولية من المدرستين (الواقعية والليبرالية)، وهو ما جعل منه بديلاً أيديولوجياً أكثر منه بديلاً تنظيرياً قائماً بذاته، وبتفكك الاتحاد السوفياتي ساد الاعتقاد بنهاية دور الماركسية في التنظير للعلاقات الدولية على غرار تراجع أطروحاته النظرية على مستوى الاقتصاد السياسي بعد فشل تجربة الاتحاد السوفييتي، غير ان منظري الماركسية إتجهوا بعد الحرب الباردة إلى إستعارة مفاهيم وتصورات من أدبيات مابعد الحداثة، خاصة من التيار النقدي في العلوم الاجتماعية، والتي أبدت تشكيكها في مساعي الليبراليين والواقعيين لتعميم أفتراضاتهم.[2]

---

(1) Stephen M.Walt, Op. Cit, p.32.

(2) Ibid, p.33.

وترتكـز تحلـيلات المدرسـة الماركسـية للعلاقـات الدوليـة عـلى نظريـة (كـارل مـاركس) وتطوراتها، وخاصة تلك التي جاءت على يد (فلاديمير لينين) إلى جانب أرتكازها على النظريات الماركسية الجديدة، والتي قدمت نفسها كنظريات تمثل امتداداً للماركسية التقليدية. لكن مع إعادة قراءة بعض مفاهيمها، وفي ضوء ذلك سنتناول أهم افكار الماركسية التقليدية والجديدة ورؤيتها للحكومة العالمية، وكالآتي:

أولا: الماركسية التقليدية:

ترتكز الماركسية التقليدية في تفسير العلاقات الدولية عـلى أسـاس فلسـفة (كـارل مـاركس) لحركة المجتمعات التاريخية والتي تعرف بالمادية التاريخية. إذ تقوم تحليلات (مـاركس) عـلى أن تاريخ المجتمعات لا يتعدى كونـه حركـة مسـتمرة، في أتجـاه واحـد لتحقيـق مزيـد مـن التقـدم والإنعتاق الإنساني، وأن أي تحول أجتماعي في التاريخ أنما يتم عن طريق آليات الصراعات الطبقية داخل المجتمع، كما بين (ماركس) أن طبيعة العلاقات الاجتماعية (العلاقات بـين الطبقـات) تـؤثر بشكل مباشر في طبيعة قوى الإنتاج في المجتمع،[1] وتبـين الماديـة التاريخيـة ان عمليـات التحـول والتطور التاريخي للمجتمعات هي إنعكاس للتطور الاقتصادي للمجتمعات، مما يعني ان التطور الاقتصـادي هـو المحـرك الفعـال في التـاريخ، والديناميكيـة المركزيـة في ذلـك هـي ان تحديـدات (ماركس) للتوتر بين وسائل الانتاج وعلاقات الانتاج تشكل مع بعضها البعض القاعدة الاقتصـادية للمجتمع، والمحركة في نفـس الوقـت للتطـور التـاريخي. وبعبـارة أخـرى فـان نتيجـة التطـور في وسـائل الإنتـاج، تـؤدي إلى أنتهـاء العلاقـات الإنتاجيـة السـابقة، وتحـل محلهـا علاقـات إنتـاج جديدة.[2] ويستمر التناقض بـين علاقـات الإنتـاج وقـوى الإنتـاج في كـل مرحلـة تاريخيـة – مـن

---

(1) Mark Rupert, Marxism, In: Martin Griffiths, International Relations Theory.. Op. Cit, p.35.And See: Andrew Linklater, Marxism,In: Scott Burchill And Others, Theories Of International Relations, Third Edition,(New York,:Palgrave Macmillan,2005),p.112.

كذلك، ينظر: ماركس وانجلس، بيان الحزب الشيوعي، (موسكو: دار التقدم، بلا)، ص ص 36- 38.

(2) د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص 124-125. كذلك ينظر:

المراحـل التـي درسـها مـاركس- لتنتهـي بمرحلـة جديـدة، إلى ان وصـل التطـورالى المرحلـة الرأسمالية والتي تمثل المرحلة النهائية للصراع الطبقي، وتنطوي هذه المرحلـة عـلى صراع بـين الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) وبين طبقة العمال (البروليتاريا) واللتان تمـثلان حصـيلة تطـور وسائل الإنتاج (الثورة الصناعية) وتراكم الثروة بيد من يملكونها على حساب استغلال العـمال وستنتهي هذه المرحلـة بأنتقـال المجتمـع إلى المرحلـة الشـيوعية التـي تتميـز بالغـاء الدولـة والمِلكية.

وهكذا تقدم الماركسية فهماً لتاريخ تطورالمجتمات البشرية يقوم على أساس تطور وسائل الإنتاج، والتي شملت المرور بالشيوعية البدائية ومجتمعات الرقيق والإقطاع والرأسمالية.

ويعتقد (ماركس) بانه سيتم الاستعاضة عن الرأسمالية بـ(الاشتراكية) وعـلى نطـاق دولي، فقد كان يعتقد بأن الأشتراكية ستكون عالمية، وليست ظاهرة متعلقة بالمجتمعات الرأسـمالية الأوروبية، ويعـود ذلـك لان الحـرب والإمبرياليـة، والتجـارة الرأسـمالية أخرجـت المجتمعـات البشرية من عزلتها التي كانت تعيشـها في وقـت سـابق، ووجهـت الرأسـمالية بـذلك الجـنس البشري إلى "مجرى تاريخي واحد". [1] هو قيام الاشـتراكية العالميـة والقضـاء عـلى الرأسـمالية تمهيداً لتحرير الإنسان من خلال الشيوعية العالمية.

وتعتمد الماركسية في مفهومها لتحريـر الإنسـان -في المرحلـة الشـيوعية -عـلى الغـاء القيمة والغاء الدولة، فالغاء القيمة هو شرط التحرير من عبودية الأقتصاد، فالقيمة هي التعبير عن الندرة والفقر، وهي تؤدي بدورها إلى أن تفرض القـوانين الاقتصـادية نفسـها كقوى طبيعية. أما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الأقتصـاد. وبنـاءاً عليه فالشيوعية هي الحل الأمثل للتناقض والصراع بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسـان

Andrew Linklater, Op.Cit, p.114.

(1) Ibid, p.114.

والإنسان،[1] وقد انصب اهتمام المادية التاريخية على الرأسمالية كوسيلة مادية للحياة اومجموعة متكاملة من العلاقات الاجتماعية التي لم تنحصر في شكل الاقتصاد الذي نعرفه في العالم الحديث - بل شملت كل أنماط الإنتاج البدائية - كما لم تتحدد ضمن حدود الدولة ذات السيادة، وبذلك فالماركسية لديها تصوراتها الفكرية حول تطور الهياكل والممارسات الأجتماعية عبر التاريخ والتي تتجاوز أيضا الحدود الوطنية، وبأختصار فان المادية التاريخية تقدم نظرية عن الإنتاج الاجتماعي للسياسة العالمية.[2]

مما يعني ان كل أشكال التنظيم الأجتماعي - الدول والنظم الدولية - هو نتاج التطورات في القاعدة الاقتصادية التي تحفز التحول الواسع في المجتمع ككل. وذلك بسبب- كما يؤكد (ماركس)- ان نمط الانتاج يحدد شروط الحياة المادية الاجتماعية، ويحدد عملية الحياة الفكرية والسياسية عموما، ولذلك فالمؤسسات القانونية والسياسية والثقافية تعكس وتعزز نمط السلطة والسيطرة في الاقتصاد.[3]

وعليه فان الماركسية تعتقد ان الدولة تطور تاريخي، يعبر قانونياً وسلطوياً واجتماعياً عن حالة أقتصادية وأجتماعية وسياسية في مرحلة تاريخية معلومة من تطور المجتمع. وبالتالي فأن المجتمع الدولي المؤلف من هذه الوحدات، انما هو أنعكاس مباشر لتطورها تاريخياً. إلى جانب ذلك، ترى الماركسية ان أسس الصراع هي أسس مادية موجودة في نمط الإنتاج السائد، وفي النظام الطبقي الذي ينتج صراع الطبقات، إذ ان " نمط الإنتاج والوسائل المادية للحياة تشكل كل مظاهر الحياة في المجتمع- المظاهر الاجتماعية

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص320.

(2) Mark Rupert, Marxism , Op. Cit, p.35.

(3) Ibid, p.35

كذلك: د.عامر مصباح مصدر سبق ذكره، ص 125

والسياسية والثقافية والفكرية- فليس الوعي هو الذي يحدد الوجود، ولكن العكس الوجود الأجتماعي هو الذي يحدد الوعي" من وجهة نظر (ماركس).[1]

وهكذا فان الصراع الطبقي لاينحصر في إطار التنظيم الاجتماعي المحلي - للدولة - بل يشمل كذلك النظام الدولي، فكما ان الدولة هي أنعكاس للطبقة المسيطرة وهي تمثل مصالحها، فان النظام الدولي هو أنعكاس أيضا لسيطرة القوى الرأسمالية الغنية على حساب الدول الفقيرة، وقد مثلت اسهامات (فلاديمير لينين) في نظريته (الإمبريالية أعلى مراحل الاستعمار) طرحاً متقدماً وامتداداً لموقف ونظرية (ماركس) في تفسير الصراع الدولي.

وفي الحقيقة فان الاقتصادي الأنكليزي (جون هوبسون) قد سبق (لينين) في تفسير الظاهرة الأستعمارية، بل ان (لينين) قد أستعان بتفسير(هوبسون) لدورالإمبريالية في إشعال الحروب.

وخلاصة رأي (هوبسون) هو: ان الإمبريالية هي نتيجة عدم التوافق في داخل النظام الرأسمالي، والمتمثل بـ:أقلية ثرية متخمة الاكتناز يقابلها أغلبية معوزة، لا تستطيع بقوتها الشرائية ان تستهلك كل إنتاج الصناعة الحديثة ". إذ (هوبسون) بانه يكمن حل هذه المشكلة الهيكلية " لو ان الرأسماليين أبدوا الرغبة في توزيع فائض ثروتهم لرفع الوضع الاقتصادي والأجتماعي لأغلبية سكان مجتمعاتهم ". ولكن الرأسماليين يسعون بدلاً من ذلك لأعادة أستثمار فائض رأس المال في مشروعات مربحة في الخارج، وتكون النتيجة قيام الظاهرة الإمبريالية. وهكذا فان الصراع من أجل الإستحواذ على الأسواق الخارجية والسيطرة على المستعمرات، ويعد في رأي (هوبسون) من أهم العوامل الدافعة باتجاه إثارة الحروب الدولية.[2]

لقد تمركزت نظرية لينين في تفسير الظاهرة الاستعمارية على القانون العام والأساس للرأسمالية، وهو القانون الذي يقود إلى التركيز المستمر في ملكية وسائل الانتاج، وملكية

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص 318-319.

(2) نقلاً عن د. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات (بغداد: دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر،2010)، ص266.وللمزيد ينظر: لينين، الامبريالية اعلى مراحل الاستعمار، (موسكو: دار التقدم، 1967)، ص ص 110-115.

رءوس الأموال في اقل عدد من الايدي، وبمعنى آخر، فان الاقتصادات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الأحتكارات، وتتدعم هذه السيطرة الأحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات، وينظر (لينين) إلى ان الرأسمالية في مرحلتها الأحتكارية تتحول إلى الطابع الإمبريالي، وتميل الرأسمالية في هذه المرحلة (الأحتكارية) إلى زيادة التوسع، بسبب تحكم الأحتكارات في فائض رءوس الأموال التي تذهب إلى الخارج وبالتحديد إلى الدول الأقل نمواً،[1] ويؤدي الأندفاع نحو السيطرة السياسية أو العسكرية على الأسواق ومصادر المواد الأولية، إلى تنافس رأسمالي عام على المستعمرات، والنتيجة العامة هي ان الدول لرأسمالية المتقدمة تندفع عبر السياسات الإمبريالية إلى الصراع وخوض الحروب. إذ ينظر(لينين) إلى الحرب العالمية الأولى بوصفها برهاناً على هذه الفرضية، كما يرى إن حل مشكلات الصراع الدولي المتواصل وإقامة السلام، يكمن في إزالة الدول الرأسمالية نفسها، عن طريق الثورة، إذ لا يمكن تحقيق نظام عالمي يسوده السلام إلا عن طريق مهاجمة النظم الاقتصادية المحلية للدول، وهكذا فإن" ثورة البروليتاريا العالمية "هي الوسيلة لتحقيق هذا التغيير.[2]

إذ يخلص (لينين) إلى القول: "أنه من السخف ان يتحدث العالم عِن السلام تحت حكم الإمبريالية، لانه في ظل هذا التحكم كان من المحقق الا تخبو جذوة الحرب في المجتمع الدولي، سواء ما كان منها بين الدول الإمبريالية نفسها أو بينها وبين مستعمراتها".[3] ولاتكتفي الماركسية بالاعتقاد بأن القضاء على الرأسمالية سيقضي على الحروب، وان الغاء النظام الطبقي - الذي يعكس الصراع من النظم المحلية إلى السياسة الدولية- سيقود إلى التخلص من جميع أولئك الذين لديهم مصلحة في إنتاج ونشر الأسلحة.[4] بل جعلت من الثورة على

---

(1) د. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره ، ص ص 268-269.

(2) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص292.

(3) نقلاً عن د. علي عودة العقابي، مصدر سبق ذكره، ص 269.

(4) جيفري ستيرن، مصدر سبق ذكره في الفصل الاول، ص 444.

الرأسمالية عالمية، بهدف تكوين مجتمع لا طبقي، ليس في إطار دولة واحدة فقط، ولكن على مستوى العالم كله أي تكوين "كومنولث عالمي". وفي سبيل تحقيق ذلك لابد من القضاء التام على الرأسمالية في كل مكان.[1] لان القضاء على الظلم العالمي الواقع على كثير من سكان العالم - بسبب التحكم في الاقتصاد والتجارة العالمية من قبل ولمصلحة نخب صغيرة وطبقات اجتماعية مسيطرة على الدول وعلى المؤسسات الدولية - يتطلب الثورة على الرأسمالية، كما ان السلام لايمكن ان يكون موجود في ظل وجود مؤسسات وهياكل مسيطرة عليها من قبل هذه النخب والطبقات.[2]

إن هدف الماركسية هو الوصول إلى الشيوعية، وهي لا تعترف بنظام الدولة القومية، لانه نظام مسيطر عليه من قبل البرجوازية الحديثة والتي اقترنت بظهور الثورة الصناعية، وانتقال رءوس الأموال المتراكمة لدى الاقطاعيين والتجاريين إلى الميدان الصناعي، مما أتاح لأصحاب رءوس الأموال السيطرة على طبقة البروليتاريا. كما ان نظام الدولة القومية ليس أزليا كما تعتقد الماركسية، فقد شهد تاريخ العالم أشكالاً أخرى للحكم، وهذا النظام وفقا للتطور المادي للتاريخ يمثل مرحلة انتقالية ستنتهي بانحلال وزوال نظام الدولة كلية ليحتل مكانه المجتمع اللاطبقي، وهذه النهاية نتيجة حتمية - كما ترى الماركسية- بسبب تناقضات هذا النظام النابعة من الصراع الطبقي، فضلا عن النزعة العدوانية التي كانت سببا في الحروب الطاحنة التي شهدها العالم منذ قيام الدولة القومية.[3]

وعلى وفق التصور الماركسي فان الإطاحة بالرأسمالية سيكون عبر ثورة عنيفة، ليقوم بعدها شكلا جديدا للسلام الثوري القائم على أساس العدالة والمساواة الاقتصاديين، وعلى الرغم من ان (ماركس) لم يمتد تحليله بالكامل إلى النظام الدولي، ولكن هناك

---

(1) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 40.

(2) **Oliver P. Richmond,Peace In International Relations,(London&NewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2008),p.59.**

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص45. كذلك: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص ص 40-41.

إمكانية واضحة لأستخدام إطاره التحليلي، لفهم مصادر الصراع والعنف والسلام في النظام الدولي. فقد افتراضت الماركسية بأن الحرية الحقيقية ليس لها مكان الا في إطار مجتمع لا طبقي، وقدمت الماركسية فهما للعلاقات بين الطبقات في سياق الرأسمالية، واثارها في العلاقات الاجتماعية المحلية والدولية، حيث افترضت بأن الغاء العلاقات الرأسمالية تمثل شرطا أساسيا للسلام بين الدول لان الغائها يعني الغاء الاستغلال وإقامة العدالة الأجتماعية.[1] ومن جهة أخرى، فان الماركسية لاتسلم بالحدود بين الدول أو بمبدأي القومية والسيادة، لانهما من نتائج وجود الدولة القومية، والتي تمثل وتعكس مصالح الطبقة المسيطرة. إذ ترى الماركسية ان قيام الكومنولث العالمي، يقتضي تقويض القومية والسيادة.[2]

حيث تنظر الماركسية إلى ان قيام دولة عالمية على وفق المفهوم الغربي لن يقضِ على المتناقضات والنزاعات، بل على العكس سيزيدها عمقاً وأتساعاً، لان الدولة العالمية الرأسمالية ستشدد من سيطرة رأس المال وسيبقى الظلم الاجتماعي قائماً. وعليه تطالب الماركسية بـ "مجتمع لاطبقي" ليس في إطار دولة واحدة فقط، ولكن على مستوى العالم كله، كما يتضح ذلك في البيان الشيوعي الذي أعلنه (ماركس وانجلز) في العام 1848 إذ نص الاعلان: "أيُها العمال في جميع أنحاء العالم أتحدوا، فلن تخسروا شيئاً سوى هذه السلاسل التي تقيدكم" وان اسقاط البرجوازية لا يمكن ان يتحقق الا عن طريق تحول البروليتاريا إلى طبقة سائدة قادرة على سحق البرجوازية، والعمل على تفجير "الثورة العمالية العالمية". ويتضح ان الدولة في المنظور الماركسي لا دور لها في تحقيق

(1) يرى (ماركس) ان السلام ضروريا حتى لو كان مع الدول الرأسمالية، لان عبئ الحرب سيقع على طبقة العمال، ويمكن للمنظمات الجماهيرية عبر الوطنية ان تتخذ اجراءاتها الخطابية والعملية في مقاومة الرأسمالية والاستغلال، ويختلف (لينين) عن (ماركس) في هذه النقطة، حيث يرى بان الإمبريالية جعلت السلام مستحيلا، ومنعت اي تقدم نحو الديمقراطية الاجتماعية، ولاقامة السلام لابد من أستخدام العنف الثوري للإطاحة بالرأسمالية. للمزيد ينظر :

Oliver P. Richmond, Op. Cit, pp.60-61.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 45.كذلك د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص41.

الوحدة العالمية، ومن ثم في تحقيق الحكومة العالمية وانما كل الدور للحزب الذي يتكون من طبقة العمال (البروليتاريا).[1] ويختلف (ماركس) عن (كانت)، في رؤيته للخطر الذي يواجه السلام العالمي، إذ وجد الأخير عدم جدوى الجهود السياسية لتحقيق الحرية داخل الدولة ذات السيادة، طالما انها ممكن ان تدمر بسرعة تحت صدمة مفاجئة خارجية، فالحرب هي التهديد الذي يواجه خلق المجتمع المثالي. لذا فان (كانت) كان يعطي الأولوية للعمل من أجل السلام الدائم، في حين ان (ماركس) كان ينظر إلى الأزمة الرأسمالية العالمية، بانها الخطر المتكررة وبالتالي فإن فكرة قيام "الاشتراكية في بلد واحد" في ظل عولمة الرأسمالية غير مجدية، لذا فان تحقيق حرية الإنسان لا يكون الا عن طريق التضامن والتعاون العالمي لإعادة تشكيل المجتمع العالمي ككل.[2]

ثانيا: الماركسية الجديدة :

في إطار أسهامات الماركسية الجديدة، يمكن التمييز بين أتجاهات أساسية في دراسة العلاقات الدولية، الأول تبلور عن طريق مدرسة التبعية التي ركزت على عملية التبادل غير المتكافىء. والثاني هو نظرية النظام العالمي التي ركزت على هيكل النظام الرأسمالي العالمي. في حين أهتمت أتجاهات أخرى بالآثار الثقافية المترتبة على علاقات التبادل غير المتكافىء، فضلا عن إعادة الإهتمام من جديد بعلاقات الإنتاج.[3] والتي سنعمد إلى توضيحها على وفق الاتي:

1. نظرية التبعية:

ترجع نظرية التبعية إلى ستينيات القرن العشرين، وقد تطورت تدريجياً متأثرة بأفكار عدد من المنظرين الاقتصاديين،[4] وتمثل نظرية التبعية قطيعة مع الماركسية اللينينة، والتي

---

(1) ينظر: ماركس و انجلس، مصدر سبق ذكره، ص 86 .كذلك: د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 41.

(2) Andrew Linklater, Op.Cit, pp.115-116.

(3) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 316.

(4) مثل:(اندريه جاندر فرانك، والت وايتمان روستو، بول بارن) وللمزيد حول أفكارهم وأسباب تطور هذا الاتجاه، ينظر: د. عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ص137-144.

كانت تعتقد بأن الرأسمالية الإمبريالية تؤدي إلى التصنيع الرأسمالي في الدول المتخلفة، لان القوانين الداخلية تدفع بالرأسمالية إلى الإنتشار المستمر على الصعيد العالمي-كما كان يعتقد ماركس-وفي إطار توسعها خارج أوروبا، ستؤثر ايجابيا على الدول غير الأوروبية، عن طريق دورها التاريخي في القضاء على أنماط الإنتاج التقليدية (المتخلفة). غير أن ما حدث تاريخياً هو أن الرأسمالية عند أحتكاكها بالمجتمعات (المتخلفة) لم تقم كما توقع (ماركس) بتحطيم بنية الإنتاج التقليدية، وإنما عملت على ترسيخها وتحالفت مع قوى الإقطاع لخدمة أهداف الرأسمالية العالمية في امتصاص فوائض القيمة من المجتمعات (المتخلفة) إلى دول المركز. وجادل الاقتصادي الأمريكي(بول براون) بأن الرأسمالية الاحتكارية في أواسط القرن العشرين لم تعد تقوم بأي دور تقدمي، وبدلاً من ذلك فقد قامت بإعاقة التصنيع في بقية العالم غير الرأسمالي، وذلك في سبيل المحافظة على الأرباح الإحتكارية في المراكز الرأسمالية.(1)

وتصف نظرية التبعية العلاقات بين القوى الرأسمالية المتقدمة والدول الأقل تطورا بانها علاقات قائمة على أساس الإستغلال، والذي جعل من القوى الرأسمالية أكثرغنى بمساعدة تحالف سيء مع الطبقات الحاكمة للدول النامية، وليس هناك يوجد حل غير الإطاحة بهذه " النخب الطفيلية " وتأسيس حكومات ثورية تلتزم بتنمية ذاتية مستقلة.(2) وتقسم نظرية التبعية الدول في إطار النظام العالمي إلى ثلاثة أقسام هي: المركز والأطراف وأشباه الأطراف، إذ يشير كل منها إلى وحدة من وحدات النظام العالمي، وكل منها تؤدي وظيفتها المحددة في سياق النظام الرأسمالي العالمي. المركز والأطراف، متعلقان بقوة وليس ضروري ان يكونا منفصلين جغرافياً، لأن كلا النوعين من النشاط يمكن وجودهما

(1) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص216.

(2) Stephen M.Walt, Op.Cit, p.32.

في ميل مربع واحد، ودول أشباه الأطراف هي تلك الدول التي تحتوي داخل حدودها خليطاً مفيداً من شبه المركز من ناحية، ونشاطات من أقتصاد طرفي من ناحية أخرى.[1]

وقد أعتمد رواد نظرية التبعية في بادئ الأمر على إتباع سياسات تصنيع محلية للتخلص من الأعتماد على الصناعات الرأسمالية المستوردة، لتحسين موقع الدول النامية ضمن أقتصاد العالم الرأسمالي، وجادلوا بأن القضاء على النظام الرأسمالي العالمي، لا يمكن حدوثه إلا بعد تطوير قوى الإنتاج في الأطراف بشكل كاف، لاعتقادهم بأن الثورة الاشتراكية لا تنجح بمعزل عن الثورة البرجوازية، لذا فقد شهدت الشيوعيات التقليدية في دول أمريكا اللاتينية تدعيم للبرجوازية المحلية.[2] غير ان سياسات التصنيع المحلي فشلت لعدم قدرتها على مجاراة الشركات الرأسمالية، فضلا عن قدرة الأخيرة على التحكم بسوق الأسعار مما جعل المنافسة معها عسيرة.

قدم رواد التبعية الجدد تحليلا مختلفا مفاده بأن جميع أجزاء الأقتصاد العالمي قد أصبحت رأسمالية بسبب إنتاجها للسوق الرأسمالية العالمية، ولذلك ليس هناك حاجة إلى أنتظار تطور الرأسمالية قبل القيام بالثورة، وعليه فقد قاوموا الشيوعية الرسمية- باستثناء الصين وكوبا- وقدموا بدلا من ذلك ولائهم لحركات "العصابات الريفية المتمردة "، وكان الهدف من ذلك قطع سلسلة الإستغلال التي ربطت معاً المركز والأطراف التابعة في النظام الرأسمالي العالمي،[3] وبذلك قدم اتجاه التبعية الجديدة تصوراً جديداً للصراع مع الرأسمالية في إطار عالمي أوسع من حدود الدولة.

وقد أكد المنظر الأمريكي (ايمانويل ولريشتاين) بأن العلاقات بين الدول هي جوهر الرأسمالية إلى درجة انتهى بها للقول، بأن علاقات الإنتاج الطبقية داخل الدول ليس لها مغزى، وانه حتى لو تملكت كل دول العالم وسائل الإنتاج داخلياً، ومنعت كل أشكال

---

(1) د. خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر، 2014)، ص ص 153-154. كذلك: د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 332 .

(2) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 218.

(3) المصدر نفسه، ص ص 218- 219.

الملكية الخاصة فأن النظام العالمي سيستمر نظاماً رأسمالياً. وان الاشتراكية ستتحقق فقط إذا ما أنتهت سيطرة (دول القلب) على النظام العالمي فقط، وكذلك انتهاء المنافسة بين الدول بشكل عام عن طريق قيام حكومة عالمية اشتراكية.[1]

2. نظرية النظام العالمي :

ترتكز نظرية النظام العالمي على أفكار لينين في الإمبريالية، والتي طورت على يد (ايمانويل ولريشتاين) في منتصف سبعينيات القرن العشرين، والنظام العالمي عند (ولريشتاين) هو وحدة التحليل الأساسية لدراسة سلوك الدول أو المجتمعات. إذ يتحدد مفهوم النظام عن طريق صفتين: الأولى كون العناصراو المكونات التي تشكل هذا النظام مترابطة فيما بينها، وتربطها علاقة ديناميكية نشطة، بحيث لا يمكن فهم أدوار ووظائف وأنماط سلوك عنصر من العناصر، الا إذا تم فهم موقعه ضمن النظام الشامل الذي يتفاعل فيه، وعليه يرى (ولريشتاين) أن محاولات الفصل بين العناصر المكونة للنظام الدولي، كالعناصر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية تبقى محاولات مضللة لا تؤدي إلى نتائج ذات أهمية. اما الصفة الثانية فهي ان التفاعل الحاصل داخل النظام هو تفاعل ذاتي الاحتواء. بمعنى أنه إذا تم عزل النظام عن هذه المؤثرات الخارجية، فإن نتائج التفاعلات الداخلية تكون متطابقة تماماً، وعليه فإن البحث عن تفسير التغيرات ضمن النظام يجب أن يركز في ديناميكيات التفاعل الداخلية التي تحدث التغيير بدلاً عن البحث في العوامل الخارجية.[2]

ومن هذا المنطلق، يعتقد (ولريشتاين) ان العالم المعاصر يشهد "وجود نظام عالمي راهن كوني النطاق " تشكل دوله أجزاءاً أو عناصراً في بنية أكبر وأكثر رحابة، وبذلك لايمكن فهم مايقع من تحولات اجتماعية في مجتمع ما، الا عن طريق سياق الإطار

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 325.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص275-276.

الأوسع-اي النظام العالمي الحديث في كليته - [1] ويفهم من (ولريشتاين) ان التحولات الاجتماعية في دولة أو مجتمع ما لايمكن ان تقوم بمعزل عن الدول الأخرى. إذ يضع أنصار نظرية النظام العالمي كل من: (ستيفن هوبدن وريتشارد واين جونز) سمتين مهمتين لهذا الاتجاه في فهم السياسة العالمية، السمة الأولى: هي ان السياسة المحلية والدولية لها مكانة ضمن إطار الأقتصاد العالمي الرأسمالي.

والسمة الثانية: هي الاعتقاد بأن الدول ليست هي الفواعل الوحيدة المهمة في السياسة العالمية، فالى جانب الدول، هناك الطبقات ضمن بنية الاقتصاد العالمي الرأسمالي التي تكبح سلوك الدول، وتحدد أنماطها في التفاعل والسيطرة فيما بينها، ومن ثم فهي فاعل حقيقي.[2]

ويحدد (ولريشتاين) النظام الراهن بانه نظام عالمي رأسمالي، يكون معيار الإنتاج فيه هو مبدأ الربحية، ودافعه الأساس هو تكديس فائض الإنتاج بوصفه (رأس مال)، وليس لهذا النظام هيكل سياسي يهمين عليه - وهو يفترق بذلك عن نظام الامبراطوريات العالمية - فان المنافسة بين وحدات الإنتاج تتحدد على وفق أحوال السوق، بحيث تكون القاعدة الأساسية اما الإنتاج الفائض أو الإنهيار.[3]

---

(1) بيتر تيلور، وكولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، ج1، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002)، ص 25.

(2) د.عامر مصباح مصدر سبق ذكره، ص 157.

(3) تاريخيا هناك ثلاثة انظمة اقتصادية يحددها (ولريشتاين) وفقا لاسلوب الانتاج اي تنظيم الموارد المادية للمجتمع. واول هذه الانظمة يطلق عليه اسم " النظام الصغير" ويقوم على نمط تبادل الانتاج، ويعتمد على الصيد وإلتقاط الثمار، لذا فان العوامل المتحكمة بالإنتاج تكون محددة بأعمار المنتجين وجنسهم، وتتألف هذه النظم من العوائل الكبيرة اوجماعات من الاقارب، وقد اندثرت هذه النظم ولم تعد موجودة، اما النظامين: الثاني والثالث فانهما عالميان يحددهما نمط الانتاج، الاول هو الامبراطوريات العالمية، وتشترك هذه =الامبراطوريات في نفس نمط الإنتاج نفسه المؤلف من المنتجين الزراعيين الذين يملكون تكنلوجيا متقدمة، بما يمكنهم من إنتاج فائض يفوق الإستهلاك، ويسمح بإقامة صناعات متخصصة من قبل الحرفيين ويشرف عليها طبقة الحكام من البيروقراطيين والجند، وان وجود فائض في الانتاج يعني خلق فروق مادية وعدم مساواة اجتماعية. والنظام العالمي الثاني هو النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي الراهن.ينظر: بيتر تيلور، وكولن فلنت، مصدر سبق ذكره،ص ص 28-29.

ويتميز النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي بعدم المساواة التراتبية إذ يفسر (ولريشتاين) ذلك، بوجود علاقة إستقطاب داخل النظام العالمي بين ثلاثة " تكوينات" هي: المركز والأطراف وأشباه الأطراف، ولكل واحدة منها وظيفة معينة في تقسيم العمل الدولي، ويسيطر نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي على تقسيم العمل الدولي، ويحتوي هذا النمط أشكال متنوعة من إستغلال العمل داخل علاقات غير متجانسة بين الدول القوية والدول الهامشية .[1]

ويحدد (ولريشتاين) ثلاثة عناصرأساسية للاقتصاد الرأسمالي العالمي هي: [2]

1. قيام الاقتصاد العالمي على سوق عالمية رأسمالية واحدة، يكون الإنتاج فيها موجه بالدرجة الأولى نحو التصدير وليس للأستهلاك المحلي. وهذه السوق هي المؤسسة الوحيدة التي تحدد فيها الأسعار أي ان الأسعار خاضعة للتنافس، ومن ثم فان المنتجين الأكفأ ينقصوا من أسعار المنتجين الآخرين تمهيداً لإزاحتهم، والنتيجة المترتبة على ذلك هي النمو الاقتصادي المتفاوت عبر العالم إذ تعد (العولمة المعاصرة) التعبير الأحدث والأكثر تطوراً لهذه السوق.
2. مع التسليم بسوق عالمية واحدة، فان هناك نظماً سياسية متعددة على خريطة العالم. وهذا التعدد مهم للمنظومة الاقتصادية العالمية، ذلك لانه لو قدر لنظام سياسي بعينه ان ينفرد بالهيمنة على العالم، فان هذا سيؤدي إلى اخضاع السوق العالمية له. وهنا تنتفي المنافسة ويصبح الاقتصاد العالمي تحت "خيمة إمبراطورية تغلف الكرة الأرضية بأسرها".
3. وجود المنظومة الثلاثية وهذا العنصر سياسي الطابع ايضاً، لكنه أكثر مرونة من العنصر السابق، إذ يعتقد (ولريشتاين) بأن عمليات الإستغلال الجارية عبر الأقتصاد العالمي تعمل دائماً في صيغة ثلاثية الاطراف، وواقع الأمر انه في حالة عدم الندية والتكافؤ يصبح المسرح العالمي ساحة مواجهة وصراع بين طرفين. اما إذا دخل طرف ثالث في

(1) د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 155.
(2) بيتر تيلور، كولن فلنت، مصدر سبق ذكره، ص ص34-35.

الحلبة، فان هـذا يكـون مـدعاة لشيء مـن الإسـتقرار النسـبي. مـن هنـا فـان دول شـبه الاطراف تؤدي دور الطرف الثالث في الاقتصاد العالمي. ويتضح ان نظريـة النظـام العـالمي عـلى الـرغم مـن أرتكازهـا عـلى القاعـدة الاقتصـادية (الماديـة) والمتمثلـة بـنمط الإنتـاج للمجتمع، فانها لم تغفل البعد السياسي في تكوين النظام العالمي، إذ بـين (ولريشـتاين) ان النظام العالمي قائم على تعددية الدول، أي عدم سيطرة دولة واحدة على النظام العـالمي، كما ان هذا النظام يتميز ببنيـة ثلاثيـة الاطـراف، وتحـدد هـذه البنيـة طبيعـة التفـاعلات القائمة على أساس إستغلال دول المركز لدول الاطراف، في حين ان دول شبه الاطراف وهي الدول التي تتوسط بين الدول الغنيـة المتقدمـة وبـين الـدول الفقـيرة الناميـة، تـؤدي دوراً حيوياً في إشاعة الإستقرار في بنية النظام.

ويتفق منظرو نظرية النظام العالمي، على ان الاقتصـاد الرأسـمالي العـالمي يتعـايش عـلى نحو الضرورة مع بنيـة سياسـية مـن دول ذات سـيادة تتنـافس فـيما بينهـا، ويعنـي ذلـك ان الاقتصاد العالمي الرأسمالي لايمكن ان يعمل أو يتحرك من دون وجود النظام الـدولي أو"نظـام مابين الدول"، وهذا الأخير لايمكن ان يستمر في شكله الراهن من دون وجود النظام الرأسمالي العالمي.(1)

ان فكرة إرتباط الأقتصاد الرأسمالي بنظام " مابين الدول " يرجع في أصوله إلى تحليلات (ماركس)، والتـي صـورت الدولـة كبنيـة فوقيـة تعكـس مصـالح الرأسـماليين، وتمثـل أداة لسيطرتهم على طبقة العـمال. فقـد عَـدّ (ولريشـتاين) وجـود الـدول عمومـا مـن الأمـور الحيويـة لأداء الاقتصـاد الرأسـمالي العـالمي وظائفـه بنجـاح، فالـدول تشـكل إطـاراً يمكـن الحفـاظ ضـمنه عـلى حقـوق الملكيـة وترسـيخها، وبـدون وجـود هـذا الإطـار لا تتـوفر للرأسماليين البيئة المستقرة نسبياً والضرورية للاستثمار ومنح التسهيلات الائتمانية وغيرهـا من الأنشطة المهمة، وفي الوقت نفسـه تسـهم الدولـة في التقلـيص مـن حـدة التناقضـات

(1) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 289.

التي تتولد بشكل مستمر وحتمي داخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن من مصلحة الرأسماليين الفاعلين في البنية الراهنة للنظام العالمي أن تبقى الدول منتظمة في" نظام ما بين الدول" - المتكون من دول ذات سيادة تتنافس فيما بينها- بحيث لا تتمتع دولة بمفردها بهيمنة كاملة على الدول الأخرى، فوجود دول متنافسة يعني ان من غير المحتمل ان تعمد الحكومات إلى فرض قيود فوقية صارمة على الرأسماليين في بلادها، خشية الإضرار بأقتصاد الدولة ومن ثم تراجع مكانتها في النظام الدولي.[1]

ويترتب على ذلك ان طبيعة النظام العالمي تحول دون قيام دولة عالمية واحدة - التي ستكون حسب مفهوم ولريشتاين امبراطورية عالمية - لانه سيكون لتلك الدولة القدرة على محو استقلالية الرأسماليين. وبهذا يمكن ان تقوض امبراطورية عالمية الأساس ذاته الذي يقوم عليه الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وهكذا فلا يتصور انصار نظرية النظام العالمي، تطور الامور حتي تصل إلى قيام حكومة عالمية، والسبب هو ان النظام العالمي يشكل بنية تنافسية بين الدول، وبالتالي لايكون بمقدور اي دولة بمفردها ان تحشد قواها للسيطرة على كل الدول وهو ما يتميز به النظام العالمي الحديث .[2]

ان البنية التنافسية للنظام العالمي وفقا لهذا التصور، تعني الاقرار بافتراض الواقعيين بحالة الفوضى الهيكلية في النظام الدولي، غير ان منظري نظرية النظام العالمي جاءوا باستنتاجات مختلفة، فبحسب رأي (ولريشتاين)، انه على الرغم من عدم وجود دولة قادرة على ممارسة السيطرة على السياسة والاقتصاد العالميين في غياب إمبراطورية عالمية، إلا أن الافتقار إلى بنية سياسية مركزية يسهل نمو الرأسمالية العالمية والرأسمالية من هذا المنظور توفر البيئة المناسبة التي يتشكل وينضبط فيها سلوك الدول والأسواق والطبقات.[3] حيث تعتمد الرأسمالية العالمية في مرحلة العولمة لخلق فائض في الانتاج

---

(1) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره ، ص ص 290- 291.

(2) المصدر نفسه، ص 291.

(3) جيفري ستيرن، مصدر سبق ذكره، ص 62.

(رأس المال)، على السوق العالمية وعلى استخدام النفوذ السياسي والعسكري لدول المركز الرأسمالية .

ولذلك يعتقد (سمير امين) بانه في مرحلة العولمة الاقتصادية الرأسمالية، يتخذ شكل الاستقطاب الإمبريالي (بين المركز والاطراف) بعدا اكثرعمقا وبروزا من المراحل السابقة للرأسمالية، ويسمي هذه المرحلة بامبراطورية الفوضى حيث " الأمر لا يتعلق في الواقع ببناء نظام عالمي جديد، وانما بنوع من النظام العسكري العالمي المرافق للنظام الرأسمالي النيوليبرالي المتوحش "ان العولمة الجديدة تتميز باختراق لا سابق له، فالرأسمال الذي بقي حتى الآن وطنيا يميل إلى فقدان هذه الصفة ويصعد مكانه رأسمال عالمي مهيمن والعولمة الجديدة ستزيد من التفاوت والتمايز داخل الطرف العالمي، كما كان الأمر دائما في التاريخ".[1]

وبعد انتهاء الحرب الباردة والتغيرات التي حصلت في النظام العالمي توقع (ولرشتاين) بناءاً على تصوراته حول النظام الاقتصادي العالمي، ان المدة مابين العامي (1990-2025)، يكون فيها السلام العالمي قصيرا والاستقرار وقتيا، والشرعية محدودة، ويرجع ذلك جزئيا إلى ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة في النظام العالمي. ولكن السبب الرئيس يرجع إلى طبيعة النظام الرأسمالي العالمي نفسه.[2] إذ يقوم النظام الرأسمالي على أساس التنافس المادي والاستغلال، كما يعاني الاقتصاد الرأسمالي من إختلالات وأزمات مستمرة وان النظام العالمي الرأسمالي دخل على - وفق رأي ولرشتاين- مرحلة الازمة النهائية والتي تعزى إلى مزيج من عوامل تتعلق بالاقتصاد والسياسة والإطار الثقافي العالمي.[3] وشدد (ولرشتاين) على ان شكل النظام العالمي الذي سيحل محل النظام العالمي الراهن ليس شكلا حتميا، إذ ان طبيعة النظام البديل أو

---

(1) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص 340-341.

(2) المصدر نفسه، ص346.

(3) للمزيد ينظر: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 300 - 304.

الأنظمة البديلة ستعتمد على نتائج الصراعات السياسية في السنوات المقبلة .وفي اثناء الازمة يرى (ولرشتاين) ان البنى السائدة تفقد، الكثير من قدراتها وسلطتها ولا تعود قادرة على تحديد النتائج ضمن إطار نظامها، وهنا يمكن للعمل الفردي والجماعي ان يؤثر بالفعل في مسار الاحداث إلى مدى أبعد بكثير مما لو كان النظام يعمل بفاعلية. ومع انه يأمل في ان تتمخض الصراعات التي ستشهدها العقود الزمنية القادمة عن انبثاق شكل من أشكال الحكومة العالمية الاشتراكية، غير انه اكد أيضا على ان إقامة نظام اشتراكي - حتى لو كان مرغوبا فيه - فهو ليس حتميا.[1]

وباختصار، ووفقاً للماركسية يتضح انه لايمكن ان تأتي الحكومة العالمية من رحم النظام العالمي الرأسمالي، لانها تتناقض مع طبيعة الرأسمالية نفسها، وفي المقابل ليس من المؤكد إقامة حكومة عالمية اشتراكية، لان الأمر يتعلق بنتائج الصراع السياسي في النظام العالمي، ومع ذلك فقد المح (ولريشتاين) إلى ان عمل المنظمات والأفراد، إلى جانب اسهامات المفكرين ممن يتبنون الاشتراكية سبيلا لتحقيق العدالة الاجتماعية (المحلية والدولية) في ظل ازمة النظام الراهن، من الممكن ان تؤثر في صياغة النظام العالمي المستقبلي، والذي يمكن ان يكون حكومة عالمية اشتراكية.

3. نظرية (غرامشي)

ترجع هذه النظرية إلى المفكرالايطالي (انطوني غرامشي) الذي قدم تفسيراً جديداً حول سبب عدم تحول المجتمعات الرأسمالية- كما كان يتوقع (ماركس) - إلى الاشتراكية.

حيث تقوم حجة (غرامشي) على ان هيمنة الطبقة الحاكمة على المجتمع تسمح بأنتشار القيم الأخلاقية والسياسية والثقافية للجماعة المهيمنة بشكل واسع في المجتمع، وتكون مقبولة من قبل الجماعات المساهمة والطبقات كقيم تحملها. ومن ثم - كما يعتقد

---

(1) المصدر نفسه، ص305.

(غرامشي)- تسود القيم والأيديولوجيات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية للطبقة المسيطرة- المهيمنة وتصبح غير قابلة للمساءلة من قبل الطبقات الأخرى، وتترسخ عبر المؤسسات المدنية في المجتمع .[1] وهكذا يتم المحافظة على النظام الرأسمالي ليس بالقهر وحده، ولكن عن طريق الاستيعاب الثقافي والاسترضاء. فقد عمد الماركسيون الجدد المتأثرين بطروحات (غرامشي) إلى اسقاط هذا التحليل على شكل العلاقة بين دول العالم المتقدم ودول العالم النامي، حيث تقوم الطبقات أو النخب الحاكمة في الدول الصناعية المتقدمة إلى جانب الطبقات الحاكمة أو ما يسميه الماركسيون الجدد بـ"البورجوازية المنظماتية" في الدول التابعة في العالم النامي بالمحافظة على اوضاع جماعية محددة للسيطرة على المجتمعات النامية.[2]

4. نظرية العلاقات الاجتماعية العالمية .

ركز (جاستن روزنبيرغ) اهتمامه في طبيعة النظام الدولي وعلاقته بالطبيعة المتغيرة للعلاقات الاجتماعية. فقد انتقد بشدة ادعاء الواقعيين بمقدرتهم على بناء نظرية " أزلية " لتفسير العلاقات الدولية، فقد اوجد في تحليله لتاريخ العلاقات الدولية فروقا بين حقبتي دول المدينة اليونانية والايطالية والحقب التاريخية الأخرى، متحديا بذلك أفتراق الواقعية بالتأكيد على التشابه الجوهري بين الحقبتين التاريخيتين، كما أكد (روزنبيرغ) على فشل تفسير الواقعية للنتائج التاريخية للعلاقات القائمة بين الوحدات الدولية خلال الحقبتين السابقتين، لأنها استندت في تفسيرها إلى مستوى العلاقات بين الدول أو النظام الدولي بوصفها " عوالم سياسية مجردة " وتجاهلت طبيعة نظم العلاقات الاجتماعية الداخلية وتأثيرها في النظم الدولية. إذ يقدم (روزنبيرغ) بديلاً عن التفسير الواقعي، يقوم على أساس " أن طبيعة علاقات الإنتاج يصبغ بنية المجتمع ككل، من أسفل إلى أعلى، ويتجاوز بينة

(1) د.عامر مصباح مصدر سبق ذكره، ص 159.

(2) المصدر نفسه، ص 160.كذلك: د. خالد موسى المصري، مصدر سبق ذكره، ص 146.

المجتمع ليشمل طبيعة العلاقات بين الدول" أي أن شكل الدولة في حد ذاتها عرضة للتغيير بتغير نمط الإنتاج السائد في المجتمع، والشيء نفسه ينسحب على طبيعة العلاقات القائمة بين الدول.[1]

وفي ضوء ذلك، فقد قدم (روزنبيرغ) رؤيته حول مفهومي السيادة والفوضى - المركزيين في التنظير الواقعي - على ضوء المنهجية الماركسية في التحليل. وتوصل إلى أن هذين المفهومين يعكسان الخصائص المميزة لنمط الإنتاج الرأسمالي. فالسيادة تعكس الكيفية التي أصبحت معها الدولة منفصلة عن عملية الإنتاج في ظل الرأسمالية، وبذلك أصبحت تنجز دورا سياسيا محضا. ففي كل الحقب السابقة، كانت الدول تتدخل بشكل مباشر في عملية الإنتاج، ولكن مع الانفصال الذي أصاب الحكم الإقليمي السيادي عن عملية الإنتاج، أصبح بإمكان الشركات الرأسمالية أن تعمل على الصعيد الدولي بشكل أكثر استقلالية عن مراقبة وضبط الدولة. إذ يشير (روزنبيرغ) إلى أن هذا الوضع لا يمكن فهمه بعيدا عن تحليل وفهم الترتيبات الاجتماعية الراهنة. أما بالنسبة لمفهوم الفوضى، فيجادل (روزنبيرغ) بأن هذه الخاصية تكمن في جوهر خصائص نمط الإنتاج الرأسمالي، إذ يكون الرأسماليون في حالة تنافس مع بعضهم البعض،وبالتالي موروثة داخل العلاقات الاجتماعية الكامنة في نمط الإنتاج الرأسمالي، و ليست مجموعة من الظروف اللصيقة بنمط العلاقات الدولية السائدة.[2] وتجدر الاشارة، إلى ان الافتراض القائل بأن نهاية الحرب الباردة ادت إلى تراجع الماركسية، قد واجهت اعتراضاً قويا من قبل الماركسيين الجدد من امثال (ستيفن هوبدن و ريتشارد واين جونز) واللذان اكدا على "عودة انبعاث الماركسية"، وارجعا ذلك لسببين الأول، يرتبط باعتقاد الكثير من الماركسيين بوجود نوع من الانحراف في التجربة السوفييتية وليس في قصور الفكر. وهو ما ادى إلى الاقتناع بأن الاشتراكية التي كانت قائمة بالفعل في الاتحاد السوفياتي لا تمثل (اليوتوبيا الشيوعية) التي وعد بها (ماركس). لذا فقد عمد الماركسيون إلى إعادة فتح النقاش حول

---

(1) د.عامر مصباح، مصدر سبق ذكره ، ص ص 129-130.

(2) المصدر نفسه، ص ص 129-130.

إمكانيات توجيه الجدل النظري لمصلحة أطروحات (ماركس) بدون اللجوء إلى تبرير أفعال الحكومات التي تدعي التزامها بتلك الأطروحات، والسبب الثاني هو أن النظرية الاجتماعية الماركسية تتضمن مجموعة من الأدوات التحليلية القوية التي أفرزت تحليلا محكما للرأسمالية كنمط إنتاج، ولا يوجد إلى اليوم تحليلاً آخراً يفوقه إحكاما ودقة. وبالتالي يؤكد (هوبدن و جونز) بأن الفشل في بناء مجتمعات بديلة بناء على أفكار (ماركس)، لا ينفي كون المنظومة النظرية التي طورها ماركس وأتباعه حول تحليل النظام الرأسمالي تبقى ذات فائدة كبيرة في عالم تهيمن عليه الأسواق الحرة.(1) إذ تتفق هذه الاتجاهات مع التحليل الماركس التقليدي، بأن السلام لايمكن تحقيقه الا عن طريق تفكيك النظام الدولي الإمبراطوري، والنظام الرأسمالي العالمي، إذ سيؤول الأمر بعد القضاء على الرأسمالية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والتوزيع العادل للموارد والغاء التهميش الاجتماعي.(2) كما تؤكد بأن السلام العالمي لايمكن تحقيقه من دون القضاء على التنظيمات الهرمية المحلية (اي الدول) والدولية (اي النظام الدولي) والتي تعكس سيطرة طبقات اجتماعية معينة أو الدول الثرية.(3)

المطلب الرابع: الحكومة العالمية في المدرسة البنائية الاجتماعية :

تعكس الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية اهتماماً واضحاً في اتجاه البناء الاجتماعي، والذي بدأ في الظهور كمنافس معتدا للمدرستين السائدتين الواقعية والليبرالية الجديدتين مع نهاية الحرب الباردة. وبهذا الصدد يقول (ستيفن والت): " ان نهاية الحرب الباردة أسهمت في إضفاء الشرعية على النظريات البنائية، لأن الواقعية والليبرالية أخفقتا في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة، كما أنهما واجها صعوبة كبيرة في تفسير هذا الحدث، في حين

(1) د.عامر مصباح مصدر سبق ذكره، ص ص 122-123.

(2) Oliver P. Richmond, Op. Cit, pp.72-73.

(3) Ibid,p.72.

تمتلك البنائية تفسيراً له، خصوصا فيما يتعلق بالثورة التي أحدثها (ميخائيل غورباتشوف) في السياسة الخارجية السوفيتية بأعتناقه أفكاراً جديدة، كالأمن المشترك".[1]

ويذهب (الكسندر ويندت) أحد أبرز منظري البنائية الاجتماعية إلى أنه بإمكان البنائية أن تكون بمثابة جسريربط الفجوة بين المناهج الوضعية وما بعد الوضعية في حقل العلاقات الدولية،[2] فالبنائية في مناقشتها لموضوع الفوضى الدولية والمواضيع المركزية الأخرى في العلاقات الدولية تمثل جسرا بين الواقعيين الجدد والليبراليين الجدد، وهو الأمر الذي جعل من بنائية (ويندت) على وجه التحديد أكثر شهرة في دراسة العلاقات الدولية،[3] فهي من ناحية تشترك مع كل من الواقعية والليبرالية في السمات الأساسية للسياسات العالمية، وهذا هو الجانب الوضعي الذي يتبناه، ومن ناحية ثانية تهتم البنائية بهوية الفواعل والطريقة التي يتشكل بها سلوكهم وأفعالهم، وهذا الجانب هو من الموضوعات الأساسية في مداخل واتجاهات ما بعد الوضعية في دراسة العلاقات الدولية.[4]

---

(1) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.

(2) Emmanuel Navon, The Third Debate Revisited, Review Of International Studies, No.27. (UK :British International Studies Association,2001),p.621.

ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة، ما بعد الوضعية كإطار معرفي لدراسة العلوم، ويشير(ستيفن سمث) إلى ان التنظير التقليدي في حقل العلاقات الدولية في إطار الوضعية كان يرتكز على التفسير، في حين ان التنظير في إطار مابعد الوضعية يرتكز على التكوين، وأخذ يطلق على المواجهه بين الاتجاه النظري التفسيري والاتجاه التكويني "بالمحاورة الثالثة" في دراسة العلاقات الدولية، للمزيد ينظر:

Steven Smith, Positivism And Beyond, In: Steven Smith,Ken Booth And Maraysia Zalewski (Ed.), International Theory: Positivism And Beyond,(New York :Cambridge University Press,2008),p.35 .

كذلك، للمزيد من التفاصيل حول" المحاورة الثالثة" في دراسة العلاقات الدولية بين الوضعية وما بعد الوضعية والوقوف على المرتكزات والأصول لكلا الفلسفتين في العلاقات الدولية، ينظر:

Emmanuel Navon, Op.Cit, pp.621-625.

(3) Cynthia Weber, Op.Cit,p.60.And,p.76.

(4) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص431.

لكن البنائية تختلف عن الواقعية والليبرالية في ميلهما إلى التركيـز في العوامـل الماديـة، إذ تركز البنائية على تأثير الأفكار، وبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق، وأفتراض أنها تعمل مـن أجـل بقائهـا، إذ يـرى البنـائيون أن المصـلحة والهويـة تتفاعـل عـبر عمليـات اجتماعيـة وتاريخية، كما انهـم يولـون أهميـة كبـيرة للخطـاب السـائد في المجتمـع، لأنهـم ينظـرون إلى الخطاب بانه يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح، ويؤسس أيضـا لسـلوكيات تحظى بالقبول، ومن هنا فان البنائية تهتم أساساً بمصدر التغييروالتحول، ولذلك يرى (ستيفن والت) انها " حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشئون الدولية ".[1]

اذ تتميز البنائية بالتركيز على خصائص البنية الاجتماعية للفواعـل الدوليـة، وهـي بـذلك تتناول بالتحليل الهويات والمصالح - في وقت لم تركز فيه مدارس العلاقات الدولية على ذلك - ويعتقد البنائيون بقابلية التغيير حتى في أكثر الممارسات والمؤسسـات التـي تبـدو غـير قابلـة للتغيير في السياسة العالمية.[2]

ويصر البنائيون على ان العلاقـات الدوليـة لايمكـن حصرهـا بافعـال وتفـاعلات عقليـة ضمن قيود مادية - كما يعتقد الواقعيون - أو ضمن قيود مؤسسية على المستويين الـدولي والمحلي - كـما يعتقـد الليبراليـون- إذ تقـدم البنائيـة الاجتماعيـة نموذجـا للتفاعـل الـدولي يـدرس التـأثير المعيـاري لـلـهيكليات المؤسسـية الأساسـية والصـلة القائمـة بـين التغـيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها، وفي الوقت ذاته اعادة انتاج المؤسسات بصورة مستمرة وتغييرها عبر انشطة الدول وغيرها من اللاعبين، كما يرى البنائيون بأن الدول تتمتع بهويـة مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي، والاستقرار والاعـتراف مـن جانـب الاخـرين، والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عن طريقها الدول أهدافها على

---

(1) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.

(2) Andrew Bradley Phillips, Constructivism, In: Martin Griffiths, International Relations Theory For The Twenty-First Century, Op. Cit ,p.60.

هوياتها الاجتماعية، أي كيف تنظر الدول إلى نفسها قبال الدول الأخرى في المجتمع الدولي، إذ تقوم الدول ببناء مصالحها الوطنية على أساس هذه الهويات.(1)

ويقوم تصور البنائية للوجود الاجتماعي على أساس " ان الناس يشكلون المجتمع والمجتمع يصنع الناس، وان هذه عملية مستمرة يظهر فيها عنصر ثالث، هو القواعد التي دائما ما تربط العنصرين السابقين معا. وهذه القواعد توفر خيارات أمام الفاعليين الذين يتصرفون لتحقيق غايات تعكس حاجات ورغبات الناس في ضوء اوضاعهم المادية، والفاعلون في تصرفاتهم يحتاجون لمعرفة ما هي مصالحهم والتي تتحدد في ضوء ادراكهم لهوياتهم فردية كانت أو جماعية".(2) وعلى سبيل المثال " فان معرفة ما إذا كان الأوروبيون ينظرون إلى أنفسهم بمنظور وطني أم بمنظور قاري ينطوي على أهمية تحليلية كبيرة، وينسحب الأمر ذاته فيما إذا كان الألمانيون واليابانيون سيعملون على إعادة النظر في ماضيهم بحيث يتبنون أدواراً خارجية فاعلة، وفيما إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستعتنق أو سترفض هوية تقضي بأن يؤدي الأمريكيون دور شرطي العالم ".(3)

لذلك، فان القضية المحورية بالنسبة للبنائية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تكمن في كيفية أدراك المجموعات المختلفة لهوياتهم ومصالحهم، فعلى الرغم من أن التحليل البنائي لا يستبعد متغير القوة، إلا أن البنائية تستند بالأساس إلى كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها البعض، لتشكل الطريقة التي تنظر بها الدول لمختلف المواقف، وتستجيب لها تبعا لذلك. كما تهتم البنائية بمفهوم (الثقافة) وأهمية الأفكار والقيم والمعايير في تفسير وتحليل العلاقات الدولية.(4)

---

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص 108-109.

(2) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص431.

(3) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.

(4) Ibid, p.41.

وتتضمن البنائية اتجاهات عدة لا تقدم تصوراً واحداً لتوقعاتها النظرية حول القضايا التي تناقشها.[1] فقد تطورت البنائية خلال تسعينيات القرن العشرين ضمن ثلاثة اتجاهات مختلفة هي:[2]

1. **البنائية النظامية (Systemic):** حيث يقترب هذا الاتجاه مع الواقعيين الجدد من حيث التركيز الكلي في التفاعلات بين الدول كفاعلين فرادى، ويتم تجاهل كل شيء موجود أو يحدث في الميدان السياسي الداخلي. إذ يُعد (ألكسندر ويندت) أحد الكُتّاب النمطيين في التحليل النظامي البنائي، فهو يرى بأن هوية الدولة هي التي تحدد ما هي مصالحها الوطنية، وبالتالي تحدد سلوكها السياسي الدولي، وهذا النوع من التحليل اعطى أهمية اقل للسياسة الداخلية للدولة. فقد ميز بين نوعين من هوية الدولة، الهوية الاجتماعية والهوية المشتركة، فالأولى تتمثل في الهوية والدور والشخصية التي يعطيها المجتمع الدولي للدولة، والهوية الثانية تتشكل من العناصر الداخلية للدولة من المكونات المادية والإنسانية والإيديولوجية والثقافية التي تجعل الدولة على ما هي عليه.[3]
2. **مستوى الوحدة (unit-level) البنائية:** حيث يركز هذا الاتجاه - بعكس الاتجاه السابق - على الدول من الناحية الداخلية كوحدات أساسية، بدلا من التركيز على الميدان الخارجي الدولي، إذ يرى ان العناصر الداخلية الاجتماعية والقيم الثقافية لها دور في تحديد هوية الدولة، وفي هذا الاتجاه ظهرت كتابات (بيتر كاتزنستين) حول الفرق بين السياسة الأمنية لليابان وألمانيا- على الرغم من تشابه ظروفهما- واوضحت بأن الفرق "يكمن في العناصر الداخلية المكونة لهوية الدولة ولهوية المصالح القومية لهما".

---

(1) Ibid, p.41.

(2) Christian Reus-Smit, Constructivism ,Op. Cit, pp.199-200.

(3) See: Alexander Wendt, Constructing International Politics International Security journal, Vol. 20, No. 1 (U.S:MIT Press, Summer, 1995),p.73.

3.**البنائية الشمولية (holistic)**: إذ يضيق هذا الاتجاه الفجوة بين نمطي التحليل السابقين، ويركز على التغيرات الأساسية في بنية النظام الدولي، ويضم هذا الاتجاه نمطين من الكتاب منهم من ركز على التحولات الكبرى بالنظم الدولية مثل (جون روجي) الذي تناول موضوع ظهور الدول ذات السيادة من حطام نظام الاقطاع الأوروبي، واكد على أهمية تغيير الاطر المجتمعية واطر المعرفة، في حين ركز كتاب اخرين على التغييرات المعاصرة في النظام الدولي، مثل كتابات (فردريش كرتوغويل) حول نهاية الحرب الباردة والتي أكد فيها دور الأفكار المتغيرة في الأمن والنظام الدولي.

اذ تقوم البنائية على مبادئ أساسية لطريقة التحليل التي تتبناها في تشكيل الحياة والهياكل الاجتماعية، مكنتها من تقديم فهماً بديلاً للسياسة العالمية،وللمواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية، وهذه المبادئ هي: (1)

1. ان الهياكل تشكل سلوك الفاعلين السياسيين (الاجتماعيين بصورة اعم) في العلاقات الدولية، سواء كانوا دولا أو افرادا، والهياكل تشمل العناصر المادية والقيمية والمعيارية، وبخلاف الواقعية التي تركز على البنية المادية لتوزيع القوى، والماركسية في تركيزها على البنية المادية للنظام الرأسمالي العالمي، فالبنائية تنظر إلى ان للهياكل خصائص غير مادية تؤثر بدورها في سلوك الفاعلين في العلاقات الدولية.
2. ان الهياكل غير المادية تؤثر في هوية الفاعلين، والهوية بدورها تعيد تشكيل المصالح على أساسها، وبالتالي تشكيل سلوك الفاعلين، لذا يقول (ويندت) أن"الهويات هي أساس المصالح". وهذا الافتراض لاينسجم مع ما يعتقده العقلانيون (الليبرالية والواقعية الجديدتين) من ان مصالح الفواعل الدوليون هي مسلمات تتحدد خارجياً، اي ان الفواعل (افرادا أو دولا) يواجهون بعضهم البعض مع وجود مجموعة مسبقة من الافضليات، من دون الاهتمام بكيفية تشكلها.

(1) Cristian Reus-Smith, Constructivism , pp.196- 197.

3. ان الهيكل والوكيل أو (او البنية والفاعل) هما عـنصران متفـاعلان ويبنـي أحـدهما الآخـر، فالبنى المعيارية والمثالية تؤثر على صياغة هويـات الـدول ومـن ثـم عـلى بنـاء وتشـكيل مصالحها.

وبذلك فان النظرية البنائية الاجتماعية تهتم بالافتراضـات الأساسـية للبحـث الاجتماعـي، المتمثلة بـ: طبيعـة المؤسسـة البشريـة وعلاقتهـا بالهياكـل الاجتماعيـة ودور الأفكـار والقـوى المادية في الحياة الاجتماعية والطريقة والصيغة الملائمة للفهم والتفسير الاجتماعي.[1]

وهي افتراضات مهمة في العلاقات الدولية لم تعالجها مدارس العلاقـات الدوليـة الأخـرى، إذ لم يكونوا مهتمين بالطريقة التي تتشكل بها الفواعل الاجتماعية في السياسة الدولية.

ولا يعني ذلك ان البنائية تنكر حقيقة الواقع المادي للظواهر في السياسـة الدوليـة، مثل انتشار الأسلحة النووية، وانما تقترح البنائية ان يتم فهم الاستجابات السلوكية للفواعل (الدول)، عن طريق الرجوع إلى الهياكل الاجتماعية التي تشير إلى معاني مشتركة، ينظر مـن خلالها لفهم سـلوك الفواعـل، فالانتشـار النـووي ينظـر اليـه كتهديـد أو تعزيـز للاسـتقرار الدولي، أو ينظر اليه بحياد اعتمادا على مصالح الفاعلين، والتي يـتم بناؤهـا اجتماعيـاً بـدلاً من ان تكون بمثابة منطقاً حتمياً تفرضه هيكلية النظـام الـدولي،[2] وفي إطارسـعي البنائيـة لإيجاد نظرية هيكليـة للسياسـة العالميـة تكـون فيهـا الدولـة الوحـدة الأساسـية، طرحـت البنائيـة موضـوع " الوكيـل " و "الهيكـل"، وبحسـب رأي (وينـدت) فـان هنـاك حقيقتـين بديهيتين حول الحياة الاجتماعية، شكلت أساسا للكثير من البحوث الاجتماعية، والتي يمكن الاستعانة بها لوضع نظرية للسياسة العالمية، الحقيقة الأولى هي: "الاعتقـاد بـأن الكائنـات

---

(1) الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسـة الدوليـة، ترجمـة: د. عبـد اللـه جـبر صـالح العتيبـي، (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،2006)، ص6.

(2) Andrew Bradley Phillips, Constructivism, Op. Cit, p.62.

الإنسانية ومنظماتهم يشكلون فواعل واعية هادفة، إذ تساعد أفعالهم في إعادة إنتاج وتحول المجتمع الذي يعيشون فيه" والحقيقة الثانية هي: "بأن المجتمع مكون من علاقات اجتماعية تقوم بترتيب وهيكلة التفاعل بين هؤلاء البشر". (1)

إذ أخذ (ويندت) هاتين الحقيقتين مجتمعة، وأقترح بأن الوكيل الإنساني والهيكل الاجتماعي بطريقة أو بأخرى يعتمدان على بعضهما البعض أو يشتركان في الوجود. وكما يقول: "فنحن ولجنا في عالم منظم سلفاً وله هيكل قائم سلفاً وهو يهيؤنا ويطوعنا بطرق مختلفة، ولكننا أيضا وكلاء لنا قصد في هذا العالم ونعمل على تشكيل الهيكل الذي يحتوينا".(2)

وتستند العلاقة المتبادلة بين الوكيل والهيكل على أسبقية "مسألة من أنا"؟ على "مسألة ماذا أريد"؟ ، وبعبارة أخرى ان هوية الوكيل تحكمه الهياكل المعيارية والأيديولوجية. ومن جهة أخرى، فان هذه الهياكل لا تشكل وجودا ابتدائياً، بل انها انماطاً من الممارسة الاجتماعية يتم إنتاجها واعادة انتاجها عن طريق افعال الوكلاء. وفي ضوء ذلك فان النظام الدولي ينظر اليه بمثابة بنية تكوينية، وليس مجرد مجال استراتيجي. وبالتالي ان تصورات الدول حول من هي وماهي مصالحها؟ ستكون نتيجة طبيعية لهويات هذه الدول والتي تبنى على أساس الهياكل التي تعبر عن فهمٍ اجتماعي مشترك.(3)

ان الفهم الذي تقدمت به البنائية حول علاقة الدولة بالهياكل الاجتماعية، على وفق ماقدمه (ويندت) حول العلاقة بين الوكيل والهيكل، ينسحب إلى رؤيتها للنظام الدولي .

---

(1) Alexander Wendt ,The Agent-Structure Problem In International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No.3 (U.S:MIT Press, Summer, 1987), pp.337-338.

(2) Ibid, pp.337-338.

(3) Andrew Bradley Phillips, Constructivism, Op. Cit, pp.62-63.

إذ تؤكد البنائية على ان النظام الدولي يقوم على العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية، وان العلاقات الاجتماعية تعطي معنى للقدرات المادية، وتتألف البنى التنظيمية الذاتية المشتركة من مفاهيم وتوقعات ومعرفة اجتماعية مشتركة ملحقة بالمؤسسات الدولية.[1]

فالنظام بالنسبة للبنائية ليس مقصورا على الجانب المادي، لان الهياكل الاجتماعية تتضمن بحسب (ويندت) ثلاثة عناصرهي: [2]

العنصر الأول: هو المعارف المشتركة إذ يتم تشكيل الهياكل الاجتماعية عن طريق التفاهمات والمعرفة المشتركة،وعن طريق هذه المعرفة - وليس فقط عن طريق القوى المادية - يتم بناء هويات ومصالح الأفراد، وعليه لايمكن عدّها معطيات مسبقة. وفي ضوء ذلك تتحدد طبيعة العلاقات الدولية (التعاون والصراع)، فعلى سبيل المثال ان معضلة الأمن هي بنية اجتماعية مكونة من المعرفة والتفاهمات المشتركة بين الدول، والقائمة على أساس افتراض سوء النية في الدول الأخرى، وان مصالح الدول لايمكن ان تتحقق الا عن طريق نظام المساعدة الذاتية (اي ان كل دولة تتحمل مسئولية امنها)، وهو مايجعل نظرتهم إلى هيكل النظام الدولي بانه هيكل فوضوي.

العنصر الثاني: هو الموارد المادية إذ ينظر البنائيون إلى الهياكل الاجتماعية بانها تتضمن الموارد المادية، ولكنهم - على العكس من الواقعيين- يجادلون بأن الموارد المادية تكسب معنى عن طريق السلوك البشري القائم على بنية المعرفة المشتركة التي تضمهم، فعلى سبيل المثال ان خمس قنابل نووية تمتلكها كوريا الشمالية تمثل تهديداً كبيراً على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، في حين ان حيازة بريطانية على (500) رأس نووي لايشكل مثل هذا الخطر. ومن هنا فان (ويندت) يقول: " بأن حب التسامح والعداء- في إطار العلاقات الدولية - هو دالة للتفاهمات و المعرفة المشتركة ." وهكذا فان الامكانات المادية لاتفسر شيئا من واقع السياسة الدولية ولكن اثارها تفرض هياكل مشتركة من المعرفة.

---

(1) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص 109-110.

(2) Alexander Wendt, Constructing International Politics ,Op. Cit,pp.73-74.

العنصر الثالث: هو الممارسة، فالهياكل الاجتماعية لا تكون موجودة في رأس صانع قرار ولا في الامكانات المادية وأنما موجودة في المؤسسة فقط، فالحرب الباردة مثلا كانت تمثل بنية معرفة مشتركة نظمت العلاقات بين القوتين العظميين لاكثر من أربعين عاماً، ولكن بمجرد أن توقفت القوتين عن التصرف على هذا الأساس، فان الحرب الباردة أنتهت، إذ تعد البنائية ان هيكلية النظام الدولي تعتمد على الافتراضات الأساسية الآتية: (1)

1. الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل في النظرية السياسية الدولية.
2. ان الهياكل الرئيسة في نظام الدول هي المعرفة المشتركة (الذاتية المشتركة) بدلا من المواد.
3. هوية الدولة ومصالحها في جانبها المهم يتم صنعها وبناءها عن طريق الهياكل الاجتماعية النظامية بدلا من عَدّها مستمدة من خارج هذا الإطار، وارجاعها إلى الطبيعة البشرية أو السياسة الداخلية. وعن طريق التصور الذي قدمه (ويندت)، فإن البنائية تنظر إلى هيكل النظام الدولي نظرة إجتماعية، على أساس أن الوحدات الأساسية المشكلة له (الدول) تبنى على أساس التفاعلات الاجتماعية فهي تعبير عن محصلة اجتماعية داخلية لذا تنطلق البنائية من فرضية مفادها أن النظام الدولي ليس معطى مسبق، بل كونه نتاج تفاعلات متبادلة، خاضع للإرادة الفكر الإنساني من ثم إمكانية تغييره.

أما عن واقع النظام الدولي، فان البنائية تتفق مع أفتراض الواقعية القائل بفوضوية النظام الدولي، غير انها لاتنظر إلى الفوضى الدولية بوصفها أمراً طبيعياً وواقعاً متأصلاً. إذ يرى (ويندت) أن التصور الواقعي للفوضى لا يقدم لنا تفسيراً مناسباً لأسباب حدوث النزاعات

(1) Alexander Wendt, Collective Identity Formation And The International State, The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2.(U.S: American Political Science Association, Jun. 1994),p.385.

الدولية، "فالقضية الجديرة بالنقاش هي كيف يتم فهم هذه الفـوضى؟" وبحسـب (وينـدت) فإن "الفوضى هي ما صنعته الدول" وليست معطى مسبق متأصل في النظام الدولي.[1]

وبذلك ترى البنائية ان المفاهيم التي تبدو منحدرة من الفوضى (مثل المساعدة الذاتيـة، سياسة القوة، السيادة) هي في واقع الأمر مؤسسات تكونت اجتماعياً وليست سمات أساسـية للفوضى.[2]

وعليه فان (الفوضى) عند البنائية هي هيكليـة، وتنشـأ نتيجـة للتـأثير المتبـادل للفـاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية. وهذا يعني أن الفوضى لهـا معاني مختلفة تتبع تنوع الفاعلين، واختلاف الفهم الجماعي لمجتمعاتهم،[3] وفي الوقت نفسه تهتم البنائية الاجتماعية بالتفاعل أو العملية التفاعلية التـي تجـري بـين الـوكلاء (اي الـدول) وتأثير ثقافاتهم في مجرى التفاعل، ومن ثم تأثير التفاعل في الفوضى. وبذلك يحـدد (وينـدت) ثلاثة تقاليد أو ثقافات سياسية أساسـية في مجـال فهـم العلاقـات الدوليـة، هـي: الأولى هـي: "الهوبزية"- نسبة إلى توماس هوبز- والتي أصبحت رمزاً للنظريـات التي تعتمـد عـلى القـوة وتصور الآخرين كأعداء، و الثانية هي :"اللوكية"- نسبة إلى جون لـوك- والتـي أصـبحت رمـزاً للتنافس إذ تصور الآخرين كمنافسين في النظام الدولي، وخيراً "الكانتيـة" - نسـبة إلى ايمانويـل كانت - والتي أصبحت رمزاً للتعاون، وهي تصور الآخرين بوصفهم أصدقاء وشركاء.[4]

فالبنائية اذن ترى بأن الفوضى الدولية هي بنية للثقافة السياسـية السـائدة، وكـما يقـول (ويندت): " ليس هنـاك شيء يمكـن ان يسـمى (منطـق الفـوضى)، فكلمـة (الفـوضى) تحيـل

---

(1) Stephen M.Walt, , Op. Cit, p.41.

(2) Alexander Wendt ,Anarchy Is What States Make Of It: The Social Construction Of Power Politics , International Organization, Vol. 46. No. 2 (U.S: The MIT Press, Spring, 1992), p.394.

(3) Alexander Wendt ,Anarchy Is What States Make Of It, Op. Cit,p.400.

كذلك: د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص 437.

(4) د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص438-439.

إلى غياب (بدون قانون) وليس حضورا " - اي انها تصف حالة غياب الحكومة العالمية - وبالتالي "فإنها تقول لنا ما ليس موجودا، ولا تقول لنا ماهو موجود، انها وعاء فارغ بدون معنى .. وما يعطي الفوضى معنى ودلالة هو أنواع البشر الذين يعيشون فيها وبنية علاقاتهم". ومن هنا يرى (ويندت) بأن أغلب البنى اوالهياكل مشكلة من الأفكار وليس من القوى المادية، وليس المقصود من ذلك ان الأفكار اهم من القوة والمصلحة في السياسة الدولية، ولكن الأفكار تشكل كليهما، ومحصلة ذلك هو ان هيكل الفوضى في النظام الدولي ومنطقها هي نتائج اجتماعية وليست للفوضى ذاتها، فـ "الفوضى لاشيء واللاشيء لايمكن ان يكون بنية".[1]

ومن جهة أخرى، فان البنائية ترى بأن بنية أو هيكل النظام الدولي لاتؤثر في سلوك الدولة فحسب، بل - تتفق مع الواقعية - بأن لها نتائج تشكيلية على الدول، أي انها تؤثر في هويتها ومصالحها، مما يفسح المجال أمام التغيير في السياسة الدولية والنظام الدولي، إذ ان الفاعلين الذين تتشكل هوياتهم ومصالحهم بواسطة البنية، سيكون لهم دور أو شأن في تلك البنية.[2]

إن هذه الجدلية الفكرية التي تقدمها البنائية حول طبيعة العلاقة بين الفكر والبنية من جهة، وبين هوية ومصالح الدول والبنية من جهة أخرى، توضح لنا كيف يمكن ان تفهم البنائية، الحكومة العالمية بوصفها وكيلا إنسانيا عالميا.

فابتداء يصف (ويندت) ثلاث ثقافات سياسية دولية هي: الأولى الفوضى "الهوبزوية"، إذ يرى ان التاريخ يشير إلى ان السياسة العالمية كانت في الغالب "هوبزوية "، لكن مع ظهور نظام الدولة الويستيفالية أصبح الأمر يأخذ شكلاً مختلفا نوعا ما، إذ يرى (ويندت) "إن السجل التاريخي يشير إلى انه في القرون القليلة الماضية كانت هناك تغيرات بنيوية كمية في السياسة الدولية. فمنطق حالة الطبيعة الصراعية -الهوبزوية التي يسيطر عليه

---

(1) الكسندر ويندت، مصدر سبق ذكره، ص ص 423-424.

(2) المصدر نفسه، ص345.

مبدأ أقتل أو سوف تقتل، تـم استبداله بمنطـق مجتمـع (لـوك) الفوضـوي - التنـافسي الـذي يقول: عش وأسمح للآخرين بأن يعيشوا".[1]

ويـرى (وينـدت) انـه منـذ معاهـدة ويسـتفاليا في العـام 1648، ورغـم غيـاب الحكومـة العالمية، فأن الدول غالبا ما تلتزم بـ(القانون الدولي)، فالدول قيدت نفسـها بحقـوق السـيادة المعترف بها من قبل القـانون الـدولي. لهـذا فـان تنافسـها يعـد مؤسسـاً عـلى حكـم القـانون، ولايستبعد ضمن هـذا التنـافس المقيـد مـن اسـتخدام القـوة لحـل النزاعـات. اي ان الثقافـة "اللوكية" ليست منظومة قائمة عـلى الحكـم الكامـل للقـانون، فالمتنافسـون قـد يسـتخدمون العنف مع بعضهم البعض لحل نزاعاتهم، وهم يفعلون ذلك انطلاقا من مبدأ "حـق الجميـع في الحياة".[2] وبذلك فأن سيطرة مسلمات الثقافة " اللوكية " على السياسـة الدوليـة، لم يمنـع كما يرى (ويندت) من ظهور "الهبزوية في مناسبات مختلفة. ولكن في كل مـرة يـتم هزيمتهـا بواسطة دول الوضع الراهن".[3]

أما بعد الحرب الباردة، فان (ويندت) يرى ان النظـام الـدولي يمـر بمرحلـة تغيـير هـيكلي أخرى منشأها تغير الثقافة السياسية وتحولها إلى الثقافة " الكانتية " ثقافـة الأمـن الجماعـي، وهذا التغيير حتى الآن يقتصر في الغالب على الدول الغربية. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية، يبدو ان سلوك هذه الدول - كما يعتقد ويندت- يذهب إلى ابعد مما تمليـه متطلبـات الثقافـة "اللوكية"، إذ انه في مثل هذه الثقافة كان مـن المتوقـع ان تسـتخدم الـدول القـوة احيانـا لحـل نزاعاتها، لكن ذلك لم يحدث، كما انه في مثل هذه الثقافة يتوقع ان تفكر الدول في قضـايا امنهـا بطريقة فردية، ولكن على العكس، فقـد عملـت دول حلـف شـمال الاطـلسي وبشـكل مسـتمر

---

(1) الكسندر ويندت، مصدر سبق ذكره ، ص 385.

(2) المصدر نفسه، ص ص 387 - 388.

ووفقا لهذه الفوضى يرى (ويندت) " بـان الحـرب سـتكون مقبولـة ومقيـدة في ان واحـد مقبولـة: تحـتفظ الدول بحق استخدام العنف لغرض تحقيق مصالحها وقد تكون الحـرب شـائعة .. وتسـتهدف قتـل البشر ولكنها لا تستهدف قتل الدول الا نادرا.."، ينظر: المصدر نفسه، ص 391.

(3) المصدر نفسه، ص 408.

حتى بعد تفكك الاتحاد السوفياتي في إدارة القضايا الأمنية بطريقة مشتركة، واسقطت بذلك حجة انها تجمعت من أجل مواجهة عدو مشترك. إذ يؤكد (ويندت) "إن ما يحصل هو انبثاق ثقافة سياسية دولية جديدة في الغرب اجمع، يكون فيها عدم العنف والعمل الجماعي، هو المعيار السائد في السلوك وهو يشبه الثقافة الكانتية".[1] وهكذا فان تحقيق مجتمع الأمن التعددي القائم على أساس حل النزاعات بالطرق السلمية، يمكن ان يأتي حتى بدون الحاجة إلى فرض السلام عن طريق السلطة المركزية العالمية (الحكومة العالمية).[2]

واستناداً إلى منطق البنائية القائل بأن الثقافة السياسية تنعكس على هيكل النظام الدولي، فانه يمكن القول بأن الحكومة العالمية يمكن ان تأتي إلى الوجود متى ما سادت ثقافة التفاهم المشترك بين الدول، واتفقوا على أهميه وجودها.

الى جانب ذلك فانه واستنادا إلى منطق البنائية القائل بأن هوية ومصالح الدول تؤثر في بنية أو هيكل النظام الدولي، فقد قدمت البنائية أطروحتين في تغيير النظام الدولي ترتبطان بتصورها للحكومة العالمية، وهما:

أولا: تدويل سلطة الدولة:

إذ يرى (ويندت) ان فوضى النظام الدولي القائم على "نظام الدولة القومية الويستفالية" تمنع ظهور سلطة دولية مرتكزة على فاعل واحد و مهيمنة على النظام الدولي، ولكن لايعني ذلك منع ظهور السلطة السياسية الدولية الموزعة على هياكل فوق القومية، وهو ما يمكن ان نلحظه في التطورات التي رافقت نمو وانتشار المنظمات والمؤسسات الدولية، والتي عَدّها (ويندت) تحولاً هيكلياً في "نظام الدولة الويستفالي"، الذي يعمل على تكوين هويات جماعية لهذه العمليات. إذ يرى (ويندت) ان تعميق وانتشار المؤسسات الدولية، على الرغم من انه لايمثل خطوة - في الوقت القريب - نحو

---

(1) الكسندر ويندت، مصدر سبق ذكره ، ص ص 408 - 409.

(2) المصدر نفسه، ص 411.

مركزية السلطة الدولية، اي ظهور دولة عالمية، الا انه وفي الوقت نفسه لايمثل استمراراً للفوضى الدولية، لان هذه المؤسسات والمنظمات بدأت تنظم التعاون الدولي، وهي تمتلك نوعا من السلطة والحكم.[1] تؤكدها كل القواعد والأنظمة والاجراءات والمعايير المتفق عليها، والتي تمكن إلى حد ما من ضبط سلوك الدول.

ومن هذا المنطلق تمثل البنائية اتجاهاً يركز في مستقبل الدولة، إذ تنظر البنائية إلى ان الاتصالات والتفاعلات عبر القومية وتقاسم القيم المدنية، أدت إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية، وأوجدت أشكالا جديدة من "الجمعيات السياسية". وأن القانون الدولي و الأنظمة والقواعد والإجراءات و المبادئ والمعايير، التي تضعها المنظمات والمؤسسات الدولية، أدت إلى نخر المفاهيم التقليدية للسيادة، وأستطاعت ان تُغيرالأغراض المشروعة التي كان بأمكان الدول ان تستخدم القوة من خلالها.[2] ان هذا التحول - في السلطة السياسية - يشير إلى أن ثنائية الفوضى والهرمية (اي ثنائية النظام الدولي والحكومة العالمية) والتي هيمنت على دراسة العلاقات الدولية، تواجه تحدياً كبيراً قد يفتح الباب لإعادة مناقشة أسس وأصول السياسية الدولية، ويوضح (ويندت) بأن البنائية تتصدى لهذه المشكلة الأكاديمية عن طريق الجواب الذي وضعه (ويندت) - وهو جواب البنائية بطبيعة الحال- والذي ينص على: ان السلطة السياسية من حيث المبدأ يمكن ان تكون "دولية وغير مركزية"، وبمعنى يمكن وجود الهياكل عبر القومية من السلطة السياسية والتي تفتقر إلى رئيس واحد والتي يقترح (ويندت) تسميتها بـ" **International states** ".[3]

ويتطلب الوصول إلى تدويل الدولة أو (تدويل سلطة الدولة) تطوير سمتين أساسيتين هما: الأولى وهي التماثل والتساوي بين الدول، وأحترام بعض وظائف الدولة لاسيما تلك المرتبطة بالأمن والتنمية الاقتصادية، والسمة الثانية هي توافر القدرة الجماعية للفواعل

(1) Alexander Wendt, Collective Identity Formation And The International State, Op. Cit, p.392.

(2) Stephen M.Walt, Op. Cit, p.41.

(3) Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, Op. Cit, p.392.

الدولية لمعاقبة الدول التي تعرقل اداء الوظـائف والادوار للمـنظمات والتجمعـات السياسـية الدولية. وعلى الرغم من ان محصلة هذه التطورات ستكون مأسسة العمل الجماعي، بحيـث يصبح من الطبيعي والروتيني لحكومـات الـدول التعامـل مـع بعـض المشـكلات عـلى أسـاس عالمي، وتقييد سلطة الدول عـن طريـق المـنظمات والتجمعـات السياسـية في المواضـيع التـي تخضع لاختصاصها، فان (ويندت) لايرى ان هذه التجمعات السياسية والمـنظمات الدوليـة في حد ذاتها تعبّر عـن (الـدول الدوليـة)، ولكنهـا وإلى حـد مـا تعـبر وتسـهم في تكـوين الهويـة الجماعية، والتي ستكون جزءً وشرطا مهما في تدويل السلطة السياسية.[1]

ويؤكد (ويندت) أن هذه الأطروحة هي مجرد أقتراح لبعض طرق التفكير حول ديناميات التغيير في النظام العالمي المعاصر، والتي تنطلق من نظرية " دولانية " اي ترتكز عـلى الدولـة، وتتميز بكونها ليست هرمية (اي انها ليست حكومة عالميـة)، كـما انـه ليسـت فوضـوية (اي لاتمثل نظاماً دوليا بالمعنى الويستفالي الذي يرتكز على السـيادة المطلقـة للـدول ويقـوم عـلى أساس الاعتماد على نظام المساعدة الذاتية). والنقطـة الأساسـية لهـذا التفكيرهـو الإقـرار بـأن السلطة السياسة ليس بالضرورة ان تكون مركزية ومرتبطة بالدولة، حيث ان الظاهرة العابرة للقومية تسهل من تدويل السلطة السياسية، وبالتاكيد فان تدويل السلطة إذا لم يتقاطع مـع السيادة سيخلق حـوافز لترتيبـات الحكـم اللامركزيـة، ويسـهل للـدول الانـدماج للعمـل ضـد التهديدات العالمية.[2]

إن هذه الأطروحة في تفسير التغيير بالنظام الدولي تفتح المجال أمام تصور اخر للتغيير في النظام الدولي، يأخذ شكلا جديدا ويقوم عـلى أسـاس قيـام حكومـة عالميـة، وهـي الاطروحـة الثانية التي طورها (ويندت).

(1) Ibid, p.392.

(2) Ibid,p. 393.

ثانيا: دولة العالم:

يعتقد (ويندت) بأن النظام العالمي يسير نحو حتمية قيام " دولة العالم"، وبتعبيره " دولة العالم أمر لامفر منه "، وستكون هذه الدولة هي صاحبة " الحق المشروع في استخدم العنف المنظم"، ويبني (ويندت) هذا الأفتراض، على أساس وجود " ديناميكية " على المستوى الجزئي وأخرى على المستوى الكلي، تشرح ميل النظام للتطور نحو نهاية الدولة، فعلى المستوى الجزئي (يناضل) الأفراد والمجموعات للحصول على الاعتراف بذاتيتهم الخاصة، وعلى المستوى الكلي فان منطق الفوضى الدولية المصحوب بالتكنولوجيا العسكرية، يؤدي إلى ان الحرب تصبح مدمرة على نحو متزايد، و يقود ذلك نضال الدول من اجل تشكيل دولة العالم للحفاظ على ذاتها ايضا.[1]

غير ان العامل التكنولوجي ليس سبباً مستقلاً في الوصول إلى دولة العالم، بل يتطلب الأمر تغيير هوية الدول لتصبح قائمة على أساس عالمي. ويقود النضال - من أجل الأعتراف بعملية التغيير هذه - من الاسفل إلى تكوين، مستوين الأول من قبل الأفراد والجماعات داخل الدولة الذي يمتد ليكوّن نضالاً ثانياً بين الدول، ويرتبط النضال من أجل الاعتراف بتحقيق الذاتية والمساواة من جهة، ومن جهة أخرى يرتبط بضمان الأمن المادي، وهكذا يجادل (ويندت) بأن تشكيل الدولة لم يكن لحماية أمن الأفراد فقط، وانما من أجل الأعتراف بالجميع بانهم على قدم المساواة وان هناك " قاض " يضمن هذا الوضع، ويردع اي معتدي، وبالمنطق نفسه ستقود تطورات النظام الدولي إلى قيام دولة عالمية.[2] كما يقود منطق الفوضى عملية تغيير النظام من الاعلى، من خلال خمس مراحل، تشكل الاربع الأولى منها ثقافات متميزة من الفوضى، وتعمل على تحويل هياكل الأعتراف والهوية إلى أساس عالمي.[3]

---

(1) Alexander Wendt, Why A World State IS Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal Of International Relations Vol.9,(SAGE Publications And ECPR,2003), p.491.

(2) Ibid,pp.506-513.

(3) Ibid,p.516.

كما تمثل هذه المراحل أستجابة لحالات عدم الاستقرار بالنظام في كل مرحلة لتنتهي بتشكيل دولة العالم وهذه المراحل هي: [1]

1. مرحلة النظام الدولي: حيث ينعدم في هذه المرحلة الاعتراف بين الدول (فضلا عن الاعتراف بالأفراد داخل الدولة) وتتميز " بحرب الجميع ضد الجميع " كما وصفها (هوبز)، حيث يغيب في هذا النظام وجود آلية للتعاون، ويسود الإعتقاد بالعداء بين الدول.
2. مرحلة المجتمع الدولي: ويتميز هذا النظام بوجود ثقافة الأعتراف المتبادل بالسيادة القانونية للدول، ويظهر نوع من التضامن بين الدول، إذ ترى الدول نفسها ملزمة بقواعد معينة، توفر نطاقاً محدوداً من التعاون، غير ان هذه الثقافة (اللوكية) لاتمثل استقراراً، إذ كثيراً ما يحتمل إنزلاقها مرة أخرى نحو الثقافة (الهوبزوية) كما حصل في الحربين العالميتين الأولى والثانية.
3. مرحلة المجتمع العالمي: وفي هذا المرحلة يحل المجتمع مشكلة الحرب بتكوين مجتمع الأمن العالمي التعددي، والذي يستند إلى التسوية السلمية للمنازعات، ويكون الاعتراف المتبادل بين أطراف النظام وتمتد إلى الأفراد في داخل الدول، (اي تحقيق قدر عال من الحرية الفردية وحقوق الإنسان)، وتتقيد الدول إلى حد باستخدام القوة في علاقاتها، ويتطور التضامن الدولي على نحو اوسع من المرحلة الثانية (المجتمع الدولي)، لكن تبقى هذه المرحلة غير مستقرة ايضا، بسبب غياب الحماية الجماعية ضد العدوان.
4. مرحلة الأمن الجماعي: وفي هذه المرحلة يضاف شرط إلى الأعتراف المتبادل بين الدول ذات السيادة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وهو ان الدول ستدافع عن بعضها البعض ضد التهديدات على وفق مبدأ " الكل للواحد، والواحدة للجميع ". إذ يسود الاعتقاد بأن العلاقات بين الدول هي علاقات صداقة، وبهذه المرحلة يكون

(1) **Ibid,pp.517-526.**

النظام قد وصل إلى الثقافة (الكانتية) القائمة على الأمن الجماعي والصداقة. إذ ينمو الشعور لدى الدول بـ(الهوية الجماعية) فيما يتعلق بالأمن.

ويرى (ويندت) ان مثل هذه الهوية لم تصل إلى المستوى العالمي بعد، وان كانت قد ظهرت على المستوى الإقليمي، كما هو حال الدول الغربية. ومع ذلك فإن نظام الأمن الجماعي العالمي يختلف عن دولة العالم، إذ تبقى الدول تحتفظ بسيادتها، كما ان المشاركة في الأمن الجماعي تعتمد على موافقة الدول. وبعبارة أخرى، تبقى الفوضى موجودة في النظام العالمي.

5. المرحلة الخامسة والاخيرة هي مرحلة قيام الدولة العالمية، في هذه المرحلة تنقل سيادة الدولة إلى المستوى العالمي، وان الاعتراف لن يكون بحدود الدولة التقليدية، وانما على أساس عالمي، ومع ذلك ستكون هناك اختصاصات في موضوعات محددة تترك للدول، ولن يكون بمقدور الدول وكذلك الأفراد حرية استخدام العنف، ولكن بالمقابل ستحقق لهم الحرية والمساواة الكاملة أمام حكومة دول العالم، اي يتحقق لهم الاعتراف بذاتيتهم.

ومما تقدم يتضح ان موضوع الحكومة العالمية كان قد احتل مكانة متميزة في دراسة العلاقات الدولية، فالواقعية بمختلف اتجاهاتها لم ترفض فكرة (الحكومة العالمية) رفضا مطلقا، فقد رأت فيها حلا مثاليا لمشكلة الحرب في العلاقات الدولية، ولكنها رأت الحكومة طموحا مثاليا لايمكن العمل عليه لتناقضه مع حقائق الواقع التجريبي للنظام الدولي، اما المدرسة الليبرالية التقليدية والجديدة فقد وجدت إمكانية إقامة الحكومة العالمية، وقدمت مجموعة من التفسيرات المرتبطة بكيفية بناء السلطة العالمية، وبدأت تكتسب تأييدا في الواقع العملي، خاصة بعد التطورات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة، في حين استمرت الماركسية في التأكيد على ان مصدر الشر العالمي ومصدر إنعدام السلام يكمن في الرأسمالية العالمية، ولاسبيل للسلام العالمي الا بالقضاء على الرأسمالية، وإقامة المجتمع الشيوعي العالمي عبر ثورة اشتراكية عالمية.

في حين أنفردت البنائية الاجتماعية، بتقديم منهجاً علميا لبناء دولة العالم أو على الاقل إقامة نوع من السلطة أو السلطات الدولية، ويقوم هذا المنهج على أساس العلاقة بين الفاعل والبنية (الوكيل والهيكل)، والتي تشير ضمنا إلى ان تغير الهويات والمصالح وتغير الأفكار، يؤدي إلى تغير البنية، فاذا كانت البنية الدولية هي بنية فوضوية، فأن الأفراد والدول سيكافحون من اجل تغيير هذه البنية، للحصول على الأمن والمساواة (الاعتراف بالذاتية)، ولا شك ان بديل الفوضى الدولية الامثل هو (الدولة العالمية).

الفصل الثالث

التغييرات في النظام السياسي الدولي

ودوافع إقامة الحكومة العالمية

قليلةٌ هي الدراسات التي تبحث في وضع إطار نظري لفهم عملية التغيير في النظام الدولي، إذ يقتصر أغلبها على شرح مظاهر التغيير دون الوصول إلى نظرية عامة، ويمثل ذلك تحدياً حقيقياً لكل من يبحث عن مستقبل تطور النظام الدولي، وإمكانية ان تؤول التغييرات التي يشهدها النظام الدولي إلى إقامة حكومة عالمية.

فالحكومة العالمية لايمكن ان توجد بسبب الحاجة إليها فقط، بل ان وجود الحكومة العالمية يشترط وجود البيئة والظروف والاوضاع العالمية المناسبة، والتي يجب ان تشمل حدوث تغييرا في المسلمات التقليدية للنظام الدولي القائم على أساس مركزية الدولة القومية ذات السيادة، وما يؤكد تلك الحقيقة إنّ النظام الدولي شهد عبر مراحل تطوره المختلفة، حاجة فعلية لإقامة سلطة عالمية عليا لمنع الحرب وتحقيق السلام، غير ان كل هذه المحاولات أصطدمت بعقبة نظام الدولة القومية.

ومع ذلك فإنّ النظام الدولي عِبرَ مراحله المختلفة شهد تغييراً في هيكلية توزيع القوى المتحكمة في النظام، فضلا عن التغيير في طبيعة الوحدات الممثلة للنظام، والتغيير في طبيعة التفاعلات الدولية. لكن حجم تطورات النظام الدولي بعد الحرب الباردة، لم تفرز حتى الآن بنية مستقرة تعكس إمكانية أستمرار النظام الدولي بشكله التقليدية، كما انها في الوقت نفسه أفرزت العديد من التحديات والمخاطر العالمية، والتي بات من الصعب ان تعالج بأدوات ووسائل النظام الدولي التقليدية نفسها، وشكل ذلك دافعاً أساسياً لإقامةالحكومة العالمية، وعليه ان ما سنتناوله في هذا الفصل هو الآتي:

المبحث الأول: تطور النظام السياسي الدولي (الطبيعة والمراحل) .

المبحث الثاني: دوافع إقامةالحكومة العالمية في ضوء التغير في النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة.

المبحث الأول: تطور النظام السياسي الدولي (الطبيعة والمراحل):

إن التغيير في النظام الدولي يكشف عن عملية ديناميكة (تلقائية، وعمدية) في آنٍ واحد، تعمل في كل مرحلة على تكييف وتطوير قواعد النظام وبنيته لتتناسب مع حجم التغيرات في القوى والقيم والمصالح والأهداف للوحدات والكيانات الممثلة للنظام، وبذلك تعكس تطورات النظام الدولي التغييرات التي تحدث في هيكل توزيع القوى الدولية المتحكمة في النظام، والتغيير في طبيعة الوحدات الممثلة للنظام، والتغيير في طبيعة العلاقات والتفاعلات بين وحداته، وسنتناول في هذا المبحث طبيعة التغيير في النظام، ومن ثم سنحاول اسقاطها على كل مرحلة من مراحل النظام الدولي، للوقوف إزاء شكل ونوع التطورات فيها، كما سنحاول ان نتتبع مكانة الحكومة العالمية، في سياق التطورات التي تحدث في كل مرحلة.

المطلب الأول: طبيعة التطور في النظام السياسي الدولي :

يستند النظام الدولي المعاصر إلى نظام الدول الأوروبي، حيث مثلت معاهدة ويستفاليا التي عقدت في العام 1648 بداية لظهوره، فقد دفعت هذه المعاهدة الدول إلى التخلي عن مفهوم وحدة اوروبا تحت سلطة الكنيسة، والى تبني مفهوم النظام الدولي المكون من دول متساوية وغير خاضعة لسلطة عليا وقد وضعت المعاهدة حدا للحروب الدينية، ومهدت لظهور مفهوم النظام الدولي القائم على فكرة تلاحم ملوك اوروبا واباطرتها في سبيل الابقاء على توازن القوى، ومنذ ذلك الوقت إنطلق تحليل العلاقات الدولية من مفهوم مركزي، وهو وجود نظام دولي مكون من مجموعة من الدول ذات السيادة، وقائم على وجود علاقة محددة تربط الدول المكونة للنظام .[1]

إن رغبة الدول الأوروبية بالتخلص من الحروب الطاحنة، هي التي أجبرت حكامها على الجلوس لوضع حد لتلك الصراعات، وتقاسم المقاطعات والمدن، ومما أسهم بظهور الدولة الإقليمية-المحددة بارض واضحة - ويبدو أن غرض النظام الدولي منذ

(1) د. محمد احمد علي مفتي، مصدر سبق ذكره، ص ص 22-23.

نشأته كان يتمثل بالرغبة في التعايش وتحقيق السلم، عن طريق افتراض احترام السيادة، والتصرف على وفق محددات معينة.

وعلى وفق هذا المعنى يجادل بعض الدارسين بأن السبب المنطقي لوجود النظام الدولي هو الأمن، وبأن الغرض من التدابير التنظيمية التي تتضمن مجموعة القواعد والاعراف والهياكل والمؤسسات الدولية، هو توفيرالحماية للدول ذاتها، وللنظام الذي تشكل جزءً منه. [1]

إن الرغبة في تحقيق الأمن والسلام الدائم، لم تتحقق بسبب الصراعات والحروب التي نجمت عن تناقض المصالح واختلاف العقائد والأيديولوجيات بين الدول ذات السيادة، الأمر الذي قاد إلى رفضها لإنشاء سلطات عليا فوق الدول، اوالتنازل عن سيادتها لصالح حكومة عالمية.

ولا يعني ذلك إنّ النظام الدولي لم يعرف الاستقرار، إذ كانت هنالك آليات ووسائل متعددة لتحقيق الاستقرار النسبي، وبلغت بعض هذه الوسائل والآليات من الأهمية إلى الحد الذي أصبحت به مصطلحا يطلق لوصف بعض مراحل تطور النظام الدولي، كما هو الحال مع نظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي، وعلى الرغم من ذلك، فإنّه غالبا ما يتجاوز الباحثون في تعريفهم للنظام الدولي، تحديد هدف النظام وغايته، وهذا قد يرجع إلى أمرين: **الأول** إنّ تحديد المبادئ أو الأهداف التي تقف وراء النظام الدولي ينسب إلى القيم المعيارية التي غالبا ما يتم تجاوزها لاعتبارات موضوعية وعقلانية، **والأمر الثاني** هو ان وضع وتحديد هدف للنظام الدولي يجعل

من دراسته تأخذ الطابع الحركي، في حين ان دراسة وفهم النظام الدولي عادة ما تتم بطريقة سكونية.[2]

---

(1)غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 249.

(2) روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص 18 .

وبصورة عامة يمكن القول إنّ تعريف النظام الدولي[1] يشير إلى إنّ النظام الدولي يمثل ذلك "الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الافعال وردود الأفعال، والنظام الدولي بهذا المعنى يمثل هيكلا بنيويا تشكله وحدات متعددة" وفي ضوء ما تقدم من التوصيف، فإنّ مفهوم النظام الدولي يعني أمران هما :[2]

الأول نمط أو إنّماط سائدة من التفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه.

الثاني ان هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر كل وحدة من وحدات النظام بعضها بالبعض الآخر من ناحية، وفي النظام ذاته من ناحية أخرى.

وفي الحقيقة إنّ هذا التوصيف يفترض إنّ التفاعلات بين مجموعة العناصر المكونة للنظام يشكل كلا يبدو على انتظام معين، يصل إلى حد النظام، ويستمر لوقت ما بحسب ديمومة إنتظام هذه التفاعلات، ألاّ أنّ هذا الوصف لايقدم سوى تحديدا لمعنى النظام (النسق -**System**)، والذي يشير إلى علاقات القوة والسيطرة بين دول العالم. في حين ان النظام الدولي يتضمن معنى آخر، تبناه بعض منظري العلاقات الدولية وفي مقدمتهم

---

(1) فقد عرفه (موريس ايست) " بأنه يمثل إنّماط من التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تكون موجودة خلال وقت محدد "، في حين ركز (كينيث بولدنغ) في الابعاد السلوكية الناجمة عن عملية التفاعل بين وحدات سياسية، فهو من وجهة نظره "مجموعة من الوحدات السلوكية المتفاعلة التي تسمى أمما أو دولا والتي يضاف اليها احيانا بعض المنظمات فوق القومية كالأمم المتحدة ويمكن ان توصف كل وحدة من هذه الوحدات السلوكية بانها مجموعة من المتغيرات التي يفترض وجود علاقات معينة فيما بينها " كما عرفه (هولستي) بوصفه " تجمع يضم هويات سياسية مستقلة لقبائل،مدن دول، أمما،او امبراطوريات، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة" اما (مورتن كابلان) فقد وصف النظام الدولي بـ "مجموعة من المتغيرات المترابطة فيما بينها والمتميزة عن محيطها، وتستند هذه المتغيرات إلى قواعد سلوكية تميز العلاقات القائمة على مجموعة من المتغيرات الفردية عن تجمع المتغيرات الخارجية"، نقلا عن: د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، ط 1، (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1997)، ص ص 15- 16. في حين عرفه (كينثوالتز) بأنه " مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكلاً وبنيان،ويتكون من ناحية أخريمن وحدات تتفاعل معا"، ينظر: **Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, Op.Cit, p. 87.**

(2) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 17. كذلك: د. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1، (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009)، ص 26.

(هيدلي بول) وهو مصطلح الـ (**Order**)، إذ يشير مفهوم النظام الدولي (**Order**) إلى: "نموذج أو شكل من النشاط الدولي يحافظ على تلك الأهداف الخاصة بمجتمع من الـدول التـي تُعـدّ أساسية أو أولية أو شاملة"، وتمثل هذه الأهداف بـ: "الحفاظ على نظام ومجتمع الدولة ذاته، والحفاظ على استقلال فرادى الدولوسيادتها الخارجية .. و السلام .. بمعنى عدم نشوب حـرب فيما بين الدول الأعضـاء في المجتمـع الـدولي كحالـة طبيعيـة في العلاقـة بيـنهما .. والأهـداف المشتركة للحيـاة الإجتماعيـة برمتهـا"،[1] ولاينفصـل النظـام الــ (**Order**) عـن النظـام الـدولي (**System**)، حتـى عنـد منظـري المدرسـة الواقعيـة، الـذين اعتـبروا النظـام (**Order**)، حالـة مرغوبة، أو طموحا مستقبليا، لكنها بعيدة كل البعد عن العلاقات الدولية التي تتسم بكونهـا علاقات قوة وصراع، تؤدي إلى جعل النظام الدولي يتسم بالفوضى المستمرة[2].

في حين ان (هيدلي بول) عَدّ النظام (**Order**) بإنّه "وضع أو حالة فعليـة أو ممكنـة"، وليس مجرد تصميم صورة عن عالم مستقبلي، وانه جزء مـن السـجل التـاريخي للعلاقـات الدولية. إذيعتمد في رأيه هذا على أساس ان النظام الدولي يعتمد في وجوده على الدول أو اي مجتمعات سياسية مستقلة لكـل منهـا حكومـة وتمـارس سـيادتها عـلى اقلـيم محـدد، ومجموعة من السكان .وحيث يكون اتصال منظم بين هذه الـدول وتفاعـل كـافٍ لجعـل سلوك كل منها عنصراً ضرورياً في حسـابات الأخـرى، حينئـذ يمكننـا أن نتحـدث عـن أنهـا تشكل نظاماً (**System**) فيما بينها، ومن ذلك النظام يقوم المجتمـع الـدولي، اي عنـدما " تعي الدول وجود مصالح وقيم مشتركة محددة، في إطار المعنى الذي تفهم من خلاله إنّها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً فيما بينها بمجموعة مشتركة مـن القواعـد والأحكـام في علاقاتهـا بـين

(**1**) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 57 وص ص 67-70.

(**2**) للمزيد ينظر: د. انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره، ص ص 364-367.

بعضها البعض، وتشارك في فعاليات مؤسسات مشتركة"، فإنّها تشكل مجتمعاً دوليا، وهكذا فإنّ المجتمع الدولي بهذا المعنى يفترض مسبقاً وجود نظام دولي (**System**).[1]

وضمن هذا السياق تشكل الدول في النظام الدولي المعاصر مجتمعاً دولياً، لاعترافها بوجود مصالح وقيم مشتركة فيما بينها، وتعد نفسها مرتبطة ارتباطاً ملزماً بعضها بالبعض بقواعد وأحكام محددة في تعامل إحداها مع الأخرى، وفي الوقت نفسه تتعاون هذه الدول في فعاليات مؤسساتها من قبيل أشكال إجراءات القانون الدولي وآليات النشاط الدبلوماسي والتنظيم الدولي العام وتقاليد الحرب ومواثيقها.ومما تقدم فإنّ النظام الدولي (**System**)، والذي يتضمن التفاعلات الدولية المنتظمة، ينتج عنه إنّماط مختلفة ونمإذج متباينة من علاقات التوازن، وتوزيع القوى بين الدول يشكل هيكلية النظام الدولي[2]، فانه من جهة أخرى، يتضمن أطرتنظيمية وهياكل مؤسسية معينة, وقواعد سلوكية دولية محددة, يمكن أن تتطور مع الوقت وفق ما تقتضيه معطيات الواقع, وتفرضه متغيرات الظروف، طالما بقي عنصر (المجتمع) قائما في النظام الدولي، غير ان ذلك لايعني إنّ النظام الدولي هو نظام (**Order**) بالمعنى الكامل، كما إنّه لا يعنيإنّه فوضى (**Disorder**)،اي ان الحرب في النظام حالة طبيعة بحسب المعنى الذي اشار اليه (توماس هوبز)، فالنظام الدولي كما تكشف عنه طبيعية الممارسات في العلاقات الدولية، ذا طبيعة ناقصة.

من هنا يرى (دانيال كولار): "إنّ النظام السياسي العالمي الراهن هو نظام غير مكتمل، بل هو نظام يفتقد إلى حكومة وسلطة عالمية فالسلطة في المجتمع الدولي هي سلطة غير محددة وغير مقيدة لابل انها عنيفة غالبا، إذ لاتتوانى أي دولة في سبيل الدفاع عن مصالحها الوطنية عن تحقيق العدالة بنفسها أي اللجوء إلى القوةإذا ما اقتضت الحاجة إلى ذلك.

(**1**) لكن (هيدلي بول) يرى ايضا: ان مثل هذا النظام الدولي قد يكون قائماً، وهو ليس بمجتمع دولي،عندما تدخل الدول في تفاعلات بطريقة تجعل كلاً منها عاملاً ضرورياً في حسابات الأخرى، دون أن تكون واعية لوجود مصالح أو قيم مشتركة أو متعاونين في أداء مؤسسات مشتركة. للمزيد ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 63- 73.

(**2**) د. خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 29-32.

ولعل غياب برلمان عالمي، وحكومة عالمية وجيش وشرطة يعبر بصدق عن هـذه الدرجـة مـن اللاتنظيم، وينجم عن ذلك الغياب للسلطات المؤسسـية ولقواعـد السـلوك العـام وضـع شـبه فوضوي".[1] ان قيام النظام الدولي على أساس إنّ كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها، وبما أُتيح لها من قدرات، وهي المسئولة في النهاية عن أمنها ومصالحها الوطنية، يجعل من النجاح في مثل هذا النظام يقاس بمدى قدرة الدولة عـلى البقـاء، والمحافظـة عـلى اسـتقلالها في عـالم تسعى فيه جميع الدول لـلـهيمنة والتأثير، وتسعى فيه أيضا لان تصبح دولا كبرى، لذلك فـإنّ حالة الفوضى والضعف هي أبرز سمات النظام السياسي الـدولي الـراهن.[2] لكـن عـلى الـرغم حالة الفوضى، و تعدد مسببات الضعف في النظام السـياسي الـدولي،إلاّ أنّ دول العـالم ترغـب أيضا في التعايش السلمي، وتبحث عن مجالات التعاون الـدولي، وتقـيم علاقـات دوليـة فـيما بينها وتلتزم باصول المصير الإنساني المشترك، وتعمل على إنشاءمنظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق النظام (**Order**) بين الـدول في العـالم " فالعـالم المعـاصر إذا يعيش حالتين متناقضتين حالة حرب دائمـة وحالـة بحـث عـن السـلام، أي ان العـالم تتجاذبـه رغبتان هما: رغبة العنف والفوضى، ورغبة السلام والتعاون والحفاظ على الاستقرار الدولي".[3]

وعلى وفق ذلك، لابد لنا من التميز بين التنظيم الدولي وبين النظام الدولي، فـالتنظيم الدولي فكرة حديثة تقوم على مفهوم الأمن الجماعي، وتحقيق المساواة والاحترام المتبادل والتعاون لنشر السلام والخير. ويُعرف على أسـاس انـه: " تجمـع ارادي لعـدد مـن الـدول (او اشخاص القانون الدولي) متجسد بشـكل هيـأة دائمـة يـتم إنشـاؤها بموجـب إتفـاق

(1) نقـلا عـن: د. عبـد الخـالق عبـد اللــه، العـالم المعـاصر والصراعـات الدوليـة، سلسـلة عـالم المعرفـة (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1989)، ص 31.

(2) المصدر نفسه، ص32 .

(3) د. عبد الخالق عبد اللـه، مصدر سبق ذكره، ص 32.

دولي مشترك، ويتمتع بإرادة ذاتية، ومزود بنظام قانوني متميز وباجهزة مستقلة يمارس من خلالها المنتظم نشاطه لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم انشاءه ".[1]

في حين ان النظام الدولي يحتوي عنصر الفرض، وهدفه الهيمنة والسيطرة على وحدات النظام السياسي الدولي، وإذا كانت قيم السلام والأمن والتعاون لحل المشكلات العالمية قائدة للتنظيم الدولي، فإنّ التجارة والايدولوجيا والهيمنة هي قائدة النظام الدولي.

وقبل التطرق للتطورات التي تحدث في النظام السياسي الدولي، لابد من التأكيد أولا على ان النظام يمثل واقعة مادية مدركة ومعاشة، وهو بذلك المعنى لايقترن من حيث وجوده بحالة الثبات والاستقرار، بل ان صفته الأساسية هي الحركة والاستمرارية، إذ يصف (جيمس دورتي) النظام الدولي بانه: " كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر". ومن ناحية أخرى لايفترض ان يكون الاستقرار شرطا لوجود النظام، فالنظام يوجد بغض النظر عما إذا كان مستقرا أو غير مستقر، فالاستقرارية وعدم الاستقرارية تصف حالة النظام. ولكنها لاتدخل بوصفها عاملاً تقريرياً في تحديد وجود النظام أو عدمه.[2]

ان الوقوف إزاء العناصر التي يتكون منه النظام تساعد على تحليل طبيعة التطورات والتحولات التي تحدث في النظام الدولي، ويظهر من خلال مراجعة مفهوم النظام الدولي بإنّه يتضمن العناصر الآتية:[3]

العنصر الأول: ان النظام الدولي يشتمل على قوى فاعلة، تسمى وحدات النظام، وهذه الوحدات هي التي تعطي للنظام صفة الدينامية عن طريق التفاعل القائم بينها.

---

(1) د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (بيروت: الدار الجامعية، بلا)، ص 35.

(2) المصدر نفسه، ص 35.

(3) المصدر نفسه، ص ص 17-18، كذلك: د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998)،ص ص 257- 258، كذلك: د. حسين خليل، مصدر سبق ذكره، ص ص 27-30.

العنصر الثاني: الذي يتضمنه مفهوم النظام الدولي، والذي يتحدد بموضوعة التفاعل. فـإذا كان النظام الدولي لا يمثل هيكلا بنيويا مفرغا، بل يضم العديد من الوحدات، فإنّ هذا الواقع يحتم التفاعل فيما بينها في صورة نماذج سـلوكية، فوحـدات النظـام الـدولي لا تعـيش بشـكل مجرد أو بمعزل عن بعضها البعض، بل ان حتميـة وجودهـا تفـرض عليهـا ان تُقـيم تعـاملات واتصالات، وتدخل في إنّماط عدة من التفاعلات لتحقيق أهدافها السياسية، وتـأمين متطلبـات رفاهيتها الإقتصادية والإجتماعية، وعملية التفاعل هذه قد تأخذ شـكلا تعاونيـا (كالاتصـالات والتعـاملات التجاريـة والثقافيـة، والانشـطة الإقتصـادية التعاونيـة والنشـاطات السياسـية والدبلوماسية)، أو تأخذ شكلا تصـارعيا تجسـده حـالات عـدة كـالتوتر والتهديـد بـاللجوء إلى العنف المنظم أو الاستخدام الفعلي للقوة المسلحة.

العنصر الثالث: الذي ينطوي عليه مفهوم النظـام الـدولي يتمثـل بالبيئـة، وهـي الوسـط الذي تتحرك ضمن حدوده وحدات النظام الدولي وتضم إنّماط التفاعلات القائمة بينهـا، سـواء أكانت بصيغة تعاونية أو تصارعية ام الاثنين معا (تعاون وصراع)، كما تضـم المؤسسـات التـي يُقصد بها: مجموعة من القواعد والاجراءات الرسـمية والعرفيـة التـي تـنظم سـلوك الفـاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعـد القانونيـة والعرفية المستقرة في النظام الدولي.

العنصر الرابع: الذي يتضمنه مفهوم النظام الـدولي، والـذي يتمثـل بالهيكـل أو البنيـان، ويقصد به الشكل التراتبي الذي تتخذه وحدات النظام الدولي في ضوء الكيفية التي تتوزع بها مصادر القوة والنفوذ، وهيكل النظام الدولي يقـتضي تحديـد ودراسـة طبيعـة أقطـاب القـوة داخله،وكذلك تحديد القوى الكبرى وطبيعة وأساليب التفاعل فيما بينها، وانه يستلزم وبمعنى آخر: تحديـد الفواعـل أو الوحـدات الرئيسـة وطبيعـة التوازنـات وتوزيـع المـوارد فـيما بينهـا فالهيكلية تحدد لنا الشكل البنيـوي للنظـام الـدولي فـيما إذا كـان متعـدد الأقطـاب أو ثنـائي الأقطاب أو ذا قطبية أحادية.

ولا شك إنّ العناصر التي يتكون منها النظام، اي نظـام إجتماعـي تتسـم بالتطوروالحركـة المستمرة، لذا يمكن القول إنّ تطورات النظام السياسي الدولي تتمثلبطبيعة التغيير الذي يطـرأ على عناصر ذلك النظام.

لكن الملاحظ ان معظـم الدراسـات التـي كتبـت في العلاقـات الدوليـة بخصـوص النظـام الدولي، قد انحصرت في دراسة التطور والتغيير الذي يحصل في هيكل النظـام الـدولي (توزيـع القوى)،[1] وعدد أقطاب النظام، وطبيعة علاقات التوازن، ومقومات القـوى القطبيـة ومـا إلى ذلك من مواضيع ترتبط بهيكل توزيع القوة، والتأثير في النظام .

ولعل ذلك يمكن ارجاعه إلى طبيعـة الفهـم السـائد في دراسـة العلاقـات الدوليـة للنظـام الدولي، من كونه يتشكل من مجموع القـوى الكـبرى، التـي تسـعى كـل منهـا للحفـاظ عـلى وجودها في ظل فوضى النظام، في حين تسعى الدول الضعيفة لإيجاد نـوع مـن التـوازن، بـدلا من الدخول في صراع مع الخصوم الأقوياء.[2]

---

(1) Roberto Castaldi, A Contribution To A Theory Of International System Change , (Italy, Turin: Centre For Studies On Federalism,2007), p. 6.

(2) Stephen M.Walt,Op.Cit, p.31.

إن تأكيد اغلب الدراسات على شرح طبيعة التغيير في النظام الدولي على اساس :إنّـه يمثـل تغـيرا في هيكـل توزيع القوى، Yنمـا يرجـع إلى عمـق تـأثير المدرسـة الواقعيـة في دراسـة العلاقـات الدوليـة، والتـي اسـتمر منظريها، حتى بعد الحرب الباردة بالتأكيد على بقاء الدولـة وسـيادتها والبنيـة الفوضـوية للنظـام الـدولي، وحصول التغيير بعد الحرب الباردة يمثل تغيرا في هيكل توزيع القوة. ينظر:

Kenneth N. Waltz ,Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol. 25, No.1(Massachusetts,US:The Massachusetts Institute Of Technology Summer,2000),pp.5-7.

الجديربالذكر هنا ان (كينيث والتز) يرى ان حدوث التغيـير في هيكـل النظـام الـدولي يـدور بـين شـكلين للنظام الاول هو النظام الهرمي والثاني هو النظام الفوضوي، وقدم تعريفه لهيكل أو بنية يتكون من ثلاثـة اجزاء إذا ما حدث تغيير في اي واحد منها يتغير النظام من شـكل إلى اخـر، الاول هـو: المبـدأ التنظيمـي إذ يحصل التغيير من النمط الهرمي إلى النمط الفوضـوي بتغيـير المبـدأ التنظيمـي، والثـاني يتمثـل بوظـائف الوحدات المختلفة، فإذا تم تحديد الوظائف فـإنّ الانظمـة الهرميـة تتحـول بطريقـة مختلفـة عـن تحـول الانظمة الفوضوية، والثالث يتمثل بتوزيع القدرات بين الوحدات، والذي يؤدي إلى تحول النظام سواء كـان هرميا أو فوضويا. ينظر:

Kenneth N. Waltz, Theory Of International politics, Op.Cit, pp. 87-88.

وهكذا فقد قُدم فهم النظام الدولي - على إنّه نمط منتظم من إنّماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، يترتب عليها تحديد بيئة العلاقات الدولية في النظام الدولي ككل - عدة نماذج أو إنّماط- هي: النظام الاحادي القطبية، ونظام توازن القوى الثنائية القطبية (المحكمة أو غير المحكمة) ونظام تعدد الاقطاب، وقد تركزت تحليلات تطور النظام الدولي على التحول من نمط إلى آخر، عن طريق تغير توزيع القوة بين أعضاء النظام من الدول (القطبية) الكبرى،وبعبارة أخرى تغيرهيكل النظام الدولي.(1)

ليس هذا فحسب، بل قدم هذا الفهم للنظام الدولي تطور القيم والمصالح، وما يستتبعها من تغير في القواعد والمؤسسات والأنظمة في النظام الدولي على انها نتاج يتم تصميمه وفقا لقيم واعتقادات القوى المهيمنة في النظام وتصورها لمصالحها الأمنية، وبالتالي فان تغيير هيكل النظام الدولي بتغير القوى المتحكمة والمهيمنة على النظام يستلزم تغيرا في القواعد والمؤسسات والأنظمة الدولية.(2)

بيد إنّ حقيقة تطورات النظام السياسي الدولي تشير إلى تغيرات أو سعو أكثر تعقيدا من التغييرات التي تحدث في هيكل توزيع القوة، والتأثيربين أقطاب النظام الدولي، إذ تشمل هذه التطورات حدوث التغيير في العناصر التي يتكون منها النظام، ولا يعني ذلك ان التغيير يحدث في كل عنصر بصورة منفصلة، بل على العكس، فإنّ التطورات التي تحدث على مستوى النظام الدولي ككل إنّما تنشأ من حدوث التغيير في اي عنصر من عناصره، وبدرجات متفاوتة، كما ان هذه التغييرات تحدث بآجال مختلفة ايضا، ولذا فإنّ الاختلاف مع المنهج الذي يركز على تطور النظام الدولي من خلال حدوث التغيير في هيكل توزيع القوة، يرتبط بافتراض هذا المنهج

---

(1) جميل مطرود.علي الدين هلال،النظام الإقليمي العربي،دراسة في العلاقات العربية، ط 3،(بيروت: مركزدراساتالوحدةالعربية،1983)، ص 18. كذلك: د. خليل حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 30-31.

(2) Hans Abrahamsson, Understanding World Order, Continuity And Change Security, Development And Justice In The Global Era Nordic Peace Research Conference, Beijing 7-9 April 2008.p.4.Retrieved on: 22/3/2014.

http://www.globalstudies.gu.se/digitalAssets/1274/1274383_abrahamsson_kina.pdf

الثبات في نوع الوحدات التي يتشكل منها النظام وهي الدول، والثبات في احتكارها للسلطة، ومن ثم،فإنّ التطورات التي تحصل في الهيكلية، والتفاعلات السياسية،والمؤسسات والقواعد الدولية التي تجري على ضوئها هذه التفاعلات، إنّما تنشأ من تغيير مراكز القوة وتوزيعها، وعلى وجهة الدقة توزيع القوة بين الدول الكبرى.

وقليل هم الدارسون الذين يتصدون لدراسة التغيير، ويقدمون تفسيرات لعملية تغييرالنظام السياسي الدولي بصورة شمولية.[1] ولعل من اهم الدراسات في هذا المجال ماقدمه (روبرت جيبلن)، والذي انطلق من تحديده لعناصر النظام الدولي، لوضع ثلاثة أنواع للتغيير في النظام الدولي.إذ يستند مفهوم النظام الدولي عند (روبرت جيبلن) إلى ثلاثة عناصر، هي: [2]

العنصر الأول هو الكيانات المتنوعة التي يضمها النظام، ويضع الدول في المقام الأول، ثم يمكن ان يكون للافراد والجماعات ذوي الصفة المتخطية للحدود الوطنية ان يؤدوا ادواراً معينة في اوقات واوضاع محددة، فضلاً عن ان هذه الكيانات تنوعت على مر التاريخ من قبائل – دول مدنية– امبراطوريات إلى الدول القومية ومن، العوامل المهمة في الحث على التغيير السياسي هو: البحث في العوامل التي تؤثر في نوع الدولة أو الكيان السائد في النظام السياسي.

العنصرالثاني هو: التفاعلات المنتظمة، إذ يتميز كل نظام دولي بأنواع مختلفة من التفاعلات القائمة بين عناصره، وتتفاوت طبيعة هذه التفاعلات وتناسقها وشدتها بشكل كبير باختلاف الأنظمة الدولية، وتتراوح بين النزاعات المسلحة (المتقطعة) إلى اعلى مستويات التعاون الإقتصادي والثقافي المتبادل، وتكون مجموعة العلاقات الدبلوماسية والعسكرية والإقتصادية وغيرها بين الدول وظيفة النظام الدولي، وفي العالم

---

(1) للوقوف إزاء أسباب ذلك ينظر: روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص ص 18-20.

(2) يحدد (جيبلن) هذه العناصر في ضوء مفهومه للنظام الدولي على انه " مجموعة من الكيانات المتنوعة التي يوحدها التفاعل المنتظم طبقاً لشكل من اشكال السيطرة". ينظر: المصدر نفسه، ص ص 38 -42.

المعاصر أصبحت التفاعلات قوية ومنظمة بشكل كبير بفعل التطورات الجذرية الحاصلة في النقل والمواصلات، وتطور الإقتصادالدولي ونشوء تقسيم العمل الدولي.

العنصر الثالث، يتمثل بشكل السيطرة على النظام الدولي، والذي يختلف عن السيطرة(السلطة) في النظم المحلية، لان النظام الدولي يتميز بغياب السلطة (اي السلطة المركزية أو الحكومة العالمية)، فهو ذو طبيعة فوضوية، وعلى الرغم هذه السمة، فإنّ النظام الدولي يمارس سيطرة نسبية متغيرة بتغير توزيع القوى الإقتصادية والسياسية والتقنية بين الدول والمجموعات المهيمنة، وعن طريق الاستقراء التاريخي يتضح وجود ثلاثة أشكال للسيطرة، هي: الهيمنة والنظام ثنائي القطب والنظام متعدد الاقطاب .

ويمكننا الاسترشاد بنظرية (روبرت جيبلن) للتعرف على أنواع التغييرات التي تطرأ على الأنظمة الدولية للاستفادة منها في تحليل تطور النظام السياسي الدولي دون ان يعني ذلك: التسليم بنظريته في تغيير النظام السياسي الدولي، ذلك لانه على الرغم من استعراضه لثلاثة إنّماط عريضة من التغييرفي النظام الدولي الا انه كمنظر واقعي ظل متمسكاً في دراسته بمبادئ الواقعية، فإقتصر بحثه عن أسباب وطبيعة التغيير (النظامي بحسب مصطلحه)، والذي يتحدد بحدوث التغيير في هيكل توزيع القوة في النظام الدولي.[(1)]

ويمكن تقسيم أنواع التغيرات التي تتصف بها الأنظمة الدولية حسب مإذهب اليه (جيبلن) إلى ثلاثة أنواع عريضة، ترتبط بالعناصر التي يتكون منها النظام، وهذه الأنواع هي:[(2)]

1. تغير الأنظمة: يقصد به: التغير بطبيعة الأعضاء أو الكيانات التي تكون نظاما دولياً، ويعدّ ذلك تغييراً كبيراً في طبيعة النظام العالمي، إذ يتعلق بصورة رئيسة بطبيعة الممثلين الرئيسن أو الكيانات المتعددة التي يتكون منها النظام (الامبراطوريات، الدول القومية، المؤسسات ذات الجنسيات المتعددة).

---

(1) ذهب (روبرت جيبلن) في دراسته إلى حدوث التغيير في هيكل توزيع القوة ضمن خمسة افتراضات، لمراجعة ملخص هذه الافتراضات ينظر: المصدر نفسه، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص ص 50-55.

2. **التغير النظامي (المنسوب إلى النظـام ذاتـه)**، وهـو: التغـير في شـكل السـيطرة أو الـتحكم بنظام دولي، وهو: تغيير ضمن النظام وليس تغير النظام ذاته، وبذلك يسـتلزم تغـيرات في التوزيع الدولي للقوة ومقدار الهيبة والقواعد والحقوق التـي يجسـدها النظـام "وهكـذا ففي حين يكون جوهر تغـير الأنظمـة هـو نهـوض وانحـلال أنظمـة الـدول، فـإنّ جـوهر (التغير النظامي) هو: نهـوض وتـدهور الـدول أو الامبراطوريـات المهيمنـة التـي تـتحكم بنظام دولي معين ".

3. **تغير التفاعل**، وهو: التغير الذي يحدث في شكل التفاعلات أو العمليـات بـين الكيانـات في نظام دولي متقدم باستمرار، ولا ينطوي على تغير في عمـوم ترتيـب القـوة والهيبـة، وقـد يكون هذا التغير البداية لتغير نظامي، ومن ثم تغير الأنظمة، ووفقاً لما تقدم يمكن بحث التطورات في النظام السياسي الدولي على النحو الآتي :

أولا: التطور في الوحدات الدولية:

يعدّ ظهور الدولة القومية ذات السيادة [1] كشـكل مهـيمن في التنظـيم السـياسي الصـفة السائدة للعلاقات الدوليـة المعـاصرة، بعـد ان تمكنـت الدولـة القوميـة بفعـل مجموعـة مـن الظروف والاوضاع السياسية والإقتصادية والعسكرية من ان تحـل محـل الامبراطوريـات ذات المجموعات العرقيـة المتعـددة، والتكوينـات الإجتماعيـة المتوطنـة (القبائـل والـدول المدينيـة والكيانات الاقطاعية)، والتي كانت تمثل الكيانات السياسية الرئيسة آنذاك. [2]

ان النظام الدولي الذي نشأ في اوروبا رسميا بعد ان وضـعت معاهـدة (ويسـتفاليا) في العام 1648 نهاية لحرب الثلاثين عاما، قـام عـلى أسـاس مبـادئ المسـاواة واحـترام سـيادة الدول، وبعد ان توسع هذا النظام شمل مبادئه - ظاهريا على الاقـل- جميـع دول العـالم،

---

(1) قامت الدولة القومية على دعامتين هما القومية والسـيادة، وكانـت القوميـة في حينهـا تعنـي تجميـع التفت السياسي وتوحيد الاقطاعيات والامارات في دولة واحد، لتحل القومية بـذلك محـل الـدين الـذي سادت روحانيته في القرون الوسطى، في حين السيادة كانت تعني سلطة الملك المطلقة في حكم الدولة، لما له من فضل في تكوين و توحيد الدولة، للمزيد ينظر: د. محمد حسن الابياري، مصدر سـبق ذكـره، ص ص 240-245.

(2) روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص ص 128-129 .

وبلغت ذروة توسع وإنتشار نظام الدولة القومية ذات السيادة، في المدة التي تلت الحرب العالمية الثانية، حيث إمتد هذا النظام في آسيا وافريقيا عِبرَ ديناميات التحرر من الإستعمار، وعلى الرغم من ان ظاهر النظام الدولي كان يقوم على أساس القواعد الأساسية للقانون الدولي، والمتمثلة بالمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشئون الداخلية، والحق في العضوية والمشاركة في المنظمات الدولية الاكثر أهمية كالأمم المتحدة، فإنّ الواقع الدولي يشير إلى ان منطق عدم المساواة هو: الذي كان سائدا في النظام الدولي منذ قيامه بظهور هيمنة القوة الأوروبية على العالم وإستعماره أولا، ومن ثم السيطرة السياسية والإقتصادية العالمية للقوى الكبرى، وإنقسام النظام الدولي إلى كتلتين في ظل الاستقطاب الثنائي في مرحلة الحرب الباردة، ولقد ترتب على هذا التفاوت في القوة والثروة بين الدول، جعل النظام الدولي إنعكاساً لسيطرة القوى الكبرى المهيمنة .[1]

لم يعدّ النظام الدولي القائم على أساس الدولة القومية يتسم بمحدودية عدد الدول المكونة له كما كان في السابق،[2] فمنذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وتحرر الدول من الإستعمار ازداد عدد الدول المستقلة، وتضاعف عددها ليصل إلى (193) دولة في الوقت الحاضر كان آخرها دولة جنوب السودان التي استقلت في تموز من العام 2011،في حين لم يتجاوز عددها (50) دولة وقت إنشاءمنظمة الأمم المتحدة في العام 1945، ولم يقتصرالأمر على الاتساع في عدد الدول في النظام الدولي، وإنّما تطور شكل التنظيم السياسي للدول، وأصبح أساس السيادة يكمن في: (الامة).

(1)Richard Falk, The Post-Westphalia Enigma ,In : Bjorn Hettne And Bertil Odén (Edis) Global Governance In The 21st Century Alternative Perspectives On World Order ,(Stockholm - Sweden: Almkvist And Wikselln International ,2002),p.148.

(2) ففي القرن التاسع عشر كان النظام الدولي يمثل مجموعة محددة ومعلومة من الدول كبريطانيا وفرنسا وروسيا وبروسيا والسويد وهولندا والولايات المتحدة الامريكية والدولة العثمانية والبرتغال. ينظر: د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 38.

كـما تزايـد دورو فاعليـة الدولـة ذات السـيادة، إذ باتـت تسـيطرعلى اهـم الانشـطة والمؤسسات الإقتصادية والإجتماعية في معظم المجتمعات، وهي المسئولة عن تحقيق التنمية، وحفظ أمن الإنسان، وعن استقرار النظام السياسي الدولي،وأصبحت الدول تسيطر على العـالم سيطرة سياسية وإقتصادية وجغرافية وسكانية كاملة، كما أصبح الانتماء لدولة ما ضرورة مـن ضرورات الحياة في العالم المعاصر، فلا وجود شرعي للفرد دون الانتماء القـانوني إلى دولـة مـا تحتضنه، وتعترف بوجوده.[1]

وقد طرأ تطورآخرعلى النظام الدولي من حيث شـكل الوحـدات والكيانـات التـي يتكـون منها،فلم تعد الدولة الكيان الوحيد المكون للنظام الدولي، كما انها لم تعد فاعلا وحيدا فيه، إذ تميزت العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشريـن بانبثـاق التنظـيمات والمؤسسـات الدوليـة على نطاق لم يشهده المجتمع الدولي في اي مرحلة سابقة من مراحل تطوره، وعـلى الـرغم ان المنظمات الدولية لم تصل حتى الآن إلى طور الغـاء الدولـة، إلاّأنّهـا أصـبحت قـوة ذات تـأثير متزايد في المجتمع الدولي بحيث لم تعدّ الدولـة هـي القـوة الوحيـدة التـي تحتكـر القـرارات الدولية كما كانت تفعل في السابق.[2]

وقد تزايد اعداد وفاعلية هذه المنظمات وتنوعت اختصاصـاتها بفعـل تزايـد الـترابط العالمي على اثر التطور التكنولوجي الهائل الـذي تحقـق في نهايـات القـرن العشريـن إلى جانب تزايد الاعتماد المتبادل، وظهور العولمة الإقتصادية، وقد تزأمن مع ظهور المـنظمات الدولية تنامي دور الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد اعدادها،وتحولت إلى قـوة رئيسـة وفاعلـة في السياسـة الدوليـة تـتحكم عـلى نحـو كبـيرفي مجـرى التطـورات الإقتصـادية والإجتماعيـة والسياسـية في العـالم، فضـلا عـن التطـور في عمـل المـنظمات الدوليـة غـير الحكومية، وعلى وجه الخصوص تلك التي تهـتم بالشـأن الإنسـاني والبيئـي، والتـي تُعـرف بـالمجتمع المـدني العـالمي، إذ أصـبحت مـن الفواعـل المـؤثرة في السياسـة الدوليـة بعـد

---

(1) د. عبد الخالق عبد الـلـه، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(2) المصدر نفسه، ص 25.

التطورات التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث وظفت هـذه الوسائل في الارتباط والتواصل مع الجماعات والمنظمات المحلية والمؤسسات الرسمية في الدول والمنظمات الدولية، وايصـال المعلومـات إلى وسـائل الاعـلام العالميـة للضـغط عـلى حكومـات الدول والمنظمات الدولية لتبني قرارات، واتخإذ سياسات ترتبط بمواجهة ومعالجـة المشـكلات والتحديات العالمية.

ومن دون شـك فـإنّ التغيـير في طبيعـة الوحـدات والكيانـات المكونـة للنظـام الـدولي، والمتمثـل بظهـور وتنـامي ادوار فواعـل في السياسـة العالميـة مـن غـير الـدول يمثـل أهـم التطورات التي يشهدها النظام الدولي، وعلى الرغم انها لم تلغِ تماما دور ووجـود الدولـة في النظام الدولي، إلاّأنّها تؤشرحقيقة إمكانية حصول تغيير في طبيعة ممثلي النظام وكياناته، أو بحسب اصطلاح (جيبلن)، حصول (تغيير الأنظمة)، فنظام الدولة القومية مـع مـا يمتـاز بـه مـن خصـائص قـد تتـيح لاسـتمراره مـدة طويلـة، إلاّأنّـه لـيس نظامـا بعيـدا عـن التطـور والتغيير،حيث وتوضـح التطـورات التـي مـرت بهـا الدولـة القوميـة، وخاصـة بعـد ظهـور هذه الفواعل :إنّ تطورا حصل في ادوارهـا ووظائفهـا لـيس عـلى صـعيد العلاقـات الدوليـة فحسب، بل شمل أيضـا تغيـيراً في وظائفهـا الداخليـة ايضـاً، والى جانـب ذلـك يمكـن تأشـير حقيقتين فيما يتعلق بتغيير طبيعة الوحدات والكيانات المكونة للنظام الدولي هما: **الحقيقة الأولى:** إنّ إنتقال وإتساع النظام الدولي القائم على الدولة القومية لم يقتصر على زيادة عدد الوحدات الدولية وإنتشارها خارج اوروبا فحسب، بل ان نظـام الدولـة يشـهد تطـورا آخـرا يتمثل بالتوسع الجغرافي، عـن طريـق ظهـور التجمعـات الإقليميـة الكبـيرة، ويعـدّ الإتحـاد الأوروبي الانموذج الاكثر تطورا في هذا المجال، فكما حصل في السابق عند ظهور نظام الدولة القومية في اوروبا بتوسع الوحـدات السياسـية جغرافيـا، والتغلـب عـلى الأنظمـة السياسـية الصـغيرة التـي كانـت موجـودة في اوروبـا آنـذاك، فـإنّ النظـام الـدولي يشـهد نزوعـا نحـو زيادة حجم الوحدات الدولية بظهور التجمعات الإقليمية، وهو مـا يتضـمن تطـورا في نـوع

الوحدات السياسية التي يتكون منها النظام الدولي، وكسبها مزيدا من التأثير، بسبب الخصائص المترتبة على كبر حجمها.[1]

مع ان ظاهرة التجمعات الإقليمية يمكن عدها، عملية لتغيير الوحدات السياسية الممثلة والمكونة للنظام الدولي إلاّأنّها ماتزال في مراحلها الأولى، ومن الصعب معرفة الوقت الذي تستغرقه لذلك، وحتى في تجربة الإتحاد الأوروبي الاكثر تطورا، فان هذا الإتحاد لا يمثل دولة واحدة،كما انه يتمتع بسلطات محدودة في السياسة الخارجية والأمنية، ولكن من المهم التأكيد على ان الإتحاد الأوروبي أسهم وبشكل كبير في ابعاد الدول الأوروبية عن حالتي الفوضى والعنف الذي إتسمت به علاقاتها الدولية في السابق، والتي أدت إلى خوضها حربين عالميتين مدمرتين.[2] اما **الحقيقة الأخرى فهي:** ان بروز فواعل منافسة للدولة ترتب عليها الإنتقال إلى نظام عالميأ وسع من النظام الدولي، فالنظام العالمي ينظرإليه بوصفه نظاما من التفاعلات التي يؤدي فيها فاعلون آخرون من غيرالدول أدوارا مهمة حول موضوعات سياسية وإقتصادية جديدة تؤدي إلى خلق:عمليات وتفاعلات جديدة في النظام تتجه به إلى نوع من التعاون أوالتكيف، وليس إلى العنف والصراع دائما .[3]

إذ يشير مفهوم النظام العالمي ايضا، إلى أنّه حالة متطورة من النظام الدولي تعكس تغيرا وتحولا في التفاعلات القائمة في النظام الدولي بين الدول ومؤسساتها الرسمية والتمثيلية، وإنتقالها إلى نظام عالمي يتسم بكثافة التفاعلات بين الشعوب والأفراد، تمهيداً لظهورمجتمع مدني عالمي، ويرجع ذلك إلى التطور الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات الذي حققته الثورة التكنولوجية،[4]وابعد من ذلك يرى (هيدلي بول) إنّ

---

(1) Roberto Castaldi, Op.Cit, pp. 6-7.

(2) Ibid, p.7.

(3) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، ط1 (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام، 2001)، ص 18.

(4) بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الانترنت، تم مراجعته في 1/ 7 / 2014، على الرابط الآتي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221495&eid=1671

الاصل الثابت هو: النظام العالمي والذي يكمـن في " الـنماذج أو الأوضـاع الخاصـة بالنشـاط البشري التي تحافظ على الأهداف الأساسية أو الأولية للحيـاة الإجتماعيـة بـين أفـراد الجـنس البشري ككل"، في حين ان النظام الـدولي لـيس سـوى شـكلا للتجمـع الـبشري قابـل للتغيـير. فالنظام الدولي هو نظام بين الدول، وان "الدول بكل بساطة مجموعات مـن الـبشر، والـبشر يمكن أن ينخرطوا في مجموعات لا تشكل دولاً على الإطلاق"، في حين النظام العالمي هو نظام للمجتمع الكبير الخاص بالبشرية جمعاء. [1]

وفي ضوء ذلك، فإنّ النظام السياسي العالمي يتخذ في الوقت الحاضر شكل نظـام دول - أو أنه يتخذ هذا الشكل مبدئياً- وأنه من الممكن إقامة نظـام عـالمي مـن حيـث المبـدأ بأشـكال أخرى من التنظيم السياسي الشامل في المسـتقبل لا تشـبه الأشـكال التـي كانـت موجـودة في الماضي. [2]

وبحسب ماتقدم، فان النظام العالمي يشـمل هنـا العلاقـات بـين الـبشر، وهـي بكـل تأكيد اوسع مـن العلاقـات بـين الـدول،والتي يتضـمنها مفهـوم النظـام الـدولي، حيـث ان طبيعة العلاقات في المجتمـع الـدولي تقـوم عـلى أسـاس مـا أنشـئ مـن ترتيبـات و قواعـد ومؤسسات مشتركة لإدارة العلاقات بينالدول في إطار الاعتراف بأن مصالحها المشتركة ترتبط بالحفاظ على هذه الترتيبات، [3] في حـين ان النظـام العـالمي يرتكـز عـلى القواعـد المشـتركة، والهويات والترتيبات المجتمعية العالمية التي يمتلكها الأفـراد في جميـع أنحـاء النظـام، مـما يتيح لهم العـيش المشـترك، [4] وفي مقـدمتها قواعـد حقـوق الإنسـان والديمقراطيـة، وبـذلك

(1) ينظر: هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 71.

(2) المصدر نفسه، ص 72.

(3) Barry Buzan, From International System To International Society: Structural Realism And Regime Theory Meet The English School, International Organization, Vol. 47. No. 3,(Summer, 1993),p.330.

(4) Ibid ,pp. 336-337.

تنطلق هذه الرؤية من عدّها إنّ الاصل في النظام الدولي هم البشر وليس الدول، إذا ليس من الممكن وجود دول ونظام دوليٌ دون وجود المجتمع الذي يمثل الاصل في الدول والنظام، وهكذا فان التطورات المعاصرة أعادت النظر في البحث في مفاهيم العالمية ونظام الدولة والسيادة، والنظراليها **كهياكل** متطورة بدأت **تفقد الكثيرمن ثوابتها** أمام تقارب المجتمعات **وتفاعلها** كوحدة واحدة.

ولا شك إنّ ظهور الفواعل غير الدولية، والتي لاترتكز ولا تتمسك بحدود الدولة وسيادتها وممارستها لادوار ووظائف كانت حكرا على الدولة القومية قد أسهم وبشكل كبير في تعزيز قيم ومصالح مشتركة على مستوى العالم. وبالتالي فإنّ النظام العالمي الراهن لا يشير إلى حقيقة تعدد الممثلين والكيانات المكون له فحسب، بل إلى حقيقة إنّها تعمل على دمج العالم وتوحيده في إطار تنظيم اوسع لم يتضح شكله بعد.

ثانيا: التطور في التفاعلات الدولية :

تتحرك الوحدات السياسية الدولية وتتفاعل فيما بينها متأثرة بالبيئة الدولية التي تحيط بها وتقيد سلوكها وتؤثر في خياراتها السياسية، وإذا ما كان هيكل النظام السياسي الدولي يشكل ركنا أساسيا للبيئة الدولية، فان مؤسسات النظام تشكل الركن الثاني للبيئة الدولية .

ويقصد بمؤسسات النظام هنا " مجموعة القواعد والاجراءات الرسمية والعرفية التي تنظم سلوك الفاعلين الدوليين تجاه القضايا العالمية المختلفة، ويشمل ذلك التنظيمات الدولية، والقواعد القانونية والعرفية المستقرة في النسق الدولي، ويفضل كل من: (روبرت كوهين، وجوزيف ناي) إطلاق اسم النظم الدولية (**Internation Regimes**)على تلك المؤسسات"، وتأخذ التفاعلات الدولية في إطارهيكل النظام ومؤسساته صفة العمليات السياسية، [1]لانها تجري بطريقة شبه منظمة ومستمرة.

---

(1) يقصد بـ(العمليات): "مجموعة التفاعلات العالمية الرئيسة التي تتم في اطار هيكل و مؤسسات النظام الدولي". ينظر: محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره، ص ص 257- 258.

ومن هنا تمثل التغيرات التي تطرأ على التفاعلات الدولية أحد أنواع التغيرات التي تحدث في النظام الدولي، صحيح إنّها قد لا تقترب من حجم ونوعية التغيير الذي يحصل في طبيعة الكيانات والوحدات الأساسية المكونة للنظام أو التغيير الذي يحصل في توزيع مصادر القوة، والتأثير بين اقطاب النظام .إلاّأنّها قد تشكل البداية لتغيير شكل السيطرة والتحكم بالنظام، اي تغير في توزيع القوة الدولية، ومن ثم يستتبعها تغييرا في القواعد والاجراءات والأنظمة، (اي المؤسسات) التي يجسدها النظام.وبعبارة أخرى فإنّ تغيير التفاعلات في النظام الدولي يستلزم بالعادة تطورا في المؤسسات التي يجسدها النظام الدولي،[1] ومن جهة أخرى، فإنّ تغير طبيعةالوحدات والكيانات الممثلة للنظام يؤثر في طبيعة التفاعلات الدولية، حيث تسهم الفواعل من غير الدول في السياسة الدولية، بخلق قيم ومصالح عالمية ترتب عليها وضع قواعد وإجراءات وأنظمة ساعدت على تقليل حدة التوترات والصراعات الدولية، لاسيما بين الدول المتقدمة، وادت إلى تناقص الفوضى الدولية .

فقد كانت الدول تهيمن على العلاقات الدولية عن طريق ما تتمتع به من قدرة على السيطرة على كل المجالات الحيوية من التفاعلات عِبرَ الحدود، في مقدمتها شن الحروب والتبادلات التجارية والاستثمارات التي تنظمها ضمن قواعد محددة، وتحكمها بالسفر والهجرة، وفرضها السيطرة الكاملة على الحدود، وفي مثل هذا الواقع كان جوهر العلاقات الدولية منصبا على القضايا الاستراتيجية والعسكرية، و البحث عن الأمن والقوة والتوسع، وحتى صيغ التعاون الدولي كانت في الغالب قائمة على أساس التحالفات العسكرية والابعاد الأمنية،فقد أفضت السيادة المطلقة للدول إلى رفض قيام اي سلطة عليا فوقها، فضلا عن القلق وعدم الثقة باي تنظيم أو ترتيب دولي، ومن هنا فقد احتكمت إلى قوتها

(1) روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص ص 51-55.

وعلاقاتها التحالفية في تحقيق أمنهـا، والحفـاظ عـلى مصـالحها، مـما ترتـب عليـه دخولهـا في حروب وصراعات طويلة.[1]

إلاّأنّ هيمنة الدول على العلاقات الدولية تراجعت مع تزايد الاعـتماد المتبـادلبين الـدول، وتزايد الاتصالات والتفاعلات الدولية بفعل التطورات التكنولوجية، وتصـاعد كلفـة اسـتخدام القوة العسكرية، وتناقص إمكانية الحسم العسكري بتطور أنظمة التسلح وقدرتها التدميريـة، وظهور فواعل دولية أخرى إلى جانـب الـدول، وترتـب عـلى ذلـك تطـور التفـاعلات الدوليـة، وظهور أنظمة دولية عدة، وليس نظاما واحدا،وتمثلت بوضع مجموعة من القواعد والقـوانين التي تتحكم بالحياة الدولية سواء كان ذلك في المجال الإقتصـادي ام السـياسي، كـما هـو شـأن القواعد التي تدير التبادلات الإقتصادية العالمية، والتـي ظهـرت بعـد إنتهـاء الحـرب العالميـة الثانية عن طريق مجموعة مؤسسات ومنظمات دولية، مثل صـندوق النقـد الـدولي، والبنـك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، إلى جانب ظهور أنظمة على مسـتويات فرعيـة بـين فـاعلين توجد فيما بينهم تفـاعلات لهـا خاصـية مميـزة أو قـوة خاصـة. وهكـذا يمكـن التحـدث عـن منظومة ايديولوجية دولية مؤلفة مـن فـاعلين دوليـين يتشـاطرون الايدولوجيـة ذاتهـا، (مثـل المنظومة الفرعية المؤلفة من مجموعة الدول الاشتراكية، والتي تطورت بفضـل الحربالبـاردة). وهناك أيضا منظومة فرعية دولية وإقتصادية تتميز بتفاعلات إقتصادية خاصة بـين أعضـائها، (مثل المنظومة الفرعية المؤلفـة مـن الـدول الصـناعية الأعضـاء في منظمـة التعـاون والتطـور الإقتصادي)، ويوجد أيضا منظومة دولية إقليمية مؤلفة من فاعلين تابعين لمنطقة واحدة. [2]

---

(1) Kapytonenko,Mycola,Globalization,Nation-State And Global Security Arrangements, Europolis Journal Of Political Science And Theory .No.6 (Romania ,Central Of Political Analysis,2009) ,pp.592-594.

(2) فليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمـة: حنـان فـوزي حمـدان، ط1،(بـيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009)، ص97.

وفي سعي الدول لمواجهة العمليات السياسية المنتظمة (الصراع، والتعاون) فقد إنخرطت في إيجاد الأنظمة وبناء المؤسسات، لذا انتشرت المنظمات الدولية في مختلف المجالات والاختصاصات، وعَبّرَ ذلك عن رغبة الدول في تعميق التعاون، واحلال السلام، وبسبب من عدم قدرة فرض سلطة مركزية أو حكومة عالمية، وخطورة الفوضى الدولية المترتبة على السيادة المطلقة للدول لجأت الدول إلى ترتيبات الأمن الجماعي ليكون بمثابة النظام الأساس للعلاقات الدولية، والوسط بين الخيارين:(الحكومة العالمية أو الفوضى الدولية)، فإنبثقت صور التنظيم الدولي الشمولي في تأسيس عصبة الأمم، ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة.[1]

ومن هنا اضحى مفهوم النظام الدولي يشير إلى التفاعلات والأنشطة السياسية الدولية التي ينتج عنها بروز إنّماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز على أطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة وقواعد سلوكية دولية محددة، تتسم بالتطور مع الوقت على وفق ما تقتضيه معطيات الواقع، وتفرضه متغيرات الاوضاع والظروف.[2]

إن ما يشهده النظام الدولي من تزايد مهم في التبادلات والاتصالات العالمية، يؤكد حقيقة:إنّ هذه التفاعلات تميل إلى أخذ شكل متعدد الاطراف اكثر فأكثر، ويمكن تلمس هذا المسار على صعيد النظام الدولي، وكذلك على صعيد المنظومات الفرعية الإقليمية، وان هذه الدينامية المتعددة الاطراف، وغير المستقلة عن تطور المنظمات الدولية والشركات متعددة الجنسيات والجهات الفاعلة الأخرتخلق العديد من شبكات الترابط السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والثقافية بين الدول، وتسهم هذه الروابط في تغيرات جذرية لطبيعة التفاعلات بين العديد من الدول، وفي الحد من مجموعة الخيارات السياسية المعروضة أمامها، مما يقلص من سيادة الدول بعض الشئ،ومن ناحية أخرى فقد دعمت الفواعل الدولية من غير الدول، وقادت الظهور مشكلات وتحديات عالمية.[3]

---

(1) غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 249 – 250.

(2) د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، ط 4، (مصر- أسيوط: جامعة أسيوط، 2007)، ص34.

(3) فيليب برايار و محمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 98- 99.

ومن هنا يمكن القول: بأن التفاعلات في النظام المعاصر تتميز بسعي الدول والفواعل الدولية الأخرى إلى تطوير أنظمة فرعية ترتبط بمواجهة تحديات مشتركة، بل ان هذا النظام يؤكد إنّ القواعد والاجراءات والأنظمة لم تعدّ تتحدد من قِبَلِ الدول، بل ان فواعل دولية عدة تسهم في بلورة مؤسسات نظام عالمي واسعة وشاملة.

ثالثا: التطور في هيكلية النظام السياسي الدولي :

ينظر الباحثون في العلاقات الدولية إلى أن للنظام السياسي الدولي بنيان أو هيكل يمثل مجموعة من الوحدات المستقلة والمتفاعلة، ويتحدد هيكل النظام الدولي عن طريق تراتبية الوحدات التي يتألف منها، وبعبارة أخرى، فإنّ هيكل النظام الدولي يشير إلى الكيفية التي يتم فيها ترتيب الوحدات الدولية وفقا لدرجة توزيع الموارد وتركيزها،فضلا عن ترتيب الروابط بين هذه الوحدات،فقد يكون هذا الهيكل احادي القطبية أو ثنائي القطبية أو متعدد الاقطاب، وتبعا لطبيعة هيكلية النظام الدولي تتولد ظروف معينة تنعكس آثارها في شكل إنمّاط متكررة لسلوك وتفاعلات الوحدات الدولية.[1]

وعليه، فإنّ هيكل النظام الدولي يعكس شكل السيطرة والسلطة الدولية، والتي تتحدد بضوء نمط القطبية السائد.ولكن بنية النظام الدولي لا تضم شكل توزيع القوة بين اقطابه فحسب، بل تتضمن أيضا مجموعة من القواعد والاجراءات والأنظمة، (اي مؤسسات النظام) التي تفرضها طبيعة التوازنات بين قوى النظام لتدبير وإدارة العلاقات الدولية.

ويدل هذا المعنى على أنّ في النظام السياسي الدولي قوى تسيطر وتتحكم في النظام عن طريق تقييد سلوك وتفاعلات الوحدات الدولية، ووضع قواعد واجراءات وأنظمة لإدارة

---

(1) خليل عرنوس سليمان، الازمة الدولية والنظام الدولي، سلسلة اوراق بحثية،(الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 1، على الموقع الالكتروني في شبكة الانترنت :.**www.dohainstitute.org**، كذلك: د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 59، و محمد السيد سليم، مصدر سبق ذكره ص 257.

العلاقات الدولية، لذا فإنّ التغيير الذي يطرأ على شكل السيطرة والتحكم في النظام الدولي،من خلال تغيير توزيع القوة، يقود بالنتيجة إلى تغير في تفاعلات ومؤسسات النظام الدولي.(1)

ويمكن أنّ نلحظ: ان هذا التحليل يلازم الافتراضات التقليدية في العلاقات الدولية القائلة بمركزية الدولة والطبيعة الفوضوية في النظام الدولي من جهة، ومن جهة أخرى، فإنّه يفترض إنّ تفاعلات ومؤسسات النظام الدولي تتغير بتغير هيكلية النظام الدولي، في حين إن التطورات العالمية تشير إلى تعدد الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية، وتنامي أدوارها المنافسة للدولة،إذ تعمل هذه الفواعل على تعديل وصياغة قواعد واجراءات وأنظمة، (اي مؤسسات) تتناسب مع طبيعة التطورات العالمية، في وقت كانت فيه مؤسسات النظام حكرا على الدول المتحكمة في النظام، كما أنّها كانت تحتفظ بالمضامين والأسس نفسها حتى إذا ما غيرت في عناوينها في إطار التغيير الهيكلي في النظام الدولي عِبرَ مراحل تطوره.

وعن طريق التطور التاريخي للنظام الدولي، فإنّ هيكل وبنيه النظام قد إنتقل من توازن القوى المتعدد القطبية إلى نظام ثنائي القطبية الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، في حين شهد العالم بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وضعا دوليا جديداً، انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات القوة العسكرية، غير ان ذلك لم يحسم شكل النظام المستقبلي وبنيته.

وشهد النظام الدولي في مراحل تطوره تكرار حدوث الحروب والأزمات الدولية، بسبب الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حيث ليس هناك سلطة مركزية لضبط سلوك العدد الكبير من الوحدات السياسية المستقلة، مما يزيد من فرص حدوث مواجهات عسكرية مباشرة بين الوحدات الدولية،(2) ولم يمنع ذلك الدول من بحثها عن أنظمة وقواعد وإجراءات تنظم علاقاتها، كما لم يمنعها من الرغبة في التعايش السلمي،والبحث عن

---

(1) روبرت جيبلن، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(2) د.عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره،ص31، كذلك:خليل عرنوس سليمان،مصدر سبق ذكره،ص ص1-2.

مجالات للتعاون والتنسيق الدولي، وإنشاء منظمات دولية لتعميق مظاهر التعاون كخطوة في سبيل تحقيق النظام (**Order**) بين الدول.[1]

وفي ظل نظام توازن القوى كان يعتقد ان التوازن هو مفتاح السلام أو الاستقرار الدولي في الاقل، ويتجسد ذلك من خلال منع هيمنة وتحكم قوى قطبية واحدة في النظام الدولي بالاعتماد على وسائل وآليات سياسة توازن القوى .[2]

ومن ثم تطورت وسائل التعاون والتعايش الدولي عبر دبلوماسية المؤتمرات الدولية،وتشكيل المنظمات لتعكس حالة التعاون في بعض مجالات العلاقات الدولية، وأخيرا الإنتقال إلى عصر التنظيم الدولي الشامل، وهو ما تجلى في إنشاءعصبة الأمم ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة، وهكذا فإنّ تطور بنية النظام الدولي لم يكن يقتصر على تغير نمط القوى المتحكمة، والمسيطرة على النظام الدولي فقط، وإنّما شمل تطور في مؤسسات النظام.

المطلب الثاني: الحكومة العالمية في مراحل تطور النظام السياسي :

لاشك إنّ فهم تطور النظام السياسي الدولي، وتحديد خصائص كل مرحلة، ورصد اهم التغيرات التي حدثت في طبيعة البحث عن حلول للسلام العالمي تساعدنا على تقييم وفهم التطورات المعاصرة للنظام الدولي، لذا سنستعرض تطور النظام الدولي في ثلاث مراحل هي:

أولا: من مؤتمر ويستفاليا إلى الحرب العالمية الأولى (1648-1914).

إن تتبع ودراسة النظام السياسي الدولي عِبرَ تطوره التاريخي تكشف لنا ان هذا النظام كان يقوم اما على أساس نظام الهيمنة (الإمبراطوريةالعالمية)، اوعلى أساس نظام توازن القوى، حيث ظهر نظام الهيمنة الإمبراطورية أولا، كشكل مميز للنظام العالمي القديم،

(**1**) المصدر نفسه، ص 31.

(**2**) د. ابراهيم ابو خزام مصدر سبق ذكره، ص ص 33-37.

فالامبراطوريات في ذلك الوقت كانت خيارا بديلا عن الفوضى، إذ كان نظام الإمبراطوريات في حينها يمثل القانون والثقافة والحضارة، في حين كان كل ما يقع خارج هذه الإمبراطورية يمثل الاضطراب والفوضى والبرابرة، وبسبب ما توفر للنظام الامبراطوري من قدرة على تحقيق الأمن والسلام القائم على هيمنة مركز قوة واحد، فإنّ دعوات المفكرين الأوروبيين ظلت تحلم باستعادة وحدة العالم المسيحي، وإقامةالحكومة العالمية .[1]

غير أن الإمبراطوريات لم تتمكن من الاستمرار كقوة عالمية، ويرجع ذلك لأسباب، منها إنّ تصميم الامبراطوريات كان عاملا معززا لتغيير الامبراطوريات بنظام الدولة، حيث ان التنوع الذي فرضه اتساع رقعة الامبراطوريات عادة ما كان يتطلب وجود الاسلوب الاستبدادي في الحياة السياسية والإجتماعية،وادى ذلك إلى عدم استقرار الامبراطوريات، ومن ثم تفككها.[2]

ولقد افضت عدة تطورات في عصر الاقطاع إلى ظهور نظام الدولة، والذي ساعد على ظهورها المناخ السياسي العام الذي هيأ له عصر النهضة، وما أعقبه من محاولات للإصلاح الديني، والتي ادت إلى فصل سلطة الدولة عن سلطة الكنيسة بعد ان سيطرة الاخيرة في السابق سيطرة سياسية كاملة، ومن ناحية أخرى، فإنّ التطور الذي حدث في طرق الاتصال والإنتقال وكذلك الثورة التجارية التي عُرِفَت بالظاهرة (الماركنتيلية)، أسهمت هي الأخرى في تدمير القواعد التي إرتكزت عليها سيطرة الاقطاع في العصور الوسطى،كما ادت إلى بلورة المفهوم السياسي للدولة القومية، والتي أصبحت نواة

---

(1) Robert Cooper,The Post-Modern State And The World Order,(UK- London: Demos, 2000),p.10.

الجدير بالذكر ان دعاة الحكومة العالمية من الاوروبيين، منهم من ذهب إلى العالمية المفتوحة، اي النظر إلى فكرة العالمية بما يساوي الإنسانية، والبعض الاخر كان مفهومهم عن العالمية يتحدد بالعالم الاوروبي المسيحي، فدعوا إلى حكومة توحد هذا العالم. لمراجعة افكار هؤلاء المفكرين ينظر: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 33-39، كذلك: د. بطرس بطرس غالي، الحكومة العالمية،(القاهرة: دار المعارف، 1992)، ص ص11- 39 .

(2) Robert Cooper,Op. Cit, p.10.

إستقطاب لولاءات الأفراد وانتماءاتهم السياسية، واحدى القوى الأساسية المحركة للسلوك الدولي في مختلف مظاهره وأشكاله سواء أ كانت وجهته التعاون أم الصراع (الحرب ام السلام).[1]

وبظهور نظام الدولة في أعقاب إنهيارالاقطاع في اوروبا، فقد إنبثق النظام السياسي الدولي، وقد مثلت معاهدة (ويستفاليا) أول سعي جاد ومنظم لإقامةنظام دولي على أسس قانونية، وتعاون مشترك بين أعضائها بدلاً من الحروب والصراعات. فنظمت هذه المعاهدة العلاقات بين هذه الدول على أساس إحترام الاستقلال السياسي، والسيادة الوطنية، والسلامة الإقليمية لكل دولة، بصرف النظر عما إذا كانت كبيرة ام صغيرة، قوية ام ضعيفة، وبما كان يعنيه ذلك من الامتناع عن التدخل في شئونها الداخلية تحت أي مسوغ كان، كما أخذت المعاهدة بفكرة التوازن الدولي، ولذلك أعطت الحق للدول بالتدخل ضد أي دولة تحاول أن تخل بالوضع القائم حتى يمكن المحافظة على السلم، والتوازن القائم بين الدول.[2]

ومنذُ ذلك الحين قام النظام الدولي على أساس توازن القوبين الدول الفاعلة فيه (القوى الكبرى)، وأصبحت هذه القوى الركيزة الأساسية والمهمة في وجود واستمرار النظام السياسي الدولي (الأوروبي)، ذلك لانه لم يكن هناك سلطة دولية مركزية عليا دائمة وفعالة يمكنها أن تفرض هذا التوازن، وتحفظ الأمن و السلام الدولي،[3] ولذا فقد مثل نظام توازن القوى الأوروبي الحل الامثل بين خيارين، هما: فوضى الصراعات والحروب أو العودة إلى نظام الامبراطورية.[4]

ووصف (جوزيف فرانكل) نظام توازن القوى بأنّه تجديدا مهماً في تاريخ البشرية، لأنه: "ولأول مرة منذ إنهيار الإمبراطورية الرومانية، إستطاعت اوربا تحقيق قدرلا بأس به

---

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره،ص 45.

(2) المصدر نفسه، ص 34. كذلك: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 57-58.

(3) المصدر نفسه، ص 41.

(4) Robert Cooper,Op. Cit, p.10.

من الاستقرار، لكن لم يكن الاستقرار من النوع التسلطي المرفوض القائم على الغزو والسيطرة من جانب دولة واحدة، بل كان التنظيم الجديد بوحداته المتعددة متماشياًمع الأفكار الحديثة ومع القوة المتزايدة للقومية وقد إحتوى عدة دول قوية وإمتد تدريجيا ليشمل حدود اوربا كلها. كما انه ولاول مرة في التاريخ الحديث، إعترف المساهمون في النظام باهميته ككل. ولم يكن هذا يعني إنّ إعتبارات النظام الدولي كانت تتغلب في العادة على أنانية الدول. فقد استمرت الدول في تنافسها ومخاوفها وكانت كل دولة تصر على ان يكون لها الحكم النهائي في كل ما يتعلق بمسلكها، وان تكون لها الحرية في مخالفة احكام المنتظم، وقد ادت هذه الانانية احيانا. إلى محاولات قامت بها دول ذات قوة كافية لاخضاع غيرها ولقلب المنتظم".[1]

وعلى الرغم من ان الدول الأعضاء لم تكن مستعدة دائما لقبول القواعد التي فرضها النظام عليها، إلاّأنّها على الاقل كانت تشعر بالمصلحة المشتركة التي تحتم حماية هذه القواعد من مختلف الدول الأخرى، لذا فقد جوبهت محاولات بعض الدول الأوروبية للحصول على المزيد من القوة بتحالفات من الدول الأوروبية الأخرى للدفاع عن نفسها، وهكذا فقد مُنيت كل هذه المحاولات في النهاية بالهزيمة على ايدي التحالفات المضادة.[2]

وبذلك، فإنّ نظام توازن القوى لم يكن يضمن السلام الدائم، وكانت محاولة نابليون في الخروج السافرعن شرعية نظام توازن القوى بضمه للعديد من الممالك الأوروبية إلى فرنسا قد جعلت من الدول الأوروبية تتحالف ضد نابليون لتشكيل كتلة معارضة، وانتهت الصِدَامات والحروب التي دامت عشرين عاماً بهزيمة نابليون، وتوقيع إتفاقية (فيينا) في العام 1815، وإقامةتوازن جديد يقوم على توزيع القوة بين القوى الكبرى، وشمل هذا

---

(1) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2،(المملكة العربية السعودية - جدة: مطبوعات تهامة، 1984)، ص ص141- 142.

(2) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية مصدر سبق ذكره، ص 142.

التوازن: القوى الأوروبيـة فضـلا عـن الإمبراطوريةالعثمانيـة بحكـم ثقلهـا الـدولي في القـارات الثلاث: (اوروبا وآسيا وافريقيا) آنذاك، وأيدت الدول الأوروبية الصـغيرة هـذا النظـام لقيامـه على أساس التضأمن الجماعي بين الحكومات للتدخل الجماعي باستخدام القوة عند الحاجـة. ان هذا السلم المتعدد الاقطاب أرسى في اوروبا ما عُرِفَ بـ(سلام المئة عام)، وأصبح هذا القـرن يعرف بــ(القـرن الـدبلوماسي)، نظـرا لطغيـان الدبلوماسـية وسياسـة المـؤتمرات عـلى الحيـاد السياسـية وقـد أصـبحت هـذه سـمته الجوهريـة كبـديل عـن الحـرب وكوسـيلة لتسـوية النزاعات.[1]

وقبل ان تضع حروب (نابليون) اوزارهـا، شـهد العـالم اول محاولـة لانشـاء تنظـيم يكـاد يكون حكومة دولية قائمة بالفعل ليس في رؤوس المفكرين، أو ثنايا الكتب كما كان الحال من قبل، فهذه الحروب نبهت دول اوروبا إلى ضرورة التعاون فيما بينها على السلام، وكـان إنتهـاء هذه الحروب فرصة لإجراء تجربة جديـدة في محـيط العلاقـات الدوليـة وقـد تبلـورت هـذه التجربة في عقد معاهدات وسلسلة من المؤتمرات الدولية اطلق عليها فـيما بعـد (الكـونسرت الأوروبي)، والتي تُعدّ نواة لاول حكومة دولية أوروبية.[2]

فالجهد الدبلوماسي الأوروبي استطاع ان يضع نواة دولـة أوروبيـة، ابتـدأت مـن مـؤتمر (شاتيون) الذي إنعقد في الخامس من شهر شباط في العام 1814، والذي وضع اول حجر في بناء المؤتمر الأوربي حين صرح ممثلو النمسا وبريطانيا العظمـى وبروسـيا وروسـيا لمنـدوب (نابليون) قائلين إنّهم لايمثلون انفسهم أو دولهم فقط، وإنّما يتكلمـون بإسـم اوروبـا كلهـا، ومن ثـم وقعـت الـدول المتحالفـة معاهـدة 30 آيـار عـام 1814، لتقريـر سـلام دائـم بـين الدول يقوم عـلى أسـاس التـوازن العـادل بـين القـوى المختلفـة، ودُعمـت هـذه المعاهـدة بـ(المحالفة المقدسة)، وهي: تصريح مشترك صدر عن كل مـن امبراطـور روسـيا وامبراطـور

(1) د. ابراهيم ابو خزام، الحرب وتوازن القـوى: دراسـة شـاملة لنظريـة تـوازن القـوى وعلاقتهـا الجدليـة بالحرب والسلام، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009)، ص ص 81- 82.

(2) د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

النمسا وامبراطور بروسيا،والذين اعلنوا فيه عزمهم على " ان يسترشدوا في حكمهم لشعوبهم، وفي علاقاتهم بحكومات الأمم الأخرى بمبادئ المسيحية السمحاء .. وان يعتبروا أنفسهم اخوانا تربطهم الاخوة الصادقة ببعضهم" [1]

أما انكلترا، فإنّها لم توقع على هذه المعاهدة ولكنها أيدتها بابرام معاهدة رباعية بينها وبين كل من (روسيا وبروسيا والنمسا) وقعت بباريس في 20 تشرين الثانيمن العام 1815، وقد تمخضت هذه المعاهدة عن نص المادة السادسة، والذي عُدّت اول محاولة جدية لتنفيذ فكرة الحكومة الدولية (في إطار اوروبا)، إذ جاء فيها: " من أجل تسهيل تنفيذ هذه المعاهدة، وتقوية العلاقات الأخوية التي وحدت بين الدول الأطراف ذات السيادة لصالح رفاهية العالم، فإن هذه الدول اتفقت على عقد إجتماعات تخصص للتباحث في المصالح الهامة المشتركة، ودراسة الإجراءات التي تكفل رفاهية الشعوب والمحافظة على أمن أوروبا".[2]

وفي ضوء ذلك كونت الدول الأوروبية الكبرى من نفسها مايشبه (مجلس أمن) يصون سلامة الشعوب، ويعمل على منع قيام الثورات التي تعصف بعروش الملوك مثلما حدث في الثورة الفرنسية. وقد عقد اول إجتماع للمؤتمر الاوربي في تشرين الأول عام 1818، بمدينة (اكس لاشابل)، قدم خلاله قيصر روسيا مقترحا بشأن معاهدة عامة تكون فيها كل دول اوروبا ضأمنة لممتلكات بعضها البعض، وضأمنة لشكل الحكومات القائمة، ولنظمها السياسية التي يكون معمولا بها حين توقيع المعاهدة. ولقد لقي إقتراح قيصر روسيا إستحساناً وموافقة من دولة بروسيا، فأيدته وتقدم ممثلوها في المؤتمر بمقترح إنشاءجيش دولي يكفل التنفيذ، إلاّأنّ المشروع لم ينجح، بسبب ان انكلترا رفضت ان تربط نفسها بأي

(1) د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص ص 51-52.
(2) د. جاسم محمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص 136،كذلك:د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص ص 52-53.

ضمان جماعي اوروبي. ولكن لم يحل عدم نجاح المشروع دون توالي إجتماع سلسلة من المؤتمرات لتنظيم المسائل المهمة المتعلقة بأوروبا. [1]

ويعدّ هذه المؤتمر اول تجربة قامت لإنشاء حكومة عالمية ذات نطاق محدود في اوروبا، واستطاعت هذه التجربة ان تنبه الإذهان إلى إمكان إنشاءتنظيم دولي للعالم قد يتحول فيما بعد إلى حكومة عالمية. وقد استرشد واضعو عهد عصبة الأمم فيما بعد بهذه التجربة. [2]

وإلى جانب هذه التحركات الرسمية ظهرت العديد من الحركات السلمية التي قامت بالعديد من المحاولات، وقدمت بعض المقترحات بخصوص إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي، إذ عقدت مؤتمرات عدة لجمعيات السلام والتي كانت تنادي بالعديد من المطالب، منها نزع السلاح، وتحرير التجارة، في حين نادى العديد من المفكرين بضرورة إيجاد تنظيم جديد للعلاقات بين الدول عن طريق تحديد سلطاتها المطلقة في إطار إتحاد كونفيدرالي عالمي، إلاّ أنّ هذه التحركات لم تستطع ان تجد لها طريق للتنفيذ.[3]

ويمكننا ان نجمل تطورات النظام السياسي الدولي في هذه المرحلة بما يلي :

1.التطورعلى مستوى وحدات ومجال النظام الدولي مع بداية تطورالنظام الدولي، إذ كانت الدول القومية وحدها هي وحدات التعامل الدولي الأساسية، كما ان علاقات هذه الدول القومية ببعضها كانت تتم على مستوى الحكومات، وليس على مستوى آخر. فلم تكن قد إنبثقت إلى دائرة العلاقات الدولية كل هذه التنظيمات والمؤسسات والمصالح والجماعات التي تشكل ركيزة حيوية من ركائز التعامل الدولي المعاصر.[4]

---

(1) د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص ص52-53.

(2) المصدر نفسه، ص 56 .

(3) للوقوف على مزيد من التفاصيل بخصوص هذه المؤتمرات والمقترحات ينظر: بيير رنيوفن و جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، ط3 (بيروت: منشورات عويدات، 1989)، ص ص 357-367.

(4) د.اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 47.

وقد غلب على عمل النظام الدولي الإطار الفلسفي الذي شكل العناصر التي قامت على أساسها الدولة القومية، وهي مبدأ السيادة القومية ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى إلى جانب مبدأ الولاء القومي، فالدولة لها السلطة التامة على الاقليم، ولاتخضع لاي سلطة خارجية،لذا أصبح لها الحق في ان تفعل ماتشاء دفاعا عن وجودها ومصالحها بعيدا عن تدخل الدول الأخرى، ومن دون اعتبار لاي قيود اخلاقية أو ادبية أو قانونية على تصرفاتها.(1)

فالقيمة الأساسية للدولة القومية كانت تقوم على أساس قدرة الدولة على توفير الحماية والاستمرار للامة وسط بيئة عدائية بشكل كبير.(2)

ولذلك فإنّ سيادة الدولة في العلاقات الدولية القائم على رفض الخضوع أو التنازل لأي سلطة أو تنظيم ظلت مستمرة، ولم تتغير حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. في حين ان تطورا مهما حدث في مفهوم السيادة الداخلية، بعد قيام الثورة الفرنسية في العام 1789، والتي دافعت عن مبدأ ارادة الامة، التي لاتعلو عليها سلطة غير سلطة القانون الطبيعي، وكان من نتائجها إنّ أساس السيادة أصبح يكمن في الامة، كما ان قيام الثورة الأمريكية في العام 1776وإنشاء الحكم الفيدرالي، أسهمت في بلورة مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها. (3)

أما على مجال النظام الدولي، فإنّ نظام الدول ذات السيادة الذي أوجدته، رسميا معاهدة (ويستيفاليا) ظل مقتصرا في البداية على أوروبا، غير أن سعي الدول الأوروبية المتواصل إلى نشر حكمها في القارات الأخرى التي عدّتها ميدانا طبيعيا لتوسعها، وما انتهى

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 47- 48، كذلك :

Fassue Kelleh, The Changing Paradigm Of State Sovereignty In The International System , Thesis In Political Science, University Of Missouri, Kansas City-Missouri, 2012, pp. 11- 12.

(2) Hans Abrahamsson, Op .Cit, p.6.

(3) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص 72-73.

إليه هذا من ضم مناطق وراء البحار إلى امبراطوريتها قد هيأ لنقل نموذج الدولة الأوربيـة إلى العالم كله.(1)

وفي المراحل الأولى لتطور النظام الدولي كانت اقوى الدول تقع في اوروبـا، ومـن ثـم فـإنّ مركز الثقل والتأثير في سياسات المجتمع الدولي واتجاهاته كان يـنحصر في هـذه القـارة، وقـد نتج عن هذا الوضع إنّ مناطق كثيرة من العالم لم تكن ذات أهمية سياسية بالنسـبة للكيفيـة التي يعمل بها النظام الدولي، ولم يكن لها تأثير يذكرفي القـرارت الكـبرى التـي تتخـذ في إطـار هذا النظام، والسبب في ذلك إنّ معظم هذه المناطق الواقعة في(قارةآسيا، وافريقيا، وامريكـا اللاتينية) كانت في حالة تبعية إستعمارية .(2)

فضلاً عن ان الاعتبارات الدينية كانت عاملاً يرتكز عليه في تحديد مجـال النظـام الـدولي، فمثلاً إنّ فكرة (التضأمن الأوروبي) التي بنيت على أساس الحلف الرباعي، كانت مقتصرة على دول الغرب المسيحية، حيث كانت الدول المسيحية الجديـدة، تُعدّعضـواً جديـداً في الجماعـة الدولية فور نشأتها، وعلى هذا الأساس تم الاعتراف بالولايات المتحدة الأمريكيـة، والتـي تقـع خارج أوربا، لأنها عُدّتإمتداداً للحضـارة المسـيحية الغربيـة، وكـذلك الأمـر بالنسـبة (لهـايتي، وليبيريا)، وهما: جمهوريتان رعاياها من السود المسيحيين.

واستمر هذا الوضع إلى ان قررت الدول الأوربية المسيحية أن تقبل الدولـة العثمانيـة في عضوية التنظيم الدولي، وذلك بمقتضى معاهـدة صـلح بـاريس المنعقـدة في العـام 1856، ثـم تبعتها اليابان، وبناءً على ذلك تحرر نطاق القانون الدولي من رابطتي: الدين والإقليم .(3)

2.التطورات على مستوى تفاعلات النظام السياسي الـدولي، إذ تميـزت هـذه المرحلـة (مرحلـة توازن القوى) بالصراعات التي كانت تنشـأ لأسـباب تتعلـق بصراعـات العوائـل المالكـة أو لاختلاف المصالح، وعلى الرغم من ان هذه الصراعـات كـان يمكـن تسـويتها احيانـا بطـرق

---

(1) جوزيف فرانكل،مصدر سبق ذكره، ص 20. كذلك: . **Robert Cooper,Op. Cit, p.10**

(2) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص48- 49.

(3) جاسم محمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص 137.

التفاوض، إلاّأنّ هذا النظام إفتقد إلى وجود المؤسسات الدولية التي يمكن الرجوع إليها لحل الخلافات بين الدول، وفي كل الاحوال، فإنّ الخلافات التي كان يتعذر فيها الوصول إلى تسوية ودية، فإنّه كان ينظر إلى الحرب على أنّها الحل الطبيعي.(1)

وفي ظل هذه الظروف، فإنّ الفوضى هي: الواقع السائد في علاقات الدول، ومع ان النظام الدولي كان قائما على استمرار كل دولة في بحثها التقليدي عن الأمن عن طريق مجهوداتها الخاصة، غير انه كان ينطوي أيضا على فرص للمفاوضات بدلا من القتال، ولعقد أحلاف مؤقتة لتوازن قوة الدول الأخرى. وإذا ما تعذر تحقيق التوازن بطريقة سليمة كانت الحروب تندلع لحين عودة الوضع التوازني،(2) ومع كل أسباب الفوضى في النظام الدولي، فإنّ الرغبة في التعايش السلمي كانت قائمة، وان وجدت طريقها في نظام توازن القوى، إلاّأنّها توسعت فيما بعد بنظام المؤتمرات الدولية ومن ثم تطور التعاون الدولي عبر إقامةوإنشاء المنظمات الدولية. ان تصورات الدول للتهديدات الأمنية والتي كانت تبنى على أساس العداء الخارجي، جعلت من سلوك دولة ما لتعزيز أمنها يفهم منه: إنّه تخفيض لأمن الآخرين، مما يستدعي ضرورة إستعادة التوازن، اما باللجوء إلى التحالفات أو زيادة التسلح، الأمر الذي عادة ما كان يقود إلى إندلاع الحرب.(3)

وقد اوجدت هذه التصورات الأمنية مصالح وقيم مشتركة للدول، تقوم على أساس منع تفوق وهيمنة اي دولة على النظام، وبذلك شكلت سياسة توازن القوى ووسائلها قواعد واجراءات النظام الدولي في هذه المرحلة، فلم يكن بمقدوردولة واحدة من الهيمنة على اوروبا وخلق امبراطورية اوروبية، طالما ظلت اسس التوازن المتعددة قائمة.

إن تحقيق السلام النسبي الأوربي القائم على توازن القوى، كان له انعكاساته على الصعيد العالمي، إذ قيد توازن القوى إمكانية التوسع في القارة الأوروبية، مما دفع بالقوى الأوروبية للتنافس على مصادر القوة الإقتصادية والعسكرية خارج القارة الأوروبية،

---

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 49-51.

(2) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 144، كذلك: د. ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(3) Hans Abrahamsson, Op. Cit, pp. 6-7.

وبذلك شكلت القوى الأوروبية نظم امبراطورية في خارج اوروبا، قامت على أساس قمع القوميات والعداء للتعددية، واستمر هذا الموقف المتناقض- مع سلوك هذه القوى داخل اوروبا- إلى ان تراجعت هذه القوى في النصف الثاني من القرن العشرين.[1] وهكذا فإنّ قرن السلام الأوروبي لم يكن كذلك على المستوى العالمي، فقد شهد إندفاعا إستعماريا للقوى الأوروبية، في القارات الثلاث (آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية).

وقد تزايد الإندفاع الرأسمالي للإستعمار مع قيام الثورة الصناعية، حيث رأت الدول الاوربية ان التصنيع والتوسع الإستعماري وسيلتين لزيادة قوة الدولة اجدى وانفع من اخضاع دولة اوروبية أخرى.[2]

3. التطورات على مستوى هيكلية النظام الدولي تشكل النظام الدولي في هذه المرحلة من الدول الأوروبية، وقام على أساس توازن القوى المتعدد الذي ضم مجموعة من الدول الكبرى، وقد وفر توازن القوى فرص لتحقيق السلام عن طريق منع الانزلاق نحو الفوضى الشاملة، ومنع هيمنة قوة واحدة على النظام، إذ كان النظام يعمل على مواجهة اي تهديدات من طموحات الهيمنة (سواء كان من اسبانيا ام فرنسا ام المانيا)، من خلال التحالفات التي تقوم بإحباط هذه الطموحات. ان مثل هذا النظام كان يتميز بعدم الاستقرار المتأصل، فهذا النظام كان دائما ينتظر إندلاع الحرب. ومع ذلك فقد تمتع النظام بشرعية الاستمرار والبقاء، لان الدول الأوروبية كان ترى ضرورة الحفاظ عليه لضمان حرية الدول الأوروبية من هيمنة قوة دولية واحدة. [3]

وقد إستند النظام الدولي إلى منظومة من قواعد القانون الدولي، وهي المنظومة التي كانت قد تشكلت عن طريق الظروف السياسية التي سادت القارة الأوروبية آنذاك،

---

(1) Robert Cooper ,Op. Cit, p. 12.

كذلك: د. ابراهيم ابو خزام، مصدر سبق ذكره، ص ص 83-84.

(2) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 144-145.

(3) Robert Cooper, Op. Cit,p. 11.

وارتضتها الدول الأطراف في هذا النظام معياراً يحكم معاملاتها وعلاقاتها المتبادلة، حيث قام هذا النظام منذُ(ويستيفاليا)على القواعد الأساسية للقانون الدولي مثل المساواة بين الدول ذات السيادة، والحفاظ على الاستقلال، ومبدأ عدم التدخل، وشكلت هذه القواعد أساسا قانونيا للمجتمع الدولي، إذ إرتكزت عليه حقوق العضوية والمشاركة في جميع المؤسسات الدولية، على الرغم من ان بدايات هذا النظام كانت تميز بين الدول على أساس الدين والانتماء الجغرافي للقارة الأوروبية .[1]

وعلى الرغم من ان الدول الأوروبية، بعد الحروب النابليونية تمكنت من إيجاد ترتيب جماعي، قام على افكار التضأمن الأوروبي والجماعة الأوروبية واتخذت مظهرا في الهيأة الادارية للمؤتمر الأوروبي، إلاّأنّه لم تكن حكومة أو سلطة عالمية، إذأنّ رسم السياسة الدولية ظل بشكل رئيس تمارسه الدول القومية بذاتها على أساس من الإقرار بمبدأ المساواة في السيادة بين دولٍ متقاربة في قوتها، لا سيما بعد تحجيم التوسع الفرنسي، واضمحلال الإمبراطوريات المتعددة القوميات، مثل إمبراطورية النمسا والمجر والإمبراطورية العثمانية.[2]

وجاءت نهاية هذا النظام نتيجة لثلاثة عوامل في مقدمتها ظهور الدولة الالمانية كقوة كبيرة وحيوية بعد توحيدها في العام 1871، ولم يكن بمقدور القوى الأوروبية التقليدية كبح طموحاتها مما تطلب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا القيصرية لمرتين، وكان وراء التدخل الثاني تغييرطبيعة النظام جذريا، اما العامل الآخرفقد تمثل بارتفاع كلفة الحرب إلى مستويات عالية مع بداية القرن العشرين بسبب ما ادخلته الثورة الصناعية من تطور في صناعة السلاح، كما ترتب على الثورة الصناعية عامل آخر يتمثل بتطور وسائل

---

(1) Richard Falk, Op. Cit ,p.148.

(2) جاسم محمد زكريا، مصدر سبق ذكره، ص 136.

الاعلام الجماهيري، والرأي العام الـدولي، وبـذلك لم يعـدّ قـرار الحـرب والسـلم يقـتصر عـلى النخب الحاكمة في ظل هذا التطور.[1]

ثانيا: مرحلة مابين الحربين العالميتين (1919- 1945):

امتدت هذه المرحلة ما بـين نهايـة الحـرب العالميـة الأولى في العـام 1919، وحتـى نهايـة الحرب العالمية الثانية في العام 1945، وقد تميزت بعـدم الاسـتقرار، فالنظـام الـذي جـاء بعـد عقد مؤتمر الصلح في فرساي في العام 1919، مثل هيمنة الدول المنتصرة، فحتى مع إنشاءهذا النظام عصبة الأمـم لتكـون اول منظمـة دوليـة شـاملة يعهـد إليهـا حـل النزاعـات بـالطرق السلمية، وخلق جو التفاهم والثقة بين الشعوب، فإنّ هذا النظام لم يستطع ان يمنـع إنجـرار العالم إلى حرب عالمية ثانية .فقد ادى قيـام الحـرب العالميـة الأولى إلى إنتهـاء النظـام الـدولي القائم على أساس تـوازن القـوى التقليـدي، واكـدت هـذه الحـرب إنّ نظـام تـوازن القـوى لم يستطع المحافظة عـلى السـلم الأوروبي عـن طريـق سياسـة التحالفـات التـي تسـتهدف منـع هيمنة اي قوة على اوروبا، مادام كان تنافس القوى الأوروبية وتوسعها الإمبراطـوري مسـتمرا في خارج اوروبا.

ومع صعود المانيا كقوة اوروبية بدأت بوادر تغيير النظام تظهر من خلال سياسات عـدة اتخذتها المانيا بعد ان رأت ان فرص توسعها العالمي كانت محدودة، وكذلك الحال مع اليابان، بسبب ان القوى الأوروبية التقليدية كانت قد توسعت في العالم إلى حـد كبـير بحيـث لم تبـق ماهو مهم وحيوي يمكن لهذه القوى الصاعدة من الهيمنة عليه لتعزيز موقعها التنافسي مع القوى الكبرى.[2]

ونتيجة لحجم الدمار الذي خلفه إندلاع الحرب العالمية الأولى، فقد كان هم دعـاة السلام العالمي القانونيين والشعوب ان لاتتكرر مثل هذه المأساة. وبسبب فشـل نظـام التوازن الدولي متعدد الاقطاب والتضافر الأوروبي في منع مثل هـذه التجربـة البشريـة

(1) Robert Cooper, Op. Cit,p. 11.

(2) Ibid,0 p.12.

المروعة، فإنّ التحدي الذي فرضته هذه الحرب كان يحتاج إلى طرق جديدة لمواجهتـه، وكـان من بينها البحث في إمكانية إقامةنظام دولي اكثر مركزية من سالفه، [1] لذا ومع نهاية الحـرب وضع دعاة الفدرالية العالمية مقترحات لإقامةنظام عـالمي يقـوم عـلى أسـاس حكومـة عالميـة فيدراليـة، واسـتقطبت هـذه المقترحـات دعـما شـعبيا في دول أوروبـا وفي الولايـات المتحـدة الأمريكية، [2] وإرتكزت هذه الدعوات على ضرورة إنشـاءحكومة عالميـة عـلى غـرار الانمـوذج الفيدرالي الأمريكي لفشل النظام الدولي القائم على أسـاس الدولـة القوميـة في تحقيـق الأمـن والسلام للشعوب، إلاّأنّه مع نهاية الحرب، رأى انصار الدعوة إلى الفيدرالية العالمية إنّه لايمكن تحقيق مقترحاتهم، بسبب إتجاه سياسة الدول الكبرى إلى إنشاءمنظمة دولية (أو كونفدرالية عالمية)، بدلا عن الفدرالية العالمية .[3]

وما أن انتهت الحرب حتى تضاعفت الجهود التـي تنـادي بضرورة إنشاءمؤسسـة دوليـة تنظم علاقات الدول والشعوب بعضها ببعض وتكفل تحقيق السلام، وظهرت بوادر اقتراحـات كانت تمثل مجهودات فردية (مجموعات، ومـنظمات) داعيـة للسـلام، ثـم مالبثـت ان تبنتهـا بعض حكومات الدول.[4]

---

(1) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 148.

(2) Richard Falk, Op. Cit, p.157.

(3) مثل هذه الدعوات العديد من المنظمات والجمعيات الداعية إلى السـلام والإتحادالعـالمي في بريطانيـا والولايات المتحدة الامريكية، مثل منظمة مجتمع السلام في نيويورك ونظيرتها في لندن، والتي تأسست في العـام 1906، ورابطـة إتحـاد العـالم تأسسـت في العـام 1910 ورابطـة تـدعيم السـلام تأسسـت ف العام1914 في الولايـات المتحـدة، اضـافة إلى ظهـور العديـد مـن المـنظمات الاخـرى، واسـتمرت هـذه المنظمات في دعوتها اثناء وبعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية. ينظر:

Jon A. Yoder, The United World Federalists:Liberals For Law And Order, American Studies , 1972, pp.111-113. Retrieved On: 2/4/2014.

https://Journals.ku.edu/index.php/amerstud/article/viewFile/2415/2374

(4) د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص 57. جدير بالذكر هنا ان الحركات والمنظمات الداعية للسـلام، كانت قد توقفت عن الدعوة إلى إقامةحكومة دولية اوروبية، لانها رأت استحالة حصول وفـاق بـين القـوى الاوروبية، بسبب تنافسها الإستعماري كما انها رأت في ظهور قوى كبرى خارج اوروبا مثل الولايات المتحـدة

ففي آيار من العام 1916 أقامت الجماعة الأمريكية لتدعيم السلام مؤتمراً بمدينة (واشنطن) حضره الرئيس (ودرو ولسن)، وأعلن فيه تأييده المطلق لفكرة إقامةعصبة أمم تشترك فيها دول العالم كافة، وتعمل على منع قيام حرب. وكان لبيان الرئيس (ولسن) الذي ألقاه في هذا المؤتمر، اثر شديد في المعسكرين المتحاربين، إذ اعلنت بريطانيا عن تأييده، كما ألقى رئيس الوزارة الألمانية خطاباً في البرلمان أعلن فيه ان الإمبراطوريةالألمانية مستعدة للمساهمة في كل مشروع يرمي إلى إقامةتنظيم دولي يحفظ السلام. وازداد إهتمام حكومات الدول بوضع مشروعات للتنظيم الدولي مع اقتراب إنتهاء الحرب، ففي 22 كانون الثاني من العام 1917، القى الرئيس الأمريكي (ولسن)خطابه في الكونغرس اكد فيه على ضرورة إقامة منظمة اقوى من قوة اي دولة لكي تكفل السلام بعد إنتهاءالحرب، وفي 18 كانون الثاني من العام 1918، اعلن عن مبادئه الاربعة عشر والتي تضمنت في البند الاخير منها الدعوة لإقامةعصبة أمم،كما ألفت الحكومة البريطانية آوائلالعام 1918، لجنة رسمية لدراسة فكرة إنشاءتنظيم دولي، وقدمت اللجنة التي عرفت بأسم (لجنة فليمور) تقريرها - في إذار من العام نفسه - الذي تضم إقتراحاً للمبادئ الأساسية التي ينبغي ان يقوم عليها التنظيم الدولي، .[1]

وفي العام1921، قامت العصبة، وهي بعيدة كل البُعد عن فكرة الحكومة العالمية التي دعا إليها المصلحون، ونادى بها المفكرون، وكان من نتائج ذلك ان أخفقت العصبة ولم تحقق الأمل الذي قامت من أجله. ومع ان اخفاق عصبة الأمم يرجع في حقيقة الأمر إلى اعتبارات سياسية وإقتصادية وقانونية، وكانت موضوعاً للدراسة والتحليل عند كثير من

الامريكية ما يجعل من حل مشكلة الحروب لايمكن ان يكون الا على مستوى عالمي. فأنصرف جهدهم إلى قضايا نزع السلاح، والتحكيم الدولي، وقد تمخض عن هذه الجهود عقد مؤتمري لاهاي في العام 1899والعام1907. غير ان اندلاع الحرب العالمية الاولى، ايقظ الرأي العام وبدأ البحث عن تنظيم السلام ,و نتج عن ذلك تأسيس عصبة الأمم. ينظر: بيير رنيوفن و جان باتيست دوروزيل،مصدر سبق ذكره، ص ص361-362.

(1) للمزيد عن هذه المشاريع، ينظر: د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص ص61-67.

المتخصصين، إلاّ أنّ انصار الدعوة إلى الحكومة العالمية رأوا إنّ سبب إخفاقها يكمن في ضعف ونقصان عهد العصبة، الذي كان مجرد تحالف بين بعض الحكومات المنتصرة، والحكومات التي تدور في فلكها، وكان من الأجدر ان يكون دستورا إتحاديا يجمع دول العالم في ظل حكومة واحدة .كما إنتقدوا القادة والزعماء، لانه لم تتوفر فيهم الشجاعة الكافية لفرض تلك الحكومة على العالم.[1]

وفي الحقيقة أن المجتمع الدولي والرأي العام العالمي لم يكن كل منهما وقتئذ مهيئا أو مستعداً لقبول مبدأ الحكومة العالمية، ولا أي تنظيم دولي يؤدي إلى تلك الحكومة، لأن ظهور الدول الجديدة التي تكونت عقب هزيمة الإمبراطوريات النمساوية المجرية والعثمانية والروسية زاد من عدد أنصار القومية المتطرفة التي تضع سيادتها فوق كل اعتبار آخر، والتي تميل إلى الوطنية ميلا يطغى على فكرة (الدولية) التي ينادي بها دعاة الحكومة العالمية .ومن جهة أخرى فإنالدعاة إلى الحكومة العالمية لم يكن لهم في واقع الأمر سند كاف من الرأي العام داخل دولهم، وأوضح دلالة على ذلك هو فشل الرئيس (ولسن) الداعية الأول إلى عصبة الأمم، إذ قد تخلى عنه الشعب الأمريكي بسبب احتضانه لهذه العصبة ولم يستطع أن يحمل دولته على الانضمام إليها. [2]

وعلى الرغم من ان النظام الذي جاء بعد الحرب العالمية الأولى استطاع ان يوجد اول منظمة سياسية شاملة تقوم على أساس نظام الأمن الجماعي، إلاّأنّ هذا النظام كان غير مستقرا، لانه كان يمثل مصالح القوى المنتصرة في الحرب (بريطانيا وفرنسا)،إذرأت فيه قوى دولية، مثل ألمانياإنّه "نظام مذل، يقلل من أهمية ودور ألمانيا"، ومن جهة أخرى فان

(1) د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 69-70.

(2) المصدر نفسه، ص 70. كذلك، للمزيد حول ضعف دعم الرأي العام العالمي للحركات السلمية عموما، ينظر: بيير رنيوفن و جان باتيست دوروزيل، مصدر سبق ذكره، ص ص367-378.

صعود اليابان كقوة دولية، تحاول أن تلقى لها مكاناً مناسباً في النظام الـدولي السـائد آنـذاك، شكلت عوامل مهمة في عدم إستقرار النظام، والعمل على تغييره.[1]

ولم يكن بمقدور نظام الأمن الجماعـي لعصـبة الأمـم، حفـظ الاسـتقرار الـدولي، لان دول كبرى مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي لم تنضـم إلى العصـبة، فضـلا عـن إنسحاب دول مهمة من عضويتها، مثل :(المانيا واليابان، وايطاليا)، كـما ان الـدول الكـبرى في داخل العصبة وخارجها لم تكن ملتزمة في تأييده بشكل تام، فغالبيـة الـدول - بعـد ان خـاض العالم غمار حرب عالمية مدمرة - لم تقتنع بأن مصلحتهم في حفظ السلام تتطلب نظاما عالميـا يجب ان يتمتع بالأولوية على مصالحهم القومية التقليدية.[2]

وهكذا فإنّ كل العوامل التي تشيرالى عدم إستقرارية النظام، كانـت موجـودة في مرحلـة مابين الحربين، فمن جهة تغيرت تركيب المجتمع الدولي، حيث كانت هنالك دولتان كبيرتان، هما: المانيا وروسياخارج التأثير السياسي الدولي مؤقتا، ومن جهـة أخـرى نـتج عـن التطـورات التكنولوجية، ان توفرت أدوات جديدة للسياسة التوسعية في الحـرب والسـلام، وأخـيرا كانـت الأنظمـة السياسـية مصرة عـلى ان تسـتخدم هـذه الأدوات في سياسـاتها التوسـعية،[3] وكـان محصلة ذلك هو دخول العالم في اتون حرب عالمية ثانية.

ويبدو إنّ ضعف نظـام العصبة حفـز مجـددا دعـوات المطالبـة بالحكومـة العالميـة، فإنطلقت الحملة من أجل حكومة عالمية، عن طريق تاسيس منظمـة (فيدراليـة العـالم) في العام 1937، ومنظمة (الإتحاد الفيـدرالي) بالمملكـة المتحـدة في العـام 1938، وطالبـت

---

(1) د. سعيد عبد اللـه المهيري النظام العالمي الجديد والعالم الاسلامي، ص 4.بتاريخ 2014/4/17، عـلى الـرابط الآتي: **resalataltaghrib http://www.taghrib.org/arabic/nashat/elmia/27/08.htm/**

(2) المصدر نفسه، كذلك حول انتقادات نظـام الأمـن الجماعـي في عهـد عصـبة الأمـم وفشـله في معالجـة الازمات الدولية والوقوف امام اعتداءات كل من اليابان والمانيا وايطاليا، ينظر:

Joseph C. Ebegbulem, The Failure Of Collective Security In The Post World Wars I And II International System,Transcience A journal Of global, Vol. 2, Issue 2 ,(Germany: Global Studies Programme,2011),pp. 25-26.

(3)جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 148.

بإقامةحكومة إتحادية عالميةلتجنب تكرار حرب عالمية أخرى، في حين تأسس في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1939 الإتحاد الفيدرالي (الآن يُعرف بجمعية توحيد الديمقراطيات)، والذي دعى إلى إتحاد ديمقراطيات الأطلسي.[1]

وفي العام 1945، عقدت لجنة صياغة الدستور العالمي - المؤلفة في جامعة شيكاغو الأمريكية- مؤتمرا تمخض عنه صياغة دستور للعالم، يمثل القواعد القانونية للفدرالية العالمية، غير انإنشاء الأمم المتحدة على غرار هيكلية عصبة الأمم - مكون من مجموعة من الدول القومية ذات السيادة -مَثّلَ تقويضا للطروحات التي كانت تنادي بالفدرالية العالمية، وإقامةالحكومة العالمية، لكن ذلك لم يثنِ دعاة الحكومة العالمية عن الاستمرار في الدعوة لأفكارهم.[2]

وتبرز أهمية هذه المرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الدولي، في التطورات التي حصلت في النظام الدولي على الرغم من قصر المدة الزمنية لهذه المرحلة، ويمكن ايجازها بما يلي:

1. فيما يتعلق بتطور الوحدات والكيانات الممثلة للنظام، ومدى اتساع نطاقه يمكن القول إنّ النظام الدولي في هذه المرحلة مَثَلَ تطورا مهما في إتساع نطاقه العالمي، فلم يعدّ يرتكز على القوى الأوروبية، بل ظهرت مراكز قوى دولية جديدة خارج اوروبا، وبذلك فقد أخذالنظام الدولي يتحول تدريجيا من نظام أوروبي إلى نظام عالمي.والى جانب ذلك فإنّ عضوية عصبة الأممكمنظمة دولية مثلت أهم مؤسسة للنظام- لم تعدّ قاصرة على القوى الأوروبية بالمقارنة مع المؤتمر الأوروبي، بل اتسعت لتشمل دولا عدة من العالم، كما انها لم تقتصر على دول مستقلة فقط، بل شملت المستعمرات التي تحكم نفسها ايضا.[3]

---

(1) See: World Federalist Movement - Wikipedia, The Free encyclopedia, .Retrieved On: 12/5/2014. http://en.wikipedia.org/wiki/World_Federalist_Movement.

(2) Ibid, World Federalist Movement - Wikipedia.

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 304.

والتطور المهم الذي حدث في طبيعة السلطة والكيانات الممثلة في النظام الدولي هو إنشاءعصبة الأمم لتكون نقطة البداية في اتساع سلطة ومسئوليات التنظيم الدولي في المدد اللاحقة، فحجم الدمار المترتب على الحرب العالمية، والرغبة في إيجاد نظام دولي اكثر مركزية كان وراء إيجاد منظمة دولية تضفي مشروعية قانونية دولية على الوضع القائم بعد الحرب العالمية الأولى، ويسند إليها الإشراف على هذا النظام، إلا أن هذه المنظمة لم يكتب لها النجاح.[1]

وعلى الرغم من إخفاق عصبة الأمم في منع إندلاع الحرب العالمية الثانية، إلاّأنّ قيام عصبة الأمم - كأول منظمة دولية ذات طابع عالمي تتمتع بالشخصية القانونية، وتأخذعلى عاتقها توفير وضمان السلم والأمن الدوليين - شَكّلَ عهدا جديدا في العلاقات الدولية، فضلا عن انه وعَبَرَعن ادراك العالم لضرورة تغيير النظام الدولي التقليدي القائم على عقد المؤتمرات والمعاهدات الدولية لوضع التفاهمات المشتركة في ظل نظام توازن القوى التقليدي، واحلال نظام الأمن الجماعي محل نظم الأمن الفردية، واخضاع مبدأ السيادة لسلطة دولية تملك سلطة تنفيذ القرارات .[2]

ولكن هذا التنظيم لم يرق إلى مستوى قيام حكومة عالمية، فقد احتفظت الدول في ظل هذا النظام بمركزها، بل ان عهد العصبة ضَمِنَ دوام الوحدة الإقليمية والاستقلال السياسي والسيادة للدول، وأقر مبدأ تقرير المصير القومي الذي أضفى على الاستقلال تبريرا اخلاقيا وايديولوجيا قويا، كما لم يلغِ نظام العصبة حق الدول باللجوء للحرب لتحقيق أهدافها القومية، لكنه إبتكر نظام الأمن الجماعي الذي إفترض إنّه سيحل محل عدم الأمن الناتج عن الاحلاف الدولية المتغيرة.[3]

2. أما عن تطورات التفاعلات في النظام السياسي الدولي، فإنّها عكست عدم قدرة هذا النظام للمحافظة على الاستقرار، إذ غلب الطابع الصراعي على تفاعلاته، فلم تكن

---

(1) د. سعيد عبد الله المهيري، مصدر سبق ذكره، ص ص 4-5.

(2) د. علي عودة العقابي، مصدر سبق ذكره، ص ص 57-58.

(3) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 147-148 .

قواعد و مبادئ النظام الدولي التي اوجدها صلح فرساي وعصبة الأمم قادرة على حفظ السلام، ومنع الصراعات والحروب، الأمر الذي ادى إلى إندلاع حرب عالمية ثانية. فقد عجز نظام عصبة الأمم عن وضع حد لسياسة التسلح و منع التوسع والاحتلال والوقوف في وجه التحالفات التي نهجتها الأنظمة الفاشية، ولم تعدّ العصبة تمثل سوى دول الحلفاء والدول الموالية لها بعد إنسحاب الدول الفاشية منها.

ومن جهة أخرى فقد تضاعفت أهمية الايديولوجيات بالتأثير في السياسة الدولية بشكل لم يعرفه المجتمع الدولي في المرحلة السابقة، وتمتعت هذه الايديولوجيات بمقدرة ضخمة على تخطي الحدود القومية، والتأثير في الدول الأخرى، وأظهر التعصب الايديولوجي إنقساما بين الدول والشعوب على بعضها وبشكل حاد، واستخدمت الايديولوجية كمسوغ لإنتهاء سياسات متطرفة في بعض الاحوال، وكانت سببا في التوتر الدولي، واشعال الحروب بين الدول .[1]

أما على المستوى الإقتصادي فقد تميزت هذه المرحلة بفترات كساد إقتصادي ساد أغلب مناطق العالم، بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1929، ثم إنتقلت الازمة المالية والتجارية إلى النمسا في العام 1931، وامتدت إلى ألمانيا ثم انتشرت في بقية الدول الأوربية، وكان من نتيجة ذلك، ان اندفاع القوى الكبرى في النظام الدولي نحو مستعمراتها ومناطق نفوذها لمزيد من الاستغلال لتعويض خسارتها من الكساد، كما ادت الازمة الإقتصادية إلى زيادة حدة التوترات بين المراكز التي لم يتوفر لها مجال حيوي، مثل المانيا واليابان، وهو الأمر الذي عجل باندلاع الحرب العالمية الثانية .[2]

2. في حين ان تطورات النظام السياسي الدولي على مستوى هيكلية النظام شهدت تطورا بإضافة قوى دولية غير اوروبية لعبت دورا مهما في التوازن الدولي. فقد تميزت هيكلية النظام الدولي بالتعددية القطبية، ففي العام 1939، وقبيل إندلاع الحرب العالمية الثانية

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص 56-57 .

(2) د. محمد حمد القطاطشة، النظام الإقتصادي السياسي الدولي، ط1(الاردن - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 23- 24.

كانت عدد القوى الكبرى الأساسية التي تحتكر التفاعلات السياسية الدولية سبعة اقطاب، هي: (المانيا النازية، وايطاليا الفاشية، وبريطانيا، وفرنسا، والإتحاد السوفياتي، والولايات المتحدة الأمريكية واليابان)، وفي ضوء ذلك لم تكن بنية النظام الدولي في هذه المرحلة تختلف عما سبقها، إذ لم يتمكن نظام الأمن الجماعي الحد من الفوضى الدولية، وتعزيز الأمن في المجتمع الدولي، فعلى الرغم من ان النظام الدولي في هذه المرحلة كان يقوم على أساس قواعد ومبادئ الأمن الجماعي، التي نتج عنها إنشاءعصبة الأمم، فإنّ هذه القواعد والمبادئ لم تعكس توافقا دوليا مشتركا، كما ان معظم الدول لم تثق بها، ولم ترَأنّها تحقق مصالحها، فلجأت إلى وسائل نظام توازن القوى التقليدي.بل ان نظام الأمن الجماعي - بسبب عدم دعم القوى الكبرى له - قد حطم نهائيا إحتمال الوصول إلى ترتيبات مرنة من جهة ومن جهة أخرى، لم يكن من المحتمل ان تتخذ إجراءات ضد الدولة التوسعية لانه كان على الدول المستعدة لاتخاذ اجراء ضد هذه الدولة، ان تقنع بقية الدول التي لم تتأثر مصالحها مباشرة بالوقوف إلى جانبها، ويمكن القولان مرحلة مابين الحربين العالميتين، شهدت صراعا قلقا وغير حاسم بين مبادئ الأمن الجماعي الجديدة وقواعد توازن القوى التقليدي.

وقد ادرك انصار توازن القوى وانصار الأمن الجماعي،بأنّ الذي منع قيام نظام مستقر في مدة مابين الحربين هو عدم وجود تعاون بين الدول العظمى والذي تمثل في الخلافات المستمرة بين الفرنسيين والبريطانيين، وفي عزلة الولايات المتحدة الأمريكية، وابعاد كل من: المانيا وروسيا مدة طويلة عن المجتمع الدولي، وفي انعدام التعاون بين الدول الغربية وروسيا في نهاية الثلاثينيات،[1] لذا فإنّه بعد ان دمرت الحربين العالميتين نظام توازن القوى الأوروبي بمعناها التقليدي، وكذلك الإمبراطوريات الأوروبية، فقد رأى كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحادالسوفياتي ضرورة تغيير هذا النظام للحفاظ على السلم والأمن العالمي.[2]

(1) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 148- 149.

(2) Robert Cooper, Op. Cit, p.13.

لقد تصور الرئيس الأمريكي (فرانكلين روزفلت)، في اول الأمر نظاما عالميا قائما على فكرة إنّ تتولى كل دولة الإشراف على مناطق نفوذها، اي نظام بحكومة عالمية غير مركزية، أو مايسميه الرئيس الفرنسي (شارل ديغول) نظام التدخل الدائم، غير ان هذا النظام لم يكن ليستهوي بقية الدول وقد أصبح مستحيلا عندما تبينت وجوه الخلاف بين الإتحاد السوفيتي والدول الغربية، ومع ذلك فإنّ فكرة التضافر بين الدول العظمى ظلت مستمرة، وعلى أساسها أُنشأت منظمة الأمم المتحدة.(1)

ثالثا: مرحلة الحرب الباردة (1945-1991) :

لقد برهنت الحرب العالمية الثانية على ان نظام توازن القوى - النظام المسيطرعلى التفاعلات السياسية الدولية في مرحلة مابين الحربين العالميتين - لم يتمكن من تحقيق السلام والأمن العالمي، وان نظام الأمن الجماعي لعصبة الأمم كان يشوبه نقص كبير في قدرته على حل المنازعات، وفرض العقوبات، كما انه لم يكن يحظى بالدعم والثقة الكافيين من القوى الدولية، لذلك لم تفلح كل الدعوات والجهود التي بذلت بشأن منع وقوع حرب عالمية ثانية.

ونتيجة لما تركته الحرب العالمية الثانية من آثار سلبية على معظم القوى الدولية، فقد خرجت منهكة القوى في مختلف جوانب التأثير العسكري والسياسي والإقتصادي، حتى القوى الأوروبية التقليدية من الحلفاء، على الرغم من عدّهم منتصرين في الحرب، إلاّ أنّ آثار هذه الحرب تسببت بضعف كبير في جميع المجالات إنعكس على تراجع موقعهم في هيكل النظام الدولي، بينما إحتفظ كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي بمصادرالقوة الدولية، بل شهدا تطورا سريعا في بناء مقومات القوة الاستراتيجية التي جعلت منهما قطبين عظميين، وفي مقدمتها إمتلاكهما للأسلحة النووية.

---

(1) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 149.

ولذلك فقد إتسم النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية بالثنائية القطبيـة، إذ تربعـت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي على قمة هرم النظام السياسي الـدولي، وبسبب من تناقض المصالح والايديولوجيا بين القطبين، سرعان ما تعمق العداء بينهما وبدأت مرحلة صراع الحرب الباردة تتصاعد تـدريجيا، واقـتصر النـزاع بيـنهما بحـدود اوروبـا في اول الأمر، ولكن سرعان ما إنتشر في كل انحاء العالم .[1]

وقد جلب حجم الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية معـه ضـغطا كبـيرا لـدعوات إقامة حكومة عالمية على الـدول المتحاربـة. لكـن القـرار السـياسي للـدول الكـبرى ذهـب إلى إنشاءمنظمة الأمم المتحدة، كما فعل بالسابق في إنشاءعصبة الأمم كبديل عن إقامة سلطة أو حكومة عالمية فوق الدول.[2]

وقد اختلفت منظمة الأمم المتحدة بشكل كبـير عـن عصـبة الأمـم، فقـد وضـع ميثاقهـا نظاما متكاملا لتحقيق السـلم والأمـن الـدوليين، تتـوفر فيـه جميـع الاركـان اللازمـة لضـمان فاعليته، فقد تضمن المبادئ والقواعد العامة للسلم والأمن الدوليين، والجهاز المسئول - وهـو مجلس الأمن-عن مراقبة مدى التزام الـدول كافـة بهـذه المبـادئ والقواعدالعامـة، وتخويلـه السلطة والصلاحية لاتخإذ ما يراه مناسبا من إجراءات أو ترتيبات سواء كـان للمسـاعدة عـلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية ام التدخل بإ سم المجتمـع الـدولي ككلفـي حـالات وقـوع عدوان أو تهديد للسلم أو اخلال به سواء لقمع العدوان أو ردعه اوللعودة بالوضع إلى سابق ما كان عليه قبل اندلاع الازمة.[3]

غير ان التنظيم الدولي-ممثلا بمنظمة الأمم المتحدة- لم يرق إلى مسـتوى المقترحـات التـي تقدم بهـا في اثنـاء الحـرب دعـاة وانصـار الحكومـة العالميـة مـن الفـدراليين العـالميين،لكنهم

---

(1) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 150.

(2) Lawrence S. Wittner,Op. Cit, p.10.

(3) للمزيد من التفاصيل حول معالجة ميثاق الأمم المتحدة مسئولية مجلس الأمن في حفظ السلم والأمـن الدوليين ينظر :د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص ص 327- 333.

وعلى الرغم من ذلك،إستمروا في التفكير بتعزيز ودعم منظمة الأمم المتحدة لتكون بمثابة حكومة عالمية.[1]

لقد شكلت منظمة الأمم المتحدة واحدة من اهم الترتيبات الدولية التي نتجت عن الحرب العالمية، وأريد منها ان تكون الأساس الذي يرتكز عليه النظام الدولي في حفظ السلام العالمي، لكن تصاعد الحرب الباردة، وانقسام العالم إلى معسكرين يتصارعان على أساس إيديولوجي، ويتنازعان على المصالح المتضاربة بينهما عطل من عمل مجلس الأمن، إذ اصطدمت عملية تشغيل نظام الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين - القائم على أساس اجماع أعضاء مجلس الأمن في القرارات المرتبطة بالمسائل المهمة أو الموضوعية- بحقيقة هذا الصراع، فإستحالت المنظمة إلى أشبه بالمنتدى العالمي، بدلا من ان تكون السلطة المخولة في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وتحقيق المقاصد الأخرى التي ترتبط بهذا الهدف الأساس.[2]

ولما تعطل نظام الأمن الجماعي للأمم المتحدة عاد نظام التوازن للعمل مجددا ولكنه استند هذه المرة إلى وجود قطبيين عظميين، متضادين ايديولوجيا ومصلحيا لكن لايستطيع احدهما ازالةالآخر بسبب إمتلاك الطرفين قدرة للردع النووي المتبادل، لذا فإنّ أساس التوازن بين القطبين كان يقوم على خلق قناعة عند كل طرف بأن اي ضربة إستباقية ستواجه من الطرف الثاني بضربة انتقامية، لها من قوة التدمير ما يجعل كل واحد منهما يمتنع عن الشروع بالهجوم، وعرف هذا الوضع بـ(توازن الرعب النووي) .[3]

إن التنافس بين القطبين العالميين على إمتلاك القوة والنفوذ دفعهما إلى سباق تسلح نووي يستهدف تحقيق الميزة والتفوق والمصداقية في التدمير، والى التنافس على اخضاع

---

(1) Richard Falk, Op. Cit, p. 157.

(2) للمزيد ينظر: د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والاداب والفنون، 1995)، ص ص125-129.

(3) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 71.

العالم ايديولوجيا وسياسيا، فازدادت حدة التوترات العالمية، وتصاعد القلق من انـدلاع حـرب نووية قد ينزلق إليها الطرفان في اية لحظة.

فلم يعدّ كل من الإتحـاد السـوفيتي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة يهـدد الآخـر بالافنـاء النووي فحسب، بل كان كل منهما يواجه الآخر في كـل مكـان، اي ان التغيـير في اي جـزء مـن العالم يمكن ان يؤثر في التوازن الـدقيق بيـنهما ويجـرهما إلى المواجهـة المبـاشرة. فقـد وصـف (جوزيف فرانكل) طبيعة هذا التوازن بأنّـه " مختلفـا عـن تـوازن القـوى الـذي عرفـه القـرن التاسع عشر، والذي كان قائما على التفاعل بين خمسة قوى كبرى لكـل منهـا مصـلحة في بقـاء بقية الدول. فليس للولايات المتحدة الأمريكية ولا الإتحاد السوفياتي مصلحة حقيقيـة في بقـاء الطرف الآخر، لان كل منهما يعتبرالعالم اسلم دون وجود خصمه، ولا توجد فيما عدى الرعب المتبادل ضوابط خارجية قوية تمنع من تدمير احدهما للآخر" .[1]

ونتيجة للعقبات التي واجهتها الأمـم المتحـدة، وتصـاعد التـوترات العالميـة، والقلـق مـن إحتمالات الحرب النووية في ظل صراع الحرب الباردة، فإنّ عددا مـن القـانونيين والبـاحثين في الشئون الدولية ومناصري السلاماستنتجوا إلى أنّه لا يمكن تحقيق عالم أمن وخال من الحروب يطمئن اليه إلاّعن طريقمؤسسة ذات نظـام قـانوني وعـالمي وشـامل. لـذا فقـد ناشـدوا العـالم والقوى الكبرى بإقامةمثل هذا النظام، وان المناشدة بإقامةنمإذج من الحكومة العالمية تكمـن بالدرجة الأولى في إمكان إستبدال أنظمة الأمن القومي القائمة على الـردع بنظـام أمـن عـالمي مستند إلى عملية نزع شاملة للسلاح، ومفروض ومراقب من قِبَلِ قوة دوليـة حافظـة للسـلام (حكومة عالمية).[2]

ومــن أبــرز اســاتذة القــانون الــدولي والمــنظمات الدوليــة الــذين نــادوا بضرورة إقامةالحكومة العالمية، الاستإذ (كلايد ايجلتون) في كتابهِ (الحكومة الدولية) المنشور في العام 1957، إذاكد على ان نظام الحكومة العالمية يختلف عن النظام الدولي، إذ يستلزم

(**1**) جوزيف فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص ص 150-151.

(**2**) جوزيف أ. كامليري، مصدر سبق ذكره، ص ص 273- 274.

الأول، وجود سلطة أعلى من الدول تفرض سيادتها على أية دولـة دون موافقتهـا الخاصـة، في حين أن القانون الدولي والإدارة الدولية ما تزال تستند إلى موافقة الدول، لأن القـانون الـدولي في أساسه قانون رضائي. أما الحكومة العالمية المتصورة، فإنّها تستلزم تبعيـة السـيادة القوميـة لها بدرجات متفاوتة، وبذلك يصبح من الممكن إلزام دولة مـا بالخضـوع إلى قواعـد وقـرارات يشرعها المجتمع الدولي عن طريق إجراءات معينة.[1]

وكذلك نادى الدبلوماسي الاسباني، ورئيس لجنة نزع السلاح في عصبة الأمم (سلفادور دي مادرياجا) بكومنولث عالمي، إذ كان يرى " إنّ دول العالم تشعر بأنّها تنتمي إلى جماعة دولية مرتبطة معها بكل أنواع التضأمن الفكري والتماسك المادي، ولكنها لم تقتنع بعـد أن مصـائرها المنفصلة عن بعضها البعض قد إندمجت في كمنولث عـالمي بمصـير واحـد ومصـلحة مشـتركة واحدة، ولكن إذا ما اقتنعت دول العالم بأن مصائرها قد تداخلت وإندمجت، وهي - حقيقـة بالنسبة لمادرياجا- فسوف تتنازل عن سيادتها في سبيل قيام سيادة واحدة يتجسد فيها ذلـك المصير الموجود لها جميعاً. لكن تشبث الدول بسيادتها القومية، واصرارها على عدم الاعـتراف بالمجتمع العالمي كحقيقة واقعة تـؤدي إلى كومنولـث عـالمي، والـذي بـدورهِ يـؤدي إلى عـدم جدية الدول الكبرى في الوصول إلى إتفاق بصدد نزع السلاح.[2]

وقد إنبرى بعض دعاة السلام مـن العلـماء والمفكـرين[3] وفي مقـدمتهم عـالم الفيزيـاء (البرت اينشتاين) للمطالبة بإقامة حكومة عالمية بوصـفها الوسـيلة الوحيـدة الفعالـة لمنـع استخدام القنبلة النووية في الحروب بين الدول، وخاطب الجمعية العامة للأمم المتحـدة في 22 ايلول من العام 1947، معبرا عن مخاوفه من جراء سـباق التسـلح الـذي يعكـس حالـة

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 126-127.

(2) المصدر نفسه، ص ص 127-128.

(3) منهم على سبيل المثال:الفيلسـوف برترانـد رسـل،والمفكر الفـرنسي الكسـندركوجيف،والمؤرخ البريطـاني ارنولد توينبي،والمفكر الفرنسي جان غيتون،وغيرهم،للمزيد ينظر:احمدوليـد سراج الدين،مصـدر سـبق ذكره،ص 215 ومابعدها.

الاستعداد للحرب، واوضح في رسالته: إنّ الضمان الوحيد لتحقيق الأمن والسلام في العصر النووي هو قيام حكومة عالمية.[1]

فضلا عن تلك الاسهامات الفكرية، كان هناك اهتماما كبيراً في فكرة الحكومة العالمية، وبالخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد تحركت مجددا المنظمات والجماعات الداعية إلى الفيدرالية العالمية، للمطالبة بضرورة إقامة الحكومة العالمية لتجنب اندلاع حرب أخرى، وعزز ذلك التحرك ظهور القوة التدميرية الهائلة للقنبلة النووية، واستخدامها في هيروشيما وناغازاكي في آب من العام 1945،[2] و شكلت هذه الأسباب دافعا قويا لتأسيس (الحركة العالمية للدعوة إلى قيام الحكومة الفدرالية العالمية) في العام 1946في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ظهور منظمة عرفت(بالجمهورية العالمية)،[3] كما انشئت حركة أو جماعة الفدراليين العالميين (**UWF**) في العام 1948،والتي ضمت في عضويتها آنذاك بحدود (34 الف عضو) في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ودعت الحركة إلى السلام العالمي،وإنشاء الإتحاد الفدرالي العالمي،عبر مؤتمراتها التي ضمت مشاركة العديد من المنظمات والشخصيات الداعية إلى إقامةالحكومة العالمية،ووجدت هذه الحركة في المادة (109) من ميثاق الأمم المتحدة أملا في إمكانية تعديل ميثاق المنظمة وتحويلها إلى حكومة فدرالية عالمية، إذ حددت المادة (109) من الميثاق،آلية اعادة النظر في الميثاق وتعديله من خلال عقد مؤتمرعام لأعضاء منظمة الأمم المتحدة، وإذا تعذر عقده فيجب على الجمعية العامة في الدورة العاشرة لإنعقادها أي في العام 1955، ان تدرج على جدولها إقتراحا لعقد هذا المؤتمر، إلاّأنّه وبسبب من عدم وجود مصلحة وارادة سياسية دولية، تبدد الأمل في عقد مثل هذا المؤتمر. ومع ذلك فقد إستمرت حركة

---

(1) المصدر نفسه، ص ص 265-270. كذلك: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 124-126.

(2) **Jon A. Yoder,The United World Federalists: Liberals For Law And Order, Journals. ku. edu13.1. (US: American Studies , The University Of Kansas,1972), P. 109.**

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 123.

الفدراليين العالميين في أعمالها والتي ركزت جهودها فيما بعد على ادخال تعديلات على ميثاق الأمم المتحدة وإصلاح اجهزته الرئيسة.(1) إلى جانب ذلك فقد ظهرت مشاريع ومقترحات أخرى للحكومة العالمية ومن اوساط رسمية في الدول وفي مقدمتها مشروع (كلارك-سوهن)، (2)حيث تضمن خطة شاملة وتفصيلية لصيانة السلام العالمي ومنع الحرب، وذلك بشكل تعديل مقترح لميثاق الأمم المتحدة، ويستند المشروع إلى قاعدة أساسية هي: "لا يمكن ان يستقر السلام بدون قانون تمتلكه سلطة دولية عليا، تطبقه على جميع الأمم، والأفراد في العالم، وهذا بدوره يتطلب وجود محاكم دولية تفسر القانون، وقوة بوليسية تعمل على تنفيذه واحترامه".(3)

---

(1) Jon A. Yoder, Op. Cit. pp. 109-110.

الجدير بالذكر إنّه في العام 1983،أسست حركة الفدراليين العالميين معهد السياسة العالمية (**IGP**)، مكرسة جهودها لتعزيز الأمن الإنساني والعدالة الدولية، ومنع نشوب الصراعات المسلحة، وحماية المدنيين، ويؤكد المعهد على ديمقراطية المنظمات الدولية والإقليمية وتطوير اليات التطبيق العالمي للقانون الدولي وفي الآونة الأخيرة، كانت الحركة والمعهد في طليعة المنظمات الداعية إلى اشراك المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات والإجتماعات الدولية،ينظر:

World Federalist Movement ,On:Wikipedia, The Free Encyclopedia,Op.Cit.

(2) إتفق استإذا القانون في جامعة هارفرد الامريكية(جرينفيل كلارك- ولويس ب. سوهن) مع الفرضية الأساسة التي تضمنها تصريح الرئيس الامريكي (ايزنهاور) في العام 1956، القائلة بانه "لايمكن أن يكون هناك سلام بدون قانون ".فمن اجل ان يكون هناك سلام عالمي، لابد من وجود قانون عالمي ملزم. ومع ازدياد القوة التدميرية للأسلحة النووية الحديثة،وسعي عدد من الدول لحيازة الاسلحة النووية وازدياد في هدر الموارد على سباق التسلح،فقدما خطة مفصلة اكدا فيها على ان القانون العالمي امر ضروريا للسلام، واقتراحا تعديل ميثاق الأمم المتحدة في كتابهما (السلام العالمي من خلال القانون الدولي) والذي نشر لأول مرة في العام 1958، والذي صدر باكثر من طبعة منقحة في الاعوام 1960 و1966 وكذلك في العام 1973 حيث عرضوا بديلا عنتعديل ميثاق الأمم المتحدة،باقتراح انشاء منظمة جديدة اسموها (منظمة الأمن والتنمية للعالم الجديد) تعمل على منع الحرب وتكون مكملة لمهام الأمم المتحدة.للمزيد ينظر:

Clark-Sohn Plan For World Law And Disarmament ,Retrieved On:2/6/2014.
http://www.san.beck.org/GPJ27-Clark-SohnPlan.html .

(3) جوزيف أ. كاميليري، مصدر سبق ذكره، ص 274. كذلك :د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره،ص ص 419-421.

وقدمت أيضا لجنة في مجلس العموم البريطاني مشروعا يـدعوا إلى قيـام حكومـة عالميـة، وقد اصدرت بيانا في العام 1952، تضمن التحذير من الخطر النووي الذي يهدد بالقضاء على الحضارة البشرية، وحاجة العـالم الماسـة إلى حكومـة قوامهـا قـانون عالمي،وهيئـات تشريعيـة وتنفيذية(بوليسية) وقضائية، وطالب البيان بدعم الأمم المتحدة عن طريـق تعـديل الميثـاق، وعدّ إنّ تطور الأمم المتحدة على هذا النحو هو أفضل الطرق لقيام حكومـة عالميـة.(1)وعـلى الرغم من استمرار الدعواتبإنشاء الحكومة العالمية أو تقديم الدعم لإصلاح الأمم المتحـدة لتكـون بمثابة هذه الحكومة، إلاّأنّ طبيعة النظام الدولي في مرحلة الحرب الباردة منع إمكانية تحقيق اي بديل للنظام العالمي يقوم على أساس مركزية السلطة.(2) فقـد عـدّ قـادة الإتحـاد السـوفياتي، ان الغاية من دعوات الحكومة العالمية هو للسيطرة عـلى العـالم، والتغطيـة عـلى توسـع الامبرياليـة الأمريكية، لذا فقد افترضوا انها دعوات تطلقهـا البرجوازيـة. في حـين اسـتمرت الولايـات المتحـدة الأمريكية بالتأكيد على أهمية التحالفات العسكرية في تحقيق السلام العالمي، وفي تطويق الإتحاد السوفياتي، واحتواء تمدد نفوذه السياسي والايدولوجي في العالم. (3)

أما عن التطورات التـي شـهدها النظـام الـدولي في هـذه مرحلـة الحـرب البـاردة، والتـي أسهمت في بلورة خصائصه، فإنّه يمكن توضيحها، وكما يلي:

1. تُعدّ التطورات على مستوى الوحدات الأعضاء المكونة للنظام من اهم التطورات التي تميـز هذه المرحلة، فقـد شـهد النظـام الـدولي إتسـاعا في نطاقـه بزيـادة عـدد الـدول المكونـه لـه، وتغـيرا في مفهـوم السـيادة التقليـدي، ولم تعـدّ الدولـة القوميـة – في هـذه المرحلـة-

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 417-419.

(2) Richard Falk, Op. Cit, p. 157.

(3) Lawrence S. Wittner, Confronting The Bomb A Short History Of The World Nuclear Disarmament Movement,(Stanford, California:Stanford University Press,2009) ,p.44.

الممثل الوحيد في النظام الدولي، فقد تزايد فاعلية المنظمات الدولية، وظهرت فواعل أخرى في النظام الدولي.

إنّإزدياد عدد الدول في النظام الدولي، كان نتيجة لخروج الكثير من المناطق من إطار النفوذ والسيطرة الإستعمارية، وحصولها على إستقلالها السياسي وسيادتها القومية. وقد اتجهت الدول المستقلة نحو دعم كيانها القومي والإقليمي في مواجهة غيرها من وحدات التعامل الدولي، وبالتالي لم يكن هذا التغير مجرد ظاهرة كمية في الأساس، وإنّما كانت تحولا نوعيا بالدرجة الأساس، حيث أصبح للدول المستقلة تأثيرات قوية ومتزايدة في النظام الدولي.[1]

كما ان زيادة عدد الدول المستقلة جعل من النظام الدولي يتصف بالعالمية، إذ لا تستطيع أي دولة ان تبقى بعيداً عن حقل العلاقات الدولية، خاصة بعد ما شهده العالم إزديادا في حجم التبادلات والاتصالات بين أعضاء النظام الدولي، حتى أصبح مايقع في اي منطقة من العالم يولد سلسلة من ردود الافعال الفورية في الاجزاء والمناطق الأخرى. وعليه يمكن القول بأن الحدود الجغرافية للنظام الدولي قد إمتدت لتشمل العالم كله.[2]

وعلى الرغم من إتصاف النظام الدولي بعالمية النطاق الجغرافي، إلاّ أنّ الحقيقة الموضوعية التي تحكم هذا النظام، تتمثل بكونه نظام غير متجانس. وقد وجدت العوامل الرئيسة لعدم التجانس في النظام الدولي مصدرها في الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، وكذلك، في التفاوت الإقتصادي والاستراتيجي المتزايد بين أعضاء هذا النظام، وفي مختلف التأكيدات على الهوية الثقافية للشعوب، كما وجدت مصدرها في تطور النزاع بين الشمال والجنوب منذ السبعينيات من القرن الماضي.[3]

---

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

(2) المصدر نفسه، كذلك: فليب برايار ومحمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

(3) فليب برايار ومحمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص 103.

وقد عزز مظاهر عدم التجانس في النظام الدولي، غياب تنظيم عالمي مؤسسي - أو الحكومة العالمية- يمتلك عناصر السلطة السياسية القادرة على فرض إرادتها على الدول الأعضاء. فعلى الرغم من تعدد وتنوع المنظمات الدولية والقوى عبر القومية إلاّأنّها، لم تصل إلى مستوى السلطة العليا، بل ان تعدد وتنوع الفاعليين الدوليين: (دول، منظمات دولية، منظمات غير حكومية، شركات) خلق شبكة معقدة من التفاعلات، وإنّماط متعددة من التعاملات، الأمر الذي شكل عاملاً مضافاً الى تعزيز عدم التجانس في النظام الدولي.(1)

والتطور الآخر الذي تميزت به هذه المرحلة، يتمثل بظهور مصادر جديدة للسلطة والتنظيم في إطار النظام الدولي ليس بديلا عن الدول ولكنها تعمل بشكل فعال إلى جانب الدول التي كانت تمثل المصدر الوحيد للسلطة في النظام الدولي. فقد إتسع نطاق التنظيم الدولي - الذي بدأ بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ممثلا في عصبة الأمم - بعد الحرب العالمية الثانية ممثلا بإنشاء منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية المتخصصة المرتبطة بها، وقد خلقت هذه المنظمات إمكانات جديدة وواسعة لحل المشكلات التي تنشئ في النظام الدولي.(2)

ونتيجة لازدياد عدد المنظمات والمؤسسات الدولية وتطور فاعليتها، أصبح النظام الدولي يتضمن نسيجا من إحكام الاتفاقيات الدولية، وقواعد المنظمات والمؤسسات الدولية، و يعمل على تنظيم العلاقات الدولية، ومن هنا فإنّ المنظمات والمؤسسات الدولية بدت تمثل سلطة دولية تحد بشكل جزئي من سلطة وسيادة الدولة، ليس هذا

---

(1) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 118-119.

(2) من هذه المنظمات :(منظمة العمل الدولية، واليونسكو، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الاغذية والزراعة، والبنك الدولي للانشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولي وهيئة التنمية الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للطيران المدني، والإتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والإتحاد العالمي للبريد، ومنظمة البحرية الاستشارية، والاتفاق العام للتعرفات الكمركية والتجارة) ينظر: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 54. كذلك :

Fassue Kelleh, , Op. Cit, p. 13.

فحسب بل أضحت تتدخل في مواضيع سياسية واقتصاديا وإنسانية كانت تعدّ في السابق من صميم السلطان والسيادة الداخلية للدول.[1]

وهكذا فقد ترتب على تطور التنظيم الدولي في هذه المرحلة، تغيراً في السيادة المطلقة التي كانت تتمسك بها الدول. فقد واجهت سيادة الدولة المبادئ والقواعد التي انشئت بضوئها منظمة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات والهيئات الحكومية الدولية الأخرى، والتي تقوم على أساس الإجراءات الجماعية ومسئولية الدولة أمام المجتمع الدولي،ومثلت موافقة الدول على الدخول في عضوية هذه المنظمات، تنازلا عن جزء من المفهوم التقليدي للسيادة، وبذلك فقد تحركت الدول بعيداً عن مفهوم السيادة والسلطة المطلقة، وبدأت في تقاسم بعض من وظائفها مع المنظمات والمؤسسات الدولية على وفق منطق تجميع الموارد لتحقيق المنافع الإقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة.[2]

وشهد النظام الدولي في هذه المرحلة أيضا ظهور العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية التي تؤثر في اوضاع المجتمع الدولي بصورة لم تعرفها المرحلة السابقة من تطور النظام السياسي الدولي، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات التي أخذت تسهم في توسيع حجم المبادلات والتعاملات الإقتصادية الدولية .

ونتيجة لما تقدم، فإنّ المبادئ التي تحكمت في عمل النظام السياسي الدولي في المراحل السابقة - وهي مبدأ السيادة المطلقة، ومبدأ عدم التدخل، ومبدأ الولاء القومي- فقدت اهميتها وتأثيرها بصورة واضحة في ضوء ظهور المنظمات والمؤسسات الدولية، وتصاعد ظاهرة الاعتماد المتبادل، وتزايد حجم المبادلات والتعاملات الخارجية، وتنامي اتصالات الشعوب مع بعضها البعض.[3]

2. اما عن التطورات في مستوى التفاعلات والعمليات السياسية بالنظام الدولي في حقبة الحرب الباردة، فقد تميزت علاقة قوى النظام الأساسية بما عُرِفَ بالحرب الباردة،

---

(1) Fassue Kelleh, , Op. Cit, pp. 13-14.

(2) Ibid, p. 12.

(3) د. اسماعيل صبري مقلد، مصدر سبق ذكره، ص 55.

ويصـف هـذا المفهـوم طبيعـة التفـاعلات السياسـية الدوليـة بـين العملاقـين السـوفياتي والأمريكي، والتي تميزت بتقاطع المصالح والتناقض الايديولوجي وسباق التسـلح وتوظيـف كل وسائل الصراع مـن دون اللجـوء لاسـتخدام القـوة العسـكرية نظـرا لامـتلاك الطـرفين الأسلحة النووية.

وجعل هذا الوقع العالم يعيش في وضع مختلط بين الحرب الحقيقية والسـلام الحقيقـي، اطلق عليه (السلام السلبي)، فقد كانت الحرب الباردة أشبه بــ(الحـرب العالميـة الثالثـة) - لان العملاقين كانا يخوضانها بطريقة تشبه كثيرا حربا عالمية،[1] ويصـف(جـان غيتـون) واقـع التوتر بعلاقة العملاقين في ظل الحرب الباردة بأن كل شيء بدا "حربا إلى حد ما، حتى السـلم نفسه" [2]، ويعود ذلك إلى ما أحدثه ظهور السـلاح النـووي في العـالم مـن تغـيرات مهمـة في التفكير الاستراتيجي تؤكد على انه لم يعدّ بالامكان خوض حرب نوويـة أو التخطـيط لتحقيـق نصر عسكري حاسم خلال مواجهة نووية .[3]

وتركت الحرب الباردة آثارا واضحة في التفاعلات الدوليـة، وفي مسـتويات مختلفـة منهـا، كما يلي:

أ. الصراع العـالمي (شرق - غـرب) إذتغـيرت طبيعـة الحـرب، بسـبب مـا رتبتـه القـدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية إنقلابا في المفاهييم الحربية فلم يعـدّ مـن المنطقـي خوض حرب نووية بين العملاقين السوفياتي والأمريكي في ضوء إمكانية التدمير الشـامل

---

(1) الجنرال فيكتور فرنو، الحرب العالمية الثالثة الخوف الكبـير، ترجمـة: هيـثم كـيلاني، (بـيروت: المؤسسـة العربية للدراسات والنشر، 1988)، ص19.

(2) جـان غيتـون، الفكـر والحرب،ترجمـة: الهيـثم الايـوبي واكـرم ديـري، ط2 (بـيروت: المؤسسـة العربيـة للدراسات والنشر، 1985)، ص 84 .

(3) جوزيف أ. كاميليري، مصدر سبق ذكره، ص 249. وعلى حد قول (جـان غيتـون) أن: " مواجهـة هـذه الامكانية اللامعقولة من التدمير لايؤدي فقط إلى ادانة وابطال الوسيلة التـي نخـوض الحـرب بهـا، بـل يؤدي ايضا إلى ادانة وابطال الهدف الذي اندلعت بسببه الحـرب فالتكلفـة تفـوق الـربح، الامـر الـذي يجعل من الحرب نموذجا ساطعا من الحماقة والخطأ". ينظر: جان غيتون، مصـدر سـبق ذكـره، ص ص .113-112

للطرفين، والتقنية العالية والدقة في الهجوم الشديد التدمير،حيث مثلت الحرب في حال خوضها "إنتحارا إراديا" لكلا الطرفين.(1)

وفي الحقيقة إنّ توازن الرعب النووي بين العملاقين في الوقت الذي أبعد إمكانية المواجهة العسكرية بين الطرفين، إلاّأنّه لم يمنع العملاقين من استخدام القوة العسكرية في بعض مناطق دول العالم، دون المساس بمناطق نفوذ الخصم، ولم يمنع من إنتشار الحروب بالوكالة في مناطق مختلفة من العالم بين دول (غير نووية) مدعومة من هذا المعسكر أو ذاك، وبذلك فإنّإستحالة تحقيق النصر في المواجهة العسكرية بين العملاقين، دفعهما إلى توظيف مختلف الوسائل في صراعهما بإستثناء استخدام القوة العسكرية بصورة مباشرة.

وقد إتسم صراع الحرب الباردة بأنّه صراعا وجوديا كونياً، سعى في ضوئه كلا العملاقين إلى تحقيق التفوق العسكري والنووي المطلق، وفي تحقيق نصر ايديولوجي حاسم ونهائي على الدولة الأخرى، كما ان كل قوة كانت تسعى لان تكون متفوقة والأقووالأغنى اقتصاديا، والاكثر حضورا وتأثيرا سياسيا ودبلوماسيا في العالم، وبفعل ما يملكه الطرفان من قدرات وإمكانات جعل منهما الدولتين الاعظم من حيث القوة والتأثير، وقد إنتقل هذا الصراع ليشمل العالم كله، ويكون الصراع المحوري في مجمل العلاقات الدولية .(2)

إن طبيعة الصراع بين العملاقين وسعيهما إلى الهيمنة على العالم ادى إلى تقسيم اوروبا إلى كتلتين شرقية اشتراكية، وكتلة غربية رأسمالية، و بسبب، دوام الصراع الايديولوجي والعداء بين العملاقين، فقد انظمت كل كتلة تحت حلف عسكري قامت عليه منظمة دائمة تعمل في اوقات السلم والحرب لمواجهة الكتلة المضادة في شتى

---

(1) للمزيد ينظر: جان غيتون، مصدر سبق ذكره، ص ص 109-114.

(2) د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 41.

المجالات، بخلاف الاحلاف التقليدية التي كانت تتشكل في اوقات الحرب فقط،[1] ولم يتحدد الصراع بين العملاقين في حدود تقسيم اوروبا إلى كتلتين، بل كان صراع الشرق والغرب حاضرا في كل صراع اقليمي، وفي كل حرب اهلية، وفي كل خلاف دولي، لقد كان مؤثرا في جميع الأزمات في العالم، بليغذي جميع التوترات الأخرى في العالم.[2] ولكن هذا الصراع الدولي لم يستمر على وتيرة واحدة من الحدة، وإنّما شهدت مراحله الأولى حربا باردة صلبة ومن ثم شهد الصراع في مراحل لاحقة وفاقا وانفراجا دوليا.

ب. على صعيد التفاعلات بين العملاقين من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى لم تتغير سياسات القوى الدولية تجاه الدول الضعيفة عبر التاريخ، وكذلك هو حال نتائج الحرب العالمية الثانية ونظام ثنائي القطبية، حيث انعكست آثارها على دول العالم الثالث عن طريق إستغلال ظروف الحرب الباردة للتدخل العسكري، ومحاولة ربطها بالاحلاف القوى العظمى، كما اثقل الصراع السياسي الدولي بين العملاقين دول العالم الثالث بأسباب عدم الاستقرار والتوترات .

غير ان استمرار تعرض دول العالم الثالث للضغوطات من قِبَلِ القوتين العظميين لمحاولة اجتذاب وضم دول ومناطق العالم الثالث إلى مجالات نفوذها السياسي والإقتصادي والعسكري، جوبهت بموقف الرفض -الذي اعرب عنه عدد من هذه الدول- في دخول رهان النزاع بين الشرق والغرب، وادى ذلك إلى إعتماد هذه الدول سياسة عدم الانحياز إلى احدى الكتلتين. وبذلك شكل العالم الثالث كتلة ثالثة تؤدي دورا في تفاعلات النظام الدولي عبر وسائل عدة منها استغلال منظمة الأمم المتحدة للتعبير عن موقفها إزاء قضايا ومشكلات العالم، وخاصة المشكلات السياسية والإقتصادية لدول العالم الثالث، ومنها المطالبة بنظام اقتصادي دولي عادل.[3]

---

(1) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 70.

(2) د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 41- 42 .

(3) فليب برايار ومحمد رضا جليلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 106-108.

ج. على صعيد نظام الأمن الجماعي، فمن نتائج المترتبة على الحرب الباردة هو انعكاسها السلبي على عمل وفاعلية منظمة الأمم المتحدة،[1] لاسيما تعطيلها لنظام الأمن الجماعي الذي أكد عليه ميثاق الأمم المتحدة كمنطلق للسياسات الدولية من أجل إحلال الأمن والسلم الدولي، حيث استبدل هذا النظام عمليا بنظام جديد يقوم على إحلال الأمنعن طريق (توازن الرعب) بين العملاقيين الأمريكي والسوفياتي.[2]

والى جانب ما تقدم، فقد شهدت هذه المرحلة تطورات مهمة أخرى أثرت في التفاعلات والعمليات السياسية في النظام الدولي في هذه المرحلة، فعلى المستوى الإقتصادي وضعت بعد الحرب العالمية الثانية قواعد لنظام اقتصادي دولي- رأسمالي، وتجلت قواعد النظام الراسمالي الجديد في ثلاث مؤسسات،في الجانب التجاريوقعت اتفاقية الغات في عام 1947(الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة)، ففي الجانب النقدي فقد كانت إتفاقية (بريتون وودز) التي تضمنت إنشاءصندوق النقد الدولي في العام 1945، اما الجانب الثالث فقد إرتبط بالتمويل، وتمثل بإنشاء البنك الدولي للانشاء والتعمير في العام 1946.[3]

كما خلق التطور النوعي في وسائل النقل والاتصالات منذُ النصف الثاني من القرن العشرين، ميلا قويا لدى الدول لتلبية إحتياجاتهاالى الدخول في تفاعلات تعاون وظيفي، وبالاتجاه الذي جعل من إعتماد بعضها على البعض الآخر يأخذ شكلا تصاعديا.

فقد عُرِفت هذه الظاهرة بـ(الاعتماد المتبادل)، والذي يصف تكثيف حجم التبادلات والعلاقات الإقتصادية بين الدول الصناعية،[4] ورأت دول العالم الثالث بأن التفاعلات

---

(1) للوقوف على الانعكاسات السلبية للحرب الباردة على عمل منظمة الأمم المتحدة، ينظر: د .حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ص117-131.

(2) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص117.

(3) د. محمد حمد القطاطشة،مصدر سبق ذكره، ص ص 26- 28.

(4) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 122، كذلك: مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 65.

الإقتصادية مع الدول الصناعية المتقدمة تأخذ شكل التبعية، وليس الاعتماد المتبادل لاختلاف الظروف والاوضاع الإقتصادية والإجتماعية بينهما، وبعبارة أخرى قيام الدول المتقدمة بفرض شروطها الإقتصادية في الاستثمار والاتفاقيات التجارية غير المتساوية، وتسديد الفوائد على الديون فضلا عن أن تبادل المواد الأولية بسلع مصنعة غالية الثمن، مما يتسبب في نشوءعلاقات بنيوية غير متوازنة بين المركز والأطراف (علاقة استغلال).[1]

3. أما عن التطورات التي حصلت في هيكلية النظام الدولي، فقد جاءت الحرب العالمية الثانية لتنهي هيمنة القوى الأوروبية على النظام الدولي، ولتشهد على قيام الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي، كقوتين عالميتين هيمنتا على المسرح المركزي الأوروبي، وعن طريقه على العالم .

حيث يعدّ هذا التغير الجذري في توزيع القوة في النظام الدولي، اهم تطور حدث في هيكل النظام الدولي، فلاول مرة في تاريخ النظام الدولي تدخل الدول الاوربية في نطاق السيطرة والتحكم الذي تمارسة دول واقعة خارج هذا الإطار الجغرافي، وقد نشأ ذلك كنتيجة لإنهيار القاعدة الإستعمارية التي إرتكزت عليها القوى الأوروبية في المراحل السابق، واستطاعت عن طريقها ان تسيطر على النظام السياسي الدولي.[2]

وفي الحقيقة لم يكن نظام ثنائي القطبية هو الواقع المتصور للنظام الدولي بعد إنتهاء الحرب العالمية، إذ كان الامل بنظام دولي يُدار من خلال منظمة الأمم المتحدة، والتي تطورت وسائلها وأدواتها - كما تظهر نصوص الميثاق - في حفظ السلم والأمن العالميين بشكل كبير، بالقياس مع تجربة عصبة الأمم. لكن بناء نظام الأمن الجماعي على أساس فكرة التضافر بين أعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمين، ظهر خطأه سريعا مع اتجاه تطور النظام الدولي نحو نظام القطبية الثنائية القائم على أساس توازن الرعب النووي، إذ عطل

---

(1) مارتن غريفيش، تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 117.

(2) جون بيليس، وستيفن سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 147-148،كذلك: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 53.

صراع القطبين، وبشكل كبير تطبيق نظام الأمـن الجماعـي، وأصـبح النظـام الـدولي يُـدار عـن طريق علاقات التوازن بين القطبين العملاقين.

وهكذا فإنّ هيكلية النظام الدولي بعد الحرب الباردة من حيـث توزيـع القـوى كـان قـد تشكلت بوجود قوتين عظميين تملكان من مصادر القوة والنفوذ ما لم يتاح لاية وحـدة دوليـة أخرى. فقد برزت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي على أنّهما القوتان الاعظم في المجتمع الدولي بكل مقاييس التفوق التكنولوجي والصناعي والقـوة العسـكرية والإقتصـادية والسيطرة السياسية والعقائديـة والامتـداد الجغـرافي، وفي ظـل ذلـك الواقـع الـدولي إتخـذت علاقات القوة أشكالا مختلفة. لعل من أبرزها عملية الاسـتقطاب، اي تجمـع القـوى الدوليـة الكبرى والمـؤثرة حـول مركـزين قيـاديين، تتميـز علاقـاتهم بالتنـافس والصراع حـول الهيمنـة العالمية.[1]

وعـلى الـرغم مـن أن صراع القطبـين يقـوم عـى أسـاس التنـاقض الأيـديولوجي وتقـاطع المصالح، إلاّ أنّ توازن الرعب النووي أتاح إستقراراً نسبيا للنظام لعدم قـدرة اي مـن القطبـين احتكـار القـوة والنفـوذ عـلى العـالم،[2] وبسـبب منطـق الحـرب البـاردة القـائم عـلى أسـاس الاسـتقطاب الـدولي، كانـت النزعـة نحـو الاسـتقلالية تتصـاعد في دول العـالم الثالـث، إلى ان تشـكلت كتلـة العـالم الثالـث (عـدم الانحيـاز) كـرد فعـل عـلى سياسـة الاسـتقطاب الـدولي للعملاقين، وأصبح لهذه الكتله دوراً في التفاعلات الدولية.

ومما تقدم نصل إلى استنتاجين الأول هو:إنّ الدعوة إلى إقامةالحكومة العالميـة رافقـت كل مراحل تطور النظام الدولي، وكان الدافع وراء هذه الدعوات هو تحقيق السلام العـالمي والقضاء على المشكلات الدولية، وفي مقـدمتها الحـرب، ومـن هـذا المنطلـق مثلـت حاجـة فعليه، لكن طبيعة وخصائص النظام الدولي القائم على أساس مركزية الدولية القوميـة ذات السيادة، كانت تتناقض بصورة جوهرية مع إقامةاية سلطة فوق الدول، اما الاستنتاج الآخر

(1) د. عبد القدر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) المصدر نفسه، ص 89.

فيتمثل بأن النظام الدولي وعبر مراحل تطوره شهد تغييراً في طبيعة ممثلي النظام، إذ لم تعد الدولة فاعلاً وحيداً - وان كانت ماتزال تحظى بموقع مركزي في النظام الدولي – حيث تطورت فواعل دولية أخرى، بدأت تأخذ أهمية ودوراً متنامياً في النظام الدولي، فضلاً عن حصول تغيير في إنّماط التفاعلات والاتصالات عبر القومية، حيث تصاعدت وتيرة التعاون الدولي في مختلف مجالاته، وتراجع دور القوة في السياسة الدولية، وعلى الرغم من ان هذه التطورات قد غيرت من طبيعة وخصائص النظام الدولي التقليدي، إلاّأنّ بنية النظام الدولي استمرت في مراحل تطور النظام تتشكل من خلال توزيع واعادة توزيع مصادر القوة بين القوى الدولية المتحكمة بالنظام، وعن طريق إنتاج أنظمة ومؤسسات تعكس قيم وأهداف هذه القوى الدولية.لكن التطورات في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، كانت من العمق بمكان بحيث إنّها تنبأ بحدوث تغييراً عميقاً في بنية النظام الدولي، كما أنّها افرزت مجموعة متعددة من القضايا والتحديات العالمية التي باتت تتطلب حلولاً عالمية، وهذا ما سيتم معالجته في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: دوافع إقامة الحكومة العالمية في ضوء التغيير في النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة:

لا يمكن النظر إلى تغيرالنظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة بمعزل عن التطورات الدولية السابقة، غير انه يمكن القول بأن عمق التطورات التي شهدها النظام الدولي بعد الحرب الباردة بفعل مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية العميقة آثارها والسريعة في وتائرها، والشمولية في نطاقها جعل من طبيعة التطور التي يمر بها النظام الدولي غير مسبوقة ولايمكن مقارنتها بالمراحل السابقة.

وفي ضوء ذلك فإنّ بنية النظام الدولي شهدت تغيرا كبيرا ليس في طبيعة الوحدات والقوى فحسب بل في طبيعة السلطة وممارستها، وتغيير القيم والمصالح الموجهة للنظام، ولا شك ان ذلك يعدّ مدخلا مهما في تعزيز الحكم والسلطة العالمية.

وإلى جانب ذلك فقد نجم عن هذه تطورات النظام الدولي تغيرا في نوع المخاطر والتحديات التي تواجه العالم، والتي أخذت تشكل أسبابا ودوافعا جديدة للحكومة العالمية، لذا كان لابد من الوقوف على العوامل والمتغيرات التي أسهمت في تغيير بنية النظام، فضلا عن تسليط الضوء على المخاطر والتحديات العالمية الجديدة، والتي أخذت تمثل دوافع لإقامةالحكومة العالمية في ظل تلك المتغيرات والتطورات الحاصلة في النظام السياسي الدولي.

المطلب الأول: عوامل وطبيعة التغيير في بنية النظام السياسي الدولي بعد الحرب الباردة :

إن من "دأب الأنظمة الدولية ان تعيش في وضع قلق ومضطرب، إذ يعرب كل نظام عالمي عن امله بالبقاء.. ومع ذلك تجد عناصره في فورة مستمرة" تؤدي إلى تغيره، ويكشف واقع تطور النظام الدولي عن حقيقةهي: "إنّ عمر الأنظمة الدولية أخذ بالتناقص مع إنطواء كل قرن،ولكن لم يحصل قط ان تغيرت عناصر النظام الدولي وقدرتها على التفاعل بهذه السرعة المذهلة وعلى هذا النطاق الكوني، وبهذه الشدة" كما حصل في تغيير النظام الدولي ثنائي القطبية.[1] فالتغيير الذي طرأ على النظام العالمي جعله يتسم بخصائص وصفات غير مسبوقة في تاريخ البشرية، وهي سرعة حركته وتصاعد إيقاعاته وعمق تأثيره وإحاطته الشاملة بمختلف جوانب الحياة وشتى مجالاتها.فما حدث خلال

(1) يشير (كيسنجر) هنا إلى نظام سلام ويستيفاليا الذي بقى 150عام ، فيما استمر نظام مؤتمر فيينا 100عام، ثم جاء نظام الحرب الباردة الذي لم يعمر غير 40 عام. اما عن النظام بين الحربين، فان (كيسنجر) يرى: ان تسوية فرساي في العام 1919،لا تعد نظاماً،فهي ليست سوى هدنة بين حربين كونيتين، فلم يحصل قط ان تغيرت عناصر النظام الدولي وقدرتها على التفاعل بهذه السرعة المذهلة وعلى النطاق الكوني بهذه الشدة. ينظر: هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة: مالك فاضل البديري،(الاردن - عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995)، ص 527.

هذه المدة الوجيزة من تاريخ البشرية يفوق كثيرا ما طرأ على العالم من تغيرعبر أجيال طويلة وأحقاب عدة من السنين.

ولهذا اضحت دراسة العوامل التي أدت إلى تحول النظام الدولي، وتغيير خصائصه من الموضوعات التي شغلت حيزاً كبيراً من إهتمام دارسي العلاقات الدولية، لما لها من علاقة وثيقة بالاستقرار والسلام العالمي، ولارتباط ما يقع عبر الحدود القومية من الأحداث بأمن الإنسان ورفاهيته وحقوقه الأساسية، ولما يموج به العالم المعاصر من الأزمات والقضايا التي أفرزتها البيئة الدولية المتغيرة، والتي باتت تشكل في الأونة الأخيرة الجزء الأكبر من إهتمامات مجتمعات الدول وسلطاتها في كل مكان من العالم.[1]

لقد تركت التحولات الدولية اثرها في تغيير بنية النظام العالمي، ومع ان النظام العالمي بعد الحرب الباردة لم تتحدد صورته بأكملها بعد، إلاّأنّه من الواضح بانه لايشكل إمتدادا للماضي إلاّ جزئيا، فالتغيير الذي اصاب بنية النظام الدولي لايقتصر على تغير وتبدل في طبيعة توزيع القوة والتأثير فقط بل يشير إلى تغييرات أوسع.

ويبدو إنّ بنية النظام البازغة ستتحدد في ضوء الاجابة عن ثلاثة اسئلة، هي: ماهي اللبنات أو الكيانات الأساسية للنظام؟ وماهي وسائلها في التفاعل؟ وما هي الأهداف (او القضايا) التي تتفاعل هذه اللبنات لبلوغها؟ [2]

ومن هنا سنناقش أولا العوامل والمتغيرات التي أحدثت التغيير في النظام الدولي على نحو جعلته ينفرد بخصائص متميزة، ثم سنبحث ثانيا في طبيعة التغيير في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة، وكما يلي :

---

(1) احمد عباس البديع، ابعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثيرها على السياسة الخارجية، مؤتمر سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، 1990، بحث منشوربتاريخ 20/ إذار / 2010 في شبكة الانترنت على الرابط الآتي: **http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4406.html**

(2) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص 527.

أولا: عوامل التغيير في النظام السياسي الدولي :

لابد من التأكيد على حقيقة إنّ أي نظام دولي لا يبدأ من فراغ، وإنّما تكون له مقدماته الأولية التي تصله بالنظام الدولي السابق عليه، ويشكل ذلك قدراً من الاستمرارية في تطور العلاقات الدولية على نحو معين،من هنا يمكن القول بأن العوامل التي تقود إلى تغيير النظام الدولي ترتبط بالبيئة الدولية السائدة في المرحلة السابقة للتغيير، ونتيجة لتداخل العوامل المسببة في تغيير النظام الدولي، وارتباطها بالمراحل السابقة، فإنّه يصعب الفصل بينها، كما يصعب استقصائها على وجه تام، وعليه سنحاول التركيز على اهم العوامل والتحولات التي ادت إلى هذا التغيير،وبصورة موجزة.

1. العوامل السياسية:

منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين بدأ النظام العالمي يشهد تحولا سريعا ينذر بقرب إنحلاله، وتغييره على نحو غير مسبوق، فمع وصول الرئيس (ميخائيل غورباتشوف) إلى السلطة في آذارمن العام 1985، وتبنيه لسياسات مختلفة، وبشكل تام عن الزعماء السوفيات، بدأت طبيعة العلاقة بين الدولتين العملاقتين -الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي - بالتغير، وأشر هذا التغير بداية التحول في النظام العالمي.

فقد وقع الانعطاف في السياسة السوفياتية بطرح (غورباتشوف) سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا)، وسياسة المكاشفة والعلانية (الغلاسنوست)، والتي أدت إلى تفاقم الازمة الداخلية، وسرعت في أحداث الثورات والاضطرابات في دول اوروبا الشرقية.

أما على الصعيد الخارجي، فقد إستندت السياسة الخارجية إلى افكار (غورباتشوف)، فكانت الدعوة السوفياتية إلى اعادة هيكلية السياسة الدولية على وفق معايير الإنسانية والأخلاقية، وجعل العلاقات بين الدول ذات طابع إنساني، حيث بدأت الدولة السوفياتية بتقديم تنازلات كبيرة منذ العام 1986، بشأن نزع السلاح وقد أشرت العروض التي قدمها

السوفيات للحد من سباق التسلح حقيقة العبء الإقتصادي الثقيل والتكاليف الباهضة التي يمثلها الاستمرار في الإنفاق على سباق التسلح.[(1)]

كما تراجعت السياسة الخارجية السوفياتية أيضا عن إلتزاماتها الايديولوجية، وتخلت عن دعم الأنظمة الشيوعية في اوروبا الشرقية والعالم.[(2)]

وفي النهاية، وبعد جملة احداث إنفرط عقد الكتلة الشرقية، ومن ثم تفكك الإتحاد السوفياتي، وترك هذا الحدث نتائج رئيسة ترتبط بأحداث تغيير في هيكلية النظام ثنائي القطبية، وفي طبيعة التفاعل بين وحدات النظام الدولي .

وفي الحقيقة لم يتوقع احد إنّ(ينهار) الإتحاد السوفياتي، وينفرط عقد الكتلة الشرقية بهذه الطريقة الدراماتيكية، وعبّر (هنري كيسنجر) عن دهشته بتداعي الكتلة الشرقية، وتفكك الإتحاد السوفياتي خلال مدة زمنية قصيرة بقوله: " مأمن قوة عالمية سبق ان تقطعت بهذا الحجم، وبهذه السرعة دونما اندحارها في اتون حرب ما " [(3)]، إذا كان متوقعا ان تكون نهاية النظام الدولي ثنائي القطبية عن طريق حرب عالمية.[(4)]

ولأول مرة منذ القرن الخامس عشر يحدث تغيير في النظام الدولي بدون حرب، ولكن بإعادة توزيع عناصرالقوة بين القوى الكبرى الشيئ الذي انعكس على الوضع الاستراتيجي مابعد الحرب الباردة في شكل مراجعة الخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية. [(5)] وبذلك فإنّ إنتهاء نظام ثنائي القطبية - بإنهيار القطب

---

(1) للمزيد ينظر: جوزيف .س. ناي، الحد من التسلح بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 100، (القاهرة: مركز الاهرام ، ابريل 1990)، ص 310، كذلك: د. حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، ط1، (بغداد: دار الشئون الثقافية العامة، 1988)، ص 133 .

(2) د. حسين البزاز، مصدر سبق ذكره، ص 128 .

(3) هنري كيسنجر، مصدر سبق ذكره، ص 460.

(4) د.انور عبد الملك، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-33.

(5) مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 3 (الجزائر :جامعة محمد خضير بسمكرة،، اكتوبر 2002) ص 162.

السوفياتي- أعفى العالم من خطر مواجهة نووية شاملة كانت تشكل هاجس قلق أمني بالنسبة لدول العالم، ولدول اوروبا على وجه الخصوص.

وقد مثل تفكك الإتحاد السوفياتي وغياب تأثيره في التفاعلات الدولية كقطب أساس تغيرا في هيكلية النظام الدولي، انعكس على طبيعة التفاعلات الدولية.

ويمكن القول ان التغيير الذي اصاب النظام الدولي ثنائي القطبية هو تغير (نظامي)، اي تغيير بشكل السيطرة والتحكم في النظام، إذ ان انحسار قوة ونفوذ وتأثير الإتحاد السوفياتي في السياسة العالمية، ادى إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية تستأثر بمصادر القوة والنفوذ العالمي، ومثل هذا التغير مقدمة لنتيجة طبيعية هي: حصول تغيير في التفاعلات الدولية بين وحدات النظام.

2. العوامل الإقتصادية:

ارتبطت أهمية العامل الإقتصادي وتأثيره في العلاقات الدولية، بحقيقةإنّ هناك علاقة بين تعاظم القدرة الإقتصادية والإنتاجية، والمركز الذي تحتله الدول في النظام الدولي، إذ تتوقف قوة الدولة على مدى قدرتها على بناء قاعدة صناعية مدنية وعسكرية، وترتب على نتائج الثورة الصناعية الثالثة " ظهور نظام جديد لخلق الثروة لا يقوم على العضلات كما كان في السابق"، وإنّما يقوم على العلم والمعرفة .[1]

ومن هنا ذهب الرأي القائل بأن العامل (التكنو- اقتصادي) - اي الإقتصاد المستند إلى تكنولوجيا الثورة الصناعية الثالثة - اضحى المتغير الرئيس في تحديد ورسم هيكل القوة في البيئة الدولية الجديدة، وبالتالي إنتاج الإنّماط الجديدة من العلاقات والتفاعلات السياسية

(1) الفين توفلر، تحول السلطة بين العنف والثرو والمعرفة، ط2، ترجمة: د. فتحي حمد ابن رشوان، ونبيل عثمان،(ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996)، ص 22، وكما يقول الدكتور (فؤاد مرسي): " ان السمة الأساسة للثورة الصناعية الثالثة هي إنّ التقدم العلمي أصبح اسرع من التطور التكنولوجي وان هذا التقدم التكنولوجي اسرع من تطورالإنتاج نفسه، وبذلك غدا العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة .انظر :د. فؤاد مرسي،الرأسمالية تجدد نفسها،سلسلة عالم المعرفة،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1990)، ص ص 15 – 17 .

والإقتصادية والعسكرية والقيمية، والتي تختلف عن الإنّماط السابقة في الأهداف والسلوك، ودرجة الارتباط، وكثافة التفاعل.[1]

وفي ضوء ذلك، فقد تجلت التحولات الإقتصادية، في التوجه نحو بناء نماإذج تنموية ترتكز على إقتصادالسوق، فتراجع الشيوعية، وفشل الخطط التنموية في معظم دول العالم الثالث فسح المجال أمام هذا التوجه، ومن جهة أخرى كان للتطورات التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات تأثيرا مباشرة في الإقتصادالعالمي الذي شهد بسبب هذه التطورات، إنفتاحا على الخارج، وبروز كتل تجارية حول بعض الأقطاب الإقتصادية مع تطور نوع من المنافسة بين هذه الكتل، وعولمة الإقتصاد، وتسارع حركة رأس المال.

فالإنتاجية الهائلة، وانفتاح الاسواق العالمية، وسهولة إنتقال رؤوس الأموال والسلع المترتبة على الثورة الصناعية الثالثة كانت دافعا أساسيا للتوجه نحو التكتلات الإقتصادية، في ظل إحتدام التنافس التجاري بين الاقطاب الإقتصادية الدولية.[2]

كما ان التطورات التكنولوجية في الاتصالات والمواصلات تركت اثارها في تسريع وتعجيل ظاهرة (التدويل)،[3]عن طريق تغيير نوعي لهذه الظاهرة،وذلك بارتقاء في وتيرة الحرية الدولية للتبادل، وإنتقال الموارد ضمن تصاعد وتكثيف المنافسة، إذ واكب هذا الارتقاء في توسيع المبادلات التجارية الدولية – بعد الحرب العالمية الثانية – إنتقال رؤوس الأموال عِبَرَ الحدود الوطنية عن طريق إقدام كبريات الشركات ذات الاصل

(1) فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الإقتصادوالتكنولوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية، (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996)، ص 35 .

(2)مصطفى بخوش، مصدر سبق ذكره، ص 168. كذلك: فتح الله ولعلو، مصدر سبق ذكره، ص 35.

(3) شهدت الرأسمالية ظاهرة (التدويل) والتي تعني: بان الحدود القومية لم تعد كافية لتوفير القاعدة التي تسمح بالنمو المفرط للقوى الإنتاجية، ولم يعدّ في الوسع تنمية هذه القوى وادارتها، إلاّ في إطار اوسع هو: الاطار الدولي، ذلك لان الثورة العلمية التكنولوجية احدثت عمليتين الاولى تجديد، وتوسيع القوى الإنتاجية والثانية تدويل القوى الإنتاجية التي من اجل ان تجدد وتتوسع لا بد ان تتخطى الحدود القومية لكل بلد من بلدان العالم، وأخذت تتشكل اشكال عديدة من صور التدويل الإقتصادي،مثل تدويل رأس المال والعمل وتدويل الازمة. ينظر: د. فؤاد مرسي،مصدر سبق ذكره، ص 105.

الأمريكي في بداية الأمر على القيام بتوظيف موجوداتها بمشاريع إستثمارية، في عدة مناطق من العالم - وخاصة في اوروبا الغربية، وقد أسهم التقاء الظاهرتين التجارية والمالية،(أي التوسع بالمبادلات التجارية والتوسع بإنتقال رؤوس الأموال)، في دفع النمو الرأسمالي بشكل جعل الإنتاجية في تقدم مضطرد، وعليه دخلت اقتصاديات دول الشمال الرأسمالية مرحلة توسع جديدة هي مرحلة العولمة.(1)

ويثبت ذلك حقيقة أن ظاهرة العولمة ملازمة للتطور الرأسمالي، فهي نتاج التحولات الموضوعية في بنية النظام الرأسمالي، وفي قاعدته الأساسية المشروع الصناعي والتقسيم الإجتماعي للعمل فيه ومستوى تطوره التكنولوجي، إذ تمثل العولمة إتساعا لبنية النظام الرأسمالي على مستوى العالم.(2)

وقد ترتب على هذه التحولات الحاجة إلى آليات، وقواعد جديدة لتنظيم العلاقات الإقتصادية الدولية، واستجابة لهذه الحاجة تم إنشاءمنظمة التجارة العالمية في العام 1994، لتشكل مع المؤسسات الدولية الأخرى، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اهم أدوات إدارة الإقتصاد العالمي، وعولمة التجارة، وفتح الاسواق العالمية، وازالة الحواجز المفروضة من قِبَلِ الدول على التجارة.

غير ان هذه المنظمات والمؤسسات الإقتصادية لاتتناسب مع حجم التحولات الإقتصادية العالمية، ومايرتبط بها من تحديات، فضلا عن انها في الغالب تمثل مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، لذا تبقى هناك ضرورة إلى إيجاد أنظمة قواعد متطورة لإدارة الاقتصاد العالمي.

---

(1) فتح الله ولعلو،مصدر سبق ذكره، ص ص 19- 24.

(2) للمزيد حول هذه التحولات ينظر: د. محمد محمود الامام، الظاهرة الإستعمارية الجديدة ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، في د. عبد الباسط عبد المعطي (محررا)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، ص ص 77 – 85.

وبعبارة أخرى، الحاجة إلى مؤسسات إقتصادية عالمية تعالج التحديات الإقتصادية التي يواجهها العالم ككل، وتضمن المشاركة الفاعلة للدول النامية فيها.

ان تخفيف العوائق التجارية التي كانت تفرضها الدول، فضلا عن إلى إنخفاض تكاليف النقل والاتصالات بفضل التطورات التي قدمتها الثورة الصناعية الثالثة أسهم في زيادة حجم المبادلات التجارية، وتطور ونمو دورالشركات متعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي،[1] لتصبح من اهم الدافعين الرئيسن لعولمة الإقتصاد، ومن اهم الفواعل المؤثرة في النظام العالمي.

وإلى جانب ذلك، فإنّ الشركات متعددة الجنسيات والتكتلات الإقتصادية الدولية، والمنظمات والمؤسسات الإقتصادية العالمية - التي تطلبتها طبيعة التحولات الإقتصادية الدولية - أصبحت تتمتع بسلطات ووظائف إقتصادية على حساب تناقص في وظائف الدولة ومقدرتها على مواجهة المنافسات الإقتصادية، ومن ثم الاسهام في تأكل سيادة الدولة.

ولقد أثر الترابط الإقتصادي العالمي - المتمثل بزيادة حجم المبادلات الدولية، وظهور الكتل الإقتصادية، وكثافة الاعتماد المتبادل - في طبيعة التفاعلات الدولية، فقد أجُبرت الدول على إستبعاد استخدام القوة العسكرية، والتوسع الإقليمي كوسيلة لزيادة مكاسبها، بسبب تصاعد الكلف المترتبة على استخدامها للقوة العسكرية، وبدلا من ذلك،أخذت الدول تركزفي زيادة إنتاجها في بالإقتصاد العالمي.

3. العامل التكنولوجي:

يمثل التغيير في نمط التكنولوجيا الذي ترتب على الثورة الصناعية الثالثة احد أبرز المتغيرات المؤثرة في النظام الدولي، وفي طبيعة العلاقات الدولية. وقد ادى الاتساع المتزايد لانجازات التكنولوجيا، وتعدد استخداماتها إلى تأثيرات كبيرة في هيكلية النظام الدولي، وقيمه وفي سيادة الدولة، لاسيما في ظل إتساع إنّماط الاتصال والتبادل المختلفة.

---

(1) جيفري فرانكل،عولمة الاقتصاد،في: جوزيف س. ناي و جوند. دوناهيو،مصدرسبق ذكره، ص ص 77-78.

فالثورة الصناعية الثالثة، والتي تُعرف بـ(الثـورة التكنـو معلوماتيـة) ترتكـز عـلى المعرفـة المكثفة، فمن النتائج العديدة لتكنولوجيا المعلومات هي الحلـول السريـع للبرمجـة والإنسـان الآلي محل اليد العاملة (الإنسان) في عمليات ذهنية كثيرة ومتنوعة وبكفاءة عالية.[1]

وينظر إلى الثورة الصناعية الثالثة عادة، بأنّها ثورة في تكنولوجيا الاتصالات الجديدة لبـث المعلومات، وثورة في اجهزة الكومبيوتر لمعالجتها، كـما ان أسـاس ثـورة المعلومـات هـذه ومـا يدفعها إلى الأمام، هما :" مدان قويان يهزان بنـى السـلطة في العـالم، اولهـما الزيـادة الكبـيرة، والإنتشار الواسع للمعرفة والمعلومات، وثانيهما الأهميـة المتزايـدة للمعرفـة في إنتـاج الـثروة والهبوط النسبي لقيمة المصادر المادية ".[2]

إذ تعدّ التطورات التكنولوجية التي أنتجتها الثورة الصناعية الثالثة بمثابة العامل الأسـاس الذي يقف وراء كل المتغيرات والتحولات الدولية الكبرى التي تجري في الوقت الراهن، والتـي تعد من المدخلات المهمة لتحديد طبيعة البنية التي يقوم عليها النظام الدولي.

فقد أفضـت هـذه الثـورة إلى تغيـرات جديـدة عـلى صـعد مختلفـة اقتصـاديا وسياسـيا وعسكريا وثقافيا، ولم تجعل شبكة المعلومات العالميـة وثـورة الاتصـالات والمواصـلات – أحـد أهم أدوات العولمة الإقتصادية – إنتقال رؤوس الأموال والمبادلات التجارية اكثر سهولة وسرعة فحسب، بل جعلت في الامكان كذلك نقل تقسيم العمل عبر جميع حالات الإنتاج والتسـويق مع اكتساب قيمة مضافة في عدة دول .[3]

---

(1) تمثل الثورة الصناعية الثالثة امتدادا طبيعيـا للثـورتين الصـناعيتين الاولى والثانيـة، وعكسـت هـذه الثـورات تطويرا في القوى الإنتاجية، فالثورة الاولى ظهرت فيها الادوات المتخصصة كأدوات للعمل تسـتخدم كامتـداد ليد الإنسان اما الثورة الثانية في قوى الإنتاج، فهي الثورة الصناعية والتي تميزت ببدء الإنتاج الالي، اما الثـورة الثالثة فان العلم نفسه قوة إنتاجية مباشرة. ينظر: وتولد ريبكزينسـكي، تـرويض النمـر- الكفـاح مـن اجـل السـيطرة عـلى التكنولوجيا،ترجمـة:د.فـاخر عبـد الـرزاق جعفـر،(بغـداد:دار الشـئون الثقافيـة العامة،بغداد،1999)، ص ص 11-16.

(2) ولتر ب. رستون، افول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة: سمير عـزت نصـار و جـورج خوري (عمان - الاردن: دار النسر للنشر والتوزيع، 1995)، ص ص 14- 15 .

(3) ولتر ب. رستون، افول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، مصدر سبق ذكره ، ص 98.

وفي ضوء ذلك فان المنتجات أضحت تجمع من عدة أماكن أو تنتج اجزاءها في اماكن مختلفة ومتعددة، ومن قِبَلِ مؤسسات وشركات متعددة الجنسيات بعيدة عن اجهزة ومؤسسات السيادة التابعة للدول.[1]

وتؤدي تكنولوجيا المعلومات دور قاطرة التغيير في الحقبة الجديدة من السياسة العالمية، فهي تعمل على اعادة تشكيل العلاقة بين السياسة والقوة، وتعتمد القوة العسكرية الآن في جوهرها على تقنية المعلومات، كما منحت الثورة (التكنو- معلوماتية) في الميدان العسكري هامشا واسعا في طريقة استخدام القدرات العسكرية بشكل اكبر، وبنتائج ادق، وتؤشر المعطيات بأن التطورات في تكنولوجيا المعلومات من شأنها احداث تغييرا نوعيا، وصف بأنّه ثورة في الشئون العسكرية، تقوم على أساس التفاعل بين النظم التي تجمع المعلومات وتعالجها وتدمجها وتنقلها، والنظم التي تستخدم القوة العسكرية .[2]

بما يعني إنّ من يمتلك الأسبقية والقوة في مجال تكنولوجيا المعلومات ستكون له الميزة والغلبة في القوة ولاسيما القوة العسكرية، وفي حروب المستقبلومن جهة أخرى، فإنّ تطورات الثورة (التكنو-معلوماتية) لا تؤدي إلى إعادة تعريف عناصر قوة الدولة فحسب، بل إلى إعادة تعريف بعض المفاهيم الرئيسة، مثل: السيادة والأمن والحدود الدولية.[3] فقد ادت مخرجات هذه الثورة بضعف سيطرة الدولة على حدودها، وبروز العديد من الانشطة العابرة للحدود، والتي لاتخضع لسيطرة الدولة .

---

(1) بنجامين باربر ، عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة , ترجمة: احمد محمود (القاهرة: المشروع القومي للترجمة في المجلس الاعلى للثقافة , المطابع المصرية، 1998). ص 17.

(2) زلمي خليل زاد و جون وايت، الدور المتغير للمعلومات في الحرب (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004)، ص13. كذلك: لورنس فريدمان، الثورة في الشئون العسكرية (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001)، ص 11- 14.

(3) د. حسنين توفيق ابراهيم،النظام الدولي الجديد في الفكر العربي،مجلة الفكر العربي،المجلد23، العدد 3-4 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1995)، ص 57.

والأكثر من ذلك أسهمت التطورات في مجالي الاتصالات والمواصلات إلى كثافة التفاعلات الدولية، وعلى مختلف المجالات، مما فسح المجال أمام ظهور الفواعل الدولية من غير الدول، ووفرسهولة إنتقال انشطتها إلى المجال العالمي، وتنامي ادوارها ووظائفها بحيث أخذت تزاحم سلطة وسيادة الدول، فضلا عن نمو دور المنظمات الدولية، وزيادة عددها، وظهورالشبكات الحكومية الرسمية، بسبب من تزايد الاهتمام الدولي لمعالجة ومجابهة المشكلات العالمية .

والى جانب ذلك فإنّ التطور في وسائل الاتصال، ونقل المعلومات، وسرعة تداولها عبر الدول، وما ترتب على ذلك من اختصار غير معهود للزمن، والمسافات بين مختلف مناطق العالم، جعل من الأفكار والمفاهيم عن الظواهر والأشياء تتأثر إلى حد بعيد بالأحداث الجارية والتطورات المتلاحقة على امتداد هذا العالم، وأسهم ذلك في خلق إهتمامات وتصورات عالمية مشتركة، وإيجاد قيم عالمية مشتركة،[1] لذا فإنّ للثورة (التكنو - معلوماتية) تأثيراتها المهمة على صعيد نشر القيم والأفكار، إذ تستطيع الدول التي تمسك بزمام هذه الثورة أن تنشر قيمها وأطرها الفكرية، وتسبغ عليها طابعا عالميا، وهذا الأمر يثير العديد من التساؤلات حول الخصوصيات الثقافية والحضارية للدول النامية.[2]

ومما تقدم يمكن القول بأن التحولات في المجالات التكنولوجية والإقتصادية، تتسبب بتغيير طبيعة التفاعلات الدولية، كما انها تسهم في التآكل التدريجي لسيادة الدول، ويبدو إنّ نفس العوامل (التكنولوجية والإقتصادية)[*] التي كانت قد أسهمت وبشكل فاعل في إيجاد نظام الدولة القومية، تعمل اليوم على اضعاف سلطتها وسيادتها، في مقابل

---

(1) د.علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر العربي،المجلد23(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1995)، ص13.

(2) د. حسنين توفيق ابراهيم،مصدر سبق ذكره، ص 57.

(*****) ان تطور المخترعات كان احد العوامل المهمة في انشاء الدولة القومية، حيث ان اختراع البارود، وتطور صناعة الاسلحة مكنت من انشاء الجيوش النظامية والسيطرة على الاقليم وحدود الدولة، كما ان نمو الثروة لدى الطبقة الوسطى - التي جاءت بفعل نمو التجارة والصناعة - ادى إلى دعمهم انشاء سلطة مركزية قوية لحماية مصالحهم. (الباحثة).

تعزيز سلطات الفواعل الأخرى،فضلا عن ذلك فقد فرضت التطورات الإقتصادية والتكنولوجية نوعا جديدا من التحديات الأمنية التي تعرض لها النظام العالمي، والتي ولدت إهتماما عالميا في العمل على مواجهتها أو تقليص آثارها.

ثانيا: طبيعة التغير في بنية النظام الدولي بعد الحرب الباردة (**):

يشهد النظام العالمي المعاصر بنية معقدة ومختلطة، ويعود ذلك إلى ان التطورات التي شهدها هذا النظام جعلت من الصعوبة الاستناد إلى التحليلات السابقة،إذ ان بنية النظام الدولي- على وفق هذه التحليلات - كانت تقوم على ركيزتين أساسيتين: الأولى تمثل توزيع الموارد وتركيزها بين الوحدات (الدول)، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة وتشغل مكانة متقدمة بالقياس مع بقية الوحدات الدولية الأخرى، وينتج عن تراتبية القوة هذه اوضاعا وظروفا معينة تنعكس آثارها على شكل إنّماط متكررة لسلوك الوحدات الدولية، ووضع الترتيبات والروابط التي تنظم العلاقة بين وحدات النظام الدولي، (1) وتعكس هذه الترتيبات مجموعة من القيم والاطر التنظيمية والمؤسسات، توضع بضوء ادراك ومصالح القوى المهيمنة في النظام الدولي، ويمثل ذلك الركيزة الثانية لبنية النظام الدولي.(2)

إذ لم تعدّ بنية النظام الدولي تمثل حصيلة التوازنات بين القوى الدولية لتدبير العلاقات فيما بين الدول، فقدأدت التحولات والمتغيرات العالمية إلى بروز فواعل أخرى من غير الدول، تؤدي ادوارا مؤثرة في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، ومنافسة أيضا

** تستخدم معظم الدراسات مصطلحي البنية والهيكلية على نحو التناظر، في حين ترى الباحثة ان البناء وفقا للغة العربية اوسع مضمونا ودلالة من الهيكل، فالبناء يشير إلى تشييد مادي ومعنوي، في حين ينصرف لفظ الهيكل إلى الجوانب المادية، وبضوء ذلك فسيتم استخدام لفظ البنية للاشارة إلى الجوانب المادية والمعنوية في النظام الدولي وتستخدم لفظ الهيكل للاشارة إلى الهيكل المادي للنظام الدولي. (الباحثة).

(1) د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص 59. كذلك: د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 34.

(2) Hans Abrahamsson, Op.Cit, pp.7-9.

للدولة داخل نظام عالمي أصبح أوسع من نظام الدول، والمرتكز على أساس إحتكار الدول إدارة شئون السياسة الدولية .[1]

وفي ضوء ذلك يمكن القول إنّ بنية النظام الدولي تخضع لتحول جوهري بحيث ان إفتراضات كانت أساسية في تحليل العلاقات الدولية، مثل إفتراض وجود النظام الهرمي(النظام في داخل الدول)، والنظام الفوضوي (النظام بين الدول)، لم تعدّ تنطبق على واقع النظام العالمي بعد الحرب الباردة،[2] والى ذلك ذهب بعض دارسي العلاقات الدولية إلى ان بنية النظام الدولي التي تراوحت تاريخيا بين الهرميةوالفوضوية على وشك الاستبدال بنموذج آخر، والى ذلك يقول (هاس بيتر): " ان النظام السياسي الدولي المعاصر يواجه اثنين من الحقائق الجيو سياسية الجديدة التي تتحدى مبادئ الجغرافية القديمة للسيادة الوطنية، وهوإحتمالية إنتهاء الهرمية والفوضوية، واستبدالهما بنموذج حكم آخر.."[3]

ولذا فقد إنشغل دارسو العلاقات الدولية حول الشكل المستقبلي للنظام الدولي، وطبيعته الهيكلية في اعقاب إنتهاء الحرب الباردة، وزوال النظام ثنائي القطبية،إذ قدمت

---

(1) محمد السعيد إدريس،مصدر سبق ذكره، ص 18 .

(2) ميز (كينث والتز) بين النظام السياسي(الهرمي) داخل الدولة والذي يقوم على اساس تسلسل السلطة واحتكار الدولة المشروع لاستخدام القوة، وبين النظام السياسي الدولي (الفوضوي) الذي يتسم بعدم وجود سلطة عليا أو حكومة عالمية، تحتكر استخدام القوة وإنّما يسود مبدأ الاعتماد على الذات في دفاع الدول عن نفسها، ويترتب على ذلك صراع الدول وسعيها من إجل القوة، ومع ان (والتز) يرى ان الهرمية ممكنة كنظام دولي اما من خلال التنازل عن الدول لقوة اعلى منها، وهو احتمال غير ممكن، أو ان تحتكر دولة القوة المطلقة بحيث يمكنها ذلك من فرض سياساتها وقواعدها وقيمها على الجميع وهو احتمال بعيد ايضا فضلا عن انه سريع الزوال، لذلك ركز(والتز) في دراسته على بنية الفوضى التي عدّها اكثر بنية اقوى واكثرها استقرارا، ينظر: ريتشارد ليتل، مصدر سبق ذكره، ص ص 205-206. كذلك: غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره،ص 211.

(3)يناقش أستإذ العلوم السياسية في جامعة ماساتشوستس الامريكية (هاس بيتر) نموذجا بديلا يقوم على اساس الحكم العالمي الشبكي اللامركزي الذي يعتمد على شبكات منتشرة لفاعلين مختلفين يؤدون وظائف متعددة ومتداخلة للمزيد ينظر:

=Haas M. Peter, Addressing The Global Governance Deficit, Global Environmental Politics,Vol 4. No. 4 (US: Published by The MIT Press, November 2004),pp. 1-2..

العديد من الطروحات صورا لشكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة، منها ما افترض قيامه على أساس هيكل احادية أو ثنائية أو متعدد القطبية، في حين تبنت محاولات أخرى، التوليف بين نمط القطبية الاحادية(العسكرية) والقطبية المتعددة - سواء كانت إقتصاديةام حضارية،[1] وحاول طرف ثالث البحث في أساس القوة لتحليل هيكلية النظام الدولي، ورأوا ان بروز مصادر جديدة للقوة (الناعمة، والذكية) يمكن ان تكون مصادر فاعلة يؤدي إلى نشوء اقطاب مختلفة ومتعددة ومتفاوتة القوة.[2]

وعلى الرغم تعدد الطروحات تبقى الحقيقة القائمة، بأن النظام الدولي بعد إنتهاء الحرب الباردة لم يستطع أن يستقرأ ويبلور بالاستناد النظرية متكاملة أونظاما معرفيا له نسقه المتماسك من المبادئ والأهداف التى تحظى بالقبول العام وتصلح أساساً لصياغة بنيته، وارساء قواعد شرعيته كنظام دولي جديد.[3]

كما يظهرإنّ هذه الطروحات لم تتجاوز الاطر التقليدية للتحليل في استمرارها بأعطائها الدولة الدورالمركزي في صياغة وتشكيل هيكلية وبنية النظام الدولي، في حين ان واقع التطورات العالمية يشير إلى انه من المرجح ان تكون طبيعة التغيير الذي شهده النظام الدولي منذ إنتهاء الحرب الباردة، ليس داخل النظام الدولي باعادة توزيع مصادرة القوة والتأثير بين القوى الدولية، كما انه ليس تغييراً في طبيعة التفاعلات الدولية، وإنّماهو: تغيير في النظام ذاته، ويحدث ذلك عبر تغير طبيعة وأنواع الوحدات والكيانات المكونة للنظام،

---

(1) ينظرعلى سبيل المثال: د. علي الدين هلال، مصدر سبق ذكره، ص ص 21- 23. كذلك: ياسر ابو شبانة، النظام الدولي بين الواقع الحالي والتصور الاسلامي، ط1، (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998)، ص 117.

(2) د. ناصيف حتي، دور القوى الصاعدة في النظام العالمي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية - رؤية استشرافية، ط1، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 66.

(3) د. حيدر علي حسين،رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 43، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2013)، ص 14.

ويتضمن هذا التغير: تغيرا في طبيعة التفاعلات والمؤسسات والقيم والأولويات التي يتبناها النظام في إدارة الشئون العالمية.

فالانموذج (الويستفالي) للنظام الدولي بدأ يخضع لتحولات مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، ويبدو ان الدافع الرئيس لعملية التحولات هذه يعود إلى تغلغل العولمة إلى جميع مناحي الحياة، والعولمة - بسبب خصائصها المتصلة- تسببت في اتساع عملية تطوير الإقتصادالعالمي، وتكثيف العلاقات الدولية، و ظهور أشكال هجينة جديدة من التعاون الإقتصادي مابين الدول.(1)

وقد ترافقت العولمة مع مجموعة من التطورات على الصعيدين العلمي والتكنولوجي، وخاصة فيما يتعلق منها بتكنولوجيا وسائل الاعلام والاتصال، والتي قادت إلى تحولات جذرية في مجمل التفاعلات الإنسانية، فضلا عن ذلك فإنّ التطورالتكنولوجي الذي ساعد على تخطي الكثير من حواجز القوانين والمسافات والحواجز الإقتصادية، لم يؤدِ إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول، وترابط الإقتصاديات عبر شبكات متخطية للحدود القومية فحسب، بل ادى إلى إنتشارالجهات الفاعلة من غير الدول على المستوى العالمي، وتنامي ادوارها، وظهور التحديات والمشكلات المتخطية للحدود القومية.(2)

ولفهم عملية التغيير في بنية النظام العالمي، والتي ترتبت على هذه التطورات قدم (جيمس روزناو) ثلاثة مؤشرات متغيرة تتضمنها هذه العملية ترتبط بما يلي:(3)

1. متغيرات في المجال (الجزئي)، وتتضمن تغير في وعي الأفراد، نظرا لما قدمه التطور التكنولوجي، في المجالات الاتصالية والاعلامية من قدرة على الإنتشار السريع و الواسع، وترتب عليه تدفق كبير للمعلومات، وقدرة على تتبع الاحداث وتحليلها بما

---

(1) اناتوليبورشنيك، مصدر سبق ذكره، ص 12.

(2) For More Details See:

=JamesN.Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne, Rienner Publishers, 1992)،pp.30-31.

(3) Ibid, p.14.

دفع المواطنين إلى الاحتجاج على السلطات، والمطالبة بأشكال حكم اكثر ديمقراطية في ظل توجه العالم نحو إتساع نطاق الحريات السياسية وتقلص الرقابة المركزية على الإقتصاد، وهذه العمليات في المجال الجزئي تؤشرالى تقليص دور الدولة ووظائفها.

2. متغيرات في المجال الجزئي- الكلي، وتتضمن تغيير في سلطة الدولة المركزية، إذ ترتب على تزايد وعي المواطنين، وتنامي قدرتهم على مراقبة ورصد الاحداث، والضغط على الحكومات، ازمة في الشرعية تعيشها الدولة، ذلك ان شرعية وجود الدولة والحكومات تتأسس إنطلاقا من حجم انجازها في مجالات الأمن وتلبية الاحتياجات الضرورية، ومن ثم إنّ ضعف فاعلية الدولة في مواجهة التحديات الكبيرة وفي وضع السياسات والمعالجات للمشكلات التي انبثقت مع تنامي العولمة والترابط الإقتصاد يجعل هذه الدول تعيش ازمة سلطة، وتعزز هذه الازمة من سلطات وادوار المنظمات الحكومية وغير الحكومية الدولية، والشركات متعددة الجنسيات والحركات الإجتماعية وغيرها.

3. متغيرات في المجال الكلي، وتتضمن "تفكك الهياكل العالمية"، اي التغير في البنية السياسية الدولية،والتي كانت منذ اكثر من ثلاثة قرون قائمة على نظام فوضوي مكون من الدول القومية ذات السيادة التي لا تعترف بأية سلطة اعلى منها، وتسير نزاعتها اما بالتوافق، واما عن طريق الحرب، ويرى (روزناو) إنّ النظام الدولي القائم على مركزية الدول يشهد تراجعا، بسبب من التغيير في سيادة وسلطة الدولة القومية التقليدية،في مقابل ذلك ظهرعالم متعدد المراكز اكثر تعقيدا بفواعل جديدة، وهياكل وعمليات وقرارات وقواعد جديدة، تنافس كلها الدولة، وتشكل ضغوطا كبيرة على مركزيتها،كما انها تتعاون مع الدول لمعالجة التحديات، ووضع السياسات المناسبة،وبالمحصلة فإنّ هذه التطورات حتى إذ لم تلغِ دورالدولة نهائيا فإنّها لم تعدّ الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية.

وترتب على ذلك عدة نتائج ذات صلة مباشرة بهيكل النظام العالمي وتفاعلاته، من أهمها :

1. تغير في وضعية الدولة ومكان إنتهاء في النظام الدولي، حيث لم تعدّ الدولة القومية، والتي أرست دعائم النظام الدولى الحديث منذ معاهدة (ويستيفاليا) في العام 1648، الفاعل الوحيد الذي يحتكر العمل السياسي على المستوى الدولي،إذ تواجه الدولة القومية الآن "حصارا من أعلى، وحصارا من أسفل"، عن طريق ظهور واستتباب فاعلين دوليين على المستوى فوق القومي، فضلا عن ظهور الهيئات غير الحكومية (منظمات مجتمع مدني،وشركات خاصة، وتجمعات منظمة أخرى)في داخل الدولة هذه العوامل، فضلا عن زيادة الحروب والصراعات العرقية والاثنية، أدت إلى تدهور الأحقية التمثيلية لبعض الدول، خاصة الدول التي تفككت بفعل هذه الصراعات، والتي يطلق عليها بـ(الدول الفاشلة)، إذأصبحت هذه الظاهره من خصائص النظام العالمي المعاصر،وشغلت حيزا من الاهتمام الدولي لإعادة بنائها لما تشكله من تهديد للأمن والسلم العالميين.[1]

وهكذا فإنّ سيادة الدولة القومية التي إرتكزت تقليديا على أساس " احتكارها للسلطة داخليا، وعدم السماح لاي جهة بمشاركتها هذه الميزة، ثم إنّها تتمتع خارجيا بالأحقية التمثيلية المطلقة " لم تعد كذلك، لذا فإنّ هناك إتجاها في الفقه القانوني يرمي إلى إعادة تعريف السيادة الوطنية على أنّها ليست احتكار للدولة، وإنّما هي تتمثل في المسئولية عن حماية المواطنين، بواسطة الدولة، أو بواسطة آخرين إذا ما فشلت هذه الدولة، وهو ما بدأت بوادره بظهور ما يعرف بحق التدخل الإنساني.[2]

---

(1) بهجت قرني، مصدر سبق ذكره، على الرابط الآتي:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221495&eid=1671

(2) المصدر نفسه.

2. لقد ادى التغيير فى وضعية الدولة إلى تغيرات بنيوية أخرى، ترتبط بتغير القيم والتصورات الأساسية للتهديدات، والقضايا التي تشغل الاهتمام العالمي[1]، فقد ازداد الاهتمام والتركيز في النظام العالمي على القضايا المتعلقة (بالسياسات الدنيا)، مثل الهجرة، واللاجئين، وتجارة المخدرات، وغسل الأموال، والتحول الديمقراطي، والتنمية، والبيئة، والإرهاب. إذأصبح التهديد ليس بالضرورة تهديدا عسكريا خارجيا يأتي من الدول الأخرى، ومن ثم فلا يصلح حياله استخدام القوة العسكرية. وانعكس ذلك في تغير مفهوم الأمن الذي لم يعدّ مرتبطا فقط بالدولة أو بالنظام السياسي، بل أصبح مرتبطا بأمن الافرد، ومن هنا دخل مفهوم الأمن الإنساني بنود الأجندة الدولية، لينافس إن لم يحل محل مفهوم الأمن القومي.[2]

3. ان التغير في مفهوم الأمن يؤثرفي بنية النظام الدولي الفوضوية، فالنظام الدولي يصبح بالضرورة نظاما فوضويامع وجود الدول القومية ذات السيادة المطلقة التي لاتسمح بأن تعلو سلطة قرار فوق سلطتها، والتي تلجأ بسبب التنازع إلى استخدام القوة العسكرية في حسم النزاع،وتحقيق مصالحها،ومن هنا شكل الاهتمام بالقوة العسكرية واستراتيجيات الدفاع عن الأمن القومي أهمية عُليا في السلوك الدولي (السياسة العليا) في ظل وجود التهديد العسكري الدائم لوحدات النظام الدولي.[3]

في حين يظهر مفهوم الأمن الإنساني، تغيرا في تصور شكل التهديد، فإذا كان الأمن القومي يقوم على أساس ان التهديد موجه ضد حرمة الحدود الدولية وإنتهاءك الاستقلال الوطني، فإنّ تصورات الأمن الإنساني للتهديد بأنّه موجه ضد الأمان الفردي بجميع أبعاده

---

(1) يذهب (هانز أبراهامسون) استإذ الدراسات العالمية في جامعة غوتنبرغ السويدية إلى الربط بين القيم والتصورات التي يحملها الفاعلون الدوليون عن العالم وتهديداته وبين الهياكل الدولية، إذ يعتقد: بان البنى الدولية ليست ثابتة بل متغيرة، فعلى وفق تغير القيم والتصورات للتهديدات الأمنية، فان الهياكل الدولية يجب ان تلبي أو تتوافق مع هذه المتطلبات. ينظر:

Hans Abrahamsson, Op.Cit, pp.7-8 .

(2) بهجت قرني، مصدر سبق ذكره .

(3) بهجت قرني، مصدر سبق ذكره، على الرابط الآتي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221495&eid=1671

أو إنتهاءك الحرية الشخصية، ولا شك إنّ ذلك قد انعكس على وسائل الحماية، فبدلا من الركون إلى القوة العسكرية وسياسة الأحلاف، فإنّ الدول ستلجأ لحماية الأمن الإنساني إلى التنسيق والتعاون فيما بينها، واشراك الفواعل الدولية الأخربعيدا عن استخدام القوة العسكرية،من أجل إنشاءآليات في مجالات السياسات الدنيا والعليا لتحقيق الأمن الإنساني ورفاهية الأفراد.[1]

ومن هنا فقد دفع تفاقم التحديات العالمية الجديدة، والتي ترتبط بأمن الإنسان والكوكب دول العالم والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية إلى تطوير واختبار عدد من أشكال واليات التفاعل التعاوني في مختلف المجالات وخاصة في المجالات الإقتصادية والبيئية، فضلا عن العمل لتحسين الاسس القانونية والدولية وتحقيق التوحيد للوثائق الإقتصادية في ظل ظروف التنوع والتوسع الكبيرين في العلاقات الإقتصادية الدولية،كما تراجعت وسائل الاكراه بالقوة العسكرية - بين الدول - في ظل عولمة العلاقات الإقتصادية العالمية، واكتسب طابعا مختلفا يقوم على استخدام العقوبات الإقتصاديةفي إطار المنظمات الدولية، خاصة مع دول عالم الجنوب [2]

وفي ضوء ما تقدم، تبقى إمكانية الخيارات المستقبلية لتطور هيكلية النظام العالمي مفتوحة، وادراكا لهذا الواقع قدم- على سبيل المثال - المفكر الاستراتيجي الأمريكي ورئيس مجلس العلاقات الخارجية (ريتشارد هاس)تصورا مغايرا لمستقبل النظام عارض فيه فكرة قيام نظام دولي متعدد الاقطاب، إذ يعتقد (هاس) إنّ النظام الدولي يتجه نحو (اللاقطبية)، حيث سيتسم النظام الدولي بتعدد مراكز القوى، ولكنه تعدد مختلف عن القطبية التقليدية التي تمثلها الدول، فالنظام العالمي الجديد يتميز بصعود فاعلين من غيرالدولفي وقت تشهد فيه الدولة القومية تراجعا أمام سلطات قوى أخرى، مثل

(1)بهجت قرني، مصدر سبق ذكره، مصدر سبق ذكره، كذلك ينظر: تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 98.
(2) اناتولي يورشنيك، مصدر سبق ذكره، ص 12.

المـنظمات الدوليـة (الإقليميـة، والعالميـة)، والشركـات المتعـددة الجنسـيات ووسـائل الاعـلام والمنظمات الدولية غير الحكومية، كما سيشهد النظام مستقبلا تعـدد وتشـتت مراكـز القـوى من حيث إنتشارها، وتعدد من يملكها، فالى جانب القوى الدولية سيكون هناك قوى إقليميـة صاعدة، يطلق عليها تسمية(القطبية الإقليميةالجديدة)، وسيزيد التحول من القطبية الدولية إلى الإقليميـة مـن ضـعف سـيادة الدولـة أمـام سـلطات التجمعـات السياسـية والإقتصـادية الإقليمية[1]، والمثال الأبرز على القطبية الإقليمية هو: الإتحاد الاوربي.

ولا تنطوي (اللاقطبية) عند (هاس) على تعددية الجهات الفاعلة فحسب، بل أنّها تفتقـر إلى الهياكل والعلاقات الثابتة التي ممكن ان تساعد في معرفة نمط النظام وهيكليته (احاديـة أو ثنائية اومتعددة)، وفي ضوء ذلك لن يكون للتحالفات مكانا في الواقـع الـدولي،إذ سـيغيب تصنيف الدول إلى حلفاء وخصوم و ستشـهد الـدول والفواعـل الأخـرى تعاونـا لحـل القضـايا العالمية المشتركة، وعلى الرغم من ان وضع (اللاقطبية) معقدا، وربمـا خطـراً (هـاس) يـرى إنّ تشجيع درجـة أكـبر مـن الانـدماج في الإقتصـادالعالمي سـوف تسـاعد عـلى تعزيـز الاسـتقرار العالمي، وسيتميز النظام العالمي بإنشاء تجمعات رئيسـة مـن الحكومـات والجهـات الفاعلـة الأخرى متعاونة في حل وإدارة القضايا العالمية، ومن شأن ذلك المحافظة على النظـام العـالمي من التدهور والتفكك.[2]

ومن ذلك التحليل يتبين إنّ القطبية الدولية المبنية على تراتبيـة القـوة ستسـتبدل بـنمط من القطبية (المتضافرة) بحسب اصطلاح (هاس)، والتي تجمع الـدول مـع الجهـات الفاعلـة الأخرى في إدارة النظام العالمي، وبذلك ستزول اهم سمة من سمات النظام الدولي التقليدي .

ولا يستند تراجع القطبية الدولية إلى أساس تغير سـيادة الدولـة، وصـعود جهـات فاعلـة أخرى على المستوى العالمي وظهور القطبيـة الإقليمـي فحسـب، بـل ان تنـاقص قيمـة القـوة

---

(1) Richard N. Haass, The Age Of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance, Foreign Affairs (May-June 2008),pp. 45-53.

(2) Ibid. pp .55-56.

العسكرية-المقوم الرئيس للقطبية الدولية- في العلاقات الدولية أمام صعود أنواع أخرى من القوة، والترابط الإقتصادي العالمي، وتنامي الوعي العالمي برفض استخدام القوة في علاقات الدول، كل ذلك ترك اثره فيإنتشار القوة بالعالم، وعدم تمركزها بيد القوة الدولية الكبرى.

ومن هنا لايمكن تشبيه النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين بنظام توازن القوى بطابعه التنافسي متعدد الاقطاب، لأنه في ظل تطورات العالمية اضحى النظام العالمي يواجه: "عجزا كبيرا ألاّ وهو فقدان الوظيفة المركزية لنظام التوازن القديم، وهي: الحرب بوصفها وسيلة للدفاع ضد مطامح السيطرة، وتسوية التنافس بين الدول ذات السيادة، ففي ظل النظام الدولي الحالي هناك خيار الحرب فقط على المستويين الأوسط والأدنى، ولم يعدّ موجوداً على المستوى الأعلى، حيث تتجمع القوى العظمى الوحيدة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية والقوى النووية الأخرى وأهم اللاعبين الدوليين في العالم الأول ".[1]

ولاتنتهي تحليلات دارسي العلاقات الدولية عند هذا الحد، إذ تتسع التصورات المستقبلية لشكل النظام السياسي العالمي، إلى ابعد من ذلك، فالتغيير في بنية وهيكلية النظام الدولي وفر فرصة للبحث عن شكل النظام العالمي أو الكيان السياسي العالمي المستقبلي الذي سينبثق بعد زوال نظام الدول (النظام الدولي).

وبهذا الصدد يجادل (هيدلي بول) بأنه: "لايمكن لنظام الدول ان يظل قابلا للاستمرار، إلاّ إذا تم الحفاظ فيه على عنصر المجتمع الدولي فيه - اي الرغبة في عيش الدول معاً، والاتفاق على أهداف مشتركة- وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على الحفاظ على توسعة التوافق بشأن المصالح والقيم المشتركة، والذي يوفر الأساس لقواعده ومؤسساته المشتركة في وقت تضاءل فيه التوافق".[2]

---

(1) يوشكا فيشر، عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب، ترجمة: د. هاني الصالح، ط 2، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2011)، ص 276.

(2) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 416.

ولجملة من الأسباب، فإنّ عنصر المجتمع الدولي في نظام الدول يبدو غير وطيد كما يرى (هيدلي بول)، مما يترتب على ذلك حقيقة: إنّ نظام الدول آخذ بالافول، ومن بين هذه الأسباب إندلاع الحروب العالمية، والانقسامات الايديولوجية التي حدثت في اعقاب الثورة البلشفية وثورة الشعوب ضد السيطرة الأوروبية، وتوسع نظام الدول إلى خارج اوروبا، والتوترات بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة، وتضارب المصالح الناشئ عن إزدياد الوعي بندرة الموارد، والحرب الباردة والتهديدات النووية. وعلى ضوء ذلك يصف (هيدلي بول) تاريخ القرن العشرين بأنّه: " محاولة متطاولة الامد لمعالجة الهبوط الشديد لعنصر المجتمع في العلاقات الدولية الذي نشأ عن الحدث الكارثي المتمثل بالحرب العالمية الأولى".[(1)]

ومن هنا فإنّ (هيدلي بول) يرتكز في نظريته حول تبدل نظام الدول على غياب عنصر المجتمع في العلاقات الدولية، والتي يعكسها غياب التوافق الدولي على القيم والمصالح المشتركة، ومن ثم على ضعف فاعلية المؤسسات والأنظمة الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وهو ما يهدد بزوال النظام الدولي.

ويناقش(هيدلي بول) البدائل عن نظام الدول،[(2)] ومع انه لم يقطع بحتمية زوال عنصر المجتمع في النظام الدولي، وإنّما بنى فرضه هذا على أساس الامكان النظري لتحققه،على

---

(1) المصدر نفسه، ص ص350- 351.

(2) وتتحدد هذه البدائل بزوال صفة معينة من صفات النظام الدولي، فإذا مازال التوافق على قبول المصالح والقيم المشتركة، واستنادا اليها القواعد والمؤسسات المشتركة، فاننا نكون امام البديل الذي يطلق عليه (نظاما، وليس مجتمعا)، وان نظاما من هذا القبيل يمثل عودة لحالة الطبيعة التي تحدث عنها (توماس هوبز)، اما إذا لم تتصل أو تتفاعل الدول مع بعضها البعض، أو لم تتفاعل بشكل كاف يجعلها تتصرف بوصفها اجزاء مكونة لنظام من الانظمة، فان البديل سيكون (دول ولكن ليس نظاما)، وان تحقق مثل هذا البديل - ان امكن ذلك- فان له عيوب اقلها خسران لمكاسب التعاون الدولي .اما إذا ارتبط التغيير بزوال الدول ذات السيادة فان البديل المتصور هو اما حكومة عالمية - ويضع (هيدلي بول) صعوبات في امكان تحقيقها سواء كان ذلك عن طريق الاتفاق ام بالقوة - أو نزعة القرون الوسطى الجديدة، والتي تتميز بعدم وجود حاكم أو سلطة لها حق السيادة والسيطرة على اراض محددة، فالسلطة متداخلة ومجزأة بين عدد من الفاعلين. ان مثل هذا البديل إذا ماكان

وفق بعض التطورات والمعطيات في النظام الدولي(*)، وان الابعاد التي يمكن تلمسها من هذا التنظير، هو إنّ بنية النظام الدولي لاترتكز فقط على توزيع مصادر القوة والتأثير بين أعضاء هذا النظام لاسيما بين القوى المهيمنة، وإنّما تستند إلى أساس وجود التوافق على قيم ومصالح مشتركة، تتأسس عليها القواعد والأنظمة والاعراف ومؤسسات تنظم شئون المجتمع الدولي بما يحقق أهداف الأمن والسلام والتعاون،والتي تمثل غاية أساسية لاي نظام إجتماعي، ومن ثم، فإنّ عجز النظام الدولي عن خلق وتحديد القيم والمصالح المشتركة قد يؤدي إلى تبدل وزوال الدولة - الكيان السياسي الذي يمثل الوحدة الأساسية في النظام الدولي- وبالتالي زوال النظام الدولي ذاته.

فالنظام الدولي يكشف عبرمراحل تطوره عن الفشل في تحقيق أهداف المجتمع الدولي بالعيش بسلام وتحقيق الرفاه، إذ ترتب على غياب السلطة المركزية في النظام الدولي إنقسام السلطة في النظام الدولي، وتوزعها على مجموع الدول التي يتكون منها النظام - مع الأخذ بعين الاعتبار تفاوت هذه السلطة بحسب قوة ونفوذ كل واحدة منها - وبالتالي فإنّ الوسائل والأدوات المتعددة، التي اوجدها النظام الدولي ووضعت لتحقيق السلام والأمن العالمي،[1]

سلبيا فانه سيشابه الفوضى والصراعات الاوروبية في القرون الوسطى، اما إذا كان متمدنا فانه يمكن ان يجد الحل لمشكلة فوضى الدول ذات السيادة والسلطة المركزية للحكومة العالمية. ينظر المصدر نفسه، ص ص 341-349. والجدير بالذكر ان هيدلي بول جادل الحجج المقدمة في افول نظام الدول (النظام الدولي) ورأها غير مقنعة، ومع ذلك فانه لاينفي مطلقا امكانية زوال نظام الدول بل يعتقد انها عملية تحتاج إلى اعادة التقييم المستمر وفقا لمتغيرات الواقع .(الباحثة).

(*) ومن نافلة القول ان هذه المعطيات التي تتبعها(هيدلي بول) تتوقف حتى مرحلة الحرب الباردة وهي المرحلة التي الف فيها كتابه حيث صدرت طبعته الانكليزية الاولى فس العام 1977.(الباحثة)

(1) اقترح الليبراليون حلولا لمنع الحرب وتحقيق السلام، كبديل عن الحكومة العالمية من جملتها: (نزع السلاح أو الرقابة على التسلح - نظام الأمن الجماعي - التكامل الإقتصادي)في حين قدم الواقعيون، وسائل (توازن القوى - التسلسل الهرمي للسلطة - نشر القوة)، للمزيد حول ذلك ينظر: جيفري ستيرن، مصدر سبق ذكره، ص ص 449-456.

لقد واجهت العديد من العقبات التي حالـت دون تطبيقهـا عـلى بصـورة تامـة، لتقـاطع واختلاف مصالح الدول في ظل غياب القوة والسلطة القادرة على فرض تطبيقهـا عـلى الـدول ذات السيادة.

إلى جانب ماتقدم، فـإنّ تصـاعد مخـاطر وتهديـدات مجموعـة مـن التحـديات العالميـة، وشغلها حيزا كبيرا من الاهتمام العالمي، يضع النظام الدولي أمام اختبـار مهـم في قدرتـه عـلى الاستمرار، فمع تغير قضايا وأوليات النظام العالمي عن تلك التي كانت تهـم النظـام الـدولي (نظام الدول)،[1] تزداد الحاجة إلى الاتفاق في إطار النظـام الـدولي عـلى قـيم ومصـالح عالميـة مشتركة، والتنازل عن جزء من سـيادة الدولـة، لوضـع الأنظمـة والقواعـد وخلـق المؤسسـات وإيجاد المنظمات العالمية التي يمكنها التعامل مع هذه التحديات.

وعلى وفق رأي دعاة الحكم العالمي، فإنّ الدول والشعوب لن تكون قـادرة عـلى تحقيـق التعاون في القضايا الإقتصادية والبيئية والأمنيـة، وتسـوية النزاعـات بينهـا بـالطرق السـلمية، وتحقيق مصالحهم المشتركة في ظل غياب الحكم العالمي، فمن المرجح - كـما يعتقـدون - ان تستمر الدول بالاحتماء وراء الحواجز مما يؤدي إلى إنشاءظروف الصراع الـدائم بـين الـدول، لذا فان الحكم العالمي هو الحل الأمثل لإظهارعمل المجتمع العالمي بطريقة افضل، وتخليصـه من اسوء الغرائز المرتبطة بتمسك الدولة بسيادتها المطلقة،[2]غير ان قيام الحكم العالمي- عـبر إنشاءالمؤسسات والمنظمات ووضع القواعـد والإجـراءات والأنظمـة العالميـة - يبقـى مرتبطـة بتصورات الدول وقيمها ومصالحها وهو ما يشكل معوقا أساسيا يقف أمام الحكم العالمي.

---

(1) د.عبـد المـنعم سـعيد، مـا بعـد الحـرب البـارده، النظـام الـدولي بـين الفـوضى والاسـتقرار في: التقريـر الاستراتيجي العربي 1993،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مايو 1994)، ص26.

(2) **Michael Barnett And Raymond Duvall, Power In Global Governance , In: Michael Barnett And Raymond Duvall,(Edis), Op.Cit,pp.1-2.**

لكن الأمر ليس رهنا بيد الدول على نحو تام، إذ تـؤدي عـدة عوامـل في مقـدمتها ظهـور وتنامي ادوار الفواعل من غير الدول على المستوى العالمي،والضغط والتأثير على الدول بشـأن دفع الاهتمام العالمي بالقضايا والمواضيع ذات الشأن العالمي وعلى وجـه الخصـوص القضـايا التي تشكل تحديات عالمية.[1]

إلى جانب تنامي الوعي العالمي، وزيادة اهتمام مجتمعات الدول بما يقـع خـارج حـدود دولهم بفضل التطورات الكبيرة في مجال الاتصالات والاعلام، وتزايد ترابط مصالح الدول بفعل تأثيرات وابعاد العولمة المتعددة الجوانب،والتي تسهم -هذه العوامـل جميعهـا- في بنـاء قـيم ومصـالح عالميـة مشتركة،تتأسـس في ضـوئها الأنظمـة والقواعـد والإجـراءات العالميـة، والتـي تتطلب تطوير وإيجاد اليات ووسائل ومؤسسات للحكم العالمي.[2]

ومما تقدم يتضح إنّ بنية النظام الدولي المتغيرة لم تحدد فيها هيكلية توزيع القـوة بعـد، إذ يشهد الوضع العالمي بعد الحرب الباردة تعدد أنواع القوة، وإنتشار السـلطة في السياسـة العالمية ببروز أشكال جديدة من الفواعل من غير الدول تقوم بـأدوار مهمـة عـلى المسـتوى العالمي، فضلاً عن ظهور مخاطر وتحديات عالمية تفوق قدرة الـدول منفـردة عـلى التصـدي لها، وحدوث تغير في مفاهيم الأمن والسيادة للدولة القومية. كما ان بنية النظام العالمي تشير إلى ان نظام الدول لم يستطع بلورة قيم ومصالح مشتركة، تكفل عملية إيجاد أنظمـة وقواعـد ومؤسسات لمعالجة المخاطر والتحديات التي تواجه العالم، إذ مـاتزال اولويـات الـدول تـرتبط

---

(1) للمزيد بخصوص دور الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية في تحقق التوافـق والتعـاون العـالمي وتأثيرها في مجال المبادئ والشبكات، فضلا عن تأثيرها على المستوى الداخلي للدول ينظر:
Thomas Risse, Transnational Actors And World Politics,In: Walther Ch. Zimmerli, Klaus Richter And Markus Holzinger ,(Editors),Corporate Ethics And Corporate Governance, (Berlin: Springer,2007), pp .262-268 .And pp.269-271.

(2) بيبا نوريس، حكم عالمي ومواطنون عالميون، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، الحكـم في عـالم يتجه نحو العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 232.

بقضايا ومواضيع لاتتناسب مع طبيعة المخاطر العالمية، مما قد ينجم عنه ليس تغير في طبيعة بنية النظام الدولي وإنتقالها إلى بنية اوسع تضم فواعل من غير الدول تسهم بشكل فعال في السياسة العالمية فحسب، بل قد يقود الأمر إلى إستبدال نظام الدول ذاته.

المطلب الثاني: دوافع الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي:

لاشك إنّ تحقيق الأمن والسلام العالمي شكل احد اهم الدوافع الأساسية وراء المطالبة بإقامةالحكومة العالمية، فاستمرار حالة الفوضى الدولية الناجمة عن غياب السلطة العليا في النظام الدولي، جعل الدول في حالة بناء مستمر لقدراتها العسكرية والاستعداد لخوض الحرب للدفاع عن مصالحها القومية، وتأسيساً على ذلك فقد ساد المنطق القائل إذا لم يكن بالمقدور منع الحرب فيجب الاستعداد لها، وقد مَثَّلَ اندلاع الحربين العالميتين دليلا على فشل نظام توازن القوى في تحقيق الأمن والسلام العالمي، كما ان نظام الأمن الجماعي مع صحة المبادئ التي إرتكز عليها، الا انه كما اثبتت تجربة الحرب الباردة كان مصمما للعمل في إطار اتفاق الدول الكبرى الخمس دائمة العضوية على تشغيله. فلم يكن لهذا النظام سلطة عليا فوق الدول، أو يمكنه العمل بصورة مستقلة عن قرار القوى الكبرى على اقل تقدير.

لذا فإنّ معضلة الأمن في النظام الدولي بهذا الشكل تبدو متأصلة وبنيوية في النظام الدولي، وهو ما شكل دافعا قويا لدعوات إقامةالحكومة العالمية طيلة المراحل السابقة للنظام الدولي، وتصاعدت هذه الدعوات بعد خوض العالم حربين عالميتين مدمرتين، وبعد ظهور وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، والتي وضعت مصير البشرية أمام تهديد لم يسبق له مثيل.

ولم تنتهِ المخاطر الأمنية بإنتهاء الحرب الباردة، فدعوات إقامة نظام عالمي جديد تغيب فيه الصراعات والحروب، كانت تفتقر للوسائل والأدوات التي تكفل تحقيقها. لذا فإنّ أسباب الصراعات والحروب في النظام الدولي ظلت مستمرة، والاكثر من ذلك فقد

ظهرت مجددا مخاطر أمنية متعددة الابعاد، وعلى مستويات مختلفة نجمت عن التغيرات والتحولات الدولية التي شهدها النظام الدولي، ليس هذا فحسب، بل في ظل ترابط وتداخل العالم صعدت إلى سلم اولويات السياسة العالمية القضايا المرتبطة بالمخاطر والتحديات العالمية الجديدة، لما تمثله من تهديد للعالم بأسره مما تطلب معه إيجاد حلول على مستوى عالمي.

وفي ضوء ذلك، فإنّ إتساع حجم المخاطر والتهديدات الأمنية واختلافها عن المخاطرالأمنية التقليدية - بتعدد مستوياتها ومصادرها- تمثل اهم الأسباب التي تدفع إلى البحث عن حلول عالمية شاملة، ومن اهم هذه الحلول هو تجدد المطالبة بإقامةالحكومة العالمية كسلطة عالمية تتولى تحقيق الأغراض والأهداف الأساسية لإقامة السلم والأمن العالميين، ومعالجة التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات والاجيال المستقبلية على السواء .ومن هنا تكمن أهمية مناقشة موضوع المخاطر الأمنية التي تواجه الأمن والسلام العالميين، وموضوع التحديات العالمية التي ترتبط مخاطرها ليس بالدول فقط، بل بالبيئة والإنسان بصورة عامة، وهذا ما سيتم مناقشته تباعا.

أولا: الأمن والسلام العالمي:

ظهرت مع إنتهاء الحرب الباردة موجة - لم تدم طويلا- منفعلة ومتفائلة بحلول عالم يسوده الأمن والسلام،[1] إذ سرعان ما عاد التشاؤم في تحليل ودراسة السياسة العالمية بعد الحرب الباردة، وبدأ الكثير من المنظرين يشيرون إلى بداية عصر من الفوضى واللانظام سيطبع العلاقات الدولية.[2]

---

(1) ابرز من عَبّر عن هذا الاتجاه هو: (فرانسيس فوكوياما)، حيث صورإنهيار الإتحاد السوفياتي وانحسار الشيوعية، بانه يبشر بعالم يسوده السلام فمظاهر التشاؤم التي طبعت القرن العشرين إنّما كانت تكمن في السياسات المستبدة، والانظمة الشمولية التي ينتج عنها، الحروب والدمار، ومع زوال هذه الانظمة وإنتشار الديمقراطية في العالم فإنّ ذلك يعني زوال هذا التشاؤم،ينظر: فرانسيس فوكوياما،نهاية التاريخ،مصدر سبق ذكره، ص ص37-48

(2) ومن اوائل الذين تحدثوا عن هذه الفوضى الاستراتيجي الفرنسي (بيير هاسنر) حيث رجح عودة (قرون وسطى جديدة) بعد إنتهاء الحرب الباردة في حين تحدث (روبرت كابلان) عن (الفوضى القادمة) في النظام الدولي،

إن إنتهاء الحرب الباردة، لم تأت بنظام عالمي بديل تزول فيه حالة الفوضى من النظام الدولي فالقلق العالمي من مخاطر الحروب والصراعات مايزال قائما، بل ان التطورات التي حدثت في بيئة النظام العالمي تعكس ظهور مخاطر وتهديدات جديدة على الأمن والسلام العالميين.

إذ قدم كل من (توماس فريدمان) و (ديفيد هيلد) تصوراتهم عن تطورات الأمن القومي والعالمي، في ضوء تأثير التطورات التكنولوجية وتنامي العولمة على السياسة العالمية. وعرض (فريدمان) اقتراحاته بخصوص تأثير العولمة في الأمن،[1] إذ يرى (فريدمان) ان من التأثير الايجابي تكمن في ان " التطور الإقتصادي والرخاء يؤدي إلى السلام بين الأمم " وترتبط هذه الفكرة بنظرية السلام الديمقراطي، كما يرى ان الفواعل الدولية من غير الدول مثل " المستثمرون العالميون والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية .. تساعد على تقليل فرص خوض الحروب، لان هذه الفواعل تبحث عن الربح وليس عن الولاء كما انها لن تمول حربا إقليمية لدولة ما، ولن تعيد القوات المسلحة لدولة ما بعد حربها مجانا- كما تفعل القوى العظمى لتكسب الولاء فقط – بل ان هذه المجموعات سوف تعاقب بالفعل الدولة لخوضها حربا مع جيرانها، وذلك بسحب مصدر النمو المهم والوحيد في العالم اليوم وهو رأس المال"،[2] ومن جهة أخرى، فإنّ العولمة تترك آثارها السلبية على الأمن إذ تفرض العولمة في جوانبها الإقتصادية والتجارية والمالية بوجه خاص، إنتشارا اوسع للأزمات الإقتصادية بعكس الصراعات المسلحة التي تبقى محدودة

=وتوقع (صومائيل هنتنغتون) حدوث صدام حضاري بعد الحرب الباردة في اطروحته (صِدام الحضارات) ينظر: د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة والثقافة والسلام،ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 62.

(1) Ken Booth And Nicholas J.Wheeler, The Security Dilemma:Fear, Cooperation And World Politics, (New York: Palgave Macmillan ,2008), pp. 268-269.

(2) غراهام اليسون، اثر العولمة في الأمن القومي والعالمي، في :جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص ص124- 125.

في مستويات ضيقة، نتيجة للتطورالتكنولوجي من جهة والمخاطر التي يتركها إنتشار الصراع المسلح خارج حدوده من جهة أخرى، وتسببت الثورة التكنولوجية في مجال الاتصال والمعلومات بنشوء تهديدات أمنية جديدة، يصفها (فريدمان) بانها تأتي من "الذين أنت متصل بهم، بما في ذلك الاتصال عبر الانترنت، والاسواق، ومن اولئك الأقوياء الذين يستطيعون المجئ إلى باب دارك" - في اشارة إلى القدرات العسكرية التي طورتها الدول الكبرى والمعتمدة على تكنولوجيا المعلومات.[1]

أما (ديفيد هيلد) فقد ناقش مجموعة من الافتراضات حول تأثير تطورات التكنولوجيا وتنامي العولمة في الأمن القومي والعالمي، وكما يلي: [2]

1. ان التطورات في تكنولوجيا المعلومات ادت إلى إنتشار التقنيات العسكرية في جميع انحاء العالم، وكونت وضعا شبيها بسباق التسلح، يدور حول ادخال تكنولوجيا المعلومات في الأسلحة وفي الجوانب العسكرية. إذ في الوقت الذي " تقوم فيه الدول المتقدمة بتطوير اسلحتها، فإنّ دولا أخرى تضطر للحصول على احدث المعلومات والأنظمة أو ان تدفع ثمن تخلفها في قوتها العسكرية وفي أمنها."
2. ان القدرات العسكرية شهدت تطورا كبيرا في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات إذ التحول في القدرات العسكرية، وإدارة الحروب، وتوجيه الضربات من مسافات بعيدة وبدقة عالية،كما إن أنظمة الاتصالات المتطورة تجعل من إدارة الحروب اسهل، إذ يُتيح للقادة الإشراف والتدخل بالعمليات العسكرية الميدانية إلى درجة لم تكن ممكنة من قبل.

---

(1) غراهام اليسون، اثر العولمة في الأمن القومي والعالمي، في :جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره ، ص ص 125-126.

(2) David Held,Global Transformations , Politics ,Economics And Culture,(California: Stanford University Press,1999),PP,104-118.

كذلك: غراهام اليسون، مصدر سبق ذكره، ص ص122-123.

3. غيرت العولمة من نمط الحروب، " إذ لم يعدّ يحتاج خوض حرب في عصر المعلومات إلى تحريك المجتمع فيزيائيا، بل يحتاج إلى سياسة علاقات فعالة تستخدم فيها وسائل الاعلام لتعبئة الرأي العام" .

4. إن العولمة تزيد من فاعلية القطاعات الصناعية المدنية التي تعمل في إنتاج القدرات العسكرية المستندة إلى تكنولوجيا المعلومات، ويؤدي ذلك إلى خلق مرونة وتساهلا في السيادة التقليدية للقدرات الدفاعية القومية، لان الحصول على الأسلحة واستخدامها سيكون خاضعا لقرارات وأعمال سلطات أخرى أو شركات خارج إطار سياسة الدولة.

ويتضح مما تقدم ان التهديدات الأمنية للدول تتخذ ابعادا جديدة، بسبب تطورات في تكنولوجيا المعلومات وتنامي العولمة، ليس هذا فحسب، بل ان التحولات والتطورات العالمية بعد الحرب الباردةجعلت التهديدات الأمنية التقليدية قد تجددت، وقادت أيضا إلى ظهور تهديدات أمنية جديدة، ويمكن ايجاز اهم التهديدات التي تواجه الأمن والسلام العالميين بعد الحرب الباردة بما يلي:

1. عودة التنافس بين القوى الدولية الكبرى:

على الرغم من ان الولايات المتحدة الأمريكية، خرجت كقطب دولي متفردا من الناحية العسكرية، الا انها ليس كذلك من الناحية الإقتصادية، فالإقتصادالعالمي تتربع على قمته اقطاب وكتل إقتصادية متعددة (اليابان والمانيا والإتحاد الأوروبي)، فضلا عن تسارع نمو الصين كقوة إقتصادية عالمية بجانب قوى وتجمعات إقتصادية في آسيا وامريكا اللاتينية، مما ينذر بتصاعد حدة التنافسات الإقتصادية، التي قد تؤدي إلى احداث توترات في علاقات القوى الدولية.كما ان استمرار التفوق العسكري الأمريكي، سيواجه بظهورقوى دولية منافسة قد تعيد مشهد صراع الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية، وتقف الصين في مقدمة هذه القوى، ولعل خطر المنافسة بين هاتين الدولتين في كل ابعادها قد لا

يرتقي إلى مصاف اعلان الحرب. ولكن ازمة (مضايق تايوان)، ستكون معادلة ومماثلة للجبهة المركزية للحرب الباردة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فهي مسرحا محتملا لجبهات عسكرية لايمكن التنبأ بها.[1]

وضمن المواجهات التي كانت متوقعة، هي :عودة التنافس بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ شهدت العلاقات الروسية - الأمريكية تصاعدا في حدة التوترات بشأن قضايا استراتيجية عسكرية مثل مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، والتوتر بشأن قضايا إقليمية كالأزمة السورية، والموقف من البرنامج النووي الايراني وأخيرا الأزمة في أوكورانيا.

2. خطر سباق التسلح الجديد :

على الرغم من ان المؤشرات العالمية تؤكد تراجع الإنفاق على التسلح، بعد الحرب الباردة وخلال العشرة اعوام الممتدة من عام 1989، إلى عام 1999، إذ خفضت الولايات المتحدة الأمريكية من معدل انفاقها العسكري إلى الثلث خلال تلك المدة، كذلك خفضت روسيا من انفاقها العسكري، حيث أنفقت في العام 1998خمس ما انفقه الإتحاد السوفياتي السابق قبل عشر اعوام من هذا التاريخ.[2]

لذا فإنّ هذا الانخفاض في الإنفاق على التسلح كان سببه الأساس هو خفض كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مستويات الإنفاق، والتي كانت وبلا شك تمثل الحصة الاكبر منه في أثناء الحرب الباردة، فضلا عن تراجع الإنفاق في معظم الدول الأوروبية التي مثلت ساحة أساسية لصراع الحرب الباردة.

ولم تمر سوى عشر أعوام أخرى، حتى بدأ مستوى الإنفاق العالمي على التسلح في التصاعد، ففي العام 2012، بلغ هذا الإنفاق (1756) مليار دولار، اي ما يوازي (2,5) في

(1) Ken Booth And Nicholas J.Wheeler,Op.Cit, p.270.

(2) ميليسا غيليس،نزع السلاح، دليل أساس،ط3(نيويورك:مكتب الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح ،2013)،ص ص 9-10.

المئة من الناتج المحلي في مجموع بلدان العالم، وسجل هذا الإنفاق تراجعا في حدود (0.4)بالمئة عن العام 2011 وهو أول انخفاض في الإنفاق العسكري يسجله العالم منذ العام 1998.مع ذلك، فإنه مجموع الإنفاق العالمي هذا يُعدّ الأعلى من اي مجموع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى العام 2010.(1)

وقد تواصل النمو السريع للإنفاق العسكري الروسي الذي بدأ عام 1999، بل انه تسارع في العام 2012، بزيادة (16) بالمئة مقارنة بالعام 2011، وتضمن مشروع الموازنة للاعوام 2013- 2015 خططا لزيادة الإنفاق لاكثر من (40) بالمائة بقليل بحلول عام 2015، فالحكومة الروسية منكبة على إصلاح قواتها المسلحة وتحديثها وإعادة تجهيزها بعد عقدين من انعدام الإصلاح في الهياكل وتحديث العتاد العائد إلى الحقبة السوفيتية، ضمن برنامج التسلح الحكومي (**GPV**) الروسي الطموح ما بين العامي(2011 – 2020)، ويهدف برنامج التسلح الحكومي الروسي إلى إنفاق (20,7) تريليون روبل (705 مليارات دولار) على المعدات العسكرية بحلول عام 2020، وسيخصص من هذا المبلغ(19) تريلون روبل (647 مليار دولار) لوزارة الدفاع، ويخصص الباقي لقوات أخرى،ويهدف البرنامج إلى استبدال (70) بالمئة من الاعتدة الروسية بأسلحة حديثة.(2)

كما استمر نمو الإنفاق العسكري في آسيا - وان لم يكن منتظماً - بسبب آثار الازمة المالية العالمية في العام 2008، إذ استمرت زيادات الإنفاق العسكري في الصين، وشهدت

---

(1) ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع انفاق الولايات المتحدة الامريكية في افغانستان والعراق،وسريان مفعول التخفيضات التي ادخلت على الموازنات،والتعطل الذي سببته الخلافات حول تخفيض الموازنة،واستمر خفض الانفاق بفعل التدابير التقشفية في اوروبا الغربية والوسطى،اما في آسيا،فقد كانت التخفيض بوتيرة اقل متأثرة بضعف النمو الإقتصادي في اعقاب الازمة المالية العالمية التي وقعت في العام 2008.ينظر:سام بيرلو فريمان، الانفاق العسكري،في:مركز دراسات الوحدة العربية،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لعام 2013،ترجمة:عمر سعيد الايوبي وامين سعيد الايوبي،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013)،ص177.

(2) سام بيرلو فريمان، الانفاق العسكري الروسي، الاصلاح واعادة الهيكلة، في :مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص ص 200-201.

ارتفاعا كبيرا في العام 2012 - بقيمة حقيقية بلغت (8. 7 %)، واعلنت الصين أيضا عن زيادة الإنفاق بقيمة (7. 10%)في العام 2013، كما حافظت اندونيسيا وفيتنام، على ارتفاع معدلات نمو الإنفاق العسكري، حيث سجلتا ارتفاعا بنسبة (130 %) و(73 %) ما بين العامي(2003- 2012).[1]

وبصورة عامة، فإنّه بضمن قائمة البلدان الخمسة عشر الاكثر انفاقا على التسلح في العالم في العام 2012، ماتزال الولايات المتحدة الأمريكية تعد فيها اكبر منفق على الأسلحة في العالم على الرغم من تراجع حصتها من اجمالي إنفاق العالم على التسلح إلى نسبة(39 %)،إذ بقي انفاقها في العام 2012 - والذي بلغ (685 مليار دولار) - مساويا تقريبا لانفاق البلدان الاحد عشر الاعلى عالميا في الإنفاق على التسلح مجتمعة، والتي تقع من ضمنها قائمة اكبر خمس دول انفاقا على التسلح وهي كل من الصين وروسيا والمملكة المتحدة واليابان،[2] وتشير التقارير أيضا إلى ارتفاع مبيعات الأسلحة للشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة والخدمات العسكرية ما بين العامي(2002 -2011)،إذ ازدادت بنسبة (51 %) بالقيمة الحقيقية، وبلغ اجمالي مبيعات الأسلحة ما مقداره (410 ملياردولار) في العام 2011، في حين بلغت في العام 2002، ما مقداره (280 مليار دولار).[3]

وإلى جانب ذلك فإن التطورات في مجال سباق التسلح العالمي تؤكد على تصاعد أهمية الأمن الالكتروني في المنظومات الدفاعية والأمنية للدول،[4] وفي هذا السياق،

---

(1) سام بيرلو فريمان، الانفاق العسكري، مصدر سبق ذكره، ص ص 186-187.

(2) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 188-190.

(3) سوزان ت. جاكسون، إنتاج الاسلحة والخدمات العسكرية، في :مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح .. مصدر سبق ذكره، ص ص 281-283.

(4) يعرف الأمن الالكتروني بمعناه التقني الضيق " بانه القدرة على التحكم في الوصول إلى نظم الشبكات والى المعلومات التي تحتويها. وفي ذلك اشارة إلى حماية الفضاء الالكتروني نفسه .واكتسب مفهوم الأمن الالكتروني بُعدا أمنيا قوميا لان عموم الناس والشركات والجيش يعتمدون وبشكل متزايد على الحواسيب وتكنولوجيا الشبكات، وبالتالي يتعامل الأمن الالكتروني مع التحديات الناجمة عن الفضاء الالكتروني بعدّهِ وسطا جديدا للانشطة التهديدية ..وعن اعتقاد بان الأمن الالكتروني يؤثر في الإقتصادوالدولة والمجتمع عموما،

أخذت جيوش بعض الـدول، كالولايـات المتحـدة الأمريكيـة وبعـض الـدول الأوربيـة وروسـيا والصين وإيران و(إسرائيل)، في السنوات الأخيرة، بالعمل على تطوير وحدات و برامج مرتبطـة بالحروب الكترونية،حيث انشأت الولايات المتحدة الأمريكية القيادة الالكترونيـة الأمريكيـة في العام 2010، وقامت بالفعل بهجمات الكترونية ضد إيران مستهدفة برنامجها النووي (فيروس فلايمز،وفيروس سـتوكس نـت)، وثمـة العديـد مـن المـؤشرات التـي تشـير إلى قيـام دول منهـا، الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا وايـران و(اسرائيـل) باسـتخدام أسـلحة الكترونيـة، وقامت بإنتهاكات هجومية في الفضاء الالكتروني. كما قام الإتحاد الأوربي في مطلع العام 2013 بنشر استراتيجيته الخاصة بالأمن الالكتروني. ووفقا لذلك فقد ازداد الإنفاق العالمي على الأمـن الالكتروني، إذ بلغ (60 مليار دولار) في العام 2011، اي ما معدله (3.5 %) من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي، مع وجود تقديرات تشير بتوقع ازدياد هذا الإنفـاق ليصـل إلى (120مليـار دولار)في العام 2017.[1]

وهكذا فإنّ الإنفاق العسكري العالمي لايزال يشكل مستويات مرتفعة ومتصـاعدة، فضـلا عن تصاعد الإنفاق على ان أنواع جديدة من المنظومات الأمنية (الالكترونية)، والتي ستشـهد تطورا متسارعاً في ظل تنامي ادخال الالكترونيات في مؤسسات الدولة الإقتصادية والعسـكرية وفي مجالات الحياة العامة كافة،ولاشك إنّ تصـاعد التـوترات العالميـة ينـذر بسـباقات تسـلح جديدة بين قوى كبرى: (الولايات المتحدة الأمريكيـة مقابـل الصـين اوروسـيا)او إقليميـة عـلى سبيل المثال: (كوريا الشمالية مقابل كوريا الجنوبية - تركيـا مقابـل ايـران - باكسـتان مقابـل الهند) .[2]

ينظر: فنسنت بولانان، الأمن الالكتروني وصناعة الاسلحة في :مركز دراسـات الوحـدة العربيـة، التسـلح ونزع السلاح، مصدر سبق ذكره، ص ص 300- 301.

(1) المصدر نفسه، ص ص 302- 305.

(2) Ken Booth And Nicholas J.Wheeler,Op.Cit, p.270.

3. مخاطر إنتشار الأسلحة النووية:

منذ ثمانينيات القرن العشرين بدأت عملية خفض هائل في مخزونات الأسلحة النووية في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي. لكن إنتهاء الحرب الباردة لم يؤدِ إلى زوال مخاطرهذه الأسلحة، ووفقا لتقرير إدارة شئون المجتمع العالمي فإنّه " مادامت هذه الأسلحة موجودة فإنّ خطر استعمالها يظل قائما، وربما يكون العالم ..على حافة سباق جديد لحيازة أسلحة التدمير الشامل .. وقد يضم سباق التسلح الجديد مزيدا من البلدان، بل وقد يضم الكيانات التي لا تأخذ شكل الدولة مثل عصابات المخدرات، والحركات السياسية، والجماعات الإرهابية.".[1] إذ كانت حتى بداية العام 2013، نحو (4400) من الرءوس النووية الحربية المنتشرة في العالم على درجة عالية من الاستعداد وجاهزة للاطلاق خلال بضع دقائق. إذ ويبلغ عدد جميع الرءوس النووية الحربية نحو (17270) سلاح نووي.[2]

وان هذه الأسلحة ليس مازالت موجودة فحسب، ولكنها تمثل أيضا عنصراً محورياً في نظريات واستراتيجيات الأمن للدول الحائزة لها.[3]

ويبدو ان جميع الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية معترفا بها رسميا بحسب تعريف معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لعام 1968، عازمة على الابقاء على قواتها النووية إلى اجل غير مسمى. إذ تنفذ كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية برامج تحديث كبرى لمنظومات إيصال الأسلحة النووية، وللرؤوس الحربية ومرافق الإنتاج. اما الدول الثلاث الأخرى (بريطانيا وفرنسا والصين)، فإنّها تعمل على نشر أسلحة جديدة -

---

(1) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 33- 34. كذلك، اكد هذه المخاوف تقرير نزع السلاح الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لشئون نزع السلاح، ينظر: ميليسا غيليس، مصدر سبق ذكره، ص ص 17-18 .

(2) تملك الولايات المتحدة الامريكية منها نحو7700رأسا، وروسيا 8500، والمملكة المتحدة 225، وفرنسا 300، والصين 250، والهند مابين 90-110، والباكستان، مابين 100- 120، و(اسرائيل) نحو 80، وكوريا الشمالية مابين 6-8. ينظر: شانون ن. كايل وهانز م. كريستنسن، القوات النووية في العالم، في :مركز دراسات الوحدة العربية،التسلح ونزع السلاح .. مصدر سبق ذكره، ص ص383- 385.

(3) ميليسا غيليس، مصدر سبق ذكره، ص 19.

أو أعلنت عزمها على القيام بـذلك، وتنفـرد الصـين مـن بـين الـدول الخمـس في عملهـا عـلى توسيع حجم قواتها النووية.[1]

ولعل ما زاد من مخاطر هذه الأسلحة على الأمن والسلام العـالميين بعـد الحـرب البـاردة هو إنتشار المعرفة النووية، فقد ذكر السيد (محمد البرادعـي) المـدير العـام السـابق للوكالـة الدولية للطاقة الذرية: " إنّه حتى السبعينيات من القرن العشرين لم يكن سـوى عـدد قليـل نسبيا من الدول هي التي تعرف كيف تحصل على الأسلحة النووية؟ في حين ان هناك مابين (35- 40)دولة. أصبح - بعد الحرب الباردة- تمتلك هذه المعرفة " مما يجعل الأمـن العـالمي في خطـر إنتشـار واسـتخدام هـذه الأسـلحة، خاصـة في ظـل ضـعف نظـام عـدم إنتشارالأسـلحة النووية.ومن جهة أخرى فإنّهناك اكثر من(50) دولة تملك ما يزيد عـلى(5) كيلوغرامـات مـن المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في صنع الأسلحة النووية .[2]

وتمتلك عدة دول القدرة لإنتاج أسـلحة نوويـة، مثـل: (كنـدا واليابـان وايطاليـا وليتوانيـا وهولندا)، لامتلاكها القدرات النووية المستخدمة للأغراض المدنية.

وفي الحقيقة يقف وراء تصاعد المخـاطر الأمنيـة للأسـلحة النوويـة أمـرين، **يـرتبط الأول** بخطر إنتشـار الأسـلحة النوويـة إلى دول اوجماعـات ارهابيـة، قـد لا تتـوانى عـن اسـتخدامها ويتصاعد هذه الخطر في ظل مجموعة ظروف وأسباب، في مقدمتها:

أ. إن نظام منع إنتشار الأسلحة النووية يعـاني مـن هشاشـة متزايـدة، إذأنّ الشـواغل الأمنيـة الإقليمية والنزاعات السياسية الطويلة الأمد، وعـدم عالميـة المعاهـدات الدوليـة الرئيسـة، تطيل أمد مناخ عدم الثقة وتخلق حوافز للدول على تطوير الأسـلحة النوويـة. ومـا تـزال التزامات الـدول الحـائزة للأسـلحة النوويـة المتعلقـة بنـزع السـلاح النـووي دون تحقـق، ويشكل الاختلال في الالتزامات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهـا عائقا أمـام وضـع المعـايير الأقـوى اللازمـة لكفالـة تنفيـذ أهـداف عـدم إنتشـار الأسـلحة النووية.[3]

---

(1) شانون ن. كايل وهانز م. كريستنسن،مصدر سبق ذكره، ص 384.

(2) ميليسا غيليس، مصدر سبق ذكره، ص 25.

(3) ميليسا غيليس، مصدر سبق ذكره ، ص 26.

ب. ترتب على تفكك الإتحاد السوفياتي، خروج الآلاف من الباحثين والعلماء في المجال النووي وتمركزهم في دول متعددة، فضلاً عن حصول عمليات تهريب مواد نووية.[1]

ج. إن حالة عدم الاستقرار في الشئون العالمية، قد يزيد من خطر استخدام الأسلحة النووية، وتتصاعد احتمالات هذا الاستخدام مع قبل الجماعات الإرهابية، ومن هنا فقد اكدت وثيقة الأمن القومي الأمريكي الصادرة في العام 2002، على خطورة حصول بعض الدول أو الجماعات الإرهابية المعارضة للسياسة الأمريكية على أسلحة الدمار الشامل واستخدامها.[2]

أما الأمر الثاني الذي يفاقم من الخطر النووي، فإنّه يرتبط بتناقص قيمة الأسلحة النووية في الردع، فالخصائص التدميرية الهائل لهذه الأسلحة، جعلت التفكير الاستراتيجي يستقر على عدم عقلانية إستخدام هذه الأسلحة هجوميا أو دفاعيا، وإنّما يكون استخدامها الرئيس هو في مجال الردع، واستمرت القيمة الاستراتيجية لهذه الأسلحة في مجال الردع طيلة مدة الحرب الباردة، في حين تصاعد القلق الدولي من احتمالية الاستخدام الفعلي لهذه الأسلحة وعدم الاقتصار على مجال الردع لأسباب، منها :

أ. الشك بإمكانية إنّ يقتصرعمل الأسلحة النووية على مجال الردع بين دول متوسطة أو صغيرة معادية لبعضها البعض، كما هو الحال بين الهند والباكستان مثلا، وذلك لعدة اعتبارات منها إن تلك الدول قد تضع الأسلحة النووية فى إطار استراتيجيات هجومية وليست ردعية، وهو ما يؤدي إلى أوضاع خطرة، كما انه من الصعب ان يستقر ادراك هذه الدول بقبول إنّ الأسلحة النووية - بعد الجهود والتكاليف الكبيرة التي بذلت لبنائها - ستكون في النهاية مجرد أسلحة للردع، كذلك فإنّ الدول النووية الجديدة قد

---

(1) ينظر: غسان الغزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1(بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص ص 98-99.

(2) بنجامين ر. باربر، امبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005)، ص 100.

تجد أنه من الصعب بحكم قلة الموارد وربما ضيق المساحة نشر قوات ردع غير معرضة لاحتمالات الضربة الأولى، مما يؤثر في استقرار الردع .[1]

ب. ان الردع النووي يصبح عديم الفعالية تمامًا أمام الأشكال الجديدة للتهديدات الأمنية العالمية الجديدة، وأمام الهجمات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية، ومن بينها احتمالية الإرهاب النووي.

4. تصاعد تهديدات الإرهاب العالمي:

لقد عرف العالم الإرهاب في صوره المختلفة منذ القدم، إلاّ أنّه كشكل من أشكال العنف لم يقترن بالأغراض السياسية الا مع قيام الثورة الفرنسية، والتي أخرجته من اعتباره عمل فردي معزول إلى كونه اسلوب منظم محدد الأهداف والغايات. [2]

وتتشابك ظاهرة الإرهاب مع إنّماط العنف الأخرى، إذ غالبا مايغدو التمييز بينهما غير واضح. ومايزال هذا التمييز يخضع لاعتبارات المصالح الدولية الانتقائية مما يصعب عملية تعريف وتوضيح خصائص الإرهاب،[3] واقترن مفهوم الإرهاب منذ مطلع القرن

---

(1) محمد عبد السلام، الاسلحة النووية وعلم القرن الحادي والعشرين، على موقع الاهرام الالكتروني على شبكة الانترنت: **http://digital.ahram.org.eg**

ان هذه الأسباب تلغي الاساس الذي يرتكز عليه الردع وهو اشعار الخصم بعدم قدرته على المبادرة بالهجوم لوجود قدرة على الرد الانتقامي باسلحة الضربة الثانية. (الباحثة)

(2) يوسف محمد صادق،الإرهاب-الصراع الدولي،(العراق- السليمانية:دار سردم للطباعة والنشر،2013)،ص ص14-21.

(3) وعلى العموم فإنّ الإرهاب يراد به استخدام منظم للعنف بشتى مظاهره المادية والمعنوية بصورة تثير الرعب والخوف وتحدث خسائر في الارواح والمنشأت .. وذلك لتحقيق اهداف سياسية..و يتفق اغلب الباحثين على ان العنف الذي ينطبق عليه مفهوم الإرهاب يتمتع بعدة خصائص، منها ان غاية العنف إرسال رسالة لتحقيق ابتزاز سياسي وانه مبيت مع سبق الإصرار وعشوائي يهدد حياة الأبرياء ويهدف إلى خلق مناخ ذعر لترهيب الأغلبية، لأن الغاية هي ليست فقط قتل عدد من المدنيين ولكن أيضا نشر الرعب في عموم المجتمع. ينظر: محمد المصالحة، التطورات في البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:21 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009/2)،ص65، كذلك: يوسف محمد صادق، مصدر سبق ذكره، ص ص 22- 30. وتجدر الاشارة إلى ان معظم تعاريف الإرهاب ركزت جل اهتمامها في ناحية واحدة تتصل بالعنف السياسي سواء قام به فرد أو مجموعات منظمة أو غير منظمة ولم يعالج ارهاب الدولة الا من زاوية الصاقه بالإتحاد السوفياتي (السابق) أو اتهام بعض الدول بتشجيعه ودعمه. حول ذلك ينظر:

العشرين بعدة أشكال، حيث مثل احد وسائل العمل الثوري للوصول إلى السلطة في الثورة البلشفية في العام 1917، ولم يتوقف "الإرهاب الشيوعي" بالوصول إلى السلطة، بل أصبحت حكرا على الدولة واجهزتها البوليسية في مواجهة (التخريب والثورة المضادة)، كما عرفت الحرب العالمية الثانية الإرهاب عن طريق عمليات التدمير والرهبة التي اثارتها في نفوس المدنيين عبر استخدام الأسلحة المدمرة والتي توجت باستخدام الولايات المتحدة الأمريكية القنابل النووية ضد اليابان.

وأطلقت تسمية الإرهاب الثوري أيضا على العنف المستخدم من قِبَلِ الشعوب المتضررة من السيطرة الإستعمارية. وشاع اصطلاح (الإرهاب الاحمر) مع ظهور المنظمات اليسارية السرية في اوروبا، وقد تم الخلط بين هذه النوع من الممارسات وبين مقاومة الشعب الفلسطيني.وفضلا عن ذلك لم يقتصر فهم الإرهاب على العمليات التي تقوم بها مجموعات ضد السلطة الحاكمة، إذ شهدت أيضا تدخلا لقوى اجنبية لمساعدة الحركات الإرهابية ضد حكوماتها، فأصبح الإرهاب تمارسه مخابرات بعض الدول.(1)

ويلاحظ ان الإرهاب كان محصور في داخل الدولة من حيث أهداف العمليات التي تقوم بها المنظمات والجماعات الإرهابية، وفي احيان أخرى اداة بيد بعض الدول تستخدمها اجهزتها القمعية والمخابراتية لتحقيق أهدافها على المستويين الداخلي والخارجي. لكن ظاهرة الإرهاب أصبحت منذ بداية تسعينيات القرن الماضي ظاهرة معقدة ومتطورة. فقد تنوعت صور الإرهاب وتعددت أدواته واتسعت ساحاته وتجاوزت حدود الدول، وأصبحت ظاهرة عالمية تهدد مخاطرها جميع دول العالم. ويقف وراء هذا

د.اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط1(بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1990)،ص ص9-17.

(1) للمزيد ينظر: وداد غزلاني، العولمة والإرهاب الدولي بين الية التفكيك والتركيب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص ص 195-200. منشوره على موقع الجامعة على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني :

http://theses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task=doc_details&gid= 2109 & Itemid = 4

التطور عوامل أساسية منها ترابط العالم وتداخله بفعل التطورات التكنولوجية وتنامي العولمة، كما أسهمت السياسة الأمريكية خاصة ازاء الدول الإسلامية والعربية في تصاعد ردود الفعل السلبية ضد الحضارة الغربية ودولها، وظفتها الجماعات والمنظمات الإرهابية في دعم وجودها، وكسب مزيد من التأييد.

كما ان ظهور المنظمات والشبكات الإرهابية المتجاوزة للحدود، والتي تقوم على رؤى سياسية بإسم الدين أو العرق وتنظم نفسها عبر الأفكار والمال والسلاح، يأتي نتيجة لتأثيرات العولمة في النظم السلطوية المنغلقة حيث انفرط النظام الإجتماعي، مما ادى ذلك إلى حالة من الفوضى انهارت فيها الدولة في بعض المناطق.[1] وقد مثلت احداث الحادي عشر من ايلول / سبتمبرمن العام 2001، تحولا نوعيا في تاريخ الإرهاب العالمي، حيث اكدت ان الهجمات الإرهابية يمكن ان تطال اي دولة بغض النظر عن قدراتها ومكإنتهاء الدولية، وان الإرهاب تحركه الايديولوجيات العرقية والدينية المتطرفة، وان المنظمات والجماعات الإرهابية قد حققت تطوراً نوعياً في المستوى التنظيمي، والقدرة على استخدام الأسلحة والتكنولوجيا المتقدمة، واختراق الدول والتغلب على الاجهزة الأمنية والمخابراتية .وهكذا فان الإرهاب خرج من دائرته التقليدية إذأصبح الإرهاب متعدد الجنسيات ومتجاوز للحدود، وتصاعدت هجماته التدميرية التي تستهدف المدنيين ومعالم السلطة .[2]

ففي الماضي كان العمل الإرهابي فعلا عنيفا له رمزيته ودلالته، وكانت الأهداف محل الفعل الإرهابي محددة والضحايا أقل، أما الإرهاب الجديد، فهو اكثر تطرفا وحدة وأهدافه واسعة وغير محصورة كما ان وسيلته الأساسية هي القتل الجماعي، وهذا التحول النوعي للإرهاب، يمثل شكلا جديدا من الحروب في العالم يقوم على منظمات وجماعات خاصة،

---

(1) حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 276(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2/ 2002)، ص ص 15-16.
(2) وداد غزلاني، مصدر سبق ذكره، ص 200.

متجاوزة للحدود، وتشمل تنظيمات وامراء حرب وبقايا الدول المنهارة، ولاتسعى هذه الحروب إلى الانتصار العسكري بل تسعى إلى التعبئة والحراك السياسي لزيادة عضويتها وتمديد نفوذها.[1]

لقد تنامت المنظمات والجماعات الإرهابية بحيث انتشرت في جميع قارات العالم وارتبطت بتجارة السلاح وتهريب المخدرات وجماعات الجريمة المنظمة، إذ تشير الارقام حتى العام 2001 إلى وجود(300) منظمة ارهابية في (60) دولة، و ان (40) دولة تضيف مثل هذه المنظمات أو تتعامل معها، ويظهر هذا الإنتشار ان الإرهاب ظاهرة عامة لاتتصل بديانة أو معتقد بعينه، بل انها تنبثق من ظروف المجتمعات واوضاعها التي تدفع بعض افراد هذه المجتمعات إلى تشكيل الجماعات الإرهابية أو الانخراط في صفوفها.[2]

إذ تظهر الاحصائيات إنّ الانتماء على اسس دينية إلى المنظمات والجماعات الإرهابية تشير إلى ان ما نسبته (3, 51%) من هذه الحركات مسيحية، و(7, 22%) تنتمي للديانة اليهودية، و (9, 11%) اسلامية، و(3, 13%) تنتمي للديانات البوذية والهندوسية والكونفشيوسية.[3]

ويشير تقرير (مؤشرات الإرهاب العالمي في العام 2012)،والصادر عن معهد الإقتصادوالسلام إلى تزايد الأعمال الإرهابية في العالم خلال العشرة اعوام التي يغطيها التقرير، والممتدة مابين العامي(2002 و 2011)، فقد ازداد النشاط الإرهابي بنسبة (234٪) عند نهاية العام 2011، بالمقارنة مع مستويات في العام 2002، وان من

---

(1) حسن الحاج علي احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 14-15.

(2) محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص 70، كذلك: حسن الحاج علي احمد، مصدر سبق ذكره، ص ص 14 - 15.

(3) نقلا عن: محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص 70. وتوضح المؤشرات الاحصائية إلى ارتفاع عدد العمليات الإرهابية في العالم التي تقوم بها المنظمات والحركات الدينية، وفي مقدمتها منظمة القاعدة الإرهابية، بالقياس للعمليات التي تقوم بها الجماعات الإرهابية القائمة على اسس سياسية أو قومية - انفصالية مابين الاعوام 2002- 2011. ينظر:

The Institute For Economics And Peace (IEP)Global Terrorism Index 2012, Australia- Sydney,2012, pp. 33-34.

بين(158) دولة غطاها التقرير(20) دولة لم تتعرض لهجمات وأعمال ارهابية فقط، و ان مانسبته (87%) من هذه العمليات والهجمات انحصر في عشر دول في مقدمتها العراق والباكستان وافغانستان، إذ وبلغ عدد الهجمات والاحداث الإرهابية المسجلة في هذه المدة بحدود (104) الف حادث اسفر عن عشرات الالاف من الضحايا والمصابين.[(1)]

وتتصاعد خطورة الإرهاب العالمي مع إقترانه بالتسليح المتطور وغير التقليدي، وارتباطه بالمناطق ذات المصالح الحيوية للقوى العالمية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن ما يعزز إمكانية حصول المنظمات والجماعات الإرهابية على أسلحة الدمار الشامل كالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، هو قدرة هذه الجماعات على اختراق والاستيلاء على الأسلحة في الثكنات العسكرية في بعض الدول، وتوفر الأموال لديها لشراء هذه الأسلحة أو الاتجار بها لتمويل نفسها، وفقدان السيطرة النسبية على هذه الأسلحة بسبب تفكك الإتحاد السوفياتي أو بسبب حالات الفوضى وعدم الاستقرار في بعض الدول، إلى جانب إحتمالية حصولها على هذه الأسلحة من دول داعمة للارهاب.[(2)]

وتعكس استراتيجية الحرب الوقائية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات 11 ايلول من العام 2001 مخاوف حصول الدول المعادية للولايات المتحدة والمنظمات الإرهابية على الأسلحة النووية، حيث تنص وثيقة استراتيجية الأمن القومي لعام 2002 على ان الخطر الذي تواجهه الولايات المتحدة الأمريكية يقوم على" تقاطع الراديكالية والتكنولوجيا ".[(3)]

---

(1) فضلا عن الهند واليمن والصومال ونايجيريا وتايلند وروسيا والفلبين. للمزيد من التفاصيل ينظر:
The Institute for Economics and Peace (IEP) Op.Cit, pp. 6- 12 and 16- 20 .

(2) محمد المصالحة، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(3) بنجامين ر. باربر، امبراطورية الخوف، مصدر سبق ذكره، ص100.وقد اعطت هذه الاستراتيجية مسوغا للولايات المتحدة الامريكية بشنّ حربين عسكريتين واسعتين، في افغانستان والعراق تحت شعار الحرب على الإرهاب، وطوراً تحت شعار حماية السلم الدولي من تهديدات أنظمة رديكالية (مارقة) تمتلك أو تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل (الباحثة).

وإلى جانب تصاعد تهديدات التسلح للارهاب، فإنّ هناك قلقا عالميا من تمكن المـنظمات والجماعات الإرهابية من توفر القدرة والإمكانية لاستخدام تكنولوجيا المعلومـات والشـبكات لتنفيذ عمليات وهجمات الكترونية تستهدف تعطيل شبكات الاتصال وتعطيل أنظمة الـدفاع الجوي، أو شل محطات الطاقة الكبرى أو اختراق النظام السياسي، والقيـام بعمليـات تخريـب وسرقة.[1]

وهكـذا فـإن تطـور قـدرات الإرهـاب التنظيميـة، بالاسـتفادة مـن المزايـا التـي تقـدمها التطورات الدولية المترتبة على العولمة وتسـهيلات التكنولوجيـا المتطـور.تتطلـب رؤيـة عالميـة جديدة تتناسب وهذا التغيير للتعامل مـع ظـاهرة الإرهـاب التـي اضـحت مـن أبـرز أشـكال الصراع في العالم وربما بديلا للحروب التقليدية خاصة مع هامشـية تكلفتـه في مقابـل فاعليـة ضرباته. وبالنظر إلى خصائص الإرهـاب العـالمي بعـدّهِ ظـاهرة متجـاوزة للحـدود، فـإنّ ذلـك يتطلب إلى جهد عالمي لمواجهته.

ويبـدو ان التحـالف الـدولي الـذي قادتـه الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لتوجيـه ضربـة استباقية للارهاب لم ينجح في القضاء على الإرهـاب، وعـلى وجـه الخصـوص منظمـة القاعـدة والجهات المرتبطة بها، بل شهدت الاونة الاخيرة تفرع هذه المنظمة إلى منظمات أخرى (مثـل منظمة جبهة النصرة في سوريا، ومنظمة داعش في العـراق وسـوريا، ومنظمـة بوكـو حـرام في نايجيريا)، وقدرتها على تجنيـد الإرهـابيين في هـذه الـدول مـن مختلـف دول العـالم بمـا فيهـا الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا.

5. تصاعد مخاطر النزاعات الداخلية:

يُعدّ إتساع نطاق النزاعات الداخلية من أبـرز مهـددات الأمـن والسـلام العـالمي بعـد إنتهاء الحرب الباردة، إذ تتسبب هذه النزاعات في قتل ونزوح مئـات الآلاف مـن السـكان المحليين، وأسهمت بزعزعة الاسـتقرارالأمني في عـدة منـاطق إقليميـة وحيويـة. وفي وقـت

---

(1) محمد المصالحة، مصدر سبق ذكـره، ص 72. كـذلك: ايـرل تيلفـورد، رؤيـة اسـتراتيجية عامـة للاوضـاع العالمية، ج2، العدد 23،(ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998)، ص21.

شهد فيه العالم انحسارا للنزاعات بين الدول، فقد تزايد عددالنزاعات الداخلية و النزاعات الداخلية (المدولة) العابرة للحدود - التي يحصل فيها احد الطرفين المتنازعين أو كلاهمها على دعم من دول أخرى.[1]

وتشير الدراسات إلى انه يمكن تصنيف ستة نزاعات وقعت بين الدول من مجموع (103) نزاع مسلح في المدة مابين العامي (1989-1997)، ويختلف هذا الواقع إلى حد بعيد عن المنطق العامل لنزاعات التيسا دتخلا لمدة الحربالباردة، إذ كانت في معظمها تقوم ما بين الدول[2].وخلال العشرة أعوام مابين(2002 -2011)، كان هناك (73) نزاعا ناشطا داخل الدول، بما فيها(37) صراعا ناشطا في العام 2011، في حين لم ينشب خلال هذه المدة إلاّ اربعة نزاعات بين الدول.[3]

إن التغير في طبيعة الصراعات جاء نتيجة لمجموعة التحولات التي شهدها النظام الدولي، وفي مقدمتها إنتهاء صراع الحرب الباردة الذي كان يغذي الكثير من الصراعات بين الدول، وتفكك الإتحاد السوفياتي الذي خلف العديد من الدول الحديثة غير المستقرة، والتي تعاني إنقسامات وتوترات عرقية - اثنية ومشكلات سياسية و إقتصادية.

---

(1) لوتا ثمنر و بيتر والنستين، برنامج ابسالا لبيانات الصراعات، في: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 86، كذلك الاحصاءات الخاصة بالنزاعات الداخلية والداخلية المدولة والنزاعات الحدودية بعد الحرب الباردة ينظر:

Dan Smith, Trends And Causes Of Armed Conflicts, (Germany: Bergh Of Research Center For Constructive Conflict Management,2004),pp.2-4.

(2) Kristian Skrede Gleditsch, Transnational Dimensions Of Civil War , Paper prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association In New Orleans,LA ,March 2002. p.3. Retrieved on: 2/3/2014 http://www.yale.edu /irspeakers /Gleditsch.pdf.

(3) احصى كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي لسنة 2013، اربعة صراعات بين الدول خلال هذه المدة هي: بين الهند والباكستان مابين العامي 2001-2003، والعراق والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها في العام 2003، وجيبوتيواريتيريا في العام 2008، وكمبوديا وتايلندا في العام 2011. ينظر: لوتا ثمنر و بيتر والنستين،مصدر سبق ذكره، ص ص 85- 86.

ويؤكد العديد من الباحثين على ان التطورات المعاصرة للنظام الدولي والأشكال الجديدة من العولمة الإقتصادية والثقافية، أدت إلى تنامي التجزءات والصراعات الاثنية - العرقية في العالم وبشكل واسع، وفي ضوء ذلك، فإنّ منظمة الأمم المتحدة تؤكد بأن الصراعات الاثنية - العرقية داخل وبين الدول المجاورة ستكون الشكل السائد للنزاعات والصراعات التي ستحدث في القرن الحادي والعشرين.وقدم مشروع (الاقليات في خطر)(*) في العام 2002 مؤشرات احصائية حول تطور النزاعات والصراعات الاثنية- العرقية في العالم تضمنت مايلي :[1]

أ.شهدت الاعوام مابين1965و1996 بحدود(239) صراع مسلح، تشمل حروبا، وعمليات إسقاط أنظمة سياسية،وعمليات تطهير عرقي، وكانت النزاعات الاثنية-العرقية دافعاً أساسياً لقيامها.

ب.وخلال المدة ما بين 1980و 1996 كانت (60) أقلية متمايزة ضحية لحروب وعمليات ابادة اثنية-عرقية.

ج.وفي نهاية التسعينيات كانتهناك (275)جماعة في(116) دولة، تمثل تقريبا خمس سكان العالم، تعاني من تهديد ضغط الحكومات أو تخوض تمرد مفتوح ضد الحكومة الوطنية التي تمثل جماعة اثنية أخرى، أو تخوض نزاعا مسلحا مع جماعة اثنية أخرى.

***** مشروع الاقليات في خطر(**MAR**) احد ابرز المشاريع الاكاديمة التي تستهدف دراسة واستقصاء النزاعات الاثنية في العالم، قام بهذا المشروع مركز ادارة النزاعات الدولية والتنمية في جامعة ميريلاند منذ عام 1988. للمزيد يمكن تصفح موقع المركز الالكتروني على شبكة الانترنت: **http://www.cidcm.umd.edu**

(1) Wilma A.Dunaway, Ethnic Conflict In The Modern World-System, The Dialectics Of Counter-Hegemonic Resistance In An Age Of Transition, Journal Of World-Systems Research.ix.1.Winter 2003.pp.3-5.Retrieved on:2/6/2014.
http://www.jwsr.org/wp-content/uploads/2013/05/jwsr-v9n1-dunaway.pdf

د.وفي مطلع القرن الحادي والعشرين كان ربع سكان دول امريكا اللاتينية والبحـر الكـاريبي، وبحدود ثلث سكان دول افريقيا والشرق الاوسط يواجهون خطـر النزاعـات والصراعـات الاثنية- العرقية المفتوحة.

وكانت النزاعات بين الجماعات الدينية أو الاثنيـة- العرقيـة المنظمـة تنظـيما غـير رسـميا خلال الاعوام مابين(2002 - 2011)، هي النوع الاكثر شـيوعا مـن بـين الصراعـات مـن غـير الدول، إذ شكلت ما مجموعه (128) صراع .[1]

ووفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2013، فإنّ غالبية الأخطارالأمنية أصبحت لاتـأتي مـن بلدان أخرى، بل من النزاعات الداخليـة الاثنيـة - العرقيـة والمذهبيـة، ومـن حركـات التمـرد والجماعـــات الإرهابيـــة والنزاعـــات المدنيـــةالأخرى. إذ تســـببت هـــذه النزاعـــاتفي مدةمابعدالحربالباردة بإصابة اكثرمن خمسة ملايين شخص، (95%) منهم من المدنيين.[2]

وغالباً ما ترتبط النزاعات الداخلية بالدول الضعيفة أو ما أخذ يُعرف بـ (الدول الفاشلة)، التي تعجز عن حشد القـوى السياسـية أو الأمنيـة لكـبح جـماح الفـوضى والعنـف. وفي هـذا السياق وجه العديد من الباحثين والمهتمين في الشئون الدولية إلى المخـاطر الكأمنـة في الـدول الضعيفة أو (الفاشلة)، وعدّ التهديدات الأمنية العالمية في القرن الحادي والعشريـن تـأتي مـن هذه الدول.[3]

---

(1) للمزيد من التفاصيل حول انواع الصراعات بين غير الدول والبيانات الخاصة بها، ينظر: لوتا ثمنر و بيـتر والنستين،مصدر سبق ذكره، ص ص 93-97.

(2) برنامج الأمم المتحدة الإنمّائي، تقرير التنمية البشرية 2013، ص 42.

(3) يشير مفهوم ظاهرة الدول الفاشلة إلى الحالة التي تكون فيها قدرة الحكومة المركزية ضعيفة للسيطرة على النظام العام داخل أراضيها، والسيطرة عـلى حـدودها، كـما تفتقـد إلى وجـود مؤسسـات موثوقـة قادرة على تقديم الخدمات العامة، وتعاني من مشكلات دستورية ... وتؤكد جملة مؤشرات على فشـل الدولة - مثل عدم قدرة الحكومة على الحفاظ على تقديم الخدمات العامة، و ضعف مستويات الأداء الإقتصادي، والرفـاه، خلـل في التوزيـع الإقتصـادي، وتصـاعد مسـتويات الصراع الـداخلي، وعـدم قـدرة الحكومة المركزية السيطرة على اقليم الدولة، للمزيد ينظر:

ويمكن ان ينطبق هذا المفهوم أيضا على الدول التعددية التي شهدت حالات الصراع الداخلي، وعدم الاستقرار بعد تغيير نظمها السياسية السلطوية، وفشلها في إيجاد نظام ديمقراطي بديل قادر على حفظ التوازن الداخلي بين الاثنيات والطوائف المتعددة من جهة، وتحقيق التنمية الإقتصادية من جهة أخرى.(1)

وعلى الرغم من ان مخاطر الحروب بين الدول لم تنتهِ، إلاّأنّ التحولات في النظام السياسي الدولي فرضت مجموعة من العوامل التي ادت إلى تقليصها، في مقابل ذلكإنّ التغيرات الهيكلية على المستويين الدولي والإقليمي التي جاءت بها الحرب الباردة والانقسامات والتوترات الإقليمية السياسية والإجتماعية (الاثنية والدينية) تسببت في اتساع النزاعات الداخلية.

لقد فرضت النزاعات التي نشأت داخل الدول، تحديا جديدا أمام المجتمع الدولي. فالأمم المتحدة حتى وقت قريب لم تكن تستطيع ان تفعل الكثير ازاء هذه الصراعات، فقد صيغت بنود ميثاق الأمم المتحدة المتصلة بالسلم والأمن الدوليين لتتصدى للحروب فيما بين الدول، والان تتعرض الأمم المتحدة لضغوط من اجل التدخل حينما يؤدي النزاع العنيف داخل الدول إلى معاناة إنسانية واسعة أو يهدد أمن الدول المجاورة.(2)

Edward Newman, Failed States And International Order: Constructing A Post-Westphalian World, Contemporary Security Policy, Vol.30, No.3 (Virginia-U.S:Taylor & Francis, December 2009), p. 422.

كذلك: دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي، مصدر سبق ذكره، ص282.

(1) توصل (ارنت ليبهارت) إلى ان "التجانس الإجتماعي والاجماع السياسي يعدّان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة،وان الانقسامات الإجتماعية العميقة والاختلافات السياسية داخل المجتمعات التعددية تتحمل تبعة عدم الاستقرار والإنهيار في الديمقراطيات" ولذلك فان مثل هذه المجتمعات لجأت وبدافع الحاجة إلى ابتكار نظام بديل عن الديمقراطية التمثيلية وهونظام(الديمقراطية التوافقية) التي ترتكز على توافق الكيانات المتصارعة على انهاء النزاعات وحل الخلافات باشراك جميع مكونات المجتمع في الحكومة بعيداً عن المبدأ الديمقراطي المتعلق بحق الاكثرية السياسية بتشكيل الحكومة ولجوء الكيانات السياسية الاخرى إلى تشكيل صفوف المعارضة. للمزيد ينظر:ارنت ليبهارت، الديمقراطية في المجتمع المتعدد، ترجمة :افلين ابو متري مسره (بيروت: مطبعة انطوان الياس، 1984) ص ص19-39.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 35 -36.

ومن ثم فإنّ التهديدات الأمنيـة الناجمـة عـن النزاعـات المسـلحة لم تعـد كـما كانـت في السابق محصورة في الصراعات مابين الدول، فالنزاعـات الداخليـة اضـحت سـمة للنزاعـات في مرحلة مابعد الحرب الباردة، وتهدد بإنتشارآثارها إلى المناطق الإقليميـة، ويسـتثمرها - فضـلا عن الدول التي لها مصالح معينة - تجار السـلاح و شـبكات الإجـرام والمخـدرات، والحركـات العرقية والدينية، والمنظمات والجماعات الإرهابية.

ومما يزيد في خطورتها وينبأ بدخول العالم مرحلة جديدة من الحروب تقودها العصابات الاجرامية والمنظمات الإرهابية، بدلا من الدول التي يصعب السيطرة على إنتشارها فضلا عـن عدم كفاية الوسائل والتسويات السياسية - التي كانت تعتمد في حـروب الـدول - للحـد مـن آثارها .[1]

ومما تقدم فان المخاطر والمهـددات التـي تواجـه الأمـن والسـلام العـالميين بعـد الحـرب الباردة، اضحت اكثر تعقيدا وإنتشارا، ويهدد تفاقمها جميع دول ومناطق العالم، وبالتالي فإنّ حفظ الأمن والسلام العالميين كهدف أساس ظل يرافق دعوات إقامةالحكومة العالميـة، مـازال يمثل أهمية كبيرة في ظل وجود هذه المخاطر والمهددات ويشكل دافعا أساسيا لقيامها، خاصة بعدما تبين من خلال مراحل تطور النظام الدولي عجز الوسائل التي إعتمدها النظـام الـدولي في حفظ الأمن والسلام العالمي، وفي مقدمتها الخلل في قدرة منظمة الأمم المتحدة على تطبيق نظام الأمن الجماعي والتدخل لحل أشكال النزاعات المؤشرة على الأمن والسلام العالميين.

ولاشك إنّ تصاعد أخطار اندلاع الصراعات والحروب الإقليمية والدولية، بفعل تـرابط العالم وتداخله و تزايد قوة الأسـلحة في التـدمير والاصـابة، إلى جانـب وجـود دلائـل عـلى إمكانية اندلاع هذه الصراعات سواء كان ذلك بـين الـدول الكـبرى، وعـلى مسـتوى العـالم ام بين دول صغيرة ومتوسطة وفي مناطق إقليمية معينـة، ومـا يـرتبط مـن هـذه الـدلائل

(1) دون ايبرلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 279-280 .

بالدول الكبرى هي تصاعد التنافس الإقتصادي بين القوى الكبرى، وحدة التوترات حول بعض القضايا الاستراتيجية الخاصة بالتسلح أو المرتبطة بمناطق إقليمية حيوية، فضلا عن تصاعد الإنفاق على التسلح وتحديث القدرات العسكرية وتدعيمها بمخرجات تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الميزة والتفوق، أما مايرتبط بالدول الصغيرة والمتوسطة فهي سباقات التسلح الإقليمي والنزاعات الحدودية وتزايد ظاهرة الدول الفاشلة والصراعات الاثنية - العرقية والطائفية داخل الدول والتي تهدد بإمتداد آثارها إلى دول مجاورة أو تدفع لتدخلات خارجية تؤدي بالنتيجة إلى صراعات وحروب إقليمية.

ولأجل إرساء سيادة القانون بدل الفوضى الدولية، فإنّ الحكومة العالمية كما يقدمها دعاتها هي الكفيلة بجعل القانون هو الأساس في المجتمع العالمي بديلا عن التهديدات العسكرية التي تنبع من سيادة الدول وتعدد مراكز السلطة في النظام الدولي بتعدد الدول، فضلا عن ان الحكومة العالمية ستعمل على تكثيف الجهود وتجميعها لمعالجة الأخطار والتهديدات التي تواجه الأمن والسلام العالميين.(1)

وإذا كان ظهور الأسلحة النووية، قد زاد من القلق والخوف العالميين من احتمالية خوض حرب نووية عالمية خلال مرحلة الحرب الباردة فقد شكل دافعا أساسيا لتجدد الدعوة إلى إقامةالحكومة العالمية، لغرض منع وقوع هذه الحرب المهلكة للبشرية،ونزع السلاح من ايدي الدول،(2) فإنّ مرحلة ما بعد الحرب الباردة تشير إلى تصاعد مخاطر استخدام أسلحة التدمير الشامل، في ضوء إنتشار المعرفة، وضعف نظام منع الإنتشار للأسلحة النووية، وفقدان القيمة الاستراتيجية للسلاح النووي في الردع بين الدول الجديدة الحائزة للسلاح النووي، وتصاعد إحتمالية قيام الجماعات والمنظمات الإرهابية باستخدامها أسلحة تدمير شامل محدودة في حال تمكنها من الحصول عليها، اوقيامها- بمساعدة بعض الدول- بتصنيع قنابل نووية صغيرة الحجم .وهو ما يشكل دافعا أساسيا

(1) Joseph Preston Baratta,Op.Cit, pp.7-8.

(2) Lawrence S. Wittner, Op.Cit, p.10.

لحشد الجهد الدولي لانشاء سلطة عليا قادرة على نزع السلاح، وخاصة أسلحة التدمير الشامل لتفادي البشرية خطر استخدام مثل هذه الأسلحة.

وفي الوقت الذي يشهد فيه النظام العالمي تطورات مهمة على صعيد تعزيز الحكم العالمي، فإنّ الواقع يشير إلى انه على الرغم من الحاجة العالمية لتدعيم العمل الجماعي، إلاّ أنّ الدول- خاصة الدول الكبرى- في حقيقة الأمر لاتريد تحمل تكاليف وعبء العمل الجماعي، ومن هنا فإنّ الحكم العالمي اضحى في مواجهة سيادة الدولة، [1]وكذلك فان القضايا التي يتصدى لها الحكم العالمي لاتتعلق مباشرة بقضايا الأمنية والاستراتيجية المرتبطة بمخاطر الصراعات والتسلح والإرهاب، لذا لايمكن عده بديلا مناسبا عن الحكومة العالمية من هذه الزاوية. ويعزز عدم ظهور البديل عن إقامة السلطة العالمية التي تمتلك حق استخدام القوة في منع وردع الصراعات والحروب، وانتزاع أسبابها، والدعوة إلى إقامة الحكومة العالمية.

وأخيرا فمن المفارقة أنّ تتجه الدعوات العالمية إلى إقامةالحكومة العالمية وقت كانت الأخطار والتهديدات الأمنية اقل بكثير مما يتصف به النظام العالمي بعد الحرب الباردة،[2] إذ من الأولى ان تكون التهديدات والمخاطر الأمنية الراهنة دافعا أساسيا لإقامة الحكومة العالمية.

ثانيا: التحديات العالمية / الأجندة الدولية :

انعكست التطورات والتحولات التي شهدها النظام العالمي في مرحلة مابعد الحرب الباردة بصورة مباشرة على نطاق القضايا الرئيسة في السياسة العالمية،إذ ظهرت موضوعات وقضايا جديدة على اجندة العلاقات الدولية، شغلت الاهتمام العالمي بسبب تزايد مخاطرها العالمية على الدول والمجتمعات على السواء.وتضمنت هذه الأجندة جملة من

(1) Campbell Craig,Op.Cit, p.134.

(2) Thomas G. Weiss, Op.Cit, p.258.

المحاور كالسياسات الدولية المتعلقة بالبيئة، وأزمة الغذاء وندرة المياه، وأمن الطاقة، والهجرة والنمو السكاني والأزمات المالية، والفقر والتفاوت الإقتصادي العالمي والتصحر، فضلاً عن العلاقات السياسية التي تتخطى الحدود القومية للحركات الإجتماعية، والجريمة التي تتحدى الحدود القومية وغيرها.[1]

إن الترابط والتداخل العالميين الذي إتاحه التطور التكنولوجي وعمقه تنامي أدوات العولمة ووسائلها، أدخل تغييرا في طبيعة التحديات التي تواجهها الدول والمجتمعات، إذ أضحت الدول تواجه تهديدات ذات طبيعة عالمية وفي مجالات متعددة تتطلب جهدا عالميا للتغلب عليها، بعدما كانت هذه التهديدات تتركز في السابق بالقضايا الأمنية العسكرية.

ففي السابق كان التنافس متأصلا دائما فيما بين الدول ذات السيادة، مما جعل مفهوم الأمن ينحصر في معنى حماية الدولة (حدودها وشعبها ومؤسساتها وقيمها) من الهجوم الخارجي، لذلك كانت الدول تجتهد في سعيها لتوسيع قدراتها العسكرية، وتشكيل التحالفات مع القوى العسكرية الأخرى. وكان الكفاح من أجل الأمن الوطني يمثل "مقارعة صفرية النتيجة تكسب فيها بعض الدول بينما تخسر دول أخرى"، ولهذا السبب كانت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى تركز في حرمة الحدود الإقليمية، ومنع التدخل في الشئون الداخلية للدول ذات السيادة.[2]

ومع التغير الذي شهده النظام العالمي في تزايد عدد الفواعل من غير الدول، وتنامي ادوارها ووظائفها في السياسة العالمية، جعل هذه الفواعل تسهم وعلى نحو فاعل بتحديد الاجندات الدولية، واثارة القضايا والمواضيع المرتبطة بالمخاطر التي يواجهها العالم - التي ربما لا تلقى إهتماما دوليا كافيا من دون الضغوط التي تمارسها هذه الفواعل على الدول - ومشاركة الدول في إيجاد الحلول لمعالجتها لما تملكه من مصادر المعرفة

---

(1) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 262.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 98.

والتخصص والقدرة والتكيف للعمل عبر الحدود، حتى أصبح تعريف هذه المخاطر والتحديات يقرن بمدى الاهتمام الذي تلاقيه من قبل هذه الفواعل.(1)

لقد دفعت التغيرات في طبيعة التحديات والمخاطر إلى صياغات أمنية جديدة، فقد اكد تقرير لجنة (إدارة شئون المجتمع العالمي)، على ضرورة توسيع مفهوم الأمن العالمي من تركيزهاالتقليدي على أمن الدولة ليشمل تلك الابعاد والقضايا، الاكثر أهمية والتي ترتبط بـ(أمن البشر والكوكب).

ويسلم مفهوم الأمن الإنساني (البشري) الذي اشارت اليه لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي بان: "الأمن العالمي يتجاوز حماية الحدود والنخب الحاكمة ومصالح الدولة الحصرية ليشمل حماية البشر. وهو لا يستبعد التهديدات العسكرية من الاهتمامات الأمنية، بل يقترح بدلا من ذلك تعريفا أوسع للتهديدات في ضوء الشواغل الإنسانية الملحة لما بعد الحرب الباردة، وترى اللجنة إنّه يجب النظر إلى أمن البشر كهدف له من الأهمية ما لأمن الدول، وفي نهاية الأمر، فإنّ الغايتين ليستا متعارضتين، فلا يمكن للدول أن تكون أمنة طويلا ما لم يكن مواطنوها بمأمن، بيد أنه كثيرا ما حدث في الماضي أن استخدم الحفاظ على أمن الدولة ذريعة للسياسات التي تقوض أمن الشعب".(2)

ويشير(اولريش بيك) إلى تبدل طبيعة النظرة إلى الأمن العالمي، وعبر عن ذلك بقوله: "إنّه مع بداية القرن الحادي والعشرين اضحى المجتمع العالمي ينظر بعيون أخرى مع ميلاد النظرة الكوزموبوليتانية.. حيث ان كل الأخطار الجوهرية قد أصبحت اخطارا

---

(1) فمثلا عرف مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشئون الإنسانية التحديات العالمية على انها: اي صدمة أو تطور أو توجه كبير، قادر على احداث تاثيرات عالمية خطيرة تؤدي إلى خلق احتياجات إنسانية وتغير في البيئة، ينجم عنه تحرك الجهات الإنسانية الفعالة في الاعوام القادمة، ينظر :
Kirsten Gelsdorf, Global Challenges And Their Impact On International Humanitarian Action, OCHA Occasional Policy Briefing Series Brief, No. 1 (Policy Development And Studies Branch,UN Office For The Coordination Of Humanitarian Affairs (OCHA),2010,p.4.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص100-101.

عالمية، ووضع كل امة وكل عرق وكل ديانة وكل طبقة وكل فرد هو أيضا نتيجة ومسبب لوضع الإنسانية، وأصبح القلق بشان الكل هو مهمة الجميع".[1]

وتتميز التحديات والمخاطر العالمية المعاصرة بسمات ثلاث "أولها، عدم التمركز، أي أن أسبابها وآثارها لا تقتصر على مكان أو نطاق جغرافي، وثانيها عدم قابليته للحساب والتقدير، فمن حيث المبدأ فان نتائجها لايمكن حسابها، فالأمر يتعلق بشكل أساس بمخاطر إفتراضية ترتكز على عدم معرفة مؤكدة بنتائجها وعلى اختلاف معياري في الرأي. وأخيرا فإنّ هذه المخاطر تتميز بعدم قابليتها للتعويض،اي ان الخسارة فيها ليست كالخسارة في المخاطر السابقة ممكنة التعويض، وان عواقبها الضارة يمكن معالجتها..ففي النوعية الجديدة من المخاطر والتهديدات للبشرية، يفقد منطق التعويض مفعوله ويحل محله مبدأ الحماية عن طريق الوقاية".[2]

كما تتميز هذه التحديات أيضا بانها متداخلة ومعقدة، ولايمكن تعزيز الحلول لمواجهة أحد هذه التحديات بصورة منعزلة ومنفردة، فكل تحدي يفاقم التاثيرات السلبية للآخر. وتتحد هذه التحديات مع بعضها لتزيد من امكانيات حدوث الأزمات التي تتطلب استجابة ذات أبعاد متعددة ومنسقة بصورة جيدة.

إذيؤدي تفاقمها إلى عدم الاستقرار وانعدام الأمن على مستوى العالم. ولايمكن لدولة أو مجموعة دول إقليمية - وربما حتى المجتمع العالمي ككل إذا لم يضع حلولا شاملة وجذرية - من التصدي لهذه التحديات لانها تفتقد إلى القدرة والمعرفة والموارد المالية والاطر المؤسساتية العالمية لمواجهة هذه التحديات المتعددة، ومن هنا فان التصدي لها لابد ان يكون تصديا عالميا وبشكل حاسم.[3]ومع ان هذه التحديات والمخاطر متداخلة ومركبة في تأثيراتها وابعادها فانه يمكن تناولها وفقا للتقسيم الآتي:

---

(1) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 51.

(2) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سبق ذكره ، ص 104.

(3) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p. 7.

1. التحديات والمخاطر البيئية:

لاشك بأن الزيادة غير المسبوقة في حجم النشاط البشري وكثافته منذ الثورة الصناعية، مقترنة بزيادات غير مسبوقة في عدد سكان العالم، قد وصلت إلى الحد الذي تجور فيه الآثار البشرية على النظم الأساسية لتعزيز الحياة على سطح الكوكب.(1)

فالانخفاض بطبقة الاوزون في الغلاف الجوي يعرض البشر وأشكال الحياة الأخرى لمقدار متزايد من الأشعة فوق البنفسجية، والزيادات الهائلة في كميات ثاني أكسيد الكربون، وغيره من غازات الدفيئة والتي تنبعث في الغلاف الجوي من مصادر بشرية، تؤثر في العمليات الجوية التي تحدد مناخ العالم، وتفضي إلى زيادة إحتمال تغير المناخ، وارتفاع درجات الحرارة بصورة مستمرة (ظاهرة الاحتباس الحراري)، وهو ما يمكن أن يقلل بشدة من صلاحية الكوكب للسكن.(2)

وتؤدي الكميات المتنامية من الكيمياويات التي تنتج من أجل الاستخدام البشري، إلى تلوث وتغيير في التكوين الكيميائي لمياه الأرض وتربتها ونظمها الحيوية، زيادة على جوها.(3)

كما يترتب على عملية إزالة الغابات تفاقم في حجم آثار الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وزيادة معدل التغير المناخي، وبالاخص تغير المناخ المحلي للمناطق القريبة من هذه الغابات، فعلى سبيل المثال في منطقة الأمازون إذا استمرت المستويات الحالية لإزالة الغابات فان هذه المناطق ستصبح اكثر جفافاً، وشبه صحراوية، خلال هذا القرن.(4)

---

(1) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره، ص 101.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره ، ص 102. كذلك:

John Houghton, Global Warming , The Complete Briefing , 4th Edition(New York: Cambridge University Press,2009) ,pp.13-14.

(3) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره، ص 102.

(4)John Houghton,Op.Cit,p. 394.

وبصور عامة فإنّ الزيـادة المتوقعـة في درجـات الحـرارة سـتؤدي بشـكل غـير مبـاشر إلى اضمحلال الأراضي،ومن ثم إنتشار حالة نزوح السكان، ويتسبب ذلك بحدوث اثـار سـلبية في الجوانب الإقتصادية والإجتماعية ومن ثم إلى عدم الاستقرار.

وتتسبب الكوارث والظروف المناخية المتغيرة في نزوح كبير للسـكان، إذ تشـير التقـديرات إلى نحو (20) مليون شخص، قد نزحوا نزوحا مؤقتا بسبب كوارث الظروف المناخيـة في العـام 2008 - إلى جانب (26) مليون شخصا نزحو بسبب الصراعات الداخلية في المدة نفسها. [1]

وإذا كانت المخاطر البيئية مثل الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ، وإزالـة الغابـات، وتلـوث الميـاه والهـواء، والكـوارث الطبيعيـة تحـدق بـالجميع، فـأن أشـدأضرارها تصـيب الـدول والمجتمعات الفقيرة. فمـن المـرجح أن تتكابـد هـذه الـدول أكبرالخسـائر مـن جـراء تنـاقص كميات الأمطار المتساقطة سنوياً وتقلّبها، ومالذلك من آثارتدميرية في الإنتاج الزراعي ومـوارد الرزق.[2]

وإلى جانب ذلك، يؤكد دعاة المحافظة عـلى البيئـة، بانـه إذا مـا اسـتمر العـالم علـالنهج نفسه في التصنيع، فإنّه سرعـان مايسـتنزف الجـنس الـبشري طاقـة ومـوارد الكوكـب والبيئـة الداعمة لها. خاصة في ظل تزايد عدد السـكان في العـالم والـذي تسـبب بـــ " ضـغوط لايمكـن احتمالها على أنظمة الاعانة التي تنوء بحمل يفوق قدرتها، الأمر الذي يهدد كـل مـن المدينـة والريف بالمجاعة الشاملة وبإنهيار المؤسسات الإجتماعية".[3]

---

(1) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.5.

(2) جدير بالذكر ان الكوارث الطبيعية، تسببت بأضرار وخسائرفي الامكانات الإقتصادية والبشرية في هـذه الدولففيالعام2011،أوقعت الكوارث الطبيعية من جراء الهزات الأرضية (التسـونامي،وانزلاقات الأراضي =وهبوط التربة) أكثرمن20 الـف قتيـل وخلّفـت خسـائربقيمة 365 مليـاردولار، وفقـد حـوالى مليـون شخص منازلهم، ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكره، ص 99.

(3) جيفري ستيرن،مصدر سبق ذكره، ص 421.

وتدل المعطيات إلى وجود (ازمة غذاء) عالمية، فعلى سبيل المثال يعاني اكثر من مليار شخص في جميع انحاء العالم - سدس سكان العالم تقريبا - من الجوع، فقد اندلعت اكثرمن(30) حالة اضراب، بسبب نقص الغذاء في العام 2008، كما يموت نحو(25) الف طفلا يوميا بسبب سوء التغذية، ويعاني قرابة(2) مليار شخص في العالم من نقص التغذية، وكذلك فقد أصبحت اسعار الغذاء المحلي في معظم البلدان النامية باهضة الثمن بالنسبة إلى مئات الملايين من الناس. إذ تشير التوقعات إلى ان إنتاج الغذاء بحلول العام 2025، لن يزداد إلى النسبة المطلوبة - وهي (50%) عن المستويات الحالية- ليواكب النمو السكاني، وان ازمة الغذاء ستستمر لتهدد حياة ورزق ملايين الناس في جميع انحاء العالم.[1]

ويشهد العالم أيضا نقصا كبيرا في المياه، وبحسب التوقعات الاحصائية، سيتزايد عدد السكان غير القادرين على الحصول على مياه الشرب الأمنة من مليار إلى مليارين بحلول العام 2025 اي ثلث سكان العالم تقريبا، ويشكل هذا النقص قضية سياسية وإقتصادية كبيرة تمس حقوق الإنسان، ويؤدي استمراها إلى نشوب الخلافات والصرعات بين الدول.[2]

واتساقاً مع تلك المخاطر تزداد المخاوف العالمية من تصاعد التنافسات والصراعات مع توقع زيادة الطلب على الطاقة بحدود مرة ونصف بحلول العام 2030.[3]

ومما تقدم فان هذه المخاطر والتحديات "ذات طابع غير مسبوق، وتهدد استمرار قدرة الكوكب على إعالة سكانه من البشر. والأمر الجديد بالنسبة لتلك المخاطر إنّها تهدد بالخطر بقاء مجتمعات بأكملها لا مجرد رفاهيتها فحسب، وهي تشكل بهذا المعنى وجنبا إلى جنب مع الحرب النووية أهم التحديات التي تشكل الخطر الأمني الحقيقي للعالم".[4]

---

(1) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.5.

(2) Ibid,p.6.

(3) Ibid,p.6.

(4) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره، ص 102.

وهكذا فإنّ العالم يعيش حالة مخاض لازمة بيئية بمضامين لاتقل تدميراً عن مضامين الحرب النووية.[1]

ويتطلب مواجهة التحديات والمخاطرالبيئية حلولا عالمية شاملة الابعاد، وتتضمن معالجة انشطة الإنسان المعنية -على سبيل المثال- باستخدام الموارد، ونمط الحياة، والغنى والفقر. كما يجب أن تشمل هذه الحلول المجتمع الإنساني وعلى جميع المستويات .[2] ان الجهود الدولية في مجال معالجة قضايا البيئة العالمية، والتي ابتدأت في انعقاد مؤتمرالأمم المتحدة حول (الوسط الإنساني) في استوكهولم في العام 1972، واعقبه بعد عشرين عاما، عقد مؤتمر ريو الدولي حول البيئة والتنمية في اليوم العالمي للبيئة في 5/ حزيران من العام 1992، لم تكن بمستوى المخاطر البيئية،ففي الوقت الذي اقتصر فيه مؤتمر (استوكهولم) على توجيه الدول إلى ضرورة المحافظة على البيئة، فان مؤتمر(ريو) تمخض عنه عقد اتفاقيتين دوليتين - اتفاقية الإطار حول التغير المناخي واتفاقية المحافظة على التنوع البيولوجي –ما تزال تواجه بعضها معارضة وعدم التوقيع من بعض الدول الكبرى، فضلا عن محدودية إطارها لمعارضة الدول توسيع مضامينها.[3]

ولذلك فإنّ الجهود الدولية في معالجة المخاطر البيئية والاضرار الناجمة عنها ما تزال غير كافية، ويبدو إنّ هذا الواقع سيستمر مادام رفضت الدول التخلي عن جزء من سيادتها للتحرك الجاد نحو تشكيل منظمة للبيئة العالمية - المقترح الذي دعا اليه انصار الحكم العالمي - تمنح صلاحيات واسعة فوق الدول، وتتجاوز المعوقات المالية والبيروقراطية التي تعانيها المنظمات الدولية .[4]

---

(1) جيفري ستيرن، مصدر سبق ذكره، ص 419.

(2)John Houghton,Op.Cit,p. 392.

(3) اوليفييه باي، البيئة مأزق عالمي جديد، في: باتيك هارمن، بربارة ديلكور واوليفييه كورتن (محررون)، النظام العالمي الجديد، ترجمة: د. انور مغيث، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995)، ص ص 250 - 251، و ص 273.

(4) Peter M. Haas, Addressing The Global Governance Deficit ,pp. 5-6.

2. النمو السكاني والتحول الديمغرافي:

إن إحدى المشكلات العالمية الأكثر الحاحاً على المدى الطويل بيئياً وإجتماعياً هي: مشكلة النمو السكاني الذي يسبب نزيف شديد لموارد الكوكب ,فقد تضاعف عدد السكان في العالم بشكل غير مسبوق،[1] إذ ارتفع عدد السكان (حسب تقرير التنمية البشرية لعام 2013) من (3,6 مليار) في العام 1970إلى(7 مليارات) نسمة في العام 2011،[2] ومن المتوقع ان يصل إلى اكثر من (8 مليار) بحلول العام 2025.[3]

ومن الحقائق المهمة بهذا الصدد، هي إنّ أشكال التدهور والأخطار الملموسة كافة حتى الآن في النظام البيئي، والنظم المعززة للحياة قد حدثت عند مستويات من السكان والنشاط البشري أدنى بكثير مما سيكون عليه الحال في المرحلة المقبلة.[4]

لذلك فمن المتوقع ان تتزايد المخاطر البيئية وتتفاقم المشكلاتالإقتصادية والإجتماعية حول العالم، الأمر الذي سينعكس بكل تأكيد على الأمن والسلام العالميين .

فالانفجار السكاني يفرض ضغطاً هائلاً على موارد الغذاء والنظام البيئي والتنوع الحيوي. فبحسب معهد مراقبة حالة العالم وصل صيد السمك بالعالم في العام 1997 إلى(100) مليون طن / العام. وبالمثل فإنّ الإنتاج العالمي من الحبوب وصل إلى القمة عند(1.7) مليار طن/العام .[5]

---

(1) إذ بلغ عدد سكان العام بحدود المليار نسمة في عام 1830، وقد اضيف مليار اخر بعد قرن واحد فقط، وتضاعف العدد مرة اخرى بحلول عام 1975 ليصل إلى مايقارب اربعة مليارات، ينظر: ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلم حياتنا في القرن الواحد والعشرين، ترجمة د: سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001)، ص 427 .

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكره، ص 101.

(3) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.6.

ويتوقع ان يصل عدد السكان إلى 9 مليارات عام 2041 و10 مليارات عام 2071 وقد يصل في نهاية القرن الحادي والعشرين إلى حوالي 12 مليار نسمة. ينظر: ميتشيو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص 427.

(4) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي مصدرسبق ذكره، ص 103.

(5) نقلا عن: ميتشيو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص 427.

كما أن الزيادة السكانية في العالم - وخاصة في الدول النامية والتيتحتل مايفوق نسبة (80%) من هذه الزيادة، يؤدي إلى تضاعف الطلب على الغذاء والطاقة والعمل وتوفير وسائل كسب العيش فضلا عن التأثيرات السلبية على البيئة،(1) ويتوقع تزايد عدد سكان العالم إلى(8) مليار في العام 2025،سيعود ذلك حتماً إلى تغيير انماط الاستهلاك بسبب التطور في الدول التي تزايد سكانها بصورة اكبر - زيادة إنتاج الغذاء العالمي بنسبة توازي هذا التوسع، كما ان اي زيادة في إنتاج الغذاء سيزيد الطلب على استخدام المياه، وهذا بحد ذاته سيفاقم شحة المياه التي من المتوقع ان تؤثر على(2) مليار شخص بحلول العام 2025، إذا استمرت التوجهات الحالية في الزيادة السكانية. وفيالوقت نفسه، يتوقع البعض حدوث زيادة بنسبة(50 %)، في الطلب على الطاقة في نهاية العام 2030 لتلبية احتياجات المدنية الناشئة عن التطور والتنمية في دول متعددة من عالم الجنوب.(2) كما ان زيادة الانشطة الإقتصادية والصناعية في الدول النامية سعيا منها لتحقيق التنمية والتغلب على الفقر، واستمرار الدول المتقدمة في استنزاف موارد الطبيعة، يؤدي إلى التدهورالبيئي، ويزيد من معدلات التلوث، ويفاقم من مشكلة الاحتباس الحراري.(3)

ويترتب على الزيادة السكانية، آثارا إقتصادية مهمة، منها ارتفاع في معدلات الاعمار مابين (15- 24) عاما، وبالتالي زيادة عدد الشباب العاطلين عن العمل، إذ تعدّ البطالة مصدرا من مصادر عدم الاستقرار الإقليمي.(4)

إلى جانب ذلك فان مئات الملايين من الناس يهاجرون بحثا عن العمل وظروف معيشة أفضل، وقد بلغت نسبة المهاجرين في العام 2010، ما نسبته(3%) من مجموع سكان

---

(1) John Houghton,Op.Cit,p. 394.

(2) إذ يتوقع وبحلول العام 2025 ان يعيش نحو 5 مليار (اي ثلثي سكان العالم) في بيئة حضرية اوشبه حضرية،مقارنة ب3.17 مليار في العام 2005. ينظر: **Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.7.**

(3) جيفري ستيرن، مصدر سبق ذكره، ص 425. ويؤكد تقرير التنمية البشرية على انالمخاطر البيئية هي من أكبرالعوائق التي تقوّض النهوض بالتنمية البشرية،وتحول دون التخلص من الفقر،وكلما تأخر التصدّي لها تفاقمت الخسائر والأعباء. ينظر: تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكره، ص 101.

(4) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.6.

العالم،أي حوالي(215) مليون مهاجر، وهو رقم يفوق بثلاث مرات عدد المهاجرين في العام1960.[1]

3. مخاطر الفقر واللامساوة الإقتصادية:

على الرغم من أن دول عالم الجنوب شهدت تطورات في مجال التنمية، خاصة في دول شرق آسيا، الا ان عدد الفقراء مازال مرتفعا، حتى مع توسع الإقتصادالعالمي بمقدار خمس مرات عما كان عليه في ستينيات القرن العشرين، فإنه لم يتمكن من ان يستأصل الفقر الحاد. ويظهر مدى رسوخ الفقر في حقيقة ان عدد السكان الذين يندرجون في فئة (فقراء فقرا مطلقا)، وفقا لتصنيف البنك الدولي، قد ارتفع الى(1.3) مليار شخص في العام 1993.[2]

ويؤكد تقرير التنمية البشرية على استمرار المعدلات العالية للفقر على الرغم تمكن بعض الدول من تقليل معدلات الفقر فيها، وعلى سبيل المثال تمكنت الصين وحدها خلال المدة مابين العامي 1990-2008 من انتشال (510) مليون نسمة من الفقر. إذمايزال في(104) دولة شملتها الدراسة،(1.14)مليارنسمة تقريباً، يعيشون على أقلمن(1.25) دولار في اليوم، علما ان هذه النسبة تشمل الدول السريعة النمو فضلا عن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة والمتوسطة، حيث يرتفع هذا العدد في هذه الدول بتطبيق دليل الفقر المتعدد الابعاد- الذي يتنا ولأوجه الحرمان المتداخلة في الصحة والتعليم ومستوى المعيشة - إذ تشير التقديرات إلى أن نحو (1.56) مليار نسمة أو أكثرمن(30%)من مجموع السكان يعيشون في فقر متعدد الأبعاد وهذه النسبة تتجاوزعدد الفقراء ضمن القياس المعتمد على مؤشرات الدخل .[3]

---

(1) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكر، ص18.

(2) وينم هذا المستوى من الفقر عن املاق حاد، فهو يمثل الحياة على حافة البقاء فعلى سبيل المثال يعتبر وجود مصدر قريب لمياه الشرب الأمنة نوعا من الرفاهية بالنسبة للفقراء فقرا مطلقا، وفي بلدان عديدة- مثل بوتان، واثيوبيا، ولاوس، ومالي، ونيجيريا- لا يتمتع حتى بهذا سوى اقل من نصف السكان. ينظر: تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 42.

(3) المصدر نفسه، ص ص30-31.

ويترافق مع الفقر إنتشار الأوبئة والأمراض المعدية، والتي تهدد بمزيد من التدهور لحياة الملايين، ويزيد من الضغوط على حكومات الدول الضعيفة ويقود إلى حدوث الأزمات السياسية والاضطرابات وعدم الاستقرار، وإنتشار الصراعات.[1] فعلى الرغم من إن اقتصاديات بعض دول عالم الجنوب أخذه في النمو التدريجي السريع - كما هو الحال مع الصين والهند والبرازيل وجنوب افريقيا واندونيسيا وتركيا والأرجنتين والمكسيك - ودول أخرى تحافظ على معدلات نمو مرتفعة ومتوسطة.[2]

فإنّ العالم ما يزال يعيش حالة اللامساواة في توزيع الثروة، وتعكس جملة مؤشرات هذه الحقيقة، فدول الجنوب التي تشكل نسبة 75% من مجموع سكان العالم،تعاني من انخفاض الدخل القومي وارتفاع عدد السكان،ومن ثم انخفاض دخل الفرد، وتدني مستوى المعيشة، فضلا عن ضعف القاعدة الصناعية وتخلف القطاع الزراعي , وعدم استغلال الموارد الطبيعية بشكل جيد، إلى جانب ذلك، تعاني من مشكلات الفساد وضعف مؤسسات الدولة في تقديم الخدمات العامة.

وتظهر التقديرات إنّ عدد سكان الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل يشكل نسبة (85%) من عدد سكان العالم، في حين يشكل عدد سكان الدول المتقدمة نسبة(15%) من عدد سكان العالم، ويشكل نصيب الدول الفقيرة والمتوسطة مانسبته (21%) من الناتج القومي العالمي، في حين ان الدول المتقدمة تستحوذ على ما نسبته(79%)من الناتج القومي العالمي. وان نصيب الفرد في الدول الفقيرة والمتوسطة الدخل يساوي مانسبته 5% من نصيب الفرد في الدول المتقدمة.[3]

---

(1) Kirsten Gelsdorf,Op.Cit,p.6.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2013، مصدر سبق ذكره، ص 15. ويؤكد تقرير صندوق النقد الدولي ان معدل نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي للدول النامية بقي محافظا على نسبة 6% في العام 2012، مقارنة بنمو نسبته 1.5 في الدول ذات الاقتصادات المتقدمة. ينظر: صندوق النقد الدولي التقرير السنوي لعام 2012،ص 15.

(3) United Nations Development Programme, Human Development Report 2006,(New York: United Nations, 2006), pp .283-295.

ولاشك أن الفقر واللامساواة في الدخل والثروة سواء كان داخل الدول أم فيما بينها، يغذي شعور المجتمعات بالغبن والظلم، ويقود إلى ضعف الاستقرار في الأنظمة السياسية، ويهدد باندلاع صراعات داخلية وتوترات وازمات إقليمية.

إن ارتفاع نسب الفقر، وتمركزها في الدول النامية، والاختلال والتفاوت الإقتصاديين في توزيع الثروة على المستوى العالمي، شكل دافعاً قوياً لاحتجاجات الدول النامية، للمطالبة بمؤسسات حكم عالمي إقتصادية تعالج هذه الاختلالات، بدلا عن المؤسسات والمنظمات الإقتصادية والمالية العالمية التي تعمل لمصالح الدول الرأسمالية والشركات متعددة الجنسيات، والاكثر من ذلك فان هذا الواقع الإقتصادي شكل دافعاً أساسياً للدعوة إلى إقامةحكومة عالمية إقتصادية، تتصدى لمعالجة هذه الاختلالات، وتدير الإقتصادالعالمي بطريقة عادلة.[1]

ومما تقدم يتضح ان هذه التحديات العالمية لايمكن مواجهتها بصورة منفردة، وتتطلب اجماعا عالميا وإيجاد وسائل جديدة للتعامل معها، وإذا ما كان نظام الدولة القومية لم يتمكن - حتى الان- من وضع وتصميم السياسات التي تتكفل بالتصدي لمعالجة هذه المخاطر بوسائل التعاون الدولي التقليدية (المنظمات والمؤسسات والدولية)، فإنّ هذه الأخطار ستكون دافعاً للاهتمام بالحكومة العالمية.

فالاهتمام بإقامة الحكومة العالمية، كما يظهر من مراحل تطور النظام الدولي، كان يتراجع عندما تكون الدول قادرة على اداء أعمالها الأساسية بتوفير الأمن والرخاء لمواطنيها، وبالعكس من ذلك فأن فشل الدول القومية في تحقيق الأمن والسلام وضمان التنمية والرفاه لمواطنيها كان دافعاً أساسياً وراء الاهتمام باستبدالها بوحدات أكبر، وبالدعوة إلى إقامةالحكومة العالمية.[2] إلى جانب ذلك، فإنّ المخاطروالتحديات العالمية تفتح مجالا سياسيا واخلاقيا يمكن ان تنبثق منه ثقافة مدنية عابرة للحدود والمتناقضات

(1) د. حميد الجميلي، الحكم الإقتصادي العالمي والصدمه الارتدادية (عمان- الأردن: منتدى الفكر العربي،2012)، ص ص 383- 389.

(2) David W. Ziegler,Op.Cit, p. 161.

لتحمل المسئولية. فالمخاطرالعالمية تمثل "وسيلة الاتصال الاجبارية غير المقصودة وغير المرغوب فيها في عالم المتناقضات - عالم الدولة القومية - التي لا يمكن التوفيق بينها".

حيث تجبرالمخاطر والتحديات العالمية الدول والأمم باختلافاتها وتناقضاتها لإنتاج سياقاً للتعامل معها بوصفها تعكس أولوية متقدمة لدى الجميع.[1]

وبناءً على ذلك، فإنّ المخاطر العالمية تدفع إلى إيجاد مايمكن تسميته (الكوزموبوليتانية الجبرية) والتي تعني تفعيل الاهتمام بالمخاطر العالمية من قِبَلِ الجماهير والمنظمات غير الحكومية المتخطية للحدود القومية .[2]

فالمخاطر العالمية إذن، تقود إلى خلق الوعي العالمي المشترك بأهمية تجاوز الحدود القومية وكل مايقع خلفها من خصوصيات دينية وعرقية وايديولوجية للتصدي لهذه الأخطار، وبذلك فإنّها تسهم في إيجاد أهم مرتكزات الحكومة العالمية وهو الشعور بالوحدة العالمية إزاء هذه الأخطار.

---

(1) أولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 113-119.

(2) المصدر نفسه، ص ص 122-123.

الفصل الرابع
إقامة الحكومة في ظل تطورات النظام السياسي الدولي
الفرص والوسائل

يشهد النظام العالمي تطورات غير مسبوقة في انعكاساتها على سلطات ووظائف الدولة ذات السيادة، وعلى طبيعة التفاعلات بين الدول والشعوب، ويشير ذلك إلى حدوث تغيرا عميقا في بنية النظام الدولي وإتجاهه نحو بنية عالمية جديدة في طور التشكل. وعليه، فإنّ السؤال المطروح هنا هو: ما فرص إقامة الحكومة العالمية في ضوء تغير طبيعة فواعل ووحدات النظام وتغير طبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول والشعوب؟

وكيف السبيل لأقامتها؟ وأي وسيلة ممكن عن طريقها إقامة الحكومة العالمية؟ وهل من الممكن أن تكون الأمم المتحدة وسيلة ملائمة لإقامة الحكومة العالمية؟ كل هذه الأسئلة الرئيسة وغيرها ستشكل إجاباتها محاورا للنقاش في هذا الفصل، وعليه سنتاول في هذا الفصل كالآتي:

المبحث الأول: إقامة الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي: الفرص

المبحث الثاني: إقامة الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي: الوسائل

المبحث الأول: إقامة الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي: الفرص

لايمكن للحكومة العالمية أن تظهر للوجود من دون توفر البيئة العالمية الملائمة لها، فالأفكار والنظريات والمقترحات وحدها لا تكفي لإقامة الحكومة العالمية، وإذا ما كانت تطورات النظام الدولي قد أفرزت مجموعة من المخاطر والتحديات العالمية، عبرت عن الحاجة إلى وجود سلطة مركزية للعالم، فإنّه وفي المقابل، أسهمت عوامل متعدّدة في ضعف الدولة القومية ذات السيادة في إدارة وتنظيم الشئون العالمية وتصاعد أدوار وأهمية أطراف وفواعل أخرى شكلت أنشطتها وتفاعلاتها مجموعة من الظروف الملائمة لإقامة الحكومة العالمية، ومن جانب آخر فقد تغيرت طبيعة التفاعلات والعلاقات بين الدول مع بعضها البعض وبين الشعوب أيضاً، وتصاعد الإهتمام بقضايا ومجالات لم تكن تحظى بالإهتمام الكافي في السياسة الدولية، واسفر ذلك عن توفير فرصاً لإقامة التعاون الدولي، ودمج العالم وتقارب الشعوب، وكل ذلك وفر فرصاً لإقامة الحكومة العالمية. وعليه سنتناول في هذا المبحث المطالب الاتية :

المطلب الأول: الفواعل المتغيرة في النظام العالمي وفرص إقامة الحكومة العالمية:

لاشك أن التطورات في النظام السياسي العالمي، تركت آثاراً مهمة في صعيد الدولة القومية التي باتت تعاني ضعف سيادتها، وفقدان أحتكارها للشئون الدولية، وان هذا الواقع شكل أهم تغيير في وضع النظام الدولي، وفتح الباب واسعاًأمام البحث عن مستقبل الدولة القومية، وشكل النظام أو الكيان السياسي الذي سيحكم وينظم العلاقات بين الأمم، الأمر الذي حفز من جديد على ظهور فكرة الحكومة العالمية كبديل عن النظام الدولي، ولكن هذه المرة ليس على اثر حصول (كارثة) عالمية مدمرة - حروب عالمية- اتت بها سياسات وأيديولوجيات الدولة القومية، وأنما بسبب تراكم مجموعة من المتغيرات التي أدت إلى التغير في طبيعة الكيان الممثل للنظام الدولي نفسه، اي الدولة القومية، وفي المقابل نهضت

مجموعة الفواعل في السياسية العالمية، وعن طريق تصاعد أهمية وفاعلية الأدوار والوظائف التي تقوم بها هذه الفواعل، فإنّ الدولة القومية باتت تشهد انحساراً متدرجاً، بل وبدات تظهر ملامح تشكل بنية دولية جديدة تعكس احتمالية بناء أنظمة للسلطة العالمية فوق الدول سواء كانت هذه السلطة تتمثل بأنظمة للحكم العالمي متعدّدة المجالات أو حكومة عالمية. وفي ضوء ذلك سنبحث في مدى التأثير الذي يسهم فيه تغيرمكانة ودور الدولة القومية، وتصاعد أهمية وأدوار جهات فاعلة على المستوى العالمي، في توفير فرص لإقامة الحكومة العالمية.

أولا: التغير في مكانة ودور الدولة القومية في النظام العالمي :

تعدّ الدولة القومية العقبة الرئيسة التي تواجه إقامة الحكومة العالمية، فالسلطة السياسية طيلة القرون الماضية كانت بيد الدولة القومية، والتي استند في سياستها إلى اعتبارات مصلحية وقومية ضيقة تتعارض مع اسس ومبادئ الحكومة العالمية.

ولكن "الدولة لاتمثل نظاما سياسيا خالدا لايتغير"،[1] فبفعل التحولات الدولية التي جاءت بها العولمة والتطورات التكنولوجية، فإنّ المفاهيم المرتبطة بسيادة الدولة واستقلاليتها لم تعدّ من الثوابت، بل تحولت إلى قضية خلافية لها وجهات نظر متعدّدة, إذ يمكن ان نلحظ ان مسرح السياسة العالمية،يشهدعمليات التداخل، وتجاوز الحدود الوطنية (الأختراق)، والتي أصبحت أحد مميزات النظام العالمي الراهن،الأمر الذي فسح المجال أمام ظهور إتجاهاتعدة تناقش مستقبل الدولة القومية وسيادتها.[2]

ويميل الاتجاه الأول إلى أن المستقبل سيشهد "اختفاء مفهوم السيادة"، ويعزون ذلك إلى تراجع دور الدولة الإقتصادي، "فمثلما حلتْ الدولة محل سلطة الأقطاع تدريجياً منذ خمسة

---

(1) ميتشيو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص430.

(2) ينظر: محمد بوبوش، اثر التحولات الدولية الراهنة على مفهوم السيادة الوطنية، في: حافظ عبد الرحيم واخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، ط1،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص ص 131- 132.

قرون، سوف تحل الشركات المتعدّدة الجنسيات تدريجياً محل الدولـة"، فـالنمو الكبـير لـدور الشركات، يقود وبصورة تدريجية إلى تراجع سيادة الدولة وفي مرحلة لاحقة ستكون وظيفـة الدولة الجديدة هي في خدمة مصالح الشركات العالمية العملاقة، ومن ثم اختفائها نهائياً.[1]

ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه (كينيشي اوهماي)[*]،إذ يعتقد بـ :"إنّنا نشـهد نهايـة الدولـة القومية، في ظل عصر تاريخي جديد يسيطر فيه نمو قـوى السـوق العالميـة وقـوى الأسـتهلاك الغربية، وهو المد الذي أصبح معارضوه من الحكومات والإقتصـاديات القوميـة لا حـول لهـم ولا قوة بصورة متزايدة". [2]

اما (انطوني جيدينز).[**] فقد ذهب إلى ان "العولمة المعاصرة ليس لهـا سـابقة في التـاريخ، وهي تعيد تشكيل المجتمعات الحديثة والإقتصاديات والحكومات والنظام العالمي".[3]

ويبين هذا الاتجاه تأثير العولمة الإقتصـادية في تراجـع سـيادة الـدول عـلى اقتصـادها، إذ تؤدي العولمة إلى توسيع دائرة الإقتصـاد إلى مـا وراء حـدود الدولـة، بسـبب توسـع الانشـطة

---

(1) المصدر نفسـه، ص 131. كـذلك ينظـر: جـلال أمين،العولمـة والدولـة، في اسـامة أمـين الخـولى(محـرر)، العربوالعولمة،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)، ص ص 153- 163.

(*) كينيشي اوهمــاي (**kenichi Ohmae**) هـو رئــيس مــاك كينــزي (**Mc-Kinsey**) فــي طـوكيو، المسمى في الغرب مبتدع العولمة، الف(اوهماي) كتاب (ثالوث القوى) في عام 1985، وكتاب (عـالم بـلا حدود)، وقد تبنى مقولته الشهيرة " ان العولمة هي نهاية الجغرافية " نقلا عـن: د. نبيـل جعفـر عبـد الرضا و د. يوسف علي عبد =الأسدي، أزمة العولمة ام عولمة الأزمة، مجلـة العلـوم الإقتصـادية، العـدد 31، المجلد الثامن، (العراق: جامعة البصرة، تشرين الثاني، 2012)، ص 25.

(2) ينظر: كنيتشي اوهماي، نهاية الدولة القومية، في: فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، العولمـة: الطوفإنّ ام الانقإذ، الجوانب الثقافية والسياسية والإقتصـادية، ترجمـة: فاضـل جتكـر، ط2، (بـيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)،ص ص365- 388.

(**) انتوني جيدينز (**Anthony Giddens**) هـو عـالم اجـتماع واقتصـاد انكليـزي، تخصـص بعلـم الـنفس الإجتماعي ثم نال شهادة الدكتوراه في الإقتصاد مـن جامعـة كـامبردج، و اشـتهر بنظريتـه الكلانيـة للمجتمعات المعاصرة، والف كتاب (عـالم جـامح: كيـف تعيـد العولمـة تشـكيل حياتنـا). نقـلا عـن: ويكبيديا الموسوعة الحرة : **http://en.wikipedia.org/wiki/Anthony_Giddens , Retrieved on: 31-5-2014.**

(3) بيبا نوريس، حكم عالمي ومواطنون عالميون، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، الحكـم في عـالم يتجه نحو العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 222.

الإقتصادية التي تقوم بها الشركات العابرة القومية،والأطراف والجهات الفاعلة العابرة للحدود، والتي تقود اثارها إلى ترك الكثير من المجالات خارج نطاق تحكم وسيطرة الدولة، وعلى وجه خاص في مجال الصناعات والأسواق العالمية للأموال والخدمات، حيث أصبحت تعمل جزئياً وفقاً لآليات السوق. وبعبارة أخرى " فإنّ الجغرافيا المركزية الجديدة - البديلة عن جغرافية الدولة - هي جغرافيا عابرة للحدود القومية وتؤدي وظيفتها، في الغالب، عبر فضاءات الكترونية تقهر سائر القيود الحقوقية " التي كانت تصطنعها الدول للتحكم بالإقتصاد .[1]

ومن جهة أخرى فإنّ الترابط الإقتصادي المتزايد والآثارالمتولدة عن العولمة، يمثل وسيلة لإزدهارالأطراف والجهات الفاعلة العابرة للحدود القومية، فقد أصبحت الشركات العابرة القومية تدريجياً رموز ومراكز قوى جديدة في الإقتصاد الدولي، تعمل في الكثير من الأحيان عبرحدود الدولة لمصالحها الخاصة، وليس للمصالح الوطنية للدول التي ينتمون إليها.[2]

وفي ضوء ذلك، فقد نجم عن التأثير التراكمي للعولمة الإقتصادية، تغيرات عميقة وجذرية حاصلة في تيارات النشاط الإقتصادي العالمي بحيث أصبحت هذه التيارات من القوة بمكان يؤهلها للأنفراد بنشطتها الإقتصادية بعيداً عن السياسية التقليدية، وبمعنى آخر خارج الجغرافية السياسية للدولة القومية. ومن هنا يقول: (كينيشي اوهماي) " ان الدول القومية باتت من حيث الأشكال الفعلية لتدفق النشاط الإقتصادي فاقدة سلفاً، لدورها كوحدات مشاركة ذات معنى في الإقتصاد الكوكبي لعالم اليوم الذي لاحدود له " .[3]

أما الاتجاه الثاني فقد رفض فكرة (أفول) سيادة الدولة القومية، ويعتقد إنّ استمرارية السيادة للدولة القومية يرتبط ببقاء الدولة القومية ذاتها, و يصر أصحاب هذا الاتجاه على ان

---

(1) ساسكيا ساسن، مدينة من، العولمة وبروز مزاعم جديدة، في: فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران) مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140 .

(2) Kapytonenko, Mycola , Op.Cit ,p. 593.

(3) كنيتشي اوهماي، مصدر سبق ذكره، ص 366.

أقصى ما يمكن ان تفعله التطورات الجارية في النظام الدولي، هو تغيير في طبيعة الوظائف والأدوار التي كانت تضطلع بها الدولة، مقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي.(1) ولايختلف هذا الاتجاه في أداركه بأن التغيرات السريعة في بنية الإقتصاد الدولي والتقدم السريع المثير في التكنولوجيا والاتصالات،ونهاية الحرب الباردة جميعها قد تحدت المركز المتميز الذي تحتله الدولة، والتي لم تعدّ(كياناً محصناً) مع ما تواجهه من تغير و(نقص) في وظائفها التقليدية.

ولكن - وبحسب رأي هذا الاتجاه– لايعني كل ذلك انها مهددة في وجودها، إذ يعتقد أنصار هذا الاتجاه ومنهم أستإذ العلاقات الدولية (باري بوزان)،(*) ان الدولة ستظل جزءً حيوياً وأساسياً في النظام الدولي، وبالمثل،فإنّ أستاذي العلاقات الدولية (روبرت جاكسون في جامعة بوسطن) و(الآن جيمس في جامعة كيل الانكليزية)، يعتقدان: ان كيان الدولة ذات السيادة - مع وجود هذه التطورات - يبقى الطريقة الأساسية التي ينتظم فيها العالم سياسيا.(2)

لكن هذا لم يقدم تصوره للنتائج المترتبة على التطورات في النظام الدولي، والتي قد تؤدي تدريجيا إلى الغاء نظام الدولة أو اجبارها على التخلي عن سيادتها، لمصلحة سلطة عالمية عليا،- وهو إفتراض منظري الحكومة العالمية – أوالانتقال إلى فوضى عالمية.

فعلى الرغم من ان نظام الدول ذات السيادة ما يزال هو النمط المسيطر في العلاقات الدولية، فإنّه يمكن تمييز ظهور"نمط من المجتمعات المتداخلة ونوع من الإدارة يحملان

---

(1) محمد بوبوش، مصدر سبق ذكره، ص 131.

(*)باري بوزان (**Barry Buzan**) هو استإذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد، ومدير مشروع معهد سلام كوبنهاكن، واستإذ البحوث والدراسات الدولية في جامعة وستمنسر، ويصنف من كتاب المدرسة الواقعية الهيكلية، نقلاً عن: ويكبيديا الموسوعة الحرة على الرابط :

http://en.wikipedia.org/wiki/Barry_Buzan ,Retrieved on: 31-5-2014.

(2) برايان وايت، ريتشارد ليتال ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط1 (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004)، ص ص 43- 44.

شيئاً من الشبه بالوضع الذي كان سائداً قبل أن يصبح نظام الدول ذا طابع رسمي بمعاهدة (ويستيفاليا) عام (1648) حيث كانت الاتصالات العابرة للقومية عبر الحدود السياسية نماذج مألوفة في عهد الاقطاع. ولكنها صارت مقيدة على نحو متزايد بنشوء الدولة القومية المركزية".[1]

وبناءً على ذلك، فإنّه يمكن ان ينتج عن هذا الوضع العالمي، استبدالاً لنظام الدولة بنظام آخر يقوم على أساس وجود سلطة اوسلطات عالمية فوق الدول، أي إيجاد حكم عالمي بمنظوره الواسع. ولعل ما يعزز ذلك، هو وجود مجموعة من العوامل والأسباب التي تقود -في حال استمرارها- بالنتيجة إلى صعوبة بقاء النظام الدولي على شكله الحالي، ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل والأسباب بالآتي:

1. ان تنامي العولمة الإقتصادية والتطورات الهائلة التي أحدثتها التكنولوجيا في الاتصالات ادت إلى تنامي الاتصالات عابرة القومية وبشكل كبيروغير مسبوق مما جعل السياسة العالمية أكثر تعقيداً. فمنذ ان أصبح التواصل عبرالحدود أسهل اتاح ذلك لمجموعة من الجهات والأطراف الفاعلة العابرة للحدود القومية، التأثير في السياسة العالمية، وأصبحت مصدراً لتآكل احتكار الدولة القومية للسياسة العالمية .[2]
2. في ظل هذه التطورات ظهر ما يمكن أن نطلق عليه إسم (مجتمع عابر للحدود القومية)، و يقوم هذا المجتمع على منظمات غير حكومية تنشط حول العالم، وقد توسعت دائرة

---

(1) جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الامريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، ط1،(الرياض- المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص 113، كذلك:

Kapytonenko, Mycola, Op.Cit ,p.594.

وبهذا الصدد يرى (ميتشيو كاكو) انه: "على الرغم من اننا لا نزال في غمرة حقبة الدول، فإنّه من الممكن ايضاً رؤية كيف ستنتهي هذه الحقبة، فالروابط التجارية أصبحت كونية بطبيعتها كما ان الحدود الوطنية تزول امام القوى الإقتصادية بالطريقة ذاتها التي زالت فيها الاقطاعيات المحلية امام الدول مع بداية ظهور الثورة الصناعية"، ينظر: ميتشيو كاكو، مصدر سبق ذكره، ص 431.

(2)Kapytonenko, Mycola, Op.Cit ,p.594.

نشاطها بسرعة كبيرة، حتى بات عدد كبيراً منها مشاركاً بقوة في صياغة جدول الأعمال الدولي بخصوصعدد واسع من القضايا العالمية الجوهرية .[1]

3.ان الثورة المعلوماتية - خاصة مع انخفاض كلفة إستخدام (الانترنت)، فتحت باب الاتصالات العابرة للحدود القومية أمام ملايين من الناس حول العالم، فضلاعن تطور وسائل الاتصال والاعلام بصورة عامة الأمر الذي ادى إلى خلق "مجتمع عالمي من المتواصلين" فوق المجتمعات المحلية.[2]

4. لقد اسهم الطابع العابر للحدود القومية و"الحركية المفرطة لرأس المال في نشوء احساس بالعجز لدى الأطراف المحلية، وإحساس بعدم جدوى المقاومة"، فوظائف الدولة تخضع لتغيرات شتى، نتيجة لتنامي الجهات والأطراف الفاعلة على المستويين المحلي والدولي، كما إنّها ستضعف نتيجة العديد من العوامل، أهمها: "النزوع الواسع لأقتصاديات السوق والإنتقال من دولة الرفاهية إلى مجتمع الرفاهية، ولامركزية وظائف الحكومة، وتفويض السلطة للمؤسسات الدولية والإقليمية، وزيادة المكونات الدولية فى إدارة الدول، وارتفاع نسبة التمويل الخارجي وتأثيره في الميزانيات، وحرية الحركة العالمية للناس والمعلومات". [3]

5. أصبحت الدول تواجه قائمة متنامية من المشكلات التي يصعب السيطرة عليها ضمن الحدود ذات السيادة، لأنها ذات طابع عالمي، ومع ان الحكومات تحاول التكيف مع هذه المشكلات عن طريق تحسين طرق الإدارة والحكم، إلاّ أنّه "في غمرة عملية التكيف هذه تجر عملية أخرى تتضمن تغيراً في معنى السلطة السيادية في التشريع والقضاء والسيطرة".[4]

---

(1) روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، سلوك الانسان في عالم عامر بالدول، ترجمة: فاضل جتكر، ط1 (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003)، ص ص199- 200.

(2) جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص ص 112-113.

(3) السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة: اسئلة القرن الحادي والعشرين، ج2، ط1 (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1996)، ص ص 326- 327. كذلك: ساسكيا ساسن، مصدر سبق ذكره، ص 141.

(4) جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص117 .

وفي ضوء ذلك ظهر إتجاه ثالث يتمثل بشقين الأول هو (الحكم العالمي من دون حكومة عالمية)، والثاني هو إتجاه الحكومة العالمية، كأحد النماذج التفسيرية لمستقبل النظام العالمي بعد تراجع الدولة في وظائفها وسيادتها وفي قدرتها على الاستجابة للتحديات العالمية.

ويرى أنصار الشق الأول (الحكم العالمي) ان "الدولة في المجال السياسي العالمي ليست وحدها مركز السياسة، وهي ليست مسئولة مسئولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها. فالدولة ستظل نظرياً تدعي القيام بهذه الوظائف والمسئوليات، وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي، لم تعدّ الدولة الآن ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية" مثلما كانت في السابق ويؤكد المدافعون عن هذا الانموذجان الحكم العالمي يتجسد عن طريق مؤسسات متعدّدة الجوانب، حيث تتخلى فيها الدولة عن بعض سلطاتها ووظائفها، وتفوضها إلى أنظمة ومؤسسات عالمية، لها سلطة الاشراف على استصدار القوانين، وتنفيذ البرامج، وتملك سلطة إدارة قضايا متعددة في السياسة العالمية.[1]

وفي الحقيقة، ومع ان هذا الاتجاه يحاكي ويقترب كثيرا من افتراضات منظري الحكومة العالمية، بل ويمكن القول ان الحكم العالمي إذا ما إلتزمت به، وهيأت لنجاحه الدول- وهو ما يشك بعض أنصار الحكومة العالمية في تحققه - يمثل الاختبار الحقيقي والمرحلة المتقدمة في إنتقال النظام الدولي إلى نظام الحكومة العالمية.

اما بالنسبة للشق الآخر فإنّه يمثل إتجاه الحكومة العالمية كبديل لمستقبل النظام العالمي لمرحلة مابعد الدولة، ويبني هذا الاتجاه أيضاًعلى أساسإنّ تراجع وظائف الدولة

---

(1) للمزيد ينظر :مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص ص 139-140، روبرت و. كوهين و جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص ص 32- 45،كذلك :

Robert O. Keohane,Joseph S. Nye Jr. Op.Cit,pp. 202-210.

وسيادتها سينتهي عند حدوث تغييراً جوهريا في سيادة الدولة، حيث ستتنازل الدولة القومية عن سيادتها لمصلحة حكومة عالمية.[1]

وبالنتيجة، فإنّه في الوقت الذي بدات فيه سلطة الدولة ووظائفها تخضع للتغيير، فإنّ سيادتها تقلصت لصالح جهات وأطراف عابرة للحدود و فاعلة ومتنامية، وهو ما يعني إنّ المرتكز الأساس الذي بني عليه النظام الدولي وقيمه ومؤسساته -اي الدولة ذات السيادة، وكل ما يرتبط بها من قيم ومؤسسات-آخذت بالتغيير الذي يوفر فرصة لبناء سلطات أو سلطة عالمية بديلة عن هذا النظام.

ثانيا: تنامي دور الشركات العالمية العابرة القومية[*]:

يُعدّ إزدهار الشركات كمراكز قوى جديدة في الإقتصاد العالمي واحدة من اهم تطورات النظام العالمي، والتي تنبئ بحسب تقرير(لجنة إدارةشئون المجتمع العالمي)بنتائج ضخمة- وان كانت غير واضحة المعالم بعد- بالنسبة لتطور إدارة شئون المجتمع العالمي.[2]

فقد أسهم التوجه الواسع النطاق في سبعينيات القرن الماضي، نحو تغييروتطوير سياسات وأساليب اقتصاد السوق الحر، في إعادة تشكيل دور الشركات لتصبح أدوات

---

(1) محمد بوبوش،مصدر سبق ذكره،ص ص131-132،كذلك ينظر:مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره،ص 139.

(*) ترى (الباحثة) ان اصطلاح (الشركات العابرة القومية) هو الأنسب لوصف هذه الشركات،على اساس ان الاصطلاحات الأخرى مثل الشركات العالمية اوالدولية يمكن ان تندرج تحتها تلك الشركات التي تتبع السياسة القومية. اما مصطلح (الشركات متعدّد القومية أو الجنسيات) فإنّه يشير إلى مرحلة تطور الشركات العالمية وإندماجها وإنتشارأنشطتها في اماكن متعدّدة من العالم، غير ان الشركات في هذه المرحلة كان يمكن ضبط أنشطتها بسياسات الدول الكبرى، في حين ان مصطلح الشركات العابرة القومية يشير إلى المرحلة الحالية من تطور مركز وقوة الشركات في العالم بحيث لم يعد بالأمكان إخضاعها للسياسات القومية، وأصبحت وسائل ضبطها تقتصر على المعايير العالمية المشتركة. للمزيد حول مراحل تطورهذه الشركات ينظر: بول هيرست و جراهام طومبسون، مالعولمة: الإقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001)، ص ص 24-25.

(2) لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 46. كذلك:
Report Of The Commission On Global Governance,Op.Cit,p.35.

لتعبئة رأس المال، وتوليد التكنولوجيا، وأيضاً لتصبح فواعل دولية مشروعة لها دور تؤديه في نظام آخذ في الظهور لإدارة شئون المجتمع العالمي.[1]

فقد ادت سياسة التحرير الإقتصادية ورفع الحواجز والأطر القانونية والسياسية التي كانت تحد من حرية عمل الشركات، إلى حصول تغيراً دراماتيكيا في بيئة الإنتاج العالمي، مَثَّلَ مرحلة جديدة من التطور الأرتقائي للشركات عابرة القومية،[2] فقد أصبحت العديد من هذه الشركات تقوم بعملياتالإنتاج والتجارة في كل انحاء العالم، كما أصبحت العديد من المنتجات الاستهلاكية والعلامات التجارية موجودة في كل مكان. وشكلت هذه الانشطة المدخل الرئيس في تنامي العولمة الاقتصادية.[3]

وتكتسب الشركات العابرة القومية قدرتها في عولمة الإقتصاد والسوق العالمي، عن طريق ما تتسم به من ضخامة الحجم وتنوع الأنشطة والإنتشار الجغرافي في العالم كله، والقدرة على تعبئة المدخرات والاقتراض، والقدرة على استقطاب الكفاءات البشرية عالية المستوى. كما وفرت المؤسسات والمنظمات الإقتصادية والمالية العالمية فرصاً أمام الشركات لعولمة أنشطتها، إذ تسهم السياسات والإجراءات التي يضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، في تمكين الشركات من تعظيم الأرباح والهيمنة على الأسواق، وتسهيل عمليات التدويل، ليس فقط لرؤوس الأموال والمنتجات، بل التكنولوجيا والمعلومات والأبحاث أيضاً.[4]

---

(1) لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 47.

وقد خلص الدكتور (محمد السيد سعيد) بعد عرضه لمجموعة من الاراء والنظريات المفسرة لظهور وتنامي الشركات العالمية، إلى انها لم تنشأ كمجرد رد فعل لظروف سياسية واقتصادية قائمة، بل انها (وربما هو الاساس) جاءت تجسيدا لوعي الرأسمالية الحديثة للأنماطالإقتصادية والسياسية المناسبة لانشطتها على صعيد عالمي وسعيها الحثيث من اجل فرض هذه الانماط، للمزيد ينظر: د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1986)، ص ص 23- 30.

(2) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص 132.

(3) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 47. كذلك: سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ص 78-79.

(4) د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص55.

ويمكن تلمس الدور الذي تؤديه الشركات العابرة القومية في توفير فرصة إقامة الحكومة العالمية، في النتائج المترتبة على العمليات والأنشطة الإقتصادية للشركات العابرة القومية، والتي قادت إلى ظهورالعولمة الإقتصادية، ومن بين هذه النتائج:

1. أدت الشركات العابرة القومية جنباً إلى جنب مع المؤسسات والمنظمات الإقتصادية العالمية- التي غالبا ما تعبر عن مصالح هذه الشركات -دوراً محورياً دافعاً في الإنتقال نحو الرأسمالية العالمية (او الكوكبية)، ومن ثم الإنتقال نحو النظام العالمي أيضاً.[1]

وعلى وفق هذه الرؤية، فقد ترافق مع عولمة الإقتصاد العالمي (عولمة الإنتاج والتبادل الرأسمالي) ظهور نظام عالمي ومنطق جديد للحكم يمثل شكلا من أشكال السيادة، ويضطلع بمهمة تنظيم المبادلات العابرة للحدود القومية، وتمثل السلطة السياسية التي تحكم العالم.وبعبارة أخرى،"فإنّ العلاقات الإقتصادية أصبحت أكثر تمتعاً بالاستقلال عن أشكال التحكم السياسي، مما أدى إلى تدهور السيادة السياسية اي سيادة الدولة".[2]

2. ان المنظومة الرأسمالية العالمية تعمل عن طريق الشركات والمؤسسات والمنظمات المالية والإقتصادية العالمية، على تنحية الدولة عن إدارة شئون إقتصاداتها، وتقليص مساحة تدخلها في إدارةعلاقاتها الإقتصادية والخارجية، وترك تلك المهام للشركات العابرة القومية ولصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وضمن هذا

---

(1) للمزيد ينظر: لسلي سكلير،سوسيولوجيا النظام الكوكبي، في: فارنك جي. لتشنر وجون بولي، مصدر سبق ذكره،ص ص 127-135.

(2) اطلق كل من (مايكل هاردت و انطونيو نيغري) على هذه السلطة اسم (امبراطورية العولمة الجديدة)، والتي ترتكز على تراجع الدولة القومية وعجزها عن تنظيم المبادلات العالمية - الإقتصادية بالدرجة الاساس- وتمثل شكلاً من اشكال الحكم العالمي، وهي على النقيض من الأمبريالية (الرأسمالية العالمية) التي كانت ترتكز على الدولة القومية والتي نتج عنها الحركة الاستعمارية الاوروبية، إذ لاتقوم إمبراطورية العولمة الجديدة بتأسيس مركز اقليمي للسلطة، كما لاتعتمد على اية حدود أو حواجز ثابتة، أنها " اداة حكم لامركزية ولا إقليمية دائبة تدريجياً على احتضان المجال العالمي كله في اطار تخومها المفتوحة المتسعة، وتتولى الإمبراطورية ادارة الهويات الهجينة والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات عبر شبكات وطبقات متباينة من الحكم والقيادة ..". للمزيد ينظر: مايكل هاردت و انطونيو نيغري، الإمبراطورية، امبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جتكر، ط1(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002)، ص ص 11- 13.

المنطق سيختفي الدور السياسي تدريجياً أمام المستلزمات الإقتصادية، كما ان نهاية الدور الإقتصادي للدولة، يندرج ضمن افتراض المدرسة الليبرالية، والذي يقول: "بأن إزدهار التجارة الدولية سيجعل السلم هو الوضع السائد في العلاقات الدولية".[1]

3. ان النظام العالمي المتشكل في ضوء تراجع الدولة يعبرعن "أطر قانونية وحقوقية جديدة، تحاول الامساك بتركيبة النظام الجديدة، فقد أصبحت عملية العولمة منبعاً لتحديدات حقوقية ينزع إلى عكس صورة فوق قومية واحدة للسلطة السياسية، إذ تكشف عملية التقنين العالمي بأن النظام العالمي يشهد عملية إنتقالية يتم التحول فيها من القانون الدولي التقليدي الذي كان يتحدد بأشكال التعاقد والمعاهدات، إلى تحديد وبناء سلطة عالمية سيادية جديدة فوق قومية".[2]

4. تواجه العولمة الإقتصادية بإنتقادات ترتبط بعدم قدرتها على خلق نظام اقتصادي عالمي يتكامل فيه العالم، بسبب من إستئثار الشركات عابرة القومية -أهم أدوات العولمة الإقتصادية -بالأرباح على حساب القضايا العالمية التي يقوم عليها المجتمع العالمي، وفي مقدمتها قضايا الفقر والتنمية والعدالة والبيئة .

فالتأثيرات السلبية لأنشطة الشركات العابرة القومية على البيئة العالمية من جهة، ودورها في الوقوف بوجه التنمية الإقتصادية للدول عالم الجنوب من جهة أخرى ادت إلى تحريك منظمات المجتمع المدني العالمي لتأدية دوراً كبيراً في الحد من استئثار هذه الشركات عن طريق تنظيم الحملات المشتركة حول سلسلة طويلة من القضايا المتنوعة المتدرجة، والمرتبطة بصورة أساسية بقضايا البيئة والتنمية وإصلاح المنظمات والمؤسساتالإقتصادية العالمية، والمطالبة بجعلها خاضعة للمسائلة الديمقراطية.[3]

---

(1) جاك فونتانال، العولمة الإقتصاديةوالأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود ابراهيم، ط 2 (الجزائر: ايوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص ص12- 13.

(2) مايكل هاردت و انطونيو نيغري، مصدر سبق ذكره، ص ص 31- 32.

(3) جوشرا كارلاينر، عولمة القاعدة: الكوكب الازرق، في : فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، مصدر سبق ذكره، ص 76. كذلك: جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره، ص 339.

وتشكل أنشطة المنظمات والجماعات المدنية ما يُعرف بـ (عملية العولمة القاعدية)، والتي تمثل شبكة من التعاون والتواصل للمجتمع المدني العالمي، تباشر انشطتها في التعامل مع قضايا ومشكلات عالمية، وفي هذا الإطار ترى هذه المنظمات بأنّ" التدويل غير المقيد لرأس المال، بات متبوعاً الآن بتدويل حركات الشعوب ومنظماتها، ومن شأن بناء منظمات الشعوب وتضامنها الدوليين أن يشكل ..مجتمع مدني بلا حدود، وهذه النزعة الأممية (أو العولمة من تحت) ستكون الأساس المناسب لظهور قرية كوكبية قائمة على المشاركة، وقابلة للاستمرار".[1]

كما أن تفاعل منظمات المجتمع المدني العالمي عبر العالم، في الضغط على عمل الشركات العابرة القومية والمنظمات والمؤسسات الإقتصادية والمالية العالمية من اجل خلق قيم ومعايير عالمية، من شأنه ان يعمق دور المجتمع المدني العالمي والشعوب في مواجهة التحديات والمشكلات العالمية في إطار تنامي الاحساس بالانتماءلعالم واحد (القرية العالمية)، وبالتالي يعزز من فرص ظهور سلطة عالمية ديمقراطية، ويظهر ذلك في مطالبة هذه المنظمات " بتطبيق الديمقراطية ليس في إطار الدولة الواحدة وإنّما فيما بين وعبر الدول لاسيما في المنظمات الإقتصادية والمالية العالمية في إطار السعي لإصلاح وإعادة تشكيل الحكم في النظام العالمي".[2]

5. ادت تطورات العولمة الإقتصادية المتسارعة إلى تصاعد الإهتمام بالحكم الإقتصادي العالمي، وجعله على قمة الأولويات الإقتصادية العالمية، إذ لم يعدّ بمقدور إقتصادات الدول ولاحتى التكتلات الإقتصادية العالمية، والاعتماد على الدول أو آليات الاسواق وحدها لإدارة الإقتصاد العالمي، والمحافظة على إستقراره،ووضع معايير وأنظمة

(1) استمد النص من وثيقة بعنوان " من النهب الكوكبي إلى القرية الكوكبية " التي اصدرتها عقب اجتماع أكثر من سبعين منظمة (قاعدية) بالولايات المتحدة الامريكية في منتصف تسعينيات القرن الماضي، نقلا عن: جوشرا كارلاينر، مصدر سبق ذكره، ص 76.

(2) **Tony Mc Grew, Transnational Democracy: Theories And Prospects, (London: School Of Economics And Political Science,2002), pp.16-18.Retrived On: 10-5-2014.**

http://www.polity.co.uk/global/pdf/Global%20Democracy.pdf.

مشتركة لضبط أعمال الشركات العالمية العابرة القومية،(1) كما ان تنامي المشكلات والأزمات العالمية الإقتصادية والمالية والبيئة، ومشكلات الفقر والتنمية لعالم الجنوبقادالمنظمات الدولية غير الحكومية، وكذلك دول عالم الجنوب إلى المطالبة بحكم إقتصادي عالمي، وإعادة إصلاح المؤسسات والمنظمات الإقتصادية العالمية، وتنظيم وتقنين عمل الشركات العالمية.(2)

غير ان التطور في مؤسسات الحكم العالمي تتطلب توافقاً عالميا وإدارة عالمية عادلة وديمقراطية، وهو ما يتقاطع في كثير من الاحيان مع مصالح الشركات العالمية ومؤسسات الرأسمالية العالمية.

وفي سياق البحث عن حكم اقتصادي عالمي يرى الإقتصادي الهولندي (جان تنبرغن) - أول فائز بجائزة نوبل في علم الإقتصاد- " إنّنا بحاجة إلى مالايقل عن حكومة عالمية، و قد يبدو ذلك امراً مثالياً الأن، ولكن المثالي اليوم قد يصبح واقعي في الغد. فالمشكلات ليست الإقتصادية فحسب بل، كل المشكلات التي تواجهها البشرية، لم يعد من الممكن ان تحلها الحكومات الوطنية, لذا فإنّ لابد من وجود الحكومة العالمية ".(3)

وخلاصة ماتقدم ان الشركات العالمية العابرة للقومية تعدّ الأداة الرئيسة في عولمة الأسواق والتجارة مستفيدة من التطور التكنولوجي، في كسر حواجز الحدود القومية السيادية، وفصل الدولة عن وظائفها الإقتصادية، إلى جانب انها تسهم في إطار سعيها إلى

---

(1) يعرف الحكم الإقتصادي العالمي على إنّه مجموعة المعايير والمؤسسات التي يتم إنشاؤهالإدارة الإقتصاد العالمي، وتضم أربعة فواعل دولية هي الدول والمنظمات الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والشركات، ينظر:

Didier Jacobs, Democratizing Global Economic Governance , Working Paper Presented At The Alternatives To Neoliberalism Conference, May 23-24, 2002,p.1. Retrived On: 2-6-2014. http://www.newrules.org/storage/documents/afterneolib /jacobs.pdf.

And Also See: Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Op.Cit, p.145.

(2) Jens Martens, Steps Out Of The Global Development Crisis :Towards An Agenda For Change,(Berlin - Germany: The Friedrich-Ebert-Stiftung, June 2010) ,pp.2-4.

كذلك ينظر: د.حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 371 - 383.

(3) نقلا عن: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص 383.

تعظيم أرباحها بعيدا عن اي مركز اقليمي (دولة)، في خلق نظام عالمي جديد لاتمثل الدولة فيه مركزاً أساسياً، حيث السلطة العالمية تنتظم للشركات ولفواعل دولية متعدّدة. الأمر الذي يجعل الفرصة مواتية لإقامة سلطة عالمية أو حكومة عالمية تمثل كياناً سياسياً عالمياً يناسب هذه التطورات.

ثالثاً: تطور سلطات المنظمات الدولية :

تُعدّ المنظمات الدولية - كما درج على دراستها في حقل العلاقات الدولية - احدى أهم وحدات النظام الدولي من حيث المكانة التي تشغلها،والأهداف والوظائف المتنوعة التي تتولى تحقيقها، غير ان هذه الدراسات ذهبت أيضا - ومن واقع التجربة الدولية - ليس إلى التقليل من القيمة القانونية للقرارات التي تتخذها فحسب، بل إلى التقليل من إستقلالية الفعل الذي تحتاج اليه لكي تقوم بأداء وظائفها على الوجه الأكمل،ومن ثم فإنّ المنظمات الدولية وان كانت تتمتع بشخصية قانونية، فإنّ هذا لايعطيها سلطة عليا آمرة وقاهرة، ولايجعل من ارادتها تعلو إرادة الدول المنشئة لها وبالشكل الذي يعزز من استقلالية الدور الذي تضطلع بانجازه.[1]

ومن هذا المنطلق، فإنّ المنظمات الدولية ليست أكثرمن مجرد ساحة لتفاعل الدول ذات السيادة، في ظل نظام دولي يقوم على مركزية الدولة في إدارة الشئون الدولية. ولكن في ظل تطورات النظام الدولي، تصاعدت أهمية المنظمات الدولية كواحدة من أبرز المشاركين الفاعلين في النظام العالمي ومع تناقص سيادة الدولة بالتنازل عن جزء من وظائفها إلى جهات وأطراف فاعلة في داخل الدولة وخارجها، حيث تصاعدت أهمية

---

(1) للمزيد ينظر: د. عبد القادر محمد فهمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 41-44. كذلك، روبرت جاكسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 198-199.

المنظمات الدولية كواحدة مـن أبـرز المشـاركين الفـاعلين في النظـام العـالمي،[1] وفي مقـدمتها منظمة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها والمنظمات الإقليمية، والإقتصادية والماليـة،وعلى الرغم من أنّها تمثل اللبنات الأولى للحكم الـدولي،[2] الا ان هـذه المـنظمات أصـبحت توصـف بأنّها" أدوات مساعدة" لها مكانتها وقيمتها في المجتمع الدولي، وأصبحت أيضـا تمثـل سـلطات أو مرجعيات فرعية تابعة تعمل نيابة عن الدول التي تؤسسها، "وتيسر التواصل بـين الساسـة وغيرهم من اللاعبين الدوليين في مايخص سلسلة طويلة من الموضوعات والقضايا العالمية ".[3] فقد بات من الواضح إنّ المنظمات الدولية التي أنشئت في اربعينيات القرن العشرين، لم تعـدّ مناسبة لمواجهة التحديات المعـاصرة، إذ لم يـتم إصـلاحهاو حتـى إنشـاءمنظمات ومؤسسـات جديدة.[4]

---

(1) Christoph Schreuer,Warning Of The Sovereign State: Towards A New Paradigm For International Law, European Journal Of International Law,Vol. 4.(1) (Oxford- UK: Oxford University Press,1993) ,p.449.

(2) Fassue Kelleh, Op. Cit.p .31

يشير (الحكم الدولي) في معناه إلى شبكة غير هرمية من المؤسسات الدولية المتشابكة، التـي غالبـا مـا تكون رسمية (اي تمثل حكومات الدول) ، تعمل على تنظيم سلوك الدول والجهات الدولية الفاعلة الأخرى، في مجالات وقضايا السياسة العالمية المختلفة، ويتميز الحكم الدولي، ان واضعي القانون والقواعد والمعايير هي الدول والمؤسسات الحكومية الدولية الأخرى، ويختلف الحكم الدولي عن الحكم العالمي، بان الأخـير يمثل شبكة غير هرمية من المؤسسات العابرة للحدود بما فيها المنظمات غـير الحكوميـة والشركـات العـابرة القومية، وينخفض دور الدول في الحكم العالمي، في حين تزداد فاعلية الجهات والاطـراف الأخـرى مـن غـير الدول، في عملية وضع وتأسيس الانظمة والقواعد والإجراءات التي تحكم القضايا العالمية، للمزيد ينظر:

Tanja Brühl And Volker Rittberger, From International To Global Governance: Actors, Collective Decision-making, And The United Nations In The World Of The Twenty First century,In: Volker Rittberger, (Ed.) Global Governance And The United Nations System. Vol. 1075.(New York: United Nations Publications, 2001), pp.2-3.

(3) روبرت جاكسون، مصدر سبق ذكره، ص 198.

(4) آن ماري سلوتر،نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، ط 1، (القـاهرة :المركـز القـومي للترجمـة، 2011)، ص21. كذلك ينظر:

James A. Yunker, The Idea Of World Government: From Ancient Time To The Twentey First Century, (New York: Rouledge,2011),p.81.

واستجابة لذلك فإنّ المنظمات والمؤسسات الدولية أصبحت تشهد تطوراً مهـماً في دورهـا بصياغة أنظمة دولية تعكس مجموعة من الترتيبات تتضمن السلطة الرسمية إلى جانب وضع قواعد عمل غيررسمية تكون فيها الأنظمة مؤسسة على مجموعة مـن المعـايير المتفـق عليهـا، ويتم تقبلها من قِبَلِ الدول الأعضاء لكثرة إستخدامها وتداولها في السياق العالمي.[1]

وتشمل الأنظمة الدولية كل المبادئ والمعايير والقواعد وإجـراءات صـنع القـرار المتعلقـة بقضـايا عالميـة محـددة، مثـل:(إنتشارالأسـلحة النوويـة، والمسـاعدات الغذائيـة، والتجـارة، والاتصـالات والنقـل، وتلـوث الهـواء، وصـيد الحيتـان، وغيرهـا)، والتـي تطورهـا المـنظمات والمؤسسات الدولية بإتفاق الدول، وبالتفاعل مـع الجهـات والفواعـل الأخـرى، ويـتم الالتـزام والأعتراف بها على أساس القبول بشرعية القواعد والمعايير الأساسية لهـا، وتفـويض صـلاحيات وسلطات للمنظمات الدولية في إتخاذ القرار.[2]

وبذلك تحولت العديد من سلطات صنع السياسة العالمية إلى مستويات فوق الدول، من خلال المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية، التـي أصـبحت تشـكل آطـر تنظيميـة مـابين الحكومات، إذ ازداد عددها واتسع مجالها وتأثيرها كثيراً مع حصول التطورات العالميـة، فمـن ناحية تكاثرت ترتيبات وإتفاقات (نظام الحكم الإقليمي)، ومـن ناحيـة ثانيـة توسـعت أيضـا مهام هيئات عالمية جديدة أو قائمة من قبل وتابعة للأمم المتحدة.[3]

وعـلى الـرغم مـن تفـويض ونقـل الـدول جـزءً مـن وظائفهـا وسـلطاتها للمـنظمات والمؤسسات الدولية، بحيث أصبحت هذه المنظمات تمارس بحد ذاتها قـدراً مـن السـلطة العالمية، إلاّ أنّ الواقع يشير إلى ان النماذج الإقليمية للمنظمات كما هو الحال مع الاتحـاد الأوروبي قد حقق قدراً كبيراً من النجاح في عملية نقـل مجموعـة مـن سـلطات ووظـائف

---

(1) **Fassue Kelleh, Op.Cit,p.33.**

(2) **Margaret P. Karns, And Karen A. Mingst, International Organizations: The Politics And Processes Of Global Governance,(USA: Lynne Rienner Publishers ,2004),pp.12-13.**

(3) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 48- 50.

الدولة لتمارس من قبل مؤسسات الاتحاد. في حين ان هـذه العمليـة كانـت أقـل بكثـير عـلى مستوى المنظمات والمؤسسات العالمية وعلى وجه الخصوص منظمة الأمم المتحـدة والهيئـات والوكالات التابعة لها، ومع ذلك فإنّه وفي بعض مجالات النشاط،وفي بعض المناطق الجغرافية حققت تطوراً في مجال السلطة والصلاحيات التي تخرج عن إطارها التقليدي في التنسيق مـا بين الدول، كما هو الحال مع برامج منظمة الصـحة العالميـة وبرنـامج الأمـم المتحـدة الانمـائي وغيرها، [1] وعلى العموم فإنّ ما تتمتع به المنظمات الدولية مـن قـدرات بالتـأثير في السياسـة العالمية، وفي صياغة الأنظمة والقواعد الدولية أصبح يطلق عليها وبحق:" وكالات نظام الحكم العالمي".[2]

وفي ضوء ذلك يمكن القول، أن تطور سلطات وصلاحيات المنظمات الدولية جـاء في إطـار سـعي العـالم لإيجـاد بـدائل عـن إدارة النظـام الـدولي التقليـدي -الـذي تحتكـر فيـه الدولـة السلطات والصلاحيات في إدارة العلاقات الدوليـة - يكـون قـادراً عـلى إدارة وتنظـيم القضـايا والمشكلات العالمية التي تعدّدت مجالاتها وتعقدت في تداخلاتها، وبالنتيجـة فإنّـه يعـزز مـن اطر الحكم العالمي، ويوفر فرصاً لإنشاء سلطة عالمية عليا عن طريق الاتي:

1. تطوير القانون العالمي. إذ لم يعد النظام العالمي يسير فقط عن طريق القانون الدولي الذي كان يمثل انعكاساً لأرادة الدول ذات السيادة، [3] بل اضحت المنظمات والمؤسسات الدولية تسهم أيضا بوضع الأنظمة الدولية التي تتضمن القواعد والمعـايير التـي تلتـزم بهـا الـدول والجهات والاطراف الفاعلة الأخرى لإدارة وتنظيم المجالات الإقتصادية والسياسية العالميـة في ظل عدم وجـود الحكومـة العالميـة أصبحـت الـدول تـتخلى عـن بعـض مـن سـلطاتها، وتفوضها إلى أنظمة ومؤسسات عالمية .[4]

---

(1) Christoph Schreuer, Op.Cit, p. 452.

(2) جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص 50.

(3) Christoph Schreuer, Op.Cit,p.448.

(4) Anatoliy Poruchnyk And Yulia Gaidai, Op.Cit,pp.40-41.

كذلك: مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص135.

وبذلك، فإنّ التطـور المتنـامي لادوار ووظـائف المـنظمات والمؤسسـات الدوليـة، أدى إلى ظهور شبكة من القواعد والمعايير الدولية، فضلاعن المعاهدات والإتفاقات التـي تشـجع عـلى استمرار التعاون بـين الـدول، لحـل المشـكلات والتحـديات العالميـة وتنظـيم وإدارة مختلـف القضايا ذات البُعد العالمي.

2. إصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية، فازدياد الحاجة العالمية إلى منظمات ومؤسسـات في إدارة وتنظيم السياسة العالمية، ترافق معه ازدياد الإهتمام على المستوى العالمي بإصـلاح المؤسسـات والمـنظمات الدوليـة، وضرورة تطبيقهـا لمبـادئ الديمقراطيـة، و خضـوعها إلى المحاسـبة والمسـاءلة،[1] وجعلهـا أكـثر ديمقراطيـة ويشـكل ذلـك أهـم مضـامين الحكـم العالمي.[2]

3. تعزيز الشبكات الحكومية الرسمية على المستوى العالمي، نتيجـة للمشـكلات التـي تواجـه عمل المنظمات الدولية، ظهرت وتطورت الشبكات الحكومية الرسـمية[3]، كآليـة جديـدة لإدارة الشئون العالمية خارج المنظمات والمؤسسات الدولية.

فإلى جانب ما يشـهده العـالم مـن تطـوير الشـبكات الحكوميـة لهويتهـا واسـتقلالها في مجالات اهتمام معينة، كمجموعة السبع أو مجموعة العشرين على سبيل المثـال،إذ تـؤدي وظـائف اكـثر اتسـاعاً مـما كـان عليـه الحـال في المـاضي،وان الشـبكات الحكوميـة لم تعـدّ

---

(1) روبرت و.كوهين و جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص ص52-53.

(2) تعتقد (آن ماري سلوتر) اننا " بحاجة إلى مزيد من الحكم عـلى النطـاقين العـالمي والإقليمي،لكننـا لانريـد مركزية اتخإذ القرار والسلطة القمعية.الخ"اي الحكومة العالمية.ينظر:آن ماري سلوتر،مصدر سبق ذكـره،ص 21.

(3) الشبكات الحكومية هي " مجموعة من التفاعلات المباشرة بين الوحدات الفرعية للحكومات المختلفة التي لاتسيطر عليها أو ترشدها على نحـو وثيـق مجـالس الـوزراء التـي تضـم كبـار المسـئولين في تلـك الحكومات " وتدرجهذه الشـبكات ضـمن " النشـاط المتعدّيـة للحكومـات"، للمزيـد ينظـر: آن مـاري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص ص 24-32. والجدير بالذكر ان هذه الشبكات تعبر عن ترتيبات دوليـة خاصة بادارة وتنظيم مجالات وقضايا محددة، لا يتوفر في أطار المنظمات والمؤسسات الدولية إمكانيـة التعامل معها، ينظر:

Margaret P. Karns, And Karen A. Mingst, Op.Cit, p.13.

تقتصر على حركة المسؤولين التنفيذيين في الحكومات، وإنّما شملت القضاة والمشرعين أيضاً،وعلى نطاق اوسع "أصبحت الشبكات الحكومية طرقاً معترفاً بها وذات صفة شبه رسمية للقيام بالأعمال داخل التجمعات الدولية ، كالكومنولث ومنظمة التعاون الإقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي وفي الوقت نفسه أصبحت الشكل المميز للحكم في الاتحاد الأوربي الذي يبتدع شكلاً جديداً من الحكم الجماعي الإقليمي" .[(1)]

ويمكن القول أن شبكات الحكم العالمي الرسمي يترتب عليها نتائج تتيح إمكانية قيام سلطة عالمية، حيث تعمل هذه الشبكات على إنقسام سلطات الدولة، اي جعل وظائفها - التي كانت تنفرد بها - ذات بعد عالمي متزايد، حيث تخلق شبكات افقية بين السلطات في الدول، أي "مشاركة المؤسسات المحلية (التنفيذية، والقضائية، والتشريعية)، في انشطة تتجاوز الحدود القومية".[(2)]

كما إنّ ظهور الشبكات الحكومية، يجعل بالإمكان تصور نظام حكم عالمي جديد يضفي السمة المؤسسية على التعاون ويحد على نحو كاف من الصراع،ومن ثم يُمكن الدول وشعوبها من تحقيق السلام والرخاء، فضلاعن تحسين إدارتها للمصادر الطبيعة، وتطبيق معايير حقوق الإنسان.

وتسهم الشبكات الحكومية في تعزيز عملية نقل القوانين والأنظمة والممارسات من بلد لآخر، وهو مايعزز التقارب السياسي في إبرام الإتفاقيات الرسمية، كما ان تحسن الشبكات الحكومية والامتثال للمعاهدات الدولية والقانون الدولي وتفعل شبكات تنفيذ القانونعن طريق إنشاءالمحاكم (المتعدّية للقوميات)، كذلك تعزز الشبكات الحكومية

---

(1) آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص ص 25-26.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص 26- 32. ويقارن مع ما ذهب اليه (هيدلي بول)، حيث تصور إمكانية تحول النظام العالمي إلى مثل هذا الانموذج، كبديل عن نظام الدولة القومية، و بعد مناقشته إمكانية تحول نظام الدولة إلى حكومة عالمية ينظر، هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص 360 -361. كذلك، غراهام ايفانْز وجيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 338.

التعاون الدولي، بتوفيرها آليات لنقل المقاربات التنظيمية التي يثبت نجاحها بشكل كبير على المستوى المحلي إلى المجال العالمي.[1]

والأكثر من ذلك فإنّ شبكات الحكم العالمي وعلى وجه الخصوص الشبكات الرسمية تمثل القاعدة الأساسية لعمل المنظمات العالمية كمنظة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، حيث توفر قدراًكبيراً من التعاون والتنسيق الدولي بين الحكومات كما تعمل على تبادل المعرفة، وتأسيس القواعد والمعايير، وبناء الاجماع وبالنتيجة وضع الاجندات العالمية موضع التنفيذ، ولذا فإنّ (جوزيف اس ناي الابن) يعتقد بأن "القسم الأعظم من عمل الحكومة العالمية سيعتمد على هذه الشبكات" [2]

ومن، هنا فإنّ نتائج الحكم العالمي الذي يأتي من تطور عمل المنظمات والمؤسسات الدولية، يعزز من فرص إقامة الحكومة العالمية، ولكن ليس بالضرورة في شكلها الذي يؤسس سلطة شاملة، وإنّما قد يبدأ بنموذج فيدرالي محدود، لا يقيم مؤسسات تهدد المصالح القومية لأعضائها،[3] ولكن في الوقت نفسه يفتح الباب واسعاًأماماإستمرارية تطور هذا الانموذج.

رابعاً: بناء التجمعات والتكتلات الإقليمية:

يشهد النظام العالمي منذ نهاية الحرب الباردة تطوراً مهماً يتمثل بإنبعاث موجة جديدة من النمو والنشاط المتزايد للتجمعات والتكتلات الإقليمية،[4] ولم يقتصر السعي في

---

(1) آن ماري سلوتر، مصدر سبق ذكره، ص ص 40-42.

(2) جوزيف س. ناي(الابن)،مستقبل القوة ومفهوم تأسيس حكومة عالمية، على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت :**http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_456204.html**

(3) الى مثل هذا الرأي ينظر:

James A. Yunker, The Idea Of World Government, Op.Cit, p.88.

(4) شهدت ستينيات القرن العشرين خطوات واسعة لتطوير تجمعات وآليات إقليمية لتعزيز التكامل الإقتصادي، ويعود ذلك إلى ازدياد عدد الدولة المستقلة، وانخفاض معين في درجة التوتر بين علاقات القوى، وازدياد في إدراك الدول بان الترابط الإقتصادي والنظام التجاري متعدّد الاطراف والمفتوح قد تسبب في مأزقها، .ينظر: جون بيليس وستيف سميث،مصدر سبق ذكره، ص ص 852-853. كذلك: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص67.

تكوين التجمعات والتكتلات الإقليمية على الاعتبارات الإقتصادية فحسب، بل تزايد الإهتمام بالبحث عن آليات للتعاون الإقليمي في المجالين السياسي والأمني، ومع ذلك فإنّ التعاون الإقليمي في هذين المجالين تضمن أيضا أهدافاً اقتصادية، كما هو الحال في رابطة دول جنوب شرق آسيا، والتي تطورت وأصبحت اكثر احكاماً، وشكلت مؤسسات لها أهداف محددة في المجالين الأمني والسياسي،بقصد إقامة منطقة تجارة حرة، وتعاون نقدي، حيث تم الإتفاق على إقامة منطقة تجارة حرة لهذه الرابطة في عام 1992.(1)

ويمثل التكامل الإقليمي (الإقتصادي) الشكل الأبرز من أشكالالإقليمية المعاصرة، ويعود ذلك من الناحية الأستراتيجية، إلى تصاعد تكلفة إستخدام العنف في العلاقات الدولية، والذي نجم عن التطور التكنولوجي في صناعة الأسلحة وتزايد قوة تدميرها من جهة، وترابط الدول بمصالح اقتصادية ترافقت مع ظاهرة الاعتماد المتبادل من جهة أخرى، الأمر الذي حفز الدول على اتخإذ استراتيجيات أكثر تعاونية في العلاقات الدولية.(2)

أما من الناحية الإقتصادية، فيمكن ان نلحظ إنّ التجمعات الإقليمية قامت على أساس التعاون في مجال التبادل التجاري وتدفقه، فمنذ العام 1980أصبحت التجارة الدولية ثلاثية المحاور، حيث انحصرت نسبة(85%) منها في ثلاث مناطق، هي: شرق آسيا وغرب أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد ترافقت عمليات التكامل الإقليمي مع هذا التعاون.(3)

وفي ضوء هذه الحقيقة،فإنّ توسع التبادلات الإقتصادية وتعزيز الاعتماد المتبادل بين الدول الأوروبية، دفعهذه الدول للتحرك المكثف والفاعل لتطبيق توصيات الكتاب الأبيض لعام 1985،والقانون الأوربي الموحد في العام 1987 بشأن مشروع أوروبا والذي

---

(1) بريان وايت، و ريتشارد لتل، ومايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 75. كذلك: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 863-865.

(2) Kapytonenko, Mycola, Op.Cit ,p.593.

(3) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 67.

أسفر عن قيام الاتحاد الأوربي بموجب إتفاقية ماسترخت لعام 1992، كما ان التبادل التجاري المتزايد بين دول أمريكا الشمالية، ادى إلى اعلان كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكنداعن إنشاءمنطقة للتجارة الحرة في العام 1988، والتي انظمت إليها المكسيك في العام 1991، ومن ثم تم التوقيع في العام 1994 على تأسيس تكتل النافاتا (**NAFTA**) بين هذه الدول الثلاث.[1]

فضلا عن ذلك، فإنّ الترابط الإقتصادي بيند ولرابطة جنوب شرق آسيا (الاسيان-**ASEAN**)، قاد إلى إنشاءتكتل اقتصادي لبلدان منطقة شرقي وجنوب شرقي آسياعام 1992. وتطوير ملتقى التعاون الإقتصادي (**APEC**) بين آسيا ودول حوض المحيط الهادئ (استراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة الأمريكية)، والتخطيط لإقامة منطقة تجارة حرة بحلول العام 2020.[2]

كما شكل النجاح الملفت للنظر للتكامل الإقليمي، وعلى وجه الخصوص في تجربة الاتحاد الأوروبي وتجربة دول امريكا الشمالية حافزاً لتطوير التعاون الإقليمي في انحاء العالم كافة، وخاصة في ضوء تطور ونمو الإقتصاد في آسيا وسعي معظم دول عالم الجنوب إلى زيادة صادراتها، وتطوير اقتصادياتها .[3]

ففي العام 1991، قام أعضاء السوق المشتركة لامريكا الوسطى (**CACM**) المؤسس في العام 1960، بتجديد هذا التجمع الإقليمي حيث، وسعت فيه تدابير التجارة الحرة لتشمل المكسيك، وعمل على تطوير التعاون مع السوق المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي (**CARICOM**)، وتأسس في العام 1991 أيضا السوق المشتركة لدول جنوب أميركا اللاتينية أو دول المخروط (ميركوسور)، والذي دخل حيز التنفيذ في العام 1995،اما في

(**1**) ينظر: د. بشير العلاق، إتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية: النافتا، مجلة الشئون السياسة، ع (1)، السنة الاولى، (بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1994)، ص 150.

(**2**)جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص863. كذلك برايان وايت و ريتشارد ليتل و مايكل سميث، مصدر سبق ذكره، ص 82.

(**3**) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص308.

افريقيا فقد انشأت لجنة التنسيق الأنمائي لجنوب افريقيا (**SADC**) تهدف إلى تطوير التعاون الإقتصادي السياسي للدول الأعضاء.[1]

وبصدد توفير الظروف والفرص المناسبة أمام إقامة الحكومة العالمية، فلا شك بأن التعاون الإقليمي في إطار تأسيس التجمعات والتكتلات الإقليمية، يعبر عن تزايد الإندماج والترابط العالمي واشاعة السلام والإستقرار اللازمين لتطوير وإيجاد سلطة عالمية تفرضها الحاجة العالمية لمواجهة التحديات والمشكلات. ويمكن القول بأن الظاهرة الإقليمية تخدم إمكانية إقامة السلطة العالمية عن طريق ما يلي:

1. ان التجمعات والتكتلات الإقليمية لايمكن عدّها مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول، بل أنّها تُعدّ من الآليات المهمة لتحقيق الإستقرار في النظام العالمي، كما ان الترتيبات التي تتخذ من أجل التكامل الإقليمي، تساعد أيضا على تقوية الاتجاه نحو اقتصاد عالمي مفتوح .[2]

ومن هنا عَدّ تقرير (لجنة إدارةشئون المجتمع العالمي)، ان إنتشار التجمعات الإقتصادية الإقليمية" يمكن ان تساعد في التغلب على التنافسات والتوترات التاريخية، وتدعم العمليات الديمقراطية، وتعزز القيمة الجماعية للأسواق المجزأة والصغيرة في قيام التجارة وتوسيع الصادرات، وتساعد في تطوير البنية الأساسية المشتركة، وتعالج المشكلات البيئية والإجتماعية المشتركة، كما يمكن ان تسهل الإندماج الصعب للبلدان في الإقتصاد العالمي".[3]

(1)للمزيد ينظر: جون بيليس وستيف سميث،مصدر سبق ذكره، ص ص 858-869.

(2) المصدر نفسه،ص ص 883-885.كذلك:مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان،مصدر سبق ذكره،ص ص68-69.

(3) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص308 .

فالاتحاد الأوروبي لم يدعم التعاون بين الدول فحسب، بل اسهم أيضا في تحقيق إستقرار الدول، وبذلك شكل قوة لمنع الصراع، وأصبح الاتحاد عاملا حاسماً في توحيد القارة الأوروبية.[1]

2. وفي الوقت الذي تتشارك فيه الدول جزءً من سلطاتها ووظائفها مع أطراف وجهات فاعلة (محلية ودولية)، فإنّ إنشاءالتجمعات والتكتلات الإقليمية، يتضمن تحول أجزاء من سلطة وسيادة الدولة وإنتقالها إلى المؤسسات والهيئات التي تنبثق عن هذه التجمعات والتكتلات. ولعل ما يدفع الدول إلى القبول بهذه التنازلات هو ما اثبتته التجربة من فاعلية الحلول الإقليمية في مواجهة مشكلات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التي تميل إلى التشابه في الدول ضمن منطقة إقليمية واحدة وهكذا تم تطوير بعض عمليات صنع القرار من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي لمواجهة هذه المشكلات،[2] وعلى مايبدو- كما هو الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي- فإنّ النجاحات التي تحققها الكيانات الإقليمية على المستوى الإقتصادي والإجتماعي،تدفع بإتجاه تطوير مؤسسات إقليمية اكثر قوة واوسع في مجالات التكامل الإقليمي المتعددة.

3.وعلى وفق ما تقدم، فإنّ التجمعات والتكتلات الإقليمية تتضمن إنتقال الولاء لمركز دولي جديد تكون لمؤسساته سلطة عبر الوطنية وتتجاوز حدود الدول الأعضاء، ويسهم في خلق المؤسسات إلى مزيد من التوحد والتقارب وخلق الحس المشترك، ومن خلال عملية تدريجية تخلق وتقام المؤسسات الفيدرالية التي تقود في النهاية إلى تكوين الاتحاد الفيدرالي.[3]

---

(1) المصدر نفسه، ص308.

(2) Kapytonenko, Mycola Op.Cit, p.595.

(3) للمزيد ينظر: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص ص207-210، كذلك ينظر :
برايان وايت –ريتشارد ليتال- مايكل سميث،مصدر سبق ذكره، ص 78، الجدير بالذكر، ان (ارنست هاس) قدم تحليلاً وظيفياً جديداً يتنبأ بان من شأن اوروبا الفدرالية (دولة اوروبا) ان تظهر بسبب وصول النقل المتدرج

ومن هذا المنطلق، فإنّ تكوين التجمعات والتكتلات الإقليمية، يمثل وسطا بين حالة الفوضى الدولية، وبين تحقيق الكيان السياسي العالمي (الحكومة العالمية) الذي يعمل على تنظيم وإدارة المجتمع العالمي لصالح الإنسانية جمعاء بعبارة أخرى، فإنّ التجمعات والتكتلات الإقليمية التي تسهم في بناء الأمن (المجموعي) الإقليمي، من الممكن ان تكون حجر الأساس لإقامة الحكومة العالمية، ففي ظل ماتسهم به العولمة الإقتصادية من العمل على تطويع الدول القومية في إطار التجمعات والتكتلات الإقليمية، فإنّ هذه التجمعات والتكتلات تقود إلى إستقرار وتنظيم الاقاليم العالمية.(1)

خامسا: الأدوار الجديدة للمنظمات الدولية غير الحكومية:

لم تعدّ الاتصالات والتفاعلات العابرة للحدود القومية تقتصر على المنظمات والمؤسسات الدولية والشركات عابرة للقومية، بل حدث تغيراً نوعياً تمثل بدخول المنظمات غير الحكومية في العمل على المستوى العالمي بأدوار متعددة وفاعلية مؤثرة، وأصبحت هذه المنظمات توصف على أنّها: "النتاج الإجتماعي للعولمة بتجلياتها السياسية والإقتصادية، و تمثل استجابة للحاجات الإنسانية على المستوى العالمي".(2) وتأخذ المنظمات غير الحكومية طابع غير رسمي لأنها لاتتكون من الدول، بل يؤسسها الأفراد المتطوعين أو قوى إجتماعية معينة ليست تابعة رسمياً لاي دولة، ولا تستهدف الربح في انشطتها وأعمالها المتخطية للحدود القومية، وينصب اهتمامها على عدد من

للسيادة و "الولاءات السياسية" الذي تقوم به النخب السياسية والإقتصادية إلى مجالات متنوعة يتم اسنادها إلى مؤسسات الاتحادالأوروبي، ينظر: جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص 854-855.

(1) Arie M. Kacowicz, Regionalization, Globalization And Nationalism: Convergent, Divergent, Or Overlapping, Alternatives: Global, Local, Political Magazine, Vol.24.(4), (US: Sage Publications Inc, October 1999), p. 552.

(2) Gideon Baker, Civil Society And Democratic Theory :Alternative Voices , (U.S.A: Routledge , 2002) ,p.36.

القضايا الإقتصادية والتجارية، والبيئة، والفنون والطب والعلوم والتكنولوجيا والتعليم والشباب وحقوق الإنسان وقضايا المرأة والاغاثة الإنسانية وغيرها .[(1)]

وتمثل الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غيرالحكومية أحد أبرز أوجه العلاقات الدولية المعاصرة. فقد وفر الترابط العالمي المتزايد والمقترن بالتحسينات في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وتطور وسائط النقل، الفرصة لإنشاء آلاف المنظمات والهيئات غير الحكومية، إذ وصل عددها الآن إلى اكثر من(26) الف منظمة، منها نحو(2000) منظمة معتمدة لدى الأمم المتحدة، وتبلغ ميزانيتها بحدود(1000) مليار دولار وتستخدم - تقريبا- (20) مليون شخص في أنشطتها وبرامجها حول العالم.[(2)]

وتشكل المنظمات الدولية غير الحكومية - إلى جانب الجمعيات التطوعية والمجموعات والحركات الإجتماعية - ما يطلق عليه منظمات المجتمع المدني العالمي، للتعبير عن المجتمع العالمي،[(3)] إذ يظهر المجتمع المدني العالمي كمجموعات ناشطة سياسياً، وموجهة عالمياً، ومعززة بشبكة متطورة وعلاقات كثيرة، ولها القدرة على تجيير الموارد، وإستخدام تقنية المعلومات والاتصالات المعقدة في أنشطتها العابرة للحدود والمتعدّدة الاختصاصات.[(4)]

---

(1) للمزيد حول التعريف بالمنظمات الدولية غير الحكومية، ينظر: مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص400-402. كذلك: غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 363-364. و سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ص 71-72.

(2) في حين تم احصاء 180 منظمة في بداية القرن العشرين، وفي عام 1960 وصل عددها إلى 1255 منظمة وفي بداية التسعينات من القرن العشرين بلغت 6000 منظمة. ينظر: سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص72. كذلك: جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره، ص 343.

(3) يمكن القول ان منظمات المجتمع المدني العالمي هي تجمعات أو تكتل لمنظمات غير حكومية تجمعها أهداف تسعى لتحقيقها عبر الحدود، وتختص بالشأن الانساني، وهي منظمات تطوعية لا تمثل بمجملها أي توجه حكومي،و تعمل انطلاقا من دوافع أخلاقية ينظر :**Fassue Kelleh, Op.Cit , p.34.**

(4) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص367-368.

وعلى سبيل المثال في حقوق الانسان تبرز (منظمة حقوق الانسان، ومنظمة العفو الدولية)، وفي البيئة (منظمة الصندوق العالمي للحياة البرية - يعرف ألان بأسم صندوق الطبيعة الشامل للعالم- ومنظمة السلام الأخضر، ومنظمة احباب الارض)، وفي قضايا الاغاثة والانقاذ(منظمة الصليب الاحمر وكير -**GARE**)، وفي شئون العولمة والتجارة العالمية، (منظمة اتك -**ATTAC**،والمنتدى العالمي حول العولمة، وفي قضايا الفقر والمجاعات والتنمية

ويؤكد تقرير (لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي) على أنّ" حركات المـواطنين والمـنظمات غير الحكومية تقدم الآن اسهامات مهمة في ميادين كثيرة، على الصـعيدين الـوطني والعـالمي على السواء، فبوسعها توفير المعارف، والمهارات، والحماسة، والنهج غير البيروقراطي، والمنظـور الشعبي، وهي صفات تكمل موارد الأدارات الحكوميـة، ويجمـع العديـد مـن المـنظمات غـير الحكومية اموالا كبيرة من أجل التنمية والأعمال الإنسانية، وتشجيع احـترام حقـوق الإنسـان، كـما اضـطلعت بنشـاط متزايـد في تعزيـز تسـوية المنازعـات وغيرهـا مـن الأعـمال المرتبطـة بالأمن".[1]

ومن جهة أخرى فإنّ معظم المنظمات الدولية غير الحكومية، هي جزء من شبكة عالميـة مؤيـدة للديمقراطيـة، وتـدعو إلى الإصـلاحات الديمقراطيـة وتعزيـز حقـوق الإنسـان وسـيادة القانون والشفافية والحكم الرشيد.خاصة في دول عالم الجنوب إذ يلعب المجتمـع المـدني دوراً في تعزيز الأوضاع الإقتصادية وترسيخ الديمقراطية في جميع أنحاء العالم.[2]

ولا تقدم المنظمات الدولية غير الحكومية، سلطة عالمية أو حكومة بديلة عن الدولـة، إلا أنها تسهم ومن عدة وجوه في التقليل من سلطة وسيادة الدولة، وفي تيسير فرصة بناء سـلطة عالمية فوق الدول، حيث تعمل هذه المنظمات على:

1. تعزيز سلطة الشعب في السياسة العالمية وخلق المجتمع المدني العالمي:

(منظمة اوكسفام -**Oxfam**) وفي الحق الصحي للانسان (منظمـة اطبـاء بـلا حـدود، واطبـاء العـالم)، وفي شئون نزع السلاح (منظمة ايكار- **ECAAR**). للمزيد ينظر:

فارنك جي. لتشنر وجون بولي، مصدر سبق ذكره، ص 424، كذلك: جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره، ص ص 342-339.

(1) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 54.

(2) دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى، الرحمة بوصفها اكثر صادرات امريكا اهمية، ترجمة: لميس فؤاد اليحيـى، (عـمان - الاردن: الاهليـة، 2011)، ص ص91-93.

إذ تسهم هذه المنظمات وبشكل فعال في نمو (سلطة الشعب) في السياسة العالمية، خاصة مع تراجع قدرة الدول على تلبية حاجات الأفراد الصحية والبيئية والسياسية والإقتصادية، وضعف سياساتها في التصدي ومعالجة المشكلات التي تواجه العالم،[1] فقد شهدت منظمات المجتمع المدني نمواً متزايداً - لاسيما في دول عالم الجنوب - بفعل قدرتها على تقديم الحلول لمواجهة المشكلات الإجتماعية، وتقديم خدماتها في تسهيل هذه الحلول، كما اخذت هذه المنظمات تتحالف أيضا مع مجموعات ومنظمات في مجتمعات أخرى تشترك معها في القيم والأهداف للتأثيرفي حكومات الدول والمنظمات الدولية إزاء الخيارات السياسية المطروحة بشأن القضايا العالمية.[2]

وبذلك وفرت منظمات المجتمع المدني مساحة عامة يمكن فيها للمواطنين والمجموعات حول العالم ان ينخرطوا في انشطة سياسية على نحو مستقل عن الدولة، ومن ثم أصبح للمواطنين دورا فاعلا في السياسة العالمية،[3] إذ تعمل هذه المنظمات (كضمير عالمي) يمثل المصالح العامة العريضة التي تتجاوز نطاق سلطة فرادى الدول, وتضغط على حكومات الدول - فضلا عن ضغطها على المنظمات الدولية والشركات العابرة القومية - للعمل من اجل معايير وقيم ترتبط بمعالجة المشكلات العالمية، والإهتمام بقضايا التنمية وحقوق الإنسان والبيئة .[4]

وعليه يمكن القول، انه في الوقت الذي تمارس فيه المنظمات الدولية غير الحكومية أنشطتها العابرة للحدود القومية، فإنّها تسهم في تقليص دور الدولة وسلطاتها، فالسلطات التي تمارسها مؤسسات الدولة تنتقل بالتدريج إلى منظمات المجتمع المدني العالمي.

---

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص ص401- 402.

(2) ل. دافيد براون (واخرون)، العولمة والمنظمات غير الحكومية وعلاقات القطاعات المتعدّدة، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص 373. كذلك :

=**Fassue Kelleh, Op.Cit , p.34.**

(3) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص367.

(4) جوزيف س. ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص 123.

حيث تسهم هذه المنظمات بظهور مجتمعا مدنيا عالميا، يتفاعل فيه مواطني الدول إلى درجة تتخذ فيه مواقفهم طابعا عالميا (كوزموبوليتيا).

او بعبارة أخرى يجمعون فيه على مبادئ وقيم تجعلهم مرتبطين بموقف واحد بغض النظر عن الحدود بين الدول، حيث يتضاءل تمسكهم بسيادة وحدود الدولة،[1] ويتعزز وعيهم وهويتهم بالانتماء إلى عالم واحد.

2. خلق التضامن العالمي:

إن الشبكة العالمية التي تخلقها منظمات المجتمع المدني العالمي هي بمثابة "المحامي الحقيقي"، عن حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والبيئة في وجه الدول والشركات عابرة القومية والمنظمات والمؤسسات الدولية الحكومي عبر الحملات التي تقوم بها لمعارضة المشاريع والسياسات التي تتخذها هذه الجهات، ومطالبتها المستمرة في تطبيق الديمقراطية على المستويين الوطني والعالمي، وتؤكد في أنشطتها هذه على أزالة الحواجز بين شعوب العالم عن طريق خلق رأي عالمي يمتاز بالقوة والنشاط، إتاحه تطور وسائل الاعلام والاتصالات.[2]

حيث تتدخل المنظمات المهتمة بالقضايا الإنسانية والبيئية في السياسة الداخلية للدول (كمنظمة العفو الدولية، ومنظمة اطباء بلا حدو،ومنظمة السلام الاخضر)،اعتماداعلى مساندة الرأي العام العالمي، ومن جهة أخرى تنخرط بعض المنظمات غير الحكومية مباشرة في السياسات العالمية، ومن دون وساطة الدول الوطنية لتقديم خدمات الأغاثة والدفاع عن حقوق الإنسان، وخلق وتطوير مبادئ وقيم لتوجيه السياسات العالمية وممارساتها أو القيام بحملات ضغط عالمية للاستجابة لمشكلات عالمية حساسة، ومن ضمن أهم أدواتها في ذلك، هو جمع المعلومات ونشرها عبر وسائل الاعلام لتشكيل الوعي الوطني والعالمي وتنميته،

---

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص401.

(2) جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره، ص 339.

ويـؤدي هـذا كلـه إلى فـتح مجـالات جديـدة أمـام المـواطنين في الـدول المختلفـة للمشـاركة السياسية، وفي هذه الحالة تفقد الحكومات دورها التقليدي بوصـفها الممثـل الوحيـد للـذين تحكمهم، الأمر الذي يضعف جزئياً من ادعائها المشروعية.[1]

ومن هنا تسهم الـروابط الواسـعة -التـي أصـبحت مـيسرة بفعـل تطـور وسـائل الاعـلام العالمية-بالمساعدة على التقريب بين شعوب العـالم في توحيـد قلقهـا إزاء المشـكلات العالميـة والتعبير عن تضامنها الإنساني، ولاشك ان ماتقوم به المنظمات الدولية غير الحكوميـة في خلـق التضامن العالمي ازاء قضايا ترتبط بمشكلات العـالم والإنسـانية، ودفـع قـيم الديمقراطيـة مـن الأسفل لتكون أساس الحكم والسلطة في الدول يسـهل مـن تقبـل الممارسـات التـي تسـهم في خلق سلطة عالمية واحدة.

3.إصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية:

لا يتحدد دور المنظمات الدولية غير الحكومية في الضغط من أجل إصلاح سلطات الدول في السياسة الداخلية فحسب، بل وتؤدي المنظمات دوراً مهماً في خلـق أو إصـلاح المؤسسـات والمنظمات الدولية لتحسين الاستجابة للمشكلات العالمية.[2]

إذ تعدّ هذه المنظمات أحدى اهم أدوات الحكم العالمي - إلى جانـب الـدول والمـنظمات الدولية والإقليمية - إذ تعمـل عـلى تأسـيس مجموعـة مـن القواعـد والأنظمـة والأدوار التـي تسهم في مواجهة العديد من المشكلات العابرة للحدود القومية.[3]

وقد تمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من ان يكون لها صوت وتأثير فاعل في المؤسسات والمنظمات الدولية، وتأكيد لأهمية ومكانة المنظمات غير الحكوميـة في الإهتمام بمواضيع وقضايا عالمية، فقد تحرك المجلـس الإقتصـادي والإجتماعـي للأمـم

(1) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ص 72-73. كذلك: ل. دافيد بـراون (و اخـرون) مصـدر سـبق ذكره، ص ص 388-389.

(2) ل. دافيد براون (و اخرون) مصدر سبق ذكره، ص ص 389-390.

(3) مراد بن سعيد، مصدر سبق ذكره، ص 136.

المتحدة لإقامة علاقات رسمية مع هذه المنظمات وذلك ضماناً للتنسيق معها والأستفادة من خبرتها واقتراحاتها.[1] وباتت منظمة الأمم المتحدة تحرص على اشراك المنظمات غير الحكومية الدولية بعملها تحت صفة (استشارية)، وثمة اليوم آلاف من المنظمات غير الحكومية الدولية تتمتع بـ (وضعية أستشارية)، في هيئات الأمم المتحدة.[2]

وأصبح ذلك من أهم أدوات المنظمات الدولية غير الحكومية في عملها هوإصلاح المنظمات والمؤسسات الدولية والضغط عليها لتغيير سياساتها، ودفعها لمعالجة المشكلات العالمية المهمة، وفرض أنماط من القيم والمعايير في التعامل مع قضايا السياسة العالمية.

ومما تقدم يتضح ان المنظمات الدولية غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني العالمي، تعمل على خلق حساً مشتركاً بالجماعة والهوية والتضامن العالمي، وتقاسم الأهداف الذي يقود إلى سلوك عالمي موحد من جهة، ومن جهة أخرى فإنّها تعمل لإصلاح الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في جميع انحاء العالم، والضغط من اجل إصلاح المنظمات الدولية، والاسهام في خلق القواعد والمعايير لتعامل الدول والمنظمات الدولية والشركات العالمية من القضايا العالمية المهمة. ويسهم ذلك في تيسير بناء سلطة عالمية فوق الدول.

والأكثر من ذلك، أصبح ينظر إلى عمل هذه المنظمات، وبهذه الصورة الفاعلة، في خلق التضامن بين الشعوب وعدها كوكيل عنهم، بانه يشير إلى وجود دولة عالمية (جنينية) في طور التشكيل، وإذا ماتم إذابة هذه المنظمات في " بنية سلطة كوكبية رسمية معينة في

---

(1) وقد ارتفع مستوى هذا التعاون بدرجة كبيرة في (ريو)، مع إنعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في العام 1992. حيث تم اعتماد اكثر من 1400 منظمة غير حكومية في المؤتمر الرسمي، وشاركت الاف المنظمات الأخرى في المنتدى العالمي الذي عقد بالتوازي معه. كما اتسمت مؤتمرات الأمم المتحدة التي عقدت بعد (ريو) بمشاركة قوية من جانب المنظمات غير الحكومية، للمزيد ينظر: تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 55-56. كذلك، سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره، ص ص 72-73.

(2) فارنك جي. لتشنر وجون بولي، مصدر سبق ذكره، ص ص 424- 425 .

المستقبل، فإنّ من الممكن القول بأن الطريق المفضية إلى قيام دولة عالمية باتت ممهدة بفضل النزعة الطوعية العقلانية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية".[1]

ويعدّإنبثاق المنتدى الإجتماعي العالمي (**WSF**) هو أول محاولة جادة لتنظيم القوى السياسية للمجتمع المدني العالمي وجمعها في مكان واحد. والذي يعد من اهم المبادرات الديمقراطية العالمية، إذمن الممكن ان يتحول هذا المنتدى مستقبلا إلى كيان سياسي، بل إلى برلمان عالمي يصدر القرارات العالمية. [2] ومن ثم فإنّه سيكون أهم أسس وقواعد إنشاءالحكومة العالمية.

المطلب الثاني: مؤشرات التغيير في النظام العالمي وفرص إقامة الحكومة العالمية:

اقترنت التطورات في النظام العالمي، بمجموعة من المتغيرات السياسية والإقتصادية والتكنولوجية والثقافية، كان لها الدور في تغيير طبيعة الفاعلين في النظام العالمي، وقد انعكس ذلك على طبيعة التفاعلات والعمليات في النظام العالمي، وبعبارة أخرى فإنّ النظام العالمي، يشهد تغيرا في طبيعة التفاعلات، وتغيراً في القواعد والإجراءات المنظمة لسلوك أعضاءه، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى حصول تغيرا نوعيا في مكونات وممثلي هذا النظام، فلم يعدّ سلوك الدول وقيمها ومصالحها هي الحاكمة على القواعد والإجراءات الرسمية وغير الرسمية التي تنظم سلوك الفاعلين في هذا النظام تجاه القضايا العالمية المختلفة، فضلاً عن أنّها لم تعدّ محددة لطبيعة التفاعلات والعلاقات ليس بين أطراف النظام فحسب، بل بين شعوب العالم أيضا ويعكس هذه الحقيقية مجموعة من المؤشرات العالمية.

---

(1) جون بولي و جورج ام. توماس، الثقافة العالمية في كيان سياسي عالمي - قرن التنظيم الدولي غير الحكومي، في: فارنك جي. لتشنر وجون بولي، (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص ص 467 – 468.

(2) المنتدى الإجتماعي العالمي هو الاجتماع الذي يعقده أعضاء من منظمات غير حكومية عالمية مناهضة للعولمة سنوياً بهدف تنسيق اعمالها وحملاتها العالمية،وكان اول انعقاد له (بورتو أليغري) بالبرازيل في العام 2001. للمزيد ينظر: هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، مصدر سبق ذكره، ص ص165-177.

إذ تشكل هذه المؤشرات بمثابة الفرص المتاحة أمام تعزيز السلام والأمن العالميين، ودعم وتسهيل التفاهمات والتعاون بين الدول والشعوب على السواء، ومن ثم تيسير إمكانية إقامة حكومة عالمية أو الدعوة إلى أقامتها على اقل تقدير، وان كانت آثار هذه المؤشرات غير واضحة بصورة تامةٍ، لكن استمرار تطورها بالمسارات التي هي عليه، يشير إلى أنها تفرض تراجعا لأهم مسببات الصراع والحروب بين الدول من جهة، وتفرض شروطاً و قواعد وإجراءات تدعم إقامة السلام العالمي، وتعزز من ترابط ووحدة العالم، وتعاونه من جهة أخرى، وأهم هذه المؤشرات هي:

أولا: تراجع الأيديولوجية:

تعدّ الأيديولوجية من بين العوامل الرئيسة التي تسير وتحرك الأحداث والأفراد والجماعات وحتى الدول. وقد تتسبب الأيديولوجيات في العديد من الأزمات والحروب الدولية على أمتداد التاريخ، مما أدى إلى تقويض فرص الإتفاق والتعاون الدوليين.

فالخلافات العقائدية والأيديولوجيات المتعصبة، عندما تسيطر على حكومات الدول تترك آثار اسلبية على الأمن والسلام العالميين، فالدولة التي تهيمن عليها مثل هذه الأيديولوجيات ترى من الصعب الإتفاق والتعاون مع الدول الأخرى، ومن هنا فإنّ النازيين والشيوعيين على السواء، كانوا ينظرون إلى المعاهدات والإتفاقات مع الدول الأخرى عديمة الجدوى، لأن التعصب الأيديولوجي يجعلهم غير قادرين على تقبل حسن النية من الدول الأخرى، [1] كما تنظر الأيديولوجية الليبرالية إلى الأيديولوجيات الأخرى على أنّها غير صالحة، لأن تبني نظاماً إجتماعياً وسياسياً يضمن حقوق الإنسان، ويحقق الخير العام، فضلاعن عدم قدرتها- وبالأخص الشيوعية - ان تبني نظاماً عالمياً صالحاً.

---

(1) د. نجاح محسن، مصدر سبق ذكره، ص 59.

وعلى الرغم من ان الحرب العالمية الثانية ترجع في بعض أسبابها إلى صعود الأيدولوجيات المتعصبة (النازية والفاشية) إلى السلطة، إلاّ أنّ العالم لم يشهد عمقاً لتأثير الأيديولوجيات في شئون العلاقات الدولية، كما شهده في مرحلة الحرب الباردة، حيث عاش العالم صراعاً بين اكبرقوتين نوويتين وأكبر تكتلين عسكريين في العالم، وقد ارتكز هذا الصراع في جوهره على أساس (فلسفي) أيديولوجي يتمحور حول الاختلاف بين نمطين مختلفين في الحياة، وبديلين فكريين في كيفية تنظيم الإقتصاد والسياسة والمجتمع.[1]

وبوصول الرئيس (غورباتشوف)الى السلطة في إذار من العام 1985، جنحت السياسة الخارجية السوفياتية بعيدا عن العوامل الأيديولوجية، إذعطل (غورباتشوف) رسمياً الارتكاز على البُعد الأيديولوجي في سياسته الخارجية،[2] ومن ثم اتت أحداث تفكك الكتلة الشرقية وأنهيار الاتحاد السوفياتي، بنهاية وزوال التضادية الأيديولوجية التي هيمنت على صراع الحرب الباردة، ومن ثم تراجعت مكانة الأيديولوجية كمصدر أساس من مصادر الصراع الدولي.

وعلى أثر انتهاء الحرب الباردة دخل النظام العالمي في مرحلة جديدة تميزت بتصاعد نمط التنافس الإقتصادي بين القوى الكبرى، وخلا هذا النمط من عوامل التناحر والتضاد الأيديولوجي، بسبب اشتراك القوى الإقتصادية الكبرى في الالتزام بمرتكزات وقيم المنظومة الرأسمالية، وإدراكها خطورة تحول التنافس الإقتصادي بين هذه القوى إلى علاقات صراع، نتيجة لعمق الترابط، والأعتماد المتبادل بين اقتصادياتها.

ويؤكد الواقع الدولي بأن الليبراليين والشيوعيين على السواء، قد غادروا اللغة الرديكالية التي ترتكز على الخلاف وضرورة أنهاء الأخر وزواله، في ظل إتجاه التعدّدية

(1) د. عبد الخالق عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 18-19.

(2) ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا إعادة البناء والفكر الاشتراكي: إلى اين نحن سائرون، ترجمة: عباس خلف، (بغداد: شركة المعرفة، 1990) ص 66 و ص 154 .

الثقافية الذي يصفه (راسل جاكوبي) بانه: " أيديولوجية عصر بلا أيديولوجية "، [1] وعلى الرغم من أن أنماطا متعددة من الليبرالية والعقائد الدينية ستستمر فى القيام بأدوار إيديولوجية، إلاّ أنّه ليس من المتوقع ان تشكل عوامل تصادمية رئيسة فى المجتمع العالمي.[2]

وأياً كانت الرؤية التي يمكن ان تتحقق في المستقبل سواء كانت وحدة الانموذج الإجتماعي والسياسي،وتحقيق السلام الديمقراطي التي تحدث عنها (فوكوياما)،[3] أو الإنقسام والتنافس الإقتصادي بين مجموعة أقطاب وتكتلات اقتصادية - بحسب ما آشرت إليه اللجنة اليابانية لدراسة النظام الكوني ما بعد الحرب الباردة،[4] فإنّ حقيقة تراجع الأيديولوجية تتفق عليها الرؤيتين،وتؤكد ان زوال اهم أسباب الاختلاف والصراع ليس بين حكومات الدول فحسب، بل بين الشعوب نفسها، مما يفسح المجال أمام التعاون بين الدول، كما ان تزايد الترابط الإقتصادي العالمي وزوال الأنظمة الشمولية، سيسهم أيضا في تعاون الدول وتضافرها في التصدي للمشكلات العالمية وتجنب خوض الصراعات العسكرية، وفتح المجال أمام الشعوب للتعبير عن رأيها إزاء سياسات الدول والقضايا العالمية المهمة.

---

(1) راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا، السياسة والثقافة في زمن اللامبالات، ترجمة: فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2002)، ص 48.

(2) السيد يسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 322-323.

(3) فرانسيس فوكوياما مصدر سبق ذكره، ص ص 244-248.

(4) تعدّ هذه اللجنة من بين آوائل الجهات العلمية التي تناولت استشراف إتجاهات النظام العالمي بعد الحرب الباردة، حيث اصدرت في العام 1992، كتابا بعنوان (نظام كوني جديد: ما بعد ادارة الازمة)، وتضم هذه اللجنة: باحثين من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا وبريطانيا وفرنسا والمانيا والصين والهند والبرازيل وماليزيا ونيجيريا بالاضافة إلى اليابان. نقلا عن: السيد ياسين، مصدر سبق ذكره، ص ص 320 - 322.

ثانياً: تراجع البعد العسكري في السياسة العالمية:

تشير التطورات في النظام السياسي العالمي إلى تراجع دور القوة العسكرية في العلاقات الدولية، إذ ترتب على عمق الترابط والأعتماد المتبادل العالم يتراجعاً بالتركيز على القوة العسكرية في السياسة العالمية، لانخفاض المنفعة المترتبة على إستخدام القوة العسكرية - خاصة بين الدول الكبرى - في مقابل ارتفاع حجم التكلفة، بسبب من الترابط الإقتصادي من ناحية، وزيادة حجم وقوة التدمير للأسلحة التقليدية وأسلحة الدمار الشامل من ناحية أخرى.(1)

ومع ظهور جهات واطراف فاعلة من غير الدول في السياسة العالمية، إلى جانب الدولة التي لم تعدّ قادرة على احتكار الشئون الدولية، فإنّ موضوع الأمن بالمعنى التقليدي - الحفاظ على استقلال الدولة ومصالحها من العدوان الخارجي- لم يعدّ يحتل سلم الأولوية في قضايا السياسة العالمية، إذ ظهرت قضايا ومفاهيم أمنية عدة، أملتها طبيعة المشكلات والتحديات التي يواجهها العالم.(2)

فضلاً عن ذلك فإنّ التغير الإجتماعي داخل القوى الكبرى كان سبباً إضافيا للابتعاد عن إستخدام القوة في علاقاتها، "فمجتمعات مابعد الثورة الصناعية-اوروبا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية – راح تتركز في الرفاه الإجتماعي، وليس على المجد، وهي تكره ارتفاع عدد ضحاياها وإصاباتها، إلاّعندما يكون بقاؤها نفسهم عرضاً للخطر ". (3)

وأسهم إنتشار الديمقراطية وازدياد عدد الدول الديمقراطية في العالم بدعم رؤية السلام الديمقراطي المتفائلة بنهاية الحرب في العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار يرى بعض الدارسين " بأن العالم يعيش ثورة ثقافية وسياسية سوف تتمخض عن نهاية العصر العسكري وبداية عصر لا مكان فيه للحرب، فالحرب لم تعدّ مقبولة لاعقلانياً ولا اخلاقياً

---

(1)Kapytonenko, Mycola, Op.Cit, p. 593.

كذلك: غسان الغزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 71-72 .

(2) للمزيد حول الموضوع ينظر: كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص49، كذلك :

Kapytonenko, Mycola, Op.Cit, p. 593.

(3) كريس براون، مصدر سبق ذكره ، ص ص 33- 34.

في العالم المتحضر، وان إتجاهاً اخلاقياً عالمياً أصبح يضيق بشكل أكبر على إستخدام الحرب كأداة لحل النزاعات بين الدول "[1]

وتبين مجموعة من المؤشراتابعاد تراجع دور القوة العسكري في السياسة العالمية، وكما يلي:

1. تشير التقديرات الأحصائية إلى ان هناك تقليص في الإنفاق العالمي على التسلح والمصروفات العسكرية بصورة عامة، فبعد ان وصلت في العام 1987 إلى نحو(995) مليار دولار، أخذت بالتناقص لتصل إلى (767) مليار دولار في العام 1994.ويرجع هذا الأنخفاض الذي بدأ مع نهاية الحرب الباردة -الى حد كبير - إلى تخفيضات الميزانية في الاتحاد السوفياتي –وقتئذ-، فضلاً عن تخفيض مماثل في دول الغرب، وان كان على نطاق أقل نسبيا .[2]

وبصورة عامة يظهر توزيع الإنفاق العالمي في العام 2012، ما قد يكون بداياتتحول من الغرب-الولايات المتحدة الأمريكية، ودول اوروبا الغربية، والدول المتقدمة-الى اجزاء أخرى من العالم وبخاصة لدول اوروبا الشرقية ودول عالم الجنوب.[3]

2. أصبح من الواضح لدول العالم في ضوء تصاعد التنافس الإقتصادي العالمي ان سباق التسلح يشكل عاملاً مضاداً للنمو الإقتصادي من حيث كونه يزيد حجم التكاليف، ويقلص الرفاهية، فالنفقات العسكرية كقاعدة اقتصادية عامة هي نفقات غير منتجة، وان الحد منها يساعد على النمو الإقتصادي.[4]
3. نتيجة لإدراك القوى الدولية بعدم جدوى استعمال القوة العسكرية في علاقاتها – باستثناء الردع – أصبحت قاعدة القوة الإقتصادية الأهم في توزيع القوة بين الدول، والأكثر تأثيراً في مضمون العلاقات الدولية، فالترابط الإقتصادي العالمي، والاعتماد المتبادل، وخاصة بين

---

(1) غسان الغزي، مصدر سبق ذكره، ص ص 71-72، كذلك ينظر: جوزيف س ناي (الابن)، مصدر سبق ذكره، ص34.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتنع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 141- 142.

(3) للمزيد من التفاصيل ينظر: سالم بيرلو فريمان، مصدر سبق ذكره، ص 177 وما بعدها.

(4) جاك فونتانال، مصدر سبق ذكره، ص290.

الدول المتقدمة، يمكن ان يترجم إلى علاقـات ردع سياسـية، وبالمحصـلة سيصـعب عـلى أي قوة من القوى الدولية الكبرى اتباع سياسة عدوانية عسكرية،[1] وبذلك فقد أصبح الكثـير من العلاقات بين الدول يضمنها النفوذ الإقتصادي والمـالي، والـذي يرتكـز بصـورة مبـاشرة على التطور العلمي والتكنولوجي، ولم تعدّ القوة العسـكرية تـؤدي إلى القـوة الإقتصـادية بل، العكس تماما كما يرى (لستر ثرو).[2]

4. ونتيجـة لتزايـد الإدراك بعـدم جـدوى تـرجيح العامـل العسـكري، وبسـبب تنـامي ثـورة المعلومات والاتصـالات، بـدات الـدول بتوظيـف (القـوة الناعمـة) كشـكل آخـر للقـوة في السياسة العالمية ترتكز على إمكانية السيطرة بالإقنـاع وتحجـيم العنـف إلى أدنى درجاتـه، وترويجا لمنطلقات القيمية والمؤسسية للدولة لتوسيع نفوذها العـالمي، " فعالميـة الثقافـة لدولة معينة وقدرتها على ارساء مجموعـة مـن القـيم والمؤسسـات المفضـلة التـي تحكـم مجالات من النشاط الدولي هي كلها من المصادر المهمة للقوة." [3]

وفي الحقيقة فإنّ تراجع إستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدوليـة، تقـتصر عـلى علاقات الدول الكبرى كما يبدو، إذ أنّإنتشار الحروب والنزاعـات والصراعـات الأهليـة بـين وفي دول عالم الجنوب لازال قائماً. وعلى الرغم من ذلك ينتظر مـن إنتشـار الـديمقراطيات، وظهـور المجتمـع المـدني العـالمي، وتزايـد دور وفاعليـة المـنظمات الدوليـة وفي مقـدمتها

---

(1) لجأ العملاقان السوفياتي والامريكي خلال الحرب الباردة إلى إستخدام القوة الإقتصادية في ادارة الصراع، بسبب تناقص إمكانية حسم الصراع بينهما بإستخدام القوة العسكرية، للمزيد حول إستخدام الوسائل الإقتصادية في صراع الحرب الباردة، ينظر: المصدر نفسه، ص ص 48-50.

(2) لستر ثرو، المتناطحون، المعركة الإقتصادية القادمة بين اليابان واوربا وامريكـا، ط1، ترجمـة: د. محمـد فريد، (ابو ظبي- الامارات العربية المتحدة: مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتجية،1995)، ص19 .

(3) يعرف (جوزيف س. ناي الابن) القوة الناعمة بانها " القدرة على جعل الاخرين يريدون النتائج التـي تريدها، بالاعتماد على قوة الجاذبية، واقناع الاخرين وبدون ارغامهم على فعـل ذلـك " للمزيـد ينظـر: جوزيف س ناي (الابن)، مصدر سبق ذكـره، ص ص 38- 43. كـذلك: د. سـعاد محمـود ابـو ليلـة، دور القوة: ديناميكيات الإنتقـال مـن الصـلبة إلى الناعمـة إلى الأفتراضـية، ملحـق مجلـة السياسـة الدوليـة إتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد 188،(القاهرة: مركز الاهرام، ابريل، 2012)، ص14.

منظمة الأمم المتحدة في التدخل لحل هذه الصراعات، بأنّها ستكون من بين اهم العوامل التي ستسهم في فرض قيود على إنتشارهذه الحروب.

ومما تقدم يمكن القول، ان تراجع إستخدام القوة العسكرية، يقود إلى تزايد التعاون والتفاهم الدولي، الذي من شأنه ان يمنح الدول مزيداً من الثقة والاقتناع بأن الأمن والسلام العالميين لا يمكن ان يقوم بدون التضامن العالمي في منع إستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية، وازالة أسباب اندلاعها، ولا يكون ذلك إلاّ من خلال الإتفاق على سلطة عالمية لإستخدام القوة العسكرية واحتكارها في مواجهة من يخرق التضامن العالمي.

ثالثاً: انبثاق سوق اقتصادية عالمية:

لقد ترتب على زيادة حجم التبادلات التجارية - السلع والخدمات - إلى جانب تدفق رءوس الأموال العالمية بشكل كبير، جعل العالم سوقاً عالمية واحدة،[1] إذ يقف وراء ذلك أسباب، في مقدمتها الغاء القيود التنظيمية، وتخفيض تكاليف النقل والاتصالات، بفعل التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،[2] وتنامي انشطة الشركات العالمية، والتي أدت إلى تسارع في تدويل وسائل الإنتاج.[3]

كما أسهمت سياسات وشروط المنظمات والمؤسسات الإقتصادية والمالية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، في بلورة العولمة الإقتصادية

---

(1) جيفري فرانكل، عولمة الإقتصاد، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو، مصدر سبق ذكره، ص ص 77-78، جدير بالذكر ان بدايات تدفق رءوس الاموال العالمية كان من خلال إقدام الشركات ذات الاصل الامريكي على القيام بتوظيف موجوداتها في مشاريع استثمارية عبر عدة مناطق بالعالم وبخاصة اوروبا الغربية للمزيد ينظر :فتح الله ولعلو، مصدر سبق ذكره ، ص ص 19 – 24 .

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 19، و جيفري فرانكل، مصدر سبق ذكره، ص 77،كذلك: **Fassue Kelleh, Op.Cit,p. 25.**

(3) Tom Lansford, Post-Westphalian Europe? Sovereignty And The Modern Nation-State , International Studies, No. 37(1),(India: Jawaharlal Nehru University,2000), p.8.

ومساعدة الشركات عابرة القومية على الإنتشار في استثماراتها في كل انحاء العالم، وفتح الأسواق وتحرير التجارة، وازالة العوائق أمام حركة رءوس الأموال والاستثمارات. [1]

وتشير مجموعة من المعطيات الإقتصادية إلى درجة تكامل الأسواق التجارية والمالية العالمية، فقد قفزت صادرات الإقتصاد العالمي من (16%) في العام 1987الى نحو (27%) في مطلع القرن الحادي والعشرين، [2] وتضاعف حجم تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير حتى بلغت ما مقداره (779) مليار دولار في العام 2005 و(45. 1) ترليون دولار في العام 2012.[3]

أما بالنسبة لنظام الإنتاج الصناعي العالمي فقد أصبح ينظم ما بين (50 % - 60%) – منذُ مطلع القرن الحادي والعشرين- داخل دائرة الإنتاج العالمية المتكاملة، حيث تعمل الشركات العالمية على تصميم وتنظيم الإنتاج على نطاق عالمي واسع. اما عن سوق المال العالمي فقد إتسع بشكل كبير أيضا ففي العام 1986 كان إجمالي كمية تعاملات الصرف الأجنبية في اليوم الواحد تقدر بـ(200) مليار دولار امريكي، في حين تقدر تعاملات الصرف الأجنبي التي تجري كل(24) ساعة بـ(2) تريليون دولار في العام 2009 .[4]

وفي ضوء الترابط الإقتصادي العالمي، وانبثاق سوق عالمية، ظهرت مجموعة من النتائج التي ترتبط بتعزيز الإندماج والتكامل العالمي، ومن بينها :

---

(1) اسهمت برامج صندوق النقد الدولي، والإصلاح والتكيف الهيكلي و (الخصخصة)، وشروط البنك الدولي واحكام إتفاقيات اللغات في تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية وتسهيل إنتقال رءوس الاموال والاستثمارات. للمزيد من التفاصيل ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 52-57.

(2) نقلا عن: وليام كوهين، العولمة اليوم،مصدر سبق ذكره، ص 24.

(3) الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، ص 2، كذلك الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، ص 5.

(4) نقلا عن: وليام كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 24.

1. تخلي الدول الكبرى عن التوسع الإقليمي والغزو العسكري كوسيلة لتراكم المكاسب النسبية. فإزالة الحواجز أمام إنتقال العمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي، جعل رغبة هذه الدول - بدلاً من السعي للسيطرة على الأراضي- في زيادة حصتها في السوق العالمية.[1]
2. ظهور أنظمة وإجراءات قانونية تشتمل على معايير لضبط وإدارة الإقتصاد والسوق العالمية، ويشكل ذلك قاعدة مهمة لتطوير مؤسسات وأنظمة فوق قومية تتولى إدارة الإقتصاد والسوق العالمية، وقد إبتدأت هذه الأنظمة مع ظهور الليبرالية الجديدة للعلاقات الإقتصادية في ثمانينيات القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، وزادت الآن من تأثيرها في السياسة والتخطيط الإقتصادي في القارة الأوروبية، حيثاسهم ذلك في انبثاق أنظمة حقوقية دولية ترتكز على مفاهيم اقتصاد السوق في قضايا التعاقدات وحقوق الملكية والاستثمارات المباشرة،[2] وانتقلت هذه الأنظمة والإجراءات إلى دول عالم الجنوب من خلال سياسات وبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتنمية، جنبا إلى جنب مع منظمة التجارة العالمية.[3]
3. تؤدي السوق العالمية إلى تقوية التوجه العالمي، وتوسيع الهويات لما وراء الحدود القومية إلى مجتمع عالمي، وتعمل أيضا على زيادة الوعي بفوائد التعاون ضمن هيئات إقليمية ومؤسسات عالمية،و بعبارة أخرى، ان السوق العالمية تقود إلى الإنتقال نحو ثقافة

---

(1) Tom Lansford, Op.Cit,p.8.

كذلك ينظر: روبرت أو. كيوهين و جوزيف اس. ناي، الواقعية والتبادل المعقد للتبعية، في: فارنك جي. لتشنر وجون بولي، مصدر سبق ذكره، ص ص 151- 152.

(2) ساسكيا ساسن، مصدر سبق ذكره، ص ص140-141.

الجدير بالذكر ان عدد الإتفاقيات الاستثمارية الثنائية بلغ 2495 إتفاقية، في حين بلغ عدد الإتفاقيات الدولية 232 إتفاقية في عام 2005، و تزايدت اعداد هذه الإتفاقيات في العام 2012، لتبلغ 2758 إتفاقية ثنائية و3196 إتفاقية دولية. ينظر: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006، ص 8. كذلك: الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013، ص 6.

(3) ساسكيا ساسن، مصدر سبق ذكره، ص ص140-141.

ومجتمـع عـالميين،[1] إذلا تـؤدي عولمـة الأسـواق إلى فقـدان تحكـم الدولـة بسياسـاتها الإقتصادية أو المالية، ولشروط الإنتاج فحسب، بل أيضا إلى فقدان السيادة الثقافية ايضاً.

4. ان ما تفرضه العولمة من توسيع السوق العالمية بشكل متسارع، قادت إلى فقدانا لدولة لجزء منسلطتها في المجاليين الإقتصادي والمالي،وبذلك فقد منحت للأسواق سلطة عليا فوق سلطة الحكومات، ويؤدي التغيير الذي طرأ على سيادة الدولة في المجاليين الإقتصادي والمالي إلى تآكل سيادة الدولة شيئاً فشيئاً وفي جميع الميادين،[2] فالعولمة الإقتصادية تفرض رفع التفاعلات الإقتصادية (المالية والتجارية) ذات الأساس القومي إلى المستوى العالمي، و تصبح بذلك الأسواق وعمليات الإنتاج عالمية، ومن هنا فإنّ النظام العالمي يكتسب استقلالاً ذاتياً، وينسلخ عن مرتكزه الإجتماعي،[3] ويصف (اولريش بيك) ذلك بالقول: "ان السوق العالمية تزاحم العمل السياسي أو هي تحل محله، فإنّدماجأسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة، وإنتقال رءوس الأموال والقوى العاملة والثقافات ضمن إطار رأسمالية حرية الأسواق، يؤدي إلى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، واختراق الحدود القومية والى الانحسارالكبير في سيادة الدولة".[4]

والمشكلة الأساسية التي يخلقها نشوء اقتصاد وسوق عالمي، أمام السلطات الحكومية هي فقدان الدول لسلطة الضبط والتحكم الإقتصادي " فالأسواق العالمية المنخلعة عن

---

(1) بيبا نوريس، حكم عالمي ومواطنون عالميون، في: جوزيف س. ناي و جون د. دوناهيو،مصدر سبق ذكره، ص 223.

(2) Richard Higgot, Globalization And Regionalization: New Trends In World Politics, (Abu Dhabi: The Emirates Center For Strategic Studies And Research,1998), p.78.

كذلك: هالة مصطفى،العولمة دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية،العدد134،(القاهرة: مركز الاهرام، أكتوبر1998)،ص46.

(3) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص 22.

(4) اولريش بك، ما هي العولمة؟ مصدر سبق ذكره،ص ص 29-30.

إطارها الإجتماعي عصية عن الضبط "[1] وفي إطار هذه المشكلة فإنّهناك حاجة إلى إيجاد مستوى قادر على التحكم في السوق العالمية وضبطها، ووضع استراتيجيات، وإنشاء مؤسساتتحكم جديدة على المستوى العالمي.[2]

وعليه، فق أكد تقرير التنمية البشرية في العام 1994، والعام 1999، على الحاجة إلى إطار مؤسسي جديد للحكم الإقتصادي العالمي، يقوم على (تصميم جديد للتعاون الأنمائي)، بسبب ضعف المؤسسات والمنظمات الإقتصادية والمالية العالمية الموجودة الآن في التأقلم مع توجهات العولمة الإقتصادية، والأكثر من ذلك، وفي إطارإصلاح مؤسسات الحكم الإقتصادي العالمي، وجد بعض الإقتصاديين إنّ تطورات الإقتصاد والسوق العالمية تتطلب إيجاد حكومة عالمية اقتصادية.[3]

ومع ان منظور مغاير لما تقدم، يمكن القول ان النتائج المترتبة على السوق العالمية المنبثقة من العولمة الإقتصادية، تترك آثارا سلبية في المستوى العالمي، تشكل دافعا ومنطلقاً لإقامة سلطة أو حكومة عالمية، وبتعبير اخر فإنّ ماينجم عن السوق العالمية هو: مركب من توفير الشروط الموضوعية لهذه السلطة، من جهة، وتشكيل اوضاع تدفع لإقامتها من جهة أخرى.

---

(1) بول هيرست و جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 22- 23.

(2) هناك مستويات متعدّدة للتحكم بالإقتصاد والسوق العالمية، لم تتطور بعد ومن ابرزها: التحكم عن طريق الإتفاق بين الاقطاب الثلاثة الكبار (اوروبا واليابان وامريكا الشمالية)، والتحكم عن طريقإنشاء هيئات عالمية لضبط بعد معين من النشاط الإقتصادي، مثل منظمة التجارة والتحكم في مناطق اقتصادية شاسعة من خلال إنشاء كتل اقتصادية وتجارية إقليمية، والتحكم عن طريق السياسات المتبعة على الصعيد القومي عن طريق توازن التعاون والتنافس بين الشركات والمصالح الإجتماعية الكبرى للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 283-286.

(3) للمزيد ينظر: د. حميد الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ص 383-385.

رابعاً: التحول إلى المواطنة العالمية:

عاود مفهوم المواطنة العالمية يطرح من جديد[1]، كبديل لمفهوم المواطنة الذي لازم الدولة القومية، إذ تبنى المواطنة العالمية ليس على أساس تحوير دور الدولة أو منطقها الوظيفي فقط، بل كذلك على أساس "بناء كيان عالمي على أنقاض الدول، والمصدر الإنساني للمواطنة بدلا من المصدر الدولي".[2]

وبصورة عامة يشير مفهوم المواطنة العالمية إلى الانتماء للعالم أجمع بعيداً عن حصر ذلك بجغرافية الاقليم أو الوطن، فثقافة الشعوب والمواطنين العالميين هي الانتماء للأرض والطبيعة والعالم أجمع، فينتقل المواطن من علاقته بالقومية السياسية إلى علاقته بالمجتمع السياسي، إلى علاقته بالأرض والإنسان، وهذا ما يسمى حديثاً بإعادة التصور السياسي للمواطنة المتحولة في أبعادها من الوطنية إلى المواطنة العالمية وأخلاقياتها الديمقراطية التعددية العالمية، حيث الإنتقال من المجتمع المدني إلى المجتمع العالمي للمواطن العالمي.[3]

وعلى الرغم من ان مسارالتحول من مواطنة الدولة القومية إلى المواطنة العالمية ما يزال في مراحله الأولية، ولم تتضح صورته بأكملها بعد، إلاّ أنّه يمكن ملاحظة العوامل المحركة لهذا المسار بصورة واضحة، إذ تعمل العولمة بشكل شمولي متعدّد الأبعاد (الإقتصادية والسياسية و الثقافية) على إنتشار المعلومات وتذويب الحدود بين الدول، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات، وتحقيق الإندماج عبر الحدود القومية وإعادة صياغة الهوية الوطنية وتشكيلها.[4]وفي ضوء ذلك فإنّ المواطنة بصورتها التقليدية

---

(1) تضرب فكرة المواطنة العالمية جذورها في تاريخ الفكر السياسي، ويمكن القول إنّها ظهرت في بداية الامر، وبكل وضوح في افكار وفلسفة المدرسة الرواقية، ينظر: ولتر ستيس، مصدر سبق ذكره، ص ص 285-286.

(2) نقلا عن: د. امحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008- 2009، ص ص14-15، على الرابط الالكتروني بتاريخ 12-6-2014

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/A9.pdf

(3) د. أماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط1(الأردن - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011)،ص 46.

(4) د. اماني غازي جرار، المصدر نفسه، ص134.

المتمحورة حول التمتع بالحقوق والألتزام بالواجبات في إطار الدولة القومية، [1] بدأت تستجيب للتحولات العالمية، والتغيرات في الروابط المدنية التي نجمت عن العولمة، فبعد ان كانت الدولة القومية تمثل " الوحدة الإجتماعية التي توحد الناس بواسطة روابط مدنية قائمة على الحقوق المدنية والسياسية والإجتماعية للمواطنة " وكونت بذلك تجانساً مابين الأختلافات القائمة على أساس طبقي أوعرقياً وثقافياً ودينياً وإقليمي، فإنّقدرتها على الدمج الإجتماعي بدات تنخفض في ضوء ماتتركه العولمة من آثار في توحيد العالم من خلال تجاوز الحدود السياسية والإقتصادية والثقافية للدولة،[2] فالتوسع المطرد للسوق العالمية، والتدفق المتنامي العابر للحدود، للسلع والخدمات ورءوس الأموال والناس، يؤدي إلى الميل نحو تجانس الاستهلاك، ومن ثم تجانس انماط الحياة وتشابه الظروف الخارجية لها، فضلا عن لمواقف والأفكار وأهداف الحياة وقيمها، وهو ما يحدث.[3]

كما ان التوجه المتسارع للعولمة يعمل على أضعاف مقومات الدولة والحد من وظائفها، ولا يقتصر التراجع في وظائف الدولة على التخلي عن بعض الأدوار والوظائف لقوى اقتصاد السوق فحسب، بل يتعدّاه إلى تقويض المرافق العامة التي يعد وجودها واستمرارها من وجود واستمرار مبادئ المواطنة نفسها، كقطاعات التعليم والتربية والصحة، وبالتالي فإنّ كل تراجع في دور ووظائف الدولة يقابلها تراجع في المواطنة .[4]

كما أن الإنتقال إلى العضوية ما فوق القومية، يسهم بنمو الحكم العالمي الذي يعمل بدوره وبصورة تدريجية على إلغاء الهويات القومية وإنتاج مواطنين عالميين ينتمون إلى كيانات اكبر من الدول القومية، كما هو الحال في تجربة الاتحاد الأوروبي والتي بدات تدفع

---

(1) للمزيد حول مضامين المواطنة بالمفهوم التقليدي ينظر: دون اي ايبرلي، البحث عن مجتمع مدني، في: دون اي ايبرلي (محررا)، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله، (المملكة الاردنية الهاشمية - عمان: الاهلية، 2003)، ص ص 30- 35.

(2) ريتشارد مينش، الامة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى اخرى متحولة، ترجمة: عباس عباس، (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 3.

(3) المصدر نفسه، ص 122.

(4) ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، العدد 1، مجلد 8، (العراق: جامعة القادسية كلية الاداب، 2009)، ص ص 261-262.

بإتجاه خلق هوية اوروبية موحدة (المواطن الأوروبي)،[1] وفي إطار العلاقة المتبادلة بين المواطنة العالمية والحكومة العالمية، يمكن القول، ان هناك ثلاثة إتجاهات مترابطة في عملية التحول للمواطنة العالمية، يمكن تلمسها على الصعيد العالمي،و تسهم في بلورة المواطنة العالمية، وتتيح فرص لإقامة الحكومة العالمية، وهذه الاتجاهات هي:

1. الاتجاه القانوني:

كثيراً ما كانت المواطنة العالمية تقاس بالمواطنة المحلية، فأكتسب مفهومها طبيعة قانونية ولمدة زمنية طويلة [2]، وفي إطار هذا المفهوم القانوني، ينتج عن المواطنة العالمية-على غرار المواطنة المحلية-حقوق وواجبات عالمية بموجب التشريعات والمواثيق الدولية،إذ ويؤكد دعاة القانون العالمي ان الحقوق والواجبات للمواطنين العالميين لا يمكن ضمانها بصورة تامة وشاملة، إلاّعن طريق إيجاد قانون عالمي يرتبط (بالأسرة العالمية)، بدلاعن القانون الدولي المرتبط بالدولة القومية، [3] وترتبط المواطنة العالمية ضمن هذا الاتجاه بوجود الدولة العالمية التي ترعى حقوق المواطن وحرياته الأساسية، وتمنع وقوع الاعتداء عليها من طرف الدولة الوطنية،انطلاقاً من قاعدة قانونية هي: أن الإنسان ليس مواطناً داخل دولته فقط، بل هو مواطن عالمي وموجود في العالم، ويقع على عاتق الحكومة العالمية أن تصون كرامته إذا تعرض إلى أي اعتداء.[4] وفي ضوء هذا الاتجاه، فإنّه من الصعب ضمان تمتع المواطنين بحقوقهم وحرياتهم، في ظل عدم وجود حكومة عالمية. ولا يمكن حتى مع وجودالإتفاقيات والمواثيق الدولية الخاصة بحقوق

---

(1) بيبا نوريس، مصدر سبق ذكره، ص 126 .، كذلك: ريتشارد مينش، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(2) أوتفريد هوفه، مواطن الإقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي الاخلاق والسياسة في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010)، ص 17 .

(3) غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 524.

(4) زهير الخويلدي، سيادة الدول في ظل عالمية المواطنة، بحث منشور على شبكة الانترنت بتاريخ، 5/16/ 2009، تمت مراجعته بتاريخ 15/ 6/ 2014، على الرابط الالكتروني:

http://archive.libya-al-ostakbal.org/Articles0509/zuhair_alkhweeldi_160509.html

وحريات الإنسان الزام الدول بها، بسبب الالتزام بمبدأ السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشئون الداخلية، وعدم وجدود سلطة عالمية تفرض هذا الالتزام. (1)

وعلى الصعيد العملي يعتقد (يورغن هابرماس) إنّ عملية الإنتقال من مواطنة الدولة إلى المواطنة العالمية تبنى - خاصة بعد بروز افاق الإنتقال في دول الاتحاد الأوروبي إلى المواطنة الأوروبية- على أساس إقامة المؤسسات العالمية التي تضمن الحقوق والحريات الأساسية للإنسان.ويعدّ (هابرماس) ان مشكلة حقوق الإنسان ليست فلسفية اوثقافية، بل هي مشكلة قانونية وحقوقية، وان الإنتقال إلى المواطنة العالمية يقوم على تبني قيم حقوق الإنسان في القوانين الوطنية.(2)

وبصدد نمو قوة الدعم المؤسسي العالمي للمواطنة العالمية، فإنّ الواقع يشير إلى ان منظمة الأمم المتحدة مقيدة منذ البداية بفعل مصالح القوى الدولية، لذا فإنّه لا يمكن النظر إليها كطريق مؤسسي نحو تحقيق المواطنة العالمية، وعلى الرغم تضمين ميثاقها لعبارة (نحن شعوب الأمم المتحدة)، وليس أدل على ذلك من تدخلاتها المحدودة والتي غالبا ماتكون غير فاعلة، ولاترتبط هذه المشكلة بميثاق الأمم المتحدة، وانما ترجع إلى الشكل المؤسسي لاي منظمة عالمية تتكون من الدول القومية.(3)

---

(1) جون بولي و جورج ام. توماس، الثقافة العالمية في كيان سياسي عالمي قرن التنظيم الدولي غير الحكومي، في: فارنك جي. لتشر وجون بولي، (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص 466.

(2) في الجانب الفلسفي للحقوق يرى (هابرماس) ان الحقوق الاساسية لم تعدّ فطرية أو طبيعية نسبة إلى نظريات الحق الطبيعي والعقد الإجتماعي، بل ان الالتزام بهذه الحقوق ينشأ من مصادقة القوانين الوطنية عليها. ينظر: د. عز العرب لحكيم بناني، من المواطنة السياسية إلى المواطنة العالمية في كتابات هابرماس المتأخرة، في: د. علي عبود المحمداوي و الناصر عبد اللاوي، يورغن هابرماس، العقلانية التواصلية في ظل الرهان الاتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013)، ص ص 165-167.ومن الجانب الثقافي يجادل (جون توملنسون) بانه لايمكن عد المواطنة العالمية على انها نزعة ثقافية عالمية واحدة لان هذا الامر يزعزع الثقة بالمواطنة العالمية واتهامها بالميل إلى الثقافة الغربية ويجعلها فيمواجه الثقافات المحلية، وهكذا فإنّه يتوصل إلى عدم إمكانية قيام المواطنة بالمعنى الثقافي. للمزيد ينظر: د. جون توملينسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 249-266 .

(3) المصدر نفسه، ص ص 265 - 266.

ومع ذلك فإنّ منظمات المجتمع المدني العالمي تشكل قاعدة واسعة للدفاع عن حقوق الإنسان، والضغط على المؤسسات والمنظمات الدولية، لدعم قضايا حقوق الإنسان وحرياته حول العالم. ولكن وبحسب (هابرماس)، فإنّ مبادئ حقوق الإنسان العالمية التي تم اقرارها، يجب ان لاتبقى مجرد مبادئ معيارية واخلاقية يطالب بها المجتمع المدني، وانما تتطلب إنشاءسلطة عليا عالمية منتخبة من قبل المواطنين العالميين تضمن الالتزام بحقوقهم وحرياتهم، أو إجراءإصلاح أو تطوير في ميثاق الأمم المتحدة يلزم الدول بالمواثيق العالمية لحقوق الإنسان.[1]

2. الاتجاه الإجتماعي:

لا يقتصر التحول للمواطنة العالمية على تنامي وتعزيز حقوق الإنسان على المستوى العالمي، إذان مفهوم المواطنة العالمية يتسعليشير إلى الانتماء للعالم الأوسع وتحمل المسئولية والعمل والتضامن العالمي لمواجهة المخاطر والمشكلات العالمية.

فالمواطنة العالمية " تبنى على العضوية الإجتماعية بغض النظر عن الانتماء لوطن محدد بالمعنى الضيق ".[2] فالمواطن العالمي يحتاج إلى أحساس فعال بالانتماء إلى العالم الأوسع، والى حمل هوية عالمية " تتبنى معناً خاصاً بما يوحدنا كبشر - كما يقول جون توملينسون-، وبالمخاطر المشتركة وبمسئوليتنا المشتركة فالخاصية الأولى للمواطنة العالمية هي الإدراك القوي للعالم على انه مكان لا يوجد به اخرون ". [3] وقد تجلى هذا الانتماء بظهور جماعات ومنظمات المجتمع المدني العالمي، التي تعمل من اجل إيجاد الحلول للمخاطر والمشكلات العالمية، وتحمل قيم السلام والأمن العالميين والعدالة وحقوق الإنسان والمساواة، إذ يصف (أوتفريد هوفه) هذه الجماعاتبـ "المواطن الجماعي" إذ تحمل هذه الجماعات التزامها نحو المواطنة لخارج حدود الدولة "ومع مرور الزمن تكون نوعاً من مجتمع مواطنة عالمي".[4]

---

(1) د. عز العرب لحكيم بناني، مصدر سبق ذكره، ص ص 169-173.

(2) د. اماني غازي جرار، مصدر سبق ذكره، ص 46.

(3) د. جون توملينسون، مصدر سبق ذكره، ص 260 .

(4) أوتفريد هوفه، مصدر سبق ذكره، ص 220 .

ويشير تطور و تزايد فاعلية عمل هذه المنظمات في السياسة العالمية، إلى نشأة مجتمع عالمي غير حكومي، يقف إلى جانب المجتمع الدولي، يتميز بكونه يفقد ارتباطاته بالدول اي انه (مجتمع بدون جنسية)،يعمل من أجل ضمان الألتزام بمجموعة من القيم والمعايير في إدارة وتنظيم القضايا العالمية ومعالجة المشكلات والمخاطر التي تهدد البشرية، [1] ويشكل هذا المجتمع كيانا سياسيا عالميا يقوم على أساس ثقافة مميزة، قوامها مجموعة من المبادئ والقيم العالمية التي تحدد طبيعة وأغراض الجماعات والمنظمات الإجتماعية الفاعلة[2]، وعن طريق تطور وتنامي المجتمع العالمي غير الحكومي، إذ يقرر(جاك ماريتان) انه ستنبثق من هذا الكيان السياسي العالمي، حكومة عالمية مفروضة على الدول، ومنتخبة من مواطني العالم.[3]

3. الاتجاه الثقافي:

يشير هذا الاتجاه إلى ان احد شروط المواطنة العالمية هو التعدّدية الثقافية اي "الوعي بالعالم كمكان يحتوي العديد من الأخرين الثقافيين" وضرورة الأنفتاح على الأختلافات الثقافية، لوجود مصالح إنسانية اكبر من هذه الأختلافات.[4] إذ يتضمن مفهوم المواطنة العالمية تحولاً مهماً في تبنيه ثقافة تعدّدية وأخلاق إنسانية مشتركة، فالأختلاف والتنوع الثقافي والعرقي والمذهبي في العالم، يتطلب قواعد خلقية إنسانية عليا تفرض أحترام الإنسانية والمواطنة بالمعنى العالمي الشمولي بغض النظر عن هذه الأختلافات.[5]

---

(1) اولريش بك، ماهي العولمة، مصدر سبق ذكره، ص 166.

(2) جون بولي وجورج ام .توماس، مصدر سبق ذكره، ص ص 457- 458.

(3) يميز المفكر الفرنسي (جاك ماريتان) بين الدولة والكيان السياسي، الدولة ترعى النظام العام وتفرض القوانين وتمتلك السلطات وتقوم بخدمة الشعب، أما الكيان السياسي فهو الشعب المنظم بقوانين عادلة والمتكون من مؤسسات متعدّدة وجماعات محلية داخلية فيه ومن المجتمع الأخلاقي المنبثق منه. ينظر: زهير الخويلدي، مصدر سبق ذكره .كذلك: جاك ماريتان، مصدر سبق ذكره، ص221.

(4) جون توملينسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 259-260.

(5) د. اماني غازي جرار،مصدر سبق ذكره، ص 47.

ولا شـك ان هـذه الأختلافـات كانـت تشـكل احـد اهـم الـدوافع الأساسـية للحـروب والصراعات على مر التاريخ، وبالتالي باتت معوقا كبيراً يقف في وجه تحقيـق السـلام العـالمي، وإنـدماج العـالم وإقامـة حكومـة عالميـة. غـير ان تطـور مفهـوم المواطنـة العالميـة واشـتراطه التعدّدية الثقافية يجعل بالامكان مواجهة هذا العقبة.

منذ نهاية الحرب الباردة ظهرت الدعوة إلى التعدّدية الثقافية على المستوى العالمي وعلى نحـو متزايـد بـين أوسـاط المفكـرين والسياسـيين وتبنتـه بعـض المـنظمات الدوليـة، ونـادت بهمنظمات المجتمع المدني العالمي. وقد اقترنت الأفكار والسياسات المعنية بالتعدّدية الثقافية بالفكر الليبرالي،[1].

وتعود أسباب إنتقال قيم التعدّديـة الثقافيـة إلى المسـتوى العـالمي، إلى تخـلي عـدد مـن الديمقراطيات الغربية عن سياسة الإندماج القومي لمصلحة نمـوذج تعـدّدي للدولـة، والنجـاح (الظـاهري) الـذي اظهرتـه هـذه التجربـة، فضـلا عـن إلى اقـدام المجتمـع الـدولي في بدايـة تسعينيات القرن العشرين على نشر افكار ومعايير جديدة حول علاقة الدولة بالأقليات، تحت تأثير الصراع العرقي المتصاعد في اوروبا الشرقية بعد تفكك الاتحـاد السـوفياتي، وفي دول عـالم الجنوب (دول مابعد الاستعمار)، على السلام والإستقرار العالميين.[2]

وبنفس المنطق الذي قدم فيه مفهوم التعدّدية الثقافية داخل الدولة على انه يقـع بالضـد مـن أو استجابة لنموذج التجانس الثقافي للدولـة القوميـة، يمكـن القـول ان التعدّديـة الثقافيـة العالميـة جاءت كردة فعل واستجابة لانموذج الثقافة الغربية الواحدة أو مايعرف بـ (التغريب).

---

(1) يحبذ (ويل كيمليكا) إستخدام مصطلح (التعدّدية الثقافية الليبرالية)، للأشـارة إلى اقـتران التعدّديـة الثقافية بالفكر الليبرالي والديمقراطي .ويرى ان الليبرالية ومنطق حقوق الانسـان تعـدّ شروطـا مهمـة ومسبقا للتعدّدية، ينظر: ويل كيمليكا، اوديسا التعدّدية الثقافية، سبر السياسـات الدوليـة الجديـدة في التنوع، ترجمة: د. امام عبد الفتاح امام، سلسلة عالم المعرفة، ج1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافـة والفنون والاداب، 2011)، ص ص 137-150.كذلك للمزيد حول هذا الاقتران ينظر: باتريـك سـافيدان، الدولة والتعدّد الثقافي، ترجمة المصطفى حسوني، ط 1 (الدار البيضـاء: دارتوبقـال للـنشر، 2011)، ص ص 5-7.

(2) ويل كيمليكا، اوديسا التعدّدية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديـدة في التنـوع، ترجمـة: د. امـام عبد الفتاح امـام، ج2، سلسـلة عـالم المعرفـة، (الكويـت: المجلـس الـوطني للثقافـة والفنـون والاداب، 2011)، ص ص 9-10. كذلك: باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص 15.

فقد ترتب على انتهاء الحرب الباردة "بروز تنميط ثقافي يسعى إلى اخضاع العالم لثقافة موحدة، عالمية قائمة على تغريب العالم في شكل منظومة قيمية واخلاقية واحدة أساسها تبني الانموذج الغربي على وفق نمط الحياة الأمريكية بفعل قوة الجإذبية الثقافية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية على بقية العالم".[1] وازاء ذلك بدات الثقافات الأخرى تأخذ أشكالا عدة من المقاومة ضد موجات العولمة (او الكونية) الثقافية التي تنزع إلى توحيد أساليب الحياة في العالم.[2] مما دفع إلى الأمام اطروحات نظرية عن احتمال نشوب صراعات حضارية، كنتيجة منطقية لدفاع الشعوب عن هويتها الثقافية (الحضارية) والقومية وخاصة الشعوب ذات الحضارت الكبرى. غير ان الرفض العالمي للثقافة الغربية الواحدة والذي تجلى بالحركات الاحتجاجية والتمسك بالخصوصيات الثقافية، لاينفي ماتقوم به العولمة الإقتصادية من توحيد الإذواق وانماط الاستهلاك في كل انحاء العالم .[3]كما ان عمق ترابطية العالم، وتأثير بعضه ببعض سمح بإنتشار القيم والمبادئ القانونية والسياسية المدنية المرتبطة بحقوق الإنسان وحرياته، لتصبح قيما عالمية تتوافق عليها شعوب ودول العالم، مما يعني ان العالم يعيش على وتيرة من التمازجات والتهجينات والتشابكات.[4]

وفي ضوء ذلك، أخذت تتبلور حضارة عالمية موحدة تسهم فيها كل شعوب العالم، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة، إلا إنّ جميع هذه الشعوب تتبنى قيم الحضارة العالمية (الناشئة) وتستفيد من مكتسباتها. ويتشكل في داخل هذه الحضارة ثقافات متعدّدة،[5] فلم تعدّ عالمية الحضارة تعني كما كانت في ظل الحضارات السابقة، وجود حضارة مركزية

---

(1) د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص 265.

(2) السيد يسين، الكونية والأصولية ومابعد الحداثة، مصدر سبق ذكره، ص322.

(3) بنجامين باربر، عالم ماك المواجهة بين التأقلم والعولمة، مصدر سبق ذكره، ص ص 21 -22.

(4) د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 231-232.

(5) يقصد هنا بالحضارة كل مايرتبط " باسباب العيش ومستواه وتتوقف على أنماط الإنتاج ووسائل النقل وتقنيات الاتصال ومنظومات التواصل "، ولذا فهي عامل جمع وتقريب للهويات الثقافية والخصوصيات المجتمعية، اما الثقافة فإنّها تتصل بمنابع المعنى وعناوين الوجود كما تتجلى في العقائد والفلسفات أو الفنون والاداب. ولذا فهي مصدر التمايز والفرادة أو منبع الاختلاف والتباين، ينظر: المصدر نفسه، ص 230.

وسائدة في العالم.[1] فالإنسانية تتطور في ظل حضارة عالمية واحدة تتميز بالتعدّد الثقافي. حيث نبذ المنطق القديم للثقافة القومية المهيمنة (التراتبية الثقافية)، واستبدل بنموذج ديمقراطي تعدّدي يقوم على أساس وضع" الأخر قبل كل شيء على انه المثيل في الإنسانية،و الذي ينبغي ان يتمتع بنفس الحقوق والحريات"، وترتب على ذلك ظهور" سياسة المساواة في الكرامة" اي المساواة الإنسانية بالتمتع بالحقوق والامتيازات، الأمر الذي اسهم في تعزيز الالتزام الدولي بحقوق الإنسان،والتجرد عن الأختلافات الثقافية اوالعرقية.[2] ولذا فإنّ ان التبادل الثقافي العالمي الذي سمحت به على نحو واسع التطورات التكنولوجية، لا يعني محو الخصوصيات الثقافية وذوبانها للتوحد في حضارة عالمية واحدة، وانما تشير إنتقال العالم من العزلة الثقافية إلى عالم يسوده التبادل والتواصل الحي والدائم بين مختلف الخصوصيات الثقافية، حتى بات العالم يمثل موطنا رحبا للجميع.[3] ويعمل المجتمع الدولي منذ تسعينيات القرن العشرين على دعم نموذج (التعدّدية الثقافية)،في داخل الدول ومابينها، ويرتبط هذا الأمر بسعي المنظمات الدولية،والمجتمع المدني العالمي لتعزيز حقوق الإنسان وحرياته.[4]

وأخيرا يمكن القول إنّه بالقدر الذي تسهم فيه التعددية الثقافية الوطنية في إستقرار الدول وتأمين علاقاتها الإجتماعية [5] على أساس ان احترام قيم وتراث ورموز الأخر، والتعامل معه على أساس التماثل الإنساني يُعدّ من القواعد الأساسية للسلم الإجتماعي،

---

(1) جيرار ليكرك، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(2) باتريك سافيدان، مصدر سبق ذكره، ص ص 22- 31.

(3) د.محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص 314 .كذلك: جيرار ليكرك، مصدر سبق ذكره، ص 23 .

(4) د. محمد سعدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 359-361.

(5) يشير الواقع العملي إلى ان هذا الامر ينطبق بشكل كبير على الدول الديمقراطية المتقدمة، اما التعدّدية الثقافية في دول اوروبا الشرقية ودول الجنوب فقد قادت إلى ازمات وصراعات داخلية، حتى باتت التعدّدية تساوي الفوضى والانقسام. لكن دعاة التعدّدية الثقافية يرون بان نتيجة هذه الصراعات هي الجلوس على طاولة التفاوضات والاعتراف بضرورة الايمان بالتعدّدية الثقافية والمشاركة في السلطة. ينظر:ويل كيمليكا،اوديسا التعدّدية الثقافية،ج2،مصدر سبق ذكره، ص ص14- 20.

فإنّ الأمر نفسه ينطبق على الواقع الدولي،حيث شكلت الأختلافات الثقافية والأيديولوجية أسبابا مهمة للصراع الدولي وان الاعتراف بالتعددية الثقافية يسهم في احلال السلام وتعزيز التعاون والإندماج العالمي.

خامساً: إنتشار الديمقراطية وحقوق الإنسان:

منذ نهاية الحرب الباردة بدات تتسع موجة التحول الديمقراطي في العالم،[1] إذ شهد العالم تطورا وإنتشارا واسعا في الإصلاحات الديمقراطية على صعيد الحكم والإدارة، وبحلول العام1990 تم تصنيف(65) دولة ضمن خانة الدول الديمقراطية، وتزايد العدد ليصبح(75) دولة في نهاية العام1991، ومع اضافة ثلاثين دولة كانت تمر وقت ذاك في مرحلة إنتقالية نحو الديمقراطية، أصبح نسبة (70%) من دول العالم تتمتع بالديمقراطية أو متجهة نحوها عند بداية عام 1992.[2]

وسرعان مالحقت هذه الموجة، موجة جديدة ضمت تحول دولاً جديدة إلى الديمقراطية هي سلوفاكيا في العام 1998،وكرواتيا وصربيا في العام 2000، وجورجيا العام 2003،وأخيرا اوكرانيا في العام 2004،[3] لقد تعزز التحول الديمقراطي في العالم بسبب انتهاء الحرب الباردة، والسياسة التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية في نشر

---

(1) شهد العالم كما يعتقد (صومائيل هانتنغتون) ثلاثة موجات كبرى للتحول الديمقراطي، (الموجة الاولى) تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والامريكية، و(الموجة الثانية) ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتصار الحلفاء اما (الموجة الثالثة) والتي يعيش العالم يعيش في وسطها - وفقا لهانتنغتون- فقد بدات في البرتغال عام 1974 بعد الاطاحة بالنظام الديكتاتوري، و تعززت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي بالتحول الديمقراطي في دول اوروبا الشرقية. ينظر: لاري داياموند، عولمة الديمقراطية، في: فرانك جي. لتشنر و جون بولي (محرران)، مصدر سبق ذكره، ص 430. كذلك: نادين عبد الله، الإنتقال الانتخابي للسلطة والتحول الديمقراطي في اوروبا الشرقية، المؤتمر السنوي الثاني لحالة الديمقراطية في مصر،(القاهرة: 4-5 يوليو-2010)، ص ص2-3 .

كذلك ينظر: على موقع منتدى البدائل العربي في الانترنت على الرابط الآتي:

http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=56

(2) نقلا عن: لاري داياموند، مصدر سبق ذكره، ص ص 429-430 .

(3) نادين عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص ص 2-3 .

ودعم الديمقراطية واقتصاد السوق في العالم.[1]كما انه مع تزايد حجم المبادلات والاتصالات العالمية، وتطور وسائل الاتصال والاعلام، بدات قيم ومعايير وأنماط الحياة الديمقراطية، تنتشر بسرعة في الدول غير الديمقراطية، واكتسب عملية إنتشار القيم الديمقراطية في هذه الدول قدرا اكبر من الزخم جراء الغياب النسبي للرؤى البديلة، وضعف البدائل التنموية التي انتهجتها .[2]

وأسهمت منظمة الأمم المتحدة، وكذلك مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، في دعمها عملية إنتشار الديمقراطية والألتزام بحقوق الإنسان، ويظهر هذا الألتزام بوضوح عندما ذهبت قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، إلى ان إقامة انتخابات حرة ونزيهة وتشكيل حكومة تمثيلية يُعدّان إجراء ووسيلة مهمة لحل الصراعات المحلية، هكذا كان الحال بالنسبة لافغانستان وكمبوديا ودول امريكا الوسطى، و يظهر أيضا في الاعلأنات والوثائق التي اصدرها مؤتمر الأمن والتعاون في اوروبا والتي أكدت ضرورة أرتكاز الأنظمة السياسية على الشرعية الديمقراطية وحقوق الإنسان.[3]

ولعل أبرز ما ترتب على عملية إنتشار الديمقراطية - كما أشار تقرير لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي - هو ضمان إدارة شئون الدول وتوجه تنميتها بأساليب تتطابق مع مصالح ورغبات الشعب، وتوفير البيئة التي يمكن في إطارها تأمين الحقوق الأساسية

---

(1) عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الانسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 127، (القاهرة: مركز الاهرام، يناير 1997)، ص ص113- 114. كذلك: لاري داياموند، مصدر سبق ذكره، ص ص 431-432. وفي الحقيقة ان سعي الولايات المتحدة الامريكية في توسيعها لرقعة الديمقراطية والسوق الحرة في العالم، لايمثل منحاً سياسياً خارجياً مثالياً، بل انها دائما ما تربط هذا التوسع بمصالحها الإقتصادية والاستراتيجية (الباحثة).

(2) لاري دايموند، مصدر سبق ذكره، ص 436.

(3) للمزيد ينظر: جان سالمون، بإتجاه تبني مبدأ الشرعية الديمقراطية، في: باتريك هارمن، بربارة ديلكور و أوليفييه كوتن، النظام العالمي الجديد القانون الدولي وسياسة المكيالين، ترجمة: د. انور مغيث، ط1 (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995)، ص ص 116-131.

للمواطنين على أحسن وجه. كما ان الديمقراطية تقدم الأساس الأفضل ملائمة لتحقيق السلم والإستقرار في العلاقات الدولية.[1]

وقد ظهر الإهتمام بالحقوق الأساسية للمواطنين - بمفهومها المتطور-[2]في انشطة وأعمال منظمات المجتمع المدني العالمي والرأي العام العالمي، والتي تركزت على دعم قضايا حقوق الإنسان وقضايا البيئة وحقوق الأجيال، بحيث أصبح المجتمع المدني العالمي قوة كبيرة تدفع بإتجاه إقامة الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون،ولم يعد من السهل على الأنظمة السياسية القمعية مقاومة الضغط الذي يمارسه المجتمع المدني، من اجل الأنفتاح وتطبيق أنظمة وقواعد الديمقراطية وحقوق الإنسان. كما ظهر الإهتمام بحقوق الإنسان وبصورة واسعة في إطار المنظمات الدولية، إذعدت منظمة الأمم المتحدة، إلى جانب المؤتمر الأوروبي وبعض المنظمات الإقليمية ان الألتزام بحقوق الإنسان يمثل مقدمة ضرورية للحفاظ على السلم والأمن العالميين وهو ما برر سياسة وقرارات التدخل لحماية حقوق الإنسان التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة وبعض الدول.[3] وهو ما عكسته القرارات الدولية التي اتخذها مجلس الأمن بإنشاء محاكم جنائية دولية خاصة لمقترفي الجرائم ضد

(1) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 78.

(2) تطورت مفاهيم حقوق الانسان خلال ثلاثة اجيال، الاول يمثل الحقوق السياسية الكلاسيكية، وعبر عنها بصورة اساسية الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948،اما الجيل الثاني، فتتعلق بالقضايا الإقتصادية والإجتماعية، واصدق تعبيرعنها هوالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والميثاق الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية لعام 1966،في حين ان حقوق الجيل الثالث تمثل حقوق الشعوب مثل حق المحافظة على الثقافة، وحق حماية البيئة،والتي بدات في ميثاق (بانجول)الميثاق الافريقي لحقوق الانسان والشعوب لعام 1981، وتطورت عن طريق سعي المنظمات الدولية غير الحكومية بالضغط على المجتمع الدولي للالتزام بقضايا ومشكلات البيئة، ينظر:جون بيليس وستيف سميث، مصدر سبق ذكره،ص ص974- 975.

(3)سعيد الصديقي،حقوق الانسان وحدود السيادة الوطنية، في:حافظ عبد الرحيم (واخرون)،السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية،مصدر سبق ذكره،ص103.كذلك: دون ايبرلي،مصدر سبق ذكره،ص 316.

الإنسانية في الاتحاد اليوغسلافي في العام 1993وفي راوندا في العام1994. ليس هذا فحسب، بل تمكنت الأمم المتحدة من إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة المختصة بمرتكبي جرائم الإبادة والجرائم ضد الإنسانية في العام 1998 والتي دخلت حيز التنفيذ في صيف العام 2002، وعَدّ الأمين العام للامم المتحدة (كوفي انان) ان إنشاءهذه المحكمة بمثابة "هدية أمل لأجيال المستقبل" وبأنها تشكل "خطوة عملاقة على درب الاحترام العالمي لحقوق الإنسان ودولة القانون".[1] وإزاء ذلك لم تُعدّ سيادة الدولة سلطة مطلقة،بل مشروطة بمعايير إنسانية واسعة تجعل من سيادة الدولة "سيادة مسئولة "، فالشرعية الدستورية التي تسمح بممارسة السيادة، أصبحت بفعل الضغوط الدولية تستلزم الأنسجام مع الحدود الدنيا للمعايير الإنسانية، والقدرة على التصرف بفعالية لحماية أمن المواطنين، و ضمان عيشهم الكريم، [2] وفي ضوء ذلك، فإنّ إمكانية " التدخل الإنساني " الدولي أضحت على قائمة الإجراءات التي يلجأ إليها لفرض احترام حقوق الإنسان.[3]

ولقد ترتب على اكتساب حقوق الإنسان للشرعية الدولية تحرير" الأفراد من قبضة السلطة الحصرية للدولة " فالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان تنطلق من افتراض وجود " أسرة إنسانيةكانت موجودة قبل الأسرة الدولية، يلتزم اعضاؤها باحترام بعضهم بعضا، بوصفهم بشرا حتى إذا كانوا مختلفين من ناحية العرق أو اللغةاوالدين أو الأيديولوجية السياسية ". ومع ان حقيقة هذه الآسرة (الأسرة الإنسانية) ليس لها وجود فعلي إلاّ من خلال القانون الدولي [4]، لكن الدول ايضاً، لم تعدّ هي الجهة الوحيدة التي تقرر سياسات فرض أو رفض، تطبيق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان، إذ تنامى الوعي العالمي بحقوق الإنسان، وأصبحت المنظمات الدولية إلى جانب الأفراد والمنظمات والجماعات المدنية العالمي والرأي العام العالمي، أدوات رئيسة في الضغط على سياسات الدول لغرض

---

(1) سعيد الصديقي، مصدر سبق ذكره ، ص ص 105- 108 .

(2) المصدر نفسه، ص103 .

(3) للمزيد حول التدخل الدولي لاغراض انسانية بعد الحرب الباردة، ينظر: جون بيليس و ستيف سميث، مصدر سبق ذكره، ص ص832-845 .الجدير بالذكر ان هذه الإجراءاتمازالت انتقائية وتعبر عن مصالح الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ينظر: محمد بوبوش، مصدر سبق ذكره، ص ص 126-128.

(4) روبرت جاكسون، مصدر سبق ذكره، ص ص 614-615 .

الألتزام وتوفير الضمانات لحقوق الإنسان على المستوى العالمي .ومن هنا فقد اقترن موضوع ضرورة إنشاءسلطة دولية عليا أو حكومة عالمية بتوفير ضمانات الالتزام بحقوق الإنسان غاية أساسية، إذ يرى (يورغن هابرماس)، ان الأقرار الدولي بقواعد ومنظومة حقوق الإنسان غير كاف، إذ يتطلب حماية حقوق الإنسان إيجاد" سلطة دولية سياسية تترجم هذه المنظومة إلى مؤسسات دولية ملزمة للافراد والدول".[1]

ومما تقدم يمكن القول ان عمق التغيير في النظام العالمي، والذي يعكسه تراجع مكانة الدولة، والتغيير في الفواعل والكيانات الممثلة للنظام من جهة وتغيير في نوعية التفاعلات والعمليات التي لم تعدّ تقتصر على الدول فحسب بل شملت الاطراف والجهات الفاعلة والعابرة للحدود من جهة أخرى يظهر كل ذلك ان التغيير في النظام السياسي الدولي لايحدث ضمن النظام نفسه - كما كان يحدث في السابق – وانما التغيير الذي يحدث هو في النظام ذاته وفي إطار ذلك فإنّ التغييرات الجارية تشير إلى وجود فرص مناسبة تجعل من خيار الحكومة العالمية كأحد خيارات تطور بنية النظام العالمي.

---

(1) د. عز العرب لحكيم بناني، مصدر سبق ذكره، ص 176 .

المبحث الثاني: إقامة الحكومة العالمية في ظل تطورات النظام السياسي الدولي: الوسائل

تبقى مشكلة- كيفية -الإنتقال إلى الحكومة العالمية من أبرز التحديات التي تواجه عملية إقامة الحكومة، ومع تراجع وسائل القوة في تحقيق الهيمنة الإمبراطورية العالمية، فإنّ وسائل سلمية أخرى ارتكزت على مناهج علمية في دراسة وتحليل إمكانية تحقيق التكامل الدولي الوظيفي والإقليمي، حيث مثلت أبرز الطروحات العلمية التي قدمت منهجاً وأدوات علمية في تحليل كيفية الإنتقال إلى التكامل السياسي. ومن جهة أخرى فقد شكلت دراسة القانون الدولي والتنظيم الدولي إطاراً علمياً لدراسة إمكانية تطور وتحول التنظيم الدولي الشامل ممثلاً بالأمم المتحدة إلى الحكومة العالمية، بوصفها غاية التنظيم الدولي والأساس الذي يمكن من خلاله تطبيق القانون الدولي وعلى ضوء ذلك سنتناول في هذا المبحث وسائل إقامة الحكومة العالمية، ونركز على الأمم المتحدة كوسيلة يمكن من خلالها إقامة الحكومة العالمية، وسنناقش الكيفية والخيارات التي يمكن عن طريقها تحويل الأمم المتحدة إلى سلطة عالمية مركزية أو حكومة عالمية.

المطلب الأول: وسائل إقامة الحكومة العالمية:

تعدّدت الأطروحات الفكرية التي تعرضت لموضوع إقامة الحكومة العالمية، واختلفت من حيث الأسس التي تقوم عليها، وانعكس ذلك في اختلاف الوسائل التي قدمت على أنها طريقاً لإقامة الحكومة العالمية. وما يمكن ان نلحظه أيضا عند البحث في وسائل إقامة الحكومة العالمية، هو ان بعض هذه الوسائل ترتبط بطروحات فلسفية و مثالية، كما هو الحال مع الطروحات الدينية والأيديولوجية، ومنها ما يرتبط بالحقائق الموضوعية والمناهج العلمية لدراسة العلاقات الدولية وهذه الأخيرة هي ما سنركز عليه في البحث.

وبصورة عامة يمكن تقسيم وسائل إقامة الحكومة العالمية إلى قسمين أساسيين يرتكز الأول على اعتبارات القوة والاخضاع، في حين يقوم الثاني على الوسائل السلمية والتطورية، وهذا ما سنتناوله تباعا.

أولا: القوة كوسيلة لإقامة الحكومة العالمية:

يرتبط إستخدام القوة كوسيلة في إقامة الحكومة العالمية بالتاريخ الأمبراطوري، ففي الماضي كانت الحكومة العالمية الإمبراطورية التي تنشأ نتيجة الاخضاع بالقوة، تبدو أكثر أحتمالاً بكثير من الحكومة العالمية التي تنشأ نتيجة الإتفاق. فقد كان الاخضاع يمثل الواسطة التي يتم بها تولي بعض الأمراء السلطة العليا في أقدم الدول، كما ان الاخضاع بالقوة هو الذي ادى إلى إقامة الأمبراطوريات العالمية السابقة، والتي تمثل التجسيد العملي - القريب- لفكرة الحكومة العالمية. وفي عصر نظام الدول الحديث، اقترب هذا النظام الدولي مرات عدة من أن يتحول عبر الاخضاع بالقوة إلى إمبراطورية عالمية لها حكومة عليا واحدة.[1]

ولعل أبرز المحاولات خلال القرنين التاسع عشر والقرن العشرين، كانت محاولة (نابليون بونابرت) بالاستيلاء على دول أوروبا وإخضاعها كونها مركز النظام الدولي، ومن ثم السعي لاخضاع العالم لسلطة واحدة، واعقب هذه المحاولة سعي المانيا بقيادة (هتلر) للسيطرة على العالم عبر اخضاع القوة الأوروبية، وإقامة حكومة عالمية تقودها المانيا .اما خلال مرحلة الحرب الباردة، فقد ظهرت قوتين عملاقتين امتلك كلاهما مقومات القوة الأستراتيجية العالمية - القوة العسكرية النووية والقوة الإقتصاد ية والنفوذ السياسي العالمي، والانموذجالثقافي والايديولوجي- وتصارعت القوتين على سيادة العالم وحكمه، وفي ظل هذا الصراع طور العملاقين مؤسسات ومنظمات سياسية وأقتصادية وعسكرية، إنطلقا من خلالهما لإدارة صراع الحرب الباردة وممارسة السلطة في مناطق نفوذهما، والتنافس على ما تبقى من مناطق النفوذ في العالم.

ومن نافلة القول، ان إستخدام القوة في تحقيق الحكومة العالمية، اقترنت بصورة مباشرة مع الأيديولوجية الشيوعية، حيث عن طريق القوة قامت الشيوعية في الاتحاد

---

(1) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 356.

السـوفياتي وفرضـت عـلى دول أوروبـا الشرقيـة، واعتقـد زعـماء ومفكـري الشـيوعية (لينـين وستالين وتروتسكي)، بأن القوة والتدمير هي اداة تحقيق الكومنولث الأشتراكي العالمي.[1]

وفي الحقيقة فإنّ نظام تـوازن القـوى التقليـدي تمكـن مـن منـع قيـام قـوة دوليـة ببنـاء إمبراطورية لحكم أوروبا والعالم. كما ان العملاقـين الأمـريكي والسـوفياتي، لم يكـن بمقـدور اي منهما السيطرة على العالم وحكمه، إذ لم يكن هنـاك أحـتمال لقيـام حكومـة عالميـة بواسـطة الاخضاع بالقوة خلال الحرب الباردة، وذلك لعدة أسباب، في مقدمتها:[2]

1. أدت القوة النووية إلى إستقرار التوازن المركزي (التـوازن الأمـريكي - السـوفياتي) في النظـام الـدولي، فـامتلاك القـوة النوويـة الأسـتراتيجية، مَثَـلَ ورقـة رابحـة تـردع بهـا القـوتين اي محاولاتللأطاحة بها من قبل القوة الخصم، بغـض النظـر عـما يكـون عليـه وضـع التـوازن العسكري بالنسبة إلى خصومها، عند قياسه بمؤشرات أخرى.
2. شهد العالم ومنذ عقد السبعينيات من القرن العشرين نمواً معقداً ومتعدّد الجهات للقـوة، مـما زاد مـن إسـتقرارالتوازن العـام للقـوة، ونتيجـة للقـدرات الإقتصـادية لـدى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والاتحادالسـوفياتي والصـين ومجموعـة مـن الـدول الأوربيـة الغربيـة، وتطور اليابان، فإنّه لم يكن بوسع قوة عظمى واحدة إن تحقق وضعاً يكون طاغياً لدرجـة أن يجعل الآخرين يذعنون لإقامة نظام إمبراطوري .
3. تزايد إمكانية التفعيل السـياسي لشـعوب العـالم في ضـوء تطـور وسـائل الاتصـال والاعـلام وزيادة فاعلية الرأي العام الدولي، فالمعارضة لـلـهيمنة العالميـة - هيمنـة أمـة واحـدة أو عرق واحد - أصبح يمكن تعبئتها بسهولة كبـيرة، لـذا فمـن الصـعب تصـور إمكانيةإقامـة نظام إمبراطوري أو هرمي السلطة.

(1) ينظر: د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 215.

(2) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص ص356-357.

وبانتهاء الحرب الباردة تسنى للولايات المتحدة الأمريكية فرصة الانفراد بالسياسة العالمية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، غير أنها لم تستطع الأنفراد بالسلطة العالمية، لأسباب ترتبط بتعدّد القوى الدولية الكبرى وتغير مفهوم القوة في السياسة الدولية وارتكازه بشكل كبير على الأعتبارات الإقتصادية، فضلاً عن تنامي المشكلات والأزمات الإقتصادية والإجتماعية الداخلية التي تعانيها الولايات المتحدة الأمريكية .

ولعل السبب الأهم - ونحن نتحدث عن القوة والسلطة في العالم- يكمن بالتغييرالجذري في طبيعة الهيمنة والتحكم في العالم، وإنتقالها من القوة الإمبراطورية التقليدية التي ترتبط بالدولة الأمبريالية إلى شكل جديد من السيادة الإمبراطورية، يطلق عليها: (امبراطورية العولمة).[1]

ويختلف الشكل الجديد للسيادة الإمبراطورية عن الإمبراطورية التقليدية في جوانب ثلاثة، الأول هي إنّ النظام الامبراطوري التقليدي يفترض وجود نظام يقوم على مجال مكاني محدد يمارس عليه السلطة والحكم، في حين ان الشكل الامبراطوري العالمي الجديد لاتقيد سلطانه الحدود الإقليمية، والاختلاف الثاني هو ان النظام الامبراطوري العالمي لايقدم نفسه بوصفه نظاماً تاريخياً ناجماً عن الغزو والاجتياح - كما هو شأن الامبراطوريات التقليدية – بل بوصفه نظاماً دائماً ومستمراً. فهو ليس "مرحلة إنتقالية عابرة من مراحل حركة التاريخ" بل انه نظاماً "ليست له حدود زمنية أبداً، بما يبقيه خارج التاريخ، أو يضعه عند نهاية التاريخ"، وأخيرا يعمل نظام حكم الإمبراطورية العالمية "على تشغيل جميع مفاتيح السلم الإجتماعي، ولا تكتفي الإمبراطورية بإدارة إقليم معين وكتلة سكانية محددة، بل وتبادر أيضا إلى الانفتاح على العالم بأسره،وتسعى أيضا إلى خلق نموذجاً ثقافياً واحداً، وبالتالي فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية مثلها مثل أية دولة قومية أخرى، لا تستطيع اليوم أن تشكل مركزاً لأي مشروع إمبريالي (امبراطوري)".[2]

---

(1) مايكل هاردت و انطونيو نيغري، مصدر سبق ذكره، ص 13.

(2) المصدر نفسه، ص ص 14-16.

وهكذا وعلى الرغم من إستمرار أهمية القوة في العلاقات الدولية، إلاّأنّ حكم العالم عن طريق الاخضاع بالقوة، كما كان سائدا في عصر الامبراطوريات، لم يعد ممكناً في ظل التغير في طبيعة القوى القطبية، والتغير في طبيعة الوحدات أو الكيانات الممثلة للنظام الدولي، وتزايد دور الشعوب في السياسة العالمية، إلى جانب التطورات التكنولوجية التي انعكست في صناعة أسلحة الدمار الشامل من جهة، وهيأت أسباب تعميق الترابط الإقتصادي العالمي وتنامي العولمة. ومع عدم إمكانية إستخدام قوة الاخضاع العسكري في إقامة الحكومة العالمية، فإنّالخيارات الأخرى للقوة تبقى كوسيلة قائمة لإقامة الحكومة العالمية، حيث ان هذه القوة مستمرة وكامنة في اوجه كثيرة، منها ما يرتبط بسلوك القوة الكبرى في التصديق على مقترحات تعزيز السلطة العالمية المشتركة، وقيام المنظمات العالمية أو الإتفاق على أبرام معاًهدة لإنشاء سلطة عالمية، وإمكانية تسخير القوة العسكرية التي بحوزتها من أجل قمع المعاًرضين للسلطة العالمية، أو وضع القوة العسكرية التي تملكها تحت يد الحكومة العالمية الناشئة.

ثانيا: الوسائل السلمية في إقامة الحكومة العالمية :

تبرز الوسائل السلمية في إقامة الحكومة العالمية بوصفهاالطريقة الأكثر عملية في ظل التطورات التي شهدها النظام العالمي. فقد اعتقد عدد من العلماء والباحثين في الشئون الدولية، بأن الكيفية التي يمكن ان تاتي بها حكومة العالم إلى حيز الوجود بسلام، يتمثل بمنهجين فكريين هما: منهج الوظيفية، ومنهج التكامل الإقليمي (الإقليمية).

وتذهب هذه المناهج إلى الأعتقاد بأن الإنشاء السلمي للحكومة العالمية عملية بطيئة وتدريجية، وسوف تستغرق وقتا طويلا من الزمن. في حين يرى بعض أنصار الحكومة العالمية، ان إقامة الحكومة العالمية يمكن أن يتحقق بسرعة كبيرة، عن طريق الإتفاقبين جميع دول العالم، وقد ساد مثل هذا الرأي في الدعوات المثالية والفيدرالية العالمية لإقامة الحكومة العالمية وخاصة تلك الدعوات التي ظهرت في اثناء الحربين العالميتين. ولم تكن

الدعوات لإنشاء الحكومة العالمية بصورة سريعة عن طريق أبرام إتفاق دولي واقعية، كما أنها واجهت العديد من الأعتراضات. لذا فإنّ الطريق التدريجي في إقامة الحكومة العالمية الذي تقدمه الوظيفية والإقليمية يبدو اكثر واقعية وعملية [1]، وهذا ما سنناقشه تباعا.

1. المنهج الوظيفي في إقامة الحكومة العالمية:

يُعدّ المنهج الوظيفي اهم مقاربة ظهرت للمؤسسات الدولية في القرن العشرين، ويرى (كريس براون):"إنّه المحاولة الأكثر تفصيلاً وإحكاماً وطموحاً فكرياً التي جرت حتى الآن، لا لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل أيضا لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل، واستيعاب مضامينه المعيارية".[2]

و يطرح المذهب الوظيفي كنظرية "وصفاً للتعاون الوظيفي (الانتفاعي) الدولي الذي يحاول تجاوز الدولة، وإيجاد نظام عالمي جديد" [3]، أي ان الوظيفية تعتمد على قدرة العوامل الإقتصادية - بصورة مستقلة عن العوامل السياسية - في تحقيق عملية التكامل الدولي، والذي يتجلى بتكوين شبكة من المنظمات الوظيفية فوق القومية، وإعادة تشكيل المجتمع الدولي على أساس وظيفي، وليس على أساس إقليمي جغرافي.[4]

إن هذا الطرح الوظيفي اعتمد على الفصل بين السياسة والأمور الإقتصادية والإجتماعية، وحاول (ميتراني) إبراز سمة المنفعة العامة الناتجة عن تأمين الحاجات الأساسية، والتي تؤدي إلى التعاون والتكامل الدولي.[5]

---

(1)International Relations,World Government Theories, Op.Cit.

(2) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص ص 147-148 .

(3) المصدر نفسه، ص 147. كذلك : **Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.**

(4) د. انورمحمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 39، (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009)، ص 72.

(5)ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 206.

وعلى الرغم من ان المذهب الوظيفي قدم تفسيراً لنمو المؤسسات الدولية، فإنّه ليس بالدرجة الأساس نظرية حول نمو المؤسسات الدولية، بل هو وصف لشروط السلام[1]، بل يمكن عد الوظيفية بأنها استراتيجية لتحقيق السلم الدولي.[2]

فقد ظهرت الوظيفية في اربعينيات القرن العشرين، على يد (ديفيد ميتراني) كرد فعل لمقاربات السلام المتمحورة حول الدولة، مثل الفيدرالية والأمن الجماعي، فقد كانت وجهة نظر (ميتراني) ان هذه المقاربات "لم تفشل، لأن المتطلبات التي أُلقيت على الدول كانت أكثر راديكالية مما ينبغي، بل لانها لم تكن راديكالية بدرجة كافية. فالأمن الجماعي لا يمس ابدا السلطة السيادية للدولة.. فقد تكون الدول ملزمة من الناحية القانونية بالتصرف على وفق أنواع معينة من الطرق، لكنها تحتفظ بسلطة تجاهل الشرعية عندما يروق لها ذلك، اما الفيدرالية فقد يكون بوسعها أن توجد على النطاق العالمي الظروف التي لا تعود الدول قادرة فيها على التصرف بهذه الطريقة، إلا أن الدول لا ترغب في الانخراط في الفيدرالية لهذا السبب بالذات". وهكذا، فإنّ كلا المقاربتين تفشلان على السواء، لأنهما تحأولان العمل من منطلق السيادة وتنتجان في الوقت نفسه نتائج تناقض منطلق السيادة، فالأمن الجماعي يريد ان ينشأ سلطة عالمية - دون الحكومة العالمية - كبديل عن نظام توازن القوى، في حين الفيدرالية، تريد ان تشكل دولة عالمية فيدرالية.[3]

ويعتقد (ميتراني) إنّه لايمكن إقامة نظاماً يكفل السلام العالمي، الاعن طريق تشجيع أشكال التعاون - البناء من الاسفل إلى الاعلى - التي تتجاوز قضية السيادة الرسمية، ولكنها تعمل تدريجياً على تقليص قدرة الدول على التصرف الفعلي بصفتها ذات سيادة.[4]

---

(1)Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

(2) ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 206.

(3) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 148. كذلك:

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

(4) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 148. كذلك:

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

ومن هذا المنطلق ينظر إلى الوظيفية كمنهج لإنشاء الحكومة العالمية، فتزايد المنظمات الدولية هو وسيلة تؤدي إلى خلق شكل جديد قريب من الدولة العالمية، حيث تتنازل فيه الدول عن قسم كبير من سيادتها، لصالح المنظمات والمؤسسات الدولية، [1] وستكون محصلة التعاون الوظيفي العالمي، إيجاد وضعا شبيهاً بالحكومة العالمية، يمهد ويخلق ظروفاً مناسبة لإقامة الحكومة العالمية.

فالحكومة العالمية ستقوم - بحسب زعم الوظيفية - تدريجياً عن طريق إنشاءالمؤسسات والمنظمات الدولية للتعامل مع قضايا معينة ومحددة، ومن ثم ستنمو سلطة هذه المؤسسات ببطؤ وتتزايد فاعليتها، لتشكل في النهاية حكومة عالمية واحدة.[2]

فعلى الرغم من ان الوظيفية، لم تركز على الإندماج السياسي، وعلى إقامة المؤسسات السياسية، ولكن محصلة الافتراضات التي بنيت عليها الوظيفية تقود إلى ذلك، وتعلل الوظيفية ذلك من خلال الافتراضات التي تطرحها والتي يمكن تلخيصها بالآتي :[3]

أ. لا يمكن للتعاون أن ينجح، إلاّ إذا كان مركزاً على أنشطة معينة ومحددة (الوظائف) التي تؤديها الدول، والتي من الممكن ان تنظم وتدار على نحو أكثر كفاءة في سياق أوسع من التعاون الدولي،ويتخذ التعاون الدولي شكلاً يناسب طبيعة الوظيفة المعنية، وهكذا فإنّ إنشاءمؤسسة عالمية قد تكون هي الشكل المناسب لبعض الوظائف،في حين أن المؤسسات الإقليمية أو حتى المحلية هي كل ما يلزم لوظائف أخرى.وعليه تؤمن الوظيفية بأن شكل المؤسسة يتبع الوظيفة المناطة بها.

ب. يؤدي تعدّد حالات التعاون الوظيفي بالنهاية إلى تحقيق السلام الجماعي، اي ان "السلام يتحقق مجزءً "، اي انه يمثل محصلة لحالات التعاون.

---

(1)د. ريمون حداد، مصدرسبق ذكره، ص 295.

(2)International Relations,World Government Theories, Op.Cit.

(3)ينظر: كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص ص147-148. كذلك :

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , pp.119-121.

ج.ان سيادة الدولة ستتراجع تدريجياً، مع إنتزاع سلطات ووظائف الدولة تـدريجياً، وإناطتهـا بمنظمات وظيفية، ويترتب على هـذا التراجـع ان الـولاء الـذي يـدين بـه الأفـراد للدولـة - والناجم أساساً عن ما تقدمه الدولة للأفراد من خدمات - سيتضاءل وينحسر ويتحول إلى المؤسسات الأخرى التي تتولى نيابة عن الدولة القيام بأنشطة ووظائف معينة.

د. ان نتيجة التعاون الوظيفي لا تتمثل بإيجاد دولة جديدة أكبر حجماً وأكثر فاعلية - بـل إن الأساس المحلي للنظام سوف يتقوض هو نفسه بدلاً من ذلك - وستصبح الدول "مؤسسات غير سوية، تحاول أن تكون متعدّدة الوظائف، ومحلية في عالم يتم فيـه اداء معظـم مهـام الحكم والإدارة من قبل هيئات ومؤسسات محددة الوظائف وغير محلية".

وفي ضوء ذلك، فإنّ الوظيفيـة كمـنهج لبنـاء الحكومـة العالميـة، تفـترض إنّ الاحتياجـات الوظيفية التي تنتج عن الظروف والمشكلات السياسية العالمية المتغيرة، تتطلب مـن المجتمـع الـدولي إنشاءمؤسسـات ومـنظمات دوليـة، تكـون بمثابـة وكـالات دوليـة تتعامـل مـع هـذه المشكلات المشتركة، وشيئا فشيئا سيتم تقليص السيادات الوطنية وتحويل سلطات الدولـة إلى شبكة متنامية من الوكالات الدولية. ومن هنا فليست هنا كحاجة لإعداد أي هياكـل سياسـية رسمية مسبقة لتحقيق التكامل العالمي وإقامة الحكومة العالمية.[1]

فالمنهج الوظيفي لا يذهب مباشرة نحو دمج العـالم تحـت سـلطة حكومـة عليـا بصـورة مباشرة، وإنّما يميل لأعطاء حكومات الدول والنخب السياسية والشـعوب مزيـدا مـن الوقـت، لأكتسـاب العـادات والمبـادئ والقـيم اللازمـة لتحقيـق التكامـل العـالمي. إذ يسـاعد التعـاون الوظيفي على بناء النسيج الإجتماعي للمجتمـع العـالمي، وإرسـاء أسـس اتحـاد العـالم تحـت حكومة عالمية واحدة في نهاية المطاف.[2]

---

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 458.

(2) د. انورمحمد فرج، السياسة الخارجيـة المشـتركة للاتحـاد الاوروبي تجـاه الشرق الاوسـط، مصـدر سـبق ذكره، ص ص 72-73.

ومن الناحية العملية فإنّ التعاون والتكامل الوظيفي شهد تطوراً متصاعدا، بعد الحرب العالمية الثانية، فقد ازداد وبشكل كبير عدد ونطاق الوكالات والمؤسسات والمنظمات الدولية، في المجالات التي تنطوي على التعاون الإقتصادي والتعاون التقني، ومنها الوكالات والمنظمات التابعة إلى الأمم المتحدة. وقد ترك تصاعد وتيرة التعاون والتنسيق الدولي اثره في تعزيز إمكانية تحقيق التكامل السياسي ويتضح ذلك عن طريق الابعاد الآتية:

أ- تعزيز إندماج المجتمع الدولي،إذ ترتب على اتساع الترتيبات الوظيفية، على المستويين العالمي والإقليمي وشمولها لقطاعات ومجالات متنوعة، عدم قدرة الدول على مغادرة هذه الترتيبات، والتفرد بسياساتها الخاصة في هذه المجالات، خاصة مع تصاعد أهمية وفاعلية المنظمات العالمية والإقليمية، في ظل الترابط العالمي الذي ترتب على التطورات العالمية المعاصرة.

ب- تطور القانون الدولي، إذ عمدت الدول عن طريق اللجوء للتعاون الاختياري إلى وضع قواعد قانونية لهذا التعاون،والذي تبلور في شكل الاتحادات والمؤسسات والمنظمات الدولية،[1] كما أصبحت هذه المنظمات تُؤدي دورا في وضع القواعد والأسس والمبادئ للتعامل الدولي في مجالات اختصاصها،[2] كما ترفد الإطار القانوني على المستوى الدولي بمصدر جديد. ولاشك إنّ نمو القانون الدولي يُسهم في جعل المجتمع الدولي بنياناً متكامل الاجزاء، وهذا البنيان " سيظل ينمو ويرتقي بوسائل سلمية حتى يصل إلى أوج قوته بقيام الحكومة العالمية ".[3]

ج- دعم الإندماج الأمني، إذ يؤدي التعاون والترتيبات الوظيفية الدولية بالنتيجة إلى ازالة أسباب الصراع والاختلاف، وتفعيل التعاون وإنتقاله من الجوانب الإقتصادية والتقنية إلى الجوانب الأمنية.[4]

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 232.

(2)Fassue Kelleh, Op.Cit,p.33.And: Margaret P. Karns, And Karen A. Mingst, Op.Cit,pp.12-13.

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 220.

(4)د. انور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرقا لاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 72.

ولكن على الرغم من أهمية التعاون الوظيفي، والذي تبلور بشكل اتحادات ومؤسسات ومنظمات دولية، في إيجاد أسس أرساء اتحاد عالمي وقيام حكومة عالمية، الا انه لا يمكن الارتكاز عليه كوسيلة منفردة في إنشاءالحكومة العالمية .فقد عجزت المنظمات الدولية العالمية منها والإقليمية، عن ان تكون حكومة عالمية، بسبب تمسك الدول بسيادتها القومية،[1] واستمرار تأثير سياساتها على هذه المنظمات، ويتضح ذلك على سبيل المثال، في الوكالات المنظمات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، حيث تسيطر سياسات الدول- على الأغلب -على أعمال وقرارات وإجراءات هذه المنظمات، وليس الذين يؤدون الوظائف فيها. وحتى مع ظهور شبكة معقدة من المؤسسات والمنظمات الدولية، فإنّ- وبخلاف توقعات أنصار المذهب الوظيفي- الدول تمكنت من تطويق التعاون الوظيفي وعزل نفسها عن التأثيرات التآكلية للمذهب الوظيفي.[2] إذ تمكنت الدول من الفصل بين التعاون الوظيفي في المجالات المختلفة، وبين الوظائف السياسية، ومن ثم فإنّ الأفتراض الذي جاء به المنهج الوظيفي والقائم على" إمكانية فصل المسائل التقنية عن المسائل السياسية ثم إلحاق الأخيرة بالأولى هي فكرة سإذجة نوعاً ما" [3]، لانه ما "من دولة ترغب في السماح بمعالجة القضايا التي تعدّها سياسية بطريقة يزعم بأنّها غير سياسية".[4]

ومن جانب آخر فإنّ الوظيفية، ترتكز على قيم سياسية ليبرالية نفعية لذا، فإنّ نتائجها قد تكون محصورة بتلك المناطق من العالم التي تتقاسم قيم الرفاه التي تدعي الوظيفية تعزيزها. وليس من الواضح، ما إذا كانت بقية دول العالم يمكنها أن تنجذب إلى شبكة الدمج الوظيفية على أساس ما تحققه من نفع مشترك.[5]

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 415.

(2) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 150، كذلك:

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.120.

(3) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 459.

(4) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 151.

(5) مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 459.

وأخيرا يمكن القول بأن التعاون الوظيفي، يحقـق اليـوم تطـوراً كبـيراً في تحقيـق التعـاون الدولي فقد اتاحت التطورات في النظـام العـالمي العديـد مـن الفـرص أمـام تنسـيق التعـاون الدولي، خاصة مع ظهور العديد من التحديات والمشكلات، ولكن وعـلى الـرغم مـن انخفـاض تأثير سيادة الدول على أعمال المؤسسات والمنظمات العالمية، فإنّها ما تـزال خاضـعة لسياسـة الدول في معظم أعمالها، لا بل تشهد المنظمات والمؤسسـات الماليـة والإقتصـادية عـلى وجـه الخصوص تأثيراً متنامياً لقطاع الأعمال والشركات عابرة القوميـة، الأمـر الـذي ادى إلى تصـاعد المطالبة بإصـلاح المؤسسـات والمـنظمات العالميـة، التـي تـدفع نحـو تعزيـز السـلطة العالميـة والحكم العالمي.

وعلى كل حال فإنّ الوظيفية يمكن ان توفر بيئة مناسبة للحكومة العالمية، ولكنها لايمكن ان تعدّ طريقة منفصلة لإقامة الحكومة العالمية.

2. منهج التكامل الإقليمي في إقامة الحكومة العالمية.

بدات افكار التكامل الإقليمي في إطار التجربة الأوروبية بعد الحرب العالميـة الثانيـة، متأثرة بالوظيفية الجديدة،(1) فقد اكدت الوظيفية الجديدة على التكامل الإقليمي - وليس العالمي- من منطلق إنّ المنظمات الإقليميـة أكـثر قابليـة لإحـلال التكامـل مـن المـنظمات العالمية، بسبب التقارب القيمي والثقافي المفترض بين مجتمعات الاقليم الواحـد، وهـو مـا تفتقر إليه غالبـاً المـنظمات العالميـة التـي يتمثـل فيهـا مـدى واسـع مـن القـيم الثقافيـة المختلفة،كما اكدت على عدم إمكانية الفصل بين الابعاد الإقتصادية للتعاون عن الجوانب السياسية على العكس من المنهج الوظيفي التقليـدي، الـذي حـاول الفصـل بـين السياسـة والإقتصـاد والتقليـل مـن دور الجوانـب السياسـية عـن طريـق إفـتراض إنّ المنفعـة التـي

---

(1) وضع (ارنست هاس) عام 1958 افكاره حول الوظيفيـة الجديـدة، كنتيجـة لدراسـته لجماعـة الفحـم والصلب الأوروبية، وتعدّ الوظيفيـة الجديـدة تنويعـاً للمـنهج الـوظيفي (الانتفـاعي). ينظـر: كـريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 151. و غراهام ايفإنز و جيفـري نوينهـام، مصـدر سـبق ذكـره، ص 328. كذلك:

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

تحققها المنظمات الدولية، ستتكفل بنقل وتحويل الـولاء مـن الدولـة القوميـة إلى المـنظمات الدولية.[1]

وترتكز الوظيفية الجديدة في نظريتها عن التكامل الإقليمي عـلى أسـاس افـتراض مفـاده: ان إدراك النخب المؤثرة في سياسة الدول لأهمية التعاون، من خلال ما تحقق مـن مكاسـب في تكامل مجالات معينة يـدفعهم للمطالبـة والسـعي لتوسـيع التكامـل لمجـالات وقطاعـات أخرى. فالنجاح في أحد أبعاد ومجالات التعاون سيعزز مصالح النخب السياسـية والمؤسسـات الحكومية في الانطلاق إلى أبعاد تعاون جديدة، وتعرف هذه العملية بمبدأ (الإنتشـار)،وعـلى ضوء هذا الافـتراض فـإنّ الوظيفيـة الجديـدة تعتقـد بـأن التكامـل في المجـالات والقطاعـات المختلفة، سيقود إلى الإنتقـال إلى مرحلـة أخـرى وهـي مرحلـة التكامـل السـياسي .،فبحسـب (ارنست هاس) فإنّ التكامل السياسي هو آخر مراحل العملية التكامليـة، ويمثـل: " العمليـة التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد - فـوق الـدول- تكـون لمؤسسـاته صـلاحيات وسـلطات تتجـاوز سـلطات الـدول القوميـة القائمة".وفي هذه المرحلة يظهر الأفراد والجماعات ولاء أكبر للمؤسسـات السياسـية المركزيـة، أكثر من ولائهم لأي سلطة أخرى، ويعد الوصول إلى هذه المرحلة، هدفاً أساسياً للتكامل.[2]

وتعتقد الوظيفية الجديدة بأن هـذه السـلطات الممنوحـة للمؤسسـات فـوق القوميـة ضرورية لنجاح التعاون الإقتصـادي وأن قيمتهـا تتجـاوز الألتـزام السـياسي،[3] فالـدافع وراء إقامة هذه السلطات، هو نجاح التعاون الإقتصـادي وإنتشـاره وتوسـع مجالاتـه، وان رغبـة النخب السياسية في الحكومات في تحقيق التكامل السياسي ستنشأ بسبب قنـاعتهم بتطـور

(1) جيمس دورتي،وروبرت بالتسغراف، مصدر سبق ذكره، ص287.

(2) المصدر نفسه، ص ص287- 288. كذلك: د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكـره، ص 207،غراهـام ايفـإنّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 329.

(3) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 207.

التعاون، وضرورة المحافظة عليه وضـمان اسـتمراره، اي ان القـرار السـياسي سـيكون متبوعـاً بنجاح التعاون الإقتصادي.

وبذلك، فإنّ الوظيفية الجديدة تركز اهتمامها على بناء المؤسسات، فهـي تمتـاز بالوضـوح في توجهها نحو الصيغ السياسية للتكامل، وهذه الحقيقة كانت حاضرة في ذهن (ميتراني) حين دعاهم بـ" النفعيين الفيدراليين". [1]

إذ تؤكد الوظيفية الجديدة على تفويض السيادة لمصلحة هيـأة جديـدة فـوق وطنيـة في إطار اقليمي محدد، وبمعنى آخر فإنّ الوظيفية الجديدة تتجه نحو إقليم أوسـع عـلى أسـاس أقرب إلى الفدرالية الإقليمية، وتعتمد في ذلك على استراتيجية التدرج التـي يمكـن أن تتحقـق مرحليا عن طريق مؤسسات دولية عبرالقومية ذات صلاحيات محددة، ولكن أعطـاء قراراتهـا مفعول مباشر. [2]

وفي ضوء ذلك فإنّ المذهب الوظيفي الجديد يشابه (مذهب الفيدراليـة)، بالتوجـه نحـو إيجاد دول جديدة أكبر عن طريق دمج الدول القائمة، وهي عملية قد تتطـور لتشـمل العـالم كله وتـؤدي إلى إيجـاد دولـة فيدراليـة عالميـة، [3] وبعبـارة أخـرى، فـإنّ منطلقـات الوظيفيـة الجديدة وان كانت تركـز عـلى تحقيـق التكامـل السـياسي الإقليمـي، ولكنهـا لا تعـترض عـلى إمكانية تحقيق التكامل السياسي العالمي.

وتفترق الوظيفية الجديدة عن المذهب الفيدرالي في تحقيق التكامل السـياسي، حيـث ان دعاة الفيدرالية يركـزون عـلى الجانـب السـياسي للتكامـل، ويعـدون أن الخطـوة الأولى لبنـاء التكامل تتم بتكوين الوحـدة السياسـية، ويشـترط في تأسيسـها تـوفر الإرادة السياسـية لـدى النخب والقيادات السياسية للدول الأعضاء، للتنازل عـن سـلطاتها لصـالح مؤسسـات الاتحـاد

---

(1) نقلاً عن: غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 329.

(2) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص207. كذلك: د. انور محمـد فـرج، السياسـة الخارجيـة المشـتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص 73.

(3)كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 147. كذلك :

Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.119.

الفيدرالي، في حين ان المذهب الوظيفي الجديد يعتقد بأن التعاون الوظيفي الإقليمي سيتطور تدريجياً ليصل إلى مرحلة التكامل السياسي، اي بناء المؤسسات السياسية سيتبع عملية التكامل الوظيفي.

وتؤكد - على ما يبدو- الاحداث التي جرت في أوروبا منذ خمسينيات القرن العشرين، الأهمية التفسيرية للمذهب الوظيفي الجديد، وخاصة فيما يرتبط بمبدأ (الإنتشار)، حيث تبع إنشاءجماعة الفحم والصلب الأوروبية في العام 1951، محاولات أخرى لاتباع أسلوب التكامل القطاعي، تجسد في تأسيس الجماعة الإقتصادية الأوروبية في العام 1957،[1] وقد اندمجت هذه المؤسسات فيما بعد لتكون (الجماعة الأوروبية)، والتي تطورت، وأصبحت تعرف اليوم بالاتحاد الأوروبي بموجب إتفاقية ماسترخت في العام 1992.

لكن المذهب الوظيفي الجديد تعرض ايضاً، لإنتقادات ترتبط بطبيعة افتراضاته النظرية، بصورة عامة، وافتراضاته المرتبطة بعملية التكامل السياسي، وتحقيق الدولة الإقليميةوالدولة العالمية بصورة خاصة، وبقدر ما يتعلق الأمر بالانتقادات المتعلقة بعملية التكامل السياسي، فيمكن ملاحظة الآتي: [2]

أ. ان الوظيفية الجديدة ضيقت من عملية التكامل الوظيفي والتكامل السياسي على المستوى الإقليمي، ولم تقدم تفسيراً للكيفية التي يتم بها الإنتقال إلى التكامل العالمي.

ب. ان افتراض إمكانية إنتقال الولاء من الدولة إلى المنظمة الإقليمية، وان حدث ذلك على مستوى افراد، إلاّإنّه لم يحدث بعد على مستوى إجتماعي واسع، فما تزال

---

(1) للمزيد ينظر: غراهام ايفإنّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 329. كذلك: جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي ط1 (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015)، ص ص 20-24.

(2) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص ص 153 – 154، كذلك: غراهام ايفإنّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 328-329.

القوميات الأوروبية المختلفة داخل الجماعة الأوروبية تتمسك بهويتها المستقلة بل وتعارض عملية الانصهار في هوية أوروبية.

ج. ان توسع (او إنتشار) التعاون المؤسسي، لم يحدث في تجربة الاتحاد الأوروبي، نتيجة لـ (عدوى) إنتشار المؤسسات التعاونية، المترتبة على اكتشاف الدول الأوروبية والنخب السياسية فيها بحصول مكاسب من أشكال التعاون الوظيفي، بقدر ما كانت نتيجة لعملية سياسية دفعت بها حكومات الدول .

د. تأكد منذ ستينيات القرن العشرين - خاصة بعد وصول الرئيس (ديغول) إلى السلطة في فرنسا،- والذي لم يكن محبذاً لفكرة الفيدرالية الأوروبية، وإستخدامه للجماعة الأوروبية كوسيلة لتقوية فرنسا،-[1] بأن مبدأ إنتشار مؤسسات ومنظمات التعاون التي تحدث عنها الوظيفيون، تصطدم بحقيقة ان النخب السياسية التي تمارس سلطة دستورية ضمن دولهم، يختلفون بإدراكاتهم في التعامل مع المؤسسات والمنظمات الوظيفية، وان هذه النخب قادرة ومستعدة للاعتراض على الجماعة الأوروبية، وبذلك فإنّ الاتجاه (الديغولي)- القائم على أساس التعامل مع الجماعة الأوروبية كوسيلة لتحقيق أهداف ومصالح قومية، وليس كوسيلة لتحقيق فكرة الفيدرالية الأوروبية - هو الاتجاه الأقوى الذي تحكم في عملية بناء الاتحاد الأوروبي، وقد تعزز هذا الاتجاه بعد انضمام المملكة المتحدة في العام 1973 والتي إمتلكت الرؤية الفرنسية - الديغولية نفسها.[2]

وهكذا فإنّ عملية التكامل السياسي التي تحدث عنها الوظيفيون، لم تحدث نتيجة لمبدأ (الإنتشار)، كما ان الانموذج الأوروبي للتكامل لم يكن قابلا للتصدير لبقية مناطق العالم، فضلا عن ان الوظيفية كنموذج للتكامل لم يعمل بأكملهِ - ضمن تجربة التكامل الأوروبي - إذ لم يتحقق مثلا، مبدأ (الإنتشار) لقطاعات مثل قطاع الزراعة، كما كانت

---

(1) للمزيد ينظر: جون بيندر وسايمون اشروود، مصدر سبق ذكره، ص ص 24- 26.

(2) غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص ص 329- 330.

الإرادة السياسية هي الحاكمة في كثير من الأحيان على مؤسسات ومنظمات التعاون الأوروبية. [1]

وفي ضوء ما تقدم من انتقادات، فإنّ الوظيفية لاتعدّ نموذجاً كافياً لتفسير ظاهرة التكامل الإقليمي في العالم، فكثير من التجمعات والتكتلات الإقليمية لاتنطبق عليها افتراضات المذهب الوظيفي، فضلاً عن ان تفسيرها للتكامل السياسي الإقليمي لم تثبته التجربة العملية-في تجربة الاتحاد الأوروبي على وجه خاص - ولم تعط اهتماما كافيا للتكامل السياسي العالمي، بوصفه اعلى مستوى يمكن تصوره في عملية التكامل .

وعلى الصعيد الواقعي فإنّ التعاون الإقليمي ظهرت توجهاته المبكرة - بعد الحرب العالمية الثانية - مدفوعة بالرغبة في النهوض باقتصاديات الدول عبر التعاون الإقليمي، في حين شهدت الإقليمية تطوراً كبيراً أخيرا خلال ثمانينيات القرن العشرين، اطلق عليه (الإقليمية الجديدة)، جاءت نتيجة لتنامي العولمة الإقتصادية وتصاعد حدة التنافسات الإقتصادية والتجارية خصوصا مع مطلع التسعينيات.[2]

وغالباً ما كانت تفسر عمليات التكامل الإقليمي بالمنطق الذي يقول أن الحل فعال للمشكلات ذات الطبيعة الإقليمية الخاصة، لايوفره ولايضمنه إلا دخول الدول التي تعنيها هذه المشكلات في ترتيبات إقليمية محددة، [3] إذ تمثل الإتفاقيات الإقليمية، مثلا لتحالفات وسياسات التوافق والأسواق المشتركة وكتل (او مجالات) التجارةالحرة، استجابات مؤسسية أنموذجية، لحل المشكلات في المجالات والقضايا السياسات العسكرية الأمنية، والإقتصادية من منطلقات إقليمية،[4] فرغبة الحكومات في تحقيق مصالحها القومية، وتشابه المشكلات والاحتياجات الإقليمية، هي ما تدفع بحكومات الدول إلى أبرام المعاهدات والإتفاقيات،لإنشاء المنظمات والتجمعات الإقليمية.

---

(1) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 155.

(2) مارتنغريفيثس،وتيرياوكلاهان، مصدر سبق ذكره، ص 67.

(3) د.انور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره،ص 66.

(4) المصدر نفسه، ص 71. كذلك: غراهام ايفانز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 648.

ويلزم من ذلك، انه ليس من الصحيح تفسير ظاهرة التكامل الإقليمي بالارتكاز على المذهب الوظيفي فقط،واستبعاد إتجاهات الدبلوماسية الحكومية في العمل على تحقيق مصالحها المشتركة عبرخلق المنظمات الإقليمية المتنوعة،[1] فالتكامل الإقليمي يبدأ في قناعة الدول بتحويل قسم من نشاطاتها إلى مركز جديد " وتتأمن عملية التكامل السياسي، من خلال قناعة الدول بالتخلي عن رغبتها في اتباع سياسات محددة في مجالات خارجية أو مرتبطة بشئونها الداخلية، وتعمل من أجل تفويض هذا الحق باتخاذ القرارات إلى جهاز مركزي جديد ".[2]

وبقدر تعلق الأمر في النظر إلى عملية التكامل الإقليمي كوسيلة لإقامة الحكومة العالمية، فإنّ هذا الأفتراض ينطلق من فهم التكامل الإقليمي على إنّه " ليس مجرد وسائل نفعية للتوفيق بين مصالح الدول، للتغلب على المأزق الأمني المحلي أو الدفاع عن الهويات والممارسات المحلية ضد التحديات العالمية، بل يفهم على أنّه بمثابة استيعاب للصلاحيات والسلطات المستقلة للدول الأعضاء، وإدماجها ضمن نطاق جغرافي محدد في وحدة فوق قومية أكبروأقوى، ومن هنا تتطلع نظرية التكامل إلى إيجاد دولة جديدة من خلال دمج (تكامل) الدول القائمة، وعلى أساس إقليمي، وربما في الأجل البعيد لإيجاد دولةعالمية واحدة ".[3]

وعلى وفق هذه الرؤية، فإنّ إقامة حكومة عالمية سيسبقه تشكيل الحكومات الإقليمية في أجزاء مختلفة من العالم، حيث ستعمل هذه الحكومات الدولية الإقليمية على الانضمام معاً في وقت لاحق لتشكيل حكومة عالمية واحدة.[4]

---

(1) Chris Brown And Kirsten Ainley, Op.Cit , p.124.

(2) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 207.

(3) كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص 153. كذلك: انور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الاوروبي تجاه الشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ص 71- 72.

(4) International Relations, World Government Theories, Op.Cit.

ويمكن تفسير سبب إتجاه الحكومات الدولية الإقليمية- نحو الانضمام معاً- لإنشاء الحكومة العالمية، بنفس الأفتراض الذي ترتكز عليه نظريات التكامل الإقليمي، والمرتبط بحاجة الدول إلى التعاون لحل المشكلات وتلبية الاحتياجات المتنوعة والتي يتعذر حلها الا على المستوى الإقليمي، فثمة مشكلات وتحديات عالمية، يتعذر حلها الا على المستوى العالمي، ومن هنا تبرز حاجة حكومات الأقاليم إلى التعاون من اجل معاًلجتها، عن طريق إقامة مؤسسات مشتركة بينها، ومن ثم تطورها لتشكل حكومة عالمية تخضع لسلطاتها حكومات الأقاليم الدولية وحكومات الدول.

بالاضافة إلى ذلك - إذا ما اخذنا بنظر الأعتبار دور العوامل الإقتصادية في تحقيق التكامل السياسي – فإن ّالتعاون التجاري بين الاقطاب والتكتلات التجارية الكبيرة في(آسيا وأوروبا وأمريكاالشمالية) يقدم فرصة لتحقيق التكامل الإقتصادي العالمي، بدلاً من أن يتشرذم هذا الإقتصاد إلى كتل تجارية إقليمية متفرقة. وهكذا تصيرهناك إمكانية قيام علاقة متبادلة وداعمة بين الإقليمية وتعدّدية الأطراف.[1]

وبالعودة إلى التجارب الدولية لظاهرة التكامل الإقليمية، يظهر من بينها تجربة الاتحاد الأوروبي بوصفه الانموذج الأكثر تطوراً من بين النماذج الأخرى، حيث استطاع ان يرتقي بمستوى التعاون إلى تحقيق السوق الأوروبية المشتركة، والقانون الأوروبي الموحد عام 1987، ومن ثم اعلان الاتحاد الأوروبي على وفق معاًهدة ماستريخت عام 1992، وتوالت بعدها الإتفاقيات التي انشئت مؤسسات الحكم في الاتحاد الاروبي،[2] فقد تطورت البنية المؤسسية للاتحاد الأوروبي وأصبحت تضم ثلاثة أنواع من المؤسسات هي: المؤسسات الرئيسة لصنع القرار وتشمل: المجلس– بشقيه المجلس الأوروبي على مستوى القمة ومجلس الوزراء -والمفوضية والبرلمان، والمؤسسات والهيئات الرقابية، وتشمل:محكمة العدل الأوروبية، وجهاز المحاسبات أومحكمة المراجعين، والأجهزة

---

(1) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، مصدر سبق ذكره، ص 69.

(2) للمزيد حول ذلك، ينظر: جون بيندر وسايمون اشروود، مصدر سبق ذكره، ص ص 20-38.

والفروع الأخرى وتنقسم إلى قسمين :المؤسساتوالأجهزة الإستشارية المعاونـة، تشـمل :اللجنـة الإقتصادية والإجتماعية ولجنة الاقـاليم، والمؤسسـات والأجهـزة المسـتقلة ذات الطـابع الفنـي وتضم :البنك المركز يوبنك الاستثمار وغيرهما.[1]

وقد حمـل تطـور التعـاون والتكامـل الإقليمـي الأوروبي، معـه أهـداف إقامـة الحكومـة الفيدرالية الأوروبية، حيث كانت روح الوثائق والمعاًهدات الأوروبية تنزع نحو إقامة الوحدة الأوروبية السياسـية وإنشـاء الحكومـة الفيدراليـة،[2] وقـد اسـتطاع بالفعـل تطـوير التعـاون والتكامل الأوروبي والارتقاء به إلى المستوى السياسي عن طريق خلـق المؤسسـات السياسـية الأوروبية، ويسعى الآن نحو توحيد السياسية الخارجية والأمنية للاتحاد الأوروبي.

ولكن وعلى الرغم من ان أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي، هي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية-الإقليمية الأوروبية، فقد اسـتمرت هـذه المؤسسـات محكومـة بمقـدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة مـن دول الاتحـاد، لـذا فـإنّ نمـوذج الاتحـاد الأوروبي عـلى وضعه الحالي، لا يمكن عَدّه اتحاداً فيدراليا.[3] إذ لا يـزال الاتحـاد الأوروبي يواجـه اعتراضـات ومعوقات تحول دون تحوله إلى حكومة دولية إقليمية، فضـلاً عـن عـدم إمكانيـة تحولـه إلى حكومة عالمية.

فمن جهة كونه حكومة دولية إقليمية، لم يتمكن الاتحاد الأوروبي حتى الآن من تشـكيل حكومة إقليمية، والواقع الذي يتصف به الاتحاد الأوروبي الآن، " لايشبه الأشـكال الدسـتورية للدولـة القوميـة مـن قريـب أو بعيـد، ويعـود ذلـك إلى اسـتمرار احتفـاظ الـدول الأوروبيـة بسيادتها، واسـتمرار ممارسـتها العديـد مـن وظـائف الحكـم المهمـة والمميـزة، وفي مقـدمتها السياسـات الخارجيـة والأمنيـة العسـكرية، كـما ان معظـم صـلاحيات الاتحـاد نابعـة

---

(1) د. انور محمـد فـرج، السياسـة الخارجيـة المشـتركة للاتحـاد الأوروبي تجـاه الشرق الاوسـط، مصـدر سـبق ذكره،ص 76.

(2) جون بيندر وسايمون اشروود، مصدر سبق ذكره، ص 16و ص20، كذلك: كـريس بـراون، مصـدر سـبق ذكره، ص 153.

(3) د.انورمحمد فرج،السياسة الخارجيةالمشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط،مصدرسبق ذكره،ص 76.

من معاًهدات مبرمة بين الدول الأعضاء، وان جُلّ تشريعاتـه يعتمـد عـلى أدراج مبادراتـالأطر المشتركة على مستوى الدول الأعضاء. ويعتمد الاتحاد الأوروبي عـلى الأجهـزة التنفيذيـة لتلـك الدول في تنفيذ السياسات المشتركة، وما يزال نظام صنع القرار المشترك يعتمـد بدرجـة كبـيرة على الإتفاقات المبرمة بين حكومات الدول".[1]

ويؤكد واقع الاتحاد الأوروبي عـلى ان تفسـير تطـور الاتحـاد الأوروبي إنّمـا يرجـع إلى دور الدول الأعضاء وتعاملاتهم الحكومية الدولية، فالجماعة والاتحاد لم يحدثا أي تغيير جـذري في العلاقات بين الدول الأعضاء، حيث تواصل حكوماتها البحث عن مصـالحها الوطنيـة والسـعي إلى تعظيم قوتها داخل الاتحاد الأوروبي. ويقف هذا التفسير بالضـد مـن الاتجاهـات الأخـرى التي تعطي ثقلاً اكبر للمؤسسات الأوربية في تفسير تطور الاتحادالأوروبي والتنبـؤ بتحولـه إلى حكومـة إقليميـة، ومـنهم أنصـار الوظيفيـة الجديـدة، فلـم تنتقـل سـلطة الـدول الأوروبيـة وصلاحياتها إلى سلطة عليا (سلطة الاتحاد) كما كانوا يتوقعون.[2]

ويمكن وصف نظام الاتحاد الأوروبي الحالي بأنّـه "خليطـاً مـن الكونفيدراليـة والفيدراليـة والنفعية الجديدة (أي الوظيفية)، ومن الواضح أن ما يجري إيجاده، هو: اتحـاد دول، ولـيس دول متحدة "[3]، اي ان الاتحاد الأوروبي لـيس بدولـة فيدراليـة ولا بدولـة كونفيدراليـة وإنّمـا يشكل" رابطة دول ذات وظائف تحكم معينة ومحددة، تمارسها سلطة عمومية مشتركة".[4]

وثمة مجموعة من الأسباب التي تعقد مـن عمليـة تحويـل الاتحـاد الأوروبي إلى حكومـة فيدرالية اوروبية، حيث تعمل الفوارق الثقافية في اللغات والتقاليد بـين الـدول الأوروبيـة إلى جعل التكامل الأوروبي السياسي، امراً صعباً.[5]

---

(1) بول هيرست جراهام طومبسون،مصدر سبق ذكره،ص 340.كذلك:كريس براون،مصـدر سـبق ذكـره،ص 153.

(2) جون بيندر وسايمون اشروود، مصدر سبق ذكره، ص 15.

(3) غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص 330.

(4) بول هيرست جراهام طومبسون، مصدر سبق ذكره، ص 345.

(5) المصدر نفسه، ص 340.

كما يبدو ان القيادات السياسية الأوربية الرئيسةسوف تحـإذر مـن السـماح بـبروز دولـة فيدرالية أوروبية، ويرجـع ذلـك إلى "إ نهيـار التجـانس السـياسي الأوروبي" بصـعود إتجاهـات سياسـية إلى السـلطة (احـزاب اليمـين والقوميـة المحليـة) في الـدول الأوروبيـة تختلـف عـن الاتجاهات السياسية التي كانت تدعم فكرة الاتحـاد الأوروبي. كـما ان مـا يزيـد مـن صـعوبة تحـول الاتحـاد الأوروبي إلى حكومـة إقليميـة هـو: أحـتمال تعـثر النمـو الإقتصـادي الأوروبي، ودخول الإقتصاد الأوروبي مرحلة الكساد ويقود هذا الأمـر في حـال حدوثـه إتجـاه الـدول إلى تدابير الحماية القومية، لحماية قواعدها الإقتصـادية، ولاشـك ان ذلـك سـيترافق معـه تفكـك الاتحاد الأوروبي.[1]

ومـن جهـة أخـرى، فـإنّ إمكانيـة تحـول الاتحـاد الأوروبي إلى حكومـة إقليميـة، تتوسـع تدريجيا لتشكل حكومة عالميـة، يصـطدم بحقيقـة إنّعضـوية الاتحـاد الأوروبي لم تشـمل كـل أوروبا، كما ان العضوية في الاتحـاد الأوروبي غـير مصـممة أصـلاً للأنفتـاح عـلى دول العـالم، ناهيك عن ان دوله غير مستعدة لتحمل الاعباء الإقتصادية بضم دول فقيرة وضعيفة.

وبأختصار ليس من المتصور، قيام حكومة عالمية عن طريق توسيع الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فإنّ الظاهرة الإقليمية المتمثلة بقيام تجمعات وتكتلات إقليمية، ومن منظور آخر تعمل بالتضافر مع تطـورات أخـرى شـهدها النظـام العـالمي عـلى تهيئـأة الظـروف الملائمـة لإقامـة الحكومة العالمية. ولكن إذا ما تمكنت المؤسسات الإقليمية التـي تمثـل التجمعـات والتكـتلات الدولية، من التغلب على المعوقات التي تواجهها لتكون حكومات دولية إقليمية، فـإنّ هـذه الحكومات ستكون بلا شك، اعظم تطور على الاطلاق يمكـن ان يـتمخض عنـه إقامـة حكومـة عالمية.

ثالثا: منظمة الأمم المتحدة كوسيلة لإقامة الحكومة العالمية :

إن نقطة الأنطلاق في تعيين منظمة الأمم المتحدة كوسيلة يمكن عن طريقها إقامة الحكومـة العالميـة، يبـدأ بـالمنهج المثـالي القـانوني ونظريـة المـنظمات الدوليـة. إذ يفـترض المـنهج القـانوني،

(1) للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص ص 344-345.

أن العلاقات الدولية يجب أن تخضع لقانون دولي ينظم الحقوق ويحدد الالتزامات الدوليـة، عن طريق وضع مجموعة من القواعد القانونية تخضع لها الدول، ووجود منظمة عالميـة لهـا سلطة عليا فوق الدول أو حكومة عالمية، تضمن إقامة السلام العالمي.

ويشير تاريخ العلاقات الدولية إلى حقيقة إنّ المـنهج القـانوني المثـالي لم يـتمكن مـن حـل مشكلات الصراع والعدوان والحرب في النظام الدولي، على الرغم من آمال المثاليين - في مرحلة مابين الحربين العالميتين- بتحقيق السلام العالمي عبر القانون، وإيمـانهم بـأن "القـانون الـدولي والمنظمات الدولية يمكن ان تشكل أسـاس ومصـدر الهـام لكومنولـث مـن الـدول"، اي دولـة عالمية.[1]

فقد فشلت عصبة الأمم في تحقيـق السـلام العـالمي، وفي منـع انـزلاق العـالم نحـو حـرب عالمية أخرى، كما أن إنشاءمنظمة الأمم المتحدة، لم يرق إلى مسـتوى الحكومـة العالميـة وقـد ترتب على ذلك غياب فاعلية القانون الدولي، ومن ثـم عـدم إمكانيـة إقامـة المجتمـع الـدولي المثالي والتخلص من الصراعات والحروب الدولية .

وبذلك فقد ترك غياب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية في النظام الدولي، اثره في تراجع إمكانية وجود نظام قانوني ينظم العلاقات الدولية،[2] وبعبارة أخرى أن غيـاب سـلطة فرض القانون وضمان تنفيذ الأحكام، جعل من القانون الـدولي قـائم عـلى الرضـا وعـلى ارادة الدول فقط، الأمر الذي ادى إلى وسم المجتمع الدولي- بحسب افتراضات المدرسة الواقعيـة - بالفوضوية واللانظام، حيث تصبح العلاقات الدولية فيـه تحـت رحمـة السـلطات التقديريـة للدول المكونة للمجتمع الدولي، و يصبح للقوة القول الفصل.[3]

غير أن أغلب فقهاء القانون الدولي ينظرون إلى ان غيـاب الحكومـة العالميـة، لايعنـي إنّ المجتمع الدولي مجتمع غير منظم، ويفتقد للتضـامن والتكافـل بـين أعضـائه. ذلـك ان حاجـة

---

(1) غراهام ايفانّز و جيفري نوينهام، مصدر سبق ذكره، ص243.

(2) المصدر نفسه، ص 243.

(3) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص 17. كذلك: ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص161.

المجتمعات إلى القانون لتنظيم العلاقة بين افراده تبقى مستمرة، ولايمكن ان يتخلف القانون عن وجود المجتمع، فالقانون "ظاهرة إجتماعية، وهو إذن لا يوجد إلاّ في مجتمع منظم، أو انه منذ ان يوجد يصبح المجتمع الذي يولد فيه مجتمعاً منظماً".[1]

وعلى الرغم من استمرار اعتقاد فقهاء القانون الدولي بأن سيادة الدولة تعدّ من العقبات الأساسية التي تعترض سيادة القانون في مواجهة أشخاصه الدول [2]، فقد شهد القانون الدولي تطوراً خلال تاريخ العلاقات الدولية بوضع قواعد الحرب والسلام، الى جانب قواعد البعثات الدبلوماسية التي إتفقت عليها الدول بموجب إتفاقيات دولية كإتفاقية فينا لعام 1815، أو توافقت عليها عرفياً، فضلاً عن المعاهدات ونظام المؤتمرات، ومن ثم تعزز القانون الدولي بقيام المنظمات الدولية، فالتنظيم الدولي قطع شوطاً كبيراً في تعزيز التعاون والتضامن الدولي، وأصبح من الظواهر المميزة للعلاقات الدولية في القرن العشرين، إذاتسع نطاق المنظمات والمؤسسات الدولية، وتنوعت وظائفها وتشعبت، وأصبح لوجودها وما تضطلع به من ادوار مغزى سياسي لا يمكن التقليل من أهميته [3]، وازداد أهمية التنظيم الدولي، بظهور عصر التنظيم الشامل والذي تجلى بإنشاء عصبة الأمم ومن بعدها منظمة الأمم المتحدة.

ولا شك إنّ التنظيم الدولي، يمثل إتجاهاً فكرياً ترتبط جذوره بتاريخ الفكر السياسي العالمي الداعي إلى تحقيق الأمن والإستقرار في العالم بواسطة حكومة عالمية،[4] - اي ان التنظيم الدولي يسعى إلى إقامة الحكومة العالمية - غير ان واقع العلاقات الدولية، لم يكن مؤهلا لقيام مثل هذه السلطة العالمية، وترك ذلك أثره في قيام المنظمات الدولية بوضعها الراهن.

---

(1) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص 17. كذلك: ريمون حداد، مصدر سبق ذكره ، ص 19.

(2) المصدر نفسه، ص 20.

(3) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 669.

(4) في هذا الصدد ينبغي لنا ان نفرق بين المنظمات الدولية كمؤسسات وبين التنظيم الدولي كفكرة وإتجاه، فالمنظمات تظهر وتزول لأسباب خاصة أو اغراض معينة، اما التنظيم الدولي ففكرة قائمة باقية، وإتجاه راسخ عميق له اهدف يتطلع إلى تحقيقها، ينظر: ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، ط 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008)، ص 10.

وبذلك فقد احتلت نظريات التنظيم الدولي موقعاً بارزاً في المعالجات كافة التي تحاول أن تبحث عن حلول جذرية وناجعة لمشكلة الصراع الدولي، وبصورة عامة تبنى هذه النظريات على المنطق الذي يتصور إمكانية الحد من الصراع الدولي، عن طريق إجراءات وتدابير التعاون الدولي المتبادل الذي يتفاوت في عمقه ومداه من التنظيم الدولي العالمي إلى التنظيم الدولي الإقليمي، إلى التكامل الدولي، إلى الحكومة العالمية .[1]

فالحكومة العالمية عند أنصار التنظيم الدولي، تمثل احدى أشكال التعاون الدولي المتقدم، الذي يأخذ صورة اتحاداً دولياً ينطوي على تشكيل أجهزة مشتركة عليا، في حين ان الشكل الثاني للاتحاد الدولي، تجسده المنظمات الدولية، وهي أبرز صور التعاون الدولي تقدماً في الوقت الراهن[2]، وتمثل المنظمات العالمية ذات الاختصاص الشامل- منظمة الأمم المتحدة- الصورة الأكثر تقدما من بين انوع المنظمات.

ومن هنا فإنّ المنظمات الدولية - كما ينظر إليها المختصون- ومنهم الدكتور (خليل اسماعيل الحديثي) تمثل: "مرحلة من مراحل الإنتقال أو الأمل في الإنتقال نحو سلطة مركزية على نطاق المجتمع الدولي، ومحاولة إحلال قواعد ومبادئ قانون دولي تقوم على أساسه علاقات المخاطبين به، وتحدد حقوقهم وواجباتهم بدلاً من اقتضاء الدول حقوقها بنفسها، وهو منحى فيه شئ غير يسير من المثالية، لكنها مثالية يتطلبها الشروع في إقامة أي نظام قانوني.إذان المنظمة الدولية ليست حكومة العالم المركزية،كما ان المنظمة الإقليميةهي الأخرى ليست حكومة الإقليم المركزية،وانما هي مرحلة وسط بين الفوضى والحكومة المركزية".[3]

---

(1) د.إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 370.

(2) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص ص 32-34.

(3) د. خليل اسماعيل الحديثي، المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعة فهمها، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008)، ص 176.

وبذلك فإنّ التنظيم الدولي ممثلاً بالمنظمات الدولية، يتصف بسمتي الواقعية والعملية في آن واحد، إذ انه يقبل نظام تعدد الدول كحقيقة قائمة، ويحاول من خلال أدواته وأساليبه الخاصة أن يخفف من حدة الصراعات والتناقضات التي تثور وتتفاعل داخله، وأن يرسي أساساً أقوى لدعم إمكانية التعاون الدولي المتبادل، كمقدمة ضرورية ومنطقية نحو تحسين فرص السلام والإستقرارالدوليين، وعليه، تتضح أهمية وجود هذه المنظمات الدولية العالمية والإقليمية، في غياب حكومة عالمية لها سلطات فوق قومية ملزمة للدول والحكومات.[1]

فبسبب الصعوبات التي تقف في طريق إيجاد سلطة عالمية فوق قومية، فإنّه يصبح لا مناص من اللجوء إلى البديل العملي الآخر، في حل النزاعات بالطرق السلمية وتعزيز وتنمية التعاون الدولي، والحد من الصراعات الدولية، عن طريق إقامة مؤسسات دولية لها كيان محدد، وصلاحيات معترف بها ومتفق عليها من قِبَلِ الدول التي تنشئها وتقبل التقيد بما يرد في مواثيقها من أحكام والتزامات.[2]

ومن جهة أخرى يمكن القول، ان المنظمات الدولية بصورة عامة تؤدي دوراً مهماً في خلق وتهيأة البيئة المناسبة للإنتقال بالتنظيم الدولي إلى مرحلة متطورة، قد تنتهي إلى إقامة سلطات عالمية فوق الدول أو حكومة عالمية، ويتضح ذلك عن طريق الاتي :

1. ان المنظمات الدولية كظاهرة حديثة نسبيا، قادت إلى الإنتقال في إدارة العلاقات الدولية من المستوى الثنائي إلى المستوى الجماعي، كما ان اتخاذها شكل الهيئات التي تتصف بالدوام النسبي، وتمتعها بالشخصية القانونية، جعل منها - وفي زمن ليس بطويل -أنّ تصبح ذات أهمية وفاعلية في النظام الدولي.[3]

(1) د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 371.

(2) المصدر نفسه، ص 371.

(3) د. خليل اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 176.

2. اسهمت المنظمات الدولية في تحقيق التعاون والتكامل الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، فالظاهرة المميزة للعلاقات الدولية قبل ميلاد ظاهرة التنظيم الدولي هي ظاهرة الانطواء والعزلة " حيث كانت كل أمبراطورية تتوجس خيفة من غيرها من الأمبراطوريات الأخرى، بل وتتربص بها حتى إذا ما سنحت لها الفرصة التهمتها قبل ان تقع هي بذاتها فريسة للأخرى. وهكذا لم يكن غريبا ان نجد منطق القوة هو الذي يحكم العلاقات الدولية في فترة ما قبل التنظيم الدولي".[1]

في حين ان المنظمات الدولية أخذت تسبغ نوعاً جديداً من العلاقات الدولية -قائمة على التعاون والتكامل - وذلك من خلال الإطار الكبير الذي تؤمنه المنظمات الدولية للمحادثات والعلاقات الدائمة بين الدول. وبذلك فإنّ المنظمات الدولية أصبحت وسيلة مهمة في تحقيق مجتمع دولي منفتح، بعد ان كان هذا المجتمع يتميز بالانغلاق .[2]

3. إن فكرة التنظيم الدولي - وبالأخص التنظيم الدولي الشامل - تنبع في أصولها من هدف أساس هو مواجهة ظاهرة إستخدام القوة في العلاقات الدولية، وتعميم أنماط من العلاقات السلمية قائمة على التعايش والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي المختلفة، وقد تمكن ذلك من تحقيق نصيباً من النجاح في تنظيم التسلح وفي تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، ونصيباً اقل في إيجاد نظام فعال للأمن الجماعي.[3]

4. أدت المنظمات الدولية دوراً مهماً في تطوير قواعد القانون الدولي، إذ كانت هذه القواعد في معظمها من نتاج إتفاق عدد من الدول، ولم تكن تعبر الا عن مصالحها وبمعزل عن عدد كبير من شعوب العالم، في حين إنّ المنظمات الدولية الحالية والتي

---

(1) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص 29.

(2) د.ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 289.

(3) د. خليل اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ص 176-177.

تضم كافة ممثلي الدول، تسمح بوضع تشريعات وقواعد اكثر عدلا، واكثر استجابة لتنظيم و إدارة القضايا العالمية، ووضع ثروات العالم في متناول افراده .[1]

وعلى الرغم من ان المنظمات الدولية، تسهم في توفير بيئة ملائمة لإقامة الحكومة العالمية، إلاّ إنّه لا توجد اليوم منظمة يمكن النظر بإمكانية تطورها لتصبح حكومة عالمية غير الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة السياسية العالمية الوحيدة التي تتمتع بصلاحيات كبيرة، واختصاصات شمولية ومميزات خاصة تؤهلها لذلك، ولذا فإنّالكثير من المنظرين كانوا ومايزالوا يعتقدون بإمكانية تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية.

وذهب معظم المنظرين والباحثين إلى الاعتقاد بأن تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية يتطلب توافر شرطان أساسيان، الأول هو: أن تقتنع الدول الكبرى بضرورة قيام الحكومة العالمية، والشرط الثاني هو: ان تدخل هذه الدول تعدّيلات جذرية في التنظيمات الدولية الحالية تمنحها حيوية وفاعلية وقوة تمكنها من القيام بوظائف الحكومة كلها أو أكبر قدر منها في الأقل.[2]

ويمكن النظر في جملة من الحقائق الموضوعية، التي تجعل الأمم المتحدة المنظمة العالمية الوحيدة التي يمكن ان تتخذ كوسيلة لإقامة حكومة عالمية، بعد إجراء التعديلات اللازمة على ميثاقها وأجهزتها، وأزالة المعوقات التي تقف أمامها، وأهم هذه الأعتبارات تتلخص بالآتي:

1. ان المطالبة بتحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، ليست بالأمر الجديد، حيث ترافقت دعوات الحكومة العالمية منذ بداية تأسيسها.

ففي اثناء التخطيط لإقامة تنظيم دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية، تبنى أحد الاتجاهات فكرة "إقامة تنظيم دولي على اسس مماثلة لتلك التي قام عليها الاتحاد الأمريكي من حفظ السلام في القارة الأمريكية، واستطاع تنشيط التعاون الاقتصادي

---

(1) د. ريمون حداد، مصدر سبق ذكره، ص 290.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 416.

والإجتماعي بين (21)جمهورية، فنجاح هذا الاتحاد كان في رأي بعض أعضاء لجنة شئون ما بعد الحرب صالحاً لان يكون مثلاً يحتذى به في إقامة التنظيم الدولي الجديد، لينجح في إدارة شئون العالم، كما نجح الاتحاد الأمريكي في إدارة شئون امريكا "، الا ان هذا الرأي لم يلق القبول الكافي. (1)

وبعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة، لم تكف الدعوات إلى ضرورة إصلاحها وتحويلها إلى حكومة عالمية، فكتب (ايميري ريفيز) كتابا بعنوان (تشريح السلام في العام 1945)، جادل فيه بضرورة الاستعاضة عن الأمم المتحدة بحكومة عالمية فيدرالية، لانه اعتقد بأنّنظام الأمم المتحدة لايعدو ان يكون " جمعية للدول القومية، لا يمكنها ان تمنع اندلاع حربا جديدة ". واعطى هذا الكتاب دعما لمطالبات الجمعية الفدرالية العالمية-فيما بعد -بضرورة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة، وتحويلها إلى حكومة عالمية. (2)

فمنذ العام 1947، بدأت الجمعية الفدرالية العالمية تنادي بتحويل الأمم المتحدة إلى اتحاد عالمي، وكانت تأمل ان تتم مراجعة ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمرالجمعية العامة في العام 1955، وفق ما قررته المادة (109) من الميثاق، وان تستغل هذه الفرصة لتطوير منظمة الأمم المتحدة وتحويلها إلى اتحاد عالمي (حكومة عالمية) .(3)

فضلا عن ذلك فقد ظهرت الكثير من الاقتراحات والمشاريع، تقدم بها المفكون واساتذة القانون الدولي، خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، دعت جميعها إلى تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية.

---

(1)د. بطرس بطرس غالي، مصدر سبق ذكره، ص 80.

(2)Nicholas Hagger, The World Government A Blueprint For A Universal World State,(Winchester, UK - Washington, USA: O-Books, 2010),pp.23-24.

(3)Jon A. Yoder, Op. Cit. pp. 109-110.And Also See: Richard V.Carter ,Survival Meetings ,High Lights Of The World Government Movement ,1947 To 1952 A Personal Journey,(USA,Writers Club Press, 2001), pp.87-99.

وعلى المستوى الرسمي للأمـم المتحـدة، فقـد دعـا الأمـين العـام للأمـم المتحـدة الأسـبق، (يوثانت) في العام 1962 إلى إقامة الحكومة العالميـة في خطـاب ألقـاه في السـويد، وفي العـام 1965 أنشا تجمعية الفيدرالية العالمية مكاتب لها بالقرب من منظمة الأمم المتحدة، وقدمت اقتراحات لإجراء تعدّيلات على ميثاق الأمـم المتحـدة، تضـمنت توسـيع عـدد أعضـاء مجلـس الأمن وجعله أكثر تمثيلا، وإنشاء محكمـة دوليـة ذات اختصـاص اجبـاري، وتحويـل الجمعيـة العامة إلى برلمان عالمي منتخـب. كـما وإقترحـت تشـكيل وإقامـة لجنـة التنميـة المسـتدامة، والهيأة العامة للتنمية الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية.[1] ولكن مع اشتداد الحرب البـاردة وتقسيم العالم على معسكرين متعارضين أيديولوجياً، أصبح ينظـر إلى الحكومـة العالميـة عـن طريق سيطرة أحد العملاقين، ففي حال انتصاره، وبـذلك فقـد تراجعـت إلى حـد كبـير فكـرة إقامة حكومة عالمية فيدراليـة.[2]ومـع انتهـاء الحـرب البـاردة عـاود المنظـرون والبـاحثون إلى الدعوة لإقامة الحكومة العالمية عن طريق الأمم المتحدة.

2. تمثل الأمم المتحدة البديل المناسب لإدارة النظام العالمي والتعامل مع المشكلات والمخـاطر العالمية المتنوعة، إذا ما تم تعزيز سلطتها وصلاحيتها، لتكون سلطة عالمية فوق الـدول، إذ لم يؤسس نظام عالمي بعد الحرب البـاردة،الأمر الـذي يـدعو إلى تكييـف وإصـلاح النظـام القديم ليكون اكثر جدارة وقدرة على إدارة النظام العـالمي، فقـد اسـتطاع مؤسسـو الأمـم المتحدة إقامة نظام دولي جديد، بعد الحرب العالمية الثانيـة، يختلفعـنما كـان عليـه بعـد صلح (ويستيفاليا) في العام 1648أو معاهدة (فيينا) في العام 1815، بل اختلف أيضـا عـن النظام الدولي الذي شهده العالم في العام 1919، لأنه جمع الدول الكـبرى جميعـاً في إطـار واحـد - بمـا في ذلـك الولايـات المتحـدة الأمريكيـة - وأعطـى المنظمـة الدوليـة الجديـدة صلاحيات أوسع لمعاًلجة المسائل الإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي يعتقد أنها جـرت الشعوب إلى حلبة الصراع.[3]

---

(1) Nicholas Hagger, Op.Cit, p.44.

(2) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 413-414.

(3) بول كينيدي، برلمان الانسـان الأمـم المتحـدة: المـاضي، الحـاضر، المسـتقبل، ترجمـة: رؤف عبـاس، ط1، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008)، ص82.

ومع أن نظام الأمم المتحدة قد وضع آليات لضمان السلم والأمن الدوليين، إلاّأنّ ماشهده العالم من تحول النظام الدولي إلى القطبية الثنائية، قد حد بشكل كبير من تفعيل نظام الأمن الجماعي، فضلاً عن انعكاسه على جميع القضايا التي تعاملت معها منظمة الأمم المتحدة.

وقد شكل هذا الواقع مـأزق الأمـم المتحـدة الـدائم، فمنـذ قيامهـا تناقضـت طموحاتهـا الواسعة تناقضاً حاداً مع الاحتكاكات المتواصلة بين الشعوب والحكومات، والمطالـب العنيـدة للدول، وأصبحت أكبر التحديات التي تواجه الأمم المتحدة تتمثل بالفجوة شديدة الاتساع بين أهدافها وطموحاتها وبين قدراتها الحقيقة.[1]

ومع ذلك فقد استمرت منظمة الأمم المتحدة في الوجود، ولعل الرئيس الأمـريكي الاسـبق (داويت إيزنهاور)استطاع تقديم تبريـر لمهمـة المنظمـة الدوليـة، عنـدما قـال: "سـتظل الأمـم المتحدة تمثل أفضل آمال البشرية من حيث التنظـيم، حيـث تسـتبدل ميـدان الحـرب بمائـدة التفاوض، وذلك على الرغم كل ما يشوبها من عيوب وإخفاقات قد تؤخذ عليها". ولكن يظـل هذا التبرير بعيداً تمام البعد عن طموحات بالفيدرالية العالمية التي تجمع دول العالم معـاً في إطار القانون الدولي .[2]

وبسبب من ظهور الكثير من المشكلات والتحديات العالمية، وعدم قـدرة النظـام العـالمي بعد الحرب الباردة على إيجاد بديل واضـح للتعامـل مـع هـذه المشـكلات والتحـديات، فـإنّ الاتجاه العالمي يدفع إلى تعزيز التعاون والتنسيق العالمي عبر منظمة الأمم المتحدة، وقد عـبر عن ذلك الامين العام للامم المتحدة السابق (كوفي عنان) عند تسلمه جائزة نوبل للسلام عـام 2001 قائلا: "ان هذه الحقبة مـن التحـديات العالميـة، لاتـترك لنـا خيـار سـوى التعـاون عـلى المستوى العالمي".[3]

---

(1) المصدر نفسه، ص84، كذلك :يوسي ام هانيماكي، الأمم المتحدة، مقدمـة قصـيرة جـدا، ترجمـة: محمـد فتحي خضر، ط1 (القاهرة: كلمات للترجمة والنشر، 2013)، ص ص 10-11.

(2) نقلا عن: بول كينيدي مصدر سبق ذكره، ص84.

(3) يوسي ام هانيماكي، مصدر سبق ذكره، ص 28 .

إلى جانب ذلك، فإنّ المعوقات التي تحول دون تطبيق نظام الأمن الجماعي بفاعلية ما تزال قائمة على الرغم من انتهاء الحرب الباردة وتغير النظام الدولي، فتشغيل نظام الأمن الجماعي يبقى امراً مشكوكاً فيه في ظل الواقع الدولي الراهن [1]، الأمر الذي يقود إلى التفكير في إقامة حكومة عالمية كبديل اكثر قدرة على تحقيق السلام والإستقرار العالمي،[2]ومواجهة التحديات العالمية الجديدة، التي لايمكن معالجتها عن طريق آليات ووسائل النظام الدولي القائمة الأن، بسبب الخلل الكبير الذي تعانيه الأمم المتحدة، وهكذا فإنّ التغير في طبيعة النظام العالمي وتعدّد وتنوع المخاطر والمشكلات العالمية كله يتطلب شكلا جديداً لإدارة العالم، ويمثل نظام الحكومة العالمية عن طريق الأمم المتحدة احد البدائل التي يمكنها تحقيق السلام العالمي ومواجهة التحديات العالمية.

3. تُعدّ الأمم المتحدة المنظمة الدولية الوحيدة التي تتمتع بالعضوية العالمية، وتمتاز بتعدّد الاختصاصات[3]، فقد شهد التنظيم الدولي في عصر الأمم المتحدة تطوراًمهماً، يتمثل بأن جميع دول العالم قد أصبحت ولأول مرة في التاريخ داخل إطار مؤسسي واحد، وهي ظاهرة لم يعرفها التنظيم الدولي منذ ظهور الدول القومية. " ولأول مرة تتطابق حدود التنظيم الدولي جغرافياً ووظيفياً، مع حدود النظام الدولي مع فارق مهم، وهو

---

(1) من اسباب ضعف إمكانية تطبيق نظام الأمن الجماعي هو انه ينشد وحده سلطة القمع وجعلها في يد سلطة مركزية، فما يزال هذا الأمر غير مقبول على نطاق المجتمع الدولي، ليس لأنه يقترب من اهم خصائص الحكومة العالمية فحسب، بل لان سلطة القمع بذاتها تستلزم عقيدة قتالية، لكل أولئك المشاركين فيها مع شعور موحد بان هنالك مثلاً وقيماً يذودون عنها، وينبغي أن تملك هذه السلطة قوة طاغية دونها أية قوةاخرى على الساحة الدولية، وانها ذات سرعة وفاعلية تجعلانها ذات جاهزية عالية الأداء، وان تتحلى بالقسط والأنصاف وهي تمارس معها في دفاعها عن الضحية ضد المعتدي بغض النظر عن اسم الضحية أو المعتدي وهي في مجملها خصائص استطاع المجتمع الداخلي أن يتمثلها، لكن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن إدراكها، ينظر د. خليل اسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص ص 176- 177.

(2) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 337.

(3) حول عمومية الاختصاصات للامم المتحدة وإمكانية قيام الأمم المتحدة بممارسة اختصاصات تنطلق من فحوى الميثاق وليس من نصوصه فحسب ينظر:د. حازم محمد عتلم، منظمة الأمم المتحدة، دراسة تحليلية في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012)، ص 47.

أن العضوية في التنظيم الدولي هي للدول في حين في النظام الدولي هيلكل الفاعلين الدوليين سواء كانوا دولاً أم لا، كما انه ولأول مرة أيضا في تاريخ البشرية، تتحول الكرة الأرضية كلها إلى وحدة واحدة أو ما يشبه الجسد الواحد الذي ترتبط أجزائه معاً بشبكة هائلة ومعقدة من المصالح ".[1]

4. استطاعت الأمم المتحدة على الرغم من المعوقات التي وقفت عقبة في طريق تحقيق أهدافها، ان تنجح في تحقيق بعض الأنجازات، في مجالات عدة وعن طريق أجهزتها الرئيسة وبالتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة .كما كانت بمثابة المنتدى العالمي الكبير الذي تعرض به القضايا العالمية للحوار وتستمع به لوجهات النظر المختلفة.

وتتضمن النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة، انجازاتها في مجال تصفية الإستعمار، ودعم وتطوير مبادئ حقوق الإنسان، فضلاً عن المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، والقضايا العالمية الأخرى كالأزمة السكانية والفقر والبيئة وغيرها، إلى جانب تحقيقها بعض الانجازات المحدودة في الجوانب الأمنية والمتعلقة بتشكيل قوات حفظ السلام لمراقبة تطبيق قرارات وقف اطلاق النار والفصل بين المتحاربين.[2]

وكما هو معروف فإنّ سبب تعطيل عمل نظام الأمن الجماعي، يعود إلى عدم توفر أجماع القوى الخمس دائمة العضوية حول معظم المسائل والقضايا الدولية، ولذا فقد عطل دور الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، اما في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، فعلى الرغم من نجاح الأمم المتحدة في تحقيق بعض الانجازات، والبعض الآخر تقع مسئوليته على مجتمع الدول، إلاّ أنّها لم تقوَ مثلا على معالجة ما تراكم في دول العالم الثالث من التركة الأستعمارية، ولم تتمكن من أن تعالج الفشل في السياسات الإقتصادية التي انتهجتها قيادات دول العالم الثالث.[3]

---

(1) د.حسن نافعة و د .محمد شوقي عبد العال،التنظيم الدولي،(القاهرة،مكتبة الشروق الدولية،2002)، ص 464.

(2) ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي (بيروت: رشاد برس، 2010)، ص ص 109-122.

(3) د. ابراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، ط1 (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013)، ص 106.

5. ان قدرة الأمم المتحدة على التكيف مع ظروف البيئة الدولية وتطورها، وَلَدَ ثقة كبيرة في قدرتها على الأستمرار، فحتى في أصعب الظروف التي مرت بها الأمم المتحدة خلال الحرب الباردة، فقد استطاعت ان تستحدث آليات جديدة في مجال حفظ السلم الدولي - بسبب تعطيل نظام الأمن الجماعي - لم ينص عليها في الميثاق شملت إرسال قوات تابعة للأمم المتحدة (قوات حفظ السلام)، لغرض الاشراف على وقف أطلاق النار بين المتحاربين، ومراقبة حركة القوات أو لتنفيذ مجموعة من المهام الأخرى.[1]

وبعد انتهاء الحرب الباردة، استطاعت الأمم المتحدة ان تطور وتستحدث وسائل وآليات جديده للقيام بأعمالها التي بدت نوعا ما مختلفة عن ما كانت عليه في الحرب الباردة. وهو ما يبرز بشكل واضح في المجال الإنساني إذ تحولت مهمة الأمم المتحدة من منظومة دولية تهدف إلى منع الحروب بين الدول، إلى منظومة يمكن إن تساعد أيضا في حماية مواطني الدول من جرائم وانتهاكات حقوق الإنسان.[2]

فقد أقرت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - بالأجماع - خلال مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 تأييد مبدأ(مسئولية الحماية)، ويؤكد هذا المبدأ إنّه في حالات قيام الدول بارتكاب جرائم جماعية ضد مواطنيها أو فشلها في حمايتهم من مثل هذه الجرائم، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسئولية التدخل عند الضرورة لحماية أرواح المدنيين، وقد تمكنت الأمم المتحدة أيضا من إنشاءالمحكمة الجنائية الدولية في العام 2002، وإنشاء لجنة جديدة لبناء السلام في العام 2005، تهدف إلى حماية الشعوب، وجعلها بمنأى عن الوقوع مجددا في دوامة الصراع، بعد إن يتم التوصل إلى إتفاق سلام. وفي العام 2006 تمت الموافقة على تأسيس (الشرطة الدائمة) التابعة للأمم المتحدة وقد بدأ عملها في العام

---

(1) د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1995)، ص 142.

(2) دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشراقية، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1(ابو ظبي: مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص ص 40-41.

2007 وهدف هذه القوة المؤلفة من 50 إلى 100 من الضباط، هو تحسين عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة وتم تفعيل عملها بالفعل في بعض دول العالم.[1]

كما انشات الأمم المتحدة في العام نفسه الصندوق المركزي لمواجهة الطوارى (**CERF**)، بهدف توفير الأموال في الساعات الأولى من حدوث اي أزمة، مما يسمح لوكالات الأمم المتحدة ببدء العمل على الفور. وفي عام 2010 دمجت الأمم المتحدة أربعة برامج متميزة لإنشاء(هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من اجل تبسيط وتسريع أهدافها في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.[2]

وتكشف هذه التطورات عن قدرة الأمم المتحدة على التكيف والتحول مما يجعل منها منظمة حيوية قابلة للتطور والتكيف وفقا للتغيرات في النظام العالمي.

6. وأخيرا فإنّ الأمم المتحدة تمتلك ميثاقاً عالمي الأهداف والمبادئ، تتشابه الأهداف الرئيسة التي ينص عليها، مع أهداف الحكومة العالمية، كما انه يعد اليوم بمثابة (دستور عالمي)، له قوة وتأثير على دول العالم، فضلا عن أنها تملك أجهزة وسلطات تشابه، السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتي يتعين ان تكون للحكومة العالمية، غير أنّها تفتقر للكثير من السلطات ومقيدة بسلطة وسيادة الدول الكبرى على وجه التحديد.

ومما تقدم، تظهر هذه الحقائق إنّ الأمم المتحدة هي المنظمة الدولية الوحيدة التي يمكن تطويرها وإصلاحها لغرض تعزيز سلطتها العالمية، لتكون حكومة عالمية. ولكن تبقى المشكلة الأساسية التي تواجه الحكومة العالمية، هي مشكلة كيفية الإنتقال إلى نظام الحكومة العالمية، وبصورة ادق كيف يمكن ان تتحول الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تؤدي بنا للبحث عن ماهية الخيارات المطروحة والتي يمكن عن طريقها تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، وهو ما سنناقشه آنفا.

---

(1) دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي ، مصدر سبق ذكره، ص ص42-46.
(2) المصدر نفسه، ص ص 46-48.

المطلب الثاني: خيارات تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية :

من الصعب بمكان التنبؤعن كيفية إقامة الحكومة العالمية، ولكن يبدو ان الأنطلاق عن طريق الأمم المتحدة أكثر رجحاناً من غيره من الوسائل، وعلى الرغم من تعدّد وتداخل المقترحات والأفكار التي تناولت موضوع مستقبل الأمم المتحدة، وارتباط بعض هذه المقترحات بمشاريع وأفكار حول جعل الأمم المتحدة حكومة عالمية، فإنّه يمكن من خلال تتبع ودراسة هذا الموضوع، ان نحدد خيارات أساسية تمثل أبرز الاتجاهات التي تنظر بإمكانية تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، والتي يبدو ان بعضها مازال يواجه بمعوقات كبيرة، في حين يبدو ان هناك خيارات أخرى يمكن ان تكون متاحة، في ضوء ما يشهده العالم من تطورات كبيرة في النظام العالمي. وهكذا فإنّ دراسة واقع الأمم المتحدة المعاصر، والتوقعات بشأن تطورها المستقبلي، وإمكانية قيام الحكومة العالمية عن طريقها، يظهر وجود الخيارات الاتية:

أولا: استمرار الوضع الحالي للامم المتحدة وتفعيلها عن طريق إتفاق دولي.

يشير هذا الخيار إلى إمكانية التمسك بالأمم المتحدة في وضعها الحالي دون إجراء اي تعدّيل على ميثاقها، إلى جانب تقوية إتفاقيات القوة الدوليةالكبرى على تفعيل الأمم المتحدة، وإستخدام مواد قانونية وسياسية أخرى غير دستورية - اي لم ترد في ميثاق الأمم المتحدة - مثل المعاهدات الدولية لحل الخلافات بين الدول،[1] والإتفاق على كيفية إدارة القضايا العالمية والتصدي للمخاطر التي تواجه السلام العالمي. ويبدو إنّ هذا الخيار يرى اصلا إنّ نظام الأمم المتحدة يشابه إلى حد كبير نظام الحكومة العالمية، وان تفعيل هذا النظام متوقف على إتفاق الدول الكبرى، وعلى وجه الخصوص الدول الخمس دائمة العضوية.

فالأمم المتحدة -كما أراد لها مؤسسوها ان تكون-تمثل أبرز صورة للسلطة العالمية العليا التي تجسد القانون الدولي،[2] غير ان اختلاف وصراع الدول الكبرى حال دون

(1) Nicholas Hagger,Op.Cit,p.73.

(2) Ibid,p.80.

ذلك، وبهذا الصدد فإنّ تقرير (لجنة إدارة شئون المجتمع العالمي) يرى "إنّ اكبر العيوب في الأمم المتحدة، لم تكن عيوبا هيكلية بل كانت عيوباً جماعية للدول الأعضاء، ويصدق هذا على فصل المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة في تحقيق أهداف الميثاق وفشل مجلس الأمن في إقامة نظام أمني عالمي فعال".[1]

ويمثل هذا الخيار احد الاوضاع البديلة الممكنة لتطور بنية النظام الدولي في المستقبل، كما تصوره (هيدلي بول)، فقد أُطلق عليه تسمية (تضامن الدول)، ويتجسد هذا البديل ببنية تكون فيها الأمم المتحدة - أو اي هيأة مماثلة تقوم على أساس من التعاون بين دول ذات سيادة على أساس عالمي- قد أصبحت القوة السائدة في السياسة العالمية،ويوصف مثل هذا الوضع بحالة يكون فيها ميثاق الأمم المتحدة مطبقاً من قبل الدول الأعضاء، بالطريقة التي كان يأمل مؤسسو المنظمة أن يطبق بها، اما بالنسبة لـ(بول) فإنّ من شأن هذا الوضع التضامني ان يجعل من الدول التي تعارض إنشاءحكومة عالمية، تسعى مع ذلك عبر التعاون الوثيق فيما بينهما والالتزام الوثيق بالمبادئ الدستورية للنظام، والذي وافقت عليه - أي ميثاق الأمم المتحدة - إلى توفير بديل عن الحكومة العالمية .[2]

وعلى وفق هذا الخيار فإنّ الحكومة العالمية أو السلطة العليا يمكن ان تتحقق بمجرد إتفاق الدول على تفعيل الأمم المتحدة، وتفعيل إتفاقيات ومعاهدات أخرى تعزز من قدرتها على إدارة العالم، ذلك لأن ميثاق الأمم المتحدةوهيكلها التنظيمي، يتضمن جزءً مهماً من مرتكزات وأسس الحكومة العالمية أو في الأقل أسس إقامة سلطة عالمية عليا، ويتضح ذلك بالآتي:

1. ان طبيعة الأهداف والمقاصد التي أنشات من اجلها الأمم المتحدة، تتشابه بصورة كبيرة مع الأهداف التي حددها المفكرون والباحثون لبناء الحكومة العالمية.

---

(1) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 254.

(2) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص 329.

إذ تتحدد أهداف الأمم المتحدة، كما نصت عليه المادة الأولى من الميثاق بـ: "حفظ السلم والأمن الدوليين .. وإنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس أحترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخإذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام، وتحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإنسانية، وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا.وجعل هذه الهيأة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة." [1]

ويتفق الباحثون المتخصصون وشراح الميثاق، بأن حفظ وضمان السلم والأمن الدوليين يمثل هدف المنظمة الرئيس بأمتياز، إذ كرس مشرعو ميثاق الأمم المتحدة تأسيس المنظمة العالمية بغية إحقاقه، وهو أمر طبيعي دفعت أليه الظروف التي رافقت كتابة مشروع ميثاق الأمم المتحدة، حيث كتب ابان الحرب العالمية الثانية، بغية مواجهة ثغرات عهد عصبة الأمم، التي لم تتمكن من منع اندلاع حرب عالمية ثانية، بل ان حقيقة إنصراف منظمة الأمم المتحدة إلى اعطاء الأولوية من بين أهدافها لضمان السلام العالمي، إنّما كانت قد توجته إستهلاله ديباجة ميثاق الأمم المتحدة[2]، التي نصت على " نحن شعوب الأمم المتحدة قد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب، التي في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين احزاناً يعجز عنها الوصف.. ولهذا فإنّ حكومتنا .. قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا، وأنشات بمقتضاه هيأة دولية تسمى الأمم المتحدة "،[3] وبهذا القدر نفسه من الإهتمام، أكد منظرو الحكومة العالمية على أهمية تحقيق السلام العالمي عن طريق الحكومة العالمية، بل وقد جعلوا من هذا الهدف الأساس

(1) ينظر: نص ميثاق الأمم المتحدة على موقع منظمة الأمم المتحدة في الانترنت على الرابط الآتي:
http://www.un.org/ar/documents/charter

(2) د. حازم محمد عتلم، مصدر سبق ذكره، ص 201.

(3) ينظر نص ديباجة ميثاق الأمم المتحدة على موقع منظمة الأمم المتحدة في الانترنت على الرابط الآتي:
http://www.un.org/ar/documents/charter

الذي تبنى عليه ضرورة إقامة الحكومة العالمية، اما بالنسبة لبقية الأهداف التي حددها الميثاق، فإنّها تشكل مقاصد متممة لتحقيق السلم والأمن الدوليين وداعمة له، كما ان هذه الأهداف بجموعها لا يمكن ان تتحقق في ظل غياب السلم والأمن الدوليين.

وإلى جانب ذلك فإنّ تحقيق العدالة العالمية، مَثّلَ احد المضامين التي تعمل الأمم المتحدة على تحقيقها، فقد أقام ميثاق الأمم المتحدة رابطًا بين الأمن الدولي والفقر في العالم، إذ " آمن مؤسسو الأمم المتحدة بأن الحرب العالمية الثانية، جاء تنتاجاً للكساد العظيم الذي ضرب العالم في ثلاثينيات القرن العشرين. فالاضطراب الإقتصادي والذي تحول إلى اضطراب سياسي، مهَّد بدوره الطريق لأعتلاء النازيين السلطة في ألمانيا، لذا فإنّ احد الأهداف المحورية للأمم المتحدة كان منع أي اختلال اقتصادي مشابه لما قد يتمخض عنه من تداعيات سياسية. وقد أمل المؤسسون في منع الانهيار الإقتصادي والحرب والثورة بواسطة جرعة من الإصلاحات الإجتماعية الديمقراطية والتنسيق السياسيين الحكومات ".[1]

فقد جاء في مضمون المادة (55) من الميثاق بأن الأمم المتحدةسوف تعمل على النهوض بمستوى أعلى لمعيشة الشعوب، وتحسين أحوال العمل وتحقيق التقدم الإقتصادي والإجتماعي والتنمية، والوصول إلى مستويات أفضل لعيش العالم في ظل الحرية واحترام حقوق الإنسان، ومن إجل قيام علاقات سلمية وودية بين الأمم[2]،ومع ان نظام حفظ السلم والأمن الدوليين، والذي حدد ميثاق الأمم المتحدة لم يفعل بسبب توقفه على إتفاق الدول الخمس دائمة العضوية، بعدم إستخدام حق النقض، فإنّ الإتفاق الدولي المشروط في هذا الخيار، لاشك انه سيطلق يد مجلس الأمن للقيام بواجبه في حفظ السلم والأمن الدوليين.

---

(1) يوسي ام هانيماكي، مصدر سبق ذكره، ص 95.

(2) ينظر: نص المادة (55) من الفصل التاسع من ميثاق الأمم المتحدة فيالانترنت على الرابط الآتي:
http://www.un.org/ar/documents/charter

كما أن تحقيق العدالة العالمية - المحدد مضمونها في الميثاق- وإن لم يكن ثمة إتفاق قط حول الكيفية التي ينبغي تحقيق هذا الهدف عن طريقه،[1] فإنّ إتفاقا دولي على تفعيل ميثاق الأمم المتحدة، لابد من أنه سيوفر فرص للعمل على تحقيق العدالة العالمية وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، فعلى سبيل المثال يطرح البعض إمكانية بعث الحياة في مجلس الوصاية، والذي يكمن هدفه الأساس - حسب المادة(76) من الميثاق- بتحقيق التقدم السياسي والإقتصادي والإجتماعي والتعليمي في البلاد المعنية، والمساعدة على تقدمها وتطورها لتحكم نفسها بنفسها على وفق إرادة شعوبها، فالتوسع في تفسير هذه المادة، يجعلها تشمل جهود الأمم المتحدة في الحاضر والمستقبل لمساعدة الدول الضعيفة أو (المنهارة) على إستعادة استقلالها وسيادتها [2]،وحفظ السلم الدولي، فهذه الدول- والتي أصبحت تُعرف بالدول الضعيفة أو الفاشلة - بعد ان نالت استقلاله، تعاني اليوم من اضطرابات، وصراعات داخلية تهدد استقلالها وسيادتها، وهي تحتاج إلى الدعم الدولي لبناء نظام سياسي مستقر، وتحقيق نمو اقتصادي يسهم في تعزيزه والارتقاء بالواقع الإجتماعي والصحي والتعليمي.

كما يتوقع عقد إتفاق دولي بين الدول الكبرى على وجه الخصوص، بأنّه سيتيح لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسة، ممارسة أعمالها بفاعلية اكبر تضمن تحقيق المقاصد والأهداف التي حددها الميثاق، كما سيتيح للأمم المتحدة دورا اكبر في توجيه برامج وأنشطة الوكالات الدولية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، لتنمية التعاون الدولي، والإسهام في دعم وتطوير وتنمية دول عالم الجنوب.

2.ان أجهزة الأمم المتحدة الرئيسة، تشبه - إلى حد ما - تركيبة اجهزة الحكومة العالمية، ليس بالشكل فحسب بل حتى في طبيعة الوظائف والمهام .

---

(1) يوسي ام هانيماكي، مصدر سبق ذكره، ص95 .

(2) بول كينيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 365-366.

فالجمعية العامة هي بمثابة الجهاز الذي يمثل الوظيفة التشريعية العالمية، بوصفها الفرع الرئيس الذي تمثل فيه الدول الأعضاء كافة، ويمكن القول "إن الجمعية العامة أضحت أكثر قرباً إلى شكل البرلمان العالمي أو برلمان الإنسان " لارتفاع عدد أعضائها بحيث شملت كل دول العالم تقريبا، ولأنها تقوم أيضا على مبدأ التمثيل، فالمندوبين فيها يمثلون دولهم ويتحدثون باسمها، بغض النظر عن كون حكومات تلك الدول منتخبة ديمقراطياً أم لا.(1)

ويتحدد الدور الأبرز للجمعية العامة اليوم، بوصفها مقياساً للرأي العام العالمي، حيث يحتشد في اجتماعها السنوي الوفود من مختلف أنحاء العالم، ورءوساء الدول والحكومات يلقون خطاباتهم أمامها، وتكون اشبه بـ(الندوة السياسية الدولية) حيث ان كل الدول تستطيع ان تناقش وتعلن مواقفها من كل المسائل الدولية.(2)

وكثيراً ما طالبت الأمين العام بإصدار تصريحات حول المسائل العالمية الحرجة، كما أنها كانت القوة المحركة وراء تنظيم مؤتمرات دولية عن حماية البئية، والسكان، والمخدرات، والمرأة وحقوق الإنسان، وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد جاءت الآثار النسبية لتلك المؤتمرات وما ترتب عليها من تغييرات لتؤكد أن أداء الجمعية العامة يتسم بالإيجابية عندما تركز جهودها على الأجندات "الناعمة" للأمم المتحدة.(3)

أما بالنسبة لقرارات الجمعية العامة فكما ان لها قرارات ملزمة في الجوانب الإجرائية، بحسب ما حدده الميثاق، فإنّها تملك أيضا الحق في إصدار التوصيات في قضايا حفظ السلم والأمن الدوليين - بشرط ان لا تكون القضية معروضة أمام مجلس الأمن - كما تملك الحق في إصدار التوصيات في كل ماله علاقة بتنمية التعاون الدولي وفي كل المجالات، ومع ان هذه التوصيات لا تملك القيمة القانونية الملزمة، فإنّها تشكل قيمة

(1) بول كينيدي، مصدر سبق ذكره، ص 295.

(2) المصدر نفسه، ص 298، كذلك: د. ابراهيم مشورب، مصدر سبق ذكره، ص64.

(3) المصدر نفسه، ص 299.

أدبية وسياسية، لا يمكن الاستهانة بها، إذ أنّها بمثابة تعبير عن الأهداف التي تنشد الأمم المتحدة تحقيقها .[1]

فقد شكلت الكثير من القرارات التي أصدرتها الجمعية العامة، خطوة مهمة على طريق اعداد المعاهدات والإتفاقيات الدولية مثلا لإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومعاهدة منع كل أشكال التمييز العنصري وغيرها [2]، والتي أصبحت معايير لها قوة ملزمة، خاصة مع شروع الأمم المتحدة بالتدخل الدولي لغرض حماية هذه الحقوق في العديد من الدول، وعدّ ان اي إنتهاك حقوق الإنسان من شأنه ان يهدد السلم والأمن الدوليين. [3] كما تقوم الجمعية العامة في العديد من الحالات ايضاً، بوظيفة مؤتمر ديبلوماسي، حيث تقر في دورات انعقاده العديد من الإتفاقيات الدولية، كما تشهد هذه الدورات اعداد مشاريع وإتفاقيات دولية.[4]

وبذلك فإنّ الجمعية العامة أقرب ماتكون سلطة تشريعية عالمية، حيث يمكن لها مع الأختصاص الشامل الذي تتمتع به والتمثيل الدولي الواسع، ان تتوسع في معالجة القضايا العالمية وان تكتسب توصياتها قوة مضافة، وتتمكن من تطوير إتفاقيات عالمية في مجالات متعددة، في الوقت الذي يتحقق فيه افتراض التضامن العالمي أو إتفاق القوى الكبرى، حيث سيفسح المجال أمام تفعيل سلطة الجمعية العامة لتنظيم الشئون والقضايا العالمية.

اما مجلس الأمن فإنّه يعد الأداة التنفيذية الرئيسة للمنظمة، وهو اشبه ما يكون بالسلطة التنفيذية العالمية، وعليه تقع مهمة حفظ السلم والأمن الدوليين، ولكي يؤدي عمله هذا على نحو سريع وفعال فقد عهد إليه أعضاء المنظمة بالتبعات الرئيسة المتعلقة بهذه المهمة،

---

(1) للمزيد حول تحليل القيمة القانونية لتوصيات الجمعية العامة. ينظر: د. حازم محمد عتلم، مصدر سبق ذكره، ص ص420- 428.

(2) د. ابراهيم مشورب، مصدر سبق ذكره، ص 65.

(3) للمزيد ينظر: د. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الانساني، ط1، (القاهرة :دار العربي للنشر والتوزيع، 2011)، ص ص 161-169.

(4) د. ابراهيم مشورب، مصدر سبق ذكره، ص 65.

وأنابوه مناب أنفسهم للقيام بالواجبات التي تفرضها عليه مقتضيات هذه الوظيفة، على وفق ما تقرره (المادة 24) من الميثاق.[1]

وبناءً على هذا التفويض العام، يمارس المجلس اختصاصه في ميدان حفظ السلم والأمن الدوليين، أو إعادتهما إلى نصابهما، عملاً بأحكام الفصلين السادس والسابع من الميثاق ويتعهد أعضاء المنظمة " بقبول قرارات المجلس وتنفيذها " بحسب (المادة 25) من الميثاق.[2]

ويمكن هنا أن نميز بين حالتين لدور مجلس الأمن فى حفظ السلم والأمن الدوليين، الحالة الأولى هي: تسوية المنازعات بالطرق السلمية، وقد نظم الفصل السادس من الميثاق اختصاصات وسلطة مجلس الأمن في سبيل حل المنازعات حلاً سلمياً.[3]

والحالة الثانية هي: وجود تهديد للسلم أو إخلال به أو وقوع عدوان، وعندئذ فقد أجاز الميثاق لمجلس الأمن اتخاذ تدابير أشد صرامة، إذ أباح له اتخاذ إجراءات عقابية قد تصل إلى حد أستعمال القوة لمنع خطر تهديد الأمن والسلم الدوليين أو قمع العدوان، وهذا ما تضمنته نصوص الفصل السابع من الميثاق.[4]

وفي ضوء ذلك فإنّ مجلس الأمن يمتلك سلطات واسعة وملزمة، إذ يمكنه ان يتدخل لغرض حفظ السلم والأمن الدوليين، بصفته سلطة ردع مهمتها حفظ السلم أو إعادته إلى نصابه، كما أن لمجلس الأمن سلطات تقديرية وفعلية كبيرة، فهو الذي يقررما إذا كان الذي وقع يشكل عدواناً أو تهديداً للسلم أو إخلالا به، كما نصت المادة (39) من الميثاق.[5]

---

(1) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص ص321- 322. كذلك: يراجع نص المادة (24) من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة.

(2) ينظر: نص المادة (25) من الفصل الخامس من ميثاق الأمم المتحدة.

(3) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص ص321- 322.

(4) المصدر نفسه، ص ص322- 323.

(5) ينظر: نص المادة (39) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتبدو سلطة الأمم المتحـدة واضـحة ومؤكـدة وملزمـة عنـد تـدخل مجلـس الأمـن وفقـا للفصل السابع من الميثاق، واياً كانت التدابير والإجراءات التي يقررهـا في هـذه الحالـة فإنّهـا تصبح ملزمة في مواجهة الدول الأعضاء كافة، وبالتالي يمكن القول إنّه في هذا النطاق وفي تلك الحدود -اي في الحدود التي يتصرف فيها مجلس الأمن طبقاً للفصل السـابع - تتحـول الأمـم المتحـدة إلى سـلطة فـوق الـدول وتصـبح قراراتهـا آوامـر واجبـة النفـاذ في مواجهـة الـدول الأعضاء.[1]

وتوصف السلطة التي يتمتع بها مجلس الأمن، بانها سلطة تكاد تكون مطلقة، فضلاً عـن أنها سلطة تقديرية. فهي سلطة مطلقة لأن مجلس الأمن يملك صلاحياتإسـتخدام القـوة عـلى أي نحو يراه ولأي سبب يراه، وفي أي وقت مادامت قراراته صادرة بالأغلبية المنصوص عليهافي الميثاق. وهي سلطة ملزمة لا تملك الدول الأعضاء مـن الناحيـة القانونيـة أن تتحلـل منهـا أو تعترض عليها[2]، وبهذه السلطة فإنّ مجلـس الأمـن يعـد اشـبه بحكومـة عالميـة تحتكـر حـق إستخدام القوة المشروعة، حيث لم يجز ميثاق الأمـم المتحـدة، إسـتخدام القـوة في العلاقـات الدولية إلاّ لمجلس الأمن ذاته في مواجهة الدول التي تنتهـك الألتزامـات الجوهريـة للميثـاق، وتخل بالسلم والأمن الدوليين، والأستثناء الوحيد في إستخدام القوة العسكرية هو حق الدفاع الشرعي عن النفس، وهو ما نصت عليه المادة (51) من الميثاق.[3]

وإزاء هذه السلطة الكبيرة التي يتمتع بها مجلس الأمن، فإنّ افتراض إتفاق الدول الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، سيجعل من المجلس سلطة تنفيذية قادرة ومتحكمة، خاصـه إذا ما ادركنا بانه سيتم من خلال هذا الإتفاق الدولي تفعيل وتشغيل النظام الأمنـي العـالمي أو ما يسمى بنظام الأمن الجماعي الذي وضعه وحدده الميثاق ليكون الاداة التـي يعمـل بهـا مجلس الأمن سلطته.

---

(1) د. حسن نافعة و د. محمد شوقي عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص 147.

(2) المصدر نفسه، ص 466.

(3) للمزيد ينظر: د. حازم محمد عتلم، مصدر سبق ذكره، ص ص 206- 218.

أما بالنسبة لمحكمة العدل الدولية، فإنّها تعـدّ الجهـاز القضـائي الـرئيس للأمـم المتحـدة، وتمثل امتدادا للمحاولات الرامية إلى إقامة سلطة قضائية دائمـة في مجـال العلاقـات الدوليـة، للفصل في المنازعات بين الدول. فقد عدّ النظام الأساس لمحكمة العدل الدولية جـزءً لا يتجـزأ من الميثاق، فهو دلالة واضحة على مدى اهتمام الميثاق بهذا الجهاز، وترتب على ذلـك نتيجـة فورية وهي ان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحـدة أصبحت بـالضرورة أعضـاء في النظـام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. وتلزم المادة (94) من الميثاق الـدول الأعضـاء بتنفيـذ أحكـام المحكمة، وتخول مجلس الأمـن سـلطة اتخـإذ مـا يـراه ضروريـاً لفـرض احـترام وتنفيـذ هـذه الاحكام. وتعمل المحكمة كجهاز قضائي يفصل في المنازعات بين الدول، أو كجهاز إفتائي يصـدر آراء استشارية تعبر عن رأي المحكمة القانوني حول اي مسألة خلافية .[1]

ولاشك إنّ تعزيز قدرة محكمة العدل الدوليـة و تفعيـل عملهـا في الفصـل في المنازعـات الدولية، وفي رقابة مدى قانونية القرارات التي تصدر من مجلس الأمن،مرهونة أيضـا بحصـول الإتفاق الدولي بين الدول الكبرى، حيث يمكن تطـوير إتفاقـات دوليـة تمهـد لتحويـل سـلطة المحكمة إلى سلطة قضائية جبرية.

ومن الممكن تحقيق قبول الولاية الجبرية للمحكمة الدوليـة عـلى أسـاس تـدريجي، يبـدأ بالمنازعات التي تثور بين الدول في قضايا تمتلك فيها المحكمة الدولية خبرة كبيرة، مَثَلَ نزاعات الرصيف القاري، وحدود المناطق الإقتصادية الحصرية. كما انه يمكن تطوير هذا الاتجـاه عـن طريق التحرك على جعل الدول تدرج في الإتفاقيات والمعاهدات التي تبرمها - مستقبلا- مـواد تحدد آلية تسوية اية منازعات قد تثـور حـول هـذه الإتفاقيـات، وتحديـد المحكمـة الدوليـة كجهة تفصل في المنازعات حول الإتفاقيات التي تعقدها الدول، وبصورة تدريجية.[2]

---

(1) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص ص 108 - 110. كذلك: د.ابراهيم مشورب، مصدر سـبق ذكـره، ص ص 76- 80.

(2) تقرير لجنة ادارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 338-339.

3. تمتلك الأمم المتحدة نظاما امنياً عالمياً حدده الميثاق، يمكن لإتفاق دولي بين الدول الكبرى - وبالاخص الدول الخمس دائمة العضوية-ان يضمن تشغيل هذا النظام، بما فيه من تشكيل قوة عسكرية تابعة للأمم المتحدة، وإنشاء قيادة أركان عامة وتوفير قواعد ودعم لوجستي في كل دول العالم.

فقد وضع ميثاق الأمم المتحدة نظاماً متكاملاً لتحقيق السلم والأمن الدوليين، من الناحية النظرية، تتوفر فيه جميع الأركان اللازمة لضمان فاعليته، من حيث المبادئ والقواعد العامة، وتحديد الجهاز المسئول - وهو مجلس الأمن - عن مراقبة مدى التزام الدول كافة بمبادئ وقواعد الميثاق وعدم تهديد السلم والأمن الدوليين، وتفويضه التدخل بأسم المجتمع الدولي كله، وإعطائه سلطة وصلاحية اتخإذ ما يراه مناسبا من إجراءات أو ترتيبات، سواء كان لمساعدتهم على تسوية منازعاتهم بالطرق السلمية، اماتخاذ الإجراءات والترتيبات بما فيها إجراءات القمع والردع والعقاب، إذا ما خرجوا علىحدود السلوك المشروع، في حالات وقوع العدوان أو تهديد السلم الدولي أو الاخلال به،[1] وحرص الميثاقايضاً على تزويده بالأداة العسكرية التي تمكنه من التدخل العسكري وإستخدام القوة المسلحة في حالات الضرورة، وفقا للترتيبات المحددة في المادة (43) من الميثاق، والتي تتضمن وضع الدول قوات عسكرية تحت تصرف مجلس الأمن، فضلا عن ذلك، تزويده بالآلية التي تضمن له حسن إستخدام هذه الاداة، ألاّ وهي: لجنة أركان الحرب، المنصوص عليها في المادة (47) من الميثاق.[2]

ومن هنا يتبين ان الميثاق قد وفر لمجلس الأمن القوة العسكرية اللازمة لتنفيذ أعماله عن طريق الزامه جميع الدول بتقديم القوات العسكرية المتاحة والمساعدات والتسهيلات والدعم اللوجستي لتنفيذ عملياته العسكرية، مع التأكيد على انه يلزم لضمان سرعة عمليات مجلس الأمن، أن تضع الدول الأعضاء قواتها الجوية في خدمة العمليات الدولية

(1) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص119-120.

(2) ينظر: نص المادتين (43) و (47) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

المشـتركة، عـلى وفـق المـادة (45) مـن الميثـاق،[1] وضـمن الميثـاق ايضـاً، وضـع الخطـط والأستراتيجيات للعمليات العسكرية التي يقودها مجلس الأمن، عندما نص على تشكيل لجنة للأركانتقدم المشورة والعون لمجلس الأمن في كل الأمـور المتصـلة بالعمـل العسـكري، والقيـام بقيادة القوات في الميدان.[2]

وبذلك يمكن عدّ مجلس الأمن بمثابـة (شرطـي عـالمي) مكلـف بالمحافظـة عـلى السـلم والأمن في العالم، ومزود لهذا الغرض بالوسائل القانونية والمادية التي تمكنه من التدخل شـأنه في ذلك شأن حكومة اي دولة.[3]

غير ان تشغيل هذا النظام الأمني لم يكتب له النجاح، إذ توقف تشغيل هذا النظام عـلى اجماع أعضاء مجلس الأمن، وعدم اعتراضهم عليه بحق النقض، وهذا لم يحدث بسـبب صراع الحرب الباردة والاختلاف بين هذه الدول. ولـذلك فـإنّ افـتراض عقـد إتفـاق دولي بـين هـذه الدول على تفعيل ميثاق الأمم المتحدة، سيتم تأسيس قوة عالمية شرعية، تسـتطيع ان تضـمن السلام العالمي، كما يمكن عبر تطـوير إتفاقيـات دوليـة أخـرى، إيجـاد قواعـد ومراكـز للـدعم اللوجستي لهذه القوات. وعلى الرغم من كل ما تقدم، فإنّ خيار الإبقـاء عـلى الأمـم المتحـدة وتفعيل ميثاقها عبر الإتفاق الدولي لا يخلق بديلا -كاملا-عن إقامة الحكومة العالمية، بقـدرما يخلق سلطة عالمية مطلقة لمجلس الأمن، حيث يفتقد نظام الأمم المتحدة للسلطة التشريعية العالمية الحقيقية القادرة على اتخإذ القرارات الملزمة في كل المجالات، لاسيما فيما يتعلق منها بالسلم والأمن الدوليين، كما يفتقد للسلطة القضائية التي تلزم دول العالم على حل منازعاتهم بالطرق القانونية.

ويبدو إنّ حقيقة ما أراده وخطط له الحلفاء خـلال الحـرب العالميـة الثانيـة، هـو وضـع ترتيبات إقامـة منظمـة عالميـة جديـدة، تصـير لهـم في اثـر احقـاق الـنصر العسـكري، بمثابـة الحكومة العالمية.[4]

---

(1) بول كينيدي، مصدر سبق ذكره، ص 72.

(2) بول كينيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 72- 74.

(3) د. محمد سعيد الدقاق، مصدر سبق ذكره، ص ص333-335.

(4) د. حازم محمد عتلم، مصدر سبق ذكره، ص 140.

كما أن العمل في إطار الميثاق والهيكل التنظيمي الحالي للأمم المتحدة ينطوي على مخاطر عالمية، وذلك لسببين: [1]

الأول: أن السلطة الضخمة التي يتمتع بها مجلس الأمن في ظل الميثاق الحالي، هي سلطة تكاد تكون مطلقة فضلا عن أنها سلطة تقديرية. دون أن يكون لأحد أجهزة الأمم المتحدة حق التقويم أو المحاسبة، إذ لا تملك الجمعية العامة اي سلطة سياسية لمحاسبة المجلس، أو اقالته أو سحب الثقة منه، كما يحدث في الأنظمة المحلية الديمقراطية، ولا محكمة العدل الدولية تملك صلاحية النظر في مدى دستورية القرارات الصادرة عن المجلس، ومن ثم لا تملك حق أو سلطة الرقابة القضائية في مواجهته.

الثاني: ان مجلس الأمن بتشكيله الحالي لا يمثل ارادة المجتمع الدولي، أو يُعبر عن خريطة القوى العالمية والإقليمية في النظام الدولي الراهن. والمفروض أن يعكس تشكيل مجلس الأمن في ظل التطورات النظام الدولي منطق التمثيل العادل وفقا لاعتبارات"الوظيفة أوالديمقراطية أو الإقليمية" وليس الاعتبارات الخاصة بالقوة، والمفرزة على أساس المنتصرين والمهزومين في الحرب العالمية الثانية.

إن وضع مجلس الأمن الحالي يجعل من النظام الدولي "تديره حكومة أقلية تتمتع بسلطات مطلقة وربما كان من الممكن قبول هذه (الحكومة) حتى ولو كانت حكومة أقلية أو حكومة ديكتاتورية، لو أنها كانت تملك صلاحيات الحكومة فعلاً، أي تدير العالم امنياً وسياسياً واقتصادياً، لكنها ليست كذلك لأن مجلس الأمن هو جهاز بوليس وليس حكومة، وبالتالي فإنّ سلطاته الديكتاتورية يمكن أن يساء استعمالها تماماً، كما هو الحال في أنظمة القمع البوليسية."[2]

---

(1) د. حسن نافعة و د. محمد شوقي عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص ص 466- 467، كذلك:د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكر، ص 437.

(2) المصدر نفسه، ص 467.

إن واقع التطورات في النظام العالمي تشير إلى حقيقة الحاجة إلى إدارة القضايا العالمية، والتصدي للتحديات العالمية المعاصرة، والتي لاتقتصر على المخاطر الأمنية الناجمة عن الصراعات المسلحة فحسب بل تتعدّد مصادر هذه المخاطر لتشمل تهديد الكوكب والنوع الإنساني، مما يتطلب معه وجود سلطة عالمية قادرة على التعامل مع هذه التحديات وليس سلطة (شرطة) عالمية. وبهذا المعنى يشير الدكتور (حسن نافعة) إلى ان هناك مفارقة تكمن في فلسفة ميثاق الأمم المتحدة وبين تطورات النظام العالمي الراهنة وهي: "إن رؤيته، (اي الميثاق) الخاصة للسلم والأمن الدوليين قد انتهت به إلى خلق سلطة بوليس دولي بينما التطورات العالمية الراهنة تدفع في إتجاه إيجاد سلطة لإدارة الموارد العالمية".(1)

وأخيرا يمكن القول، إنّه إذا ما كان هذا الخيار لايخلق حكومة عالمية بالمفهوم الانموذجي لها، كما لا يتوافق مع التطورات في النظام العالمي الراهن، فهل من الممكن ان تؤسس حكومة عالمية نواتها الأمم المتحدة عن طريقإصلاح منظمة الأمم المتحدة؟ هذا ما سيتم مناقشته في الفقرة اللاحقة.

ثانيا: إصلاح الأمم المتحدة وتحويلها إلى حكومة عالمية :

يرتكز هذا الخيار على حقيقة إن ّالأمم المتحدة تحتاج إلى إجراء الكثير من الإصلاحات الجذرية، لتكون سلطة عليا تمثل القانون العالمي وتطبقه، ولتكون حكومة اتحادية عالمية وديمقراطية قادرة على تحقيق السلام والعدالة العالمية، والتعامل مع التطورات في النظام العالمي، والتصدي للتحديات التي تهدد الأمن الدولي والإنساني. ويذهب (جوزيف باراتا) إلى ان إصلاح الأمم المتحدة لتكون حكومة اتحادية عالمية، مع الحفاظ على بعض السلطات والصلاحيات للدول، وتوفير مستوى أعلى منالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، هو احد الاتجاهات المستقبلية المتوقعة للأمم المتحدة(2).

---

(1) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 436.

(2) ويضيف (جوزيف باراتا) إتجاهين آخرين لمستقبل الأمم المتحدة هما: الأبقاء على وضع الأمم المتحدة على ماهو عليه الآن، او ان تكون الأمم المتحدة إلى جانب عدد كبير من المنظمات الدولية ضمن نظام غير هرمي، تعمل على تحقيق أغراضوأهداف الميثاق. ينظر : **Joseph Preston Baratta,Op.Cit, p. 16.**

وتنطلق معظم دعوات الإصلاح من مجموعة أسباب ترتبط بصورة عامة بقدم منظمة الأمم المتحدة، وعدم ملائمتها لتطورات النظام العالمي، والحاجة إلى نظام قادر على التعامل مع المشكلات والمخاطر، فضلاً وجود خلل هيكلي في اجهزة الأمم المتحدة، ووجود مشكلات متجذرة ترتبط بالجوانب المالية والادارية للمنظمة.(1)

ومع ذلك، فإن ّالاتجاهات الفكرية الداعية لإصلاح الأمم المتحدة تختلف في النتائج التي ترغب في الوصول اليها، ويمكن التمييز بين إتجاهين للإصلاحهما:

الأول هو: (المذهب الإصلاحي المعتدل) وينتمي إلى ما يمكن تسميته بـ (أيديولوجية الميثاق)، ويؤكد هذا الاتجاه على " رفض التغيير الجذري للتنظيم الدولي القائم. ويعتقد ان أنواع التقدم والرقي المتاحة بواسطة الميثاق الحالي هي وحدها المأمولة، ويوصي بإستخدام الأساليب التقليدية لضمان السلام من دون المجازفة بتغيير هذه الأساليب بأخرى قد تكون غير مجدية".(2)

أما الاتجاه الثاني، فيُعرف بإتجاه الجيل الثالث أو(الدستورية)، ويعدّ هذا الاتجاه حديث العهد نسبياً، ولم تكتمل بعد نظريته عن الإصلاح، ويتكون من مقترحات ملموسة اكثر منها نظريات، ولا يدعمها الا قلة من خبراء المنظمات الدولية، والمختصين كـ(موريس برتران)، الذي يعتقد أنه من الممكن والمرغوب فيه وضع (دستورعالمي) جديد بدل الميثاق الحالي للمنظمة، ويضع هذا الاتجاه مجموعة من المقترحات المحددة،والتي ترى ضرورة استبدال الميثاق الحالي بنص جديد، يشمل كل منظومة الأمم المتحدة، لإقامة منظمة عالمية من نمط جديد تسمى (الجيل الثالث) تضم في عضويتها -بجانب الدول- تمثيل خاص لمنظمات المجتمع المدني العالمي،(3) وربما تمثيل التكتلات والمنظمات

(1) بخصوص مسوغات إصلاح الأمم المتحدة ينظر مثلاً: د. فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام والامن الدوليين، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011)، ص ص 11- 35.

(2) د. فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص31.

(3) يشير الدكتور (بطرس غالي) إلى ان الجيل الاول من المنظمات العالمية تمثل بعصبة الأمم، والجيل الثاني تمثل بالأمم المتحدة اما الجيل الثالث من المنظمات الدولية - وهو المأمول تحققه في المستقبل - فيتميز بأنه

الإقليميـة أيضـا - كـما إقـترح(اميتـاي اتـزوني)،[1] والى جانـب ذلـك، فقـد ضـم هـذا الاتجـاه مقترحات إصلاح الأمم المتحدة لتحويلها إلى حكومة عالمية.[2]

وتؤكد دراسة مختلف المقترحات الخاصة بإصلاحالأمم المتحدة، بأن مفهوم الإصلاح يشـير إلى ثلاثة معاني مختلفة، صيغت بموجبها هذه المقترحات، وهي :[3]

1. الإصلاحات الادارية والمالية وتستهدف " غربلة نظام الأمم المتحـدة والـتخلص مـن بعـض الوكالات ذات الاختصاصات المتداخلة " وإصلاح نظـام الوظيفـة وتقلـيص عـدد المـوظفين فيها، ومن الواضح ان هذه الإصلاحات لا تعطي للأمم المتحدة صلاحيات جديدة. [4]
2. الإصلاحات التشغيلية، وتستهدف تحسين أداء الأمـم المتحـدة بصـورة عامـة، وفي مجـال حفظ السلم والأمن الدوليين بوجه خاص. وعليه فإنّ مفهوم إصلاح الأمم المتحدة بهـذا المعنى " يسعى لزيادة صلاحياتها وفاعليتها، حتى يزداد قدرها عند الحكومـات والـرأي العام " وينطلق هذا المفهوم، من إدراك الصعوبات السياسية والدسـتورية التـي تعـوق إدخال إصلاح جذري على ميثاق المنظمة الدولية، لذا فإنّ المقترحات التي تقدم في إطار هذا المفهوم تنشد إجراء تغيـيرات إضـافية وعمليـة، عـلى أمـل إمكانيـةإجراء تغيـيرات جوهريـة عـلى الميثـاق مسـتقبلاً في حالـة نجـاح تلـك التغـيرات الأوليـة. وتضـم هـذه

يجمع ما بين عضوية الدول وعضوية ممثلي المنظمات غير الحكومية التي تمثل المجتمع المـدني، ويـرى (غـالي) ان هذه الفكرة ليست فكرة ثورية، فهي مطبقة بالفعل على نطاق منظمـة العمـل الدوليـة. ينظـر نقـلاً عـن: المصدر نفسه، ص 269.

(1) Amitai Etzioni, From Empire To Community (New York: Palgrave Macmillan, 2004),p.204.

(2)Stanley Ngugi Kamangu, The United Nations: A Case For Reform, Thesis Of Master Degree Of Arts In Diplomacy,(Unpublished) , Submitted To the Institute Of Diplomacy And International Studies , University Of Nairobi, 2013,p. 14. and 87.

(3) بول كينيدي، مصدر سبق ذكره، ص ص 346-347.

(4) للمزيد حول الإصلاحات الأدارية والمالية، ينظر مثلا: د. فتحية ليتيم، مصـدر سـبق ذكـره، ص ص194-219، كذلك: ميلود بن غربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 165-167.

المقترحات أيضا أولئك الذين يدعون إلى إدخال بعض التعدّيلات على الميثاق من الدول الأعضاء، ولكنهم يحرصون على أن تكون اقتراحاتهم عملية لا تثير مخاوف أي من الحكومات الأخرى.[1]

3. الإصلاحات الهيكلية (الجذرية)، وتستهدف إدخال تغييرات أساسية على ميثاق (دستور) الأمم المتحدة يتم بموجبها تعدّيل الميثاق نفسه، وهذه الإصلاحات في اغلب الأحيان يؤيدها ويضغط من اجل تحقيقها دولة مستفيدة منها، إلى جانب اصحاب النزعة الدولية،[2] التي تدعم تعزيز سلطة الأمم المتحدة وتحويلها إلى حكومة عالمية.

وضمن خيار تعديل وإصلاح ميثاق الأمم المتحدة، بهدف تحويلها إلى حكومة عالمية، يبرز إتجاهان الأول هو الاتجاه التقليدي الذي يتمثل بمقترحات ومشاريع الإصلاح والتعدّيل الجذري لميثاق الأمم المتحدة لتكون حكومة عالمية، في حين ان الاتجاه الثاني يمثل الأفكار والمقترحات الجديدة في إصلاح الأمم المتحدة وبصورة تدريجية، كما سياتي بيانه.

الاتجاه الأول: مراجعة وتعدّيل ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز سلطتها العالمية في تنفيذ القانون العالمي:

يقوم هذا الاتجاه على أساس قاعدة هي: ان السلام العالمي لايمكن ان يتحقق بدون قانون تمتلكه سلطة عالمية عليا، وتطبقه على جميع الأمم والأفراد في العالم. وهذا بدوره يتطلب وجود محاكم دولية تفسر القانون وقوة عسكرية (بوليسية) تعمل على تنفيذه واحترامه. [3]

---

(1) من ابرز الإصلاحات التشغيلية هو ما إقترحه الدكتور (بطرس غالي) في (خطة السلام)، ينظر: د.حسن نافعة، د. محمد شوقي عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص ص 449-453، كذلك للتوسع في الإقترحات الخصة بتشغيل الأمم المتحدة ينظر: د. فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، صص 219- 243.

(2) حول إصلاح هياكل الأمم المتحدة، ينظر: د.. فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، صص169- 194.

(3) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 419.

وتعود هذه الأفكـار إلى الحركـة الفيدراليـة العالميـة، والتـي طالبـت منـذ تأسـيس الأمـم المتحدة بضرورة مراجعة وتعدّيل ميثاق الأمم المتحدة لتصبح سلطة عالمية فوق الدول، تملـك القوة الكافية لإجبار الدول للانصياع إلى القـانون الـدولي لتكـون قـادرة عـلى تحقيـق السـلام العالمي.(1)

وقد تبنت معظم المقترحات اللاحقة لإصلاح الأمم المتحدة وتحويلها إلى حكومـة عالميـة، المقررات التي دعت إليها الحركة الفيدرلية العالمية.(2)

ولعل من أبرز وأهم هذه المقترحـات التـي ظهرتفـي خمسـينيات القـرن العشريـن هـو: "مشروع خطة لصيانة السلام العالمي، ومنع الحرب عن طريق تعدّيل ميثاق الأمم المتحـدة"، والذي تقدم به استإذي القانون الدولي بجامعة هارفرد (جرينفيل كلارك ولويس. ب سوهن)، بعد تصريح الرئيس الأمريكي (ايزنهاور)، في العام 1956، حيال أزمة السويس - العدوان الثلاثي على مصر - وتزامنا مـع قمـع الاتحـاد السـوفياتي لانتفاضـة المجـر بـالقوة، إذ قـال: "لا يمكـن تحقيق السلام بدون القانون الدولي" في إشارة إلى السلطة العالمية التـي يمكـن تطبيقهـا عـلى جميع الدول دون استثناء لمنع إستخدام القوة والعنف في العالم.(3)

---

(1)Richard V.Cater, Op.Cit, pp.110-115.

(2) حيث تضمنت مقررات "المـؤتمر العـالمي الأول عـن الحركـة العالميـة نحـو حكومـة عالميـة فيدراليـة"- والذي تم عقده في العام 1947 في مدينة مونترو في سويسرا- الدعوة إلى الإنتقال نحو حكومة فيدرالية عالمية تتمتع بسلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، تتضمن القدرة على فرض القـانون العـالمي بصـورة مباشرة علىالمواطنينفي كل انحاء العالم، وخلق قوات مسلحة بقدرات هائلة تكـون قـادرة عـلى ضـمان الأمن للحكومة الفيدرالية العالمية والدول الأعضاء فيها،فضلا عن عدم تسليح الدول الأعضاء الا بمقـدار متطلبات حفظ الآمن الداخلي مثـل (قـوات الشرطـة).وقيـام الحكومـة الفيدراليـة العالميـة بالسـيطرة وامتلاك وتطوير القدرات الذرية،والقدرة على زيادة المداخيل الكافيـة بصـورة مبـاشرة ومسـتقلة مـن ضرائب الدول الأعضاء، ينظر:

James A.Yunker, The Idea Of World Government ,From Ancient Times To The Twenty First Century (New York: Routledge, 2011),p. 62.

(3) Clark-Sohn Plan For World Law And Disarmament, Retrieved On: 2/6/2014 http://www.san.beck.org/GPJ27-Clark-SohnPlan.html .And See: Nicholas Hagger, Op.Cit, p.94.

وظهر مقترحهما هذا في (كتاب السلام العالمي عبر القانون العالمي في العام 1958)، وتضمن مقترحهم إجراءتعدّيلات جذرية على ميثاق الأمم المتحدة تضمنت الآتي:

1. بالنسبة للجمعية العامة، فيجب تعديل نظام التمثيل والتصويت فيها فضلا عن تعديل صلاحياتها وسلطاتها، كما يقترح المشروع منح الجمعية العامة سلطات كافية تمكنها من حفظ السلام العالمي(1)
2. أما مجلس الأمن، فيقترح المشروع إلغاءه ليحل محله المجلس التنفيذي، وتكون عضوية هذا المجلس مكونة من (17) عضواً ممثلين عن الدول، تنتخبهم الجمعية العامة من الدول حسب حجمها، ويجب ان يتمتع المجلس التنفيذي بسلطات واسعة تمكنه من مراقبة وتوجيه عملية نزع السلاح بالتدريج وكل المسائل المتعلقة بحفظ السلم والأمن. ويكون المجلس مسئولاً أمام الجمعية العامة، وليس أمام الدول الأعضاء.(2)
3. تشكيل قوة عسكرية عالمية (او شرطة عالمية)، تدار من قبل لجنة أركان الحرب، تشرف على عملية نزع السلاح، وتعمل على حفظ السلم والأمن الدوليين.(3)
4. أما السلطة القضائية، فيمثلها نظام الصلح والقضاء العالميالذي يخضع لسيطرة محكمة العدل الدولية التي تتولى - ولاية إجبارية - فض المنازعات بين الدول .كما ترتبط بها محاكم إقليميةومحلية للنظر في قضايا خرق أحكام نزع السلاح.(4)
5. كما يتضمن المشروع أقتراح إنشاءهيأة عالمية تعمل في ميدان التنمية الإقتصادية العالمية للقضاء على الفقر، فضلا عن إنشاء هيئات مختصة بالمشاعات العالمية (المحيط والفضاء)، وهيأة مختصة بحماية البيئة، إلى جانبتقوية بقية وكالات وهيئاتالأمم المتحدة وتغيير بعضها بأخرى جديدة.(5)

---

(1) د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص ص 419-420. كذلك:
Nicholas Hagger, Op.Cit, pp. 93-49.

(2) للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص420 - 421 .

(3) Nicholas Hagger, Op.Cit, p.94.

(4) Ibid ,p.95.

(5) Ibid,p.95.

6.كما إقترح المشروع ضرورة ان يتضمن تعديل الميثاق على موارد مالية اضافية تدفع للمؤسسات الجديدة التي سيتم انشاؤها، خصوصا لأغراض السلام، كما يجب توضيح مميزات كادر الأمم المتحدة ضمن وثيقة رسمية توافق عليها الدول.[1]

إلى جانب ذلك، ظهرت مقترحات أخرى تهدف إلى تحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، لتكون أداة ذات فاعلية في حفظ السلام العالمي، وإخضاع دول العالم للقانون، ومن المعاصرين المدافعين عن هذا الاتجاههو المنظر والمؤرخ البريطاني (نيكولاس هيجر)، حيث قدم في كتابه (الحكومة العالمية، مخطط عام لإقامة الدولة العالمية لعام 2010)،إقتراحات لتعدّيل ميثاق الأمم المتحدة لا تختلف كثيرا عن اقتراحات (كلارك وسوهن)، إلاّ أنّها اكثر تفصيلا.

فقد اكد (هيجر) على ضرورة دعم سلطة الأمم المتحدة العالمية، لتكون سلطة عالمية فوق الدول تملك القوة والشرعية القانونية لتحقيق السلام والعدل العالميين، وقدم خطة مفصلة لذلك، تضمنت إصلاح الجمعية العامة للامم المتحدة وتحويلها إلى (جمعية برلمانية عالمية)، والتي تمثل في عضويتها ممثلين عن الدول بحسب الحجم السكاني لها، وقدم (هيجر) تحليلاً لعدد سكان العالم بحسب تقديرات الأمم المتحدة لعام 2009، ليصل إلى إحصاءات عن التمثيل الدولي لعدد أعضاء الجمعية البرلمانية، بحيث لا يزيد عن(850)عضوا كحد أقصى. وبالمثل فقد نص على تحويل مجلس الأمن إلى (المجلس التنفيذي العالمي)، والذي يتكون من (17) عضوا - ليس لأحد منهم سلطة النقض - منهم خمسة دائميين، و(12) عضوا غير دائميين، ينتخبون كل سنتين، من بينهم خمسة أعضاء ينتخبون بالتناوب من بين اكبر عشر دول في العالم، وثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية البرلمانية العالمية، اما محكمة العدل الدولية فإنّها ستكون السلطة القضائية التي يرتكز عليها في حل المنازعات.كما تتضمن التعدّيلات تأسيس جيش عالمي للأمم المتحدة،

---

(1) Ibid,p.95.

كذلك :د. محمد حسن الابياري، مصدر سبق ذكره، ص 421.

يعمـل عـلى حفـظ السـلام العـالمي. والى جانـب هـذه السـلطات إقـترح (هيجـر) ان يكـون للمؤسسات والمنظمات الدولية المالية والإقتصادية، ووكالات الأمـم المتحـدة الحـق في تقـديم الإقترحات والمشاريع الخاصة بمجالات عملها، فضـلا عـن الأقتراحـات الخاصـة بحفـظ السـلام العالمي وبقضايا نزع السلاح .كـما إقـترح ان يكـون هنـاك مجلسـاً للشـيوخ العـالمي منتخـب بطريقة ديمقراطية، يشبه في أعماله مجلس الشيوخ الأمريكي، اي ان الحكومة العالميـة - عنـد هيجر- تقوم على نظام المجلسين، كما تضمن إقتراحه ان يكـون للعـالم مجلـس وزراء ورئيسـا لمجلس الوزراء، ينتخب كل أربع سنوات بطريقة مباشرة .[1]

ومن الباحثين العرب الدكتور (حسن نافعة)، والـذي إقـترح مجموعـة إصـلاحات جذريـة على ميثاق الأمم المتحـدة، مـا يجعـل منهـا حكومـة عالميـة - وان لم يسـمها كـذلك- إذ يـرى (نافعة) أن نظام الأمن الجماعي غير قابل للعمل كنظـام فعـال، إلاّإذا تـم تصـميمه في سـياق الفصـل الكامـل بـين السـلطة التنفيذيـة والسـلطة التشريعيـة والسـلطة القضـائية، والتـوازن والرقابة المتبادلة بين هذه السلطات الثلاث، كما انـه يجـب مـنح مجلـس الأمـن اختصاصـات ملزمة متساوية ليس في مجال قمع أو ردع العدوان فقط، وإنّمـا أيضـا في مجـال مواجهـة كـل مصادر التهديد الأخرى للسلم والأمن الدوليين، وهو يرى ان " الوقت قد حـان لإقامـة هيكـل تنظيمي جديد للأمم المتحدة، يضع اللبنات الأولى لشكل جنيني من أشـكال تنظـيم المجتمـع الكوني على أساس الفصل بين السلطات الثلاث"[2]، وعلى النحو الآتي :

1. السلطة التنفيذية: يقترح ان يتحول مجلـس الأمـن إلى مجلـس تنفيـذي للأمـم المتحـدة، يتمتع بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتمكينـه مـن اتخـاذ القـرارات التنفيذيـة في كافـة مجالات "الدبلوماسية الوقائية، أو صنع أو حفظ أو بناء السلم "، وهو ما يعني ان تكون له الصلاحيات نفسها ليس في مجال قمع العدوان، وإنّما أيضا في مجالات حماية البيئـة أو معالجة الفقـر أو لحمايـة حقـوق الإنسـان والمجـالات الأخـرى، ويتشـكل هـذا المجلـس

(1) Nicholas Hagger, Op.Cit, pp.122-128.

(2) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 438.

من(25 – 30) مقعدا، وتشغل دول دائمة العضوية نصف مقاعد هذا المجلس، ويتم تحديدها على أساس مجموعة من المعايير تأخذ بمجمل عناصر القوة الشاملة- العسكرية والإقتصادية والديموغرافية - وتضمن تمثيلاً متوازناً للمجتمع الدولي جغرافياً وثقافياً، أما النصف الآخر فتشغله دول غير دائمة العضوية يتم إنتخابها دورياً من جانب الجمعية العامة، وترتبط بالمجلس التنفيذي لجان اومجالس مختصة.[1]

2. أما السلطة التشريعية: فتقوم بها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولتمكين الجمعية من أن تؤدي دورها التشريعي على نحو فعال، فإنّ دورها سيقتصر على وضع الخطوط العريضة للسياسات والتوجيهات العامة وإقرار مشروع البرنامج والميزانية ومراجعة أعمال المجلس التنفيذي، وتقويم أدائه .[2]

ولتجنب أي إحتمال للتصادم في المواقف بين الجمعية والمجلس، يمكن وضع عدد من الضوابط والآليات لتنظيم العلاقة بينهما على نحو يضمن عدم تعدّي كل منهما على سلطة الآخر، بحيث يصبح للجمعية حق الاشراف والتوجيه ويصبح للمجلس سلطة القرار والتنفيذ.[3]

3. أما بالنسبة للسلطة القضائية، فيتعين أن تمارسها محكمة العدل الدولية، ويُعد هيكل ووظائف هذه المحكمة، ملائمين بصورة كافية لعمل المحكمة كسلطة قضائية، بشرط إجراء تعدّيل أساس في اللائحة الأساسية للمحكمة، يتضمن جعل الإختصاص القضائي للمحكمة إلزامياً أوفي الأقل، توسيع نطاق هذا الاختصاص القضائي إلى أوسع حد ممكن، بحيث يشتمل على أكبر قدر من الحالات، وعلى النحو الذي يمكن الدول المختلفة من اللجوء بيسر وسهولة إلى جهاز قضائي دائم وثابت.[4]

---

(1) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر: المصدر نفسه، ص 439.

(2) د. حسن نافعة، مصدر سبق ذكره، ص 440.

(3) المصدر نفسه، ص 440.

(4) للمزيد من التفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص ص441-442.

وفي الحقيقة إنّ إقتراحات الإصلاح الجذري لميثاق الأمم المتحدة، وتحويلها إلى حكومة عالمية، يصطدم بالعقبات القانونية والسياسية نفسها التي تحول دون إجراء الإصلاحات الخاصة بإجراء تحديثات في هياكل الأمم المتحدة.

فلايمكن من الناحية القانونية إجراء اي تعدّيل على ميثاق الأمم المتحدة من دون موافقة الدول الخمس دائمة العضوية. كما ان هذه الدول لاتوافق على اي تعدّيل يتعارض مع مصالحها السياسية، وبالتالي فإنّ مسألة تعدّيل ميثاق الأمم المتحدة، يعود إلى مدى توفر الإرادة السياسية عند الدول دائمة العضوية في إصلاح الأمم المتحدة.(1)

فضلاً عن مدى توفر الوعي العالمي، بضرورة إصلاح الأمم المتحدة، ليس لتحويلها إلى حكومة عالمية، بل في الأقل لتعزيز سلطاتها وتحسين كفاءتها في تحقيق السلام العالمي، والتصدي لمعالجة الأخطار والمشكلات العالمية المعاصرة.

الاتجاه الثاني: الاتجاهات في إصلاح الأمم المتحدة:

ارتكزت إتجاهات إصلاح الأمم المتحدة الجديدة -التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة - على إجراء الإصلاحات التدريجية، التي لا تتطلب إتفاقا دوليا لتعدّيل الميثاق أو التي لا تتعارض مباشرة مع مصالح الدول، كما انها جاءت متأثرة بالتغير في النظام العالمي، وفي الظروف والمعطيات التي ادى إليها هذا التغير، ومن أبرز هذه الاتجاهات نذكر الآتي:

أولا: إصلاح الحكم العالمي من خلال الأمم المتحدة:

ينطلق هذا الاتجاه من افتراض أساس هو: إنّ تطورات النظام العالمي تفرض على الأمم المتحدة ان تؤدي دوراً في إدارة وتنظيم العمل الدولي متعدّد الأطراف في المنظمات والمؤسسات العالمية (مؤسسات الحكم العالمي)، وإخضاعها للمساءلة، ويتطلب ذلك ان تتكيف الأمم المتحدة أولا مع الدور العالمي الجديد، بإجراء الإصلاحات اللازمة، وإيجاد الآليات المناسبة، والأخذ بعين الاعتبار أهمية دور المواطنين والمجتمع المدني العالمي في إدارة شئون المجتمع العالمي.

---

(1) د. فتحية ليتيم، مصدر سبق ذكره، ص ص 35- 36.

وفي ضوء ذلك أصدرت لجنة الحكم العـالمي - لجنـة شـئون إدارة المجتمـع العـالمي - في العام 1995، تقريرها الذي كان يهدف إلى تعزيز قوة ومكانة الحكم العـالمي، وإصـلاح الأمـم المتحدة لتكون أجهزتها قادرة ومستعدة لأداره شئون المجتمع العالمي بكفاءة عالية، اي جعل الأمم المتحدة مركزا للحكم العـالمي الـديمقراطي. وعـلى الـرغم مـن ان التقريـر أكـد عـلى ان الحكم العالمي لايعني الحكومة العالمية،[1] فإنّ محصلة الإصلاحات التدريجية في أجهزة الأمـم المتحدة، والتحديثات في آليات ووسائل عملها، التي إقترحها التقريـر،[2] سـيترتب عليهـا جعـل الأمم المتحدة مركزا للحكم العالمي، يتمتع بالكفاءة في إدارةالشئون العالمية، فضلاً عـن تمتعـه بالشرعية الديمقراطية العالمية، عن طريق جعل المؤسسات الدولية خاضعة للمساءلة والرقابة الديمقراطية، وفسح المجال للمجتمع المدني العالمي، وللمواطنين في مرحلـة متقدمـة في اتخـإذ القرارات والتشريعات العالمية .

وعليه كما يرى (نيكولاس هيجر)، فإنّ الحكم العالمي المقترح في تقريـر اللجنـة لايختلـف كثيرا عن الحكومة العالمية .[3]

ويؤكد تقرير اللجنة على ان الدول المؤسسة لم تمنح الأمم المتحدة سلطات وإمكانيات تخرج عن سيطرة أعضائها، ولتحسين منظومة الأمـم المتحـدة، فإنّـه سـيكون مـن المهـم ان تعكس عملية إصلاح الأمـم المتحـدة حقـائق التغيـير في النظـام العـالمي، فالنظـام العـالمي اختلف بشكل كبير عن النظام الدولي وقت إنشاءالأمم المتحدة، فلم تعدّ الدول هي القـوة الدولية الوحيدة الفاعلة في النظام الدولي، حيث يبرز الآن قوى وفواعل متعددة، وعليه إذا ما ارادت الأمم المتحدة الاستجابة لهذه التغيرات العالمية، ينبغي عليها إدخـال نـوعين مـن التغيير لتيسير عمل منظمات المجتمـع المـدني العـالمي بوصـفها "القـوى الأساسـية القـادرة عـلى تغيـير الأمـم والمؤسسـات الدوليـة بصـفة عامـة" الأول "تسـهيل المشـاركة العمليـة

---

(1) ينظر: تقرير لجنة أدارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 15- 23.

(2) للمزيد حول هذه المقترحات ينظر: المصدر نفسه، ص 251 وما بعدها.

(3) Nicholas Hagger, Op.Cit, p.111.

لعناصر المجتمع المدني داخل منظومة الأمم المتحدة بعد إصلاحها، وليس مجرد تخصيص مجال لها في هياكلها التي أعيد تشكيلها" أما الثاني فإنّه يتمثل "بالأعتراف بأهمية الأدوار التي سيلعبها المجتمع المدني خارج منظومة الأمم المتحدة .. واتاحة الفرص للمجتمع المدني ليسهم في إدارةالشئون العالمية". (1)

ان مقترحات إصلاح الحكم العالمي التي وضعها تقرير لجنة الحكم العالمي، قد تبناها ميثاق الديمقراطية العالمية والمعروف ايضاًبـ (ميثاق 99) الذي وضعته منظمة (**One World Trust**)، في شهر ايلول من العام 1999، وقد مثل هذا الميثاق الحركة الشعبية العالمية التي كان تهدفإلى وضع الإصلاح الديمقراطي للحكم العالمي، في قمة جدول الأعمال السياسي الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة في مؤتمر الألفية (اي في العام 2000)، (2) وقد جاء الميثاق بشكل رسالة وجهت إلى ممثلي الجمعية العامة في مؤتمر الالفية، ونصت على :(3)

"إن الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة قد فوضك - أي الجمعية - لتحقيق التعاون الدولي ولحل المشكلات الدولية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وان تكوني مرجعاً ومركز التنسيق أعمال الدول (المادة 1من الميثاق)، ونحن لذلك السبب ندعوكم لوضع الآليات الفعالة لجعل وكالة كل حكومة عالمية تخضع للمساءلة، ابتداءً من التحالفات الدولية الإقتصادية والعسكرية، ونظام البنك المركزي، والوكالات البيئة والمالية والإجتماعية والرياضية أو أي نشاط آخر . ويجب عليها ان تدلي بإجاباتها في حال سؤالها عن ما تقوم بعمله أو ما تخطط للقيام

---

(1) تقرير لجنة أدارة شئون المجتمع العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص 255- 256.

(2) منظمة **One World Trust**، منظمة مجتمع مدني اسس في المملكة المتحدة في العام 1951 من قبل بعض البرلمانين، وتعمل هذه المنظمة في الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الانسان وسيادة القانون، وتعدّ واحدة من المنظمات المهتمة بافكار ومقترحات الفيدرالية العالمية، للمزيد حول من التفاصيل يمكن مراجعة موقع المنظمة في الانترنت على العنوان الآتي:**http://www.oneworldtrust.org**

(3) **See: A Charter for Global Democracy,In: http://www.i-p-o.org/global-democracy .htm.And Also:Nicholas Hagger, Op.Cit, p.115.**

به من برامج وأنشطة، من حيث أثرها على المجتمع الدولي، ومدى تمسكها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي " وأكد الميثاق ايضاً، على ان هناك إجراءات عملية مفصلة تحدد الأجندة الطموحة للديمقراطية في صنع القرار الدولي - والتي أصبحت تعرف بالحكم العالمي- تضمنتها الدراسات الأكاديمية التي ظهرت بسبب تعقد التفاعلات والاتصالات العالمية وتنامي العولمة، كما قدمت على شكل مقترحات لإصلاح إدارة الشئون العالمية، وهو ما تجسد في تقرير لجنة الحكم العالمي.(1)

وقد أشار ميثاق الديمقراطية العالمية، إلى: "أن العالم يشهد وبطرق مختلف بعض ممارسات الحكومة العالمية. ولكن ليس في إطار الأمم المتحدة، فقد تم تهميش الأمم المتحدة في وقت تمارس فيه أعمال حقيقية للحكومة العالمية في مكان آخر، إذ تجري مناقشة السياسات العالمية، وتتخذ القرارات بشأنها خلف الأبواب الموصدة، من قِبَلِ نخب ومجموعات محددة، مثل منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي، ومجموعة الثمانية، والبنك الدولي و صندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية .. وما يرتبط بها من شبكات رسمية لمسئولين كبار، التي كثيراً ما تتأثر بالشركات العابرة القومية "وبعبارة أخرى فإنّ هذه المؤسسات أصبحت شبيهة بالحكومة العالمية المهيمنة التي تدير شئون العالم في مجالاتها المحددة من دون ان تخضع للمساءلة. (2)

وفي ضوء ذلك فإنّ الهدف العام من إصلاح الحكم العالمي، هو جعل المؤسسات والمنظمات الدولية خاضعة للمساءلة الديمقراطية، وجعل الأمم المتحدة مركزا متقدما لإصلاح هذه المؤسسات والمنظمات -التي أصبحت تعرف بمؤسسات الحكم العالمي -ومرجعاً لتنسيق عملها، ووضع المبادئ والقواعد الحاكمة على أنشطتها، والاشراف على كل ما يرتبط بتحقيق الأمن العالمي والإنساني وتحقيق التنمية المستدامة.

---

(1) A Charter for Global Democracy, Op.Cit.

(2) Ibid.And :Nicholas Hagger, Op.Cit, p.114.

وفي هذا السياق أكد الميثاق على ضرورة "البـدء بقـرن جديـد عـن طريـق إقامـة الحكـم العالمي الديمقراطي والذي يتبع ثلاثة مبادئ جوهريـة، هـي: الأنفتـاح والمسـاءلة والأسـتدامة البيئية والعدل والمساواة " ونص الميثاق على ان أفضل السبل لذلك، هو البـدء بإصـلاح الأمـم المتحدة، لتصبح أجهزتها أكثر كفاءة وقدرة على تحقيق أهداف الحكم العالمي الديمقراطي. [1]

ويطرح هذا الاتجاه عددا من المقترحات لإصلاح الأمم المتحدة يمكن إيجازها بالآتي:[2]

1.تعزيز المساءلة الديمقراطية والمشاركة في صنع القرار على المستوى الدولي عن طريق:

أ. أعطاء الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحياتتمكنها من مراقبة وتدقيق عمل وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات الحكم العـالمي، وإنشـاء الجمعيـة البرلمانيـة للأمـم المتحـدة، وتعزيـز مشاركة المجتمـع المـدني العـالمي في أعـمال مؤسسـات الحكـم العـالمي، وإدخـال منظمـة التجارة العالمية في نظام الأمم المتحـدة، وتقويـة التعـاون بـين جميـع التجمعـات الدوليـة الإقليمية تحت اشرافالأمم المتحدة.

ب.خلق آلية فاعلة وكفوءة ضمن نظام الأمم المتحـدة، لـلاشراف عـلى عمـل الشركـات عـابرة القومية والمؤسسات المالية، وإخضاعها لقواعد قانونية، وإلزامها بمبـادئ حقـوق الإنسـان، والحفاظ على البيئة ومعايير العمل الأساسية.

2. دعم قدرة الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال:

أ. إصلاح مجلس الأمن، وجعل عملية صنع القرار فيه علنية، والعمل عـلى الإلغـاء التـدريجي لحق النقض، وتحقيق التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن.

ب. تاسيس قوة عسكرية دائمة (قوة الرد السريع) تحت قيادة الأمم المتحـدة، لحفـظ السـلم والأمن الدوليين في الأزمات، والتصدي للانتهاكـات الجسـيمة لحقـوق الإنسـان، إلى جانـب تشكيل نظام دفاعي متعدّد الأطراف، ضد حالات العدوان والأبادة.

---

(1) Ibid, p.114.

(2) Ibid , And Nicholas Hagger, Op.Cit,pp.116-117.

ج. تمكين الأمم المتحدة من العمل على ضبط التسلح، وإلزام الدول بالمصادقة على المعاهدات الخاصة بضبط ونزع السلاح، ووضع برامج للسيطرة على تجارة الأسلحة، وتحويل صناعة الأسلحة إلى صناعات مدنية، فضلاً عن العمل على خفض الإنفاق العسكري في جميع أنحاء العالم، وخفض حجم الجيوش الوطنية، أو دماجها في نظام أمن عالمي متعدّد الأطراف.

3. تعزيز المواطنة العالمية، عن طريق دعم الالتزام بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، والتقيد بجميع الوثائق والمعاهدات الخاصة بحقوق الإنسان.

4. تعزيز قوة العدالة والقانون الدولي، بالمصادقة على النظام الأساس للمحكمة الجنائية الدولية، والموافقة على سلطة القضاء الجبرية لمحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وحماية استقلالها القضائي، وفتح محكمة العدل الدولية إلى العريضة الفردية.

5. تعزيز التقدم الإجتماعي، وتحسين مستوى المعيشة عن طريق:

أ. إنشاءمؤسسة فعالة للأمن الإقتصادي والبيئي تابعة للأمم المتحدة لتعزيز التنمية الدولية، وحماية المشاعات العالمية وتأمين التنمية الصحية إلى جانب إنشاءمحكمة بيئية دولية لتنفيذ المعاهدات الدولية الخاصة بحماية البيئة والمشاعات العالمية .

ب.إصدار أعلان عالمي يعدّ فيه ان تغيير المناخ العالمي يمثل مصلحة أمنية عالمية أساسية، وإنشاء فريق دولي عالي المستوى له صلاحيات إتخاذ الإجراءات المناسبة، في ضبط وتنظيم الإنبعاث الحراري.

ج. جعل مهمة العمل على خفض الفقر بالعالم أولوية في السياسة العالمية إلى جانب تأمين مياه الشرب والرعاية الصحية، والسكن والتعليم، والمساواة بين الجنسين للشعوب الفقيرة، وتعزيز قدرة الوكالات الدولية وتطويرها للعمل على القضاء على أمراض سوء التغذية والأوبئة الصحية، من خلال الحوار العالمي والمشاركة العادلة للموارد العالمية.

د. إلغاء الديون التي لا تستطيع الدول الفقيرة سدادها، ووضع إجراءات لمنع أعباء الديون.

6.تحديد مصدر مستقل وإضافي لدخل الأمم المتحدة، منها على سبيل المثال فرض الضرائب على معاملات الصرف الأجنبي وتذاكر الطائرات والشحن ومبيعات الأسلحة وإستخدام المشاعات العالمية.

ثانياً: إنشاءالبرلمان العالمي (جمعية الشعوب)، والإصلاح الديمقراطي للأمم المتحدة :

على الرغم من ان إتجاه إنشاءالبرلمان العالمي والإصلاح الديمقراطي للأمم المتحدة، يتشارك مع إتجاه إصلاح الحكم العالمي، في تأكيدهما على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة عن طريق، إستحداث هيكلي في الأمم المتحدة بإنشاء البرلمان العالمي (جمعية الشعوب)، بصورة تدريجية، إلاّأنّ بعض المقترحات ذهبت إلى إقتراح إنشاءالبرلمان العالمي كطريق وخطوة أساسية في الإصلاح التدريجي للأمم المتحدة، للوصول إلى جعلها حكومة عالمية ديمقراطية[1]، في حين ان إتجاه إصلاح الحكم العالمي، يحدد هدفه الأساس بجعل الأمم المتحدة منظمة عالمية تدير شئون الحكم العالمي، ويمكن ان تؤول إلى حكومة عالمية.[2]

فقد ذهب دعاة ديمقراطية الأمم المتحدة إلى "أن الطريق نحو تأسيس برلمان وحكومة عالمية سيبدأ عن طريق اكبر منظمة دولية في العالم اليوم، ألاّ وهي الأمم المتحدة، وعليه

---

(1) منهم على سبيل المثال: رتشارد فالك وأندرو ستراوس، و دون كراوس، ينظر: هيكي بانوماكي، مصدر سبق ذكره، ص 195.كذلك: دون كراوس، مصدر سبق ذكره، ص ص 62- 63.

And: Richard Falk,. "What Comes After Westphalia :The Democratic Challenge, Widener Law Review, Vol. 13,pp. 249-251. Retrieved On: 4/1/2015.http://widenerlawreview.org/files/2008/05/01falk.pdf

كما ان (إيرسكين تشيلدرز وبراين أورغوهارت) دعما في كتابهما (تجديد الأمم المتحدة الصادر في عام 1994) هذا خيار تأسيس الجمعية البرلمانية (جمعية للبرلمانيين) في الأمم المتحدة. ينظر: الجمعية البرلمانية للامم المتحدة، على موقع الموسوعة الحرة ويكبيديا في الانترنت: **http://ar.wikipedia.org/wiki**

(2) Nicholas Hagger, Op.Cit, p.120.

لابد أولا، من إصلاح الجمعية العمومية للأمم المتحدة وإنشاءالمجلس الأدنى، الذي يمثل برلماناً عالمياً منتخباً من قِبَلِ مواطني العالم".[1]

ويمثل هذا المقترح إستجابة إلى المطالبات العالمية - التي تقودها منظمات المجتمع المدني العالمي- بضرورة تفعيل دور الشعوب في الحكم العالمي.فنظام الأمم المتحدة الحالي " لا يمكن أن يكون نظاماً مؤسسياً فعالاً يمثل شعوب وحركات العالم التي يطالب معظمها بالحماية من دولها وحكوماتها، لذا فإنّ إنشاءالبرلمان العالمي المنتخب مباشرة من قِبَلِهم، وخاضعة لمحاسبتهم يُعدّ مطلباً مؤسسياً ضرورياً،وشكل هدفاً أساسياً للفيدراليين العالميين على مر العقود".[2] ومنذ نهاية الحرب الباردة، كان دعاة هذا الاتجاه يربطون بين التحول الديمقراطي للأمم المتحدة، وبين اقتراحات تأسيس البرلمان العالمي (جمعية الشعوب) وإقامة الحكومة العالمية،[3] ولقناعتهم بصعوبة تحقيق هذا الهدف بصورة مباشرة، فقد إقترحوا البدء أولا بتأسيس الجمعية البرلمانية العالمية (جمعية البرلمانيين)، وهي جمعية تمثل في عضويتها أعضاء من الهيئات التشريعية الوطنية (البرلمانات)، كخطوة أولى، ومن ثم أدخلت بعض المقترحات التي دعت إلى تمثيل منظمات المجتمع المدني العالمي في منتدى أو منبر سنوي بالجمعية العامة للأمم المتحدة كخطوة تمهيدية أخرى[4]، وتعدّ هذه الخطوات التمهيدية، كأحد أهم المقترحات التي يمكن تطبيقها، من دون إجراء إصلاح جذري على ميثاق الأمم المتحدة.[5]

---

(1) Ljubomir Stevanovic,Op.Cit,p.9.

(2) هيكي بانوماكي وتيفو تيفاينين، مصدر سبق ذكره، ص 195.

(3) المصدر نفسه، ص 195.

(4) المصدر نفسه ص ص195-196،كذلك: تقرير لجنة أدارةشئون المجتمع المدني العالمي، مصدر سبق ذكره، ص ص281-282.

(5) دون كراوس، مصدر سبق ذكره، ص 62.

جدير بالذكر ان هذا المقترحات ارتكزت على المادة (22) من ميثاق الأمم المتحدة والتي نصت على: "للجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورياً للقيام بوظائفها " ينظر: نص ميثاق الأمم المتحدة على موقع منظمة الأمم المتحدة في الانترنت على الرابط الآتي:**http://www.un.org/ar/documents/charter**

وقد أكد تقرير لجنة الحكم العالمي ان جمعية البرلمانيين ستعمل بوصفها جمعية تأسيسية لتشكيل البرلمان العالمي (جمعية للشعوب)، كما ان إقتراح لجنة الحكم العالمي، قد اقر بأن البدء بتشكيل جمعية البرلمانيين ليس كافياً، إذ ان هناك حاجة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني، كقوى فاعلة جديدة في إدارة الشئون العالمية، يمكن ان توفر فرصاً للحوار العالمي بين البرلمانيين، ومن بين هذه المنظمات المرغوب في مشاركتها وتخدم هذا الغرض هي :(منظمة الاتحاد البرلماني الدولي، ومنظمة اتحاد البرلمانيين من اجل العمل العالمي)، [1] والتي تضم في عضويتها برلمانيين من مختلف دول العالم .

ومن جانب اخر، فإنّ لجنة الحكم العالمي رأت بأن التمهيد لمرحلة تشكيل جمعية البرلمانيين، يتطلب القيام بالإجراءات اللازمة لتوسيع المجال المتاح داخل منظومة الأمم المتحدة، لسماع اصوات أخرى غير اصوات الحكومات، ومن هنا إقترحت لجنة الحكم العالمي البدء بعقد منبر سنوي أو منتدى للمجتمع المدني في الأمم المتحدة، يتكون من ممثلي المنظمات المعتمدة لدى الجمعية العامة.[2]

وأكدت اللجنة على أنه "من المستصوب عمليا ورمزياً أنّ يجتمع المنبر في قاعة الجلسات العامة للجمعية العامة أثناء رفع الدورة السنوية للجمعية"، حيث سيوفر هذا المنبر للمجتمع المدني العالمي فرصة للوصول المباشر إلى منظومة الأمم المتحدة، ويمكنه من إيصال آرائه واقتراحاته بالمدأولات التي تجري في الأمم المتحدة، ومع انه لايستطيع اتخاذ قرارات نيابة عن الجمعية، لكنه سيساعدها في اتخإذ قراراتها، بتعزيز مناقشتها بالحقائق والتأثير في قراراتها.[3]

---

(1) تقرير لجنة ادارةشئون المجتمع العالمي مصدر سبق ذكره، ص ص 281- 282.وللمزيد حول الاتحاد البرلماني الدولي (**Inter- Parliamentary Union**)، الذي وصل عدد برلمانات الدول التي اشتركت في عضويته إلى 121 برلماناً في عام 2012، يمكن مراجعة موقعه في الانترنت وعلى العنوان الآتي: **www.ipu.org**، وحول اتحاد البرلمانيين من اجل العمل العالمي(**arliamentarians For Global Action**)، يمكن مراجعة موقعه في الانترنت وعلى العنوان الآتي: **www.pgaction.org** .

(2) المصدر نفسه، ص282.

(3) المصدر نفسه، ص ص 282- 283.

وعلى الصعيد العملي، فقد أصبحت منظمات المجتمع المدني بالفعل بمثابة خطوات تمهيدية على طريق البرلمان العالمي، حيث عقد منتدى الألفية للأمم المتحدة في 7 آيار من العام 2000 والخاص بالمجتمع المدني العالمي، ويمكن مقارنة هذا المنتدى، ببرلمانات العصور الوسطى"التي كانت تمثل فيها النظم وليس الشعوب"، ولكن كما كانت تلك البرلمانات تحد من سلطات السيادة المطلقة فإنّ منتدى المجتمع المدني - الذي تم التخطيط له في منتدى الألفية، وتمكن من عقد اجتماعات مستقلة لمنظمات المجتمع المدني فيما بعد - من المفترض أن يحد من سلطات الدول ذات السيادة في الأمم المتحدة، ويكون المؤسسة الممهدة للبرلمان العالمي.[1]

ومن جانب آخر، ثمة محاولة مهمة لإنشاء جمعية البرلمانيين للأمم المتحدة. فقد لقي هذا المسعى بالفعل دعماً من البرلمان الأوربي والعديد من برلمانات الدول حول العالم، فضلاً عن دعم أكثر من (700) من أعضاء البرلماناتمن مختلف دول العالم، و ينظر إلى إقامة جمعية البرلمانيين للأمم المتحدة، خطوة أولى ومهمة للبرلمان العالمي، ويمكن ان تبدأ بالعمل بصفة استشارية، وتتوسع تدريجيا.[2]

ومهما يكن من امر، فإنّ مقترحات إصلاح الأمم المتحدة القائمة على أساس توفر الإرادة السياسية الدولية للدول الكبرى أو في الأقل إتفاق الدول الخمس دائمة العضوية، تبدو صعبة التحقيق ليس بسبب تناقضها مع مصالح هذه الدول فحسب، بل لأنّ النظام الدولي القائم على أساس سيادة الدولة ومركزيتها لم يكن ليسمح بعمل الأمم المتحدة كسلطة فوق الدول.

كما أن إفتراض حصول هذا الإتفاق الدولي لإصلاح الأمم المتحدة وتحويلها إلى حكومة عالمية، أو تعزيز سلطتها في تنفيذ القانون الدولي في الأقل، سيقوم على أساس ان الدول الكبرى، ستكون مدفوعة للعمل بطريقة أكثر عقلانية، نتيجة لإدراكها للمخاطر

---

(1) هيكي بانوماكي وتيفوتيفاينين، مصدر سبق ذكره، ص ص 195-196.

(2) دون كراوس، مصدر سبق ذكره، ص ص 62- 63.

والتحديات العالمية، وقناعتها بأن النظام العالمي يحتاج إلى إدارة مركزية، ولكن في الحقيقـة لا يمكن معرفة ما إذا كانت الدول ستتصرف بطريقة أكثر أو أقل عقلانية -على حد قول (هيدلي بول)،[1] نتيجة لإدراكها لطبيعـة المخـاطر والتهديـدات العالميـة، أو حتـى إذا مـا واجـه العـالم الكارثة بالفعل، إذ لم يحدث مثل هذا الإتفاق طيلة القرن العشرين، على الـرغم مـن خـوض العالم غمار حربين عالميتين مدمرتين، ومن ثم دخوله في مرحلـة صراع الحـرب البـاردة والـذي خيمت على اجوائه القلق والرعب من انزلاق العالم مرة أخرى في اتـون حـرب عالميـة، ولكـن بصورة اكثر واشـد فتكـاً بسـبب تطـور أسـلحة الـدمار الشـامل، وعـلى الـرغم مـن أن أغلـب طروحات الحكومة العالمية، ومقترحات إصلاح الأمم المتحدة قد قدمت في هذا القرن المذكور.

وفي الواقع فقد أشر تراجع الإصلاحات التقليدية لتحويل الأمم المتحدة إلى حكومة عالمية، بظهور النمط الجديد من المقترحات القائمة على ديمقراطية الحكم العالمي وديمقراطيـة الأمـم المتحدة، وتكشف هذه المقترحات عن حقيقة التغير في النظام العالمي، والذي مـن الممكـن في ظل متغيراته المتنوعة ان يشهد العالم تطور الأمم المتحدة تدريجياً، وتحولها إلى سلطة عالميـة مركزية.

ومع ان هناك بعض الشبه والتكرار في هذه المقترحات مـع الاتجـاه التقليـدي، غـير ان الفرق الأساس هو ان التغيير هنا هو استجابة إلى تغيير في طبيعة الفواعل المؤثرة في النظام العالمي وتراجع سيادة الدولة، فمصدر التغيير لم يعد هو الدول وانما جهات وأطراف فاعلة أخـرى حكوميـة وغـير حكوميـة، كـما انهـا وبخـلاف الخيـارات التقليديـة تـؤمن بـالتطور التدريجي في إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز فاعليتها لتكون في النهاية مركـزا للحكـم العـالمي أو حكومة عالمية، كما انها لا تركـز عـلى الإصـلاح عـن طريـق تعـدّيل الميثـاق، فالميثـاق لم يفشل، وإنّما سياسات الدول وممارساتها هي التي حالـت دون عمـل المنظمـة عـلى الوجـه

---

(1) هيدلي بول، مصدر سبق ذكره، ص355.

المطلوب، لذا فإنّ قدرا كبيراً من الإصلاحات يمكن إجراءها، من خلال التوسع في تفسير نصوصه واستغلال مناطق الفراغ في التشريعات الدولية.

فضلا عن ذلك فإنّ زيادة فاعلية ومشاركة منظمات المجتمع المدني العالمي، في السياسية العالمية، وزيادة "الوعي العالمي الشعبي" بالتحديات العالمية ترتب عليه كما يقول (اميتاي اتزوني) " ظهور وتشكل أمة عالمية"،(1) وبذلك فقد تصاعدت المطالبات العالمية الشعبية بضرورة إخضاع مؤسسات الحكم العالميالى المساءلة والرقابة الديمقراطية، وعدم الافساح إلى تمركز السلطات في جهات محددة لا تخضع للرقابة العالمية، وتسيرها مصالح محددة لدول ونخب سياسية ورجال أعمال. وهو ما يتطلب من الأمم المتحدة التكيف لإدارة الشئون العالمية وعدم السماح لتمركز السلطة عند جهات محددة لا تخضع للرقابة العالمية.

وخلاصة ما تقدم يمكن القول ان تعزيز سلطة الأمم المتحدة، وتحويلها إلى الحكومة العالمية، لا ياتي كما كان متصور نتيجة لإتفاق دولي، والآتي ما سيكون نتيجة لتشكل بنية نظام عالمي جديدة، تنوعت في فواعلها وتغيرت قيمها ومبادئها، بسبب التغير في طبيعة التفاعلات والاتصالات بين الدول والشعوب، وتصاعد تحديات ومخاطر عالمية جديدة، تتطلب إدارة وشكل جديد للمنظمة ينسجم مع هذه التطورات.

---

(1) Amitai Etzioni,Op.Cit,p. 201.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولا: الوثائق المنشورة والتقارير:

1. الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي اسلوب الحكم والإدارة العامة، لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، الدورة الخامسة (نيويورك: منظمة الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦).
2. تقرير صندوق النقد الدولي السنوي لعام 2012.
3. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2013.
4. تقرير التنمية البشرية لعام 2013، برنامج الأمم المتحدة الانمائي.
5. الاونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2006 .
6. الاونكتاد تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013.

ثانياً: الكتب العربية:

1. ابراهيم ابو خزام، الحرب وتوازن القوى: دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقتها الجدلية بالحرب والسلام، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2009).
2. د. ابراهيم مشورب، المنظمات الدولية والإقليمية، ط1 (بيروت: دار المنهل اللبناني، 2013).
3. ابو نصر الفارابي،كتاب اراء اهل المدينة الفاضلة، قدم له وحققه د. البير نصري نادر، (بيروت: دار المشرق، 1986).
4. احمد وليد سراج الدين،البهائية والنظام العالمي الجديد: وحدة الاديان والحكومة العالمية، ج1، (دمشق: مطبعة الداودي، 1994).

5. د.اسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، ط1 (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1990).
6. د.إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، النظرية والواقع، ط 4 (مصر،أسيوط: جامعة أسيوط، 2007).
7. د. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية، دراسة تحليلية مقارنة، ط2 (الكويت: منشورات ذات السلاسل، 1987).
8. السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة: اسئلة القرن الحادي والعشرين، ج2، ط 1(القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1996).
9. د. اماني غازي جرار، المواطنة العالمية، ط1(الاردن - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2011).
10. انور الجندي، عالمية الإسلام، (القاهرة: دار المعارف، 1977).
11. انور عبد الملك، تغيير العالم، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985).
12. د. انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (العراق، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007).
13. د. بطرس بطرس غالي، الحكومة العالمية (القاهرة: دار المعارف، 1992).
14. بيومي مهران، بنو اسرائيل الحضارة الحياة الدينية والاجتماعية والسياسية والقضائية والفكرية، الجزء الرابع، (مصر- الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1999).
15. د.جاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، ط1(بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2006).
16. جلال الدين سعيد، فلسفة الرواق، (تونس: مركز النشر الجامعي، 1999).

17. جميل مطر، علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات العربية، ط 3 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983).
18. جلال أمين، العولمة والدولة، في :أسامة أمين الخولى(محرر)، العرب والعولمة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
19. د. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وأشكاليات، ط2 (القاهرة، شركة الدليل للدراسات والتدريب، 2013).
20. حافظ عبد الرحيم واخرون، السيادة والسلطة الافاق الوطنية والحدود العالمية، ط1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006).
21. د. حازم محمد عتلم، منظمة الأمم المتحدة، دراسة تحليلة في ضوء النظرية العامة للمنظمات الدولية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2012).
22. د. حسن البزاز، القوى العظمى بين شريعة الغاب وصراع الفيلة، ط1، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1988).
23. د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن - دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والاداب والفنون، 1995).
24. د. حميد الجميلي، الحكم الاقتصادي العالمي والصدمة الارتدادية (عمان- الاردن: منتدى الفكر العربي، 2012).
25. د. حسن نافعة و د .محمد شوقي عبد العال، التنظيم الدولي (القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2002).
26. د. خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، (دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر، 2014).
27. د. خليل حسين، النظام العالمي الجديد والمتغيرات الدولية، ط1(بيروت: دار المنهل اللبناني، 2009).

28. د. ريمون حداد ، العلاقات الدولية، ط1، (بيروت: دار الحقيقة،2000).
29. سيد قطب،السلام العالمي والإسلام، ط12 (القاهرة: دار الشروق، 1993).
30. د. عامر المصباح، العلاقات الدولية: الحوارات الكبرى، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008).
31. عبد الكريم آل نجف، الدولة الإسلامية دولة عالمية، ط 1 (قم: الامانة العامة لمجلس الخبراء، مطبعة الهادي، بلا).
32. عبد الرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني، ط5 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1979).
33. عبد الرحمن بدوي، امانويل كانت فلسفة القانون والسياسة، (الكويت: الناشر وكالة المطبوعات، 1979).
34. د.عبد المنعم سعيد، ما بعد الحرب البارده، النظام الدولي بين الفوضى والاستقرار في: التقرير الاستراتيجي العربي 1993(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مايو 1994).
35. د. عبد الخالق عبد اللـه، العالم المعاصر والصراعات الدولية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت :المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب،1989).
36. د. عبد الباسط عبد المعطي (محررا)، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999).
37. د. عبد القادر محمد فهمي، النظام السياسي الدولي دراسة في الأصول والنظرية والخصائص المعاصرة، ط 1 (عمان: دار وائل للطباعة والنشر، 1997).
38. د. علي عبد الواحد وافي، المدينة الفاضلة للفارابي، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، بلا).
39. د. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات (بغداد: دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر، 2010).

40. د. علي عبود المحمداوي و الناصر عبد اللاوي، يورغن هابرماس، العقلانية التواصلية في ظل الرهان الاتيقي في نقد العلموي والديني والسياسي، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2013).
41. غسان الغزي، سياسة القوة، مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1(بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000).
42. فتح الله ولعلو، تحديات عولمة الاقتصاد والتكنلوجيا في الدول العربية، سلسلة دراسات عربية (عمان: منتدى الفكر العربي، 1996).
43. د. فتحية ليتيم، نحو إصلاح منظمة الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين، ط1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
44. د. فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1990).
45. محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، ط1 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية -الأهرام، 2001).
46. د. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998).
47. د. محمد السيد سعيد، الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1986).
48. السيد محمد الصدر،موسوعة الأمام المهدي، اليوم الموعود بين الفكر المادي والديني، الجزء الرابع، (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، 1992).
49. د. محمد حسن الابياري، المنظمات الدولية الحديثة وفكرة الحكومة العالمية، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978).
50. د. محمد حمد القطاطشة، النظام الاقتصادي السياسي الدولي، ط1(الاردن - عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2013).

51. د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، مـن صراع الحضـارات إلى أنسـنة الحضـارة والثقافة والسلام،ط2(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008).
52. محمد طه بدوي،مدخل إلى علم العلاقات الدولية (بيروت: دار النهضة العربية للطباعـة والنشر،1972).
53. د. محمد سعيد الدقاق، التنظيم الدولي، (بيروت: الدار الجامعية، بلا).
54. د. محمد عمارة، بين العالمية الإسـلامية والعولمـة الغربيـة، ط1 (القـاهرة: مكتبـة الأمـام البخاري،2009).
55. د. معمر فيصل خولي، الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنساني، ط1 (القاهرة :دار العـربي للنشر والتوزيع، 2011).
56. ميلود بن غربي، مستقبل منظمة الأمم المتحدة في ظل العولمة، ط 1 (بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2008).
57. د. ناصيف حتـي، دور القـوى الصـاعدة في النظـام العـالمي، في: التطـورات الاسـتراتيجية العالميـة - رؤيـة اسـتشرافية، ط1 (ابـو ظبـي: مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، 2011).
58. ناتاشا لطفي سعد، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي (بيروت: رشـاد برس، 2010).
59. د نجاح محسن، الحكومة العالميـة عنـد برترانـد رسـل،ط1(القـاهرة: دار الفـتح للاعـلام العربي،2003).
60. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدوليـة، ط1(بـيروت: الـدار العربيـة للعلوم ناشرون، 2013).
61. ياسر ابو شبانة، النظام الدولي بين الواقع الحالي والتصـور الإسـلامي، ط1 (القـاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، 1998).

62. يوسف محمد صادق، الإرهاب، الصراع الدولي (العراق- السليمانية: دار سردم للطباعة والنشر،2013).

ثالثاً: الكتب المترجمة:

1. ارنست كاسيرر، الدولة والاسطورة، ترجمة: د. احمد حمدي محمود، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1975).
2. ارنت ليبهارت، الديمقراطية في المجتمع المتعدد، ترجمة: افلين ابو متري مسره، (بيروت: مطبعة انطوان الياس، 1984).
3. الفين توفلر، تحول السلطة بين العنف والثرو والمعرفة، ط2، ترجمة: د. فتحي ابن رشوان، ونبيل عثمان، (ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996).
4. الكسندر ونت، النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية،ترجمة:د. عبد الله جبر صالح العتيبي، (الرياض: جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع،2006).
5. آن ماري سلوتر،نظام عالمي جديد، ترجمة: احمد محمود، ط 1، (القاهرة :المركز القومي للترجمة، 2011).
6. اولريش بك، ما هي العولمة، ترجمة: ابو العيد دودر(بيروت: منشورات الجمل، 2012).
7. اولريش بيك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثا عن الامان المفقود، ترجمة: علا عادل و هند ابراهيم، وبسنت حسن،ط1،(القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013).
8. أوتفريد هوفه، مواطن الاقتصاد، مواطن الدولة، المواطن العالمي الأخلاق والسياسة في عصر العولمة، ترجمة: عبد الحميد مرزوق، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2010).
9. ايرل تيلفورد، رؤية استراتيجية عامة للاوضاع العالمية، ج2، العدد 23 (ابوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998).
10. باتريك سافيدان، الدولة والتعدد الثقافي، ترجمة: المصطفى حسوني، ط 1 (الدار البيضاء: دارتوبقال للنشر، 2011).

11. باتيك هارمن، بربارة ديلكور واوليفييه كورتن (محررون)، النظام العالمي الجديد، ترجمة: د. انور مغيث، (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1995).

12. برتراند راسل، محاورات برتراند راسل، ترجمة: جلال العشري، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979).

13. برتراند رسل، نحو عالم افضل، ترجمة: ديرني خشبة وعبد الكريم احمد، سلسلة الالف كتاب، (القاهرة: العالمية للطبع والنشر، 1956).

14. برتراند رسل، امال جديدة في عالم متغير، ترجمة: عبد الكريم احمد، (القاهرة: دار القومية العربية للطباعة، بلا).

15. برتراند راسل، مثل عليا سياسية، ترجمة: سمير عبدة، (بيروت: دار الجليل، 1979).

16. برتراند راسل، السلطة والفرد، ترجمة: شاهر الحمود، ط1 (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،1961).

17. برتراند راسل، المجتمع البشري بين الأخلاق والسياسة، ترجمة: عبد الكريم احمد، (القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، بلا).

18. برايان وايت، ريتشارد ليتال ومايكل سميث، قضايا في السياسة العالمية،ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004).

19. بنجامين باربر , عالم ماك، المواجهة بين التأقلم والعولمة , ترجمة: احمد محمود (القاهرة: المشروع القومي للترجمة في المجلس الاعلى للثقافة، المطابع المصرية، 1998).

20. بنجامين ر. باربر، امبراطورية الخوف، الحرب والإرهاب والديمقراطية، ترجمة: عمر الايوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2005).

21. بول هيرست و جراهام طومبسون، مالعولمة: الاقتصاد العالمي وامكانات التحكم، ترجمة: د فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2001).

22. بيتر تيلور، كولن فلنت، الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر، ترجمة: عبد السلام رضوان، د. اسحق عبيد، ج1، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2002).
23. بيير رنيوفن و جان باتيست دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة: فايز كم نقش، ط3، (بيروت: منشورات عويدات، 1989).
24. بيير مانييه، مدينة الإنسان، دراسة فكرية ترجمة: د. فاطمة الجيوشي، (دمشق: منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية،2000).
25. توماس كون، بنية الثورات العلمية، ترجمة :شوقي جلال، سلسلة عالم معرفة (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1992).
26. توماس مور، يوتوبيا، ترجمة: د.انجيل بطرس سمعان، ط2،(القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،1987).
27. جان غيتون، الفكر والحرب، ترجمة: الهيثم الايوبي واكرم ديري، ط2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985).
28. جاك فونتانال، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيواقتصاد، ترجمة: محمود ابراهيم، ط 2، (الجزائر: ايوان المطبوعات الجامعية، 2009).
29. جاك ماريتان، الفرد والدولة، ترجمة: عبد الله الأمين (بيروت: دار مكتبة الحياة، تاريخ، بلا).
30. جوزيف أ. كاميليري، ازمة الحضارة آفاق إنسانية في عالم متغير،ترجمة: د. فيصل السامر (العراق: دار الشؤون الثقافية، 1984).
31. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، ط 1(دبي : مركز الخليج للأبحاث، 2004).
32. جون بيندر وسايمون اشروود، الاتحاد الاوربي مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: خالد غريب علي ط1، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015).

33. د. جون توملينسون، العولمة والثقافة تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان، ترجمة د. ايهاب عبد الرحيم محمد، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2008).

34. د. جون .ج .تايلر، عقول المستقبل، ترجمة لطفي فطين، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1985).

35. جون رولز، العدالة كأنصاف: اعادة صياغة، ترجمة: د. حيدر حاج اسماعيل، ط1(بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2009).

36. جوزيف س. ناي (الابن)، مفارقة القوة الأمريكية، ترجمة: د. محمد توفيق البجيرمي، ط1(الرياض- المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2003).

37. جورج سباين، تطور الفكر السياسي،الكتاب الأول، ترجمة: حسن جلال العروسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

38. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثاني، ترجمة: حسن جلال العروسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب،2010).

39. جورج سباين، تطور الفكر السياسي، الكتاب الثالث، ترجمة: حسن جلال العروسي، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).

40. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2 (المملكة العربية السعودية - جدة: مطبوعات تهامة، 1984).

41. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة : وليد عبد الحي، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985).

42. جيفري ستيرن، تركيبة المجتمع الدولي، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية، (دبي - الامارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004).

43. جيرار ليكلرك، العولمة الثقافية الحضارات على المحك، ترجمة: د. جورج كتورة، ط1 (بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2004).

44. روبرت جيبلن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: باسم مفتن النصر اللـه، (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1990).
45. دون ايبرلي، نهوض المجتمع المدني العالمي: بناء المجتمعات والدول من أسفل إلى أعلى الرحمة بوصفها اكثر صادرات امريكا أهمية، ترجمة: لميس فؤاد اليحيى، (عمان - الاردن: الاهلية، 2011).
46. دون اي ايبرلي (محررا)، بناء مجتمع من المواطنين، المجتمع المدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد اللـه، (المملكة الاردنية الهاشمية - عمان: الأهلية، 2003).
47. دون كراوس، تطور الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في: التطورات الاستراتيجية العالمية: رؤية استشراقية، مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1(ابو ظبي: مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).
48. راسل جاكوبي، نهاية اليوتوبيا، السياسة والثقافة في زمن اللامبالات، ترجمة: فاروق عبد القادر، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2002).
49. روبرت و. كيوهن وجوزيف س. ناي الابن، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، ترجمة: محمد شريف الطرح، (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2002).
50. روبرت جاكسون، ميثاق العولمة، سلوك الإنسان في عالم عامر بالدول، ترجمة:فاضل جتكر، ط1(المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان،2003).
51. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009).
52. ريتشارد مينش، الامة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة، ترجمة: عباس عباس (سوريا: الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009).
53. زلمي خليل زاد و جون وايت، الدور المتغير للمعلومات في الحرب (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004).

54. سام بيرلو فريمان، الإنفاق العسكري، في: مركز دراسات الوحدة العربية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي الكتاب السنوي لعام 2013،ترجمة:عمر سعيد الايوبي و امين سعيد الايوبي (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،2013).
55. د. ستيفن.م. ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع احمد مرسي وهبة، (مصر: مكتبة الاسكندرية، 2000).
56. غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، (دبي -الامارات العربية المتحدة : مركز الخليج للابحاث، 2004).
57. د. فريد زكريا، من الثروة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة : رضا خليفة، ط1(القاهرة: مركزالأهرام للترجمة والنشر، 1999) .
58. فليب برايار ومحمد رضا جليلي، العلاقات الدولية، ترجمة: حنان فوزي حمدان، ط1(بيروت: دار ومكتبة الهلال، 2009).
59. الجنرال فيكتور فرنو، الحرب العالمية الثالثة الخوف الكبير، ترجمة: هيثم كيلاني، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1988).
60. كانت، مشروع السلام الدائم، ط1، ترجمة: د.عثمان امين، (القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية،1952).
61. كريس براون، فهم العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للابحاث، ط 1 (الامارات العربية المتحدة - دبي: مركز الخليج للابحاث، 2004).
62. لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، جيران في عالم واحد، ترجمة: مجموعة مترجمين، مراجعة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1995).
63. فارنك جي. لتشنر وجون بولي(محرران)، العولمة: الطوفان ام الانقاذ، الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية، ترجمة: فاضل جتكر، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).

64. لستر ثرو، المتنـاطحون، المعركـة الاقتصـادية القادمـة بـين اليابـان واوربـا وامريكـا، ط1، ترجمة: د. محمد فريد، (ابـو ظبـي: مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاسـتراتجية، 1995).
65. لورنس فريدمان، الثورة في الشؤون العسـكرية (ابـو ظبـي: مركـز الامـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية، 2001).
66. لينين، الامبريالية اعلى مراحل الاستعمار، (موسكو: دار التقدم، 1967).
67. ماركس وانجلس، بيان الحزب الشيوعي، (موسكو: دار التقدم، بلا).
68. مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركـز الخليج للابحاث، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2008).
69. ماريا لويزا برنيري، المدينة الفاضلة عبر التاريخ، ترجمة: د. عطيات ابو السـعود، سلسـلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 1997).
70. جوزيف س. ناي و جون د. دونـاهيو (محـرران)، الحكـم في عـالم يتجـه نحـو العولمـة، ترجمـة: محمـد شريـف الطـرح، ط1 (الريـاض - المملكـة العربيـة السـعودية: مكتبـة العبيكان، 2002).
71. ميخائيل غورباتشوف، البيريسترويكا اعادة البناء والفكر الاشتراكي: إلى اين نحن سائرون، ترجمة: عباس خلف، (بغداد: شركة المعرفة، 1990).
72. ميليسا غيليس، نزع السلاح، دليل أساسي، ط3 (نيويورك: مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، 2013).
73. ميتشيو كاكو: رؤى مستقبلية، كيف سيغير العلـم حياتنـا في القـرن الواحـد والعشريـن، ترجمة د: سعد الدين خرفان، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلـس الـوطني للثقافـة والفنون والاداب، 2001).
74. نعوم تشومسكي، النظام العالمي القديم والجديد،ترجمة: عـاطف محمـد عبـد الحميـد، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010).
75. هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هـذا، ترجمـة: مالـك فاضـل البديري، (الاردن - عمان: الاهلية للنشر والتوزيع، 1995).

76. هيدلي بول، المجتمع الفوضوي دراسة النظام في السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للابحاث، ط 3، (دبي: مركز الخليج للابحاث، 2006).
77. هيكي باتوماكي وتيفو تيفاينين، عالم اخر ممكن، التحول الديمقراطي للمؤسسات العالمية، ترجمة: محمد علي فرج، ط1 (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2008).
78. وتولد ريبكزينسكي، ترويض النمر، الكفاح من اجل السيطرة على التكنلوجيا، ترجمة: د. فاخر عبد الرزاق جعفر (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1999).
79. ولتر ب. رستون، افول السيادة، كيف تحول ثورة المعلومات عالمنا، ترجمة: سمير عزت نصار و جورج خوري (عمان - الاردن: دار النسر للنشر والتوزيع، 1995).
80. ولتر ستيس، تأريخ الفلسفة اليونانية، ترجمة: مجاهد عبد المنعم مجاهد، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع 1984)
81. وليم كوهين، العولمة اليوم ما مدى ترابطية العالم، في: العولمة في القرن الحادي والعشرين، تحرير: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 1 (ابوظبي- الامارات العربية المتحدة: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009).
82. ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة: د. أمام عبد الفتاح أمام، سلسلة عالم المعرفة، ج1 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2011).
83. ويل كيمليكا، اوديسا التعددية الثقافية، سبر السياسات الدولية الجديدة في التنوع، ترجمة: د. أمام عبد الفتاح أمام، ج2، سلسلة عالم المعرفة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، 2011)،
84. يوسي ام هانيماكي، الأمم المتحدة، مقدمة قصيرة جدا، ترجمة: محمد فتحي خضر، ط1 (القاهرة: كلمات للترجمة والنشر، 2013).
85. يوشكا فيشر، عودة التاريخ: العالم بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) وتجديد الغرب، ترجمة: د. هاني الصالح، ط 2 (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2011).

رابعاً: البحوث والدراسات المنشورة :

1. اكزافييه غيوم، العلاقات الدولية، ترجمة: د. قاسم المقداد، مجلة الفكرالسياسي، العدد 11-12، (دمشق:اتحاد الكتاب العرب، 2001).
2. د. انورمحمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الاوسط اعلان برشلونة انموذجا، مجلة دراسات دولية، عدد 39 (بغداد: مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2009).
3. د. بشير العلاق، اتفاقية التجارة الحرة الأمريكية الشمالية: النافتا، مجلة الشؤون السياسة، عدد1، السنة الأولى، (بغداد: مركز الجمهورية للدراسات الدولية، 1994).
4. ثائر رحيم كاظم، العولمة والمواطنة والهوية، مجلة القادسية في الاداب والعلوم التربوية، عدد 1، مجلد 8 (العراق: جامعة القادسية كلية الاداب، 2009).
5. جوزيف .س. ناي، الحد من التسلح بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 100، (القاهرة: مركز الاهرام ، ابريل 1990).
6. حسن الحاج علي احمد، حرب افغانستان التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي، مجلة المستقبل العربي، العدد 276(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2/ 2002).
7. د. حسنين توفيق ابراهيم،النظام الدولي الجديد في الفكر العربي،مجلة الفكر العربي،المجلد23، العدد 3-4 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1995).
8. د. حيدر علي حسين، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، عدد 43، (بغداد: مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2013).
9. د. خليل اسماعيل الحديثي، المنظمات الدولية دراسة في منهجها وطبيعة فهمها، مجلة العلوم السياسية، عدد 37، (بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2008).

10. د. سعاد محمود ابو ليلة، دور القوة: ديناميكيات الأنتقال من الصلبة إلى الناعمة إلى الأفتراضية، ملحق مجلة السياسة الدولية اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، العدد 188،، (القاهرة: مركز الاهرام، ابريل، 2012).

11. عبير بسيوني، الولايات المتحدة والتدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، مجلة السياسة الدولية، عدد 127، (القاهرة: مركز الاهرام، يناير 1997).

12. د.علي الدين هلال، النظام الدولي الجديد، الواقع الراهن واحتمالات المستقبل، مجلة الفكر العربي، المجلد 23 (الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، يونيو 1995).

13. د. محمد احمد علي مفتي، العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي دراسة تحليلية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 27،(مصر: جامعة الاسكندرية، 1990).

14. محمد المصالحة، التطورات في البيئة الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد:21 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009/2).

15. مراد بن سعيد، من الحوكمة الدولية إلى الحوكمة العالمية التحولات الانطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 421 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 3/ 2014).

16. مصطفى بخوش، مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 3 (الجزائر: جامعة محمد خضير بسمكرة، اكتوبر 2002).

17. د. نبيل جعفر عبد الرضا و د. يوسف علي عبد الاسدي، أزمة العولمة ام عولمة الأزمة، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد 31، المجلد الثامن، (العراق: جامعة البصرة، تشرين الثاني، 2012).

18. هالة مصطفى، العولمة دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية، العدد134، (القاهرة: مركز الاهرام، أكتوبر 1998).

خامساً: الرسائل والإطاريح الجامعية:

1. كرازدي اسماعيل، العولمة والحكم، نحو حكم عالمي ومواطنة عالمية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر - باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.
2. حكيمي توفيق، الحوار النيوواقعي-النيولبرالي حول مضامين الصعود الصيني،دراسة الرؤى المتضاربة حول دور الصين المستقبلي في النظام الدولي، أطروحة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2007-2008).
3. وداد غزلاني، العولمة والإرهاب الدولي بين الية التفكيك والتركيب، اطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2010، ص ص 195-200. منشورة على موقع الجامعة على شبكة الانترنت على الرابط الالكتروني :

http://theses.univ-batna.dz/index.php?option=com_docman&task = doc _ details&gid =2109 &Itemid=4

سادساً: البحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الالكترونية (الانترنيت):

1. احمد عباس البديع، ابعاد ومظاهر التغير في عالمنا المعاصر وتأثيرها على السياسة الخارجية، مؤتمر سياسة مصر الخارجية في عالم متغير، 1990، على الرابط الآتي:

http://bohothe.blogspot.com/2010/03/blog-post_4406.html

2. د. امحند برقوق، مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2008- 2009، على الرابط الآتي:

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/A9.pdf

3. بهجت قرني، من النظام الدولي إلى النظام العالمي، موقع مجلة السياسة الدولية على شبكة الانترنت، على الرابط الآتي:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221495&eid=1671

4. جوزيف س. ناي(الابن)،مستقبل القوة ومفهوم تأسيس حكومة عالمية، على الرابط الآتي:

http://www.aleqt.com/2010/01/01/article_456204.html

5. خليل عرنوس سليمان، الازمة الدولية والنظام الدولي، سلسلة اوراق بحثية (الدوحة: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسـات، 2011)، عـلى الموقـع الالكـتروني في شـبكة الانترنـت: **www.dohainstitute.org**

6. زهير الخويلدي، سيادة الدول في ظل عالمية المواطنة، بحـث منشـور عـلى شـبكة الانترنـت بتاريخ، 16/5/ 2009، على الرابط الالكتروني:

http://archive.libya-al-ostakbal.org/Articles0509/zuhair_alkhweeldi_160509.html

7. د. سعيد عبد الله المهيري النظام العالمي الجديد والعالم الإسلامي، على الرابط الآتي:

http://www.taghrib.org/arabic/nashat/elmia/resalataltaghrib/27/08.html

8. محمد عابد الجابري، أوهام الليبرالية الجديدة: هل يمكن الانتقال إلى الليبرالية الجديدة في بلد متخلف، في: ندوة الحكم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومكافحة الفقـر عقـدتها الإيسكوا بالقاهرة ما بين 11-13 /11/ 2001، منشور على الرابط الالكتروني:

http://www.aljabriabed.net/liberalisme.htm

9. محمد عبد السلام، الأسلحة النووية وعلم القـرن الحـادي والعشريـن، عـلى موقـع الاهـرام الالكتروني على شبكة الانترنت: **http://digital.ahram.org.eg**

10. نادين عبد اللـه، الانتقـال الانتخـابي للسـلطة والتحـول الـديمقراطي في اوروبـا الشرقيـة، المؤتمر السنوي الثاني لحالة الديمقراطية في مصر، (القاهرة: 4-5 يوليـو- 2010)، منشـور على الرابط الالكتروني :

http://www.afaegypt.org/index.php?option=com_k2&view=item&id=56

11. هـ ج. ويلز، معالم تاريخ الإنسانية، المجلد الرابـع، ترجمـة: عبـد العزيـز توفيـق جاويـد، على الرابط الالكتروني في شبكة الانترنت: **www.Kotobarabia.com**

سابعاً: الوثائق باللغة الانجليزية:

1. The UN Task Team For The Post-2015 Development Agenda, Global Governance And Governance Of The Global Commons In The Global Partnership For Development Beyond 2015, Paper , January 2013.
2. United Nations Development Programme, Human Development Report 2006,(New York: United Nations, 2006).
3. The Institute For Economics And Peace (IEP)Global Terrorism Index 2012, Australia- Sydney,2012.
4. Ministry Of Finance, Government Governance:Corporate Governance In The Public Sector, Why And How , Paper Presented On The Occasion Of The 9th fee Public Sector Conference

(Netherlands: Ministry Of Finance,Government Audit Policy Directorate,2000).

5. Kirsten Gelsdorf, Global Challenges And Their Impact On International Humanitarian Action, OCHA Occasional Policy Briefing Series Brief No. 1 (Policy Development And Studies Branch,UN Office For The Coordination Of Humanitarian Affairs (OCHA),2010.

ثامناً: الكتب الانجليزية:

1. Andrew Linklater, Marxism, in: Scott Burchill And Others, Theories Of International Relations, Third Edition,(New York,: Palgrave Macmillan,2005).
2. Amitai Etzioni, From Empire To Community (New York: Palgrave Macmillan, 2004).
3. Bjorn Hettne And Bertil Odén (Edi) Global Governance In The 21st Century Alternative Perspectives On World Order ,(Stockholm - Sweden: Almkvist And Wikselln International,2002).
4. Brock G, Brighouse H (Eds), The Political Philosophy Of Cosmopolitanism .(Cambridge: Cambridge University Press, 2005).
5. Chris Brown ,And Kirsten Ainley, Understanding International Relations, 3rd Edition,(New York :Palgrave Macmillan,2005).
6. Colin Elman And Miriam Fendius Elman, Progress In International Relations Theory (London: Cambridge , MIT Press, 2003).

7. **Cynthia Weber, International Relations Theory: A Critical Introduction , Second Edition, (London and NewYork: Routledge,2005).**
8. **David Held,Global Transformations , Politics ,Economics And Culture,(California: Stanford University Press,1999).**
9. **David Held And Anthony McGrew, Governing Globalization (Eds), (UK-Cambridge: Polity Press , 2002).**
10. **David Held And Mathias Koenig-Archibugi (Eds.),Taming Globalization: Frontiers Of Governance ,(Cambridge: Polity Press, 2003).**
11. **Dan Smith, Trends And Causes Of Armed Conflicts, (Germany: Bergh Of Research Center For Constructive Conflict Management, 2004).**
12. **David W. Ziegler, War, Peace, And International Politics, Eighth Edition (New York: Addison Wesley, Educational Publishers,Inc,2000).**
13. **Gideon Baker, Civil Society And Democratic Theory :Alternative Voices ,(U.S.A: Routledge , 2002)**
14. **James N.Rosenau, The United Nations In A Turbulent World, (Colorado: Iynne, Rienner Publishers, 1992).**
15. **James A. Yunker , The Idea Of World Government: From Ancient Time To The Twentey First Century, (New York: Rouledge,2011).**
16. **Jens Martens, Steps Out Of The Global Development Crisis :Towards An Agenda For Change,(Berlin - Germany: The Friedrich-Ebert-Stiftung, June 2010).**
17. **13. John Houghton, Global Warming , The Complete Briefing , 4th Edition(New York: Cambridge University Press,2009).**
18. **14. John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics, An Introduction To International Relations, 3rd Eddition (UK:Oxford University Press,2005).**
19. **John Baylis And Steve Smith, The Globalization Of World Politics: And Introduction To International Relations, (UK: Oxford OUP, 2001).**
20. **Ken Booth And Nicholas J.Wheeler, The Security Dilemma: Fear, Cooperation And World Politics,(New York: Palgave Macmillan ,2008).**

21. **Ken Booth & Steve Smith, International Relations Theory Today, 2nd Edition (U.S: The Pennsylvania State University Press, 1997).**
22. **Kenneth N. Waltz, Theory of International Politics, (US :Addison-Wesley, 1979).**
23. **Lawrence S. Wittner, Confronting the Bomb A Short History of the World Nuclear Disarmament Movement ,(California: Stanford University Press,2009).**
24. **Luis Cabrera (Ed.), Global Governance, Global Government: Institutional Visions For An Evolving World System,(US: Suny Prees,2012).**
25. **Louis Pojman, Terrorism, Human Rights, And The Case For World Government. (U.S: Rowman And Littlefield, 2006).**
26. **Martin Griffiths,(Ed) International Relations Theory For The Twenty First Century: An Introduction, (New York: Routledge, 2007).**
27. **Margaret P. Karns, And Karen A.Mingst, International Organizations: The Politics And Processes Of Global Governance,(USA: Lynne Rienner Publishers,2004).**
28. **Michael Barnett And Raymond Duvall(Eds), Power In Global Governance,(UK: Cambridge University Press,2005).**
29. **Nicholas Hagger, The World Government A Blueprint For A Universal World State, (Winchester, UK - Washington, USA: O-Books, 2010).**
30. **Oliver P. Richmond,Peace In International Relations,(London &NewYork: Routledge Taylor & Francis Group,2008).**
31. **Peter Sutch and Juanita Elias, International Relations: The Basics, 3rd Edition (London And NY:Routledge Taylor And Francis Group,2007).**
32. **Richard Higgot, Globalization And Regionalization: New Trends In World Politics, (Abu Dhabi: The Emirates Center For Strategic Studies And Research,1998).**
33. **Richard V.Carter ,Survival Meetings ,High Lights Of The World Government Movement ,1947 To 1952 A Personal Journey,(USA, Writers Club Press, 2001).**
34. **Robert Cooper,The Post-Modern State And The World Order,(UK- London: Demos, 2000).**
35. **Roberto Castaldi, A Contribution To A Theory Of International System Change, (Italy, Turin: Centre For Studies On Federalism, 2007).**

36. Robert O. Keohane, Power And Governance In A Partially Globalized World, (London: Taylor And Francis Group,2002).
37. Sean M.Lynn-Jones, Does Offense-Defense Theory Have a Future, (Quebec-Canada: Research Group In International Security at McGill University, October 20, 2000).
38. Steve Smith, Ken Booth, And, Marysia Zalewski,(Eds.) , International Theory: Positivism And Beyond,(UK:Cambridge University Press, 2008).
39. Stefano Guzzini and Iver B. Neumann (Eds.), The Diffusion Of Power In Global Governance: International Political Economy Meets Foucault (London: Palgrave Macmillan,2012).
40. Sidney Tarrow ,The New Transnational Activism,(UK: Cambridge University Press, 2005).
41. Thomas W. Pogge , Politics As Usual: What Lies Behind The Pro-Poor Rhetoric,(Cambridge: Polity Press, 2010).
42. Walther Ch. Zimmerli, Klaus Richter And Markus Holzinger, (Editors), Corporate Ethics And Corporate Governance,(Berlin: Springer,2007).
43. William E. Scheuerman, The Realist Case For Global Reform, (UK- Cambridge: Polity Press, 2011).

تاسعاً: البحوث والدراسات المنشورة باللغة الانجليزية:

1. Andrew Moravcsik, Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory Of International Politics, International Organization, Vol .51. 4,(UK: IO Foundation and the Massachusetts Institute of Technology Autumn 1997).
2. Anatoliy Poruchnyk And Yulia Gaida, The Creation Of Institutional Prerequisites For A System Of Global Governance, International Economic Policy, Scientific Journal, No.8-9. (Ukraine -Kiev: National Economic University, 2008).
3. Arie M. Kacowicz , Regionalization, Globalization And Nationalism: Convergent, Divergent, Or Overlapping , Alternatives: Global, Local, Political Magazine,Vol.24.(4), (US: Sage Publications Inc, October 1999).

4. Ali Poyraz Gurson, World Government: The Strong Steps of CFR International Journal Of Humanities And Social Science, Vol.1. No.2, (U.S: Center for Promoting Ideas - CPI , February 2011).
5. Alexander Wendt, Why A World State Is Inevitable: Teleology And The Logic Of Anarchy, European Journal Of International Relations, Vol. 9.(4) ,(UK: SAGE Publications And ECPR ,2003).
6. Alexander Wendt, Constructing International Politics International Security journal, Vol. 20, No. 1 (U.S: MIT Press, Summer, 1995).
7. Alexander Wendt ,The Agent-Structure Problem in International Relations Theory, International Organization, Vol. 41, No. 3 (U.S: MIT Press, Summer, 1987).
8. Alexander Wendt, Collective Identity Formation and the International State, The American Political Science Review, Vol. 88, No. 2.(U.S: American Political Science Association, Jun. 1994).
9. Alexander Wendt ,Anarchy Is What States Make Of It: The Social Construction Of Power Politics , International Organization, Vol. 46, No. 2 (U.S: The MIT Press, Spring, 1992).
10. Aysel Dogn , Cosmopolitan Principles Of Distributive Justice, Prolegomena .Vol.9.(2), (Izmit- Turkey: Department Of Philosophy, Kocaeli University,2010).
11. Barry Buzan Source, From International System To International Society: Structural Realism And Regime Theory Meet The English School , International Organization, Vol. 47, No. 3 (The (: MIT Press,Summer, 1993).
12. Benjamin Solomon, Kant's Perpetual Peace: A New Look At This Centuries-Old Quest, OJPCR: The Online Journal Of Peace And Conflict Resolution, 5.1 Summer ,2003).
13. Campbell Craig ,Glimmer Of A New Leviathan: Total War In The Realism Of Niebuhr, Morgenthau, And Waltz ,Book Review, On: Ethics And International Affairs, Vol. 18.(2), (US: Carnegie Council For Ethics In International, Cambridge University Press,2004).
14. Campbell Craig, The Resurgent Idea Of World Government, Ethics And International Affairs, Vol. 22.2, (U.S: Carnegie Council For Ethics In International Affairs, Summer 2008).

15. **Cameron G. Thies , Progress, History And Identity In International Relations Theory: The Case Of The Idealist–Realist Debate, European Journal Of International Relations, Vol. 8.(2), (UK: SAGE Publications And ECPR 2002).**
16. **Christoph Schreuer, Warning Of The Sovereign State: Towards A New Paradigm For International Law, European Journal Of International Law, Vol. 4.(1) (Oxford- UK: Oxford University Press,1993)**
17. **Cornelia Beyer, Causes For Participation In Hegemonic Governance, Turkish Journal Of International Relations, Vol. 8. No. 1,(Turkey:Yalova University ,Center For International Conflict Resolution ,Spring 2009).**
18. **David Harvey, Cosmopolitanism And The Banality Of Geographical Evils ,Public culture ,Vol. 12.(2) (US: Institute For Public Knowledge ,Duke University Press,2000).**
19. **David Held, Reframing Global Governance: Apocalypse Soon Or Reform, New Political Economy, Vol. 11, No. 2,(London: Routledge, Taylor And Francis, June 2006).**
20. **Dani Rodrik, How Far Will International Economic Integration Go, Journal Of Economic Perspectives, Vol. 14. No.1, (US: American Economic Association, winter 2000).**
21. **Edward Newman , Failed States And International Order: Constructing A Post-Westphalia World , Contemporary Security Policy, Vol.30, No.3 (Virginia- U.S: Taylor & Francis , December 2009).**
22. **Emmanuel Navon, The third debate revisited, Review of International Studies, No.27(.UK :British International Studies Association,2001).**
23. **Eric Smaw, From Chaos To Contractarianism: Hobbes, Pojman, And The Case For World Government, Essays In Philosophy: Vol. 9.Iss. 2, Article 4. (California- US: published By Pacific University Library, 2008).**
24. **Gerard Delanty, The Cosmopolitan Imagination: Critical Cosmopolitanism And Social Theory, The British Journal Of Sociology, Vol. 57, Issue. 1, (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2006).**
25. **Gedeon Rose, Neoclassical Realism And Theories Of Foreign Policy, World Politics, Vol.51. No.01.(US: Princeton Institute For International And Regional Affairs , Cambridge University Press, Oct 1998).**

26. Glenda Sluga And Julia Horne, Cosmopolitanism: Its Pasts And Practices, Journal Of World History, Vol. 21.No. 3.(US: University Of Hawai ,September,2010).
27. Glenn H. Snyder, Mearsheimer's World Offensive Realism And The Struggle For Security, A Review Essay, International Security, Vol.27. No.1. (US: The MIT Press, Summer 2002).
28. Haas M. Peter ,Addressing The Global Governance Deficit, Global Environmental Politics,Vol 4. No. 4 (US: Published by The MIT Press, November 2004).
29. James A. Yunker, Rethinking World Government: A New Approach, International Journal On World Peace, Vol. 17, No. 1 (US: Professors World Peace Academy ,March. 2000).
30. James A. Yunker, Recent Consideration Of World Government In The IR Literature: A Critical Appraisal, World Futures, Vol.67. (6),(UK: Taylor And Francis Group, 2011).
31. Jeffrey Taliaferro, Security Seeking Under Anarchy: Defensive Realism Revisited, International Security , Vol. 25, No. 3, (US: The MIT Press, Winter 2000).
32. Jon A. Yoder, The United World Federalists: Liberals For Law And Order, Journals.ku.edu13.1. (US : American Studies, The University Of Kansas ,1972).
33. Joseph C. Ebegbulem, The Failure Of Collective Security In The Post World Wars I And II International System, Transcience A journal Of global, Vol. 2, Issue 2 ,(Germany: Global Studies Programme,2011).
34. John Mearsheimer, The False Promise Of International Institutions, International Security,Vol.19,No.3 (US: The MIT Press, Winter 1994/95).
35. Joseph Preston Baratta , The Politics Of World Federation:The United Nations,U.N. Reform, Atomic Control, Vol.1 (US: Praeger Press,2004).
36. Kapytonenko,Mycola,Globalization,nation-State And Global Security Arrangements, Europolis Journal Of Political Science And Theory .No.6 (Romania ,Central Of Political Analysis,2009).
37. Kenneth N. Waltz ,Structural Realism After The Cold War, International Security, Vol. 25, No.1(Massachusetts, US: The Massachusetts Institute Of Technology, Summer, 2000).
38. Kees Van Kersbergen And Frans Van Waarden, Governance As A Bridge Between Disciplines ,European journal Of political Research,Vol.43 ,(UK:European Consortium For Political Research, Blackwell ,2004).

39. Klaus Dingwerth And Philip Pottberg ,Global Governance As Perspective On World Politics,Global Governance Journal,No.12.(U.S: Lynne Rienner Publishers,2006).

40. Kobayashi Makoto, The Hierarchy Of Global Governance: A Metaphor For The Imperial Machine, Ritsumeikan International Affairs, Vol.3, (Japan: Institute Of International Relations And Area Studies, Ritsumeikan University, 2005).

41. Luis Cabrera, World Government: Renewed Debate, Persistent Challenges, European Journal of International Relations, Vol .16.(3) (UK: SAGE Publications And ECPR ,2010).

42. Pauline Kleingeld, Approaching Perpetual Peace: Kant's Defence Of A League Of States And His Ideal Of A World Federation, European Journal Of Philosophy, Vol .12, Issue 3. (UK: Oxford OX4 2DQ, December,2004).

43. Philippe Van Parijs, International Distributive Justice, A Companion To Contemporary Political Philosophy,Vol. 2.(Oxford: Blackwell ,2007).

44. Richard N. Haass, The Age Of Nonpolarity: What Will Follow US Dominance, Foreign Affairs (May-June 2008).

45. Robert Jervis, Cooperation Under the Security Dilemma,World Politics, Vol.30, No.2. (US: Princeton Institute For International And Regional Affairs , Cambridge University Press Jan.1978).

46. Robert O. Keohane, International Institutions: Can Interdependence Work , Foreign Policy ,No. 110 ,(Washington: Research Library ,Spring 1998).

47. Stoker.G ,Governance As Theory: Five Propositions, International Social Science Journal, Vol. 50,(UK : Blackwell Publishers,1998).

48. Stephen M.Walt, International Relations , One World, Many Theories, Foreign Policy, No.111, Spesial Edition (Spring 1998).

49. Tännsjö Torbjörn, Cosmopolitan Democracy Revisited, Public Affairs Quarterly Journal,Vol. 20.(3), (US: Board Of Trustees Of The University Of Illinois,2006).

50. Thomas G. Welss,What Happened To Idea Of World Government , International Studies Quarterly ,Vol. 53, Issue .2 (New York: International Studies Association, 2009).

51. Thoms W. Pogge, Cosmopolitanism And Sovereignty , Ethics, Vol. 103, No. 1, (US: The University Of Chicago Press ,Oct., 1992).

52. Tom Lansford, Post-Westphalian Europe Sovereignty And The Modern Nation-State, International Studies, No. 37(1),(India: Jawaharlal Nehru University ,2000).
53. Ulrich Beck And Natan Sznaider,Unpacking Cosmopolitanism For The Social Sciences: A Research Agenda, The British Journal Of Sociology, Vol .61.(s1), (London: Department Of Sociology, University Of Liverpool, Blackwell, 2010).
54. Ulrich Beck,The CosmopolitanSociety And Its Enemies, Theory Culture And Society ,Vol, 19.(1-2) ,(London: SAGE, 2002).
55. Ulf Hannerz,Two Faces Of Cosmopolitanism:Culture And Politics, Statsvetenskaplig Tidskrift , Vol. 107, No. 3 ,(Stockholm: Stockholm Univeristy, 2005).
56. Volker Rittberger, (Ed.) Global Governance And The United Nations System. Vol. 1075.(New York: United Nations Publications, 2001).

عاشراً: الاوراق البحثية في اللغة الانكليزية:

1. Benny Miller, The Rise And Decline Of Offensive liberalism. Paper Prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association, (Montreal-Canada: Marsh, 2004).
2. Elaine C. Kamarck,Government Innovation Around The World, Paper Series from Harvard University, John F. Kennedy School Of Government, 2004.
3. Peri K. Blind ,Building Trust In Government In The Twenty-First Century: Review Of Literature and Emerging Issues, Paper presented To :7th Global Forum On Reinventing Government Building Trust In Government (Austria - Vienna :UN,26-29 June. 2007).

حادي عشر: الرسائل والإطاريح الجامعية باللغة الانكليزية:

1. Doina Cajvaneanu, A Genealogy Of Government On Governance, Transparency And Partnership In The European Union, A Dissertation For The Degree Of Doctor Of Philosophy, (Toronto: University Of Trento ,March 2011), Retrieved On: 5-6-2014: http://eprints phd.biblio.unitn.it /492/1/ cajvaneanu_ thesis_ final_ upload .pdf.
2. Fassue Kelleh, The Changing Paradigm Of State Sovereignty In The International System , Thesis In Political Science, University Of Missouri, Kansas City-Missouri, 2012.
3. Ljubomir Stevanovic, Prospects For World Government, Master's Thesis In Applied Ethics,(Sweden :Centre For Applied Ethics, Linköping University, 2010).

4. Magnus E. Jonsson ,Global Justice And Perpetual Peace ,The Case For A World Government: A Critique Of Torbjörn Tännsjö´s Global Democracy ,The Case For A World Government , Thesis in Practical Philosophy,(Sweden :Linkopings University , 2008).
5. Sandra Raponi ,The Global Rule Of Law: A State Of Nature And A World State, A Thesis For The Degree Of Doctor Of Philosophy Graduate Department Of Philosophy, An Unpublished ,University Of Toronto,2010.
6. Stanley Ngugi Kamangu, The United Nations: A Case For Reform, Thesis Of Master Degree Of Arts In Diplomacy,(Unpublished) , Submitted To the Institute Of Diplomacy And International Studies , University Of Nairobi, 2013.

ثاني عشر: البحوث والدراسات باللغة الانجليزية والمنشورة على شبكة المعلومات الالكترونية:

1. Clarence K. Streit, Union Now, Proposal for A Federal Union Of The Democracies Of The North Atlantic. http://www.constitution.org /aun/union _now.htm
2. Clark-Sohn, Plan For World Law And Disarmament. http://www.san .beck.org/GPJ27-Clark-SohnPlan.html
3. Didier Jacobs, Democratizing Global Economic Governance, Working Paper Presented At The Alternatives To Neoliberalism Conference.
http://www.newrules.org/storage/documents/afterneolib/jacobs.pdf
4. Elizabeth Meehan , From Government To Governance, Civic Participation And New Politics , Occasional Paper, No. 5,(Ireland: Centre For Advancement Of Women In Politics, Queen's University Belfast, 2003) .
http://www.qub.ac.uk/cawp/research/meehan.pdf
5. Hans Abrahamsson, Understanding World Order, Continuity And Change Security, Development And Justice In The Global Era Nordic Peace Research Conference, Beijing 7-9 April 2008.Retrieved on: 22/3/2014.
http://www.globalstudies.gu.se/digitalAssets/1274/1274383_abrahamsson_kina.pdf
6. Jon A. Yoder, The United World Federalists: Liberals For Law And Order, American Studies ,1972. https://Journals.ku.edu/index.php/amerstud/article/ viewFile/2415/2374

7. Kristian Skrede Gleditsch, Transnational Dimensions Of Civil War , Paper prepared For The Annual Meeting Of The International Studies Association In New Orleans, LA ,March 2002. http://www.yale.edu/irspeakers/Gleditsch.pdf
8. P.R. Sarka, Thoughts On World Government, New Renaissance, Vol.4, No.3.
http://www.ru.org/political-science/thoughts-on-world-government. html
9. Rienhold Niebuhr, Illusions Of World Government, Foreign Affairs, Vol. 27,(379) ,1949.
http://www.foreignaffairs.com/articles/70732/reinhold-niebuhr/the-illusion-of-world-government
10. Richard Falk,What Comes After Westphalia :The Democratic Challenge, Widener Law Review, Vol. 13,pp. 249-251. Retrieved On: 4/1/2015.
http://widenerlawreview.org/files/2008/05/01falk.pdf
11. Tony Mc Grew, Transnational Democracy :Theories And Prospects , London School Of Economics And Political Science, 2002.
http://www.polity.co.uk/global/pdf/Global%20Democracy.pdf
12. Wilma A.Dunaway, Ethnic Conflict In The Modern World-System, The Dialectics Of Counter-Hegemonic Resistance In An Age Of Transition, Journal Of World-Systems Research.ix.1.Winter 2003. http://www.jwsr.org/wpcontent /uploads/2013/05/jwsr-v9n1-dunaway .pdf .
13. William D. Savedoff , Global Government, Mixed Coalitions, And The Future Of International Cooperation , Center For Global Development Essay, SID-NL Lecture Series 2011-2012, http://www.cgdev.org/sites/default/files/1426316
14. William Tucker Dean Jr., World Government And The Constitution Of The United States, California Law Review, Vol. 38, Issue.3, Article.
http://scholarship.law.berkeley.edu/californialawreview/vol38/iss3/3
15. International Relations,World Government Theories, Retrieved On: 12/10/2014
http://en.wikibooks.org/wiki/International_Relations/World_Government_Theories
16. Report Of The Commission On Global Governance, Our Global Neighborhood. https://humanbeingsfirst.files.wordpress.com/2009/10/cacheOf-pdf-our-global-neighborhood-from-sovereignty-net.pdf
17. World Federalist Movement - Wikipedia, The Free encyclopedia.

http://en.wikipedia.org/wiki/World_Federalist_Movement

18. World Government, (Stanford Encyclopedia of Philosophy). stanford.edu /entries/world-government/

ثالث عشر: المواقع في شبكة المعلومات الالكترونية (الانترنت):

1. موقع منظمة البرلمان العالمي.

http://worldparliament-gov.org/wcpa

2. موقع مركز إدارة النزاعات الدولية والتنمية.

http://www.cidcm.umd.edu

3. موقع الموسوعة الحرة – ويكيبيديا.

ar.wikipedia.org/wiki/

4. موقع منظمة الأمم المتحدة.

http://www.un.org

5. موقع منظمة العالم الواحد.

http://www.oneworldtrust.org

6. ميثاق الديمقراطية العالمية.

www.ipu.org

7. موقع منظمة اتحاد البرلمانيين الدولي

http://www.i-p-o.org/global-democracy.htm

8. موقع اتحاد البرلمانيين من اجل العمل العالمي.

www.pgaction.org